

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٧)

العلاقات الأردنية ـ البريطانية

١٩٥١ ـ ١٩٦٧

الدكتورة سهيلا سليمان الشلبي

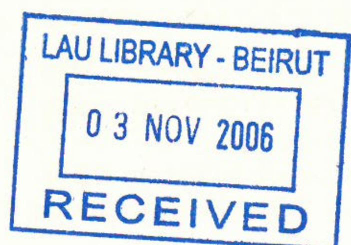


مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٧)

العلاقات الأردنية ـ البريطانية

١٩٥١ ـ ١٩٦٧



الدكتورة سهيلا سليمان الشلبي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الشلبي، سهيلا سليمان

العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٧ / سهيلا سليمان الشلبي.
٤٤٦ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٧)
ببليوغرافية: ص ٤١٣ ـ ٤٣٤.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-82-078-3

١. الأردن ـ العلاقات الخارجية ـ بريطانيا ـ تاريخ. ٢. الوحدة العربية ـ مشاريع. ٣. بريطانيا ـ السياسة الخارجية. ٤. بريطانيا ـ العلاقات الخارجية ـ الشرق الأوسط. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.5695042

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٠٦

إهــــداء

إلى روح والدي
الذكرى الأغلى والأحلى
إلى من كان كل حرف في هذا الكتاب بالنسبة إليه
مزيجاً من الفرح والمعاناة،
إلى رفيق دربي حسن
إلى والدتي وإخوتي وأخواتي
الذين أنارت دعواتهم لي دربي ويسّرت مهمتي
إلى أقاربي
أهدي جهدي هذا...

المحتويـــــــات

خلاصـــة تنفيذيـــة ٩

مقدمـــة ٣٥

تمهيـــد ٣٩

الفصل الأول : العلاقات الأردنية ـ البريطانية التعاهدية ١٩٥١-١٩٥٧ ..... ٥٥

أولاً : مفاوضات تعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٥٤-١٩٥٥ .... ٥٧

ثانياً : تعريب قيادة الجيش العربي الأردني (آذار/ مارس ١٩٥٦) ٦٣

ثالثاً : إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية (آذار/ مارس ١٩٥٧) ٨٦

الفصل الثاني : العلاقات الأردنية ـ البريطانية وأثرها في مشاريع الوحدة والاتحاد العربية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٧ .... ١٠٥

أولاً : محاولات الاتحاد الأردني ـ العراقي ١٩٥١- ١٩٥٢ .... ١٠٧

ثانياً : الوحدة المصرية ـ السورية ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ .... ١١٨

ثالثاً : الاتحاد العربي ١٩٥٨ .... ١٣٧

رابعاً : مشروع الوحدة الثلاثية (المصرية ـ السورية ـ العراقية) نيسان/ أبريل ١٩٦٣ .... ١٤٩

خامساً : مشروع الوحدة المصرية ـ العراقية أيار/ مايو ١٩٦٤ .... ١٥٦

الفصل الثالث : العلاقات الأردنية ـ البريطانية وأثرها في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط (١٩٥١-١٩٦٧) ١٥٧

أولاً : أهداف السياسة البريطانية في الشرق الأوسط وأثرها في الأردن ١٥٩

ثانياً : التنافس والتنسيق البريطاني ـ الأمريكي في الأردن ١٦٤
ثالثاً : مشاريع الدفاع الغربية وأثرها في العلاقات الأردنية ـ البريطانية ٢٠٣

الفصل الرابع : العلاقات الأردنية ـ البريطانية وأثرها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ١٩٥١ ـ ١٩٦٧ .... ٢٣٥
أولاً : الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية ٢٣٧
ثانياً : حرب المياه العربية ـ الإسرائيلية ٢٦٩
ثالثاً : الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ٢٧٩
رابعاً : الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧ .... ٢٩٥

الفصل الخامس : العلاقات الأردنية ـ البريطانية وأثرها في القضايا المحلية ١٩٥١ ـ ١٩٦٧ .... ٣٠٥
أولاً : المعارضة السياسية والشعبية الأردنية ٣٠٧
ثانياً : مسألة العرش الأردني ١٩٥١-١٩٥٢ .... ٣٣٨
ثالثاً : المساعدات الاقتصادية البريطانية ٣٥٥
رابعاً : المساعدات العسكرية البريطانية ٣٧٠

خاتمـة ٣٨٧

الملاحـق ٣٩٥

المراجـع ٤١٣

فهـرس ٤٣٥

خلاصـة تنفيذيـة

تشتمل هذه الدراسة على تمهيد وخمسة فصول، حيث يستعرض **التمهيد** جذور العلاقات الأردنية ـ البريطانية، وظروف تشكيل الدولة الأردنية ودور بريطانيا في هذا الخصوص. ففي حين جاء الأمير عبد الله إلى شرقي الأردن في آذار/ مارس ١٩٢٠ بهدف تحرير سوريا من الاستعمار الفرنسي، إلا أنّ ضعف الاستجابة لدعوته من قبل المؤتمر السوري العام والضباط العرب اضطره للبقاء في عمان التي وصلها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠، فدخل في مفاوضات مع الحكومة البريطانية انتهت بقبوله التسوية التي قدمها له رئيس الوزراء البريطاني تشرشل أثناء الاجتماع الذي عقد بينهما في القدس في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٢١، والتي تنص على إقامة حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله تكون مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً، وتسترشد برأي مندوب بريطاني مقيم في عمان، على أن تقوم بريطانيا بمساعدتها مادياً وعسكرياً لحفظ الأمن.

وقد كان لدى بريطانيا مجموعة من المبررات التي دفعتها إلى إيجاد مثل هذه الدولة، والتي تتمثل في وجود مخطط لديها لجعل الأردن قاعدة عسكرية مستقرة يستطيع الجيش البريطاني الانطلاق منها، وتمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في البلدان المجاورة، ولتشكل حلقة من حلقات الطوق الذي تؤلفه البلاد التابعة لها، أو الواقعة تحت سيطرتها، كما يمكن استخدام الأردن كدولة عازلة تحول دون تغلغل النفوذ الفرنسي من سوريا إلى الجزيرة العربية والعراق، هذا إضافةً إلى أن قيام مثل هذه الدولة سيسهل على بريطانيا تنفيذ وعدها بإقامة كيان يهودي في فلسطين.

شرع الأمير عبد الله بعد عودته إلى عمان في إنشاء الإدارة المركزية، فتألفت الحكومة الأردنية الأولى في ١١ نيسان/ أبريل ١٩٢١ برئاسة رشيد طليع كرئيس لمجلس المشاورين، ومنح لقب الكاتب الإداري.

وفي غضون ذلك أعدت الحكومة البريطانية نص صك الانتداب البريطاني على

شرقي الأردن، وفي ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢ أقر مجلس عصبة الأمم المنعقد في لندن صيغة الانتداب البريطاني على فلسطين، وصادق عليها في اليوم نفسه، حيث نصت المادة رقم ٢٥ من الصك على استثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور.

وفي ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٣ عندما زار هربرت صموئيل عمان، وأعلن باسم الحكومة البريطانية استقلال حكومة شرقي الأردن، على أن تبقى لبريطانيا السيطرة على الشؤون الخارجية والسياسية والمالية والسلطة على الحدود، ولكن السلطات البريطانية عادت وتراجعت عن وعدها هذا.

بقيت الوعود البريطانية بخصوص تقديم شكل رسمي وقانوني لمعاهدة مع شرقي الأردن تنظم العلاقة بين البلدين تراوح مكانها حتى شباط/ فبراير ١٩٢٨، حيث تم توقيع المعاهدة الأردنية - البريطانية في القدس في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٢٨ من قبل رئيس المجلس التنفيذي والمندوب السامي البريطاني، وكانت المعاهدة مطابقة تقريباً في روحها لصك الانتداب البريطاني، وأهم ما تضمنته: وضع قانون أساسي للبلاد، وتنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير، ومنح الحكومة البريطانية حق الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن، وتقديم معونة مالية سنوية من بريطانيا إلى الحكومة الأردنية، مع الحفاظ على حق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد. كما نصت على فرض رقابة بريطانية شديدة على الشؤون المالية الأردنية، وأصبحت جميع المعاملات المالية في البلاد تخضع لتدقيق المستشار المالي البريطاني.

سعت الحكومة الأردنية - وبضغط من المعارضة الشعبية والمجلس التشريعي - لدى الحكومة البريطانية إلى تعديل معاهدة عام ١٩٢٨ والقانون الأساسي، فكان التعديل الذي جرى في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٤ حيث منحت بموجبها الأمير عبد الله حق تعيين موظفين قنصليين لدى أية دولة عربية مجاورة، وتحمّل شرقي الأردن النفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة، وهذا يعني حذف نفقات المعتمد البريطاني ودار الاعتماد عن كاهل الخزينة الأردنية.

والتعديل الآخر الذي جاء في أعقاب المحادثات التي أجراها رئيس المجلس التنفيذي الأردني توفيق أبو الهدى في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٣٩ مع وزير المستعمرات البريطاني في لندن، والتي انتهت بموافقة الحكومة البريطانية في ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٩على المطالب الأردنية المتمثلة في صرف مخصصات الأمير عبد الله المالية، وتعديل القانون الأساسي، وتحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء. كما وافقت على إلغاء القيود المتعلقة بصلاحيات الأمير بما له مساس بتجنيد قوات عسكرية

وتجهيزها في شرقي الأردن، وتعيين الأمير ممثلين له في بعض البلدان المجاورة.

أُتبع تعديل عام ١٩٣٩ للمعاهدة الأردنية - البريطانية بتعديل آخر في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٤١، وذلك تقديراً للجهود التي بذلها شرقي الأردن أثناء الحرب العالمية الثانية ووقوفه إلى جانب الحليفة بريطانيا، ومشاركة قواته في القضاء على انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق في أيار/ مايو ١٩٤١، وفي الحملة على سوريا وحراسة المستودعات البريطانية في فلسطين.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية دُعي الأمير عبد الله ورئيس وزرائه إبراهيم هاشم إلى بريطانيا من قبل الحكومة البريطانية لعقد مفاوضات لتعديل المعاهدة، ولتنتهي المفاوضات بتوقيع معاهدة جديدة بين الطرفين في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٦، حصل بموجبها شرقي الأردن على استقلاله، وفي ملحق خاص بالاتفاقية وافقت حكومة شرقي الأردن على تزويد بريطانيا بتسهيلات عسكرية على أراضيها.

وبموجب التعديل الجديد، اتخذ مجلس الوزراء الأردني في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٦ قراراً بتغيير لقب الأمير إلى ملك، وتم تغيير اسم البلاد رسمياً من إمارة شرقي الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية. وأعقب توقيع المعاهدة وضع دستور جديد للمملكة نشر في الأول من شباط/ فبراير ١٩٤٧ استبدلت بموجبه تسمية المجلس التشريعي بالمجلس النيابي.

ساهمت مجموعة من الظروف المتعلقة بالطرفين في تعديل جديد للمعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٦ ففي الجانب الأردني أدت معارضة بعض العناصر المثقفة في الأردن وأعضاء مجلس الأمة، وانتقاد عدد كبير من رجال السياسة العرب، ومهاجمة الصحافة العربية لها، وفشل الحكومة الأردنية في الانضمام إلى هيئة الأمم إلى سعي الحكومة الأردنية لتعديلها.

أما الحكومة البريطانية فقد أدى إعلانها عن عزمها الانسحاب من فلسطين في أيار/ مايو ١٩٤٨، إلى ضرورة تعديل معاهدتها مع الأردن بشكل يجعلها تتجنب أي تعهد عسكري تجاهه في المواجهة المقبلة بين العرب واليهود، هذا إضافة إلى الضغط الصهيوني على الحكومة البريطانية لإنهاء انتدابها على فلسطين لتأسيس دولة يهودية فيها بعد انسحاب القوات البريطانية منها. وكذلك توقيع بريطانيا معاهدة بورتسموث مع العراق أوائل عام ١٩٤٨، ووجود توجه لديها لتوقيع معاهدة مماثلة مع الأردن.

وعلى ضوء ذلك دعت بريطانيا الحكومة الأردنية إلى الدخول في مفاوضات لتعديل المعاهدة، والتي بدأت في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ انتهت بالتوقيع على

معاهدة جديدة في عمان في ١٥ آذار/ مارس ١٩٤٨، منحت بموجبها بريطانيا الحقّ في إقامة وحدات من سلاح الطيران الملكي البريطاني في مطاريْ عمان والمفرق، وتقديم الحكومة الأردنية كافة التسهيلات التي تحتاجها هذه الوحدات وفقاً لمبدأ الدفاع المشترك.

استمر **الفصل الأول**، في عرض العلاقات التعاهدية الأردنية ـ البريطانية، وما طرأ على المعاهدة بين البلدين من تعديل، فبحلول عام ١٩٥٤ نشأت ظروف جديدة على الساحة المحلية والعربية، دفعت الحكومة الأردنية إلى إعادة النظر في معاهدتها مع بريطانيا وكان أبرزها: عدم رضى الأردنيين عن التعديل الذي جرى على معاهدة عام ١٩٤٨، ودفع بريطانيا المعونة المخصصة للجيش العربي إلى حساب غلوب في لندن وليس إلى الحكومة الأردنية.هذا إضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، ورغبة الأردن في الحصول على المكاسب التي حصلت عليها بعض الدول العربية المجاورة، إذ شجعت اتفاقية الجلاء الموقعة في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا الحكومة الأردنية على طلب تعديل معاهدتها مع بريطانيا.

ومن أجل هذه الغاية جرت مفاوضات بين الجانبين الأردني والبريطاني في٢١كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤، طالب خلالها رئيس الوزراء الأردني أبو الهدى ببحث أمرين **أولاهما**، طريقة دفع المعونة للجيش العربي، وسيطرة الحكومة الأردنية على الأموال المصروفة للجيش، وعلى أن يكون دفع هذه الأموال كريع للخدمات التي يقدمها الأردن لبريطانيا وليست كمنحة للمساعدة، و**ثانيهما**، تقوية الحرس الوطني.

رفضت الحكومة البريطانية المطالب الأردنية، واكتفت بالموافقة على دفع ثلاثمائة وخمسين ألف دينار إلى الحرس الوطني.

ومن المحاور التي تناولها الفصل الأول تعريب قيادة الجيش العربي في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦، فقد أسهمت مجموعة من العوامل في اتخاذ مثل هذه الخطوة، لم يكن هذا القرار وليد اللحظة، فقد جاء نتيجة تراكم سنوات طويلة من المعارضة المحلية لوجود مثل هذه القيادة إذ كانت تمثل من وجهة نظر الأردنيين رمزاً للهيمنة الأجنبية على البلاد، وتؤدي إلى حرمان العناصر الوطنية من حق تولي المناصب القيادية في الجيش، هذا إضافة إلى الشكوك التي رافقت هذه القيادة بخصوص تفريطها بمصالح الوطن وبأراضيه، ولا سيما أن ولاء هذه القيادة كان بريطانياً أولاً قبل أن يكون أردنياً.

ومن العوامل التي أسهمت في هذه الخطوة توتر العلاقة بين الملك حسين وغلوب، الناجم عن خلاف في وجهات النظر بينهما حول عدد من القضايا، كان

أبرزها الخلاف حول دور الضباط الأردنيين في الجيش العربي وتصدي غلوب لأية محاولة لتوليهم مراكز قيادية، الأمر الذي تعارض مع توجه الملك حسين آنذاك القائم على إشراك الضباط الأردنيين في قيادة الجيش كخطوة نحو تعريبه بالكامل، ومن ذلك أيضاً تدخل غلوب في الشؤون السياسية، وعدم التزامه دوره كقائد عسكري، ورفضه فصل الشرطة عن الجيش لكي لا يكونا تحت إمرة رجل واحد.

هذا إضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الحدود الأردنية، وبخاصة الاعتداء على قرية قبية في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣، والذي أظهر ضعف القيادة العسكرية في حماية الحدود. كما كان للدعاية المصرية ضد غلوب أثرها الفاعل في تصعيد العداء ضده.

أضف إلى ذلك الدور الذي لعبه غلوب في محاولات بريطانيا ضم الأردن إلى حلف بغداد، وبخاصة الطريقة التي تعامل بها مع المعركة التي خاضتها المعارضة الأردنية ضد حلف بغداد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ وبلغت ذروتها في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، إذ أمر غلوب وضباطه الإنكليز الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين، الأمر الذي نجم عنه حدوث مواجهات ومصادمات مع الجيش ترتب عليها سقوط عددٍ من الضحايا.

وكان لقرار عزل غلوب وقع كبير على الحكومة البريطانية، ووجه السفير البريطاني في عمان تحذيراً للملك حسين من الغضب الذي قد تثيره مثل هذه الخطوة لدى الأوساط السياسية في لندن، وطلب منه بناءً على أوامر حكومته التراجع عن قراره فوراً، وإلا ستكون العواقب وخيمة على الملك والمملكة، ولكن تهديدات السفير لم تجدِ نفعاً.

وفي محاولة من الحكومة البريطانية للضغط على الملك حسين للتراجع عن قراره، طلبت إعفاء من بقي من ضباط بريطانيين في الأردن من الخدمة. ولكن محاولتها هذه باءت بالفشل أيضاً، ولتنتهي قضية عزل غلوب بالقبول بالأمر الواقع، وإعلان الطرفين تمسكهما بالتزاماتهما، والاتفاق على إنهاء خدمات سائر الضباط البريطانيين من الجيش الأردني بصورة ودية، كما أخذت الدوائر السياسية البريطانية تبرر القرار على أنه شأن أردني داخلي.

هذا وقد ترتب على عزل غلوب من قيادة الجيش مجموعة من النتائج: فعلى الصعيد المحلي عمّت مظاهرات التأييد وسرى تيار من الفرح العظيم، وزادت شعبية الملك حسين محلياً وعربياً.

وخلال أسابيع من استبعاد غلوب تم استبدال الضباط البريطانيين بأردنيين،

وبقي أربعة عشر ضابطاً بريطانياً وعشرون رقيباً انضموا إلى فرق التدريب، بصفتهم مستشارين من دون أن يكون لهم أية سلطة تنفيذية.

ومن ذلك أيضاً إعادة القيادات العسكرية المبعدة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين. كما أوقفت محطة التشويش على إذاعة صوت العرب، وأُلغي قانون الإشراف على البدو لأن غلوب كان هو المشرف الحقيقي على قوات البادية. وتم في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٦ فصل الشرطة عن الجيش وربطها بوزارة الداخلية.

وبرحيل غلوب زال نفوذه السياسي والعسكري عن الساحة الأردنية، وانعكس ذلك إيجاباً على الحركة الوطنية التي ازدادت قوة وتأثيراً، ورفع الضباط الأحرار شعارهم: «كلنا اليوم أحرار في جيش عربي حر».

أما على الصعيد العربي فقد زادت هذه الخطوة من توجه الأردن نحو الدول العربية التقدمية، وزادت من التقارب العربي وبخاصة مع سريان اعتقاد مفاده بأن الأردن سينضم إلى الدول المعادية للغرب، وإن كانت مسارعة الأردن إلى الإعلان عن نيته الاستمرار في علاقاته التعاهدية مع بريطانيا قد قلّص من فرص نجاح هذا الاعتقاد.

كما عمقت هذه الخطوة الأزمة بين عبد الناصر وبريطانيا، إذ أعلن إيدن الحرب الشخصية على عبد الناصر باعتباره المسؤول عن عزل غلوب، ورداً على تورط عبد الناصر صمم أيدن على معاقبته من خلال العدوان الثلاثي على مصر أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦.

ومن المواضيع الأخرى التي تناولها الفصل الأول بالبحث إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في آذار/ مارس ١٩٥٧، فقد شهدت الفترة التي سبقت إعلان الحكومة الأردنية عن نيتها إنهاء المعاهدة مجموعة من المتغيرات ساهمت في مجملها في مسارعة الحكومة الأردنية إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية، انتهت بالإعلان عن إنهاء المعاهدة بين البلدين في ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧، أما أبرز هذه المتغيرات فتتمثل في نجاح القوى الوطنية الأردنية في الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وتشكيل زعيم الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي الوزارة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه والذي كان معروفاً بعدائه لبريطانيا، ويعتبر إنهاء المعاهدة معها مطلباً وطنياً على طريق تحرير الإرادة الوطنية، وفتح الطريق باتجاه العلاقات الوحدوية بين الأقطار العربية، وتصفية القواعد الحربية البريطانية وجلاء قواتها عن البلاد.

ومن ذلك أيضاً التقارب الأردني ـ العربي في أعقاب تقدم الدول العربية

المناهضة لحلف بغداد (مصر وسوريا والسعودية) في ٦ آذار/ مارس ١٩٥٦ بعرض لمعونة مالية للحكومة الأردنية لتمكين الأردن من التخلي عن الضباط الإنكليز في الجيش العربي، وإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية وتشجيعه على الانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين الدول الثلاث. وقد رحب الملك حسين ـ بالرغم من تحفظه ـ عن هذا العرض، ولتنتهي هذه المفاوضات بتوقيع «اتفاقية التضامن العربي» في القاهرة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧.

كما أثر العدوان الثلاثي الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، والهزيمة التي منيت بها بريطانيا سلباً على وضعها في الأردن، وعلى تحرك المعارضة الرسمية والشعبية ضدها، وتصاعد المطالبة بإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية.

أما الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية فقد أوصلت الأردنيين إلى قناعة بأن المعاهدة مع بريطانيا لا تشكل لهم الحماية من خطر الغارات الإسرائيلية، فأخذ الأردن يبحث عن دعم خارجي لقواته المسلحة بديلاً عن الدعم البريطاني.

ومهما يكن من أمر فقد صادق مجلس النواب الأردني على «اتفاقية التضامن العربي» في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، وأعلن النابلسي أمام المجلس في اليوم ذاته عن رغبة حكومته في فتح باب التفاوض مع بريطانيا لإنهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية، وإخلاء قواعدها العسكرية في الأردن. فسارعت الحكومة البريطانية إلى تقديم مذكرة إلى الحكومة الأردنية في ٢٢ كانون الثاني/ يناير طالبت فيها بالدخول في مفاوضات من أجل إنهاء المعاهدة.

حُدد يوم ٤ شباط/ فبراير ١٩٥٧ موعداً لبدء المفاوضات التي اختُتمت المرحلة الأولى منها بإصدار تصريح مشترك في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٧ تضمن النقاط الأساسية للاتفاق بين الطرفين، والمتمثلة في جلاء القوات البريطانية المرابطة في الأردن خلال ستة أشهر من تاريخ إنهاء المعاهدة، والتسهيلات التي ستقدمها الحكومة الأردنية من أجل جلاء القوات البريطانية عن الأردن ونقل ممتلكاتها إلى خارج البلاد، وإنشاء لجان مشتركة لدراسة المسائل المتعلقة بإنهاء المعاهدة على أن تقدم هذه اللجان تقاريرها إلى وفدي البلدين في أقرب وقت ممكن، وعلى ضوء هذه التقارير يُعدُّ الوفدان المذكرات اللازمة لتقديمها إلى حكومتيهما.

استمرت المفاوضات حتى ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧، حيث تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨، ولم تختلف هذه الاتفاقية في خطوطها العامة عما احتواه التصريح المشترك ـ باستثناء الاختلاف في

بعض التفصيلات حول الأمور المالية ـ الذي أصدره الطرفان في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٧.

وقد أُرفق بالاتفاقية ملحق نصّ على تفاصيل تسوية المسائل المالية والاقتصادية، وقد تم توقيع الكتابين المتبادلين من قبل سليمان النابلسي بصفته وزيراً للخارجية الأردنية، والسفير البريطاني في عمان تشارلز جونستون كرئيس للوفد البريطاني في المفاوضات.

وفي ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧ صادق مجلس الأمة الأردني على اتفاقية إنهاء المعاهدة، منهياً بذلك أمر العلاقة التعاهدية بين البلدين التي استمرت على مدى عدة عقود. وإن كان هذا لا يعني عدم وجود علاقات تنسيق ومنفعة مشتركة بين البلدين في ما بعد، والتي حرصت بريطانيا على استمرارها.

ويتناول **الفصل الثاني**، محاولات الوحدة العربية، ومدى تأثر هذه المحاولات وتأثيرها في العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ففي بداية الخمسينيات كانت هناك جهود لتشكيل اتحاد بين الأردن والعراق، زادت الدعوة إليه مع اغتيال الملك عبد الله في تموز/ يوليو ١٩٥١، ومرض الأمير طلال وعدم اتضاح الرؤية بالنسبة إلى من سيتولى العرش، ولكن هذه الجهود فشلت في تحقيق هذا الاتحاد.

ولا بد هنا من التطرق إلى موقف الحكومة البريطانية، باعتبارها الدولة العظمى المؤثرة بالدرجة الأولى في سياسة الحكومتين الأردنية والعراقية في آن معاً. فقد وقفت موقف المعارض لهذا الاتحاد، وهي وإن لم تصرح علناً بهذا الرفض، لكن كان هناك من المؤشرات والدلائل ما يؤيده، ففي معرض ردّها على اقتراح الأمير عبد الإله بخصوص إقامة الاتحاد، أكدت الخارجية البريطانية أن مثل هذا الأمر ستكون له مضاعفات خطيرة في الشرق الأوسط، وسيُضعِف موقف بريطانيا في الأردن في حال قيامه.

ومن ذلك أيضاً تأكيد وزير الخارجية البريطاني أن موقف حكومته تجاه أي وحدة بين أي من دول الشرق الأوسط، يعتمد على أن مستقبل هذه البلدان يجب أن يُحدَّد عن طريق رغبات حكوماتها وشعوبها، والحكومة البريطانية لن تنظر في أية خطوة لا يُوافَق عليها من قبل الأغلبية، وهي لا ترغب في معارضة الوحدة إن كانت رغبة عامة.

وفي بحثهم لاحتمالات ما سيؤول إليه الوضع في الأردن، أشار الساسة البريطانيون إلى أن الأولوية بالنسبة إلى بريطانيا هي الحفاظ على استقلال الأردن، والإبقاء على الوضع فيه كما هو من دون تغيير، وفي حال انهارت الأوضاع في

الأردن وهُدد نظام الحكم، عندها فقط تصبح الأولوية لإقامة وحدة بين الأردن والعراق، حيث ستكون في هذه الحالة أقل ضرراً على مصالح بريطانيا من إقامة وحدة بين الأردن وسوريا، وهي إحدى الاحتمالات التي كانت مطروحة آنذاك والتي كانت تدعو إلى إقامة جمهورية سوريا الكبرى.

ومن الأمور التي حالت دون سعي بريطانيا لدعم الاتحاد بين الأردن والعراق، مخاوفها على الوضع في الأردن واحتمال حدوث انشقاق بين ضفتيه، وكذلك حدوث انشقاق داخل صفوف الجيش العربي، إذ إن حدوث مثل هذا الأمر يعتبر ضربة قوية لبريطانيا.

هذا إضافة إلى المخاوف الإسرائيلية التي يثيرها مثل هذا الاتحاد، الذي سيجعل العراق ـ وهو لم يوقع على اتفاقية الهدنة معها ـ جاراً لها، وبالتالي ستزول الحواجز الجغرافية بينهما، الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً لأمنها. لذا مارست الحكومة الإسرائيلية ضغوطاً كبيرة على الحكومة البريطانية، من خلال التهديد باحتلال الضفة الغربية للحيلولة دون إقامة الاتحاد.

كما خشيت بريطانيا من غضب الدول العربية وعلى وجه الخصوص العربية السعودية، لما لهذا الاتحاد من أثر في تقوية نفوذ العائلة الهاشمية في المنطقة.

واستناداً إلى ما سبق قامت بدعم قرار الحكومة الأردنية المحافظة على العرش الأردني وتشكيل هيئة نيابة، إذ اعتبر هذا القرار ضربة مباشرة لأي أمل في الاتحاد بين البلدين.

ومن محاولات الوحدة التي تطرق إليها هذا الفصل الوحدة بين مصر وسوريا والتي أعلن عنها في الأول من شباط/ فبراير ١٩٥٨ باسم «الجمهورية العربية المتحدة».

أثارت الوحدة الجديدة مخاوف وشكوك الملك حسين تجاه عبد الناصر، ولا سيما بعد تزايد تأثيره في الشارع والمعارضة الأردنية، إذ كان النظام الأردني يخشى فكرة أن يكون عبد الناصر جاراً له.

أما الحكومة البريطانية فقد رأت فيها وسيلة دعائية ناجحة من قبل عبد الناصر ستؤثر في الرأي العام في الدول العربية الأخرى، وتزيد من فرص التدخل المصري ـ السوري، ونفوذ عبد الناصر في العالم العربي، ومصدر تهديد للنظام والأمن الداخلي في الأردن، إضافة إلى تهديدها المصالح البريطانية من حيث الحيلولة دون انضمام سوريا إلى حلف بغداد، وبأنها ستكون مقدمة لتغلغل سوفياتي أكبر في المنطقة.

ولمواجهة هذه الوحدة اتخذت الحكومة البريطانية مجموعة من التدابير، كان أبرزها رفضها الاعتراف بالجمهورية الجديدة لتأكيد تضامنها مع الأردن والعراق، وإن كانت اضطرت للتراجع عن موقفها هذا نتيجة الإحراج الذي سببه لها اعتراف معظم الأقطار العربية والولايات المتحدة بها.

وأثناء انعقاد المجلس الوزاري لحلف بغداد في أنقرة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ ـ والذي تزامن انعقاده مع ترتيبات وإعلان الجمهورية العربية المتحدة ـ أيد الوفد البريطاني الاقتراح القائل بضرورة إفشال الوحدة بطريقة غير مباشرة، وتشجيع معارضيها داخل سوريا لما تشكله من خطر على سيادة واستقلالية الشعب السوري. وأكد الوفد ضرورة بحث السبل المؤدية إلى تحقيق مثل هذه الأهداف بعناية تامة، لأن أي فشل في التنفيذ سيعتبر نصراً دبلوماسياً لعبد الناصر والجمهورية الجديدة.

وكان موقف الحكومة البريطانية من الجمهورية العربية المتحدة تتنازعه الرغبة في القضاء عليها من جانب، والخشية على المصالح البريطانية في المنطقة والتي تحتم ضرورة الاستقرار في الشرق الأوسط من جانبٍ آخر، لذا اضطرت الحكومة البريطانية إلى عدم إظهار عدائها الصريح لقيام الوحدة المصرية ـ السورية، وكذلك حاولت أن تحد من ردود الأفعال الأردنية العنيفة على استفزازات الجمهورية العربية المتحدة للأردن.

شكّل الانقلاب العراقي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ أولى حالات المواجهة بين الجمهورية المتحدة من جهة والأردن والحكومة البريطانية من جهة أخرى، إذ تلقت الحكومة الأردنية معلومات تفيد بأن حكومة الجمهورية المتحدة تقوم بتدبير هجوم مسلح ضد الأردن يبدأ من الحدود السورية في ١٧ تموز/ يوليو، ويتزامن مع محاولة انقلاب كان يجري الإعداد لها من قبل المخابرات السورية والمصرية وعدد من ضباط الجيش الأردني.

وإزاء هذه التهديدات للنظام الأردني برز ثانية التنسيق الأردني ـ البريطاني المشترك، وأظهرت الحكومة البريطانية حرصها التام على مساعدة الأردن لمواجهتها، فسارعت إلى تلبية طلب الحكومة الأردنية بالمساعدة من خلال إرسال اللواء المظلي البريطاني.

واجهت الحكومتان الأردنية والبريطانية تحدياً جديداً من قبل الجمهورية العربية المتحدة، وذلك من خلال حادثة تفجير مبنى رئاسة الوزراء الأردني في ٢٩ آب/ يوليو ١٩٦٠، والذي راح ضحيته رئيس الوزراء هزاع المجالي، إذ أشارت التحقيقات إلى تورط عبد الناصر في التخطيط لهذا الحادث.

أدانت الحكومة البريطانية حادثة الاغتيال، منددة بأساليب عبد الناصر المتمثلة بالاغتيالات، ووصفته بالسفاح الذي لا تستغرب جرائمه في الأردن.

وعندما سارع الأردن إلى الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، خشيت الحكومة البريطانية من أن تؤدي هذه الخطوة إلى قطع علاقاته الدبلوماسية بالجمهورية المتحدة وتدفع بعبد الناصر إلى الانتقام، الأمر الذي يضر بالسياسة البريطانية في الإبقاء على علاقات صداقة مع كل الدول العربية، أضف إلى ذلك أن عبد الناصر ـ إن لم يستطع إثارة مشاكل حقيقية لبريطانيا في الشرق الأوسط ـ فقد يتصرف بعداء أكبر تجاهها على النطاق الدولي، وللحيلولة دون ذلك، أبرق السفير البريطاني ـ بعد أن ذهبت تحذيراته للملك حسين هباء ـ إلى حكومته يطالبها بإرسال رسالة شخصية باسم رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي لثني الملك حسين عن أي تحرك عسكري باتجاه سوريا.

ومن المشاريع التي تناولتها الدراسة بالبحث «الاتحاد العربي الهاشمي»، والذي جاء كردة فعل مباشرة على إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، وبإيحاء من بريطانيا وذلك أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري لدول حلف بغداد في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨. إذ أسهم الدعم البريطاني الكبير في سرعة تحقيق الاتحاد، والطريف في الأمر أن جميع المحاولات السابقة التي كانت قد جرت لإقامته قد باءت جميعها بالفشل نتيجة معارضة بريطانيا لها، ولتنجح هذه المرة في غضون أيام قليلة، فقدت الحكومة البريطانية في هذا الاتحاد الأداة التي تمكنها من الوقوف في وجه عبد الناصر، الذي يهدد توسع نفوذه مصالحها، ويفتح الأبواب أمام النفوذ الروسي للتغلغل في المنطقة، هذا إضافة إلى تأمين مستقبل الأسرة الهاشمية في المنطقة العربية، وربط الأردن بحلف بغداد بصورة غير مباشرة، ويدّعم سياسة التعاون مع الغرب.

أما الأردن فقد كان يأمل في أن يكون هذا الاتحاد خطوة نحو إنعاش الصداقة القديمة مع بريطانيا.

لم يكتب للاتحاد العربي الاستمرار طويلاً، فما أن انقضت خمسة أشهر على إعلانه حتى قام انقلاب في العراق في١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ انهار على أثره الاتحاد، وذلك بعد إعلان عبد الكريم قاسم انسحاب الجمهورية العراقية من دولة الاتحاد في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨. وكان الملك حسين قد رفض الاعتراف بالانقلاب، وأعلن نفسه رئيساً للاتحاد بعد مقتل الملك فيصل من قبل الانقلابيين.

وفي أعقاب اعتراف بريطانيا وأمريكا وبعض الدول الغربية بالجمهورية

العراقية، أصدر الملك حسين قراراً في ٢ آب/ أغسطس ١٩٥٨ كان بمثابة تصفية للاتحاد العربي، ونص على أن تعامل بموجبه البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة لدى الأردن كما كانت قبل تأسيس الاتحاد العربي، وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١ اعترف الأردن بالنظام العراقي الجديد.

ومن النتائج التي ترتبت على إنشاء الاتحاد العربي عودة النفوذ البريطاني إلى الأردن، وذلك عن طريق مطار المفرق الذي أصبح قاعدة طيران الاتحاد بمشورة ومساعدات بريطانية، وعودة المعونات العسكرية البريطانية للأردن. هذا إضافة إلى أنه كان من أهم عوامل قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو العراقية، التي قضت على النظام الملكي العراقي والذي أقيم الاتحاد أساساً من أجل حمايته.

لم تقف محاولات إقامة وحدة أو اتحاد بين الدول العربية عند مشروع الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي، فقد شهدت الساحة العربية مع بدايات عام ١٩٦٣ توجهات لتحقيق وحدة ثلاثية تضم مصر والعراق وسوريا، يدفعها إلى مثل هذا التوجه طبيعة الأحداث التي شهدتها الدول المعنية قبيل البدء بمحادثات الوحدة.

وقد جرت المفاوضات من أجل الوحدة في القاهرة بين ممثلي الدول الثلاث (مصر سوريا والعراق) خلال الفترة من ١٤ آذار/ مارس ـ ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، حيث تم التوقيع على ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، والذي نصّ على قيام دولة اتحادية بقيادة جماعية، في مدة لا تزيد عن خمسة أشهر تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» وعاصمتها القاهرة، على أن يحتفظ كل قطر في الدولة بمؤسساته واستقلاله السياسي الداخلي، مع تشكيل قيادة سياسية موحدة.

وما أن بدأت مفاوضات الوحدة حتى أعلنت الحكومة الأردنية عن نيتها اتخاذ الإجراءات التمهيدية للانضمام إليها، فأرسل الملك حسين برقية تهنئة إلى عبد الناصر مبدياً استعداده للتعاون معه، ولكن رد القاهرة على هذا العرض جاء سلبياً.

وبتوقيع اتفاقية الوحدة عمّت تظاهرات التأييد أرجاء الأردن، وتحولت إلى مظاهرات شغب حمل المتظاهرون خلالها أعلام الاتحاد العربي الثلاثي وعليها أربع نجوم، كناية عن انضمام الأردن إلى الجمهورية المتحدة.

أما بريطانيا فقد انصب اهتمامها بعد إعلان الوحدة الثلاثية، على احتمالية انضمام الأردن إليها، إذ وجدت في حدوث ذلك تهديداً للعربية السعودية ودول الخليج العربي، الأمر الذي يشكل خطورة على مصالحها النفطية في المنطقة.

كما خشيت من أن يؤدي انضمام الأردن إلى الوحدة إلى تأزم العلاقات العربية ـ

الإسرائيلية، وقد عزز مخاوفها هذه الاضطرابات التي شهدتها الساحة الأردنية للمطالبة بالانضمام إلى الوحدة، وتهديدها للنظام الأردني، وظهور بوادر لدى إسرائيل للتدخل لمنع عبد الناصر من السيطرة على الأردن، ما دفع الحكومة البريطانية إلى التفكير في ضرورة تدخلها عسكرياً لمنع تفاقم الأمور.

ولكن، يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تتوقع مسبقاً فشل الوحدة الثلاثية، نتيجة وجود صعوبات عملية تحول دون تحقيقها، لذا اكتفت بالانتظار والمراقبة لما تسفر عنه الأمور.

ومن محاولات الوحدة الأخرى تلك التي جرت في أيار/ مايو ١٩٦٤ بين مصر والعراق، وذلك في أعقاب الصراع الذي حدث بين عبد السلام عارف وحزب البعث والحزب الشيوعي في العراق، ولكن مصيرها كان الفشل أيضاً، واكتفي عوضاً عن الوحدة بالتوقيع على اتفاقية للتنسيق السياسي المشترك بين البلدين في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٤.

أثارت هذه المحاولة اهتمام بريطانيا، لما تشكله من خطر على مصالحها الحيوية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص النفط العراقي، ومما ضاعف من القلق البريطاني تصريحات عبد السلام عارف التي هاجم فيها بريطانيا، والفشل الذي منيت به المحادثات البريطانية ـ العراقية بشأن النفط العراقي.

تضاعفت مخاوف الحكومة البريطانية نتيجة توجه الحكومة الأردنية للانضمام إليها، ولا سيما أن هذه الوحدة قد تزامنت مع التحسن الملحوظ في العلاقات الأردنية ـ المصرية، وعودة التقارب العسكري بينهما في أعقاب انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، الأمر الذي يشكل خطراً حقيقياً على الاستقرار في الشرق الأوسط.

أما **الفصل الثالث**، فقد تناول الأسس التي حكمت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط بشكل عام، والأردن على وجه الخصوص، ففي بداية الخمسينيات كانت هناك مجموعة من الاعتبارات شكّلت الأساس الذي سارت عليه في علاقاتها مع مثيلاتها من الدول الكبرى ومع أقطار المنطقة. وتمثلت أولى هذه الاعتبارات بالخطر السوفياتي، وتهديده بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط التي كانت بمثابة منطقة نفوذ بريطانية أولاً وغربية ثانياً، فكان هذا الخطر يسيّر سياستها تجاه المنطقة.

ألقت المخاوف البريطانية من التغلغل السوفياتي بظلالها على علاقاتها مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، إذ كانت بريطانيا تخشى أن تكون مصر الحلقة التي سينفذ منها السوفيات إلى أفريقيا والشرق الأوسط.

كما شكّل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والمحافظة على أمن إسرائيل محوراً آخرَ للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وكان تأكيد الحكومة البريطانية الدائم أن سياستها تهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، يعني بالدرجة الأولى المحافظة على حدود وأمن إسرائيل من الاعتداءات.

ومن الاعتبارات الأخرى التي أثّرت في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، الروح القومية والوعي الوطني لدى أقطار المنطقة، إذ اعتبر مصدر خطر كبير قد ينفجر يوماً ويثور على الغرب أو على الاستعمار ـ ممثلاً في بريطانيا ـ فيقضي على مصالحها.

وكان النفط والمحافظة على خطوط إمداده الركن الأهم في السياسة البريطانية، فشكّل ذلك هاجساً بريطانياً سيطر على الفعل ورد الفعل لديها تجاه أحداث الشرق الأوسط، وبلغ النفط من الأهمية بالنسبة إليها بحيث اعتبره رئيس وزراء بريطانيا إيدن مسألة حياة أو موت.

يضاف إلى كل ما سبق التنافس البريطاني ـ الأمريكي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلول مكان بريطانيا في مناطق نفوذها.

أما انعكاس أسس السياسة البريطانية هذه على الأردن وعلاقاتها معه، فتتمثل في أنه كان البوتقة التي انصبّت فيها هذه الأسس، وكان المسرح الذي نفّذت من خلاله هذه الأهداف والاعتبارات. لذا حرصت الحكومة البريطانية باستمرار على الحفاظ على الأمن والاستقرار في الأردن لكي تتمكن عبره من تنفيذ أهدافها ومصالحها في المنطقة، وقد اتبعت في سبيل ذلك وسائل عدة، وأولى هذه الوسائل الدعم المالي والاقتصادي المستمر للأردن، باعتبار أن انتعاش الوضع الاقتصادي في الأردن سيؤدي حتماً إلى استقراره السياسي.

ومن ذلك أيضاً سعي الحكومة البريطانية إلى الحفاظ على النظام الأردني سواء بالطرق الدبلوماسية والسياسية، أو بالتدخل العسكري إذا اقتضت الضرورة. ويتضح ذلك من خلال القوة العسكرية التي زودت بها الأردن إبان أزمة عام ١٩٥٨، في أعقاب الانقلاب العراقي، وتكالب الأخطار على الأردن من جهات مختلفة.

يضاف إلى ذلك تعاون الحكومة البريطانية وتنسيقها مع الحكومة الأمريكية من أجل تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد تجاوزها مرحلة التنافس مع الحكومة الأمريكية، وذلك في أعقاب ظهور الأخيرة كدولة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية تسعى لتحل مكان بريطانيا في المنطقة.

لقد شكلت العلاقة بين بريطانيا وأمريكا خلال المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية علاقة تحالف خاصة، أنتجتها مصالح وقيم وتحديات مشتركة، ولكنها كانت في الوقت ذاته تتضمن بعداً تنافسياً أيضاً، تفاوتت حدته وتباينت من منطقة لأخرى.

أمّا الحكومة الأمريكية فقد كان اهتمامها في السيطرة على الأردن منبثقاً من أهدافها ومصالحها في الشرق الأوسط، والمتمثلة في تدعيم نفوذها في المنطقة، ومنع النفوذ السوفياتي ـ الشيوعي من التغلغل فيها، وذلك من خلال تقديم العون العاجل لتطوير اقتصاد دول المنطقة. هذا إضافة إلى ضمان مصالحها البترولية في المنطقة، ومواصلة دعمها لإسرائيل. ويلاحظ أن الأهداف الأمريكية هذه هي ذاتها أهداف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط.

وفي سبيل تحقيق أهدافهما جرى التنسيق بين الدولتين من أجل توحيد خطتهما تجاه الشرق الأوسط، فكان اشتراك الدولتين في إصدار البيان الثلاثي في أيار/ مايو ١٩٥٠ الذي يحدد موقفهما من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتنسيق بشأن إنشاء أحلاف غربية لحماية المنطقة من التغلغل الشيوعي، الذي تشترك الدولتان في عدائهما له من الوسائل التي تم اتباعها لتحقيق ذلك.

شهدت فترة منتصف الخمسينيات زيادة في التنسيق والتفاهم البريطاني ـ الأمريكي، ويعزى هذا التنسيق بين الدولتين في هذه الفترة إلى التحول الذي أصاب السياسة السوفياتية تجاه الشرق الأوسط، إذ نشط الأخير في تقليص نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة، ومنع الولايات المتحدة من ملء الفراغ الذي ستتركه هاتان الدولتان، انطلاقاً من أن الغرب يقوم بالاستيلاء على المنطقة دون إرادة شعوبها.

ولمواجهة ذلك لجأت الدولتان إلى تشكيل مشاريع دفاع غربية مثل «القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط» و«منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط»، وفي الوقت ذاته أخذت الحكومة البريطانية بالترويج إلى حلف بغداد، حيث حاولت ضم أكبر عدد من الدول العربية إليه وفي مقدمتها الأردن، ولكن يبدو أن محاولتها هذه لم تلقَ حماساً أمريكياً، فقد حرصت الحكومة الأمريكية على عدم الانضمام رسمياً إلى الحلف واكتفت بأن تكون عضواً مراقباً فيه، وذلك لخشيتها من التعرض لسخط الأنظمة والجماهير العربية الرافضة للحلف، وهو ما حدث في الأردن فعلاً أثناء الاضطرابات والتظاهرات التي حدثت احتجاجاً على محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد، إذ كان الاستياء الشعبي موجهاً ضد الدول الغربية جميعاً وليس ضد بريطانيا وحدها.

وجه فشل حلف بغداد ضربة قوية للوجود البريطاني في المنطقة، لصالح سيطرة النفوذ الأمريكي، وقد أُتبع ذلك بضربة أخرى تمثلت في الاستغناء عن خدمات

الجنرال غلوب في الأردن ـ أحد أبرز معالم الهيمنة البريطانية في الأردن ـ لتشكل هذه الخطوة بداية تراجع النفوذ البريطاني في الأردن ومقدمة لسيطرة أمريكية واسعة.

ولقد وصل الخلاف بين الحليفتين أمريكا وبريطانيا بخصوص شؤون الشرق الأوسط ذروته مع أزمة السويس، بحيث أخذت الإدارة الأمريكية برئاسة آيزنهاور بعد حرب السويس تستعد لخلافة بريطانيا في المنطقة، وخصوصاً عندما رأت الحكومة الأمريكية الميل القوي لدى الأردنيين لمصر وسوريا والقومية العربية، فاتهمت السياسة البريطانية بالضعف وسوء التصرف، واستبدت بها الرغبة في أن تتولى هي توجيه السياسة الأردنية والسيطرة المباشرة عليها.

تزامن ذلك كله مع إعلان الرئيس الأمريكي آيزنهاور في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ عن مبدأ يحمل اسمه، ويهدف إلى ملء الفراغ الذي خلفه انهيار النفوذ البريطاني بعد السويس، والحيلولة دون قيام الاتحاد السوفياتي بذلك، من خلال تقديم العون المادي والعسكري للقوى المناهضة للشيوعية في المنطقة. وبهذا وجد الأردن نفسه عام ١٩٥٧ متورطاً في الحرب الباردة، وأصبحت سلامة حدوده جزءاً من مصالح أمريكا الحيوية، وبهذا أصبحت أمريكا عملياً خليفة بريطانيا في الأردن، وأصبحت الداعم الأساسي والضامن لوجود النظام الأردني القائم، وكان للأردن وضع خاص في ما يتعلق بتفاعلات ردود الفعل حول مبدأ آيزنهاور، فقد انقسم الساسة الأردنيون بين مؤيد ومعارض، ما تسبب في حدوث أزمة سياسية بين الملك حسين وحكومة النابلسي، انتهت بإقالة النابلسي في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٧.

انصب اهتمام بريطانيا أثناء الأزمة السياسية التي شهدها الأردن على ضمان حسن سير المفاوضات الأردنية ـ البريطانية لإنهاء المعاهدة، ولتلافي ما يعكر ذلك حَرِص السفير البريطاني على اتصاله الدائم وتشاوره مع زميله الأمريكي.

كما ساندت الحكومة البريطانية الجهود الأمريكية في سعيها لدعم موقف الملك حسين وتشجيعه للمضي قدماً في قبول مبدأ آيزنهاور.

واجهت الحكومتان البريطانية والأمريكية خطراً مشتركاً من جراء الوحدة المصرية ـ السورية، لما تشكله من خطر على الأردن وعلى المصالح الغربية في المنطقة، والتي تبعها الانقلاب العراقي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ والإطاحة بالنظام الملكي العراقي، وإنهاء الاتحاد العربي.

وبالرغم من الشعور المشترك بالخطر لدى الدولتين، لكن كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية، ففي حين كانت بريطانيا تؤكد ضرورة المسارعة إلى تخليص الأردن من حالة الخطر التي كان يمر بها، كانت الحكومة

الأمريكية ترى نقيض ذلك، وأظهرت الكثير من التردد لتقديم الدعم الذي طلبه الأردنيون. ليوافقوا في النهاية على تزويده بكميات كبيرة من المعدات الحربية والوقود والمواد الغذائية التي عانى من نقصها إبان الأزمة. وقامت بريطانيا بإنزال جوي لقوات المظليين البريطانيين فوق الأردن في ١٧ و١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

شكل عقد الستينيات مرحلة انسجام وتفاهم بريطاني ـ أمريكي حيال الأردن، فكانت مواقفهما متشابهة إلى حد كبير تجاه العديد من القضايا، وإن كانت الحكومة البريطانية في مواقفها ـ وإلى حد كبير ـ بمثابة الصدى لمواقف الحكومة الأمريكية في ما يتعلق بسياستها تجاه الأردن، وإذا ما صدرت منها أي بادرة مخالفة، نلحظها تظهر على استحياء دون أن تكون هناك مواقف حازمة، وإن كان هذا لا ينفي ظهور بعض الإشارات الدائمة على وجود تنافس بين الدولتين لبسط نفوذهما على الأردن.

واستناداً إلى ما سبق، نلحظ طبيعة العلاقة التنافسية التي حكمت بريطانيا والولايات المتحدة في سياستهما تجاه الأردن، وكانت هذه العلاقة على أشدها في الخمسينيات ـ وعلى وجه الخصوص في بدايتها ـ لتأخذ بالتراجع حتى لا نكاد نلمسها في عقد الستينيات، وإن كان هذا لا يعني اختفاءها تماماً.

أما الأردنيون فقد فشلوا في الاستفادة من هذه العلاقة التنافسية بين الدولتين، وذلك بسبب العلاقة التي كانت تربط بين بريطانيا وأمريكا، إذ كان هناك نوع من التفاهم العام حول سياستهما في الشرق الأوسط بشكل عام والأردن بشكل خاص. ولكن وبالرغم من ذلك فإننا نجد الساسة الأردنيين استطاعوا أن يستغلوا الرعب الغربي ـ وخصوصاً لدى بريطانيا وأمريكا ـ من الخطر السوفياتي خير استغلال، فنجدهم ومنذ منتصف الخمسينيات يمارسون عملية مساومة وضغط على هاتين الدولتين، بالتهديد باللجوء إلى الاتحاد السوفياتي وإقامة علاقات دبلوماسية معه، من أجل الحصول على الدعم اللازم سواءً كان هذا الدعم سياسياً أو اقتصادياً.

حاول **الفصل الرابع** من هذه الدراسة إلقاء الضوء على أثر العلاقات الأردنية ـ البريطانية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكان في مقدمة المواضيع الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، فبالرغم من توقيع الدول العربية اتفاقيات هدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩، إلا أنّ الأخيرة استغلت تفوقها العسكري العام على الدول العربية، وعمدت إلى خرق هذه الاتفاقيات تحت مظلة الردع الإسرائيلي، وقد شهدت الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية أكثر هذه الاعتداءات كماً ونوعاً لاتساعها **أولاً**، ولكونها منطلقاً للمتسللين الفلسطينيين **ثانياً**. ورداً على هذه الاعتداءات كانت الحكومة الأردنية تعمد إلى تقديم الاحتجاجات إلى الحكومة البريطانية، لوجود

معاهدة تربط بين البلدين، ولكن هذه الاحتجاجات ذهبت هباءً، ولم تتلقَّ أي رد إيجابي من حليفتها.

وكانت ردود الفعل البريطانية إزاء هذه الاعتداءات تقتصر في أغلب الأحيان على إرسال برقيات الاحتجاج إلى الحكومة الإسرائيلية، أو إصدار بيانات رسمية تحمل المعنى ذاته.

ويلاحظ أن بريطانيا في تعاملها مع الاعتداءات الإسرائيلية حاولت استغلالها وفقاً لما تقتضيه سياستها في المنطقة ومصالحها، فعلى سبيل المثال حاولت استغلال حادثة الاعتداء على قرية قبية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣، للضغط على الحكومة الأردنية لتوافق على زيادة القوات البريطانية في الأردن، وذلك بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر، حيث كانت تجري مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية بهذا الخصوص.

ومن ذلك أيضاً اغتنام الحكومة البريطانية لفرصة تقدم الأردن بشكوى إلى مجلس الأمن بخصوص حادثة الاعتداء على قرية نحالين في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٣، وقدمت اقتراحاً تدعو فيه المجلس إلى عقد اجتماع خاص يبحث فيه موضوع النزاع الأردني مع إسرائيل بشكل عام، الأمر الذي ترتب عليه تجاهل أغلب أعضاء مجلس الأمن شكوى الأردن، وطالبوا ببحث المشاكل العربية الإسرائيلية دفعة واحدة. وكان هدفها من هذا الاقتراح جر الأردن لعقد مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

من ذلك أيضاً رفض بريطانيا الوفاء بالتزاماتها التي ترتبها عليها معاهدتها مع الأردن، وذلك على أثر المذبحة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في قرية كفر قاسم، والتي راح ضحيتها تسعة وأربعون شخصاً، لتعارض ذلك مع الاتفاقية التي عقدتها مع فرنسا وإسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦من أجل الإعداد للعدوان على مصر، بالرغم من أن هذه الاتفاقية كان من بين بنودها عدم تقديم الحكومة البريطانية المساعدة للأردن إذا ما هاجم إسرائيل انتصاراً لمصر، أما إذا هوجم الأردن من قبل إسرائيل فستفي بالتزاماتها.

شهد عقد الستينيات ميلاً واضحاً للسياسة البريطانية لإسرائيل، وخصوصاً في ما يتعلق بتزويدها بالأسلحة، وذلك بالرغم من تأكيدات الناطق الرسمي البريطاني بأن انحياز حكومته إلى جانب أي من العرب أو اليهود سيعرقل أية تسوية للمشاكل القائمة بينهما، ولكن هذا الميل لم يمنع بريطانيا في بعض الأحيان من إظهار دعمها للأردن إزاء الاعتداءات الإسرائيلية، وهو ما حدث في أعقاب الهجوم الذي شنته إسرائيل على قرية السموع الأردنية صباح ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، فقد

وصف مندوبها في مجلس الأمن الاعتداء بأنه خرقٌ واضحٌ لميثاق الأمم المتحدة، وإن كان حرص على ألا يستخدم كلمة (اعتداء)، وذلك لما للكلمة من معنى واضح في نطاق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يخول مجلس الأمن المصادقة على عقوبات اقتصادية، أو استعمال القوة العسكرية ضد الحكومة الإسرائيلية لوضع حد لاعتداءاتها.

ومن المواضيع التي تناولها هذا الفصل حرب المياه العربية ـ الإسرائيلية، إذ شكلت الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية وجهاً آخر لأوجه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكانت إسرائيل قد بدأت بمشاريع لاستغلال المياه منذ بداية الخمسينيات. حيث تزامن هذا الاعتداء مع إيفاد الرئيس الأمريكي آيزنهاور الخبير إريك جونستون إلى المنطقة، لعرض خطة لتوزيع مياه نهر الأردن بحيث يحصل الأردن ولبنان وسوريا على ٦٠ في المئة، وتحصل إسرائيل على ٤٠ في المئة، كما تضمنت الخطة توزيع مياه نهر اليرموك.

رفضت الحكومة الأردنية خطة جونستون، باعتبارها شكلاً من أشكال السلام مع إسرائيل. أما الحكومة البريطانية فقد سعت إلى إقناع الأردن بقبول خطة جونستون، انطلاقاً من قناعتها بأن مشكلة المياه تمثل إحدى المشاكل التي تواجه سياستها في الشرق الأوسط، وبأنه يمكن من خلالها الوصول إلى حل وسط ينهي الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ومع نهاية عام ١٩٥٨ تذرعت الحكومة الإسرائيلية بموافقتها على خطة جونستون، وبحاجتها إلى الحصة التي خصصتها لها الخطة، فأقدمت على مشروعات إنشائية ضخمة كان من جملتها تجفيف بحيرة الحولة وإزالتها، كما باشرت في بناء أنبوب ضخم يضخ فيه الماء من خزان في منطقة الطبقة ـ قرب بحيرة طبريا ـ إلى أراضي النقب.

اقتصر الرد البريطاني على مواصلة إسرائيل لمشروعها ـ تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب ـ على تصريح لوكيل وزارة الخارجية البريطانية في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦١ بأن حكومته تأمل في إيجاد اتفاق بين الأردن وإسرائيل حول النزاع الخاص بمياه نهر الأردن، وذلك من خلال الأمم المتحدة.

وعلى أثر الإعلان عن قرارات مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة في الفترة بين ١٣ ـ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، وبُحث خلاله موضوع تنفيذ مشروع تحويل الروافد عند منابعها من الجانب العربي، عادت الحكومة البريطانية لتؤكد تأييدها لخطة جونستون، واعتبار قضية التحويل هي قضية داخلية محضة.

وتطرق هذا الفصل أيضاً إلى موضوع الكيان الفلسطيني، إذ تبنت بعض الأنظمة العربية أواخر عام ١٩٥٩ وبداية العام ١٩٦٠الدعوة إلى إقامة دولة أو كيان فلسطيني، وبالرغم من تأكيد بريطانيا ضرورة البقاء على الحياد، وبأن ما يحدث من صراع على هذا الموضوع هو شأن عربي داخلي لا يهم بريطانيا، لكنها أظهرت تعاطفاً كبيراً تجاه الموقف الأردني.

فمع بداية الدعوة إلى إنشاء الكيان الفلسطيني وقفت بريطانيا موقف المترقب الحذر، ولكن عندما خرجت هذه الدعوة إلى حيز التنفيذ، وتحولت إلى جهاز رسمي معترف به، بدأ الأمر يشكل مصدر قلق بالنسبة إليها، ويتضح ذلك من خلال تقارير دبلوماسييها في المنطقة العربية.

ومن الأمور التي أثارت مخاوف الحكومة البريطانية الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، إذ رأت فيه عاملاً من عوامل عدم الاستقرار السياسي في الأردن.

كما شاركت الحكومة البريطانية الأردن قلقه حيال تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وعندما وجدت أن هذا الجيش أصبح حقيقة واقعة، طالبت في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ الأمم المتحدة بقطع مساعدتها التي تقدمها لعناصر شبه عسكرية من اللاجئين الفلسطينيين، وذلك لأن مبادئ الأمم المتحدة تعارض تقديم أية معونة إلى منظمة شبه عسكرية من أهدافها المعلنة القضاء على دولة عضو فيها.

ومما ضاعف من مخاوفها التهديد الذي تواجهه إسرائيل جراء هذه التطورات، خصوصاً مع تنامي الدور العسكري لجيش التحرير الفلسطيني، وأن يكون هذا النشاط العسكري مقدمة لحرب شاملة تشنها الدول العربية ضد إسرائيل.

ومن النقاط التي ناقشها هذا الفصل أيضاً الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧، فمع تسارع الأحداث في المنطقة بحيث أصبحت المواجهة العسكرية أمراً محتماً بين العرب واليهود، وخصوصاً مع مطلب مصر سحب القوات الدولية من سيناء، وإغلاقها مضائق تيران في ٢١ أيار/ مايو أمام الملاحة الدولية.

تداعت الأحداث متسارعة في المنطقة نحو التصعيد، وبخاصة مع زيارة الملك حسين المفاجئة إلى القاهرة في ٣٠ أيار/ مايو، والتي أسفرت عن مصالحة مع عبد الناصر، وعقد اتفاقية دفاع مشترك مماثلة لتلك التي وقعتها مصر مع سوريا، ثم انضم إليها العراق في ٤ حزيران/ يونيو. ومهما يكن من أمر، فقد فشلت الجهود الدولية في احتواء الأزمة، ففي صباح الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ قام سلاح الجو الإسرائيلي بشن هجوم خاطف ومركز على القواعد والمطارات

العسكرية المصرية أسفر عن تدمير سلاح الجو المصري خلال ساعات من بدء المعركة. وفي الساعة التاسعة من صباح ٥ حزيران/ يونيو اتخذ الأردن قرار دخول الحرب ضد إسرائيل.

وحول الجهود التي بذلتها الحكومة البريطانية لتفادي الحرب، أشار وزير الخارجية أمام مجلس العموم بقوله: لقد بذلنا أقصى جهد للتوسط بين الطرفين وبكل السبل ليمارسا ضبط النفس وحل مشاكلهما عن طريق المفاوضات السلمية، واهتمام الحكومة ينحصر الآن في ضمان وقف عاجل وشامل للقتال.

وعلى أثر الاتهامات العربية الموجهة لبريطانيا وأمريكا بمشاركة طائراتها في الحرب إلى جانب إسرائيل، سارع رئيس الوزراء البريطاني إلى نفي وجود أية طائرات بريطانية في المنطقة.

كما أظهرت الحكومة البريطانية من خلال تصريحاتها حرصها الشديد على الإسهام في تحقيق تسوية للوضع في الشرق الأوسط من خلال الأمم المتحدة، وكانت قلقة جداً من الهجوم الإسرائيلي على الأردن، إذ كانت تخشى سقوط النظام هناك.

وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ٥ حزيران/ يونيو لبحث أمر الحرب في الشرق الأوسط، سعت بريطانيا وأمريكا إلى إصدار قرار بوقف إطلاق النار.وفي اليوم التالي عقد المجلس جلسة خاصة اتخذ فيها قراراً يقضي بوقف عاجل وشامل لإطلاق النار، وقد وافقت سوريا ومصر والعراق ثم الأردن على القرار، واشترطت إسرائيل تنفيذه من قبل الدول العربية.

تناول **الفصل الخامس** أثر العلاقات الأردنية - البريطانية على القضايا المحلية، وكان أبرز هذه القضايا المعارضة السياسية والشعبية ومسألة العرش الأردني، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية البريطانية للأردن. أما في ما يتعلق بالقضية الأولى فقد أحدث الوجود البريطاني في الأردن وبمختلف أشكاله تذمراً ومعارضة أردنية اتسعت لتشمل الأطياف السياسية والشعبية كافة، وليتنامى هذا التذمر مع مرور الزمن نتيجة زيادة التدخل البريطاني في الشؤون الأردنية، ولزيادة الوعي الوطني والقومي بين صفوف الأردنيين، الأمر الذي حدا بهم إلى مناهضة هذا الوجود والسعي إلى التخلص منه أسوة بغيرهم من إخوانهم العرب، ومن أهم مظاهر الوجود البريطاني كانت سيطرة الضباط البريطانيين - وفي مقدمتهم غلوب - على قيادة الجيش العربي، وقد كانت هذه المعارضة - وكما تمت الإشارة آنفاً - من العوامل المهمة التي كانت وراء عزل الملك حسين لغلوب وتعريب قيادة الجيش.

وتعرض وجود قوات عسكرية بريطانية على الأراضي الأردنية لهجوم مستمر من قبل المعارضة، فعلى سبيل المثال انتقدت بشدة نزول قوات بريطانية في الكرك ومعان والعقبة، معتبرة هذه الخطوة نوعاً من أنواع الاحتلال البريطاني للأراضي الأردنية، وطالبت الحكومة بتقديم تفسير لذلك، لتنافي وجود مثل هذه القوات مع نصوص المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، متسائلة في الوقت ذاته إذا ما كانت الحليفة بريطانيا قد ابتكرت تفسيرات جديدة للمعاهدة تسمح لها باحتلال ما تشاء من الأراضي الأردنية.

كما استمر الموقف الرافض لعودة قوات بريطانية إلى أرض الأردن إلى ما بعد إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، وإن جاءت هذه القوات تحت شعار حماية النظام الأردني، ومثال ذلك ما حدث أثناء الأزمة التي عاشها الأردن في تموز/يوليو ١٩٥٨، ومجيء قوات بريطانية لدرء الأخطار التي كانت تهدده من الدول العربية المجاورة، فبالرغم من أن حضور هذه القوات لم يحدث استياءً كبيراً بين صفوف الأردنيين، ولكن ما أن انتهت الأزمة حتى أخذوا يطالبون ويتطلعون إلى رحيل هذه القوات.

كما شكل أمر إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية مطلباً أساسياً للمعارضة الأردنية إذ كانت تمثل من وجهة نظرها قيداً يحول دون ممارسة الأردن سياسة مستقلة خاصة به، وتبقيه يدور في فلك السياسة البريطانية توجهه كما تشاء، وتحول دون تعاونه وتنسيقه في العمل مع أشقائه العرب، فكان التخلص من هذه المعاهدة أو على الأقل تعديلها يشكل مطلباً وطنياً لا بد من تحقيقه.

ولم يقتصر أمر المعارضة الأردنية في ما يتعلق ببريطانيا على القضايا المحلية فقط، بل تعداه إلى القضايا العربية، إذ لم تكن بمعزل عما كان يدور في الدول العربية المجاورة، وخصوصاً في مصر التي كانت تعاني تأزم علاقاتها مع بريطانيا، فعندما فشلت المفاوضات بين الجانبين لإلغاء المعاهدة، أعلن رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ عن إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦مع بريطانيا من جانب واحد. فكان لهذا القرار ردود فعل واسعة في الأردن، وأرسل النواب برقيات التهنئة والتأييد إلى الحكومة المصرية. وعمت التظاهرات مختلف مدن المملكة.

وفي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤، وبعد تسويف من الحكومة البريطانية، تم التوقيع على اتفاقية جلاء قواتها عن الأراضي المصرية، فأثار توقيع الاتفاقية في الأردن ردود فعل مماثلة لتلك التي حدثت في أعقاب الإعلان عن إلغاء معاهدة عام

١٩٣٦، فقد أرسل الملك حسين برقية تهنئة إلى الرئيس عبد الناصر، وعلى المستوى الشعبي بعث قادة الأحزاب في الأردن برقيات التهنئة إلى الحكومة المصرية، ونظمت التظاهرات السلمية والاحتفالات في مختلف المدن.

وعندما شنت دول التحالف الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) عدوانها على مصر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، أثار هذا العدوان ردود فعل قوية في الأردن على الصعيدين الرسمي والشعبي، وأعلنت الحكومة الأردنية في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ قرار قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، كما منعت بريطانيا من استخدام قواعدها الموجودة في الأردن. وقد أيد مجلس الأمة في الجلسة السرية التي عقدها في اليوم ذاته قرارات الحكومة هذه.

وعلى الصعيد الشعبي عمت التظاهرات مدن المملكة، وهاجم المتظاهرون سفارتي فرنسا وبريطانيا، ونهبت المعسكرات البريطانية في الزرقاء، وتم في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر تفجير أنابيب شركة البترول العراقية قرب إربد.

ومن القضايا المهمة والتي كان لبريطانيا دور بارز فيها، أزمة العرش الأردني عام١٩٥١ ـ ١٩٥٢والتي نجمت عن اغتيال الملك عبد الله في تموز/ يوليو ١٩٥١، ووجود ولي العهد الأمير طلال في إحدى المصحات السويسرية حيث كان يتلقى العلاج، فبعد أن ووري الجثمان في الثرى، نودي بالأمير نايف وصياً على العرش.

وفي ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ صادق مجلس الأمة على قرار مجلس الوزراء بالمناداة بالأمير طلال ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية، وفي اليوم ذاته أدى الملك طلال اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة، ونودي بالأمير حسين ولياً للعهد.

وعندما اشتد المرض على الملك طلال في ربيع عام ١٩٥٢، واضطر للسفر إلى أوروبا للراحة والاستجمام، صدرت إرادة ملكية قبل مغادرته في ١٨ أيار/ مايو ١٩٥٢ بتعيين هيئة نيابة لممارسة صلاحيات الملك أثناء غيابه، وتألفت من رئيس الوزراء توفيق أبي الهدى ورئيس مجلس الأعيان إبراهيم هاشم ورئيس مجلس النواب عبد الله الكليب الشريدة.

وبسبب تعذر شفاء الملك طلال ـ وفقاً لما أشارت به التقارير الطبية ـ قرر مجلس الوزراء دعوة مجلس الأمة إلى جلسة طارئة في ١١ آب/ أغسطس ١٩٥٢، وذلك وفقاً للمادة رقم ٢٨ (م) من الدستور، حيث اتخذ المجلس قراراً بتنحية الملك طلال عن العرش.

تشير العديد من المصادر والمراجع إلى أن تنحية الملك طلال عن الحكم كانت مؤامرة بريطانية، معللة ذلك بمواقف الملك طلال العدائية تجاه بريطانيا قبل توليه الحكم، وأنه كثيراً ما كان يتعرض لها في أحاديثه ويمعن في تجريمها. وقد استمر الملك طلال في سياسته هذه بعد توليه الحكم، فأخذ يناوئ السفير البريطاني وغلوب والضباط البريطانيين.

هذا إضافة إلى سياسة التقارب التي انتهجها الملك طلال مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية، والتي توجت بتوقيع الأردن اتفاقية «التضامن العربي» في ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٢، وموقفه من الاعتداءات الإسرائيلية حيث كان يطالب غلوب باتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقام من اليهود وصد اعتداءاتهم.

لقد جاء التدخل البريطاني سافراً في مسألة العرش الأردني، بالرغم من الحرص الدائم على إظهار أن هذا الأمر مسألة أردنية خالصة لا تهم سوى الأردنيين وحدهم، وذلك حرصاً منها على تجنب النقد الذي قد يوجه إليها، بأنها سعت إلى تسوية مسألة العرش الأردني وفقاً لمطامعها ومصالحها الاستعمارية.

واستعرض هذا الفصل أيضاً المساعدات المادية والعسكرية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية للأردن، فقد شكلت المعونة المالية البريطانية مفصلاً رئيساً في العلاقات بين البلدين، وعاملاً من عوامل السيطرة البريطانية على السياسة الأردنية الداخلية والخارجية، ولا سيما أن الأردن كان بحاجة ماسة لتلك المعونة، فمن دونها لا يمكنه الاستمرار، ولعجزه عن الحصول على مصدر آخر لهذه المعونة، وخصوصاً من الدول العربية التي كثيراً ما انتقدته لحصوله على هذه المعونة، دون أن تحاول مساعدته للاستغناء عنها، إذ فشلت كل الجهود التي بذلها الأردن وكل الاتفاقيات التي وقعها مع الدول العربية في هذا المجال.

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص على توظيف مساعداتها المالية للأردن في الجانب الاقتصادي وفي مجال المشاريع الإنمائية من أجل خدمة مصالحها وسياساتها. ولعل خير مثال على ذلك العروض المالية البريطانية التي انهالت على الأردن، وذلك في محاولة من الحكومة البريطانية لاستغلال حاجة الأردن المالية لإقناعه بالانضمام إلى حلف بغداد.

فالمعونة المالية البريطانية المقدمة إلى الأردن لم تكن مطلباً أردنياً فقط ـ نظراً إلى حاجته إليها ـ بل ومطلباً بريطانياً أيضاً، وذلك للإبقاء على الخيط الذي يربطها بالأردن ويضمن استمرار تأثيرها عليه.

وبالرغم من إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في آذار/مارس ١٩٥٧، إلا أن ذلك لم يكن نهاية المطاف بالنسبة إلى الدعم المالي البريطاني للأردن، فقد استمرت الحكومة البريطانية في تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الأردن، وذلك من خلال قروض تنموية بدون فوائد وتمويلها لبعض المشاريع، وكانت ترى في هذه المساعدات أفضل طريقة لإبقاء تأثيرها في الأردن، فمصالحها طويلة الأمد في الشرق الأوسط تتطلب منها أن تبقي لها موطئ قدم فيه.

ومن أشكال المساعدة الأخرى التي كانت تقدمها بريطانيا المساعدات العسكرية، والتي تمثلت في المساعدات الفنية المتعلقة بتشكيلات الجيش العربي واستحداث فرق وكتائب جديدة، وبتدريب كوادر الجيش وبالتسليح، إذ شكلت بريطانيا مصدراً أساسياً لتسليح الجيش الأردني منذ تأسيسه وحتى تعريبه في الأول من آذار/مارس ١٩٥٦.

وبالرغم من الدعم البريطاني المستمر للجيش الأردني، إلا أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص على أن لا تخرج قوة هذا الجيش عن نطاق السيطرة.

من خلال العرض السابق للعلاقات الأردنية ـ البريطانية للفترة ١٩٥١ ـ ١٩٦٧، خلصت الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية ـ البريطانية أثرت وتأثرت بالظروف والأحداث والمتغيرات المحيطة على الصعيد المحلي والعربي والدولي.

فمحلياً تأثرت العلاقات بين البلدين سلباً بالمعارضة المحلية (السياسية والحزبية والشعبية)، وبلغ هذا التأثير أوجه في الحيلولة دون ضم الأردن إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، وعزل غلوب في آذار/مارس ١٩٥٦، وتوج هذا التأثير بإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في ١٣ آذار/مارس ١٩٥٧، مع مجيء حكومة وطنية متناغمة في أهدافها مع مطالب المعارضة الأردنية في إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، لتستمر هذه المعارضة ضد أي تدخل أو تأثير بريطاني في السياسة الأردنية.

أما على الصعيد العربي، فقد تأثرت هذه العلاقات إيجاباً وتعززت بتولي الحكم أنظمة عربية معادية للغرب عموماً ولبريطانيا على وجه الخصوص، كعبد الناصر في مصر، والأنظمة البعثية والشيوعية في العراق وسوريا، وضاعف من التعاون الأردني ـ البريطاني بالرغم من انتهاء العلاقات التعاهدية، وبلغ هذا التعاون أوجه في الدعم العسكري الذي قدمته الحكومة البريطانية لحماية نظام الحكم الأردني في تموز/يوليو ١٩٥٨، جرّاء التهديد الذي تعرض له من الجمهورية العربية المتحدة والنظام العراقي الجديد.

ولكن العلاقات بين البلدين طرأ عليها بعض البرود والضعف لتأثرها بالسياسة التي انتهجتها الحكومة البريطانية حيال بعض القضايا، كموقفها السلبي من الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية والمياه العربية، وكذلك مشاركتها في العدوان على مصر عام ١٩٥٦، واتهام الأردن لبريطانيا بدعمها أنظمة الحكم البعثية في سوريا والعراق عام ١٩٦٣.

أما دولياً فقد شكل المد الشيوعي إلى المنطقة العربية حافزاً لتقوية العلاقات بين البلدين، حيث التقت أهداف الحكومة البريطانية مع توجه النظام الأردني في الحد من تغلغل الشيوعية إلى الأردن.

كما شكلت المنافسة الأمريكية للنفوذ البريطاني في المنطقة بعامة والأردن بخاصة عاملاً آخر، دفع بالحكومة البريطانية إلى الاستمرار في حرصها على دعم الأردن والاحتفاظ به كمنطقة نفوذ بريطانية خالصة.

مقدمة

كان للعلاقات الأردنية ـ البريطانية خصوصيتها منذ قيام إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١، وقد استمرت هذه الخصوصية على هذا النحو إلى ما بعد انتهاء العلاقة التعاهدية بين البلدين عام ١٩٥٧، ما يؤكد أن العلاقات بين البلدين لا تحكمها معاهدة، بل إن الأمر متعلق بالظروف التي وجد فيها الأردن ككيان مستقل.

لقد كان للحكومة البريطانية الدور الأبرز إن لم يكن الأوحد في إيجاد هذا الكيان، وخير دليل على صحة هذا القول ما ورد على لسان الساسة البريطانيين، فرئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن في مذكراته يقول: «الأردن بلد كانت لنا مسؤولية خاصة فيه، إذ إننا نحن الذين خلقناه». أما السفير البريطاني في عمان تشارلز جونستون (C. Johnston) فيؤكد الالتزام البريطاني تجاه الأردن بقوله: «لقد كانت لدينا مسؤولية تاريخية في هذا الجزء من العالم، فالمسؤولية البريطانية تتمثل في خلق شرقي الأردن».

ولا يمكن أن نغفل أثر المصالح البريطانية في المنطقة ككل وفي الأردن بشكل خاص ـ باعتباره منطقة نفوذ بريطانية ـ كعامل من عوامل الدعم البريطاني للأردن.

ونظراً إلى الأهمية البالغة والأثر الذي تركه الوجود البريطاني بمختلف أشكاله السياسية والعسكرية والاقتصادية في سير الأحداث في الأردن ـ وذلك بالرغم من تراجع هذا الدور في بعض الفترات، ولكنه كان سرعان ما يعود ويستعيد سابق عهده في التأثير في السياسة الأردنية ـ فقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على ماهية العلاقة التي ربطت بين البلدين، وكيف أثرت وتأثرت هذه العلاقة بما حولها من أحداث ومتغيرات محلية وعربية وعالمية.

ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف من دون التوقف عند الظروف والمتغيرات المحيطة سواء على الصعيد المحلي أو العربي أو الدولي، إذ لا يمكن دراسة العلاقات

الأردنية ـ البريطانية بمنأى عنها، ومعرفة إلى أي مدى أثرت وتأثرت بها العلاقات بين البلدين.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعتمد وبشكل أساسي على الوثائق البريطانية في الفترة من عام ١٩٥١ إلى العام ١٩٦٧، وما أمكن الوصول إليه من وثائق أردنية تخدم موضوع الدراسة، أضف إلى ذلك أنَّ بحثها لفترة زمنية لم يلقَ الاهتمام الكافي، وقلّما تطرق إليها الباحثون، ألا وهي فترة ما بعد انتهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٥٧ وحتى العام ١٩٦٧.

تشتمل هذه الدراسة على خلاصة تنفيذية وتمهيد وخمسة فصول، يتناول **التمهيد** عرضاً موجزاً للعلاقات الأردنية ـ البريطانية منذ قدوم الأمير عبد الله إلى شرق الأردن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠، وتأسيسه الإمارة وحتى اغتياله في تموز/ يوليو ١٩٥١، مروراً بعقد معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٢٨ وما طرأ عليها من تعديلات عام ١٩٣٤، ومعاهدة عام ١٩٤٦ التي أسفرت عن إعلان المملكة الأردنية الهاشمية، وما إلى ذلك من متغيرات على الساحة المحلية والعربية وتأثيرها في العلاقات الأردنية ـ البريطانية.

ويتناول **الفصل الأول**، العلاقات التعاهدية بين البلدين منذ عام ١٩٥١ إلى إنهاء معاهدة التحالف في آذار/ مارس ١٩٥٧، وذلك بإلقاء الضوء على محاولات تعديل المعاهدة والمفاوضات التي أجرتها الحكومة الأردنية عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥ من أجل هذه الغاية، وتعريب قيادة الجيش العربي في آذار/ مارس ١٩٥٦، وما سبق هذا القرار من ظروف وأسباب أوجبت اتخاذه والنتائج التي ترتبت عليه. ثم التطرق إلى الظروف والأسباب والمفاوضات التي أجراها الطرفان من أجل هذه الغاية وقادت إلى إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في ١٣آذار/ مارس١٩٥٧.

ويلقي **الفصل الثاني**، الضوء على أثر العلاقات الأردنية ـ البريطانية في قبول أو رفض الأردن مشاريع الوحدة والاتحاد العربية، كمشروع الاتحاد الأردني ـ العراقي عامي ١٩٥١ ـ١٩٥٢ والوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨ والاتحاد العربي عام ١٩٥٨، والوحدة المصرية ـ العراقية ـ السورية الثلاثية في نيسان/ أبريل ١٩٦٣، ومشروع الوحدة العراقية ـ السورية عام ١٩٦٣، والوحدة المصرية ـ العراقية عام ١٩٦٤.

ويعرض **الفصل الثالث**، السياسات البريطانية في الشرق الأوسط وأثرها في الأردن، وذلك من خلال بيان أسس السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، والمتمثلة

في الحفاظ على نفوذها في المنطقة وبخاصة من التهديد الشيوعي والمنافسة الأمريكية، والحفاظ على موارد النفط الذي يشكل أساساً حيوياً لسياستها في المنطقة، ثم الحفاظ على الأمن والاستقرار ولا سيما في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وحماية أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، فالحديث عن انعكاسات هذه المرتكزات على سياستها تجاه الأردن، وكيف أثرت وتأثرت هذه السياسة بالنسبة إلى الأردن.

ويتناول هذا الفصل أيضاً العلاقة التنافسية التي سادت بين بريطانيا وأمريكا من أجل بسط نفوذهما على الأردن، ولا سيما أن الأردن كان منطقة نفوذ بريطانية خالصة، وكذلك استعراض التنسيق البريطاني ـ الأمريكي المشترك في سياستهما تجاه الأردن، ومن ثم الحديث عن مشاريع الدفاع الغربية وبخاصة تلك التي ساهمت بريطانيا في طرحها (كمشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط) ومشروع (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط)؛ أو تلك التي تولت بريطانيا الدور الرئيس في الإعداد لها وتشكيلها وضم أعضاء جدد إليها ومن بينها الأردن، وكان من أبرزها حلف بغداد.

ويبين **الفصل الرابع**، أثر العلاقات الأردنية ـ البريطانية في القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، من حيث الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية والمياه العربية، والحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧، باستعراض التداعيات التي أدت إلى هذه الحرب والنتائج التي أسفرت عنها. كما يتناول الفصل إنشاء الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وموقف بريطانيا من هذه القضايا، وكيف أثّر موقفها ـ سواء سلباً أو إيجاباً ـ على الحكومة الأردنية والعلاقات بين البلدين.

ويتطرق **الفصل الخامس**، إلى أثر العلاقات الأردنية ـ البريطانية في القضايا المحلية الأردنية والمعارضة السياسية والشعبية، وموقف هذه المعارضة من الوجود البريطاني في الأردن بمختلف أشكاله سواء الوجود العسكري أو التدخل البريطاني في الإدارة والسياسة الأردنية، والعلاقة التعاهدية بين البلدين. ويتطرق أيضاً إلى أزمة العرش الأردني التي أعقبت اغتيال الملك عبد الله في تموز/ يوليو ١٩٥١، واستعراض موقف الحكومة البريطانية من الأحداث التي رافقت هذه الأزمة التي انتهت بتنحية الملك طلال والمناداة بالأمير حسين ملكاً على الأردن في ١١ آب/ أغسطس ١٩٥٢.

ويتناول الفصل الخامس أيضاً المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قدمتها الحكومة البريطانية، وعلى مدى سنوات إعداد هذه الدراسة، إلى الأردن، حيث

استمرت هذه المساعدات وبمختلف أشكالها المادية والفنية والتدريبية إلى ما بعد انتهاء المعاهدة بين البلدين عام ١٩٥٧.

ولقد واجهت الباحثة بعض الصعوبات أثناء إعداد هذه الدراسة أهمها عدم توافر الوثائق الأردنية التي تلقي الضوء على فترة البحث، فكان الاعتماد بشكل أساسي على الوثائق البريطانية. ومن ذلك أيضاً شمولية الموضوع وتعدد أطرافه، فجاء التركيز على جوانب معينة وجدت أنها ذات أولوية، ولتشعب موضوعات الدراسة وتداخلها، كان هناك تكرار لبعض القضايا في مواضع مختلفة، ولكن بالرغم من تكرارها هذا، فقد اختلفت في طريقة معالجتها من موضع إلى آخر، بحيث تم تناولها في كل مرة من زاوية أو جانب معين.

وقد حاولت في هذه الدراسة تغطية العلاقات الأردنية ـ البريطانية بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٧ وبمختلف جوانبها، فأرجو أن أكون قد حققت قدراً من النجاح في مسعاي هذا.

تمهيد

لم تكن مسألة إنشاء دولة أو كيان منفصل في شرقي الأردن مجرد فكرة طارئة أو ضرورة اقتضتها الصدفة، كما أنها لم تسفر عن قرار الأمير عبد الله في التوجه إلى سوريا من أجل تحريرها من الاحتلال الفرنسي، وعجز بريطانيا عن الوقوف في وجه تحقيق هذا الهدف، بل هي ضرورة استراتيجية فرضتها المصلحة البريطانية في المنطقة، وقد لا تكون الصورة بشأن هذا الكيان أو الدولة قد اكتملت بعد في أذهان الساسة البريطانيين، ولكنها كانت موجودة بصورة أو بأخرى بدليل المحاولات البريطانية لإنشاء حكومات محلية في شرقي الأردن بإشراف بريطاني.

كذلك اختلاف مواقف ووجهات نظر الساسة البريطانيين من قدوم الأمير عبد الله إلى معان في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠ بين مؤيد ومعارض، ويبدو أن القرار النهائي بشأن الموافقة على بقاء الأمير عبد الله في شرقي الأردن، وشروعه في تأسيس دولة ـ إن جازت التسمية ـ لم يتخذ إلا بعد أن اتخذت جميع الاحتياطات، وحصلت الحكومة البريطانية على جميع الضمانات التي تكفل عدم قيام هذه الدولة بشق عصا الطاعة على الدولة التي أوجدتها.

أما الضرورة التي دفعت بريطانيا لإيجاد مثل هذه الدولة، فتتمثل في وجود مخطط لديها لجعل الأردن قاعدة عسكرية مستقرة يستطيع الجيش البريطاني الانطلاق منها، وتمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في البلدان المجاورة[1]. ولتشكل حلقة من حلقات الطوق الذي تؤلفه البلاد التابعة لها أو الواقعة تحت سيطرتها، كما يمكن استخدام الأردن كدولة عازلة تحول دون تغلغل النفوذ الفرنسي من سوريا إلى الجزيرة

(١) محمد العجلاني، **التجربة الديمقراطية في الأردن** (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٥)، ص ٢٣.

العربية والعراق(٢)، وقيام مثل هذه الدولة سيسهل على بريطانيا تنفيذ وعدها بإقامة كيان يهودي في فلسطين. كما كان للهجوم الذي شنته المعارضة السياسية في بريطانيا على حكومة لويد جورج (Lloyd George)، ومطالبتها بانسحاب القوات البريطانية من الشرق الأوسط أثره في هذا القرار، وكانت وزارة الحربية البريطانية تحبذ مثل هذا التوجه، وذلك للتكاليف الباهظة المترتبة على الاحتلال العسكري البريطاني للعراق وفلسطين، ولتفادي مثل هذه التكاليف طالبت المعارضة ـ تؤيدها وزارة الحربية في هذا التوجه ـ بالاعتماد على القوات الجوية الملكية بدلاً من القوات البرية(٣).

ويرى باتريك سيل (Patrick Seale) أن الحدث التاريخي الذي هيأ لإنشاء دولة شرقي الأردن كان في مفاجأة آذار/مارس ١٩٢١ عندما وصل الأمير عبد الله إلى عمان، لينطلق من هناك إلى دمشق على رأس قوة عسكرية ـ حيث كانت القوات الفرنسية قد طردت لتوها الأمير فيصل من سوريا ـ فأراد الأمير عبد الله أن يحصل على الحق الذي سلب منه، بإنكار بريطانيا لوعودها أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم تعويضها فيصل بعرش العراق ـ الذي كان قد وعد به هو ـ ومن هنا وجدت بريطانيا نفسها قد جوبهت باصطدام محتمل بين حليفيها، قوات الأمير عبد الله من جهة، والجيش الفرنسي من جهة أخرى، فكان لا بد من تسوية الأمر(٤).

وتخالف ماري ويلسون (Marry Willson) قول سيل هذا، وتؤكد أن الحكومة البريطانية في لندن وقبل هذا التاريخ، وقبيل انعقاد مؤتمر القاهرة ـ التالي ذكره ـ كانت قد وضعت العديد من القرارات الأساسية المتعلقة في المنطقة، وتتمثل في وجوب ذهاب الأمير فيصل إلى العراق، وأن يكون شرقي الأردن منفصلاً نوعاً ما عن فلسطين، وإجراء نوع من التسوية مع الأمير عبد الله في شرقي الأردن(٥).

ويؤكد وجود مثل هذا التوجه لدى الحكومة البريطانية اقتصار ردة فعلها على تحركات الأمير عبد الله على الإقناع والجهود الدبلوماسية، ولم تتخذ أية خطوات عملية لإيقافه، وذلك بالرغم من إرسال الأمير عبد الله مبعوثاً إلى عمان للتمهيد

---

(٢) محمد عدنان مراد، **بريطانيا والعرب: تاريخ الاستعمار البريطاني في الوطن العربي** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ٤٧٣، و Ghada Talhami, «Jordan: The Ubiquitous Partner - the Jordanian Option Resurrected,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 15, no. 3 (Summer 1993).

(٣) علي محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، ١٩٢١- ١٩٤٦** (عمان: الجامعة الأردنية، [١٩٧٣])، ص ٢٢.

(٤) Patrick Seale, *The Shaping of an Arab Statesman: Sharif Abd al-Hamid Sharaf and the Modern Arab World* (London; New York: Quartet Books, 1989), p. 42.

(٥) Marry C. Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*, Cambridge Middle East Library (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1987), p. 51.

لوصوله إليها من معان، الأمر الذي جعله يفترض أنه ليس لدى بريطانيا أي اعتراض جدّي على خطته(٦). وبالرغم من إلحاح المندوب السامي هربرت صموئيل (Herbert Samuel) على إرسال قوات عسكرية بريطانية لاحتلال شرقي الأردن، انطلاقاً من أن حركة الأمير عبد الله ستؤدي إلى انتشار الفوضى والإخلال بالأمن، إلا أن طلبه هذا قوبل بالرفض، واقتصرت موافقة الحكومة البريطانية على اقتراح صموئيل بنشر إعلان في شرقي الأردن، يهدف إلى حث الأهلين على الابتعاد عن حركة الأمير عبد الله(٧).

وكان وصول الأمير عبد الله إلى عمان قد تزامن مع انعقاد مؤتمر الشرق الأوسط في القاهرة في ١٢ آذار/مارس ١٩٢١، وكانت دائرة الشرق الأوسط في لندن قد أعدت مذكرة للمؤتمر اقترحت فيها إنشاء نظام حكم في شرقي الأردن يختلف عن نظام الحكم في فلسطين، ويتم في الوقت ذاته الوفاء بالوعود البريطانية من خلال إيجاد نظام حكم في شرقي الأردن يكون ذا صفة عربية، وتعيين مستشار بريطاني يمثّل المندوب السامي في فلسطين باسم حكومة صاحب الجلالة(٨).

وفي مؤتمر القاهرة لم يكن الخلاف على السياسة المنوي اتباعها في شرقي الأردن بإقامة حكم عربي برعاية بريطانية أم لا، بل كان الخلاف حول الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الأمير عبد الله؟(٩). وللإجابة عن مثل هذا التساؤل شكلت لجنة برئاسة ونستون تشرشل (Winston Churchill) لبحث موضوع فلسطين وشرقي الأردن، انقسم أعضاؤها إلى اتجاهين: **الأول** قاده تشرشل ولورنس (Lawrence) وأعضاء دائرة الشرق الأوسط وقالوا بإمكانية التفاهم مع الأمير عبد الله، **والثاني**(١٠) قاده صموئيل ووينهام ديدز (Wyndham Deedes) اللذان قالا بضرورة

---

(٦) سليمان موسى، **إمارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن، ١٩٢١- ١٩٤٦م**، سلسلة كتب المطالعة؛ ١ (عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠)، ص ٨٢.

(٧) Ma'an Abu Nowar, *The History of The Hashemite Kingdom of Jordan* (Ithaca, NY: Oxford University Press, 1989), p. 42, and Naseer H. Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)* (The Hague: Nijhoff, 1972), p. 20.

(٨) Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*, p. 51, and أمجد الزعبي، «هربرت صموئيل، وتأسيس إمارة شرق الأردن، ١٩٢٠-١٩٢٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٧)، ص ٨٥.

(٩) Wilson, Ibid., p. 51.

(١٠) موسى، **إمارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن، ١٩٢١-١٩٤٦م**، ص ١٠١، وعصام موسى، «صورة شرقي الأردن في صحيفة التايمز اللندنية، ١٩٢١-١٩٢٣،» **أبحاث اليرموك** (إربد)، السنة ٨، العدد ١ (١٩٩٢)، ص ٦٠.

إخراج الأمير عبد الله من شرقي الأردن، وطالب صموئيل بعدم إقامة دولة مستقلة في شرقي الأردن، وذلك لأن الأمير عبد الله ليس قوياً بما فيه الكفاية ليمنع شن حملات معادية لفرنسا من شرقي الأردن، ولأن وجود حكومة سيئة في شرقي الأردن سيؤثر بشكل سلبي في فلسطين. وقد رد تشرشل على هذا الطرح بقوله: «إننا لم نجد بديلاً عن سياسة التعاون مع الأشراف، وأن نفوذ الأمير عبد الله المعنوي عظيم جداً، ومن الضروري التوصل معه إلى اتفاق»[١١].

وكانت الغلبة للاتجاه الأول وتمت الترجمة العملية لقرارات مؤتمر القاهرة من خلال دعوة تشرشل الأمير عبد الله إلى اجتماع عقد في القدس في ٢٨ آذار/مارس ١٩٢١، وقدم له تسوية تتمثل في إقامة حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله تكون مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً، وتسترشد برأي مندوب بريطاني مقيم في عمان، على أن تقوم بريطانيا بمساعدتها مادياً وعسكرياً لحفظ الأمن، وتتوسط لدى السلطات الفرنسية في سوريا لتحسين علاقاتها مع الأمير، مقابل تعهد الأمير بحماية حدود سوريا وفلسطين من كل اعتداء[١٢]. فشكل هذا الاجتماع الأسس الأولى للاتفاق الأردني ـ البريطاني حول تشكيل دولة شرقي الأردن، وإن كانت اقتصرت على اتفاق شفوي لم يتخذ أية صفة قانونية أو رسمية.

وقد رفض تشرشل اقتراحاً للأمير عبد الله يقضي بإقامة إمارة تضم شرقي الأردن وفلسطين، يكون نظامها مماثلاً للنظام العراقي من حيث علاقة كل منهما بالمندوب السامي، مبرراً هذا الرفض باختلاف الوضع في فلسطين عما هو في العراق[١٣]. وكان تشرشل في اجتماعه مع الأمير عبد الله محكوماً بأمرين: **أولهما**، القرارات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القاهرة، و**ثانيهما** الوعد البريطاني للصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ولقد كان العامل الأخير هو الموجه الأكبر لآراء وردود فعل أغلب الساسة البريطانيين في المنطقة من أمثال هربرت صموئيل وسمرست وغيرهم.

شرع الأمير عبد الله بعد عودته إلى عمان في إنشاء الإدارة المركزية، فعين رشيد طليع رئيساً لمجلس المشاورين ومنحه لقب الكاتب الإداري، وتألفت الحكومة

(١١) Abu Nowar, *The History of the Hashemite Kingdom of Jordan*, p. 45.

(١٢) علي محافظة، **الفكر السياسي في الأردن: وثائق ونصوص، ١٩١٦-١٩٤٦**، ٢ ج (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠)، ج ١، ص ١٤٧، و P. J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan, a Study of the Arab Legion, 1921-1957* (London: Cass, 1967), p. 43.

(١٣) Seal, *The Shaping of an Arab Statesman: Sharif Abd al-Hamid Sharaf and the Modern Arab World*, p. 43, and Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*, p. 53.

الأردنية الأولى في ١١ نيسان/أبريل ١٩٢١، والتي كان معظم أعضائها من حزب الاستقلال[١٤]، وبعد تأليفها وصل هربرت صموئيل إلى عمان للمشاركة في إنشاء الإدارة الجديدة. فعين جوليوس أبرامسون (J. Abramson) رئيساً للممثلين البريطانيين، كما عين سبعة من المستشارين السياسيين البريطانيين لمساعدة الأمير في الإشراف على سير الإدارة الجديدة[١٥].

وفي غضون ذلك أعدت الحكومة البريطانية وفي ضوء قرارات مؤتمر القاهرة ومحادثات تشرشل ـ عبد الله نص صك الانتداب البريطاني على شرقي الأردن، وفي ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢ أقر مجلس عصبة الأمم المنعقد في لندن صيغة الانتداب البريطاني على فلسطين، وصادق عليها في اليوم نفسه، حيث نصت المادة رقم ٢٥ من الصك على استثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور[١٦].

واصل الأمير عبد الله وحكوماته محاولاتهم من أجل الحصول على مزيد من الامتيازات وهامش من الحرية، فكانت المفاوضات التي عقدها الأمير عبدالله ورئيس مستشاريه في لندن ـ وبدعوة من الحكومة البريطانية ـ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢، حيث دخل الأمير عبد الله في مفاوضات استمرت حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ تقدم خلالها بمطالب تتضمن استقلال شرقي الأردن استقلالاً تاماً، وعقد معاهدة بين شرقي الأردن وبريطانيا تتضمن هذا الاستقلال، وتنظيم علاقاتها معها وتحديد حدود البلاد بحيث يكون لها ميناء على البحر المتوسط[١٧]، وقد تزامن وصول الأمير عبد الله إلى لندن مع استقالة حكومة لويد جورج، وتعيين دوق ديفونشاير (Duke of Devonshire) بدلاً من تشرشل وزيراً للمستعمرات في الحكومة الجديدة، فأوقفت المباحثات لفترة[١٨].

وبالرغم من أن الأمير عبد الله عاد إلى عمان وهو يحمل تأكيداً شفوياً من الحكومة البريطانية تعترف فيه بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن تحت حكمه، لكن هذا الاعتراف تم تأجيله إلى ما بعد انتهاء مؤتمر لوزان[١٩].

(١٤) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ط ٢ (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨-)، ج١، ص ١٤٩، و Vatikiotis, Ibid., p. 44.

(١٥) محافظة، **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، ١٩٢١-١٩٤٦**، ص ٢٥.

(١٦) Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*, p. 70.

(١٧) سليمان موسى، **صفحات مطوية: مفاوضات المعاهدة بين الشريف حسين وبريطانيا، ١٩٢٠-١٩٢٤** (عمان: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٧)، ص ١١٨.

(١٨) موسى، «صورة شرقي الأردن في صحيفة التايمز اللندنية، ١٩٢١-١٩٢٣،» ص ٦٥-٦٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦٦.

وقد أسفر فشل الحكومة الأردنية في لندن في الحصول على توقيع للمعاهدة بين البلدين عن تقديم رئيس المستشارين علي رضا الركابي استقالته، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة مظهر رسلان في مطلع شباط/ فبراير ١٩٢٣، حاولت بدورها استئناف المفاوضات مع بريطانيا، لكنها فشلت في تحقيق ذلك[٢٠].

استمرت الحكومة البريطانية في مساومة الإمارة الناشئة على استقلالها للحصول منها على ما تريده من ضمانات مستقبلية، فاشترطت مراقبة المندوب السامي في فلسطين ميزانية شرق الأردن، وتقديم التسهيلات اللازمة لمدقق الحسابات المسؤول من قبل وزارة المستعمرات وإعادة النظر في نظام الضرائب وجمع العائدات[٢١]. كما اشترطت تمكين الحكومة الأردنية بريطانيا العظمى من الوفاء بجميع التزاماتها الدولية، وذلك من خلال اتفاقية تبرم بين الدولتين يوافق عليها مجلس عصبة الأمم المتحدة[٢٢]. وعندما واجهت الحكومة الأردنية ضائقة مالية وعجزاً في الموازنة نتيجة عدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها المالية وثورة الكورة وهجوم الوهابيين في آب/ أغسطس ١٩٢٢، اغتنمت الحكومة البريطانية هذه الظروف لفرض شروطها في الرقابة والإشراف، فعملت على تقنين المصروفات وإعادة جدولة الضرائب وتحديد مصاريف الأمير، وتوحيد القوات الموجودة في شرقي الأردن تحت قيادة بيك باشا مفتش الدرك[٢٣].

جاءت أولى الخطوات العملية في هذا السياق في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٣ عندما زار هربرت صموئيل عمان، وأعلن باسم الحكومة البريطانية الاعتراف باستقلال حكومة شرقي الأردن وبشكل خاص في الشؤون الداخلية، على أن تبقى لبريطانيا السيطرة على الشؤون الخارجية والسياسية والمالية والسلطة على الحدود[٢٤]. ولكن السلطات البريطانية عادت وتراجعت عن وعدها هذا وذلك عندما اغتنمت فرصة تأدية الأمير عبد الله لفريضة الحج في حزيران/ يونيو ١٩٢٤، فاتفقت مع علي رضا الركابي رئيس الحكومة الأردنية الجديدة على فرض الرقابة المالية والإدارية على الإدارة الأردنية، وتوجيه إنذار للأمير ـ حال عودته من الحج ـ بهذا المعنى، وقد قبل الأمير الإنذار وفرضت رقابتها على

(٢٠) عبد الله بن الحسين، **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، [د. ت.])، وجمال الشاعر، «تجربة الديمقراطية في الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص١١٢.

(٢١) الزعبي، «هربرت صموئيل، وتأسيس إمارة شرق الأردن، ١٩٢٠-١٩٢٥،» ص ١٣٤.

(٢٢) موسى، «صورة شرقي الأردن في صحيفة التايمز اللندنية، ١٩٢١-١٩٢٣،» ص ٦٤-٦٥، و Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan, a Study of the Arab Legion, 1921-1957*, p. 45.

(٢٣) Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*, p. 74.

(٢٤) Raphael Patai, *The Kingdom of Jordan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958), p. 50.

الأمور المالية والعسكرية، وعينت أليك كركبرايد (Alec Kirkbride) مستشاراً مالياً، وأصبحت الخزينة الأردنية تتحمل نفقات دار الاعتماد البريطاني في عمان[٢٥].

ولمزيد من السيطرة العسكرية قررت سلطات الانتداب عام ١٩٢٦ إنشاء قوة جديدة باسم (قوة حدود شرقي الأردن) وذلك بهدف صد العدوان الوهابي، حيث ستكون هذه القوة أكثر فاعلية من الناحية العسكرية من تشكيلات الجيش العربي في هذا المجال، ووضعت تحت إشراف وقيادة ضباط بريطانيين يرتبطون مباشرة بالمندوب السامي في فلسطين[٢٦].

بقيت الوعود البريطانية بخصوص تقديم شكل رسمي وقانوني لمعاهدة مع شرقي الأردن تنظم العلاقات بين البلدين تراوح مكانها حتى شباط/ فبراير ١٩٢٨، إذ حالت مجموعة من الظروف دون توقيعها وتمثلت في تمرد زعماء النواحي وشيوخ القبائل على الحكومة المركزية والغارات الوهابية، بالإضافة إلى المصاعب المالية والاقتصادية التي تعرضت لها البلاد في تلك الفترة، والخلاف بين بريطانيا والملك حسين حول موضوع توقيع المعاهدة العربية ـ البريطانية[٢٧].

تم توقيع المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، وبضغط من لجنة الانتدابات على الحكومة البريطانية في القدس في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٢٨ من قبل رئيس المجلس التنفيذي حسن خالد أبو الهدى واللورد بلومر (Lord Plumer) المندوب السامي البريطاني، وكانت المعاهدة مطابقة تقريباً في روحها لصك الانتداب البريطاني[٢٨] وأهم ما تضمنته: وضع قانون أساسي للبلاد، وتنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير، ومنح الحكومة البريطانية حق الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرقي الأردن، وتقديم معونة مالية سنوية من بريطانيا إلى الحكومة الأردنية، مع الحفاظ على حق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد[٢٩]. كما نصت على فرض رقابة بريطانية شديدة على الشؤون المالية الأردنية، وأصبحت جميع

(٢٥) عبد الله بن الحسين، **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين**، ص ١٧٦-١٧٧، ومحافظة، **الفكر السياسي في الأردن: وثائق ونصوص، ١٩١٦-١٩٤٦**، ج١، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢٦) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, [1957]), p. 26, and American University, Foreign Area Studies, *Jordan, a Country Study*, edited by Richard F. Nyrop, Area Handbook Series, 3rd ed. (Washington, DC: The Author, 1980), p. 200.

(٢٧) العجلاني، **التجربة الديمقراطية في الأردن**، ص ٢٢.

(٢٨) موسى، **إمارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن، ١٩٢١-١٩٤٦م**، ص ١٩٢.

(٢٩) Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)*, p. 76, and Seale, *The Shaping of an Arab Statesman: Sharif Abd al-Hamid Sharaf and the Modern Arab World*, p. 42.

المعاملات المالية في البلاد تخضع لتدقيق المستشار المالي البريطاني. وامتازت الفترة من ١٩٢٨ ـ ١٩٣١ بسيطرة المعتمد البريطاني هنري كوكس (Henry Cox)، والموظفين الأجانب المعارين على جهاز الحكومة سيطرة كلية[٣٠].

واستناداً إلى المادة الثانية من معاهدة عام ١٩٢٨ قدمت حكومة الانتداب لائحة القانون الجديد للحكومة الأردنية، والذي نشر في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٢٨ واشترط موافقة الحكومة البريطانية على أي تعديل يطرأ على هذا القانون في المستقبل[٣١]. وفي شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٢٩ جرت الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي، وكانت باكورة أعماله المصادقة على المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٢٩[٣٢].

وكان لتوقيع المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٢٨ نقطة تحول جديدة في موقف المعارضة تجاه الوجود البريطاني في شرقي الأردن، إذ اعتبرها أهالي شرقي الأردن تعدياً على استقلالهم وسيادتهم، فعمت الاحتجاجات واندلعت المظاهرات في معظم مدن الإمارة[٣٣]، وعندما نُشرت بنود المعاهدة في الصحف الفلسطينية حملت هذه الصحف بشدة على المعاهدة، وعلى رئيس الحكومة الأردنية الذي وقعها، وحرّضت الشعب الأردني على الاحتجاج عليها[٣٤].

سعت الحكومة الأردنية ـ وبضغط من المعارضة الشعبية والمجلس التشريعي ـ لدى الحكومة البريطانية إلى تعديل معاهدة عام ١٩٢٨ والقانون الأساسي، حيث نظمت مذكرة إضافية حول المواد المطلوب تعديلها في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٣١، وعندما زار المندوب السامي لشرقي الأردن عمان في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣١ طالبت الحكومة بضرورة الدخول في مفاوضات للوصول إلى التعديل المطلوب[٣٥].

---

(٣٠) Arthur R. Day, *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace* (New York: Council on Foreign Relations, 1986), p. 18.

(٣١) Peter Gubser, *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events*, Profiles. Nations of the Contemporary Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1996), p. 80.

(٣٢) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٧ أيار/ مايو ١٩٢٩)، و**الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية، ١٩٢١-١٩٩٣** (عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٩.

(٣٣) مؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، الملف رقم ٢٢، ص ٩، ومحافظة، **الفكر السياسي في الأردن: وثائق ونصوص، ١٩١٦-١٩٤٦**، ج١، ص ١٦٠.

(٣٤) عصام موسى، «الصحافة الأردنية، دراسة نقدية لتطورها، ١٩٢٠-١٩٨٨،» **أبحاث اليرموك**، السنة ٥، العدد ١ (١٩٨٩)، ص ٢٣٢.

(٣٥) خليل إبراهيم الحجاج، **التطور التاريخي للحياة النيابية والتشريعية الأردنية، ١٩٢٠-١٩٥٢** (عمان: المركز العربي للخدمات الطلابية، ١٩٩٤)، ص ١٠٥.

وقد جاءت الاستجابة البريطانية للمطالب الأردنية من خلال التوقيع على اتفاق في القدس في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٤ بين المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب (A. Wachope) ورئيس المجلس التنفيذي الأردني إبراهيم هاشم، منح بموجبه الأمير عبد الله حق تعيين موظفين قنصليين لدى أية دولة عربية مجاورة، وتحمل شرقي الأردن للنفقات العادية للحكومة المدنية والإدارة، وهذا يعني حذف نفقات المعتمد البريطاني ودار الاعتماد عن كاهل الخزينة الأردنية[٣٦].

لم تُرضِ التعديلات الطفيفة التي جرت على المعاهدة ـ واقتصرت على الشؤون المالية ـ المواطنين الأردنيين الّذين كانوا يطالبون بإلغاء المعاهدة والقانون الأساسي، كما لم تُرضِ الحكومة وأنصارها الّذين كانوا يطالبون بإجراء تعديلات أساسية[٣٧].

وبالرغم من استمرار مطالبة الجانب الأردني بمزيد من التعديلات للمعاهدة والقانون الأساسي، لكن تحقيق ذلك انتظر سنوات عدة لحصوله، وذلك عندما جاءت الفرصة المواتية للحكومة الأردنية مع انعقاد مؤتمر لندن في ٧ شباط/ فبراير ١٩٣٩ من أجل بحث المسألة الفلسطينية، حيث أجرى رئيس المجلس التنفيذي الأردني توفيق أبو الهدى في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٣٩ مباحثات مع مالكوم ماكدونالد (M. McDonald) وزير المستعمرات البريطاني من أجل هذه الغاية[٣٨]، اشتكى خلالها أبو الهدى من ضعف سيطرة حكومة شرقي الأردن على الأمور المالية، والسيطرة الكاملة لوزارة المستعمرات عليها، وطالب بمنح الحكومة الأردنية حق وضع الموازنة، وذلك باستثناء تكاليف قوة حدود شرقي الأردن، ورفع قيمة المنحة السنوية البريطانية[٣٩]. وقدم مذكرة لتعديل دستور شرقي الأردن بحيث يمنح الحكومة الأردنية مزيداً من الصلاحيات، ولكن ماكدونالد أجّل البت بأي قرار إلى ما بعد انتهاء مؤتمر فلسطين[٤٠]. ولعل السبب في ربط الموافقة على هذه التعديلات وغيرها إلى ما بعد نهاية المؤتمر، لكي تضغط بريطانيا على الحكومة الأردنية، لتسلك موقفاً معيناً أثناء المؤتمر يتوافق مع ما تريده بريطانيا.

---

(٣٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١١ تموز/ يوليو ١٩٣٤)، ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٣٧) علي محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧** (بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٧٣])، ص ٨٢-٨٤.

(٣٨) مؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، الملف رقم ١٤ ز، المرفق رقم ٢، ص ١.

(٣٩) المصدر نفسه، المرفق رقم ٢١، ص ٢٢، وإبراهيم العنزاوي، «أبو الهدى مرة أخرى،» **الرأي** (عمان)، ٦/٨/١٩٩١، ص ١٦.

(٤٠) مؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، الملف رقم ٢١، ص ٢٢، ومحمد أحمد سليمان محافظة، **العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٣٩-١٩٥١** (عمان: دار الفرقان؛ دار عمار، ١٩٨٣)، ص ٨٩.

وبانتهاء المؤتمر في ١٧ آذار/ مارس ١٩٣٩ عُقدت لقاءات أخرى بين أبي الهدى وماكدونالد، أكد أبو الهدى خلالها أن شرقي الأردن لن يطالب باستقلاله قبل أن يكون لديه مصادر مالية يعتمد من خلالها على نفسه، وبأن الأردن يجب أن يتحد مع سوريا وفلسطين لكي يكون قادراً على الوقوف على قدميه[٤١]، وطالب بصرف مخصصات الأمير عبد الله المالية، وتعديل القانون الأساسي وتحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء[٤٢]، وهو ما وافقت عليه الحكومة البريطانية في ١٦ أيار/ مايو ١٩٣٩، كما وافقت على إلغاء القيود المتعلقة بصلاحيات الأمير بما له مساس بتجنيد قوات عسكرية وتجهيزها في شرقي الأردن، وتعيين الأمير ممثلين له في بعض البلدان المجاورة[٤٣].

وفي ٥ آب/ أغسطس ١٩٣٩ صدر قانون معدل للقانون الأساسي الأردني أصبح بموجبه الأمير رأس الدولة والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، وهو الذي يصادق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها، كما أُلغي المجلس التنفيذي وحل محله مجلس وزراء لا يتجاوز عدده الخمسة، وأوكلت لهذا المجلس إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد[٤٤]. وأصبح رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين تجاه الأمير مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، والأمير هو الذي يقيل رئيس الوزراء ويقبل استقالته ويقيل الوزراء ويقبل استقالتهم[٤٥].

أُتبع تعديل عام ١٩٣٩ للمعاهدة الأردنية ـ البريطانية بتعديل آخر في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٤١، وذلك تقديراً للجهود التي بذلها شرقي الأردن أثناء الحرب العالمية الثانية ووقوفه إلى جانب الحليفة بريطانيا، ومشاركة قواته في القضاء على انقلاب الكيلاني في أيار/ مايو ١٩٤١، وفي الحملة على سورية وحراسة المستودعات البريطانية في فلسطين[٤٦].

فبمناسبة زيارة وزير الدولة البريطاني أوليفر لتلتون (Oliver Lyttelton) إلى عمان

---

(٤١) Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*, p. 127.

(٤٢) انظر وثيقة اللقاء الذي عقد في وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٣٩: Jane Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965* (Oxford: Archive Editions, 1996), vol. 5, p. 25, F.O., 371/ 23247.

(٤٣) **الجريدة الرسمية** (الأردن)، (١٨ أيار/ مايو ١٩٣٩)، و**فلسطين**، ٢٣/ ١٠/ ١٩٣٩.

(٤٤) **الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية، ١٩٢١-١٩٩٣**، ص ٢٣، ومحمد أحمد الصلاح، **الإدارة في إمارة شرق الأردن، ١٩٢١-١٩٤٦**، تقديم عاكف الفايز (إربد: دار الملاحي، [١٩٨٦])، ص ٢٠٢.

(٤٥) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٠ آب/ أغسطس ١٩٣٩).

(٤٦) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٤١: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 4, p. 401, C.O. 831/52/2, and American University, Foreign Area Studies, *Jordan, a Country Study*, p. 201.

في ١١ تموز/ يوليو ١٩٤١ بدعوة من الأمير عبد الله، عقد لتلتون اجتماعاً مع رئيس الوزراء الأردني توفيق أبي الهدى طالب الأخير أثناءه بإنهاء الانتداب البريطاني على شرقي الأردن وفلسطين أسوة بالعراق الذي حصل على استقلاله، وبسوريا ولبنان اللتين حصلتا على وعدٍ بذلك، وإن كان أكد على أنه لا يقصد بطلبه هذا الاستقلال التام لشرقي الأردن، بل منحه جزءاً من الحرية والاستقلالية تخوله وتسهل عليه الانضواء تحت أي ترتيب لقيام وحدة تامة بين الدول العربية[٤٧].

وفي حديثه هذا يشير أبو الهدى إلى طموح الأمير عبد الله إلى تحقيق مشروع سوريا الكبرى، الذي كان قد وعد به تشرشل الأمير عبد الله في محادثاتهما في القدس عام ١٩٢١، وهو ما طالب به أيضاً الأمير عبد الله وزير الدولة البريطاني.

جاء رد الوزير البريطاني على الطروحات الأردنية غامضاً وغائماً[٤٨]، إذ أشار إلى أن لاستمرار الانتداب على شرقي الأردن ميزات إيجابية، حيث ستصان مصالح البلاد من قبل بريطانيا في أية ترتيبات سياسية جديدة يمكن أن تحدث في العالم العربي[٤٩]. وفي ختام المباحثات أصدر أبو الهدى بياناً أكد فيه اتفاق وجهات نظر الجانبين[٥٠]. وفي ١٩ تموز/ يوليو ١٩٤١ تم توقيع الاتفاق الجديد في عمان من قبل رئيس الوزراء توفيق أبي الهدى والمندوب السامي البريطاني هارولد مكمايكل (Harold MacMichael)، ونص على إلغاء المادة العاشرة من المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، والتي تحظر صراحة على الأمير إنشاء قوات مسلحة في شرقي الأردن أو تنظيمها دون موافقة الحكومة البريطانية[٥١]، وبموجب هذا التعديل تم زيادة عدد القوات الأردنية، فأصبحت قوة البادية تتكون من كتيبة واحدة إلى ثلاث كتائب، وأنشئت قوة البادية الميكانيكية[٥٢].

---

(٤٧) انظر الملاحظة حول النقاش الذي دار بين رئيس الوزراء البريطاني ورئيس وزراء الأردن الشرقية في أيلول/ سبتمبر ١٩٤١: Priestland, ed., Ibid., vol. 5, p. 250, F.O., 38/59/12.

(٤٨) **الكتاب الأبيض الأردني، الوثائق القومية في الوحدة السورية** (عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٤٧)، ص ٢٩-٣٠، وعلي محافظة، «نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى،» **مجلة كلية الآداب في الجامعة الأردنية**، العدد ٢ (١٩٧٢)، ص ٥٧.

(٤٩) انظر الملاحظة حول النقاش الذي دار بين رئيس الوزراء البريطاني ورئيس وزراء الأردن الشرقية في أيلول/ سبتمبر ١٩٤١: Priestland, ed., Ibid., vol. 4, p. 420, C.O. 831/59/12.

(٥٠) **الدفاع** (عمان)، ١٤/ ٩/ ١٩٤١.

(٥١) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٢ تموز/ يوليو ١٩٤١)، ومؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، الملف رقم ٢١، المرفق رقم ٩، ص ١٠.

(٥٢) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٤١: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 4, p. 401, C.O. 831/52/2, and American University, Foreign Area Studies, *Jordan, a Country Study*, p. 201.

لم يكن هذا التعديل بالمستوى الذي تطمح إليه حكومة شرقي الأردن، لذلك واصلت مساعيها للحصول على مزيد من الاستقلال والحرية، وتجسدت هذه المساعي بالمذكرات والبرقيات التي رفعتها حكومة شرقي الأردن إلى الحكومة البريطانية، ففي ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢ اتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً تضمن المطالبة بإلغاء الانتداب البريطاني على شرقي الأردن وفلسطين، ليمكنه من التفاوض مع سوريا ولبنان من أجل تحقيق الوحدة العربية السورية باعتبارها ضرورة تاريخية، ودعا بريطانيا إلى ضرورة الوفاء بوعدها وتحقيق الوحدة السورية[٥٣]. وقد أثار تجاهل الحكومة البريطانية لهذه المذكرة غضب الحكومة الأردنية، وخصوصاً بعد أن أصدرت الحكومة الفرنسية بياناً اعترفت فيه باستقلال سوريا ولبنان[٥٤].

وفي عام ١٩٤٣ أصدر مجلس الوزراء الأردني قراراً ـ في أعقاب إرسال الأمير عبد الله مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني يطلب فيها دعم حكومته مشروع سوريا الكبرى ـ ونص القرار على مطالبة بريطانيا بمنح شرقي الأردن استقلاله التام وسيادته الكاملة ووحدته أو اتحاده مع بقية أجزاء سوريا الكبرى، حيث سُلم إلى المعتمد البريطاني في عمان، غير أن الحكومة الأردنية لم تتلقَ رداً عليه[٥٥]. كما بعثت الحكومة الأردنية في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ مذكرة إلى الحكومة البريطانية تضمنت رغبتها في إجراء مفاوضات معها لإعلان استقلال شرقي الأردن بأسرع وقت ممكن[٥٦].

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية دُعي الأمير عبد الله ورئيس وزرائه إبراهيم هاشم إلى بريطانيا من قبل حكومة العمال البريطانية الجديدة إلى عقد مفاوضات لتعديل المعاهدة[٥٧]، ولتنتهي المفاوضات بتوقيع معاهدة جديدة بين الطرفين في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٦، حصل بموجبها شرقي الأردن على استقلاله، مع المحافظة على علاقات سلام وصداقة دائمة مع بريطانيا، وفي ملحق خاص بالاتفاقية وافقت حكومة شرقي الأردن على تزويد بريطانيا بالتسهيلات العسكرية على أراضيها[٥٨].

وبالرغم من أن المعاهدة الجديدة نصت على استقلال شرقي الأردن لكنَّ هذا

(٥٣) **الكتاب الأبيض الأردني، الوثائق القومية في الوحدة السورية**، ص ٥٨-٦٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٧٨-٨١.

(٥٥) محافظة، «نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى،» ص ٥٩، و Patai, *The Kingdom of Jordan*, p. 45.

(٥٦) **الكتاب الأبيض الأردني، الوثائق القومية في الوحدة السورية**، ص ١٤٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٥١؛ **الجريدة الرسمية** (الأردن)، ١٧/٦/١٩٤٦، و Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan* (London; New York: I. B. Tauris, 1990), p. 153.

(٥٨) الحجاج، **التطور التاريخي للحياة النيابية والتشريعية الأردنية، ١٩٢٠-١٩٥٢**، ص ٩١.

الاستقلال بقي منقوصاً، لأن بنودها كانت مقيدة نوعاً ما، ولا تعكس تفاهم واتفاق بين طرفين متساويين، يضاف إلى ذلك احتفاظ بريطانيا بحق إبقاء قواعد لقواتها في الأردن، وحق التنقل البريطاني عبر الأردن، واستمرار السيطرة البريطانية على الجيش العربي من خلال وجود الضباط الإنكليز في مواقع قيادية[٥٩].

واستناداً إلى التعديل الجديد اتخذ مجلس الوزراء الأردني في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٦ قراراً بتغيير لقب الأمير إلى ملك، تم تصديقه من قبل المجلس التشريعي في ٢٢ أيار/ مايو، وفي الجلسة ذاتها تم تغيير اسم البلاد رسمياً من إمارة شرقي الأردن إلى المملكة الأردنية الهاشمية[٦٠]. وأعقب توقيع المعاهدة وضع دستور جديد للمملكة نشر في الأول من شباط/ فبراير ١٩٤٧ استبدلت بموجبه تسمية المجلس التشريعي بالمجلس النيابي[٦١].

ساهمت مجموعة من الظروف المتعلقة بالطرفين المتعاقدين في تعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٦، ففي الجانب الأردني أعلنت الحكومة الأردنية في أواخر عام ١٩٤٧ عن رغبتها في تعديل معاهدة عام ١٩٤٦ نتيجة رفضها من قبل بعض العناصر المثقفة في الأردن[٦٢]، وأعضاء مجلس الأمة الذي ألغي دورهم في التصديق على أية معاهدة، وذلك بموجب أحكام الدستور الجديد الذي نص على أن المعاهدة تبرم من قبل الملك والحكومة فقط ولا يتم عرضها على مجلس الأمة، فطالب أعضاء المجلس بتعديله[٦٣]. ولانتقادها من قبل عدد كبير من رجال السياسة العرب[٦٤]، ومهاجمة الصحافة العربية لها، وفشل الحكومة الأردنية في الانضمام إلى هيئة الأمم[٦٥].

(٥٩) Day, *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace*, p. 18.

(٦٠) **الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية، ١٩٢١-١٩٩٣**، ص ٣٢؛ Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 45, and Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in* Transition, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1994), p. 4.

(٦١) Day, Ibid., p. 19, and Wilson, *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*, p. 149.

(٦٢) Ann Deadren, *Jordan* (London: Robert Hale Limited, 1958), p. 59.

(٦٣) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات** (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٨٤.

(٦٤) سليمان موسى، **صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية، ١٩٤٦-١٩٥٢**، مكتبة الرأي؛ ٦ ([عمان]: المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٢)، ص ٥٦، وعبد السلام زيادة، «العلاقات السياسية الأردنية ـ المصرية، ١٩٤٦-١٩٥٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤)، ص ٣٧-٣٨.

(٦٥) عبد الأمير محسن جبار، «التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ١٩٤٦-١٩٥٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢)، ص ٤٣.

أما في ما يتعلق بالجانب البريطاني فقد أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من فلسطين في أيار/مايو ١٩٤٨، الأمر الذي أوجب ضرورة تعديل معاهدتها مع الأردن بشكل يجعلها تتجنب أي تعهد عسكري تجاهه في المواجهة المقبلة بين العرب واليهود في فلسطين، إذ كانت الحكومة البريطانية ترى أن معاهدة عام ١٩٤٦ يجب أن تعدل بشكل يجعل نصوصها متفقة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، يضاف إلى ذلك الضغط الصهيوني على الحكومة البريطانية لإنهاء انتدابها على فلسطين لتأسيس دولة يهودية فيها بعد انسحاب القوات البريطانية منها[٦٦]. ومن ذلك أيضاً توقيع بريطانيا لمعاهدة بورتسموث (Portsmouth) مع العراق أوائل عام ١٩٤٨، حيث أشار بيفن (E. Bevin) إلى وجود مثل هذا التوجه لدى حكومته في كلمته أمام مجلس العموم البريطاني في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨[٦٧]، وكان السفير البريطاني في عمان قد نصح حكومته بأن مثل هذا التعديل سيكون قراراً حكيماً، وأن الملك عبد الله سيوافق على مثل هذا الإجراء[٦٨].

وفي ضوء هذه التطورات وجهت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ الدعوة إلى رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى لزيارة لندن من أجل إجراء محادثات التعديل[٦٩]، وتألف الوفد الأردني بالإضافة إلى أبي الهدى من وزير الخارجية فوزي الملقي وقائد الجيش غلوب ومساعد الوزير المفوض البريطاني بيري غوردون (B. Gourdon) وحمد الفرحان كسكرتير للوفد[٧٠]، وفي تصريح للناطق بلسان الحكومة البريطانية قال: «إن الوفد سيدرس المشكلات الناجمة عن تغير الوضع في فلسطين نظراً إلى قرب انتهاء الانتداب»[٧١].

بدأت المفاوضات يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ وتناولت بالبحث موضوعات أربعة تمثلت في تعديل المعاهدة وملحقها وموقف الأردن في ضوء

---

(٦٦) Gubser, *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events*, p. 83.

(٦٧) محافظة، **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ١٦١.

(٦٨) Wm. Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1984), p. 369, and Gubser, Ibid., p. 83.

(٦٩) John Bagot Glubb, *The Changing Scenes of Life: An Autobiography* (London; New York: Quartet Books, 1983), p. 141.

(٧٠) **الجزيرة**، ٢٥/١/١٩٤٨؛ Deadren, *Jordan*, p. 63, and Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 62.

(٧١) Barry Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict*, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981), p. 191.

التطورات في فلسطين ووجود القوات البريطانية في الأردن ومستقبل الجيش العربي[٧٢]، حيث أشار أبو الهدى في جلسة المحادثات الأولى إلى أن الغاية من هذه المباحثات تعديل المعاهدة وملحقها لتحسين وضع الأردن في المحافل الدولية. وقد أكد بيفن في إجابته أن حكومته تعمل على إقامة اتفاق مع كل دول الشرق الأوسط، وإنشاء بناء دفاعي يغطي المنطقة بأكملها، وأعرب عن أمله في أن يقوم الأردن بدوره كدولة قوية ومستقلة في هذا النظام[٧٣].

قدّم الجانب البريطاني في الجلسة التي عقدها مع الوفد الأردني في ٣ شباط/فبراير - وبحضور وزير الخارجية البريطاني بيفن - عدداً من التوصيات منها: رفع المعونة البريطانية للجيش الأردني إلى مبلغ مليوني جنيه، وتقديم أسلحة ومعدات بقيمة نصف مليون جنيه، وأن يقتصر التعديل على ملحق المعاهدة فقط. في حين أكد الوفد الأردني على ضرورة تعديل المعاهدة بأكملها وليس ملحقها فقط، لأنها في وضعها الحالي تضع الأردن في موضع صعب[٧٤].

وفي ختام المباحثات أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً جاء فيه: «إن المباحثات تناولت مختلف الوسائل المشتركة بين البلدين، وقد حققت تقدماً يدعو إلى الارتياح، وسيعود مندوبو الأردن إلى عمان ليقدموا إلى الملك عبد الله وحكومته تقريراً عن نتائجها»[٧٥]. وقد ورد المعنى ذاته لهذا البيان في تصريح لأبي الهدى. وبعد أن وافق الملك عبد الله على ما عرض عليه وقعت المعاهدة الجديدة في عمان في ١٥ آذار/مارس ١٩٤٨، حيث وقعها عن الجانب الأردني رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ووزير الخارجية فوزي الملقي، وعن الجانب البريطاني الوزير المفوض أليك كركبرايد[٧٦].

---

(٧٢) موسى، **صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية، ١٩٤٦-١٩٥٢**، ص ٦٥، و Deadren, Ibid., p. 63.

(٧٣) انظر الوثيقة الموجهة من إ. بيفين إلى كركبرايد بتاريخ ٢٩/١/١٩٤٨: «Conversation with the Trans-Jordan Prime Minister and Foreign Minister,» in: Adel Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties* (Oxford: Archive Editions, 1995), vol. 7, p. 210, F.O., 371/68817.

(٧٤) Memorandum by Mr. O. Sergeant for Secretary of State, 2/2/1948, and Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 4, p. 250, F.O., 371/68817, سهيلا سليمان الشلبي، **دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية، ١٩٣٨-١٩٥٥** (عمان: اليازوري، ٢٠٠٤)، ص ١٦٤.

(٧٥) **الجزيرة**، ٨/٢/١٩٤٨، و**فلسطين**، ٢٢/٢/١٩٤٨.

(٧٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٨ آذار/مارس ١٩٤٨)، الملحق، مذكرات مجلس النواب الأردني، و Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism*, p. 368.

ووفقاً للتعديل الجديد، مُنحت الحكومة البريطانية الحقّ في إقامة وحدات من سلاح الطيران الملكي البريطاني في مطاري عمان والمفرق، مع تقديم الحكومة الأردنية جميع التسهيلات التي تحتاجها هذه الوحدات وفقاً لمبدأ الدفاع المشترك، وهو الأمر الذي لم تتضمنه المعاهدة السابقة لعام ١٩٤٨[٧٧].

لم تتوقف الحكومة الأردنية عن مطالبتها بتعديل المعاهدة التي تحكم العلاقة بين البلدين، يدفعها إلى ذلك مجموعة من الظروف والمتغيرات سواء أكانت محلية أم عربية أم عالمية، وقد خضعت موافقة الحكومة البريطانية أو رفضها على أجراء أي تعديل للمتغيرات ذاتها، بحيث استمر هذا الموضوع بين أخذ ورد حتى تعريب قيادة الجيش العربي في آذار/ مارس ١٩٥٦، وإنهاء معاهدة التحالف بين الطرفين في آذار/ مارس ١٩٥٧، لتتخذ العلاقة بينهما شكلاً آخر تحكمه المصالح المشتركة للبلدين، وإرث تاريخي من التحالف لا يمكن التخلي عنه بسهولة ـ وإن أراد أحدهما ذلك ـ إذ استمر الالتزام البريطاني نحو الأردن بالرغم من عدم وجود معاهدة تحكمه، ويتضح هذا الأمر جلياً من خلال ما تعرضه فصول هذا البحث.

(٧٧) احمود اللصاصمة، **الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٢٩-١٩٦٧** (بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧)، ص ٢٢٦، و Muhammad Khalil, *The Arab States and the Arab League; a Documentary Record* (Beirut: Khayats, 1990), vol. 11, p. 386.

الفصل الأول

العلاقات الأردنية ــ البريطانية التعاهدية
١٩٥١ ــ ١٩٥٧

أولاً: مفاوضات تعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥

دخلت العلاقات الأردنية ـ البريطانية مرحلة جديدة بعد اغتيال الملك عبد الله في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥١، وما أعقب ذلك من عدم استقرار سياسي في الأردن، بسبب الخلاف الذي نجم عن مسألة العرش الأردني، ومن ثم حسم الأمر لصالح الملك طلال وتوليه سلطاته الدستورية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥١، وذلك في أعقاب إعلان بريطانيا عن عزمها المحافظة على الكيان الأردني، ولكن الحالة المرضية للملك طلال حالت دون استمراره في الحكم، فأصدر مجلس الأمة الأردني في ١١ آب/أغسطس ١٩٥٢ قراراً بعدم أهلية الملك طلال والمناداة بالأمير حسين بن طلال ملكاً على البلاد، وتم تشكيل مجلس وصاية لينوب عن الملك حسين لحين بلوغه السن القانونية، وفي ٢ أيار/مايو ١٩٥٣ تولى الملك حسين سلطاته الدستورية.

وبحلول عام ١٩٥٤ نشأت ظروف جديدة على الساحة المحلية والعربية، دفعت الحكومة الأردنية إلى إعادة النظر في المعاهدة الأردنية ـ البريطانية كان أبرزها:

عدم رضى الأردنيين عن التعديل الذي جرى على المعاهدة عام ١٩٤٨، وذلك لأنه منح بريطانيا حقوقاً في إقامة قواعد لها في عمان والمفرق، بالإضافة إلى الاعتماد الكامل في تمويل الجيش العربي على بريطانيا، والترتيب القاضي بأن تدفع المعونة البريطانية لحساب الجيش العربي في لندن باسم غلوب وليس إلى الحكومة الأردنية[1].

الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الحدود الأردنية، وعلى وجه الخصوص الاعتداء على قرية قبية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، والذي أظهر ضعف

(١) Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1994), p. 96.

القيادة العسكرية في حماية الحدود، ما دفع الملك حسين وبالاتفاق مع رئيس وزرائه إلى السعي لتعديل المعاهدة[٢].

الرغبة في الحصول على المكاسب التي حصلت عليها بعض الدول العربية المجاورة، إذ شجعت اتفاقية الجلاء الموقعة في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا الحكومة الأردنية على طلب تعديل معاهدتها مع بريطانيا، ولا سيما أن توقيع اتفاقية الجلاء أسفرت عن انسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس[٣]، ولم يكن الأردن مستعداً لاستقبال الجنود البريطانيين بعد خروجهم من مصر، لذا طلب أبو الهدى من السفير البريطاني تشارلز ديوك (Charles Duke) تغيير بنود المعاهدة بحيث تصبح فكرة التوسع والانتشار للقوات البريطانية داخل الأردن مستساغة من قبل الرأي العام الأردني[٤].

رغبة رئيس الوزراء الأردني في تعديل المعاهدة، ففي بيانه الوزاري أمام البرلمان الأردني في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ لنيل الثقة، وصف أبو الهدى المساعدات المالية التي تقدمها بريطانيا للأردن بأنها مجرد أجور، وبأنه لن يقبل بأية حلول وسط في محادثاته من أجل التعديل[٥].

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ أعلم أبو الهدى السفير البريطاني بأن الحكومة الأردنية ستكون جاهزة لعقد المحادثات المالية السنوية في لندن في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤[٦]، وأن من بين المطالب التي سيتقدم بها للحكومة البريطانية

---

(٢) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٥٤: Jane Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965* (Oxford: Archive Editions, 1996), vol. 8, p. 434, F.O., 371/ 110887, and

علي أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ١٤٧.

(٣) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٤: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 423, F.O., 371/110887, and

د.ك.و.، ٢٧١٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، و١٣، ص ١٧.

(٤) Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 100.

(٥) د.ك.و.، ٢٧١٨/ ٣١١، و٥١، ص ١١٩، تقارير المفوضية العراقية، تقرير شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤.

(٦) برر أبو الهدى تحديد هذا الموعد بالذات لحاجة وزير المالية الجديد إلى وقت كاف للتعرف على شؤون عمله الجديد. انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٤: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 423, F.O., 371/110887.

زيادة معونة الجيش العربي، كما أكد أبو الهدى أنه سيبحث في وقت لاحق العلاقات الأردنية ـ البريطانية السياسية في لندن، وبأن الملك حسين يرغب في القدوم إلى لندن من أجل الهدف ذاته[٧].

لم يظهر السفير البريطاني أي تشجيع لأبي الهدى بأن طلبه هذا سيكون موضع ترحيب من الحكومة البريطانية، إذ كانت الأخيرة قد أصدرت تعليماتها لسفيرها في الأردن بضرورة إعلام أبي الهدى بأن التعديل الكامل للمعاهدة لا يمكن إنجازه بزيارة قصيرة وسريعة[٨].

وبالرغم من الموقف البريطاني غير المشجع هذا، أصر أبو الهدى على موقفه. ويتضح ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤، والذي أكد فيه: «أن الهدف من تعديل المعاهدة هو الانتقال إلى حال أحسن لصالح الأردن، وأن المسألة قيد الدرس من قبل لجنة ألفت لهذا الغرض، واستدعي السفير البريطاني لإبلاغه رغبة الحكومة الأردنية للدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية»[٩].

جاء الرد البريطاني على مثل هذا التصريح على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية، حيث أكد: «أن الحكومة الأردنية أبلغت السفير البريطاني في عمان بصورة رسمية برغبتها في تعديل معاهدة عام ١٩٤٨، وبأن تعديل المعاهدة سيتم في ضوء اتفاقية الجلاء من منطقة السويس، وأضاف بأن الأردن قام منذ مدة وجيزة باتصالات غير رسمية مع الحكومة البريطانية فهم منها أن الحكومة الأردنية تبغي تعديل بعض النقاط، وليس تعديل المعاهدة بأكملها، وبأنه لا يعلم ماهية تلك النقاط، وأشار إلى أن المعاهدة القائمة لا تشير إلى أية تعديلات، ولكن الحكومة البريطانية على استعداد تام ودائم للإصغاء لأي رأي يرغب الأردن في إبدائه»[١٠].

ومن أجل هذه الغاية توجه الملك حسين في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤ إلى لندن يرافقه رئيس وزرائه توفيق أبو الهدى ووزير الدفاع أنور نسيبة، حيث بدأت المفاوضات بين الجانبين في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤[١١]، تحدث خلالها أبو

---

(٧) المصدر نفسه، مج ٨، ص ٤٢٤.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) **الأردن**، ٢١/ ١٠/ ١٩٥٤.

(١٠) **الأردن**، ٩/ ١١/ ١٩٥٤.

(١١) أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٤٧، وإبراهيم خطاطبة، «القوات المسلحة الأردنية وحركة تعريب العناصر القيادية، ١٩٢١-١٩٥٦،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٥)، ص ١٢٣.

الهدى عن التطورات السياسية التي تشهدها البلاد العربية، وأشار إلى حديث الملك حسين مع وزير الخارجية البريطاني السابق سلوين لويد (S. Lloyd) في نهاية تموز/يوليو ١٩٥٤ حول تعديل المعاهدة بين البلدين، والذي خرج منه بانطباع يؤكد رغبة واهتمام حكومة جلالتها بهذه المسألة[١٢].

وأشار أبو الهدى إلى مسألتين عاجلتين يجب بحثهما: **أولاهما**، طريقة دفع المعونة للجيش العربي، و**ثانيهما**، طريقة دفع المعونة للجيش الأردني، حيث أكد أبو الهدى ضرورة أن تكون هناك سيطرة للحكومة الأردنية على الأموال المصروفة على الجيش، لرغبتها في إيجاد طرق أفضل للصرف. وكنوع من الضغط على الحكومة البريطانية لتلبية مطلبه هذا قال أبو الهدى: إن هناك شعوراً قوياً في الأردن بأن الأموال التي تدفعها الخزينة البريطانية يجب أن لا تدفع كمنحة للمساعدة، وإنما كريع للخدمات التي يقدمها الأردن[١٣].

ورداً على طرح أبي الهدى هذا قال وكيل وزارة الخارجية البريطانية أنتوني ناتينغ (Anthony Nutting): بإن مثل هذا التعديل لن يكون قريباً، ولا يرى أن هناك أية أسباب عملية لإجرائه، أما طريقة دفع المعونة المالية للجيش العربي بصورتها الحالية فهي الأفضل، وأن اتباع مثل هذه الطريقة في الدفع ليس المقصود منها التشكيك في الحكومة الأردنية، بل لأنها أكثر ملاءمة من الناحية الإدارية، ولأن مجموع ما تصرفه الحكومة البريطانية في هذا المجال كبير جداً، والخزينة ودافعو الضرائب البريطانيون يجب أن يشعروا بوجود سيطرة مناسبة عليه[١٤]. أما في ما يتعلق بالحرس الوطني فقد بين ناتينغ بأنه لن يكون هناك أي تغيير في شكل المعونة المدفوعة إليه، ولن يكون هناك المزيد من الدفع لأجله، أما في ما يتعلق باقتراح الحكومة الأردنية تأجير المرافق الأردنية، فأكد ناتينغ على أنه سيقوم بدراسة هذا الاقتراح[١٥].

وتعليقاً على ذلك قال أبو الهدى: «إن هذا الاقتراح جاء نتيجة ضغط الرأي العام في الأردن، وإن الحكومة الأردنية بحاجة لإيجاد صيغة جديدة للمعاهدة تقنع الأردنيين بأنهم أحرار، وفي الوقت ذاته تبقي على العلاقات القوية مع بريطانيا»،

---

(١٢) Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 443, F.O., 371/110886, Minutes of Meeting with Jordan Delegation, 21/12/1954.

(١٣) المصدر نفسه، وهاني الحوراني وسليم الطراونة، «هكذا سقط حلف بغداد في عمان،» **الأردن الجديد** (قبرص)، السنة ٣، العدد ٧ (ربيع ١٩٨٦)، ص ١٢٤.

(١٤) Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 448, F.O., 371/110886, Minutes of Meeting with Jordan Delegation, 21/12/1954.

(١٥) المصدر نفسه.

فأجابه ناتينغ: بأن الحكومة البريطانية لن تغير خطتها في التعديل، وأن ما كان قصده وزير الخارجية السابق سلوين لويد هو أن الحكومة البريطانية ستستمع لأية أفكار جديدة، ولكن ليس هناك أي اقتراحات من جانبها[١٦].

وفي الجلسة الثانية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤ كرر ناتينغ رفضه أيّ تعديل للمعاهدة في الوقت الحاضر[١٧]، أما في ما يتعلق بتأجير المطارات فقد أكد أن حدوث مثل هذا الأمر سيخلق صعوبات كثيرة. وأثناء الجلسة قدّم وزير الدفاع الأردني خطته من أجل تطوير الحرس الوطني مؤكداً ضرورة أن يكون حجمه كافياً وانضباطه جيداً، وبضرورة فصل الحرس الوطني عن الجيش العربي إذا ما استمر دفع المعونة البريطانية. وقد وعد ناتينغ بدراسة هذه العروض وبأنه سيُعلِم الحكومة الأردنية برأي حكومته في وقت لاحق. ولكن أبا الهدى أبدى رغبته في الحصول على الرد البريطاني قبل مغادرة الوفد الأردني لندن[١٨].

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤ بدأت الجولة الثالثة من المحادثات بمشاركة وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن (Anthony Eden)، وخلال الجلسة أثيرت القضايا ذاتها التي أثيرت في الجلسات السابقة، والمتعلقة بطريقة دفع المعونة وسلاح الجو الأردني والحرس الوطني، لكن ردود الوزير البريطاني عليها جاءت سلبية[١٩]، حيث أشار إلى ضرورة انتظار التطورات العامة لترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط للبت بمثل هذه الأمور، فاغتنم أبو الهدى الفرصة للقول: «بإنه يأمل أن لا يُنسى الأردن من أية خطة دفاعية إقليمية قد تتخذ»[٢٠].

وفي ختام الجلسة دعا أبو الهدى الوزير البريطاني إلى زيارة الأردن، واتفق الجانبان على أن يترك رئيس الوزراء الأردني مذكرة بالمواضيع التي تم بحثها قبل

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) Ibid., vol. 8, p. 445, F.O., 371/110886, Minutes of Meeting with Jordan Delegation, 22/12/1954.

(١٨) المصدر نفسه، مج ٨، ص ٤٤٥.

(١٩) Ibid., vol. 8, p. 448, F.O., 371/110886, Records of Secretary of States Conversation with Jordan Ministers, 23/12/1954.

(٢٠) يذكر هزاع المجالي أن أبا الهدى عندما حاول التشدد في مطالبه، تصدت له بعض الصحف اللندنية الكبرى، فهاجمته واتهمته بأنه دكتاتور، وأنه زور الانتخابات، وسفك الدماء في سبيل تزييف إرادة الشعب. انظر: **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات** (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٣٤٦.

مغادرته لندن لإعادة النظر فيها، ومعرفة ما إذا أعاد الوزير البريطاني النظر بخصوص أي منها. كما تم الاتفاق على إصدار بلاغ مشترك من الجانبين الأردني والبريطاني يشير إلى أنه تم تبادل وجهات النظر في المسائل التي تحتاج إلى تعديل، وأن المباحثات النهائية تأجلت إلى ما بعد التطورات المرتقبة في الشرق الأوسط والمتعلقة بحلف بغداد[٢١].

وعندما عاد أبو الهدى إلى عمان أدلى بتصريح شرح فيه ما جرى في لندن من مفاوضات والنقاط التي تم بحثها، وأضاف بأن الحكومة البريطانية وعدت بدراسة المطالب الأردنية والرد عليها، وأعرب عن أمله في أن يتم ذلك في غضون شهر[٢٢].

جاء الرد البريطاني على المطالب الأردنية في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥، من خلال البرقية التي بعث بها وكيل وزارة الخارجية البريطانية أنتوني ناتينغ إلى الحكومة الأردنية، ونصت على ما يلي: «إن الحكومة البريطانية لا ترى في الوقت الحاضر ضرورة إعادة النظر في المعاهدة، بل يجب انتظار ما تسفر عنه المفاوضات الدائرة حول منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط»[٢٣]. ومن النقاط التي تضمنها الرد أيضاً، رفض الحكومة البريطانية اعتبار المساعدات التي تقدمها للأردن كإيجار للمطارات، والوعد بدراسة موضوع تسليم المبالغ التي تصرف على الجيش العربي إلى الحكومة الأردنية، ومسألة تزويد الجيش العربي بطائرات عسكرية، وموافقتها على دفع ثلاثمئة وخمسين ألف دينار إلى الحرس الوطني[٢٤].

أكدت الحكومة البريطانية موقفها هذا ثانية عندما أجاب ناتينغ على سؤال لأحد النواب في مجلس العموم البريطاني في الأول من شباط/ فبراير ١٩٥٥ حول ما

---

(٢١) Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 448, F.O., 371/110886, Records of Secretary of States Conversation with Jordan Ministers, 23/12/1954.

(٢٢) د.ك.و.، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تصريحات رئيس الوزراء الأردني، و: ٨٤، ص ١٩٤.

(٢٣) ترتب على فشل المفاوضات الأردنية-البريطانية، والرد السلبي الذي تلقته الحكومة الأردنية في لندن، تراجع نفوذ رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى مع بداية عام ١٩٥٥، وذلك لفشله الناجم عن سوء تحضيراته وتقديره لزيارة لندن في نهاية عام ١٩٥٤من أجل التفاوض حول تعديل المعاهدة. انظر: «Jordan: Annual Review for 1955,» 27/6/1956 in: Adel Rush, ed., *Records of the Hashemiste Dynasties* (Oxford: Archive Editions, 1995), vol. 8, p. 225, F.O., 371/121461.

(٢٤) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٥٥: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 795, F.O., 371/115652, and

د.ك.و.، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، التقرير السياسي لشهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥، و: ٨٦، ص ٢٠٢.

أسفرت عنه المحادثات بين أبي الهدى ووزير الخارجية البريطاني إيدن بقوله: «إن الحكومة البريطانية لا تفكر في الوقت الحاضر بالتعديل»[٢٥].

استمرت محاولات الحكومة الأردنية بعد ذلك في الحصول على تعديل مرض لمعاهدتها مع بريطانيا، مستغلة في سبيل ذلك تطورات الأحداث التي كانت تشهدها الساحة المحلية والعربية والعالمية، وعلى وجه الخصوص ترويج الحكومة البريطانية لحلف بغداد ومحاولاتها ضم الأردن إليه، بحيث أصبح هذا الأمر مطلباً بريطانياً، وهو ما أكده السفير البريطاني في عمان، حيث أشار على حكومته بعدم جدوى انتظار اقتراحات عملية من الحكومة الأردنية، وبضرورة مسارعتها إلى تقديم عرض لتعديل المعاهدة[٢٦].

وكانت وكالة **اليونايتد برس** *United Press* قد قالت نقلاً عن المصادر السياسية في لندن: «إن بريطانيا على استعداد للبحث في تعديل المعاهدة، إذا أعربت الحكومة الأردنية عن رغبتها في الانضمام للحلف العراقي ـ التركي»[٢٧]. وليدخل هذا الموضوع في ما بعد في تداعيات حلف بغداد، وما رافقه من تطورات وأحداث، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل عند الحديث عن حلف بغداد[٢٨].

ثانياً: تعريب قيادة الجيش العربي الأردني (آذار/ مارس ١٩٥٦)

جاءت فكرة تعريب الجيش العربي الأردني بفعل تراكمات سنوات طويلة من المعارضة الأردنية لوجود القيادة الأجنبية في الجيش العربي، والتي كانت تمثل رمزاً للهيمنة الأجنبية على البلاد، وتؤدي إلى حرمان العناصر الوطنية من حق تولي المناصب القيادية في الجيش، أضف إلى ذلك الشكوك التي رافقت هذه القيادة حول تفريطها بمصالح الوطن وأراضيه، ولا سيما أن ولاء هذه القيادة كان بريطانياً أولاً قبل أن يكون أردنياً[٢٩].

وفي الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦ اتخذ الملك حسين قراراً مفاجئاً بعزل الجنرال

---

(٢٥) **فلسطين**، ٣/ ٢/ ١٩٥٥.

(٢٦) أنتوني إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ترجمة خيري حماد، ٢ج (بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة، [د.ت.])، ج٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٢.

(٢٧) **فلسطين**، ٣/ ٥/ ١٩٥٥.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل انظر ص ٢١٠ ـ ٢١١ من هذا الكتاب.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول المعارضة للقيادة الأجنبية في الجيش الأردني، انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.

غلوب واثنين من كبار الضباط الإنكليز من قيادة الجيش العربي[٣٠]. وبالرغم من محاولة رئيس الوزراء سمير الرفاعي ثنيه عن قراره هذا لخشيته في أن يؤثر في سلامة كيان البلد، ومطالبته ببعض الوقت للتداول ودراسة أبعاد القرار[٣١]، ولكن الملك حسين أصر على تنفيذ القرار معللاً ذلك بالخطورة البالغة التي يشكلها وبمعرفته التامة بالضغوط التي سيتعرض لها، ولا سيما أنه ليس من السهولة بمكان أن يصبح ـ وهو الملك الشاب ذو الواحد والعشرين ربيعاً ـ في مواجهة مع بريطانيا، أضف إلى ذلك أن وجود غلوب خارج البلاد سيجعله في وضع أقوى لمحاورة الحكومة البريطانية[٣٢]، ولاعتقاده بأن علاقات الأردن مع بريطانيا لن تتأذى ـ على الأقل في المدى القريب ـ من عملية عزل غلوب[٣٣].

أما غلوب فيبرر حرص الحكومة الأردنية على مغادرته الأردن بهذه السرعة لخشيتها من حدوث تمرد عسكري، وخوفاً من أن يقوم غلوب بتحريض الجيش ـ وبخاصة العناصر البدوية فيه ـ ضد الملك حسين[٣٤].

وكان الملك حسين قد التقى يوم ٢٨ شباط/ فبراير بعدد من الضباط الأردنيين من بينهم علي أبو نوار وشاهر أبو شحوت ومحمود المعايطة وأحمد زعرور، واطمأن على جاهزية الجيش وقدرة وحداته على تنفيذ مهمة التعريب دون صعوبات، حيث أبدى الضباط استعدادهم الكامل لمثل هذه الخطوة، وبعد أن نوقشت تفاصيلها تم الاتفاق على أن يقوم علي أبو نوار بإبلاغهم بموعد تنفيذ العملية، وفي ليلة ٢٩ شباط/ فبراير تم الاتفاق على أن يكون موعد التنفيذ في الساعة الثانية بعد ظهر اليوم التالي[٣٥].

وفي الأول من آذار/ مارس وبناءً على طلب الملك حسين أبلغ رئيس الوزراء

---

(٣٠) حول هذا القرار، انظر الملحق رقم (١) في آخر هذا الكتاب.

(٣١) أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٧٥؛ محمود المعايطة، «الجيش والسياسة في الخمسينيات،» ورقة قدمت إلى: **حكومة سليمان النابلسي، ١٩٥٦-١٩٥٧: أعمال ندوة دراسية**، إشراف هاني الحوراني (عمان: دار السندباد، ١٩٩٩)، ص ٥٦، وهاشم إسماعيل اللقياني، **تعريب قيادة الجيش العربي** ([عمان]: الوكالة العربية للتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٣٥.

(٣٢) الحسين بن طلال، **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**، ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة عواد علي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٢١-١٢٢.

(٣٣) Satlofff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 135.

(٣٤) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, [1957]), p. 427.

(٣٥) شاهر أبو شحوت، **قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار، ١٩٥٢-١٩٥٧** (عمان: كتاب الأردن الجديد، ١٩٩٢)، ص ٩١-٩٢، ومحمود المعايطة: **حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب** (مخطوط) (١٩٩٨)، ص ٣، و«الجيش والسياسة في الخمسينيات،» ص ٥٦-٥٨.

الجنرال غلوب قرار إنهاء خدماته، وطلب إليه أن يغادر عمان في صباح اليوم التالي، وتم استدعاء اللواء راضي عناب وأبلغ إسناد رئاسة أركان حرب الجيش إليه، كما استدعي السفير البريطاني وأبلغ قرار عزل غلوب[٣٦]. وفي تمام الساعة السابعة من صباح يوم ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦ حضر رئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني ووزير الدفاع فلاح المدادحة إلى بيت غلوب، تمهيداً لنقله إلى المطار، وقبل أن يصعد غلوب إلى الطائرة قدم له التلهوني صورة لجلالة الملك حسين مذيلة بالعبارة التالية: «اعترافاً بالخدمات الطيبة والهمة الدائبة، ومع أطيب التمنيات لسعادة الجنرال غلوب باشا»[٣٧].

وبالرغم من أن قرار الملك حسين الاستغناء عن غلوب جاء سريعاً ومفاجئاً، لكنه لم يكن وليد الصدفة، بل سبقته إرهاصات ومؤشرات دلت على قرب اتخاذه، فأثناء مفاوضات تعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، والتي جرت في لندن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥ من قبل رئيس الوزراء الأردني أبو الهدى وبحضور الملك حسين، طالبت الحكومة الأردنية بإنهاء خدمات الجنرال غلوب وإعادته إلى بريطانيا، أو إبقائه في الأردن بصفته مستشاراً عسكرياً، وتسليم القيادات العسكرية للضباط العرب، ولكن الحكومة الأردنية لم تتلقَ رداً على مطلبها هذا[٣٨].

ويظهر تقرير لوزارة الخارجية البريطانية بعثت به إلى سفيرها في عمان القلق الواضح لدى حكومتها من البرود الذي لمسته لدى الملك حسين إزاء غلوب، حيث أشار التقرير إلى وجود تحفظات معينة لدى الملك بالرغم من إعرابه عن ثقته المطلقة بالجنرال غلوب، وقد أوصت الوزارة سفيرها في عمان بضرورة الإطلاع على حقيقة الموقف وإجراء نوع من المصارحة بين الملك حسين وغلوب، ليطلع الأخير على الأمور التي تثير تحفظ الملك حسين، مع التأكيد في الوقت ذاته للسفير البريطاني دعم الحكومة البريطانية الكامل لغلوب، وضرورة التصدي لأية محاولة من قبل الملك حسين للتخلص منه، والحرص على استمراره في قيادة الجيش[٣٩].

---

(٣٦) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ط٢ (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨-)، ج١، ص ٦٣، و Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan* (London; New York: I. B. Tauris, 1990), p. 19.

(٣٧) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 428.

(٣٨) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، نقلها إلى العربية غالب عارف طوقان (عمان: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ١٠٨، وأبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٤٧.

(٣٩) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ٥/١١/١٩٥٥: Rush, ed., vol. 8, p. 578, F.O., 371/115683.

واستجابة لتعليمات حكومته، حاول السفير البريطاني في لقاء له مع الملك حسين في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ إقناعه بأهمية غلوب بالنسبة إلى الجيش الأردني، وبأنه الخادم الأمين والموالي للملك، وتأكيد ثقة الحكومة البريطانية الكبيرة بالجنرال غلوب. وبالرغم من إبداء الملك حسين موافقته على هذا الكلام، لكن السفير البريطاني خرج بانطباع يؤكد أن الملك حسين ينوي إجراء تغيير في إدارة الجيش[٤٠].

انتظرت الحكومة البريطانية حتى شباط/ فبراير ١٩٥٦ للرد على مطالب الحكومة الأردنية المتعلقة بتعريب قيادة الجيش، وذلك بعرض خطة يتم بمقتضاها منح الضباط الأردنيين في المستقبل مزيداً من الامتيازات، وقد حددت الخطة البريطانية هذا المستقبل بعام ١٩٨٥[٤١]، ولعل أبرز ما نلحظه في هذه الخطة التمسك البريطاني بوجود غلوب في الجيش الأردني أطول فترة ممكنة، ويعزز هذا القول ما أشار إليه السفير البريطاني في عمان: «بأنه طالما بقي غلوب قائداً للجيش العربي، وطالما أن هناك ضباطاً بريطانيين يشغلون مراكز حساسة، فإننا ما زلنا في موقع قوة قد لا نحصل عليه بخلاف ذلك»[٤٢].

وكانت الحكومة البريطانية وغلوب حريصين على أن كل زيادة في حجم الجيش العربي يجب أن يتبعها زيادة في عدد الضباط البريطانيين انطلاقاً من أن هذه الزيادة ضرورية لتزويد الجيش بالفاعلية اللازمة، ولكنهما في حقيقة الأمر كانا يهدفان إلى تحقيق سيطرة كاملة على الجيش ليضمنا ولاءه للندن قبل عمان[٤٣].

كان غلوب يصر على إبعاد الضباط العرب الشباب عن المراكز القيادية في الجيش، واستخدام الضباط البريطانيين بالرغم من أن هؤلاء من حيث الكفاءة كانوا في الدرجة الثانية في الجيش البريطاني، وكان أغلب هؤلاء لا يتقنون أو يتحدثون العربية، لذا كانت أوامرهم اليومية التي تصدر لقطاعات الجيش المختلفة باللغة الإنكليزية، الأمر الذي ضاعف من النقمة على القيادة الأجنبية، أضف إلى ذلك أن الضباط العرب كانوا يشعرون بالرغم من تخرجهم من مدارس عسكرية بريطانية،

---

(٤٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٥٥ في: المصدر نفسه، مج ٨، ص ٥٧٩.

(٤١) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٠٩.

(٤٢) انظر الوثيقة الموجهة من ماسون إلى هادو بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 13, F.O., 371/121541.

(٤٣) Hatem A. al-Sarairah, *A British Actor on the Bedouin Stage: Glubb in Jordan, 1930-1956* (Irbid: [s. n.], 2000), p. 154.

بأنهم أدنى مرتبة من الضباط البريطانيين[٤٤].. ولقد تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى الإسراع في عملية تعريب الجيش، والاستغناء عن خدمات قائده البريطاني، كان أبرزها:

١ ـ الاعتداءات الإسرائيلية

حيث توالت هذه الاعتداءات على القرى الحدودية في الضفة الغربية بين عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، وكان أبرزها الاعتداء على قرية قبية في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣، حيث أظهرت عجز الجيش الأردني في ظل قيادته البريطانية عن حماية القرى الأمامية من الاعتداءات الإسرائيلية[٤٥].

أخذ الملك حسين يشعر بتهاون قيادة الجيش في حماية الحدود، وبعد مناقشات حادة مع قائد الجيش، أعرب غلوب خلالها عن عجزه عن الدفاع عن الضفة الغربية[٤٦]، ما أدى إلى حدوث خلاف في الرأي بين ما يراه الملك حسين من ضرورة الرد بقوة على الاعتداءات الإسرائيلية، وإصرار غلوب على وجهة نظره بضرورة تراجع القوات الأردنية إلى الضفة الشرقية في حالة الهجوم الإسرائيلي، ريثما تأتي الإمدادات لشن هجوم مضاد، الأمر الذي يعني احتلال اليهود لمزيد من الأراضي الفلسطينية[٤٧].

وللاطلاع على حقيقة الوضع العسكري للجيش الأردني، واستعداداته للتصدي لأية اعتداءات إسرائيلية قادمة، قام الملك حسين بجولات ميدانية في المواقع العسكرية، أدت إلى زيادة التوتر في العلاقة بين الملك حسين وقائد جيشه، وهو ما أكده الأخير للسفير البريطاني من أن الملك حسين شعر بمرارة كبيرة لافتقار الجيش للتنظيم والتسليح، وعدم الاستفادة من كفاءة الضباط الأردنيين والتركيز على الأقل كفاءة منهم[٤٨].

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٤٥) James Lunt, *Glubb Pasha, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956* (London: Harvill Press, 1984), p. 18.

(٤٦) سعد جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧؟** (القاهرة: كتاب المختار، ١٩٧٠)، ص ٢٨.

(٤٧) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١١٣، و Al-Sarairah, *A British Actor on the Bedouin Stage: Glubb in Jordan, 1930-1956*, p. 162.

(٤٨) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٥٥: Rush, ed., *Records of the Hashemiste Dynasties*, vol. 8, p. 573, F.O., 371/115683.

وفي ٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٥ عقد الملك حسين اجتماعاً عسكرياً لبحث بعض الشؤون العسكرية حضره رئيس الوزراء والوزراء[٤٩]، عرض خلاله غلوب خطته للدفاع عن الضفة الغربية والتي تستند إلى تجنب بعض المناطق الهامشية في سبيل الدفاع عن المناطق الحيوية وأهمها مدينة القدس[٥٠]. وفي نهاية عرضه هذا طلب غلوب من الحكومة الأردنية الموافقة على إحضار فرقة مدرعة بريطانية إلى الأردن يكون مركزها المفرق[٥١]، الأمر الذي أثار غضب الملك حسين وهاجم غلوب وخطته وأعلن رفضه لها، وطالب بضرورة تمسك الجيش الأردني في الدفاع عن أراضي الضفة الغربية[٥٢]، كما أكد ضرورة تولي الضباط الأردنيين المراكز القيادية في الجيش[٥٣]، وأبلغ غلوب أن الوقت قد حان لتقاعده وإنهاء خدماته[٥٤].

ويؤكد جيمس لنت (James Lunt) ـ كاتب سيرة الملك حسين وأحد أبرز الضباط البريطانيين الذين خدموا في الجيش الأردني ـ سلامة الخطة التي قدمها غلوب من الناحية العسكرية، ولكنها لم تكن مقبولة سياسياً، وذلك لعدم رغبة الملك حسين في التخلي عن مواطنيه وتركهم وحدهم أمام العدو[٥٥].

هذا بالإضافة إلى أن الملك حسين وجد أن تلك الخطة تمثل وجهة نظر وآراء الضباط البريطانيين في قيادة الجيش العربي، والتي تستند أساساً إلى إيلاء الخطر السوفياتي أهمية أكبر من العدوان الإسرائيلي سواء كان هذا العدوان على شكل حرب شاملة، أو عملية استنزاف من خلال الاعتداءات على المدن والقرى الأردنية[٥٦].

أما الأسس التي استند إليها غلوب في خطته فتتمثل في عدم مقدرة الجيش

(٤٩) وليد عبد اللطيف صلاح، **من رحلة العمر: مذكرات وليد عبد اللطيف صلاح وزير خارجية الأردن السابق** ([عمان]: المؤلف، ١٩٩٢)، ص ٧٦، وبلال حسن التل، **الأردنيون وفلسطين** (عمان: دار البيرق، ١٩٩٢)، ص ٥٠.

(٥٠) جيمس لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ترجمة شفيق جميعان (عمان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٦٧٧، و Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1989), p. 32.

(٥١) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى شاكبيرغ بتاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٥٥: Rush, ed., *Records of the Hashemiste Dynasties*, vol. 8, p. 569, F.O., 371/115719.

(٥٢) المصدر نفسه، مج ٨، ص ٥٦٩.

(٥٣) صلاح، **من رحلة العمر: مذكرات وليد عبد اللطيف صلاح وزير خارجية الأردن السابق**، ص ٧٦.

(٥٤) لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ص ٦٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٥٦) سيد علي العدروس، **الجيش العربي الهاشمي، ١٩٠٨-١٩٧٩: تقويم وتحليل للعمليات العسكرية**، ترجمة عبد العزيز سليمان المعايطة؛ مراجعة صادق ابراهيم عودة (عمان: لجنة النشر، ١٩٨٣).

الأردني من حيث العدد على مواجهة القوات الإسرائيلية، وعجز سلاح الجو الأردني في التصدي للطيران الإسرائيلي[٥٧].

وقد عزا السفير البريطاني رفض الملك حسين خطة غلوب لطبيعة الظرف والمكان الذي طرحت فيه، ويدلل على صحة قوله هذا بموافقة الملك حسين على الخطة ذاتها بعد أشهر قليلة من عرضها عليه من قبل غلوب، وذلك أثناء خروجهما في جولات ميدانية في الضفة الغربية لاستجلاء الوضع، ودراسة الخطط الدفاعية على أرض الواقع[٥٨].

٢ ـ تأثير حركة الضباط الأحرار في الأردن

تصدت حركة (التنظيم السري للضباط الوطنيين في الجيش العربي) التي تأسست عام ١٩٥٠، لطرد القيادة الأجنبية من الجيش العربي، وتضاعفت جهودها هذه بعد ثورة الضباط الأحرار في مصر عام ١٩٥٢، إذ تم تغيير اسم الحركة من (التنظيم السري للضباط الوطنيين) إلى حركة (الضباط الأحرار الأردنيين)، وذلك تيمناً بالحركة المصرية[٥٩].استطاعت هذه الحركة التغلغل في صفوف الجيش، وطالبت الملك حسين بإبعاد غلوب عن قيادة الجيش[٦٠]، وكان للمد القومي الذي شهدته الدول العربية بعد الثورة المصرية عام ١٩٥٢ الأثر الأكبر في إصرار أعضاء حركة الضباط الأحرار على السير على خطى مصر في التحرر من الهيمنة البريطانية على الأردن[٦١].

وكان هناك اتصال مستمر بين الملك حسين وأعضاء الحركة منذ عام ١٩٥٣ من خلال علي أبو نوار أحد الضباط الأردنيين الذي أطلع الملك حسين على نشاط الحركة، وعدم رضى أعضائها عن وجود الضباط البريطانيين في الجيش العربي وعلى رأسهم قائد الجيش غلوب[٦٢]. وقد بلغ نشاط حركة الضباط الأحرار أوجه عام

(٥٧) Lunt, *Glubb Pasha, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956*, p. 176.

(٥٨) Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 32.

(٥٩) شاهر أبو شحوت، **مذكرات أبو شحوت**، ص ٥٩-٦٠، والمعايطة، **حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب**، ص ١.

(٦٠) Lunt, *Glubb Pasha, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956*, pp. 200-201.

(٦١) أبو شحوت، **قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار، ١٩٥٢-١٩٥٧**، ص ٥٩.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٦٩؛ محمود الموسى العبيدات، **مذكرات محمود الموسى العبيدات** (مخطوط)، ج ١، ص ٢٩؛ المعايطة، **حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب**، ص ٢٤٦، و Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 39.

١٩٥٥ ، فأصدرت العديد من المنشورات التي تنتقد فيها قيادة الجيش الأجنبية، وتطالب الملك حسين بضرورة المسارعة بالتخلص منها[٦٣].

وفي محاولة منه للتشكيك في صدقية هذه المنشورات، عزا غلوب إصدارها لأحد الضباط الأردنيين الذي أقيل من الجيش العربي لاتهامه بالاختلاس فغادر إلى بيروت، ومن هناك أخذ يطبعها ويرسلها إلى الأردن[٦٤].

تعرض أفراد الحركة للملاحقة والمراقبة من قبل غلوب[٦٥]، لاتهامه إياهم بتأليب الملك حسين ضده من خلال إطلاعه على مقالة نُشرت في الصحف البريطانية تصف غلوب بالرجل الأقوى في الأردن، وبأن لا حول ولا قوة للملك والحكومة عليه. كما أتهم عدداً من الضباط الأردنيين بالتورط مع مصر والتعاون معها في مهاجمة النظام والحكومة. ويصف غلوب نشاط هؤلاء الضباط في أحد تقاريره إلى لندن بقوله: «إن أغلبهم قد أصبح لهم باع طويل ورغبة جامحة في السياسة»[٦٦]. وللحد من تأثيرهم قدم قائمة بأسمائهم إلى الملك حسين للاستغناء عن خدماتهم[٦٧].

ومع بداية عام ١٩٥٦ ازدادت قناعة الضباط الأردنيين بضرورة أن تصبح قيادة الجيش عربية، وأخذوا يمارسون ضغوطاً على الملك حسين من أجل هذه الغاية[٦٨]، ولتتوج جهودهم هذه بإصدار الملك حسين قراره في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦ بعزل غلوب وعدد من الضباط البريطانيين.

٣ ـ توتر العلاقة بين الملك حسين وغلوب

وقد نجم هذا التوتر عن خلاف في وجهات النظر بين الملك حسين وقائد جيشه غلوب حول عدد من القضايا، كان أبرزها الخلاف حول دور الضباط الأردنيين في

(٦٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ١١/ ١٩٥٥ : Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 221, F.O., 371/1156841.

(٦٤) Glubb, Ibid., p. 412.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٤١٢؛ العبيدات، **مذكرات محمود الموسى العبيدات**، ج١، ص ٢٩، ود.ك.و.، ٣٧٢٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و٤٦، ص ٧٨.

(٦٦) انظر الوثيقة الموجهة من غلوب إلى تمبلر بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٥٦ : Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 11, F.O., 371/121541.

(٦٧) John Bagot Glubb, *The Changing Scenes of Life: An Autobiography* (London; New York: Quartet Books, 1983), pp. 180-181, and Lunt, *Glubb Pasha, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander* of the *Arab Legion, 1939-1956*, p. 199.

(٦٨) أبو شحوت، **مذكرات أبو شحوت**، ص ٩١، والمعايطة، **حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب**، ص ٣.

الجيش العربي، إذ تصدى غلوب لأية محاولة لتولي الضباط الأردنيين مراكز قيادية في الجيش الأردني[٦٩]. ووضع خطة لإفشال الجهود التي يبذلها الأردنيون من أجل هذه الغاية، وقد أكد غلوب أن خطته هذه والتي تهدف إلى تعريب الجيش تحتاج إلى اثنتي عشرة سنة لتنفيذها[٧٠].

ويعلق الملك حسين على معارضة غلوب لتعريب قيادات الجيش العربي بقوله: «إن هذا الأمر قد لا يكون خطأ غلوب، إذ كان على الأغلب يتلقى أوامره من الوايت هول (White Hall)»[٧١]. وقد تعارض موقف غلوب هذا مع توجه الملك حسين آنذاك القائم على إشراك الضباط الأردنيين في قيادة الجيش كخطوة نحو تعريب الجيش بشكل كامل، يدفعه إلى مثل هذه الخطوة الانتقادات ـ وبخاصة العربية منها ـ التي اعتبرته حجر عثرة في وجه القومية العربية[٧٢]، وبأن النظام الأردني عميل للاستعمار[٧٣]، الأمر الذي دفع الملك حسين لأن يثبت بأنه لا يقل قومية عن غيره من مدعيها، فجاءت عملية عزل غلوب الترجمة العملية لدحض مثل هذه الانتقادات، وبخاصة أن الملك حسين كان يرى أن الفشل سيكون حليفه كملك إذا لم يعزل غلوب[٧٤].

ويشير صادق الشرع في مذكراته إلى أن تفكير الملك حسين في التخلص من غلوب يعود في بداياته إلى الفترة التي كان يدرس فيها في كلية ساند هيرست (Sandhurst)، وذلك قبل أن يطلعه الضباط الأردنيون على رغبتهم في التخلص من القيادة الأجنبية في الجيش العربي[٧٥]. وكان اتصال الضباط الأردنيين بالملك حسين أحد العوامل المهمة التي دفعت به للتخلص من غلوب[٧٦].

(٦٩) يبرر هزاع المجالي رفض غلوب منح الضباط الأردنيين دوراً أكبر في الجيش، لكي يضمن بقاء الضباط البريطانيين أطول فترة ممكنة في مراكز القيادة. انظر: **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٨١.

(٧٠) انظر الوثيقة الموجهة من ماسون إلى هادو بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٥٦ : Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 13, F.O., 371/121541.

(٧١) علي محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧** (بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٧٣])، ص ١٩٨.

(٧٢) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٥٧ : Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 53, F.O., 371/127876.

(٧٣) محافظة، المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ١١١، ولنت، **الحسين، سيرة حياة**، ص ٦٧.

(٧٥) صالح الشرع، **فلسطين-الحقيقة والتأريخ: مذكرات جندي**، ٢ج (عمان: [د.ن.]، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٨٨.

(٧٦) أبو شحوت، **مذكرات أبو شحوت**، ص ٦٩؛ العبيدات، مذكرات **محمود الموسى العبيدات**، ص ٢٩، والمعايطة، **حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب**، ص ٣.

ومن نقاط الخلاف أيضاً التي قادت إلى توتر العلاقة بين الملك حسين وغلوب عدم التزام الأخير دوره كقائد عسكري وتدخله في الشؤون السياسية، ويعزو الملك حسين ذلك إلى الفترة الطويلة التي قضاها غلوب في الأردن، الأمر الذي جعله غير قادر على الابتعاد عن السياسة، وقد ساعده في ذلك أن القادة السياسيين في الأردن كانوا يلجأون إلى غلوب أو إلى السفارة البريطانية قبل اتخاذ القرارات المهمة(٧٧).

وهناك مبرر آخر لاشتغال غلوب في السياسة وقد يكون هو العامل الأهم، وهو وإن كان قائداً للجيش العربي، إلا أنه كان يتصرف كشخص بريطاني الميول والجنسية، غايته خدمة بلاده من خلال الموقع الذي يشغله.

ومن القضايا التي ثار الخلاف حولها بين الملك حسين وغلوب، بعض القرارات المتعلقة بشؤون الجيش العربي. فعلى سبيل المثال، الخلاف حول استمرار قائد سلاح الجو الأردني دالغليش (Dalglish) في منصبه، إذ كانت رغبة الملك حسين في بقاء دالغليش في الخدمة، في حين أصرت الحكومة البريطانية ـ وبتأثير وإلحاح غلوب ـ على استبداله بشخص آخر (٧٨) ومن ذلك أيضاً محاولات الملك حسين المتكررة لإقناع غلوب بالاستفادة من الضباط الأردنيين ذوي الكفاءة بدلاً من بقائهم خارج البلاد مثل: محمود الروسان وعلي أبو نوار الذي أبعده غلوب إلى باريس، ولكن محاولات الملك حسين ذهبت هباء(٧٩)، ولعل في موقف غلوب هذا ما يعزز الشائعات التي راجت حول تسلطه وممارسته سلطات أوسع مما يتيحها له مركزه.

ومن الأمثلة أيضاً على أوجه الخلاف بين الملك حسين وغلوب رفض الأخير فصل الشرطة عن الجيش لكي تتوقف تبعيتها للجيش، ولكي لا يكونا تحت إمرة رجل واحد(٨٠). فقبيل يومين من عزل غلوب استدعاه الملك حسين وبحث معه هذا الأمر ولكنه رفض الفكرة(٨١)، ولعل رفضه هذا ناجم عن تخوفه من تقلص

---

(٧٧) الحسين بن طلال، **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**، ص ١١٩ .

(٧٨) لنت، **الحسين، سيرة حياة**، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٥٥: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 573, F.O., 371/115683.

(٧٩) أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٤٧.

(٨٠) الحسين بن طلال، **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**، ص ١١٩، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٣/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 304, F.O., 371/121466.

(٨١) الحسين بن طلال، المصدر نفسه، ص ١١٩.

صلاحياته، وبالتالي تقليص قبضته على مجرى الأمور في البلد، الأمر الذي يتعارض مع هدف وجوده في الأردن.

كما كان للصورة التي رسمت لغلوب سواء في الأوساط السياسية والإعلامية في الأردن أو في الخارج ـ وعلى وجه الخصوص المعارضون للسياسة الأردنية ولوجود غلوب ـ الأثر الأكبر في توتر العلاقة بين الملك حسين وغلوب، وتبين هذه الصورة الأخير أنه هو حاكم الأردن الفعلي، وهو الذي بيده الجيش والسياسة، وأنه ذو سيطرة كاملة على الملك(٨٢).

ولا بد من الإشارة هنا إلى نقطة مهمة تتعلق بالخلاف بين الملك حسين وغلوب حول بعض القرارات، والتي فسرت في بعض الأحيان على أنها تحدٍّ من قبل غلوب للملك وهذا الأمر يجانبه الصواب، إذ ليس من مصلحة غلوب التصرف هكذا وتأليب الملك حسين ضده، الأمر الذي يسارع في الاستغناء عنه وهو أمر كان غلوب يدركه تماماً، ولكن القضية في الحقيقة هي تضارب في الآراء والأهداف لدى كليهما، فغلوب ـ كما ذكر آنفاً ـ وقبل أن يكون قائداً للجيش العربي هو بريطاني الجنسية والولاء، وهذا ما كان يحكم تصرفاته وقراراته، ولم يكن هذا الأمر يتناسب دوماً مع توجهات الملك حسين وميوله **أولاً**، ومع طبيعة الأحداث والمؤثرات التي يشهدها الأردن ـ سواء محلياً أو عربياً ـ **ثانياً**، وكثيراً ما حدث تعارض بين المصالح الأردنية والبريطانية، فكان لا بد للملك حسين من تغليب المصلحة الأردنية على المصالح البريطانية.

٤ ـ تأثير الدعاية المصرية

شنت إذاعة القاهرة هجوماً مستمراً على غلوب متهمة إياه بالتآمر لضم الأردن إلى حلف بغداد، وبأنه عون للإسرائيليين، وذلك لإصداره أوامر بإطلاق النار على العرب الذين يتسللون عبر الحدود إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة(٨٣).

وكان جمال عبد الناصر قد كلف اثنين من أقرب الضباط الأحرار إليه وهما كمال رفعت وأحمد لطفي بالتوجه إلى الأردن للاتصال بالقوى الوطنية هناك، والعمل معاً

---

(٨٢) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٨١، و**نضال البعث** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧١)، ج٣، ص ١٣٧.

(٨٣) أنتوني ناتينغ، **ناصر**، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ١٥٦-١٥٧، و Lawrence Tal, «Britain and the Jordan Crisis of 1958,» *Middle Eastern Studies* (London), vol. 31, no. 1 (January 1995), p. 39.

على مناهضة السيطرة البريطانية في الأردن. وقد تزامن وصول الضابطين المصريين مع تفجر الأوضاع في الشارع الأردني احتجاجاً على محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد، وزيارة رئيس أركان حرب القوات البريطانية الجنرال جيرالد تمبلر (G. Templer) الأردن من أجل هذه الغاية، وما رافق هذه الزيارة من اضطرابات وتظاهرات(٨٤).

كما أسهمت زيارة الوزير المصري صلاح سالم في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، وزيارة عبد الحكيم عامر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ إلى الأردن، ولقاءاتهما مع الضباط الأردنيين في تعاظم عداء هؤلاء الضباط لغلوب وللسيطرة البريطانية(٨٥).

ويذكر غلوب أن مصر كانت تعمل بقوة لطرده من قيادة الجيش العربي، حيث نشرت إحدى الصحف المصرية ـ وبتحريض من القيادة المصرية ـ مقالة تحدثت فيها عن انعدام الولاء للوطن أو الأمة العربية في الجيش العربي. كما نشرت عدداً من المنشورات بهذا المضمون، وزعمت أن الضباط الأحرار في الأردن هم الذين أصدروها(٨٦). وقد أشار غلوب في كتابه **جندي مع العرب** إلى أن هذه المناشير كانت تكتب بإيعاز من الحكومة المصرية، مدللاً على صحة قوله هذا بنشر صحيفة مصرية إحدى هذه المناشير قبل أن يتم توزيعها في الأردن(٨٧).

ويؤكد غلوب أن البعثة العسكرية المصرية التي كانت في عمان أثناء المظاهرات التي رافقت محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد، كانت تحذر رجال الشرطة من قمع التظاهرات، وفي حال فقدوا وظائفهم، فستتكفل الحكومة المصرية بإعالة عائلاتهم. ويضيف غلوب بأن رجال المخابرات المصرية قاموا بتوزيع ستة آلاف جنيه في شوارع عمان في ليلة واحدة لتشجيع المظاهرات(٨٨). وقد بلغت الحملة المصرية ضد غلوب أوجها في الخامس عشر من شهر شباط/ فبراير ١٩٥٦(٨٩).

---

(٨٤) أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو** (القاهرة: دار الموقف العربي، [د.ت.])، ج٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ٤٠٩-٤١٠.

(٨٥) P. J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan, a Study of the Arab* Legion, 1921-1957 (London: Cass, 1967), p. 122.

(٨٦) Glubb, *The Changing Scenes of Life: An Autobiography*, p. 180.

انظر أيضاً الوثيقة الموجهة من غلوب إلى تمبلر بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 11.

(٨٧) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 412.

(٨٨) Lunt, *Glubb Pasha, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956*, p. 191.

(٨٩) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج٢، ص ١٢٩.

٥ ـ دور غلوب في محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد

أسهمت الطريقة التي تعامل بها غلوب مع المعركة التي خاضتها المعارضة الأردنية ضد حلف بغداد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ وبلغت ذروتها في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، في المسارعة في اتخاذ الملك حسين قراره بعزله، إذ أمر غلوب وضباطه الإنكليز الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين ضد الحلف(٩٠)، الأمر الذي نجم عنه حدوث مواجهات وصدامات مع الجيش ترتب عليها سقوط العديد من الضحايا(٩١).

ومن الأمثلة التي تظهر عنف الأسلوب الذي اتبع في الرد على المتظاهرين، طلب أحد الضباط الإنكليز من ضابط أردني إطلاق النار على المتظاهرين لكن الأخير رفض تنفيذ الأمر، فما كان من الضابط الإنكليزي إلا أن أطلق النار عليه وقتله(٩٢).

وفي محاولة منه للتهرب من مسؤولية ما حدث، يؤكد غلوب أن تدخل الجيش لم يأتِ إلا متأخراً بعد أن عجز رجال الشرطة عن مواجهة المتظاهرين، كما يؤكد أن الأمر بإطلاق النار من قبل الجيش قد جاء بناءً على أوامر رئيس الحكومة هزاع المجالي، فيقول: «في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ غصت شوارع عمان بالمتظاهرين وطلاب المدارس، أعطى هزاع تعليماته لتفريق المظاهرات قائلاً: افتحوا النار إذا كان ذلك ضرورياً»(٩٣). ولكن هزاع المجالي أنكر في مذكراته أي علاقة له بما حدث من عنف فيقول: «إن تعليماتي كانت تقتضي بعدم استعمال الشدة ضد أحد... وعندما تأزم الموقف أُسديت إليّ النصائح لاستعمال الشدة وفرض نظام منع التجول، إلا أنني عوضاً عن ذلك صعدت إلى القصر والتمست من الملك قبول استقالتي»(٩٤).

---

(٩٠) عبد الرحمن شقير، **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**، تقديم هاني الحوراني، كتاب الأردن الجديد؛ ٣. سلسلة إحياء الذاكرة التاريخية؛ ١ (عمان: كتاب الأردن الجديد، ١٩٩١)، ص ١١٢؛ أبو شحوت، **مذكرات أبو شحوت**، ص ٩٠، و «Jordan: Annual Review for 1955,» 27/6/1956 in: Rush, ed., *Records of The Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 525, F.O., 371/121461.

(٩١) المعايطة، **حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب**، ص ٢؛ إميل توما، **يوميات شعب** ([حيفا]: منشورات عربسك، [١٩٧٤])، ص ١٨٠، وأحمد وهبان، **العلاقات الأمريكية-الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، تقديم محمد طه بدوي (القاهرة: دار نهضة الشرق، ١٩٩٥)، ص ٩٤.

(٩٢) يشير شاهر أبو شحوت في مذكراته إلى أنه بالرغم من عدم انصياع أفراد الجيش إلى الأوامر بالتدخل في مواجهة الاضطرابات، لكن حدثت بعض المصادمات مع المتظاهرين ووقعت أحداث دامية. انظر: أبو شحوت، **مذكرات أبو شحوت**، ص ٨٨.

(٩٣) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 398.

(٩٤) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٦٩.

ويدعم قول المجالي هذا الرواية التي أوردها علي أبو نوار في مذكراته فيقول: «في آخر يوم لوزارة هزاع باشا اختلى الجنرال تمبلر وغلوب باشا بهزاع باشا في مكتب وزير البلاط، وأخذا يلحان عليه بشدة، تارة بامتداحه وتارة بالتلميح إلى آخر فرصة له بالحكم، ويطالبانه بإطلاق يد قائد الجيش ليضرب الشعب ضربة قاصمة تؤدي إلى خضوعه، ولكن هزاع باشا بدأ بالاعتذار ثم الرفض، وأخيراً الرفض بشدة»[٩٥].

أما السفير البريطاني فيلقي باللائمة حول ما حدث من أعمال عنف على وزير الداخلية عباس ميرزا[٩٦]. ومهما يكن من أمر فإن تورط غلوب في قمع التظاهرات كان المحرك الأول لقرار الملك حسين الاستغناء عنه وعن اثنين من مساعديه في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦[٩٧].

ولم يكتفِ غلوب بقمع المعارضة بأساليب وحشية، بل عمد إلى اتباع أساليب مختلفة للترويج للحلف، فأمر ضباطه في الجيش العربي بالانتشار في أرجاء الأردن، ليتحدثوا عن حماقة ربط مصيرهم بمصير مصر والسعودية، ووزعوا كتيبات تتضمن نقداً لاذعاً للمصريين والسعوديين، وسخرية مريرة من جيشي البلدين[٩٨].

وفي الوقت الذي وجهت فيه الاتهامات إلى غلوب لإصداره الأوامر للجيش بالتصدي للمتظاهرين، اتهم أيضاً في التحريض على هذه التظاهرات وذلك من خلال عملائه الذين قاموا بالتنكر بالزي العربي واندسوا بين المتظاهرين وقاموا بتحريضهم على مهاجمة وحرق بيوت الأمريكيين، ليجعل غلوب من ذلك مبرراً لإعلان الأحكام العرفية في الأردن[٩٩].

وما يؤكد دور حلف بغداد في الإسراع في نهاية غلوب في الأردن ما قاله أحد النواب البريطانيين في مجلس العموم البريطاني: «إن حلف بغداد قد أسهم بدرجة كبيرة في مثل هذا التطور ـ أي عزل غلوب ـ وإن الملك حسين ونتيجة الظروف المحيطة به وجد نفسه في وضع دفعه إلى اتخاذ مثل هذا القرار»[١٠٠].

---

(٩٥) أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٦١.

(٩٦) «Jordan: Annual Review for 1955,» 27/6/1956 in: Rush, ed., *Records of the Hashemiste Dynasties*, vol. 8, p. 525, F.O., 371/121461.

(٩٧) بهجت أبو غربية، **عبد الله الريماوي كما عرفته** (مخطوط)، ص ٤.

(٩٨) دونالد نيف، **حرب السويس، «كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط»؟**، ترجمة أحمد خضر وعبد السلام رضوان (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.])، ص ٢٤٢.

(٩٩) د.ك.و. ٢٦١٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، و: ٢٨، ص ٨٢.

(١٠٠) Naseer H. Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)* (The Hague: Nijhoff, 1972), p. 131.

وفي السياق ذاته، يشير لنت في كتابه **الحسين** إلى أنه في أعقاب تظاهرات حلف بغداد كانت هناك حاجة إلى كبش فداء، فاتجهت أصابع الاتهام لتحميل المسؤولية إلى غلوب، لاضطلاع الجيش بالمهمة الرئيسة في استعادة الأمن[١٠١].

٦ ـ المعارضة الشعبية والحزبية للقيادة الأجنبية في الجيش العربي

ولا يمكن إغفال دور المعارضة الشعبية والحزبية[١٠٢]، في رفض السيطرة الأجنبية على الأردن بشكل عام والقيادة الأجنبية للجيش العربي بشكل خاص، نظراً إلى ما جرّ ذلك على البلاد من ويلات، وكان لهذه المعارضة قنوات اتصال مع الملك حسين، مكنتها من إيصال آرائها ومعارضتها هذه له.

أ ـ موقف الحكومة البريطانية من عزل غلوب

قبل الحديث عن موقف الحكومة البريطانية من إعفاء غلوب من قيادة الجيش العربي، لا بد من إلقاء الضوء على أهمية هذا الجيش بالنسبة إلى بريطانيا، وما كانت تعقد عليه وعلى قائده من آمال، ويبدو ذلك جلياً من خلال ما أشار إليه أحد التقارير البريطانية من أن: «الجيش العربي يقوم بدعم مصالحنا السياسية في الشرق الأوسط، من خلال المحافظة على الاستقرار في الأردن، وضمان عدم حدوث مواجهة بين الأردن وإسرائيل، إن الدور الذي يقوم به هذا الجيش لحماية مصالحنا يسير جنباً إلى جنب مع خططنا الدفاعية في الشرق الأوسط ضد روسيا»[١٠٣].

ويؤكد السفير البريطاني في عمان أن الجيش العربي حتى طرد الجنرال غلوب، كان من حيث الكفاءة والقوة مشابهاً تقريباً لإحدى الفرق الإنكليزية التي بإمكان بريطانيا الاعتماد عليها لدعم مخططاتها وسياساتها في الشرق الأوسط، وأن قيمة الأردن بالنسبة إلى بريطانيا مرتبطة إلى حد بعيد بقيمة ذلك الجيش العربي[١٠٤].

لقد كانت الحكومة البريطانية تستبعد فكرة تعريب الجيش العربي، وكانت تتوقع مدة اثنتي عشرة سنة كحدٍ أدنى ليتمكن الضباط الأردنيون من تولي المراكز التي يشغلها الضباط الإنكليز، يضاف إلى ذلك ثقة الحكومة البريطانية بعدم قدرة الأردن

---

(١٠١) لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ص ٦٦.

(١٠٢) للمزيد من التفاصيل حول المعارضة الشعبية للقيادة الأجنبية والوجود البريطاني، انظر ص ٣٠٧ من هذا الكتاب.

(١٠٣) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى لويد بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 21, F.O., 371/121544.

(١٠٤) المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٢٢.

على الاستغناء عن خدمات غلوب باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الجيش العربي، ولأنه ركن من أركان التعاون العسكري الأردني ـ البريطاني الذي لا يتم بدونه[١٠٥].

لقد حرصت الحكومة الأردنية منذ البداية على التأكيد للحكومة البريطانية على أن الاستغناء عن غلوب وتعريب قيادة الجيش هو إجراء ضد غلوب شخصياً، وأنها حريصة على أن لا تؤثر هذه الخطوة في العلاقات الوثيقة مع بريطانيا. كما أعلنت الحكومة الأردنية تمسكها بالمعاهدة التي تربط الطرفين، وأكد الملك حسين أن خطوة تعريب قيادة الجيش جاءت لتصحيح العلاقات مع بريطانيا وليس لقطعها[١٠٦].

ولكن السفير البريطاني في عمان شكك في صحة هذا القول، مدللاً على ذلك برودة الفعل الشعبية والهتاف (المتوحش) في أعقاب طرد غلوب، الأمر الذي يجعل من الصعب على المرء «أن يصدق أن ذاك الهتاف لم يكن موجهاً ضد الاستعمار، ولا ضد بريطانيا أكثر مما كان موجهاً ضد غلوب نفسه، إنهم يشعرون ـ الجماهير ـ بأنه يمثل بريطانيا، وعندما طردوه شعروا أنهم إنما طردوا بريطانيا، وهذا الشعور هو شعور الخوف ذاته الذي هيمن على الملك حسين وجعله يتردد في مناقشة الأمر هنا أو في بريطانيا»[١٠٧].

كان قرار عزل غلوب كوقع الصاعقة على الحكومة البريطانية، ووجهت أصابع الاتهام في تدبير هذا الحدث إلى جمال عبد الناصر، لتزامنه مع زيارة وزير الخارجية البريطانية سلوين لويد إلى القاهرة، وكان عبد الناصر قد أخبر الوزير البريطاني في أول اجتماع لهما بأن أيام غلوب في الأردن قد باتت معدودة، الأمر الذي رجّح قناعته بأن عبد الناصر رتّب موعد الاستغناء عن غلوب في الأردن، بحيث يتوافق مع موعد زيارته للقاهرة إمعاناً في إهانته وإهانة الحكومة البريطانية[١٠٨].

ولم يقتصر هذا الاعتقاد على وزير الخارجية البريطاني بل تعداه إلى رئيس الوزراء إيدن وبقية المسؤولين، فقد شن إيدن غداة الاستغناء عن غلوب حملة إعلامية عنيفة

---

(١٠٥) انظر الوثيقة الموجهة من ماسون إلى هادو بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٥٦: المصدر نفسه، مج ١٠، ص ١٠-١٣.

(١٠٦) مؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٤١، د.ك.و.، ٢٧٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ١٠، ص ٩.

(١٠٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٥٦: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 19, F.O., 371/121541.

(١٠٨) ناتينغ، **ناصر**، ص ١٥٦.

على عبد الناصر[١٠٩]. ويفنّد ناتينغ اعتقاد إيدن هذا بقوله: إن عبد الناصر عندما أبلغ لأول مرة بنبأ عزل غلوب من قيادة الجيش الأردني ظن أن الحكومة البريطانية هي التي قررت استدعاءه، ومن ثم هنأ لويد على حكمة القرار، ولكن إيدن ـ بالرغم من كل هذه الدلائل البيّنة ـ أصرّ على اعتقاده بأن غلوب كان ضحية المؤامرات المصرية وحدها[١١٠]، وهو الأمر الذي حداه بعدئذ على أن يتخذ قراره باحتلال السويس[١١١].

وفي ساعة متأخرة من مساء الأول من آذار/ مارس طلب السفير البريطاني مقابلة الملك حسين لاستيضاح الأسباب التي حملته على اتخاذ مثل هذا الإجراء المفاجئ ضد غلوب والضباط البريطانيين، والذي يعتبر ضربة قوية للعلاقات الأردنية ـ البريطانية. فأكد له الملك حسين حرصه على استمرار العلاقات الودية بين البلدين، وبأن قراره هذا يعود لمسؤولية غلوب عن النقص الخطير في المعدات والعتاد، وعدم رضا الضباط الأردنيين عن الأوضاع السائدة في الجيش، وأشار إلى الجهود التي بذلها للدفاع عن غلوب ضد الدعاية المصرية، ولكنه لم يظهر أي تعاون معه لتفادي مثل هذه الدعاية، لذا كان لا بد من القيام بما هو ضروري لشرف الأردن وسلامته[١١٢].

وقد حاول السفير البريطاني تحذير الملك حسين مما قد تسببه هذه الخطوة من غضب في لندن، وطلب منه بناءً على أوامر حكومته التراجع عن قراره فوراً، وإلا ستكون العواقب وخيمة على الملك والمملكة، ولكن تهديدات السفير لم تجدِ نفعاً[١١٣]، فعمد إلى تشكيك الملك حسين في كفاءة وولاء الضباط الأردنيين الذين أوكل إليهم المراكز القيادية في الجيش بدلاً من البريطانيين، ولكن الملك حسين أعرب له عن ثقته المطلقة بهم، وأكد للسفير بأن الضباط الأردنيين سيحصلون على الكفاءة المطلوبة من خلال وجود الضباط الإنكليز في المواقع التي اقترحتها لهم الحكومة الأردنية[١١٤].

وفي لندن اجتمع رئيس الوزراء البريطاني إيدن بوزير الحربية والدفاع لمناقشة

---

(١٠٩) تشارلز جونستون، **الأردن على الحافة**، ترجمة فهمي شما (عمان: وزارة الثقافة والإعلام، [د.ت.])، ص ٣٧.

(١١٠) ناتينغ، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(١١٢) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج٢، ص ١٣٠.

(١١٣) الحسين بن طلال، **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**، ص ١٢٣.

(١١٤) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 20, F.O., 371/121544.

المستجدات التي قد تترتب على قرار عزل غلوب، كما اجتمع بالسفير الأمريكي لمناقشة هذه الخطوة وتأثيرها في سرعة جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس[115]، وبوصول غلوب إلى لندن في ٣ آذار/ مارس التقى بإيدن في اليوم التالي وشرح له ملابسات ما حدث[116].

حاول إيدن في اجتماع مجلس العموم البريطاني في ١٥ آذار/ مارس ١٩٥٦ توجيه تهديد ضمني للأردن، وذلك من خلال الإشارة إلى أن الاستغناء عن غلوب يعني أن الأردن أصبح بأيدي أناس متعطشين للدماء وكان يعني بذلك إسرائيل[117]. كما أعلن في الجلسة ذاتها عن قرار سحب بريطانيا جميع ضباطها الملتحقين بالجيش العربي، وعبّر عن شعور مجلس العموم بالأسى والإحباط لدى سماعه نبأ الاستغناء عن غلوب[118].

وفي محاولة من الحكومة البريطانية للضغط على الملك حسين للتراجع عن قراره طلبت إعفاء من بقي من ضباط بريطانيين في الأردن من الخدمة، ويشير إيدن إلى أن هذا الطلب قد أثار دهشة وقلق الحكومة الأردنية التي طالبت بريطانيا بإعادة درس الموضوع بهدوء، ولكن رئيس الوزراء البريطاني في رده على الطلب الأردني أكد أن قرار سحب الضباط البريطانيين قد اتخذ بعد أربعة أيام من الدرس الوافي[119].

لم تلبث ثائرة بريطانيا أن هدأت، وكان للسفير البريطاني السابق في الأردن أليك كركبرايد ـ الذي كان في زيارة لعمان آنذاك ـ أثره في ذلك، وعند عودته إلى لندن اجتمع برئيس الوزراء البريطاني وأكد له عدم تنكر الأردن لالتزاماته نحو بريطانيا.

وانتهت قضية عزل الأردن لغلوب بالقبول بالأمر الواقع وأعلن الطرفان تمسكهما بالتزاماتهما، والاتفاق على إنهاء خدمات سائر الضباط البريطانيين من الجيش

---

(١١٥) **الدفاع**، ٤/ ٣/ ١٩٥٦.

(١١٦) نادر العطار، **العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا** (دمشق: مطبعة الإنشاد، ١٩٦٢)، ص ٢٠٤.

(١١٧) خطاطبة، «القوات المسلحة الأردنية وحركة تعريب العناصر القيادية، ١٩٢١-١٩٥٦،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٥)، ص ١٥٩.

(١١٨) الحسين بن طلال، **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**، ص ١٢٣، وعبد المجيد الشناق، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية-السورية، منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦م**، منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٥٦. سلسلة كتب المطالعة؛ ٦ ([عمان]: لجنة تاريخ الأردن، [١٩٩٦])، ص ٢٢١.

(١١٩) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج٢، ص ١٣٤.

الأردني بصورة ودية[120]. وأخذت الدوائر السياسية البريطانية تبرر القرار بأنه شأن أردني داخلي[121].

وفي مذكراته حاول رئيس الوزراء البريطاني إيدن تقديم تفسير للعمل الذي أقدم عليه الملك حسين بعزل غلوب بقوله: «وما زلت مقتنعاً حتى اليوم بأن شعور الملك نحو غلوب يعود جزئياً إلى غيرة شاب من رجل أكبر منه سناً مضى عليه عهد طويل في مركز ذي سلطة في البلاد، ويبدو أن إجراءه ضد غلوب مهما كان سيئاً في أسلوبه كان ثمرة كراهية شخصية نمت مع الأيام»[122]. كما اتهم إيدن وزارة سمير الرفاعي بتلقي أموال من المملكة العربية السعودية من أجل العمل على طرد غلوب، مدللاً على صحة قوله هذا بعدم إعلام الرفاعي الحكومة البريطانية بالأمر قبل وقوعه، بالرغم من تأكيد إيدن كثرة اعتذار الرفاعي لما حدث[123].

وانتقد السفير البريطاني في عمان الطريقة التي تم بها الاستغناء عن غلوب بقوله: «لو أننا أردنا أن نردَّ بأسلوب مماثل على الطريقة التي تمت بها معاملة غلوب لانهارت الثقة والصداقة بين بريطانيا والأردن»[124].

أما غلوب فقد تقبل قرار الاستغناء عنه ـ على الرغم من أنه كان مفاجئاً ـ غير أنه احتجّ على سرعة تنفيذه عندما علم أنّ عليه المغادرة في غضون ست ساعات، فرجا رئيس الوزراء الأردني إمهاله لجمع أغراضه إلى صباح اليوم التالي قائلاً: «لقد خدمت في هذا البلد ستة وعشرين عاماً، وليس من المعقول أن أغادرها في ساعتين»[125].

وعندما سُئل غلوب في مطار قبرص ـ محطته الأولى في رحلة العودة ـ عن إقالته قال: «ليس بيني وبين الملك حسين أي خلاف سوى السن، فقد خدمت ستة وعشرين عاماً في الجيش الأردني، ولم يكن بيننا شيء»[126]. ورداً على الهجوم الذي شنته الصحافة البريطانية على الأردن، كتب غلوب إلى صحيفة **الديلي تلغراف** مدافعاً

---

(١٢٠) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٨٤، و Lunt, *Glubb Pasah, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956*, p. 208.

(١٢١) **نضال البعث**، ج١، ص ١٣٧.

(١٢٢) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج٢، ص ١٣٠.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(١٢٤) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 20, F.O., 371/121544.

(١٢٥) لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ص ٧٧، و Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 424.

(١٢٦) **الدفاع**، ٤/ ٣/ ١٩٥٦.

عن الملك حسين بالقول إنه لم يفعل شيئاً سوى ممارسة حقوقه الدستورية في استبداله، وأن هذا الأمر شأن أردني داخلي[١٢٧].

وعلى الصعيد غير الرسمي هاجمت الصحافة البريطانية قرار الاستغناء عن غلوب، واعتبرته إهانة موجهة إلى بريطانيا ودعت الحكومة البريطانية إلى التدخل واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انهيار سمعتها في الشرق الأوسط، كما تساءلت الصحف البريطانية عما إذا كانت الحكومة البريطانية ستستمر بدفع المعونات للجيش والحكومة الأردنية! ودعت الصحف إلى القيام بعمل بريطاني ـ أمريكي مشترك ضد الأردن[١٢٨].

وفي تعليقها على الحدث اعتبرت صحيفة **التايمز** إقالة غلوب حدثاً مشؤوماً، لأن غلوب كان يجسد السيطرة البريطانية في الشرق الأوسط[١٢٩]. وقالت صحيفة **الإيفننغ ستاندرد** (*Evening Standard*) إن طرد غلوب يعتبر قمة الخزي والذل للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، إذ لم يعُد لبريطانيا اليوم دولة حليفة واحدة بين الدول العربية[١٣٠].

أما صحيفة **الصندي تايمز** (*Sunday Times*) اللندنية فقد أشارت إلى أن عزل غلوب يرتب على الحكومة البريطانية التعامل مع العديد من القضايا الملحة، ومنها على سبيل المثال كيف تتحاشى بريطانيا اصطدام الأردن بإسرائيل، بعد أن زال عن الجيش الأردني عنصر الاعتدال الذي كان يحققه غلوب، وكيف تحتفظ الحكومة البريطانية بصداقة العراق الذي أصبح في عزلة تامة بعد أن خسر آخر صديق عربي له، وكيف ستتعامل بريطانيا مع قرار الإقالة هل ستقطع الإعانة؟ أم تعدل المعاهدة؟[١٣١].

وقد اعتبرت صحيفة **الأوبزرفر** (*The Observer*) إقالة غلوب حدثاً مؤسفاً، وبأنه كان قراراً مفاجئاً حتى لرئيس الوزراء الأردني، وكان الملك قد اتخذه مع قليل من

(١٢٧) الحسين بن طلال، **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**، ص ١٢٧، ولنت، المصدر نفسه، ص ٧٧. ويذكر لنت أنه بالرغم من الضجة التي أثارتها الحكومة البريطانية ضد الاستغناء عن غلوب فلم تعوضه عن طرده سوى أنها منحته وساماً، لكنها رفضت منحه راتباً تقاعدياً أو منحة مالية أو وظيفة يعتاش منها.

(١٢٨) **الدفاع**، ٦/ ٣/ ١٩٥٦.

(١٢٩) اللقياني، **تعريب قيادة الجيش العربي**، ص ٤٦.

(١٣٠) **الأقصى** (عمان) (١ آذار/ مارس ١٩٩٢).

(١٣١) **الدفاع**، ٦/ ٣/ ١٩٥٦.

ضباط الجيش العربي[١٣٢]. أما صحيفة **الديلي إكسبرس** (*The Daily Express*) اليمينية فقد طالبت الحكومة البريطانية بالتفكير في عواقب سياسة الضعف البريطانية التي نجمت عن الانسحاب من الشرق الأوسط[١٣٣].

وألقت صحيفة **نيوز كرونيكل** (*Chronicle*) باللوم على الحكومة البريطانية لتجاهلها التام طموح شعوب الشرق العربي إلى الاستقلال، ولمحاولتها الفرض على الشعوب الاشتراك في الكتل العسكرية من نوع حلف بغداد، الأمر الذي أسفر عن فشل جديد مُنيت به السياسة البريطانية في الشرق الأوسط من خلال عزل غلوب[١٣٤]، وأضافت الصحيفة أن بريطانيا تجاهلت طموح الأردن في إقامة جيش قوي متوازن يستطيع أن يدافع عن بلاده، وذلك عندما رفضت بريطانيا تزويد الجيش باحتياطي الذخيرة وبالأسلحة المناسبة، ولم تساعد على إنشاء سلاح جو قوي يستطيع حماية بلاده[١٣٥].

وتحدث زعيم المعارضة البرلمانية غيتسكل (Gaitskell) في جلسة مجلس العموم البريطاني في ٧ آذار/ مارس ١٩٥٦ قائلاً: «لم يبقَ بين الرجال الذين تعتمد عليهم بريطانيا في المنطقة بعد إعفاء غلوب سوى نوري السعيد»[١٣٦].

ب ـ نتائج عزل غلوب عن قيادة الجيش

ترتب على عزل غلوب من منصبه كقائد للجيش العربي الأردني مجموعة من النتائج، فعلى الصعيد المحلي عمّت مظاهرات التأييد وسرى تيار من الفرح العظيم، وزادت شعبية الملك حسين محلياً وعربياً[١٣٧].

وخلال أسابيع من استبعاد غلوب تم استبدال الضباط البريطانيين بأردنيين،

(١٣٢) المصدر نفسه.

(١٣٣) خطاطبة، «القوات المسلحة الأردنية وحركة تعريب العناصر القيادية، ١٩٢١-١٩٥٦،» ص ١٩٠.

(١٣٤) **الأقصى** (١ آذار/ مارس ١٩٩٢)، و**الدستور**، ١/ ٣/ ١٩٩٣.

(١٣٥) **الدفاع**، ٦/ ٣/ ١٩٥٦.

(١٣٦) محافظة، **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٤٩.

(١٣٧) أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٨٠؛ Katherine Rath, «The Process of Democratization in Jordan,» *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 3 (July 1994), and Majduddin Omar Khairy, *Jordan and the World System: Development in the Middle East*, (Frankfurt am Main; New York: European University Studies, 0721-3779. Ser xxii, Sociology; vol. 84 (Peter Lang, 1984), p. 64.

وبقي أربعة عشر ضابطاً بريطانياً وعشرون رقيباً انضموا إلى فرق التدريب بصفتهم مستشارين دون أن يكون لهم أية سلطة تنفيذية[١٣٨]. ولكن هذا الأمر أحدث فراغاً في السلطة العسكرية، إذ كان على الضباط الأردنيين ـ وجلهم في سن الشباب ويفتقرون إلى الخبرة العملية ـ أن يتولوا قيادات عليا كانت خلال عقود عدة حكراً على الضباط البريطانيين[١٣٩].

ومن ذلك أيضاً إعادة القيادات العسكرية التي كانت مبعدة إثر أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ [١٤٠]، والإفراج عن المعتقلين السياسيين[١٤١]، كما أوقفت محطة التشويش على إذاعة صوت العرب، وأُلغي قانون الإشراف على البدو لأن غلوب كان هو المشرف الحقيقي على قوات البادية[١٤٢].

وبرحيل غلوب زال نفوذه السياسي والعسكري عن الساحة الأردنية، وانعكس ذلك إيجابياً على الحركة الوطنية التي ازدادت قوة وتأثيراً، ورفع الضباط الأحرار شعارهم: «كلنا اليوم أحرار في جيش عربي حر»[١٤٣].

وفي السياق ذاته يشير الملك حسين إلى أن الوجود البريطاني في الأردن كان من العمق والشمول بحيث لم تتح للضباط الأردنيين إمكانية إثبات مقدرتهم على تولي المناصب ذات المسؤولية، لذا كان لا بد من التجارب الخاصة وما يتبعها من أخطاء لا مفر منها. ويضيف بأن الأمر ذاته نجده في الجانب السياسي لأن الحكام السياسيين منذ سنوات قد توقفوا عن التفكير في الأردن كبلد مستقل، وجرت العادة وقت الأزمات أو الخلافات أن يذهبوا لزيارة السفير البريطاني من أجل استشارته[١٤٤].

ومن النتائج أيضاً على الصعيد المحلي ما تشير إليه التقارير البريطانية من أن إعفاء

---

(١٣٨) مؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٤٥، و Rath, Ibid.

(١٣٩) حازم زكي نسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٣. سلسلة كتب المطالعة؛ ٢(عمان: لجنة تاريخ الأردن، [١٩٩٠؟])، ص ٤٩.

(١٤٠) أحمد القضاة، «الأزمة السياسية الأردنية، ١٩٥٧-١٩٥٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩)، ص ٢٥.

(١٤١) يعقوب زيادين، **البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ٧١.

(١٤٢) محافظة، **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٥٠.

(١٤٣) أبو شحوت، **مذكرات أبو شحوت**، ص ٩٥.

(١٤٤) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١١٦.

غلوب قد أتاح الفرصة للملك حسين للتخلص من حكومة سمير الرفاعي التي لم يكن راضياً عن أدائها[١٤٥].

كما ترتب على عزل غلوب اتخاذ مجلس الوزراء الأردني في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٦ قراراً بفصل الشرطة عن الجيش وربطها بوزارة الداخلية، وهو الأمر الذي طالما عارضه غلوب في السابق[١٤٦].

وفي أعقاب عزل غلوب زادت هجمات الفدائيين على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية، وبالتالي زادت هجمات القوات الإسرائيلية على القرى والمدن الأردنية، حيث هاجمت في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ قرية دارية وقلقيلية وقتلوا ستة عشر أردنياً[١٤٧].

أما على الصعيد العربي فقد زادت هذه الخطوة من توجه الأردن نحو الدول العربية التقدمية، وزادت من التقارب العربي وبخاصة مع سريان اعتقاد مفاده أن الأردن سينضم إلى الدول المعادية للغرب، وإن كانت مسارعة الأردن إلى الإعلان عن نيته الاستمرار في علاقاته التعاهدية مع بريطانيا قد قلّص من فرص نجاح هذا الاعتقاد[١٤٨].

وقد عمقت هذه الخطوة الأزمة بين عبد الناصر وبريطانيا، إذ أعلن إيدن الحرب الشخصية على عبد الناصر باعتباره المسؤول عن عزل غلوب، إذ رأى إيدن أن هذا الأمر أضعف بريطانيا كقوة عظمى في المنطقة، وقلل من شأن البريطانيين كمؤثرين على الأحداث في الشرق الأوسط، لذا ارتأى إيدن أن لا يمر هذا الأمر دون عقاب، وكان العدوان على مصر هو الرد الأمثل[١٤٩]. كما عمدت الحكومة البريطانية إلى دعم أصدقاء بريطانيا الحقيقيين في المنطقة، بعد أن أدركت أن إمكانية إنشاء قاعدة من العلاقات الودية مع مصر أمر مستحيل[١٥٠].

---

(١٤٥) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٥٧: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 54, F.O., 371/127876.

(١٤٦) **الدفاع**، ١٣/ ٧/ ١٩٥٦، ود.ك.و.، تقارير المفوضية العراقية في عمان.

(١٤٧) Edgar O'blance, *Arab Guerilla Power, 1967-1972* (London: Faber, 1997), p. 20.

(١٤٨) Raphael Patai, *The Kingdom of Jordan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958), p. 61; American University, Foreign Area Studies, *Jordan, a Country Study*, edited by Richard F. Nyrop, Area Handbook Series, 3rd ed. (Washington, DC: The Author, 1980), p. 202, and Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 35.

(١٤٩) Suwwan Mousa, *The Suez Crisis, 1956* ([Amman]: Al- Karmel, [198-]), p. 41.

(١٥٠) آندرو راثمل، **الصراع السري على سورية من ١٩٤٩-١٩٦١: الحرب السرية في الشرق الأوسط**، ترجمة محمد نجار (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ١٧٦.

ثالثاً: إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية (آذار/ مارس ١٩٥٧)

شهدت الفترة التي سبقت إعلان الحكومة الأردنية عن نيتها إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية مجموعة من المتغيرات على الصعيد المحلي والعربي والعالمي، ساهمت في مجملها في مسارعة الحكومة الأردنية للدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية انتهت بالإعلان عن إنهاء المعاهدة بين البلدين في ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧، أما أبرز هذه المتغيرات التي أفرزت هذه النتيجة فتتمثل في ما يلي:

١ ـ نجاح القوى الوطنية الأردنية في الانتخابات

لقد جرت الانتخابات في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وشكل زعيم الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي الوزارة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، وكان النابلسي معروفاً بعدائه لبريطانيا[١٥١]، وكان يعتبر إنهاء المعاهدة مع بريطانيا مطلباً وطنياً على طريق تحرير الإرادة الوطنية، وفتح الطريق باتجاه العلاقات الوحدوية بين الأقطار العربية، وتصفية القواعد الحربية البريطانية وجلاء القوات البريطانية عن البلاد[١٥٢].

٢ ـ التقارب الأردني العربي

ففي محاولة من الدول العربية المناهضة لحلف بغداد ـ مصر وسوريا والسعودية ـ لمساعدة الأردن على مقاومة الضغط البريطاني لانضمامه إلى الحلف، تقدمت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ ـ وبناءً على اقتراح من جمال عبد الناصر ـ بعرض معونة مالية كان الهدف منها تمكين الأردن من التخلي عن الضباط الإنكليز في الجيش العربي، وإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية وتشجيعه على الانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين الدول الثلاث[١٥٣].

---

(١٥١) المعايطة، **حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب**؛ محمد عدنان مراد، **بريطانيا والعرب: تاريخ الاستعمار البريطاني في الوطن العربي** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ٤٧٨، ومحمد العجلاني، **التجربة الديمقراطية في الأردن** (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٥)، ص ٣٢.

(١٥٢) جمال الشاعر، «سليمان النابلسي، فكره ودوره السياسي،» ورقة قدمت إلى: **حكومة سليمان النابلسي، ١٩٥٦-١٩٥٧: أعمال ندوة دراسية**، ص ٧١؛ أبو غربية، **عبد الله الريماوي كما عرفته**، ص ٤، وحمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ج ٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ٤١٣.

(١٥٣) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، ملف رقم ١١/ ١/ ١/ ٢٣٨، ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٥، نقلاً عن راديو القاهرة. انظر: الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧** (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ص ١٢٤-١٢٨.

وفي ٦ آذار/ مارس ١٩٥٦ تقدمت الدول العربية بعرض معونة مالية عربية تقدر بستة وثلاثين مليون دولار ولمدة عشر سنوات تحل محل المعونة البريطانية البالغة ثلاثة وثلاثين مليوناً وستة آلاف دولار، شريطة أن يعلن الأردن إنهاء معاهدة التحالف مع بريطانيا. ولقد رحب الملك حسين ـ على الرغم من تحفظه ـ بهذا العرض، وأبدى استعداده لتنسيق التعاون العسكري مع الدول العربية الثلاث[١٥٤].

وبعد توليه الوزارة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ سعى سليمان النابلسي لدى الدول العربية إلى الحصول على معونة عربية بدلاً من البريطانية كخطوة تمهيدية لإنهاء المعاهدة، ويعلق السفير البريطاني على جهود النابلسي هذه بقوله: «إنه في حال فشلت جهوده تلك، فسيقوم بمحاولة يائسة من جانبه للحصول على التأييد الشعبي ليضمن بقاءه في السلطة، وذلك بإعلانه إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية»[١٥٥]. وكان النابلسي قد استغل فرصة مرافقته الملك حسين لحضور مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في بيروت في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ وحاول إقناع الملك سعود والرئيس السوري القوتلي منح الأردن معونة مالية تتيح له التخلص من المعونة البريطانية[١٥٦].

وقد أبدى السفير البريطاني مخاوفه من نجاح النابلسي في مساعيه تلك، والتي سيترتب عليها استبدال التأثير البريطاني في الأردن بتأثير ناصر والكرملين، وربما يؤدي أيضاً إلى الضغط على الملك حسين للإعلان عن إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[١٥٧].

ومن النتائج التي أسفر عنها مؤتمر قمة بيروت، إعلان الملك حسين عزمه على إنهاء تحالفه مع بريطانيا شريطة تقديم الدول العربية معونة مالية للأردن بدلاً من المعونة البريطانية[١٥٨].

---

(١٥٤) مركز الوثائق التاريخية في دمشق، مصنف رقم ٢٢٩، وثيقة رقم ٩٩. انظر: نيف، **حرب السويس، «كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط»؟**، ص ٢٦٥-٢٦٦.

(١٥٥) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨/ ١/ ١٩٥٧: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 263, F.O., 371/127989, and موسى الأزرعي، «سليمان النابلسي في ضوء المرحلة،» ورقة قدمت إلى: **ندوة سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته** (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٦٨.

(١٥٦) د.ك.و.، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بيان رئيس الحكومة الأردني، و: ١٠، ص ٣٨، والشاعر، « سليمان النابلسي، فكره ودوره السياسي،» ص ٧١.

(١٥٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤/ ١/ ١٩٥٧ و٢١/ ١٢/ ١٩٥٦على التوالي: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 450, F.O., 371/n7900 and p. 430, F.O., 371/121501.

(١٥٨) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦)، الملحق، والحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧**، ص ١٣٣.

وفي ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ عقد في القاهرة اجتماع ضم بالإضافة إلى مصر، السعودية وسوريا والأردن وأسفر عن توقيع «اتفاقية التضامن العربي»[١٥٩]، والتي نصت على أن تشترك حكومات الدول الثلاث المصرية والسورية والسعودية في تكاليف الالتزامات التي تقع على عاتق حكومة المملكة الأردنية الهاشمية نتيجة سياسة التعاون والتضامن في تدعيم الكيان العربي واستقلاله، بمبلغ إجمالي قدره اثنا عشر مليوناً ونصف مليون جنيه مصري، أو ما يعادلها سنوياً[١٦٠].

٣ ـ حرب السويس

كان للعدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ والهزيمة التي منيت بها بريطانيا، الأثر الأكبر في وضعها في الأردن، وعلى تحريك المعارضة الرسمية والشعبية ضدها[١٦١]، بالإضافة إلى التسريع في إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية.

فلقد ولّد الهجوم على مصر غضباً رسمياً وشعبياً أردنياً على الحكومة البريطانية، ورأى الملك حسين ورئيس وزرائه بأن العدوان الإسرائيلي على سيناء كان بتشجيع من بريطانيا، ولم يثقا أبداً بتأكيدات بريطانيا بضمانها عدم مهاجمة إسرائيل الأردن[١٦٢]. وأخذ الملك والحكومة يعملان بشكل متناغم للوصول إلى إنهاء الارتباط الأردني ببريطانيا[١٦٣].

كما أدى التدخل البريطاني في مصر إلى إثارة الرغبة العارمة لدى الأردنيين لإنهاء المعاهدة[١٦٤]، ولقد استطاع رئيس الوزراء النابلسي استغلال موجة الغضب الشعبي المناهض لبريطانيا في أعقاب حرب السويس، ليعلن عن رغبة حكومته في إنهاء المعاهدة[١٦٥].

---

(١٥٩) **الدفاع**، ٢١/ ١/ ١٩٥٧؛ د.ك.و.، ٢٦٤٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، و: ٢٧، ص ٢٦، و**المؤامرة على سورية: كتب قومية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٩)، ص ٣٤.

(١٦٠) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧)، وغوردون هـ. توري، **السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة (دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٩)، ص ٣٥٤.

(١٦١) للمزيد من التفاصيل حول الموقف الرسمي والشعبي من حرب السويس، انظر ص ٣٣٤ من هذا الكتاب.

(١٦٢) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 450, F.O., 371/121499.

(١٦٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٥٧: Ibid., vol. 10, p. 161, F.O., 371/127880.

(١٦٤) انظر مذكرة وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٥٦: «Jordan Subsidy,» in: Ibid., vol. 10, p. 460, F.O., 371/121559.

(١٦٥) Tal, «Britain and the Jordan Crisis of 1958,» p. 39.

وبالرغم من الأثر الواضح الذي تركته حرب السويس على سير الأحداث في الأردن، نجد السفير البريطاني في عمان يحاول التقليل من أهمية أثر المشاركة البريطانية في الحرب على قرار الحكومة الأردنية بإنهاء المعاهدة مع بريطانيا، وذلك في معرض تعليقه على البيان الوزاري للنابلسي أمام مجلس النواب في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ فيقول: «إن الحكومة الأردنية كانت ستُقدم على هذه الخطوة، وإن لم تتدخل حكومة جلالتها ضد مصر»[١٦٦].

٤ ـ التنافس الأمريكي ـ البريطاني

في أعقاب فشل بريطانيا في ضم الأردن إلى حلف بغداد، وجد الأمريكيون الفرصة سانحة للضغط على الحكومة البريطانية لإفساح المجال للسياسة الأمريكية لتنفيذ سياستها في المنطقة، وقد أدركت بريطانيا ضعف موقفها فأخذت في التمهيد للانسحاب، على أن تتولى أمريكا النفقات المترتبة على بريطانيا في الأردن[١٦٧].

٥ ـ الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية

أيقن الأردنيون أن المعاهدة مع بريطانيا لا تشكل لهم الحماية من خطر الغارات الإسرائيلية، يضاف إلى ذلك التوتر الذي تشهده الجبهة مع إسرائيل نتيجة الغارات التي يشنها الفدائيون والرد الإسرائيلي العنيف، ما دفع الأردن لأن يبحث عن دعم خارجي لقواته المسلحة، فأخذ بإجراء محادثات مكثفة مع جيرانه العرب، إذ لم يعد الأردنيون يثقون بأي تحالف مع بريطانيا بخصوص العدو الإسرائيلي[١٦٨]. ويؤكد ذلك ما قاله السفير البريطاني: «من أن المعاهدة لم تحقق للأردن الحماية ضد غارات إسرائيل على طول الحدود، بل إنها وقفت حجر عثرة في سبيل خططه لعمليات هجومية ضد إسرائيل»[١٦٩].

ومما ضاعف في أزمة الثقة بين الأردن والحكومة البريطانية، ارتياب الأردنيين

---

(١٦٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٥٦: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 482, F.O., 371/126884.

(١٦٧) الشاعر، «سليمان النابلسي، فكره ودوره السياسي،» ص ٧١؛ إميل الخوري، **صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق** (دمشق: مطابع فتى العرب، ١٩٥٨)، ص ٢١٣، و Khairy, *Jordan and the Word System: Development in the Middle East*, p. 52.

(١٦٨) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٣٧، والوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٥٧: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 732, F.O., 371/127876.

(١٦٩) جونستون، المصدر نفسه، ص ٣٧.

في مدى التزام الحكومة البريطانية بمعاهدة عام ١٩٤٨ في ما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية، وبخاصة أن إسرائيل قد تلقت في تلك الفترة أسلحة من بريطانيا، وهو الأمر الذي اعتبره السفير البريطاني سبباً في تبخر الآمال بالاحتفاظ بالأردنيين كحلفاء(١٧٠). ومما زاد الأمر سوءاً رفض الحكومة البريطانية منح الأردن ضمانات مكتوبة تلتزم بموجبها تقديم المساعدة للأردن في حال شنّ الإسرائيليون أي هجوم على الأردن(١٧١).

وقد دفع هذا الأمر الحكومة الأردنية إلى التوجه إلى الدول العربية للحصول على ما تحتاجه من دعم عسكري إزاء التهديدات الإسرائيلية، حيث انضم الأردن إلى اتفاقية الدفاع المشترك المصرية ـ السورية في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦(١٧٢)، والتي تم التوقيع عليها في عمان أثناء انعقاد مؤتمر رؤساء أركان جيوش الدول الثلاث: المصرية والسورية والأردنية في الفترة بين ٢٣ و٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦(١٧٣)، ونصّت على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة أردنية ـ سورية ـ مصرية، على أن لا تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ إلا في حالة حرب عربية إسرائيلية، وفي حالة السلم يبقى كل جيش تحت قيادة بلده(١٧٤).

ويبدو أن العلاقات الأردنية ـ البريطانية في فترة توقيع الاتفاقية قد بلغت من السوء بحيث أن السفير البريطاني كان مغيباً تماماً عن تفاصيل المباحثات بشأن الاتفاقية، وعندما طالب بالاطلاع على هذه التفاصيل في لقاء له مع الملك حسين ووزير الخارجية في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر، أصرا على تعويم إجابتهما، وخصوصاً في ما يتعلق

---

(١٧٠) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى شاكبيرغ بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 424, F.O., 371/121494.

(١٧١) Memorandum by Secretary of State for Foreign Affairs, «Written Assurance to the Jordan Government,» 30/4/1956 in: Ibid., vol. 10, p. 563, CAB 129/81.

(١٧٢) **الدفاع**، ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٦؛ محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ٢ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٢٠، وجمال الشاعر، **خمسون عاماً ونيف**، مكتبة الرأي؛ ٨ (عمان: المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٥)، ص ٥٠-٥١.

(١٧٣) **الدفاع**، ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٦؛ د.ك.و.، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٥٨، ص ١٢١٣؛ شمعون بيريس، **حروبنا مع العرب**، سلسلة اعرف عدوك (القاهرة؛ بيروت: [د.ن.، د.ت.])، ص ١٢٠، وصادق الشرع، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، مذكرات ومطالعات** (عمان: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٣٥٣-٣٥٤.

(١٧٤) **الدفاع**، ٢٥/ ١٠/ ١٩٥٦؛ محمد اسحق هاكوز، **مذكرات وأوراق عسكرية في القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٦٤** (عمان: جامعة آل البيت، ١٩٩٤)، ص ١٢٧؛ التل، **الأردنيون وفلسطين**، ص ٥٩، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 501, F.O., 371/121503.

بقائد القيادة المشتركة، إذ أكدا على أن تعيينه لم يتم بعد، في حين كان الأمر في حكم المنتهي، وكان قد تم اختيار عبد الحكيم عامر لهذا المنصب(١٧٥).

ومن ذلك أيضاً رفض الحكومة الأردنية تزويد السفير البريطاني بنسخة عن الاتفاقية وذلك لسريتها الشديدة، ولوجود نسخة واحدة فقط منها لدى كل طرف من الأطراف المعنية، الأمر الذي أثار استياء السفير البريطاني واعتبره خرقاً للمعاهدة الأردنية ـ البريطانية(١٧٦).

ولعل الأثر المباشر الذي أحدثته هذه الاتفاقية على الحكومة البريطانية يتمثل في حسمها موقفها، حيث وافق رئيس الوزراء البريطاني في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر على الخطة المتعلقة بالهجوم على مصر، وهي ما عرف بمعاهدة سيفر، بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل(١٧٧).

٦ ـ المعارضة الشعبية والحزبية الأردنية للمعاهدة

شكل موضوع إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية مطلباً ملحاً رفعت لواءه الأحزاب والصحف الأردنية والجماهير الشعبية(١٧٨).

مفاوضات إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية

شجعت العوامل المذكورة آنفاً الحكومة الأردنية على الإسراع في اتخاذ الخطوات العملية لإنهاء المعاهدة مع بريطانيا، حيث أعلن النابلسي في بيانه الوزاري في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ عن عزم حكومته على إنهاء المعاهدة، وقبول المعونة العربية المقدمة من مصر وسوريا والسعودية، ونال موافقة مجلس النواب على ذلك(١٧٩).

وفي معرض تعليقه على بيان النابلسي هذا قال السفير البريطاني: «جاء البيان في خطوطه العامة كما توقعت، حيث أخذ رئيس الوزراء خطاً أقل مقاومة للبرلمان

---

(١٧٥) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٦: المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٥٠١.

(١٧٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٦: المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٥٠٢.

(١٧٧) لنت، **الحسين، سيرة حياة**، وموشيه دايان، **قصة حياتي، يوميات قادة العدو**، ترجمة جوزف صغير (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٨)، ص ٥٠.

(١٧٨) للمزيد من التفاصيل حول المعارضة الأردنية للمعاهدة الأردنية-البريطانية، انظر ص ٣٢٢ من هذا الكتاب.

(١٧٩) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦)، الملحق، ومؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، الملف رقم ١٦، المرفق رقم ٥٥.

ولالأمة، وهو مقارب بشكل عام للبرنامج الذي انتُخب على أساسه النابلسي، أما بخصوص إنهاء المعاهدة فقد جاءت كلمات البيان بشأنها مفتوحة وغير محددة، وذلك لأن الحكومة الأردنية لم تكن واثقة بعد من الحصول على بديل عن المعونة البريطانية، إذ يعتمد هذا الأمر على محادثاتها مع الدول العربية»[180].

أدى ذلك كله بالحكومة البريطانية إلى الإسراع بإرسال مذكرة إلى الحكومة الأردنية في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ طالبت فيها بتوضيح موقفها من إنهاء المعاهدة، تبعاً للترتيبات الحالية الجديدة التي تنتهجها[181]. ويبدو أن رد الحكومة الأردنية على المذكرة البريطانية قد جاء ضمنياً من خلال تصريح لرئيس الحكومة النابلسي أكد فيه على أن الحكومة الأردنية لن تطلب من بريطانيا الدخول في مفاوضات معها من أجل إنهاء المعاهدة[182].

والمتتبع للأحداث وما توردە التقارير البريطانية يلحظ التناقض في مواقف سليمان النابلسي تجاه إنهاء المعاهدة، وتخوفه من اتخاذ قرار حاسم بهذا الشأن، فنجده يعلن في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ عن عزمه على إنهاء المعاهدة، ويعلم الحكومة البريطانية في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ برغبة الأردن في إنهاء المعاهدة بأسرع وقت ممكن[183]، ويعود ليناقض موقفه هذا من خلال تصريحه في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ بأنه لن يطلب إلغاءها[184]. ولعل موقفه هذا يعود إلى تخوفه من عدم موافقة الدول العربية وعدم التزامها بتقديم المعونة المالية للأردن بدلاً من المعونة البريطانية، وهذا ما أكده السفير البريطاني في معرض تعليقه على تصريح النابلسي في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر من أن موقفه هذا قد يتغير بين ليلة وضحاها، وذلك في حال حصل الأردنيون على عرض مؤكد لمعونة بديلة عن المعونة البريطانية[185].

أضف إلى ذلك تعرض النابلسي للضغط من قبل بعض وزرائه كعبد الله

---

(١٨٠) انظر الوثيقة المقدمة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 461, F.O., 371/126882.

(١٨١) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٤٩.

(١٨٢) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٥٠، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٥٦: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 477, F.O., 371/121501.

(١٨٣) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦)، محاضر جلسات مجلس الأمة الأردني، و Patai, *The Kingdom of Jordan*, p. 63.

(١٨٤) **الدفاع**، ٢١/ ١٢/ ١٩٥٦، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 477, F.O., 371/121501.

(١٨٥) Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 477, F.O., 371/121501.

الريماوي لإنهاء المعاهدة والتخلص من أية روابط للأردن مع بريطانيا[186]، ويتضح هذا من خلال حديث النابلسي مع السفير البريطاني في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، حيث انتقد النابلسي الريماوي بقوله: «إن الأخير قد أساء إلى نفسه عندما حاول أن يكون أكثر عداءً لبريطانيا من أسياده المصريين»، كما أكد النابلسي إجماعه ووزراءه على التخلص من الريماوي بعد إنهاء المعاهدة[187].

ويعزز السفير البريطاني ذلك بقوله: «إن إحساسه الداخلي يؤكد أن النابلسي لم يكن في حقيقة الأمر مع إنهاء المعاهدة إطلاقاً، وأنه دُفع إليها من قبل عبد الله الريماوي، ومن خوفه من السخط الجماهيري، وأعرب السفير عن ظنه بأن النابلسي تساوره الشكوك ذاتها التي تساور السفير بخصوص المعونة العربية»[188].

ومهما يكن من أمر فقد صادق مجلس النواب الأردني على «اتفاقية التضامن العربي» في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، وأعلن النابلسي أمام المجلس في اليوم ذاته عن رغبة حكومته في فتح باب التفاوض مع بريطانيا لإنهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية، وإخلاء قواعدها العسكرية في الأردن[189].

وما أن علمت الحكومة البريطانية بذلك حتى سارع سفيرها في عمان إلى تقديم مذكرة إلى الحكومة الأردنية في ٢٢ كانون الثاني/ يناير طالبها فيها بالدخول في مفاوضات من أجل إنهاء المعاهدة، وقد وافق النابلسي على ذلك شريطة أن تبدأ المفاوضات بأسرع وقت ممكن، وأن تبقى هذه المذكرة سريّة في الوقت الراهن[190].

وقد بررت الحكومة البريطانية طلبها هذا بتوقيع الحكومة الأردنية «اتفاقية التضامن العربي»، والتي ستحصل بموجبها على مساعدة مالية لعشر سنوات، وبالتالي - ومن وجهة نظر بريطانيا - فإن البديل عن المساعدة البريطانية قد توفر، وانتفت الغاية التي من أجلها وجدت المعاهدة الأردنية - البريطانية[191].

---

(١٨٦) أبو غربية، **عبد الله الريماوي كما عرفته**، ص ٤.

(١٨٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٥٧: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 73, F.O., 371/127902.

(١٨٨) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٥٥.

(١٨٩) ناتينغ، **ناصر**، ص ٢٣٧، ولنت، **الحسين، سيرة حياة**، ص ٨٣.

(١٩٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٥٧: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 759, F.O., 371/127901, and جونستون، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٩١) **عهد جديد من الصداقة الأردنية البريطانية** (عمان: وزارة الخارجية الأردنية، ١٩٥٧)، ص ٤ـ ٥. انظر أيضاً الملحق رقم (٢) في آخر هذا الكتاب.

وكان عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني ـ وبعد مغادرة غلوب الأردن ـ قد استنكروا بقاء القوات البريطانية في الأردن، واستمرار بريطانيا في علاقاتها التعاهدية مع الحكومة الأردنية، والتي ترتب عليها حمل ثقيل من المعونة المالية التي تؤديها سنوياً إلى الأردن. كما عارضت الصحف البريطانية استمرار المعاهدة بين البلدين واعتبرت بريطانيا طرفاً خاسراً فيها[١٩٢].

وفي تصريح للناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية تعليقاً على المذكرة البريطانية قال: «إن كل ما يهمنا هو وجوب استمرار العلاقات الودية مع الأردن، وقد أشارت الحكومة الأردنية إلى أن المعاهدة البريطانية هي في نظرها عقبة تقوم في وجه هذه العلاقات الطيبة، ونحن بالتالي سعداء لأن نتفاوض حول إنهاء المعاهدة»[١٩٣].

حُدد يوم ٤ شباط/ فبراير ١٩٥٧ موعداً لبدء المفاوضات لإنهاء المعاهدة، وضم الوفد الأردني رئيس الحكومة سليمان النابلسي ووزير المالية صلاح طوقان ووزير الإنشاء والتعمير سمعان داوود، ووزير الدولة للشؤون الخارجية عبد الله الريماوي. ومن جانبها شكّلت الحكومة البريطانية وفدها برئاسة السفير البريطاني في عمان تشارلز جونستون، ومساعدة ممثلين عن الخزينة وقسم الخدمات[١٩٤].

وكان وزير الخارجية البريطاني قد حدد للوفد البريطاني المفاوض الخطوط العامة التي سيتم التفاوض على أساسها وهي[١٩٥]:

أ ـ ضرورة تحديد موعد لإنهاء المعاهدة قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٥٧، مع الحفاظ على حقوق التحليق والهبوط للطائرات البريطانية في القواعد الأردنية.

ب ـ المفاوضة على إخلاء المعدات والتجهيزات البريطانية بأسرع وقت ممكن.

ج ـ الحصول على موافقة الأردنيين بالإبقاء على بعض القوات البريطانية في الأردن بعد إنهاء المعاهدة، وذلك بهدف حماية التجهيزات والمعدات لحين إخلائها.

د ـ استعداد الجانب البريطاني تقديم قسم من المعدات الموجودة في الأردن إلى بغداد، كمساهمة بريطانية لحلف بغداد.

---

(١٩٢) الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧**، ص ١٢١.

(١٩٣) **عهد جديد من الصداقة الأردنية البريطانية**، ص ٦-٧.

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ٨-٩، ود.ك.و.، ٢٧٢٥/٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٤، ص ٩.

(١٩٥) Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 310, F.O., 371/127902, Memorandum by Secretary of State for Foreign Affairs, 30/1/1957.

هـ ـ إذا وجد الوفد المفاوض صعوبات معينة فعليه ما يلي:

(١) منح الأردن حصة من المعدات العسكرية الموجودة في الزرقاء التي خصصت للجيش العربي، والتي تقدر قيمتها ما بين مليونين إلى مليونين ونصف المليون جنيه.

(٢) يسمح للأردنيين بالحصول على أجهزة بريطانية دون دفع ثمنها.

(٣) إلغاء الدين البريطاني على الأردن والبالغ مليون ونصف مليون جنيه إسترليني.

(٤) الحصول على مذكرة من الحكومة الأردنية تلتزم فيها دفع ثمن الأجهزة التي حصلت عليها.

(٥) تلتزم الحكومة البريطانية دفع ما يترتب عليها وفقاً للمعاهدة الحالية لشهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس، وتعتمد كتعويضات بدلاً من الالتزامات الأردنية التي يمكن الحصول عليها.

(٦) من أجل الحصول على نتائج مرضية للمفاوضات، يجب على الوفد إعطاء اهتمام أكبر لمسألة المساعدة في تمويل المشروعين التنمويين؛ ميناء العقبة والطريق الصحراوي.

ومن الأمور التي أكد عليها وزير الخارجية البريطاني أيضاً حرص الوفد المفاوض على إنهاء المعاهدة بطريقة لا تترك أثراً للكره أو المرارة، وأن يُترك الباب مفتوحاً لاستمرار تأثير بريطانيا في الأردن مستقبلاً، مع الحرص على ضمان تعاون الأردنيين ليكون انسحاب القوات والمعدات البريطانية بطريقة مشرّفة، بالإضافة إلى التجاوز ـ قدر الإمكان ـ عن مدى قدرة الأردنيين على الدفع مقابل المعدات والأجهزة التي سيُجبر البريطانيون على تركها في الأردن، وتتم التسوية بهذا الخصوص من خلال اعتراف الحكومة الأردنية بالدين أو قبول دفعات مالية صغيرة لسنوات قادمة[١٩٦].

بدأت المفاوضات في ٤ شباط/ فبراير ١٩٥٧ تبادل أثناءها رئيسا الوفدين كلمات الترحيب، حيث استهل النابلسي كلمته بالترحيب بالوفد البريطاني مبدياً تقديره لاستعداد وسرعة استجابة الحكومة البريطانية لرغبة الشعب الأردني في إنهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية، وتصفية قواعدها العسكرية في الأردن مع معداتها

---

(١٩٦) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٥٧.

في أسرع وقت ممكن[١٩٧]. وكأن النابلسي في كلمته هذه يحدد مسبقاً الأسس والإطار العام الذي سيفاوض الوفد الأردني على أساسه.

وقد تمحور اللقاء الأول حول رغبة الوفد الأردني في إصدار تصريح مشترك يتم من خلاله تحديد موعد لإنهاء المعاهدة، حيث وافق الجانب البريطاني على هذا المطلب من حيث المبدأ، ولكنه أرجأ أمر البحث في تفاصيله إلى اللقاء القادم، ورأى السفير البريطاني أن هذا المطلب جاء لرغبة الحكومة الأردنية الإعلان عن تفاصيل المفاوضات من أجل كسب الدعم والتأييد الشعبي لتزايد قلقها بسبب خلافها مع الملك حسين، فمن خلال هذا التصريح تتمكن حكومة النابلسي من تعزيز موقفها جماهيرياً، وتحول دون إقدام الملك حسين على إقالتها[١٩٨].

وكان السفير البريطاني قد بعث ببرقية إلى لندن يقترح فيها الإبقاء على جزء من القوات البريطانية في الأردن إلى أن تتم عملية الانسحاب بالكامل، لما لذلك من ميزات تحصل عليها الحكومة البريطانية، ولأن مثل هذه الخطوة ستسهم في إبقاء السوريين والمصريين بعيدين، مما يجنّب بريطانيا اللوم في حال سارعت في الانسحاب من الأردن وحل محلها المصريون والسوريون مباشرة، وقد اشترط السفير أن يتم هذا الأمر دون أن يترتب على الحكومة البريطانية أية التزامات دفاعية تجاه الأردن. وقد جاء اقتراح السفير البريطاني هذا في أعقاب التقارب الأردني ـ السعودي آنذاك، وظهور إمكانية قيام اتفاق بينهما متوافقاً في اتجاهاته مع الغرب، وسعي هاتين الدولتين لضم العراق لهذا الحلف[١٩٩].

وفي اللقاء الثاني الذي عقد في ٥ شباط/فبراير ١٩٥٧ أعيد طرح موضوع التصريح المشترك، حيث أصر الأردنيون على ضرورة الإعلان عن تحديد الأول من آذار موعداً لإنهاء المعاهدة على أن يتم بحث التفاصيل لاحقاً، ولكن الجانب البريطاني رفض ذلك. لينتقل المفاوضون بعدها إلى مناقشة موضوع الالتزامات المالية البريطانية تجاه الأردن، إذ طالب الوفد الأردني بالحصول على معونة للجيش العربي لشهريْ شباط/فبراير وآذار/مارس، الأمر الذي أثار استغراب السفير البريطاني، ولا سيما أن الأردنيين كانوا قد ألحوا على إنهاء المعاهدة في الأول من

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٥٩، و**عهد جديد من الصداقة الأردنية البريطانية**، ص ١٢-١٥.

(١٩٨) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٥٧: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 304, F.O., 371/127902, and جونستون، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١٩٩) المصدران نفسهما، مج١٠، ص ٣٠٥، وص ٥٩ على التوالي.

آذار/مارس، فكان مصير مثل هذا الطلب الرفض التام من قبل الوفد البريطاني[٢٠٠].

عقد اللقاء الثالث في ٦ شباط/فبراير ١٩٥٧ والذي أسفر عن الموافقة على إصدار التصريح المشترك، وتشكيل لجان متخصصة لدراسة المشاكل المالية والعسكرية المتعلقة بإنهاء المعاهدة وانسحاب القوات البريطانية من الأردن، وقد حُدد موعد عمل هذه اللجان في ٩ شباط/فبراير على أن تنتهي منه في الأول من آذار/مارس إن أمكن ذلك[٢٠١].

اختُتمت المرحلة الأولى من المفاوضات بإصدار تصريح مشترك في ١٣ شباط/فبراير ١٩٥٧ تضمن النقاط الأساسية للاتفاقية حول إنهاء المعاهدة بين الطرفين، ونص على تبادل المذكرات في مدة لا تتجاوز الأول من نيسان/أبريل القادم، وجلاء القوات البريطانية المرابطة في الأردن خلال ستة أشهر من تاريخ إنهاء المعاهدة، والتسهيلات التي ستقدمها الحكومة الأردنية من أجل جلاء القوات البريطانية عن الأردن ونقل ممتلكاتها إلى خارج البلاد، وإنشاء لجان مشتركة لدراسة المسائل المتعلقة بإنهاء المعاهدة على أن تقدم هذه اللجان تقاريرها إلى وفدي البلدين في أقرب وقت ممكن وقبيل العشرين من شباط/فبراير على أبعد تقدير، وعلى ضوء هذه التقارير يعدُّ الوفدان المذكرات اللازمة لتقديمها إلى حكومتيهما[٢٠٢].

كانت المسألة الشائكة بالنسبة إلى الوفد البريطاني المفاوض بشكل عام، والسفير البريطاني بشكل خاص، هي مسألة العتاد والأجهزة، والتي بلغت قيمتها ـ وفقاً لتقديرات السفير البريطاني ـ عشرة ملايين جنيه، وكان مبعث قلقه أن لا يتم التوصل إلى تسوية مع الأردنيين بهذا الخصوص تمكّن البريطانيين من نقل الأجهزة والعتاد، وإن كان السفير البريطاني قد تكهن بأن ما يمكن نقله لا يتجاوز خُمس الكمية الموجودة

(٢٠٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٥٧: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 304, F.O., 371/127962.

(٢٠١) في حين استبعد السفير البريطاني إنهاء اللجان مهمتها في الأول من آذار/مارس، علق على تحديد هذا التاريخ بقوله: «إن هذا اليوم ليس موعداً للحظ في هذا البلد إذ سيكون الذكرى الأولى للإحتفال بطرد غلوب»، ولهذا السبب أصرت الحكومة الأردنية على إصدار تصريح مشترك بإنهاء المعاهدة في الأول من آذار/مارس. انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٥٧: المصدر نفسه، مج١٠، ص ٣١٠.

(٢٠٢) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٥٧: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 569, F.O., 371/127902; **عهد جديد من الصداقة الأردنية البريطانية**، ص ٢٢-٢٧، و**الكفاح الإسلامي**، ١٥/ ٢/ ١٩٧٥.

في الأردن، وذلك بسبب المعارضة الأردنية لعملية النقل هذه(٢٠٣)، كما أن الحكومة الأردنية كانت تأمل الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه المعدات والعتاد، وهو ما يؤكده حديث عبد الله الريماوي أحد أعضاء الوفد الأردني المفاوض مع السفير البريطاني والذي أشار فيه إلى يقينه من أن بريطانيا لن تعمل على إضعاف الأردن من خلال سحبها المعدات الحربية التي يحتاجها للدفاع عن نفسه(٢٠٤).

استمرت المفاوضات حتى ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٧، حيث تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨، ولم تختلف هذه الاتفاقية في خطوطها العامة عما احتواه التصريح المشترك(٢٠٥) ـ باستثناء الاختلاف في بعض التفصيلات حول الأمور المالية ـ الذي أصدره الطرفان في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٧(٢٠٦)، من حيث تحديد موعد الانسحاب والفترة الزمنية التي يستغرقها هذا الانسحاب، والتسهيلات التي ستحصل عليها القوات البريطانية في الأردن إلى أن يتم انسحابها، والإجراءات التي ستتخذ بخصوص نقل ملكية القواعد العسكرية البريطانية وبعض المخازن والتجهيزات التابعة للقوات البريطانية إلى الحكومة الأردنية(٢٠٧).

وقد أُرفق بالاتفاقية ملحق نص على تفاصيل تسوية المسائل المالية والاقتصادية الناجمة عن إنهاء المعاهدة، حيث تم الاتفاق بموجبه على أن تدفع الحكومة الأردنية للحكومة البريطانية مبلغ أربعة ملايين وربع المليون جنيه ثمناً للمنشآت والمعدات البريطانية في المملكة، على أن يُدفع مليون وربع المليون جنيه إسترليني في اليوم الأول من أيار/ مايو ١٩٥٧، وأن يُدفع باقي المبلغ على ستة أقساط متساوية في اليوم الأول من شهر أيار/ مايو من كل سنة اعتباراً من عام ١٩٥٨ وحتى العام ١٩٦٣(٢٠٨).

---

(٢٠٣) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى روز بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٥٧ : Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 311, F.O., 371/127904, and جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٦١.

(٢٠٤) Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 311, F.O., 371/127904.

(٢٠٥) للمزيد من التفاصيل، انظر الملحق رقم (٣) في آخر هذا الكتاب.

(٢٠٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٤ آذار/ مارس ١٩٥٧)، و Arthur R. Day, *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace* (New York: Council on Foreign Relations, 1986), p. 29.

(٢٠٧) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٤ آذار/ مارس ١٩٥٧).

(٢٠٨) **عهد جديد من الصداقة الأردنية البريطانية**، ص ٤٥-٤٩، وجونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٦٢.

ومن الأمور التي لم تبحث أثناء المفاوضات ولم نجد لها ذكراً في اتفاقية إلغاء المعاهدة وملحقها، هي حق التحليق والهبوط للطائرات البريطانية في القواعد الأردنية، وكان وزير الخارجية البريطاني قد أوصى الوفد المفاوض ببحث هذا الأمر مع الحكومة الأردنية للحصول على موافقتها بهذا الشأن، وقد أثار السفير البريطاني هذا الموضوع مع الملك حسين سراً وذلك في اليوم الأول لبدء المفاوضات في ٤ شباط/ فبراير ١٩٥٧ وقد أعجبت الفكرة الملك حسين، ووافق على أن يدرس الاقتراح بشكل إيجابي، ولكنه رأى أن لا يُطرح الأمر في المفاوضات إلى أن يقوم بمناقشته مع رئيس وزرائه(٢٠٩)، ولكن يبدو أن النتائج لم تكن مشجعة، كما يبدو أن الوفد البريطاني المفاوض لم يجد الظرف مناسباً لطرحها أثناء المفاوضات لذا تم إغفالها.

وحول ملاحظاته عن سير المفاوضات وتقييمه للوفد الأردني المفاوض، قال السفير البريطاني: «إن الأردنيين ليسوا مفاوضين مؤذين، ويُبدون نوعاً من الاحترام تجاه البريطانيين، إذ لديهم دافعان ثابتان لطلب علاقات جيدة بعد المعاهدة مع بريطانيا، وهم مدركون أن هذه العلاقات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال اتفاق ودّي حول إنهاء المعاهدة، أما الدافع **الأول** فيتمثل في أن المعدات والمؤسسات لقواتهم المسلحة لا زالت في معظمها بريطانية بالكامل، لذا سيَبقون بحاجة إلى شراء قطع الغيار ومعدات جديدة منها، وإرسال موظفيهم إلى بريطانيا من أجل التدريب. ويتمثل الدافع **الثاني** في رغبتهم في تأمين استمرارية المساعدات الاقتصادية البريطانية إلى ما بعد انتهاء المعاهدة من أجل التنمية، وبالتحديد من أجل إنهاء مشروعي الطريق الصحراوي وميناء العقبة، وهذا الدافع بالذات سيكون ورقة قوية في أيدينا أثناء المفاوضات»(٢١٠).

ومهما يكن من أمر فقد وقّع الكتابين المتبادلين بين الدولتين كلٌّ من سليمان النابلسي بصفته وزيراً للخارجية الأردنية، والسفير البريطاني في عمان تشارلز جونستون رئيس الوفد البريطاني في المفاوضات، وفي ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧ صادق مجلس الأمة الأردني على اتفاقية إنهاء المعاهدة(٢١١).

استقبل الشعب الأردني نبأ إنهاء المعاهدة بحماس بالغ، وشهدت البلاد في ١٤

---

(٢٠٩) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٥٧ : Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 302, F.O., 371/127902.

(٢١٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٥٧ : Ibid., vol. 10, p. 330, F.O., 371/127903.

(٢١١) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٤ آذار/ مارس ١٩٥٧)، و Patai, *The Kingdom of Jordan*, p. 63.

آذار/ مارس ١٩٥٧ احتفالات رسمية وشعبية، وأُقيم عرض عسكري في عمان حضره الملك حسين وألقى خلاله كلمة جاء فيها: «لقد اجتزنا الخطوة الأولى التي ستقود شعبنا إلى الوحدة والحرية». كما عبّر رئيس الوزراء الأردني عن المعنى ذاته بقوله: «هذه أسعد لحظات حياتي، فباستطاعة الأردن الآن أن يلحق بالقافلة العربية»[٢١٢].

ويبدو أن مظاهر الابتهاج والفرح التي عمّت الشعب الأردني والكلمات التي قيلت بهذه المناسبة أثارت مشاعر الأسى والإحباط لدى السفير البريطاني، ويتضح ذلك من خلال قوله: «إن أغلب الأردنيين اعتبروا إنهاء المعاهدة انتصاراً مجيداً جاء بعد عهد مرير من الصراع من أجل التحرر الوطني، وكان موقف الملك حسين وكذلك الصحافة الأردنية متماشياً مع الرأي العام، ولم يكن هناك خطاب واحد أو تصريح أو مقال منصف، ولم يذكر أحد شيئاً عن المبالغ التي طالما دفعتها بريطانيا إلى الجيش العربي، أو الاعتراف بقيمة المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في منح الأردن الحماية ضد إسرائيل، وليس هناك تطلع إلى علاقات أفضل مع بريطانيا، إن إجماع الأردنيين كان على أنهم قد استطاعوا التحرر من نير المعاهدة البريطانية التي كانت لا تختلف عن الاحتلال التركي أو غيره مما عرفه العرب في تاريخهم»[٢١٣].

بدأ البريطانيون عملية الجلاء عن مطار المفرق أولاً، وقد أقيم في يوم ٣١ أيار/ مايو ١٩٥٧ احتفال كبير، تم فيه تسليم القاعدة والمطار إلى الجيش العربي الأردني[٢١٤]، وتم في يوم ٦ تموز/ يوليو ١٩٥٧ جلاء القوات البريطانية عن العقبة[٢١٥].

حاولت الحكومة البريطانية في أعقاب إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية أن تظهر بمظهر الذي تخلص من عبءٍ كبير عن كاهله، والتأكيد أن هذا الأمر جاء متوافقاً مع رغبتها، فيشير أحد التقارير البريطانية إلى ذلك بقوله: «مع انتهاء تبادل المذكرات في ١٣ آذار/ مارس التي أنهت المعاهدة، فإني أشك بأنه لا الملك ولا

---

(٢١٢) **الدفاع**، ٤/ ٣/ ١٩٥٧، و**الكفاح الإسلامي**، ١٥/ ٣/ ١٩٥٧.

(٢١٣) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٥٧: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 420, F.O., 127878.

(٢١٤) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ج ١، ص ٦٦٠، و Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan, a Study of the Arab Legion*, 1921-1957, p. 126.

(٢١٥) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٩/ ٧/ ١٩٥٧: **الدفاع**، ٧/ ٧/ ١٩٥٧، و Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 620, F.O., 371/127930.

حكومته كانا يعتقدان أن حكومة جلالتها ستوافق بسهولة على إنهاء المعاهدة، وأن الفرحة العارمة امتلكتنا باعتبار ذلك فرصة لإنهاء المعاهدة، وقد شكل هذا الأمر صدمة للأردنيين بجميع أطيافهم السياسية»[٢١٦]. وكذلك ما صرح به وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد أمام مجلس العموم البريطاني في ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٧ «من أن المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لم تعد في السنوات الأخيرة ذات قيمة استراتيجية لنا، بل ورّطتنا بالتزامات باهظة، ولذلك فنحن سعيدون بإنهائها برضى الطرفين»[٢١٧].

ومن ذلك أيضاً ما علّق به السفير البريطاني على توقيع الأردن على اتفاقية «التضامن العربي» في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ من إن هذه الخطوة كانت بمثابة عون إلهي لبريطانيا، وذلك لرغبتها في التخلص من المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، باعتبارها أمراً ضرورياً للمصلحة الاقتصادية العامة في بريطانيا، ودون أن يجلب ذلك الفوضى إلى الأردن، وكان البديل لذلك ـ من وجهة النظر البريطانية ـ عقد اتفاقية عربية لمساعدة الأردن[٢١٨].

ويرى هذا الرأي كل من منيب الماضي وسليمان الموسى وكذلك علي محافظة، حيث يرون أن بريطانيا كانت راغبة في إلغاء المعاهدة وقطع المعونة منذ اليوم الذي عزل فيه غلوب عن قيادة الجيش، ولكنها خشيت التصريح بذلك للمحافظة على ثقة الناس في الشرق بها وبعهودها[٢١٩].

وقد يكون الوضع الاقتصادي الذي كانت تعيشه بريطانيا آنذاك وراء مثل هذا التعليل، وبخاصة أن بريطانيا كانت تمرّ بأزمة اقتصادية ناجمة عن مشكلة قناة السويس، الأمر الذي أدى إلى زيادة التضخم في بريطانيا، واضطرارها إلى انتهاج سياسة خارجية تتركز على جعل نفقات التزاماتها في ما وراء البحار في حدود طاقتها الاقتصادية، وتخفيض نفقات الدفاع تخفيضاً فعّالاً[٢٢٠].

---

(٢١٦) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٥٧: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 461, F.O., 371/127880.

(٢١٧) **الكفاح الإسلامي**، ١٥/ ٣/ ١٩٥٧.

(٢١٨) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٣٩-٤٠.

(٢١٩) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ج ١، ص ٦٤١، ومحافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٦٧.

(٢٢٠) **الدفاع**، ٢٦/ ١/ ١٩٥٦، وك.م. وورهاوس، **السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية**، ترجمة حسين القباني؛ مراجعة محمد سامي عاشور (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥)، ص ١٨٩ و١٩٣.

ولكن المدقق في التقارير البريطانية يجد نقيض هذا الرأي، ويلحظ مدى تمسك الحكومة البريطانية وحرصها على استمرار العلاقات التعاهدية مع الأردن، باعتبار هذه العلاقات آخر معقل من معاقل نفوذها في الشرق الأوسط، فيشير أحد هذه التقارير إلى الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها إنقاذ الوجود البريطاني في الأردن، وذلك بدعم اعتقاد الحكومة الأردنية بأن المعاهدة الأردنية ـ البريطانية هي الدرع الوحيد ضد الهجمات الإسرائيلية، وتأكيد التزام الحكومة البريطانية دفع المعونة السنوية، الأمر الذي سيساعد الحكومة الأردنية على الشعور بالاطمئنان، إذ إن أي اقتراح في الوقت الحاضر لقطع هذه المعونة سيؤدي إلى الشعور باليأس من الجانب الأردني[221].

وتعليقاً على خطاب رئيس الوزراء الأردني سليمان النابلسي في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ والذي أشار فيه إلى عزم الحكومة على إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، أبرق السفير البريطاني إلى لندن قائلاً: «إن اهتمامنا الآن منصب على التمسك بموضعنا هنا، وبالمدة التي نستطيع، وعلينا أن لا نقوم بأي عمل تستغله الحكومة الأردنية لإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية»[222].

أما إذاعة البي. بي. سي. (B.B.C.) البريطانية فقد علّقت على خطاب النابلسي بقولها: «إنه يعلم بأن مفاوضات طويلة يجب أن تجري إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية، والوصول إلى اتفاق بشأن المسألة الصعبة، ألا وهي من أين ستأتي المعونة؟ ولكي يتم هذا الأمر سيحتاج إلى ستة أشهر، وفي الشرق الأوسط هناك الكثير الذي يمكن أن يحدث في غضون ستة أشهر، بل وحتى في ثلاثة أشهر»[223].

وحول استمرارية المساعدات المالية للأردن، تؤكد وزارة الخارجية البريطانية: «أننا مجبرون كي نُبقي على فاعلية المعاهدة الأردنية ـ البريطانية أن نمنح الأردن المساعدات المالية من أجل أغراض الدفاع، ولو أننا قطعنا هذه المساعدات بصورة مفاجئة وألغينا المعاهدة فإن ذلك سيؤدي إلى ضعف ـ إن لم نقل نهاية ـ علاقاتنا مع العرب، إنه من غير الحكمة أن نخاطر بتصرف من هذا النوع حتى نحكّم عقولنا، ونفكر بعمق في ما يتعلق بمستقبل المكانة التي يحتلها الأردن بالنسبة إلينا في الشرق

(٢٢١) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى روز بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٥٦: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 459, F.O., 371/121500.

(٢٢٢) انظر البرقية رقم ١٨٥٥ الموجهة من ديوك إلى روز بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٥٦: Ibid., vol. 10, p. 460, F.O., 371/121500.

(٢٢٣) مؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، الملف رقم ١٦، المرفق رقم ٥٥.

الأوسط، فيجب علينا الاحتفاظ بالحالة الموجودة كما هي فلا نقطع علاقاتنا مع الأردنيين»[224].

وبالرغم من امتعاض الدوائر الرسمية في لندن من اضطرارها لدفع المعونة السنوية للأردن، باعتبار أن ذلك إهانة تلحق بالوجود البريطاني في الأردن، ولأنها ـ ولأول مرة في التاريخ ـ يدفع فيها القوي للضعيف[225] ولا ينال سوى الإهانة بدلاً من الإحسان[226]، بالرغم من ذلك نجد السفير البريطاني في عمان يؤكد ضرورة دفع المعونة، «لأن انقطاعها سيؤدي إلى ردة فعل سيئة من الجانب الأردني، كما سيؤدي إلى إلغاء الأردنيين المعاهدة من طرف واحد، وهذا يعني أننا نتعجل نهاية الوجود البريطاني هنا، لذا يجب أن لا ندفعهم بأنفسنا لإنهاء الارتباط معنا، وأن ندفع المعونة لبقية السنة الحالية[227] شريطة أن لا يُنهي الأردنيون المعاهدة قبل وقتها»[228].

بالإضافة إلى ما ذُكر، فقد كانت مخاوف بريطانيا من قطع معونتها عن الأردن تتركز حول توجه الأردن نحو روسيا للحصول منها على الدعم المادي الذي يحتاجه، وهو ما كانت روسيا على أتم الاستعداد للقيام به، الأمر الذي سيؤدي إلى خسارة بريطانيا قواعدها في الأردن، وبالتالي ستجد المصريين والسوريين وربما الروس في مطار عمان، وعلى مدرجات مطار المفرق بدلاً من البريطانيين، هذا بالإضافة إلى خشيتها من تفجر الصراع العربي ـ الإسرائيلي[229].

ويؤكد مثل هذا الأمر قول سليمان النابلسي: «بأنه لا يوافق على الرأي القائل إن بريطانيا كانت ترغب في إنهاء المعاهدة حقاً، لأنها كانت بحاجة إلى قواعدها في

(٢٢٤) انظر مذكرة وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٥٦: «Jordan Subsidy,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 456, F.O., 371/121559.

(٢٢٥) نجم هذا الشعور عن طبيعة المرحلة التي كان يعيشها الأردن من حيث التقارب مع الدول العربية وبخاصة مع وجود حكومة سليمان النابلسي التي كثيراً ما هاجمت بريطانيا، بالإضافة إلى سعيها لاستبدال المعونة البريطانية بمعونة عربية، وكذلك اشتداد المعارضة الأردنية ضد الوجود البريطاني في الأردن.

(٢٢٦) انظر البرقية رقم ١٨٩٨ الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٥٦: Ibid., vol. 10, p. 415, F.O., 371/121500.

(٢٢٧) كانت الحكومة البريطانية قد ترددت في منح الأردن المعونة المالية لشهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٦، نتيجة لمحاولة الحكومة الأردنية الحصول على معونة من الدول العربية للاستغناء عن المعونة البريطانية، والتحرر من المعاهدة الأردنية-البريطانية.

(٢٢٨) المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٤١٦.

(٢٢٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٥٦: Ibid., vol. 10, p. 420, F.O., 371/121500.

الأردن، بعد الخطأ المميت الذي ارتكبته بالهجوم على مصر»[٢٣٠].

ولقد ألقت حادثة إعفاء غلوب من منصبه بشكل مفاجئ في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦، بظلالها على الدوائر السياسية في لندن، وكانت هناك خشية دائمة لديهم من أن يقوم الملك حسين ـ وبشكل مفاجئ أيضاً ـ بإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية كما فعل حين طرد غلوب[٢٣١].

لم يكن إعلان إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية نهاية المطاف بالنسبة إلى علاقات استمرت على مدى ست وثلاثين سنة كان لبريطانيا خلالها بصماتها الواضحة على مجريات الأحداث الداخلية والخارجية في هذا البلد، فكان هناك تمازج بين البلدين لا يمكن فصله إلا بصعوبة، لذا استمرت هذه العلاقات إلى ما بعد عام ١٩٥٧ بسنوات طويلة، وكانت بريطانيا على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة للأردن في أوقات الأزمات، لتصل في بعض الأحيان إلى درجة التدخل العسكري وتقديم المساندة العسكرية كما حدث عام ١٩٥٨.

ولعل أبرز ما ترتب على إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية هو اكتشاف البلدين إمكانية قيام مستوى ونوع جديد من العلاقة بينهما[٢٣٢].

واستمر حرص بريطانيا على الحفاظ على استقرار الأردن، وبقاء النظام الحاكم فيه وحمايته مما يتهدده من أخطار داخلية وخارجية، وذلك لخشية الحكومة البريطانية من مجيء نظام جديد إلى الأردن يقتفي خط عبد الناصر في المنطقة، ويقيم علاقات تقارب مع الدول العربية، ويعمل على التصادم عسكرياً بإسرائيل، الأمر الذي يثير حالة من عدم الاستقرار في المنطقة ويهدد الأمن الإسرائيلي. وللحيلولة دون حدوث ذلك استدعى الأمر الحكومة البريطانية في كثير من الأحيان إلى التدخل في تفاصيل الشؤون الأردنية، والتأثير على سير الأحداث فيها لتتجه الوجهة التي تخدم غاياتها، وهو ما سنلحظه في الفصول القادمة من هذه الدراسة.

---

(٢٣٠) سليمان النابلسي، **مذكرات سليمان النابلسي**، وسليمان موسى، **أعلام من الأردن**، ٢ج (عمان: دار الشعب، ١٩٨٦-١٩٩٣)، ج ١: **هزاع المجالي، سليمان النابلسي، وصفي التل**، ص ٧٤ وج ٢: **دراسة في التاريخ السياسي الحديث: توفيق أبو الهدى، سعيد المفتي.**

(٢٣١) انظر الوثيقة الموجهة من مايسون إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٥٧:
Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 430, F.O., 371/121878.

(٢٣٢) Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955- 1967*, p. 72.

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية ــ البريطانية
وأثرها في مشاريع الوحدة والاتحاد العربية، ١٩٥١ ــ ١٩٦٧

أولاً: محاولات الاتحاد الأردني ـ العراقي ١٩٥١ ـ ١٩٥٢

اشتدت الدعوة إلى ضم الأردن إلى العراق في أعقاب اغتيال الملك عبد الله في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥١، ووجدت هذه الدعوة صدىً لها لدى بعض المسؤولين العراقيين، وأصبح نوري السعيد لا يتردد في التصريح للمقربين منه بأن الأردن وحدة سياسية مصطنعة لا تقوم على أساس اقتصادي، ولا مناص لها من الارتباط بمرور الوقت ببلد عربي مجاور، ولو أعطيت الحرية للأردنيين لاختاروا الوحدة أو الاتحاد مع العراق[١].

وتوجه وفد عراقي ضم الأمير عبد الإله ونوري السعيد وصالح جبر للمشاركة في تشييع جثمان الملك عبد الله، فاغتنم الوفد الفرصة للترويج لمشروع الاتحاد، ولا سيما أن الأمير طلال كان قيد المعالجة في سويسرا، الأمر الذي أوحى للعراقيين بأن الوقت ملائم لتنفيذ مشروع الاتحاد[٢].

وفي ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥١ أجرى وزير الداخلية العراقي صالح جبر محادثات مع الوزير المفوض البريطاني في عمان، اقترح خلالها توحيد العرشين الهاشميين بقيادة الملك فيصل الثاني مع إقامة ارتباط إداري بينهما، مؤكداً لكركبرايد بأن الفلسطينيين يؤيدون الاتحاد لأنه يحميهم من الخطر الإسرائيلي. كما التقى نوري السعيد بالوزير المفوض البريطاني في ٢٤ تموز/ يوليو حيث أكد ما اقترحه صالح جبر، مع بقاء البلاد على ما هي عليه لمدة خمس سنوات يمنح الأردن خلالها استقلالاً داخلياً، وإمكانية قيام تعاون اقتصادي وثيق وعملة واحدة واتحاد جمركي وبريدي موحد[٣].

---

(١) فكرت نامق عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨** (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١)، ص ٣٦٨-٣٦٩، وطارق الناصري، **عبد الإله الوصي على عرش العراق، ١٩٣٩-١٩٥٨، حياته ودوره السياسي**، ٢ج (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠)، ج ٢، ص ٤٣٢.

(٢) محمد حسن سلمان، **صفحات من حياة محمد حسن سلمان** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٥)، ص ٢٤٩، وسليمان موسى، **أعلام من الأردن**، ٢ ج (عمان: دار الشعب، ١٩٨٦-١٩٩٣)، ج ٢: **دراسة في التاريخ السياسي الحديث: توفيق أبو الهدى، سعيد المفتي**، ص ٤٣٢.

(٣) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥١: =

قدم سمير الرفاعي استقالة حكومته في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥١، وكلف الأمير نايف أبا الهدى بتشكيل الوزارة في اليوم ذاته، وبالرغم من أن الاعتقاد الشائع آنذاك كان يقول بأن أبا الهدى من أنصار الاتحاد مع العراق، وأن تكليفه الوزارة كان من أجل هذه الغاية[٤]، ولكن أبا الهدى نفى في حديث له مع الوزير البريطاني المفوض وجود أية نية لديه لمساعدة العراقيين في ما يسعون إليه من إقامة اتحاد أردني ـ عراقي، وأكد أن الهدف من تظاهره بالرغبة بهذا الاتحاد هو كشف أكبر قدر ممكن من مخططات العراقيين[٥].

وفي أعقاب محادثاته مع نوري السعيد وصالح جبر حول الترتيبات من أجل الوحدة، قال أبو الهدى لكركبرايد: إنه وإن لم ينبذ الفكرة، لكنه حاول جهده أن لا يلزم نفسه شيئاً[٦]. وكان نوري السعيد قد أجّل مغادرة عمان لحين إطلاعه على رأي أبي الهدى في الوحدة. ولكن أبا الهدى وجد الخطة التي قدمها نوري السعيد للوحدة أو الاتحاد بين البلدين غير قابلة للتنفيذ وليس هناك فائدة يجنيها الأردن من ورائها، وقد أكد أبو الهدى لكركبرايد أن سياسة حكومة الأردن الحالية هي المحافظة على المملكة الأردنية الهاشمية في شكلها الحالي، لذا فهو لن يشارك في أي تغيير في وضعها باتحادها أو وحدتها مع العراق وهو ما لن يوافق عليه العالم العربي[٧].

وكان أبو الهدى قد نفى في تصريح صحافي له في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٥١ إقامة أية مباحثات لتوحيد الأردن مع أي قطر مجاور، وأكد التعاون مع جميع الدول العربية وفقاً لما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية[٨]، وأن أي قرار بخصوص المشاريع الوحدوية هو من حق مجلس النواب الذي سيجري انتخابه قريباً[٩].

سعى المسؤولون العراقيون من زيارتهم الأردن إلى التسريع بالاتحاد بين البلدين،

Adel Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties* (Oxford: Archive Editions, 1995), vol. 8, p. 137, = F.O., 371/91797.

(٤) ناصر الدين النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟** (الكويت: شركة دار الكويت للصحافة والطباعة والنشر، [١٩٨٠؟])، ص ٥٤.

(٥) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى فيرلونغ بتاريخ ٢٣/ ٧/ ١٩٥١: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 177, F.O., 371/91789.

(٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٥١: Ibid., vol. 8, p. 115, F.O., 816/172.

(٧) المصدر نفسه، مج ٨، ص ١١٤.

(٨) **الأردن**، ٢/ ٨/ ١٩٥١.

(٩) **الجزيرة**، ٧/ ٨/ ١٩٥١، وعبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨**، ص ٤٧٠.

وما أن أدركوا أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه بالسرعة التي اعتقدوها عادوا إلى بغداد[١٠]، وأشار نوري السعيد إلى أن الحكومة العراقية ستنتظر قرار مجلس النواب الأردني بهذا الخصوص، وأن المطلب الوحيد الذي يصر العراق عليه أن يبقى العرش الأردني ملكياً هاشمياً[١١]. وللتأثير في قرار مجلس النواب شكّلت الحكومة العراقية لجنة للترويج لفكرة الاتحاد بين الأردن والعراق برئاسة محمد حسن سلمان أطلق عليها اسم «لجنة توحيد العراق والأردن»، حيث بدأت أعمالها في آب/ أغسطس ١٩٥١ من خلال دعم مرشحي مجلس النواب الأردني المؤيدين لمشروع الاتحاد بين البلدين[١٢].

جرت في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٥١ الانتخابات النيابية الأردنية، وأسفرت عن فوز العناصر المعادية للاتحاد، ووجهت الاتهامات لأبي الهدى وغلوب بتزويرها لإفشال خطة الاتحاد، ففي شهادته أمام المحكمة العسكرية العراقية يصف الدكتور محمد حسن سلمان ـ رئيس اللجنة العراقية ـ هذا التدخل بقوله: «مع بداية الانتخابات بدأت التدخلات المشينة من قبل غلوب وحكومة أبي الهدى، فكان غلوب يستخدم سيارات الجيش ويملؤها بالجنود، ويذهب إلى كل صندوق فيرفعه ويضع صندوقاً آخر مكانه لكي يحول دون إنجاح هؤلاء الأفراد، وكانت النتيجة أن فشل معظمهم تقريباً، ونجحت القائمة التي عمل غلوب على إخراجها مع الحكومة»[١٣].

ويستدل من تقرير للسفير البريطاني إلى خارجيته على تدخل الحكومة يقول فيه: إن شفيق أرشيدات ـ وهو أحد الأشخاص الذين قابلتهم اللجنة العراقية قبل الانتخابات ـ ربما ينجح في الانتخابات، لكن رئيس الوزراء مصمم على أن لا يحدث هذا، ويضيف كركبرايد إن هذا هو التدخل الوحيد للحكومة في الانتخابات[١٤].

---

(١٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٥١: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 135, F.O., 371/91839.

(١١) انظر الوثيقة الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٥١: Jane Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965* (Oxford: Archive Editions, 1996), vol. 7, p. 184, F.O., 371/91797.

(١٢) سلمان، **صفحات من حياة محمد حسن سلمان**، ص ٢٥٠، والعراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة: المحاضر الرسمية للجلسات التي عقدتها المحكمة لمحاكمة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم**، ٢ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨-١٩٥٩).

(١٣) المصدران نفسهما، ص ٢٥١-٢٥٢، وج٢، ص ١٦٢٢ على التوالي.

(١٤) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٥١: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 169, F.O., 371/91793.

وبهذا كانت نتائج الانتخابات النيابية الأردنية ـ والتي عوّل عليها العراقيون كثيراً في حسم أمر الاتحاد لصالحهم، إضافة إلى ما تبعها من أحداث على الساحة الأردنية ـ سبباً في إفشال مشروع الاتحاد الأردني ـ العراقي، ففي ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ نودي بالأمير طلال ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية من قبل مجلس النواب المنتخب، الأمر الذي جعل فرص تحقيق الاتحاد ضعيفة إن لم تكن مستحيلة، لأن الملك طلال كان يعتقد أن الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق قد سعى إلى إقصائه عن الحكم ليتولى مكانه، ومن ثم يخلفه الملك فيصل الثاني[١٥].

ومما يؤكد هذا التحول في السياسة الأردنية ضد الاتحاد حديث أبي الهدى في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ أمام مجلس النواب، والذي أكد فيه أن مباحثات كانت قد جرت حول موضوع الاتحاد في عهد الملك عبد الله، ولكن كان يتوجب على الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد أن يدركا بأن الوضع الآن قد تغير، وأن الأمر يتوقف على ما تراه المملكة الأردنية الهاشمية متفقاً مع مصالحها وغاياتها، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة الأردنية لم تتلقَ مشروعاً صالحاً ومفيداً يمكن اعتماده[١٦].

وتمشياً مع سياستها الجديدة هذه أخذت الحكومة الأردنية في تقوية علاقاتها مع العربية السعودية من خلال تبادل الزيارات والرسائل بين مسؤولي البلدين[١٧]، والتي توجت بزيارة الملك طلال إلى السعودية في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١، الأمر الذي انعكس سلباً على علاقات الأردن مع العراق[١٨]. ففي حديث لأحمد الراوي ـ القائم بالأعمال العراقي في عمان ـ مع كركبرايد شكى الراوي من الطريقة التي تم فيها إهمال العراق من قبل الأردن، وعليه فقد اقترح كركبرايد على أبي الهدى أن يقنع الملك طلال بالقيام بزيارة مماثلة إلى بغداد، وبالرغم من ترحيب أبي الهدى بالاقتراح، ولكنه ـ ووفقاً لما لاحظه كركبرايد ـ فإن الأمر يحتاج إلى أكثر من زيارة إلى العراق لإزالة الانطباع السيىء الذي تركته زيارة الملك طلال السعودية[١٩].

---

(١٥) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٥١: Ibid., vol. 8, p. 156, F.O., 371/91793, and

د.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، أوراق المفوضية العراقية في عمان، و: ٧، ص ٢٠٨.

(١٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الثالث، و**الأردن**، ٢٩/ ٩/ ١٩٥١.

(١٧) د.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، أوراق المفوضية العراقية في عمان، و: ٧٨، ص ١٤٦.

(١٨) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١).

(١٩) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٥١: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 153, F.O., 371/91798.

تبع التحسن في العلاقات الأردنية ـ السعودية تحسن آخر على صعيد العلاقات مع سوريا، ففي أعقاب ما راج من دعاية في سوريا تنادي بإقامة جمهورية سوريا الكبرى، كلف أبو الهدى الوزير الأردني المفوض في بيروت جمال طوقان زيارة دمشق لينقل إلى رئيس الحكومة السورية رسالة مفادها أنه من غير المتوقع قيام اتحاد بين الأردن والعراق، ويطلب منه وقف الدعاية السورية المنادية بجمهورية سوريا الكبرى[٢٠].

لم تكتفِ الحكومة الأردنية بذلك، بل قام رئيس وزرائها بزيارة سوريا ولبنان في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١[٢١]. وزيارة قام بها الملك طلال في ٦ شباط/ فبراير ١٩٥٢ جرى خلالها التباحث بين الطرفين في الوحدة بين الأردن وسوريا[٢٢].

وكان أبو الهدى قد أنكر ما نُسب إليه من أقوال مفادها أنه يرفض الاتحاد مع العراق لأن الأخير رفض دفع أكثر من مليون ونصف المليون دينار، في حين تدفع بريطانيا الآن خمسة ملايين دينار إلى الحكومة الأردنية؛ وبأن المشروع العراقي يقتصر على وحدة التاج ويترك الجيش كما هو ليحصل على المعونات من الخارج، وأكد أن الموضوع لم يُثَر على المستوى الرسمي من قبل العراقيين، وإنما جرت الاتصالات من قبل أشخاص غير رسميين في العراق وغير العراق، وهؤلاء الأشخاص هم من أثار الأقاويل والشائعات[٢٣].

ورداً على موقف أبي الهدى هذا، أنكر رئيس الحكومة العراقية نوري السعيد في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ وجود أية مباحثات بين البلدين، وأكد أن الحكومة العراقية لم تسعَ إلى استئناف البحث في مسألة الاتحاد بعد وفاة الملك عبد الله، وأنه يعتقد بأن الرغبة في الاتحاد أو الوحدة موجودة بين الشعوب العربية، ولكن هذه الرغبة تصطدم بعوامل أجنبية وعربية ودسائس يهودية، وبأن الظروف الحالية غير ملائمة لتحقيق أية وحدة أو اتحاد، وهذه الظروف قد تتغير في المستقبل[٢٤].

---

(٢٠) سليمان موسى، **صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية، ١٩٤٦-١٩٥٢**، مكتبة الرأي؛ ٦ ([عمان]: المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٢)، ص ١٧٨.

(٢١) **الأردن**، ٢٥/ ١٠/ ١٩٥١؛ **الجزيرة**، ٥/ ١١/ ١٩٥١، ود.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٩، ص ٢.

(٢٢) **الأردن**، ٧/ ٢/ ١٩٥٢.

(٢٣) **فلسطين**، ١٣/ ١/ ١٩٥٢، وممدوح الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١-١٩٥٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٤٣.

(٢٤) **الأردن**، ٢٤/ ١/ ١٩٥٢، و**فلسطين**، ٢٤/ ١/ ١٩٥٢.

تجددت محاولات العراقيين لتحقيق الاتحاد بين الأردن والعراق مرة أخرى في أعقاب سفر الملك طلال إلى باريس في ١٨ أيار/ مايو ١٩٥٢ للعلاج، حيث شُكلت هيئة نيابة على العرش تضم رئيس الوزراء أبا الهدى ورئيس مجلس النواب عبد الله الكليب الشريدة ورئيس مجلس الأعيان إبراهيم هاشم[٢٥].

ومع تدهور الوضع الصحي للملك طلال، دعت الحكومة الأردنية مجلس الأمة إلى جلسة سرية في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٢ لبحث مدى أهلية الملك طلال للاستمرار في تولي سلطاته الدستورية[٢٦]، وما أن علم الأمير عبد الإله بهذه التطورات حتى قرر زيارة عمان، لتولّد شكٍ عميق لديه ـ كما أخبر السفير البريطاني في بغداد ـ بنية رئيس الوزراء الأردني تجاه العائلة الهاشمية، وباءت بالفشل محاولات السفير البريطاني لثني الأمير عبد الإله عن فكرة السفر، حيث وصل عمان في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٢[٢٧].

وقد سعى الأمير عبد الإله إلى إقناع الحكومة الأردنية بتعيين الأمير زيد بن الحسين (عم الملك طلال) في هيئة النيابة، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح البيت الهاشمي، ولتحقيق ذلك طلب مساعدة الحكومة البريطانية التي رفضت التدخل في هذا الأمر، لأنه من الخطورة بمكان إعطاء انطباع بأن هناك دولة صديقة تحاول الاقتراح على الأردن الطريقة الواجب اتباعها»[٢٨].

وكان هدف الأمير عبد الإله من هذه المحاولة ـ فرض الأمير زيد على هيئة النيابة باعتباره حماية للبيت الهاشمي ـ خلق فرصة مناسبة لفرض اتحاد نهائي بين البلدين تحت حكم فيصل الثاني[٢٩]، وقد أدى تصرف الوصي العراقي والذي اتسم بعدم الكياسة والتدخل الصريح في الشؤون الداخلية الأردنية، إلى زيادة

---

(٢٥) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٨ أيار/ مايو ١٩٥٢)؛ د.ك.و.، ٣١١/٢٧٠٨، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ١٢٣، ص ٢١٨، و**الحوادث**، ١٩/٥/١٩٥٢.

(٢٦) **فلسطين**، ٤/٦/١٩٥٢، ود.ك.و.، ٣١١/٤٦٩٣، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٦، ص ٩.

(٢٧) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٢: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 271, F.O., 371/98899.

(٢٨) انظر الوثيقة الموجهة من تروتبيك، بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢/٦/١٩٥٢: Ibid., vol. 8, p. 746, F.O., 371/98900.

(٢٩) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤/٦/١٩٥٢: Ibid., vol. 8, p. 214, F.O., 371/98901, and ناصر الدين النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط** (بيروت: المكتب التجاري، [١٩٦٢])، ص ٢٠٨.

الارتياب الأردني بأن باعث العراق هو الرغبة في السيطرة على الأردن[٣٠].

انتهت مسألة تعيين الأمير زيد عضواً في هيئة النيابة في ١١ آب/ أغسطس ١٩٥٢ عندما قرر مجلس الأمة الأردني في جلسته الطارئة ـ التي عقدت بناءً على طلب الحكومة ـ إنهاء ولاية الملك طلال، والمناداة بولي عهده الأمير حسين ملكاً دستورياً على البلاد، وتقرر في اليوم ذاته تعيين مجلس وصاية ضم إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبد الرحمن أرشيدات، وذلك لحين بلوغ الملك حسين السن القانونية[٣١].

هذا وقد استمرت محاولات الترويج للاتحاد بين الأردن والعراق خلال فترة مجلس الوصاية، حيث أثار النائب قدري طوقان فكرة الكيان الأردني وكتب حوله سلسلة مقالات في جريدة **فلسطين**[٣٢]، لينتقل بعدها الحديث عن هذا الموضوع إلى قبة البرلمان، وتقوم هذه الفكرة على أساس أن إمكانيات الأردن المالية والاقتصادية لا تتناسب وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه، وبخاصة بعد قضية فلسطين، وأمر اعتماده الكلي على معونات أجنبية ينطوي على مخاطر جسيمة، والسبيل الوحيد لمواجهة هذا الوضع هو اتحاد الأردن مع العراق[٣٣].

وفي مقالات نشرتها الحكومة تحت عنوان «الاستقرار قبل كل شيء»، نفت فيها وجود ما يسمى بأزمة الكيان، لوجود عرش وحكومة ودستور في المملكة الأردنية الهاشمية[٣٤]. ووجه توفيق أبو الهدى في جلسة سرية لمجلس النواب تهديداً صريحاً لبعض النواب الذين تشددوا في الترويج للدعوة[٣٥]، انطلاقاً من أن الأوضاع السياسية الراهنة في الأردن لا تسمح ببحث مثل هذا الموضوع[٣٦].

---

(٣٠) Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 225, F.O., 371/98857, Extract from Monthly Situation Reports, 6/1952.

(٣١) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٢)، ود.ك.و.، ٣١١/٢٧١٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٣٥، ص ٧٣-٧٩.

(٣٢) عند العودة إلى الصحيفة المذكورة أعلاه لم تتمكن المؤلفة من الحصول على الأعداد المنشورة فيها هذه المقالات.

(٣٣) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات** (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٣١١.

(٣٤) **الدفاع**، ١٤/١٢/١٩٥٢.

(٣٥) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣١٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

شكّل بلوغ الملك حسين السن القانونية وتسلمه سلطاته الدستورية في ٢ أيار/ مايو ١٩٥٣، وتتويج الملك فيصل الثاني ملكاً على العراق في اليوم ذاته نهاية للمحاولات العراقية من أجل اتحاد الأردن مع العراق، وبداية عهد جديد من العلاقات بين البلدين.

ولا بد في نهاية الحديث عن محاولات الاتحاد الأردني ـ العراقي، من التطرق إلى موقف الحكومة البريطانية، باعتبارها الدولة العظمى المؤثرة بالدرجة الأولى في سياسة الحكومتين الأردنية والعراقية في آن معاً.

وقفت الحكومة البريطانية موقف المعارض من محاولات الاتحاد بين البلدين، وهي وإن لم تتخذ موقفاً رافضاً بصورة مباشرة، لكن كان هناك من الإشارات والدلائل ما يؤيد هذا الرفض، ففي ردّها على اقتراح الأمير عبد الإله لإقامة اتحاد أردني ـ عراقي، أكدت الخارجية البريطانية أن مثل هذا الاتحاد ستكون له مضاعفات خطيرة في الشرق الأوسط، مما سيُضعِف موقف بريطانيا في الأردن في حالة قيامه، لذا فالحكومة البريطانية لا تحبّذ مثل هذا الاتحاد[٣٧]، وهو الأمر الذي أكد عليه سفيرها في عمان[٣٨].

ولخص وزير الخارجية البريطاني سياسة الحكومة البريطانية بخصوص الوحدة بين أي من دول الشرق الأوسط، تقوم على أساس أن مستقبل هذه البلدان يجب أن يُحدَّد عن طريق رغبات حكوماتها وشعوبها، والحكومة البريطانية لن تنظر في أية خطوة لا يُوافَق عليها من قبل الأغلبية، وهي لا ترغب في معارضة الوحدة إن كانت رغبة عامة[٣٩].

وفي بحثهم احتمالات ما سيؤول إليه الوضع في الأردن أشار الساسة البريطانيون إلى أن الأولوية بالنسبة إلى بريطانيا هي الحفاظ على استقلال الأردن، والإبقاء على الوضع فيه كما هو دون تغيير، وفي حال انهارت الأوضاع في الأردن وهُدد نظام الحكم، فالأفضل أن تقوم وحدة بين الأردن والعراق، وهي في هذه الحالة ستكون أقل ضرراً على مصالح بريطانيا منها في ما إذا تمت هذه الوحدة بين

(٣٧) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى بغداد بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٥٢: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 179, F.O., 371/91797.

(٣٨) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٥١: Ibid., vol. 8, p. 148, F.O., 816/172.

(٣٩) المصدر نفسه، مج ٨، ص ١٤٨، Ibid.: vol. 8, p. 148, aide - mémoire for message to king Abd al-Aziz Undated, and vol. 8, pp. 138-143, F.O., 371/91798, aide- mémoire for British Embasy, Paris, 14/8/1951.

الأردن وسوريا، وهي إحدى الاحتمالات التي كانت مطروحة آنذاك والتي تدعو إلى إقامة جمهورية سوريا الكبرى[٤٠].

وكان موقف بريطانيا تجاه الاتحاد بين الأردن والعراق يحدده مجموعة من العوامل والدوافع، فبالرغم من معارضتها قيام الاتحاد وحرصها على بقاء الأردن مستقلاً، لكنها كانت تخشى من التصريح بذلك علانية أمام العراقيين، وكانت تؤكد دوماً التزامها الحياد في هذا الموضوع مع نصح ساستها العراقيين بضرورة التريث[٤١].

ومما يؤكد ذلك أن السفير البريطاني في بغداد قد أبدى أسفه الشديد لموقف زميله في القاهرة، الذي صرّح بمعارضته لأية وحدة أو اتحاد بين الأردن والعراق، وذلك انطلاقاً من ضرورة الحرص على ترك انطباع لدى العراقيين بأن الحكومة البريطانية ليست ضدهم[٤٢].

ومما يؤكد أيضاً ازدواجية الدور البريطاني في ما يتعلق بموضوع الاتحاد الأردني ـ العراقي ما أورده في مذكراته محمد حسن سلمان ـ رئيس اللجنة العراقية للترويج لموضوع الاتحاد مع الأردن ـ من أن اللجنة اكتشفت في ما بعد أنها كانت ضحية خداع سياسي من قبل الحكومة العراقية التي أوفدتهم للعمل على تحقيق فكرة الاتحاد، والتي ندمت على إيفاد اللجنة إلى الأردن، وأخذت ـ بضغط من الإنجليز وبعض الدول العربية ـ تعمل ضد اللجنة بالخفاء[٤٣].

ولإجبار الحكومة البريطانية على الموافقة على مشروعه في إقامة اتحاد مع الأردن، حاول الوصي العراقي ممارسة نوع من الابتزاز ضدها، من خلال المماطلة في التوقيع على اتفاقية نفط جديدة معها، مطالباً إياها بممارسة تأثيرها في الأردن باعتبار أن استمراريته تعتمد على المساعدات البريطانية، واستقراره مصان بفضل وجود جيش تحت إمرة بريطانيا، وكان الوصي العراقي قد وصف الموقف البريطاني تجاه قضية الأردن بالسلبية وعدم التعاون[٤٤].

(٤٠) انظر الوثيقة الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٥١: Ibid., vol. 8, p. 148, F.O., 371/91798.

(٤١) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٥١: Ibid., vol. 8, p. 137, F.O., 816/172.

(٤٢) انظر الوثيقة الموجهة من تروتبيك، بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٥١: Ibid., vol. 8, p. 148, F.O., 371/91798.

(٤٣) سلمان، **صفحات من حياة محمد حسن سلمان**، ص ٢٥٣.

(٤٤) انظر الوثيقة الموجهة من بغداد إلى أنتوني إيدن بتاريخ ٢١/ ٢/ ١٩٥٢: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 189, F.O., 371/98865.

جاء رد الخارجية البريطانية على هذه الاتهامات ليؤكد تفهم الحكومة البريطانية رغبة العراق في توطيد علاقاته مع الأردن، وحرصها على القيام بأي عمل يؤدي إلى تحسين هذه العلاقات بين البلدين، مع استعدادها التام لتقديم النصائح التي قد تكون مفيدة في هذا السياق. أما في ما يتعلق بتأثير حكومة جلالتها في الأردن بخصوص المساعدات المالية، فقد أكد وزير الخارجية البريطاني أن إساءة استخدام مثل هذا التأثير قد يؤدي إلى أن تفقد بلاده الأردن إلى الأبد(٤٥).

جاءت الترجمة العملية لاستجابة الحكومة البريطانية للضغط العراقي من خلال سفيرها في عمان، حيث أشارت مذكرات وزارة الخارجية إلى أن كركبرايد قد أظهر مؤخراً لرئيس الوزراء الأردني أبي الهدى أسفه وأسف حكومته لفتور العلاقة بين الأردن والعراق(٤٦).

ويبدو أن هذه الجهود قد أثمرت في النهاية، إذ يؤكد كركبرايد استجابة أبي الهدى لحثه المستمر بخصوص تحسين العلاقات بين البلدين، مدللاً على ذلك من خلال اتصال أبي الهدى بالقائم بالأعمال العراقي في عمان وإعلامه بتطورات وضع الملك طلال وهو أمر لم يحدث سابقاً، وقد كان ذلك بداية لمحادثات عميقة بين الطرفين، ويعلق كركبرايد على ذلك بقوله: «بالرغم من عدم وجود شيء ملموس في كل هذا حتى الآن، ولكن يبدو أن الأشياء تسير بالطريق الصحيح»(٤٧).

ومن الأمور التي حالت دون سعي بريطانيا إلى دعم الاتحاد بين الأردن والعراق، مخاوفها من الوضع في الأردن واحتمالية حدوث انشقاق بين ضفتيه، وكذلك حدوث انشقاق داخل صفوف الجيش العربي، إذ إن حدوث مثل هذا الأمر يعتبر ضربة قوية لبريطانيا(٤٨).

يضاف إلى ذلك ـ ووفقاً لتصور السفير البريطاني في عمان ـ أن الأردن سيشكل عائقاً اقتصادياً أمام العراق، وأن الأخير سيتدخل في الشؤون الداخلية الأردنية، الأمر الذي قد يترتب عليه اضطراب نظام الحكم في الأردن، أما بالنسبة إلى شعبي البلدين،

---

(٤٥) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى بغداد بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٥٢: Ibid., vol. 8, p. 193, F.O., 371/98865.

(٤٦) Foreign Office Minutes on Iraqi - Jordanian Relations, 13/5/1951. Ibid., vol. 8, p. 202, F.O., 371/98865.

(٤٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٥٢: F.O., 371/ 98867.

(٤٨) انظر الوثيقة الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٥٢: F.O., 371/ 91798.

فبالرغم من عدم تباينهما الكبير لكن تفصلهما صحراء واسعة، وفي حال موافقتهما على الاتحاد، فسيكون من المستحيل أن يُحكم أي منهما من عاصمة البلد الآخر(٤٩).

ومن ذلك أيضاً أن قيام مثل هذا الاتحاد سيثير مخاوف إسرائيل، وهو الأمر الذي لم تستطع الحكومة البريطانية إغفاله(٥٠)، ولا سيما أن إسرائيل مارست ضغوطاً كبيرة على الحكومة البريطانية لإفشال محاولات الاتحاد، إذ إن تحقيق مثل هذا الاتحاد سيجعل العراق جاراً لإسرائيل، ومما يزيد الأمر سوءاً عدم توقيع العراق على اتفاقية الهدنة معها، وبالتالي ستُزول الحواجز الجغرافية بينهما(٥١). ومما ضاعف مخاوف الحكومة البريطانية بهذا الصدد، تهديد إسرائيل باحتلال الضفة الغربية إذا ما تم الاتحاد(٥٢).

كما خشيت بريطانيا من غضب الدول العربية وعلى وجه الخصوص العربية السعودية، إذ بعث الملك عبد العزيز بن سعود برسالة إلى الحكومة البريطانية في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٢ يطالبها فيها بممارسة تأثيرها على الوصي العراقي لمنعه من التدخل في شؤون الأردن، ووقف ضغوطه لإجبار الحكومة الأردنية على الموافقة على الاتحاد لتعارض ذلك مع ميثاق الجامعة العربية، كما طالب الحكومة البريطانية بدعم مساعي الحكومة الأردنية في الحفاظ على العرش الأردني وولي عهده(٥٣). ويرجع إصرار الملك عبد العزيز بن سعود على ضرورة حصول أبناء الملك عبد الله على حقهم لخوفه من تزايد قوة وتأثير الهاشميين، الذي قد ينجم عن الوحدة بين العراق والأردن(٥٤).

جاء رد الحكومة البريطانية مؤيداً لمخاوف الملك عبد العزيز هذه، ومؤكداً حرصها على استمرارية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحفاظ على الوضع الحالي للدول العربية، ومن هذا المنطلق قامت

---

(٤٩) انظر الوثيقة الموجهة من كريسويل، الإسكندرية إلى عمان بتاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٥٢: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 301, F.O., 371/98903.

(٥٠) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٥١: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 137, F.O., 816/172.

(٥١) موسى، **صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية، ١٩٤٦-١٩٥٢**، ص ١٨٢، وعبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨**، ص ٤٧٠.

(٥٢) انظر البرقية الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٥٢: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 290, F.O., 371/91798.

(٥٣) انظر الوثيقة الموجهة من ريشز، جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية والرسالة من قبل الملك عبد العزيز بتاريخ ١١/ ٦/ ١٩٥٢: Ibid., vol. 8, p. 286, F.O., 371/98866.

(٥٤) Anita L. P. Burdett, ed., *King Abdul Aziz Diplomacy and Statecraft, 1952-1962* (Oxford: Antony Rowe Ltd., 1996), vol. 4: *1944-1954*, p. 520.

بدعم قرار الحكومة الأردنية المحافظة على العرش الأردني وتشكيل هيئة نيابة من أجل هذه الغاية[٥٥].

مما سبق يتضح أن محاولات الاتحاد بين البلدين قد تحطمت على صخرة الرفض سواء جاء هذا الرفض من أحد الأطراف ذات العلاقة، أو لوجود عوامل معينة حالت دون تحقيقه، هذا بالإضافة إلى تدخل دول أخرى للحيلولة دون نجاح هذه المحاولات.وقد انتظرت محاولة الاتحاد بين البلدين حتى شباط/ فبراير ١٩٥٨لترى النور، وذلك نتيجة للتهديد الذي شكله قيام الجمهورية المتحدة على الأردن، وقد جاءت خطوة الاتحاد هذه بين البلدين بتشجيع من الحكومة البريطانية.

ثانياً: الوحدة المصرية ـ السورية ١٩٥٨ ـ ١٩٦١

كان لطبيعة المرحلة التي تعيشها سوريا من حيث الأحداث الداخلية والضغوط الخارجية التي عانتها، الدور الأكبر في سعيها وراء الوحدة مع مصر. فعلى الصعيد الخارجي تعرضت سوريا إلى ضغوط متزايدة لحملها على الانحراف عن الخط القومي التحرري الذي كانت تنتهجه، ومحاولات جرها إلى حلف بغداد ومشروع آيزنهاور[٥٦]، وقد بلغت هذه الضغوط أوجّها في حشد القوات التركية على الحدود السورية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧[٥٧]، ومناورة الأسطول السادس الأمريكي قرب السواحل السورية[٥٨]، وقد وجهت الاتهامات إلى العراق منفرداً حيناً وبالمشاركة مع بريطانيا أحياناً أخرى في التآمر على الحكومات السورية[٥٩].

---

(٥٥) انظر البرقية الموجهة من ريشز، جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٥٢: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 290, F.O., 371/98866.

(٥٦) سمير عبده، **حدث ذات مرة في سورية: دراسة للسياسة السورية ـ العربية في عهدي الوحدة والانفصال، ١٩٥٨- ١٩٦٣**(دمشق: دار علاء الدين، ١٩٩٨)، ومحمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سوريا؟** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [١٩٦٢])، ص ٢١.

(٥٧) **الدفاع**، ١٤/ ١٠/ ١٩٥٧؛ **الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً، تحقيق وإعداد وترجمة وليد محمد سعيد الأعظمي** (بغداد: المكتبة العالمية، ١٩٩٠)، ص ٥، **والمؤامرة على سورية: كتب قومية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٩)، ص ٤٢.

(٥٨) بشار الجعفري، **السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦-١٩٨٢** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧)، ص ١٢٥، ومحمد علي حلة، **الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي، ١٩٥٨: دراسة وثائقية** ([القاهرة: د.ن.]، ١٩٩٢)، ص ٧.

(٥٩) أنتوني ناتينغ، **ناصر**، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، وإميل توما، **يوميات شعب** ([حيفا]: منشورات عربسك، [١٩٧٤])، ص ٢٠٦.

ووصل الضغط أوجه حين هددت السعودية والأردن ولبنان بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع سوريا، وكانت المنطقة قد شهدت آنذاك بوادر تقارب وتحالف جديد بين الأردن والسعودية لتبني البلدين مبدأ آيزنهاور، وقد سعتا لضم العراق إلى هذا التحالف والذي كان موجهاً ضد مصر وسوريا ومن ورائهما الاتحاد السوفياتي[٦٠]. وقد تجسد التعاون الأردني ـ السعودي بالمساعدات المالية التي قدمتها السعودية إلى الأردن لتغطية العجز الناجم عن تخلف الدول العربية عن دفع حصصها من المعونة العربية للأردن[٦١]، وزيارة الملك سعود إلى الأردن في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٧[٦٢].

أما داخلياً فقد كانت سوريا مسرحاً لصراع حقيقي بين مصالح الفئات الاجتماعية والقوى السياسية والعسكرية، حيث الصراع بين القوى اليمينية والقوى القومية التحررية، وصراع آخر بين حزب البعث والشيوعيين. كما استغلت البرجوازية السورية التقارب الذي حدث بين سوريا ومصر، وسارعت إلى الاتفاق مع مصر على الوحدة لإنقاذ مصالحها[٦٣]، أضف إلى ذلك تطلع القوى الوطنية وحزب البعث في سوريا إلى جمال عبد الناصر كقائد قومي للأمة العربية، وبأنه الشخص الوحيد القادر على تحقيق وحدتها[٦٤]، وقد تعزز هذا الاعتقاد بإرسال عبد الناصر قوات مصرية في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧ إلى اللاذقية للتصدي للتهديد الذي تواجهه سوريا[٦٥]، وكذلك تصاعد شعبية عبد الناصر في أعقاب

---

(٦٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٥٧: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 464, F.O., 371/127902.

(٦١) انظر: Ibid., vol. 8, p. 464, F.O., 371/128231; *U.S. Records on Saudi Affairs* (Oxford: Archive Editions, 1997), vol. 5, pp. 101-103, and صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة** (القاهرة: [د.ن.، ١٩٧٦؟])، ص ١١٠.

(٦٢) **الدفاع**، ١٦/ ١٠/ ١٩٥٧؛ أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو** (القاهرة: دار الموقف العربي، [د.ت.])، ج٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ٤١٨، و *U.S. Records on Saudi Affairs*, vol. 5, pp. 203 and 338.

(٦٣) مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٦٦؛ ناجي عبد النبي بزي، **سورية، صراع الاستقطاب: دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية، ١٩١٧-١٩٧٣** (دمشق: دار ابن العربي؛ دار الجنوب، ١٩٩٦)، ص ٢٩٣، و Monte Palmer, «The United Arab Republic, «an Assessment of Its Failure»,» *Middle East Journal*, vol. 20, no. 1 (1966), pp. 50-51.

(٦٤) خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، [١٩٧٢])، ج ٣، ص ١٠٩، **ونضال البعث** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧١)، ج ٣، ص ١٠٩.

(٦٥) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١)، ج ٢، ص ١٥٥، وابراهيم محمد ابراهيم، «مقدمات الوحدة المصرية السورية، ١٩٤٣- ١٩٥٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١)، ص ١٩٨.

النصر السياسي الذي حققه بعد العدوان الثلاثي على مصر[٦٦].

كانت فكرة مشروع اتحاد فدرالي سوري ـ مصري قد أثيرت للمرة الأولى في دمشق في آذار/ مارس ١٩٥٥ عندما بلغ الضغط أوجه على سوريا لإجبارها على الانضمام إلى حلف بغداد، ثم أعيد طرح الفكرة مرة أخرى في تموز/ يوليو ١٩٥٦ حيث وافق البرلمان السوري على تشكيل لجنة عُهد إليها التفاوض مع مصر في مشروع الاتحاد الفدرالي[٦٧]. وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ وصل وفد حكومي سوري برئاسة شكري القوتلي إلى القاهرة، حيث وقّع الطرفان في اليوم التالي على اتفاق الوحدة[٦٨].

جرى استفتاء شعبي في ٢٢ شباط/ فبراير على الوحدة، أسفر عن انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة[٦٩].

أثار الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة مخاوف وشكوك الملك حسين تجاه عبد الناصر، ولا سيما بعد تزايد تأثيره في الشارع والمعارضة الأردنية[٧٠]، إذ كان الأردن يخشى فكرة أن يكون عبد الناصر جاراً له، ومما عزز هذه المخاوف تأكيد عبد الناصر والقوتلي ـ أثناء الاحتفالات بالوحدة ـ أن الجمهورية المتحدة هي خطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة، وأن الطريق مفتوح لكل بلد عربي للانضمام إلى الجمهورية، فاعتبرت هذه التصريحات بمثابة تهديد غير مباشر للأنظمة العربية، وبخاصة الممالك منها، وكان الملك حسين يشكل الهدف الأقرب لهذا التهديد، لأن الأردن يشكل فاصلاً جغرافياً بين إقليمي الجمهورية[٧١].

---

(٦٦) سليمان المدني، **هؤلاء حكموا سورية، ١٩١٨-١٩٧٠** (دمشق: دار الأنوار، ١٩٩٦)، ص ١٠٠، و Palmer, «The United Arab Republic, «an Assessment of Its Failure»,» p. 51.

(٦٧) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٣، ص ١٠٨؛ بيير بوداغوفا، **الصراع في سورية، لتدعيم الاستقلال الوطني، ١٩٤٥-١٩٦٦**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ١٠٦، وجان ـ بيير آلم، **الشرق الأوسط** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦١)، ص ٣٦.

(٦٨) هيكل، **ما الذي جرى في سوريا؟**، ص ٣٦؛ يوسف خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣-١٩٨٧ (وثائق)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٥٣، ومطيع النونو، **دولة البعث وإسلام عفلق: حقائق تاريخية وقضايا معاصرة، ١٩٤٠-١٩٩٠م**، ص ١٨٢.

(٦٩) مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال** (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٩)، ص ١٥٧.

(٧٠) Lawrence Tal, « Britain and the Jordan Crisis of 1958,» *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 1 (January 1995), p. 41.

(٧١) سامي عصاصة، **أسرار الانفصال: مصر وسوريا** (القاهرة: مؤسسة دار الشعب، [١٩٨٩])، ص ١٠٣.

وقد انعكست مخاوف الحكومة الأردنية هذه تجاه الوحدة على موقفها الرسمي إزاء الإعلان عن الوحدة فلم تولِ الإذاعة الأردنية نبأ الوحدة الاهتمام اللازم[٧٢]، وأشارت إلى أن ما حدث بين مصر وسورية لم يكن وحدة وإنما هو ابتلاع قامت به مصر لسورية[٧٣]، كما اتخذت الصحافة الأردنية موقفاً متماشياً مع الموقف الرسمي تجاه الوحدة، مكتفية بنشر بعض الافتتاحيات القليلة والقصيرة[٧٤].

ولتعزيز وتقوية مملكته سعى الملك حسين رداً على تشكيل الوحدة المصرية ـ السورية، إلى اتحاد العرشين الهاشميين في الأردن والعراق، لخلق مركز استقطاب جديد يضاهي بالمستوى الأدنى على الأقل المركز الذي احتلته الجمهورية العربية المتحدة على المستوى الداخلي والعربي[٧٥].

كما سعى الملك حسين إلى زيادة التقارب مع العربية السعودية، وإنهاء الخلاف السياسي معها ولا سيما أن الحكومة السعودية قد شاطرت الأردن موقفه الحذر والمتشكّك من الجمهورية المتحدة[٧٦]. ولقد رحّبت الحكومة البريطانية بالتقارب الأردني مع العراق والسعودية، لأن مثل هذا التقارب سيقوي الأردن داخلياً، ولن يجعل هناك موجباً لانضمام الأردن إلى الجمهورية المتحدة[٧٧].

أما بالنسبة إلى موقف الحكومة البريطانية من إعلان الوحدة المصرية ـ السورية، فقد رأت فيها ضربة دعائية ناجحة من قبل عبد الناصر، ستؤثر في الرأي العام في الدول العربية الأخرى، كما ستزيد من فرص التدخل المصري ـ السوري ومن نفوذ عبد الناصر في العالم العربي، وانحصر قلق الساسة البريطانيين إزاء مثل هذه الخطوة في محاولات عبد الناصر فرض سيطرته على دول عربية أخرى، بحيث إن هذا القلق لدى الحكومة البريطانية فاق في أهميته قلقها من علاقات عبد الناصر بالاتحاد

---

(٧٢) **الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً**، ص ٣٩.

(٧٣) هيكل، **ما الذي جرى في سوريا؟**، ص ٤٨.

(٧٤) **الدفاع**، ٣/ ٢/ ١٩٥٨، و**فلسطين**، -/ ٢/ ١٩٥٨.

(٧٥) تشارلز جونستون، **الأردن على الحافة**، ترجمة فهمي شما (عمان: وزارة الثقافة والإعلام، [د.ت.])، ص ١٠٨.

(٧٦) *U.S. Records on Saudi Affairs*, vol. 4, p. 677;
سعيد محمد باديب، **الصراع السعودي ـ المصري حول اليمن الشمالي (١٩٦٢-١٩٧٠م)** (لندن: دار الساقي، [١٩٩؟])، ص ٩٥، وبزي، **سورية، صراع الاستقطاب: دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية، ١٩١٧-١٩٧٣**، ص ٣٠٥.

(٧٧) انظر البرقية الموجهة من ر. هيغز إلى ر. تيش بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٥٨: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 119, F.O., 371/134313.

السوفياتي[٧٨]. وبهذا نجد أن من وجهة النظر البريطانية فإن عبد الناصر وأطماعه التوسعية قد فاقت الاتحاد السوفياتي من حيث الخطورة على المصالح البريطانية في المنطقة العربية.

كما رأت الحكومة البريطانية في الوحدة الجديدة تهديداً للنظام الأردني وللأمن الداخلي في الأردن، إضافة إلى تهديدها للمصالح البريطانية من حيث الحيلولة دون انضمام سوريا إلى حلف بغداد، وباعتبارها مقدمة لتغلغل سوفياتي أكبر في المنطقة[٧٩].

ولمواجهة الوحدة المصرية ـ السورية اتخذت الحكومة البريطانية مجموعة من التدابير، كان أبرزها رفض بريطانيا الاعتراف بالجمهورية الجديدة ـ بالرغم من اعتراف معظم الأقطار العربية والولايات المتحدة ـ وقد أقدمت بريطانيا على هذا الأمر من منطلق إظهار تضامنها مع الأردن والعراق، ولكنها اضطرت إلى التراجع عن ذلك نتيجة الإحراج الذي سببه لها اعتراف معظم الأقطار العربية والولايات المتحدة بالوحدة المصرية ـ السورية، حيث أعلمت الحكومة البريطانية حكومتي عمان وبغداد بأنها ستقوم بالاعتراف القانوني بالجمهورية المتحدة عندما تحين الفرصة المناسبة[٨٠].

كما قدّم وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد اقتراحاً يقضي بإقامة اتحاد أردني ـ عراقي ـ سعودي، وكان الوفد البريطاني وبتوجيه من لندن قد أيد أثناء انعقاد المجلس الوزاري لحلف بغداد في أنقرة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، والذي تزامن انعقاده مع ترتيبات وإعلان الوحدة المصرية ـ السورية الاقتراح القائل بضرورة إفشال هذه الوحدة بطريقة غير مباشرة، وتشجيع معارضي الوحدة داخل سوريا لتقويضها لما تشكله من خطر على سيادة واستقلالية الشعب السوري[٨١]. وأكد الوفد ضرورة

---

(٧٨) **الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً**، ص ٥٠.

(٧٩) انظر البرقية الموجهة من أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٥٨: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 68, F.O., 371/134386.

(٨٠) «Recognition of the U.A.R.,» 12/3/1958 in: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 90, F.O., 371/134390, and **الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً**، ص ٩٧ و١٢٠.

(٨١) نجدة فتحي صفوة، «العراق في عام ١٩٥٨،» **الباحث العربي** (لندن)، العدد ٢٣ (نيسان/ أبريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٠)، ص ٦١، وعبد السلام زيادة، «العلاقات السياسية الأردنية ـ المصرية، ١٩٤٦-١٩٥٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤)، ص ١٤٥.

بحث السبل المؤدية إلى تحقيق مثل هذه الأهداف بعناية تامة، لأن أي فشل في التنفيذ سيعتبر نصراً دبلوماسياً لعبد الناصر والجمهورية الجديدة[٨٢].

أما السفير البريطاني في أنقرة فقد أشار إلى أن حكومته لن تقوم بأية مبادرة بنفسها، بل ستكتفي بدعم أية مبادرة عربية بهذا الخصوص، وذلك بالرغم من تبني الحكومة البريطانية فكرة تشجيع المعارضة على العمل ضد الوحدة وهدمها[٨٣]. ويبدو أن التصريح البريطاني هذا كان بمثابة الضوء الأخضر الذي منحته الحكومة البريطانية للدول العربية المعادية للوحدة الجديدة للعمل سوياً لإفشالها.

ويبرز الحرص البريطاني على العمل من طرف خفي ضد الجمهورية المتحدة من خلال تقرير السفير البريطاني في القاهرة والذي يؤكد فيه: «ضرورة التركيز على إظهار وضعنا المحترم بالنسبة إلى مشاكل الشرق الأوسط، وذلك دون التمادي والذهاب بعيداً في ذلك، لكي لا نعطي لعبد الناصر الفرصة للقيام بدعاية فعالة ضدنا، فما زال لدينا احترام كبير هنا لخبرتنا ومعرفتنا في أمور الشرق الأوسط»[٨٤].

ويبدو أن الحكومة البريطانية اضطرت إلى الخروج قليلاً عن الخط الذي رسمته لسياستها تجاه الجمهورية العربية المتحدة لتتخذ طابعاً أكثر صلابة، وذلك في أعقاب الانقلاب العراقي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وما نجم عنه من الإطاحة بالنظام الهاشمي هناك، وما ترتب عليه من آثار وضغوط على الأردن وحالة العزلة التي عانى منها، حيث استغلت الجمهورية المتحدة هذا الوضع خير استغلال لقلب النظام الأردني، ولا سيما أن النظام العراقي الجديد قد أظهر ميلاً للجمهورية المتحدة، فأصبح الأردن بذلك مهدداً من العراق، ومخططات عبد الناصر في الداخل، والتهديد المصري ـ السوري العسكري.

وكانت الحكومة الأردنية قد تلقت معلومات تفيد بأن حكومة الجمهورية المتحدة تقوم بتدبير هجوم مسلح يبدأ من الحدود السورية في ١٧ تموز/ يوليو، ويتزامن مع محاولة انقلاب كان يجري الإعداد لها من قبل المخابرات السورية والمصرية وعدد من

---

(٨٢) **الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً**، ص ٣٣-٣٥.

(٨٣) انظر البرقية الموجهة من أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٥٨: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 70, F.O., 370/134386.

(٨٤) انظر البرقية الموجهة من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٨: Ibid., vol. 12, p. 221, F.O, 371/150850.

ضباط الجيش الأردني، منهم محمود الموسى مدير الاستخبارات العسكرية السابق والمقدم محمود الروسان القائد السابق للواء المدرعات، وقد تم اكتشاف أمر الانقلاب قبل وقوعه[(٨٥)].

وإزاء هذه التهديدات التي تعرض لها النظام الأردني، برز الحرص البريطاني لمساعدته على مواجهة هذه التهديدات وتثبيته[(٨٦)]. وكانت الحكومة الأردنية قد طلبت المساعدة العسكرية من الحكومة البريطانية، ودعَّمت طلبها هذا بقرار من مجلس الأمة الأردني في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨[(٨٧)].

وفي غضون ساعات قليلة جاء الرد البريطاني بالإيجاب على الطلب الأردني، إذ حاولت الحكومة البريطانية في موقفها هذا تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: الحفاظ على استقرار النظام الأردني السياسي، ورد الاعتبار لسمعة بريطانيا في العالم العربي[(٨٨)]، هذا بالإضافة إلى رغبتها في الحيلولة دون وصول المد الثوري العراقي إلى الأردن، وبخاصة مع وجود عبد الناصر[(٨٩)]، ومنع إسرائيل من تنفيذ تهديدها باحتلال الضفة الغربية في حال سقط نظام الحكم في عمَّان، أو اتحد الأردن بشكل ما مع مصر أو سوريا[(٩٠)].

اعتبر الوصول السريع للواء المظلي البريطاني إلى الأردن الترجمة العملية للحرص البريطاني هذا، والذي ترتب عليه استعادة الملك حسين معنوياته، وإحباط محاولة عبد الناصر نسف العرش الأردني، وهو ما أكده المندوب البريطاني في مجلس الأمن أثناء جلسته التي عُقدت من أجل هذه الغاية حيث قال: «إن وجود القوات البريطانية في الأردن هو لمساعدة الملك والحكومة، وللمحافظة على استقلال

---

(٨٥) **الدستور**، ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٧، وسليمان الموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨-١٩٩٥** (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ١٩-٢٦.

(٨٦) Tal, «Britain and the Jordan Crisis of 1958,» p. 48, and Arthur R. Day, *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace* (New York: Council on Foreign Relations, 1986), p. 30.

(٨٧) انظر الورقة غير المؤرخة التابعة لوزارة الخارجية البريطانية: «Jordan,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 662, F.O., 371/142198, and حازم زكي نسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٣. سلسلة كتب المطالعة؛ ٢ (عمان: لجنة تاريخ الأردن، [١٩٩٠؟])، ص ٥٠.

(٨٨) ناتينغ، **ناصر**، ص ٢٦٨-٢٦٩، ونصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، ص ١٦٤.

(٨٩) ك. م. وورهاوس، **السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية**، ترجمة حسين القباني؛ مراجعة محمد سامي عاشور (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥)، ص ٩٨.

(٩٠) صلاح العقاد، **مأساة يونيو ١٩٦٧، حقائق وتحاليل** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥)، ص ١٣٤.

ووحدة الأراضي الإقليمية، وإن الوجود البريطاني لا يشكل أي تهديد لأي بلد آخر»[(٩١)].

شَكَّل الوجود العسكري البريطاني في الأردن مواجهة أخرى من مواجهات عبد الناصر مع غريمته في المنطقة بريطانيا، والذي استخدمه عبد الناصر خير استخدام لتأكيد صحة دعايته ضد النظام الأردني بأنه عميل للغرب وبريطانيا، وهو ما أدركته بريطانيا تماماً، فعملت على تفاديه بشكل سريع حيث يشير السفير البريطاني إلى ذلك بقوله: «إن من مصلحة عبد الناصر وحده أن تبقى قواتنا في الأردن، ووجودهم كان الورقة الدعائية الرابحة في يده، لذا يجب حرمانه منها في أقرب وقت ممكن، وأن نثبت بشكل عملي بأن الأردن قادر على البقاء بعد انسحاب قواتنا، وهذا سوف يكون ضربة مباشرة وخطيرة لعبد الناصر»[(٩٢)].

ولعل في هذا القول ما يظهر بأن الأردن كان حلبة من حلبات صراع النفوذ الناصري - البريطاني، والذي تجلى في أوضح صورة إبان أزمة عام ١٩٥٨، لذا كانت الحكومة البريطانية حريصة عند انسحاب قواتها من الأردن على أن لا يبدو هذا الانسحاب بأنه قد جاء بضغط من عبد الناصر[(٩٣)]، إذ كانت ترى أن جعل الانسحاب مشروطاً بسلوك عبد الناصر، يعني أن الحكومة البريطانية تعطيه حقاً ضمنياً للتدخل في شؤون الأردن الداخلية[(٩٤)]، إذ كان عبد الناصر قد اشترط لسير النفط عبر سوريا أن يتم سحب القوات البريطانية من الأردن[(٩٥)].

وفي محاولة تقييمية من السفير البريطاني في عمان لما استطاعت حكومته تحقيقه جراء تدخلها في الأردن أشار إلى أن: «الأردن كان يمكن أن يكون ناصرياً أو قاسمياً أو شيئاً من كليهما، ولكننا نجحنا في الحفاظ عليه وعلى العالم العربي وعلى نظام يكون مناصراً للغرب وفي الوقت ذاته مقبولاً في بلده، وقد أثبتنا من خلال

---

(٩١) انظر البرقية الموجهة من نيويورك إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٥٨: Priestland, ed., vol. 10, p. 667, Prem 11/2380.

(٩٢) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٥٨: Ibid., vol. 10, p. 740, Prem 11/2381.

(٩٣) انظر البرقية الموجهة من نيويورك إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٥٨ و٢٨/ ٩/ ١٩٥٨: Ibid., vol. 10, p. 730, Prem 11/2381.

(٩٤) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٥٨: المصدر نفسه، مج ١٠، Ibid., vol. 10, p. 740, Prem 11/2381.

(٩٥) **الدستور**، ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٧؛ نسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، ص ٥٣، و Tal, « Britain and the Jordan Crisis of 1958,» p. 41.

التطورات الأخيرة في العالم العربي، أننا كنا على صواب بإصرارنا على استعادة أصدقائنا»[٩٦].

وكان موقف الحكومة البريطانية من الجمهورية العربية المتحدة تتنازعه الرغبة في القضاء عليها من جانب، والخشية على المصالح البريطانية في المنطقة والتي تحتم ضرورة الاستقرار في الشرق الأوسط من جانب آخر، لذا اضطرت الحكومة البريطانية إلى عدم إظهار عدائها الصريح لقيام الوحدة المصرية ـ السورية، وكذلك حاولت أن تحد من ردود الأفعال الأردنية العنيفة على تحرشات وعداء الجمهورية العربية المتحدة بالأردن.

ومن الأمثلة على محاولة الحكومة البريطانية كبح اندفاع العداء الأردني للجمهورية العربية المتحدة، الحرب الإعلامية التي شنتها إذاعة صوت العرب على الأردن[٩٧]، وردت عليها الإذاعة الأردنية بالمثل، والتي بلغت من الخطورة بحيث حالت دون سحب القوات البريطانية من الأردن، إذ رفض المندوب البريطاني في الأمم المتحدة الاستجابة لمثل هذا الطلب متسائلاً عن كيفية القيام بهذا الانسحاب دون أن تتوقف الحملة الإعلامية ورفع الحصار المفروض على الأردن[٩٨].

كما اضطرت الحرب الإعلامية هذه الملك حسين إلى اللجوء إلى الحكومة البريطانية، والطلب منها العمل على إبرام اتفاقية دولية يتعهد فيها عبد الناصر بعدم القيام بأي دعاية إعلامية معادية، أو شن أي اعتداء عسكري ضد أي دولة من الدول[٩٩].

وبالرغم من هذا كله فقد وقفت الحكومة البريطانية باستمرار موقف المتحفظ ـ بل والغاضب أحياناً ـ من رد الإعلام الأردني بالمثل على الدعاية المصرية، فعندما هاجم الملك حسين عبد الناصر في مقابلة له مع صحافي أمريكي في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٥٩ أثار ذلك غضب الحكومة البريطانية، وأوعزت إلى سفيرها في عمان لتنبيه

(٩٦) «Annual Review for 1958,» 22/1/1959, in: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 228, F.O., 371/142100.

(٩٧) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ونقلها إلى العربية غالب عارف طوقان (عمان: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ١٦٦، و Michael Field, *Inside the Arab World* (London: John Murray, 1994), p. 56.

(٩٨) انظر البرقية الموجهة من نيويورك إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٥٨: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 76, F.O., 371/134017.

(٩٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥٨: Ibid., vol. 11, p. 183, F.O., 371/134034.

الملك حسين بأن عدم الرد على تهجمات عبد الناصر، والاكتفاء بالصمت حيال ذلك يعتبر نوعاً من الترفع عن هذه الأمور، وقد برر الملك حسين موقفه هذا بأن المقابلة لم تكن للنشر، وبأنه سيكون أكثر حرصاً في المستقبل حيال هذا الموضوع[١٠٠].

كما حاولت الحكومة البريطانية التأثير على رئيس الوزراء هزاع المجالي ـ بعد تشكيله الوزارة في أيار/ مايو ١٩٥٩ ـ وإقناعه بضرورة إنهاء الحملات الإعلامية المعادية للجمهورية المتحدة، وهو ما سعى المجالي إلى تحقيقه، والعمل على البدء بعلاقات دبلوماسية مع الجمهورية المتحدة ليكون ذلك بداية تعايش سلمي مع عبد الناصر، ولكن جهود المجالي باءت بالفشل ولم يسلم من هجمة إعلامية شعواء[١٠١]، وبالرغم من ذلك فقد وجه السفير البريطاني اللوم إلى الأردن بسبب إذاعته الموجهة إلى الرأي العام في سوريا، الأمر الذي يشكل قضية حساسة ومهمة لعبد الناصر[١٠٢].

وفي محاولة من السفير البريطاني لتشجيع الأردن على عدم الرد بالمثل على الإعلام المصري، أشاد بالصبر وتمالك النفس الذي تمارسه الصحافة والإذاعة الأردنية في ما يتعلق بالحملات الإعلامية، وكان الملك حسين قد أكد للسفير البريطاني بأنه أوعز بضرورة الرد على الهجوم المصري، على أن يكون ذلك باعتدال وبدون سوقية وتجريح[١٠٣].

وقد سعى السفير البريطاني لدى الحكومة الأردنية لتمارس الأخيرة توجيهاً ورقابة مشددة على الإذاعة الأردنية، وذلك للحد من نشاط وصفي التل مدير التوجيه الوطني، والذي اتهمه السفير البريطاني بعدائه الشديد لعبد الناصر، وكان وصفي التل قد تعهد بأن لا تكون هناك هدنة بين الإذاعة الأردنية وإذاعة صوت العرب ما دام هو ـ أي التل ـ مسؤولاً عن الإذاعة[١٠٤].

واجهت الحكومة البريطانية تحدياً جديداً في موقفها من الجمهورية العربية

(١٠٠) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٥٩: Ibid., vol. 11, p. 282, F.O., 371/142107.

(١٠١) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٥٩: Ibid., vol. 11, p. 749, F.O. 371/151650.

(١٠٢) Ibid., vol. 11, p. 447, F.O., 371/151050, Records of Meeting between Secretary of State and King Hussein, 11/10/1959.

(١٠٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٥٩: Ibid., vol. 11, p. 398, F.O., 371/142110.

(١٠٤) انظر الوثيقة الموجهة من ماسون إلى لويد بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٥٩: Ibid., vol. 11, p. 416, F.O., 371/142111.

المتحدة وعلاقة ذلك بالأردن من خلال حادثة تفجير مبنى رئاسة الوزراء الأردني في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦٠، والذي راح ضحيته رئيس الوزراء هزاع المجالي واثنا عشر قتيلاً وواحد وأربعون جريحاً[١٠٥]، وقد أشارت التحقيقات إلى تورط عبد الناصر وعبد الحميد السراج في التخطيط لهذا الحادث[١٠٦].

وقد اتسم الموقف البريطاني حيال هذا الحادث بالتعاطف الشديد مع الأردن، فأدانت الحكومة البريطانية حادثة الاغتيال، مندّدة بأساليب عبد الناصر المتمثلة بالاغتيالات، ووصفت عبد الناصر بالسفاح الذي لا يمكن أن يُسْتَغرب منه شيء بخصوص جرائمه في الأردن. وكان السفير البريطاني قد أبرق إلى لندن لاتخاذ الاحتياطات اللازمة في حال نجاح عبد الناصر في إسقاط النظام الأردني، مع تأكيد السفير ضرورة منح الأردنيين مساعدات جديدة، وتقديم النصيحة لهم في مجال الحماية الأمنية[١٠٧].

كما بعث رئيس الوزراء البريطاني ببرقية إلى الملك حسين أعرب فيها عن تعاطفه مع الأردن بخصوص ما يمرّ به من أزمة، مبدياً إعجابه بشجاعة وجرأة الملك حسين[١٠٨]. كما بعث وزير الخارجية البريطاني ببرقية تعزية إلى زميله الأردني[١٠٩].

وتتضح خطورة اغتيال المجالي وأثرها الكبير على الأردن والمنطقة بشكل عام، من خلال تقرير السفير البريطاني الذي يصف ذلك بقوله: «إنني في غاية الاضطراب، ففي الأزمات السابقة كنت على ثقة من أن الأمور ستنتهي بشكل جيد، ولكن الآن ـ ولأول مرة ـ فإنني في الحقيقة أرتجف، فالأردن تم استفزازه بشكل عميق بمقتل هزاع المجالي، وأي عمل سيقوم به الأردنيون بعد ذلك سيكونون محقين فيه تماماً»[١١٠].

وبالرغم من التأثر البريطاني الشديد بحادثة الاغتيال، لكن الحكومة البريطانية حرصت على ضمان عدم اللجوء إلى أي إجراء عسكري من قبل الأردن للرد على

---

(١٠٥) **المنار**، ٣١/ ٨/ ١٩٦٠، والحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٧٩-١٨٠.

(١٠٦) مؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، الملف رقم ١٦، المرفق رقم ٢٠٧، ص ٢.

(١٠٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٦٠: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 664, F.O., 371/151044.

(١٠٨) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٦٠: Ibid., vol. 11, p. 703, F.O., 371/151046.

(١٠٩) **المنار**، ٣١/ ٨/ ١٩٦٠.

(١١٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٦٠: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 695, F.O., 371/ 151046.

الحادث، وهو ما أكده رئيس الوزراء البريطاني في برقية للملك حسين، كما أكد ضرورة استشارة الأردن للحكومة البريطانية قبل اتخاذه أي موقف بهذا الصدد[١١١].

كما ناشد رئيس الوزراء البريطاني الملك حسين باسم الصداقة التي تربط البلدين والاحترام الشخصي الذي يكنّه له عدم الاستمرار أو دعم أي مخاطرة، مؤكداً أن الأردن سيكون هو الخاسر الوحيد وسيفقد احترام الرأي العام العالمي[١١٢].

وبالرغم من تأكيد السفير البريطاني قبول الملك حسين لهذه النصيحة، لكنه أشار إلى أنه ينتظر حدوث شيء داخل سوريا، قبل أن يرسل قواته إلى هناك[١١٣].

ولقد بلغت العلاقات بين الأردن والجمهورية المتحدة درجة كبيرة من التوتر، بحيث ظهرت بوادر تدخل عسكري أردني في سوريا، إذ يبدو أن هذا التوجه لدى الحكومة الأردنية كان مستنداً إلى معلومات لديها تؤكد أن هناك جماعات داخل الجيش السوري وحزب البعث اتفقت على طرد عبد الناصر من سوريا[١١٤].

أثارت هذه التحركات حفيظة السفير البريطاني عندما أعلمه الملك حسين بها، مشيراً إلى أن تدخل الجيش الأردني في سوريا سيكون كارثة، وسوف تجبره الأمم المتحدة على سحب قواته، ما يضعف موقف أصدقاء الأردن هناك فلا يستطيعون مساعدته، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار النظام الأردني، كما أكد السفير البريطاني حرص حكومته على الوقوف إلى جانب الأردن في الشدة والرخاء بدليل استجابتها لندائه عام ١٩٥٨، ولكنها الآن ـ وإذا ما تدخل الجيش الأردني ضد سوريا ـ فسيكون الوضع مختلفاً تماماً، ولا يمكن أن تقدم المساعدة للأردن. كما أكد السفير أن حكومته ستمنع أعضاء بعثة التدريب البريطانية من المشاركة في أي اعتداء، وعلى ضوء أقوال السفير هذه تعهد الملك حسين بأن يكون حذراً، وأن يُعلِم الحكومة البريطانية مسبقاً بأي عمل يتخذه ضد الجمهورية العربية المتحدة[١١٥].

---

(١١١) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٦٠: Ibid., vol. 11, p. 660, F.O., 371/151044.

(١١٢) المصدر نفسه، مج ١١، ص ٧٠٣.

(١١٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٦٠: Ibid., vol. 11, p. 722, F.O., 371/151047.

(١١٤) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٦٠: Ibid., vol. 11, p. 695, F.O., 371/151046.

(١١٥) المصدر نفسه، مج ١١، ص ٦٩٥.

وإزاء عدم التزام الملك حسين بما تعهد به من عدم التدخل عسكرياً في سوريا، وظهور بوادر لدى الحكومة الأردنية للإقدام على هذه الخطوة، أرسلت الحكومة البريطانية بتعليماتها إلى سفارتها في عمان لسحب بعثة التدريب البريطانية الموجودة في الأردن، للحيلولة دون مشاركتها في أي رد فعل عسكري ضد سوريا[(١١٦)]، كما لجأ السفير البريطاني إلى التشكيك في قدرة الطيران الأردني والذي كان عبارة عن سربين فقط لا يمكن للأردن من خلالهما أن يحقق أي نجاح يذكر[(١١٧)].

ومن جانبه حاول الملك حسين استغلال حادثة اغتيال رئيس وزرائه لاستثارة مخاوف الدول الغربية ـ وخصوصاً أمريكا وبريطانيا ـ وكسبهم إلى جانبه في صراعه مع الجمهورية العربية المتحدة، وذلك عندما أشار في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠، إلى أنَّ الجمهورية المتحدة تشكل عامل إزعاج وتهديد للسلام في الشرق الأوسط، كما اتهم الملك حسين عبد الناصر بالتآمر للقضاء على حكمه باستخدام أساليب مماثلة لتلك المستخدمة لدى الاتحاد السوفياتي[(١١٨)].

وكانت قضية التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط تشكل هاجساً للدول الغربية آنذاك، فجاء تركيز الملك حسين على هذه القضية معززاً للمخاوف الغربية، ولعل في إشارة السفير البريطاني في معرض رده على قول الملك حسين ـ بوجود تحركات في سوريا لطرد عبد الناصر منها ـ دليل على هذه المخاوف، حيث أجاب السفير بشكل متشنج: «إنه يجب طرد الشيوعيين وليس نظام عبد الناصر»[(١١٩)].

وفي محاولة من الحكومة البريطانية لتهدئة الملك حسين، أعلمه وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني ـ في اللقاء الذي تم في لندن في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠ ـ بالمساعي التي تبذلها بريطانيا مع عبد الناصر لتحسين العلاقات مع الأردن، وذلك أثناء الاجتماعين اللذين أجراهما رئيس الوزراء البريطاني ووزير

---

(١١٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٦٠: Ibid., vol. 11, p. 705, F.O., 371/151004.

(١١٧) انظر المصدر نفسه، مج ١١، ص ٧١٩.

(١١٨) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٩٢، و Fawaz A. Gerges, «The Kennedy Administration and the Egyptian- Saudi Conflict in Yemen: Co-opting Arab Nationalism,» *Middle East Journal*, vol. 49, no. 1 (Spring 1995), p. 301.

(١١٩) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٦٠: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 696, F.O., 371/151046.

الدولة مع عبد الناصر في نيويورك، معرباً للوزير البريطاني عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى الوصول إلى ترتيبات مع عبد الناصر لتبادل السفراء بين الأردن والجمهورية المتحدة، ولا سيما أن عبد الناصر قد أعرب لرئيس الوزراء البريطاني عن رغبته في أن يخيم السلام على علاقاته مع الأردن[(١٢٠)].

وكان وزير الدولة البريطاني قد أبدى سعادته بتوجه الملك حسين الجديد نحو الاهتمام بالمشاكل المالية والإدارية في بلاده، ونبذ التفكير في معركته السياسية مع الجمهورية المتحدة، حاثاً السفير البريطاني في عمان على تشجيع استمرار توجه الملك حسين هذا، ومساعدته من خلال إيجاد بعض الحلول لهذه المشاكل[(١٢١)].

وبشكل عام يبدو أن الأداء البريطاني أثناء الأزمة التي أعقبت اغتيال المجالي لم يكن مرضياً للحكومة الأردنية، التي توقعت دعماً مادياً ومعنوياً من حليفتها السابقة وصديقتها الحالية، ولكنها لم تجد سوى الوعود والتهدئة، وقد سبب مثل هذا الموقف الإحباط للملك حسين ـ وهو ما أكده للسفير البريطاني ـ إذ أشار إلى ذلك بقوله: «إن أفضل أصدقاء الأردن قد هجروه في وقت الحاجة إليهم، وأنه شخصياً تأثر كثيراً لمنع الحكومة البريطانية للبعثة التدريبية في الأردن من المشاركة في أي هجوم على سوريا»[(١٢٢)].

استمرت الحكومة البريطانية في محاولاتها تحسين العلاقات بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، حيث ظهرت بوادر هذا التحسن مع انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١، إذ اعتبرت صحيفة **الغارديان** اللندنية أن مجرد انعقاد هذا المؤتمر يشكل بحد ذاته رمزاً لتهدئة الخلافات بين البلدين[(١٢٣)]. كما رحبت صحيفة **التايمز** اللندنية من جانبها بانعقاد المؤتمر وما نجم عنه من تقارب بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة[(١٢٤)].

ورحبت الحكومة البريطانية بالرسالة التي بعث بها الملك حسين إلى عبد الناصر في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦١ والتي أعرب فيها عن رغبته في إعادة العلاقات الطبيعية

---

(١٢٠) Ibid., vol. 11, p. 749, F.O., 371/151050, Records of Meeting between Secretary of State and King Hussein, 11/10/1960.

(١٢١) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٦٠: Ibid., vol. 11, p. 766, F.O., 371/151054.

(١٢٢) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٦٠: Ibid., vol. 11, p. 705, F.O., 371/151004.

(١٢٣) المكتبة الوطنية، الملف رقم ١١/ ١/ ٣/ ٢٧٦، عن: **النداء**، ١١/ ٣/ ١٩٦١.

(١٢٤) **الدستور**، ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٧.

بين البلدين، وإنهاء الحملات الإعلامية[١٢٥]، وقد بذل الدبلوماسيون البريطانيون في القاهرة جهوداً مماثلة لتلك التي قام بها زملاؤهم في عمان لإنجاح مثل هذا التوجه[١٢٦].

ولكن هذا الانسجام في العلاقات لم يدُم طويلاً، إذ جاء إعلان الانفصال السوري عن الجمهورية المتحدة في صباح ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ليقضي على أي أمل في استمراره[١٢٧]، وذلك للاتهامات التي وُجِّهت إلى الأردن لضلوعه في التدبير لهذا الانقلاب، وذلك بالرغم من رفض الانقلابيين لأية محاولة من قبل الملك حسين للتدخل وتقديم المساعدة لهم[١٢٨]، حيث اقتصرت مطالب الانفصاليين من الملك حسين على سحب القوات الأردنية المتمركزة على الحدود بين البلدين، والتي وضعها الأردن في حالة تأهب تحسباً لأي تطور قد يقود إلى تدخل عسكري مصري في سوريا[١٢٩]، وقد تعهد الملك حسين بتلبية طلب الانفصاليين بهذا الخصوص[١٣٠].

وكان الملك حسين قد أجرى اتصالاً مع قادة الثورة في دمشق في ٢٨ أيلول/ سبتمبر لإعلامهم باستعداده للاعتراف بحكومتهم، وذلك لكي يضمن عدم ترددهم في تلك اللحظة[١٣١]. وفي محاولة من السفير البريطاني للحيلولة دون تمادي الأردن في ردود فعله تجاه الحركة الانفصالية في سوريا، وضمان عدم اللجوء إلى أي عمل عسكري، اغتنم فرصة فرح الملك حسين بما حدث في سوريا ليعلمه بأن أي عمل إضافي من قبل الأردن - باستثناء الاعتراف بالجمهورية

---

(١٢٥) **المنار**، ٢٤/ ١٠/ ١٩٦١؛ **الدفاع**، ٢٤/ ٣/ ١٩٦١، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٦١: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 491, F.O., 371/15752.

(١٢٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ٢/ ١٩٦١: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 508, F.O., 371/15752.

(١٢٧) نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، ص ٢٥٥، ورياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ج ١، ص ٢٤.

(١٢٨) حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ج٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ٨٨ .

(١٢٩) **الجهاد** (القدس)، ٣٠/ ٩/ ١٩٦١؛ **فلسطين**، ٣٠/ ٩/ ١٩٦١، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٦١: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 12, p. 467, F.O., 371/158788.

(١٣٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٦١: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 472, F.O., 371/157537.

(١٣١) Ibid., vol. 12, p. 467, F.O., 371/138788; حمداني، **شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال**، ص ١٩١، ومطيع السمان، **وطن وعسكر: قبل ان تدفن الحقيقة في التراب: مذكرات ٢٨ أيلول ١٩٦١-٨ آذار ١٩٦٣** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٩٥)، ص ٣٥.

الجديدة وتشجيعها - سيشكل خطورة بالنسبة إلى الحكومة البريطانية[١٣٢].

وكانت الحكومة الأردنية قد سارعت إلى الاعتراف بالجمهورية السورية في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١[١٣٣]، وبعث رئيس الوزراء الأردني ببرقية تهنئة إلى رئيس الوزراء السوري مأمون الكزبري، ضمنها اعتراف الحكومة الأردنية بالنظام الجديد في سوريا[١٣٤]. كما أيدت الحكومة الأردنية طلب الحكومة السورية لدى الجامعة العربية باستعادة مقعدها في الجامعة[١٣٥].

وتعليقاً على الانفصال السوري قال الملك حسين في تصريح له: «إنه من الخطأ أن يوصف ما تم في سورية العربية بأنه نكسة للوحدة العربية، إذ إنه كان في الواقع خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الوحدة الصحيحة المنبثقة من الرغبة الحقيقية وعلى أساس المساواة بين الدول العربية»[١٣٦].

ورداً على سرعة الأردن في الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، أعلنت الحكومة المصرية في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١ قطع علاقاتها الدبلوماسية بالأردن[١٣٧]. وتعليقاً على هذه الخطوة قال رئيس الوزراء الأردني: «بإن مثل هذا القرار لم يكن مفاجئاً، بل كان متوقعاً منذ اللحظة التي اعترفنا فيها بالجمهورية العربية السورية»[١٣٨].

وكان عبد الناصر - في أعقاب فشل محاولاته لإعادة سوريا إلى الحكم المصري - قد شنَّ هجوماً ضد الدول التي رأت مصر أنها ساعدت وشاركت في الانفصال. فشنَّ هجوماً واسعاً على تحالف الإمبريالية والرجعية الذي قام من أجل محاربة الجمهورية العربية الاشتراكية، وهاجم الصحف البريطانية التي اعتبرت الانفصال بمثابة النهاية لعبد الناصر[١٣٩].

---

(١٣٢) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٦١: Priestland ed., Ibid., vol. 12, p. 463, F.O., 371/138788.

(١٣٣) **فلسطين**، ٣٠/ ٩/ ١٩٦١؛ **الدفاع**، ٣٠/ ٩/ ١٩٦١؛ نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، ص ٢٦١، وحمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ج٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ٤٢٦ .

(١٣٤) **الجهاد**، ٣٠/ ٩/ ١٩٦١.

(١٣٥) المصدر نفسه، ٤/ ١٠/ ١٩٦١، **والدفاع**، ٤/ ١٠/ ١٩٦١.

(١٣٦) **المنار**، ١٩/ ١٢/ ١٩٦١.

(١٣٧) كان الرئيس عبد الناصر قد صرح في ٢٩ أيلول/ سبتمبر بأن مصر ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل دولة تعترف بالنظام الاقتصادي في سوريا. انظر: **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر** (القاهرة: وزارة الإعلام، [د.ت.])، القسم ٣، ص ٥٤٢.

(١٣٨) **المنار**، ٢/ ١٠/ ١٩٦١.

(١٣٩) انظر الوثيقة المقدمة من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٦١: = Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 12, p. 487, F.O., 371/15879, and Robert L. Sarman, ed.,

وبدورها شنّت الصحف المصرية حملة على الملك حسين، فصحيفة **الأهرام** في افتتاحيتها في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١ قالت: «إن الهدف الخفي لزيارة الملك حسين إلى لندن كان لضمان دعم حكومة جلالتها المفتوح للأردن والسعودية وسوريا في موقفهم المعادي لمصر، فالملك كان ينوي القيام بالزيارة مباشرة بعد الانقلاب، ولكن الحكومة البريطانية نصحته بالتريث»[(١٤٠)].

وتعليقاً على الاتهامات المصرية هذه قال وزير الخارجية البريطاني: «إنَّ المصريين يعتقدون أن كل الأيادي من حولهم ضدهم، وبخاصة المملكة المتحدة التي تعمل من خلال حليفها الملك حسين على تجميع الدول في المنطقة ضد الجمهورية المتحدة، مبدياً خشيته من أن يدفع هذا الاعتقاد بعبد الناصر إلى اتخاذ قرارات خطيرة كإعادة علاقاته مع السوفيات، الأمر الذي يعني ليس التورط فقط في استيراد أسلحة روسية، بل وإقامة علاقات وثيقة وتعاون قوي في السياسات الخارجية بين البلدين، بالإضافة إلى تغير موقف عبد الناصر من الشيوعية في بلاده»[(١٤١)].

ويبدو أن مخاوف الحكومة البريطانية هذه هي التي حكمت موقفها تجاه الحركة الانفصالية وتشكيل حكومة سورية، فقد تأخر اعتراف بريطانيا الرسمي بالجمهورية الجديدة حتى ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، حيث بررت المصادر الرسمية في لندن هذا التأجيل انتظاراً لوصول سفيرها إلى القاهرة، وحصوله على إذن بمقابلة عبد الناصر لإبلاغه مسبقاً برغبة حكومته بالاعتراف بالجمهورية السورية، وذلك من قبيل المجاملة لعبد الناصر[(١٤٢)]. وكانت الخارجية البريطانية قد أكدت أن الاعتراف البريطاني لن يتم إلا بعد استقرار الأوضاع في سوريا، وبعد أن تُحكم وزارة الكزبري سيطرتها على الوضع[(١٤٣)].

ويبدو أن القضية ليست مجاملة فقط لعبد الناصر من قبل الحكومة البريطانية، بل إنَّ اعتراف حكومة الولايات المتحدة قد أحرج بريطانيا واضطرها إلى الإسراع بالاعتراف، ومما يؤيد ذلك إجابة الخارجية البريطانية على تساؤل سفيرها في عمان

Political Diaries of the Arab World, Saudi Arabia (Oxford: Archive Editions Limited, 1998), vol. 6: *Periodic* = *Dispatches and Annual Reviews, 1941-1965.*

(١٤٠) **المنار**، ١٩/ ١٢/ ١٩٦١.

(١٤١) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٦١: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 483, F.O., 371/158790.

(١٤٢) المصدر نفسه، مج ١٢، ص ٤٨٣، و**المنار**، ١٣/ ١٠/ ١٩٦١.

(١٤٣) **الدفاع**، ٩/ ١٠/ ١٩٦١.

حول إمكانية الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة، إذ أشارت إلى إن هذا الأمر قيد البحث الآن، وأن قراراً بهذا الشأن غير محتمل اتخاذه في الوقت الحاضر[(١٤٤)].

عادت الحكومة البريطانية وتراجعت عن موقفها هذا حين صرح ناطق بلسان وزير الخارجية البريطانية: «بأن الحكومة البريطانية قررت الاعتراف بالحكومة السورية، وسيقوم القنصل العام البريطاني في دمشق غاي كلارك (Guy Clarck) بإبلاغ مأمون الكزبري بذلك، وبترحيب الحكومة البريطانية بإنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين»[(١٤٥)]. ويبدو أن هذه الخطوة قد جاءت في أعقاب تأكد الحكومة البريطانية من توجهات الحكومة السورية الجديدة التي صرحت رسمياً بأنها ضد الشيوعية، وأظهرت ميلاً نحو الغرب، لذا خشيت بريطانيا في حال رفض الغرب دعمها أن تتحول عنه، وتتوجه - بضغط من الشيوعيين السوريين - نحو الاتحاد السوفياتي[(١٤٦)].

وكما تنازعت الحكومة البريطانية مجموعة من المخاوف تجاه موقفها من الحكومة السورية الجديدة، فقد كانت حريصة أيضاً على ضمان عدم قيام الحكومة الأردنية بأية مبادرة قد يكون لها آثارها السلبية على المنطقة ككل، وعلى علاقات الأردن مع مصر وسوريا بشكل خاص الأمر الذي سيؤثر أيضاً على علاقاتها مع بريطانيا، إذ اعتبرت أي تشجيع لمغامرات الملك حسين الخارجية هو بمثابة انتكاسة للمصالح والاهتمامات الغربية، وأنَّ أفضل عمل بهذا الشأن هو تركيز الأردن على الشؤون الداخلية، وتجنب الصراع العربي الداخلي[(١٤٧)].

لذا وعندما سارع الأردن إلى الاعتراف بالحكم الجديد في سوريا، خشيت الحكومة البريطانية أن تؤدي هذه الخطوة إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجمهورية المتحدة[(١٤٨)]، وبالتالي يدفع هذا بعبد الناصر لإتباع وسائل انتقامية أخرى، كإعادة الحرب الباردة بين الأردن والجمهورية المتحدة، الأمر الذي يضر بالسياسة البريطانية في الإبقاء على علاقات صداقة مع كل الدول العربية، هذا بالإضافة إلى أن عبد

---

(١٤٤) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٦١: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 483, F.O., 371/158790.

(١٤٥) **الجهاد**، ١٤/ ١٠/ ١٩٦١، ومحمد محافظة، «الوحدة المصرية-السورية في الصحافة الأردنية-اللبنانية، ١٩٥٨-١٩٦١،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧)، ص ٣٣٠.

(١٤٦) Ibid., vol. 12, p. 483.

(١٤٧) W. Morris, «The Syrian Coup: Pros and Cons for Jordan and for the West,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 420, F.O., 371/157524, October 1961.

(١٤٨) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٦١: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 477, F.O., 371/158790.

الناصر ـ إن لم يستطع إثارة مشاكل حقيقية لبريطانيا في الشرق الأوسط ـ فإنه ربما يتصرف بعداء أكبر تجاهها في المجال العالمي[149].

ومن هذا المنطلق ثارت مخاوف بريطانيا من تحرك الجيش الأردني إلى سوريا، وبخاصة بعد تصريح الملك بدعمه غير المحدود للنظام الجديد، وإصراره على اعتقاده بأن السوريين آنذاك كانوا ضعافاً جداً، وأن المصريين سيتدخلون لإفشال الانقلاب وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، لذا فإن على الأردن أن يقوم بأي شيء للحيلولة دون نجاح المصريين بذلك[150]. وقد حاول السفير البريطاني ثني الملك حسين عن موقفه هذا من خلال إظهار استنكار حكومته لأي تدخل عسكري أردني في سوريا، وتأكيد ضرورة استشارة الحكومة البريطانية قبل أي قرار نهائي يتخذ بهذا الشأن[151].

وإزاء إصرار الملك حسين على موقفه هذا، وأمام احتمالية تحرك عبد الناصر بقواته باتجاه سوريا والرد العسكري الأردني على ذلك، وجد السفير البريطاني أن تحذيراته للملك حسين ستذهب هباءً، لذا بعث لخارجيته أن لا مفر ـ للحيلولة دون ذلك ـ من توجيه رسالة شخصية إلى الملك حسين باسم رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي لثنيه عن أي تحرك بهذا الخصوص[152].

ومن الأمور التي سعى السفير البريطاني في عمان إلى تفاديها عدم عودة الحرب الإعلامية بين القاهرة وعمان، مؤكداً للمسؤولين الأردنيين أن عبد الناصر في كلمته التي ألقاها في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ هيأ لقبوله بالوضع الراهن في سوريا[153].

استمرت تعليمات الخارجية البريطانية لسفرائها في المنطقة وبخاصة في الأردن، بضرورة عدم القيام بأي فعل يزيد من تعقيد الأمور ويؤدي إلى رد فعل قوي من قبل المصريين، وبخاصة مع عدم وضوح موقف عبد الناصر، فهل سيلجأ إلى سياسة

---

(١٤٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٦١: Ibid., vol. 13, p. 443, F.O., 371/158788.

(١٥٠) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦١: Ibid., vol. 12, p. 465, F.O., 371/157532.

(١٥١) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٦١: Ibid., vol. 12, p. 477, F.O., 371/158790.

(١٥٢) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٦١: Ibid., vol. 12, p. 465, F.O., 371/158788.

(١٥٣) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٦١: Ibid., vol. 12, p. 469, F.O., 371/158788.

الضغط والعمل على قلب نظام الحكم الجديد في سوريا، أم يسلم بالأمر الواقع مع مرور الوقت؟ لذا ـ ومع إمكانية حدوث هذا الاحتمال ـ فمن الضروري الحفاظ على الهدوء من جارات سوريا وبخاصة الأردن[154].

ومن هنا يتضح أنه في حين كانت الحكومة البريطانية معتدلة في موقفها الرسمي تجاه الانقلاب السوري، وكانت حريصة على مراعاة الطرفين، نجد أن الأردن كان مندفعاً كلياً تجاه مناصرة الانقلابيين، والعمل على الحيلولة دون نجاح المصريين في إعادة الأمور إلى ما كانت عليه باعتبار ذلك فرصة لإضعاف عبد الناصر **أولاً** ومصر **ثانياً**، وكذلك انتقاماً لموقف الحكومة المصرية من الأردن والحرب الإعلامية والاتهامات التي كانت تشنها ضده. بينما نجد الحكومة البريطانية يسيِّرها في موقفها هذا الحرص على مصالحها، فقد استطاعت أن تستوعب اندفاع الأردن باتجاه سوريا، ساعدها في ذلك موقف الانفصاليين الذين حرصوا على إثبات استقلاليتهم عن الارتباط بأية دولة عربية كانت أم أجنبية، مؤكدين أنهم حركة سورية داخلية بحتة، مدفوعة برغبة وطنية داخلية.

ثالثاً: الاتحاد العربي ١٩٥٨

جاء إنشاء الاتحاد العربي بين الأردن والعراق في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨[155]، بعد أن أثار التقارب المصري السوري الذي حدث أواخر عام ١٩٥٧ مخاوف الحكومتين الأردنية والعراقية، ووجه الملك حسين الاتهام إلى مصر وسوريا بالتآمر على الأردن[156]. ومن جانبه سارع رئيس الوزراء العراقي عبد الوهاب مرجان في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ إلى دعوة الدول العربية لإقامة اتحاد قومي عام في ما بينها، وقد رحبت الحكومة الأردنية على لسان وزير خارجيتها سمير الرفاعي بدعوة العراق التي تضمنت إقامة اتحاد يهدف إلى توحيد الأمة العربية[157]. وعندما شرعت مصر وسوريا في مباحثات الوحدة بينهما أواخر كانون الثاني/ يناير

---

(١٥٤) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٦١: Ibid., F.O., 371/158790.

(١٥٥) انظر البرقية الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٥٩: Ibid., vol. 11, p. 81, F.O., 371/14089; جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١٠٦، وجمال الشاعر، **خمسون عاماً ونيف**، مكتبة الرأي؛ ٨ (عمان: المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٥)، ص ١١٤.

(١٥٦) إبراهيم الشرعة، «الإتحاد العربي، ١٩٥٨،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩)، ص ٦٩.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٧٠، و**فلسطين**، ٢٤/ ١/ ١٩٥٨.

١٩٥٨، وجد الأردن نفسه أمام مجموعة من التحديات التي أوجبت على حكومته البحث عن سبيل لضمان مستقبله السياسي، فكان لا بد من التوجه إلى العراق والدخول معه في اتحاد سياسي يجمع البلدين، لخلق نوع من التوازن السياسي أمام الوحدة المصرية ـ السورية(١٥٨).

لذا أوفد الملك حسين في ٣١ كانون الثاني/يناير وزير بلاطه سليمان طوقان حاملاً رسالة إلى الحكومة العراقية تحمل اقتراحاً بإقامة اتحاد بين البلدين(١٥٩). وقد لقي اقتراح الملك حسين ترحيباً قوياً من العائلة المالكة والحكومة العراقية، وذلك بفضل استعداد الملك حسين لقبول رئاسة الملك فيصل للاتحاد، والتخلي عن الشرط الأردني السابق في أن ينسحب العراق من حلف بغداد(١٦٠). وكان الملك حسين قد رغب في إقامة الاتحاد مع العراق منذ أن شرعت القاهرة بممارسة ضغوطها عليه ليربط سياساته العربية والخارجية بمصر، لكن الملك حسين لم يكن مستعداً لأن يقبل دور الشريك الخامل الذي أراده له العراق(١٦١).

ولقد توخى الأردن من إقامة هذا الاتحاد مجموعة من الأهداف مرتبطة في معظمها بالظروف التي يمر بها محلياً وعربياً، وتشاركه فيها الدولة التي ينوي إقامة الاتحاد معها، وأبرز هذه الأهداف:

١ ـ حماية النظام الهاشمي في البلدين، والحيلولة دون الانضمام إلى الجمهورية المتحدة، ولا سيما أن الحركة الوطنية القومية في الأردن كانت قوية ومهيأة لتسلّم السلطة(١٦٢).

٢ ـ الخوف من انتشار المد القومي وبخاصة بعد تصاعد شعبية جمال عبد

---

(١٥٨) Jarman, ed., *Political Diaries of the Arab World, Saudi Arabia*, vol. 6: *Periodic Dispatches and Annual Reviews, 1941-1965*, p. 795, and

آندرو راثمل، **الصراع السري على سورية من ١٩٤٩-١٩٦١: الحرب السرية في الشرق الأوسط**، ترجمة محمد نجار (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ٢٢٥.

(١٥٩) **فلسطين**، ٢٧/١/١٩٥٨، و**الدفاع**، ٢٧/١/١٩٥٨.

(١٦٠) **الوحدة المصرية السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً**، ص ٥٠، وصفوة، «العراق في عام ١٩٥٨،» ص ٦٢.

(١٦١) ناتينغ، **ناصر**، ص ٢٦٨.

(١٦٢) ليث جواد الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق** (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١)، ص ٤٣، و Amatzia Baram, «Baathi Iraq and Hashemite Jordan: From Hostility to Alignment,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 1 (Winter 1991), p. 51.

الناصر كزعيم قومي(١٦٣)، وقد عزز هذه المخاوف الطموح الفعلي لدى عبد الناصر، ويتجلى طموح عبد الناصر هذا في أوضح صوره من خلال حديث له في أحد اللقاءات الصحافية حيث قال: «إن لدي تصوراً معيناً لحدود الأمة العربية، وإنني لا أعتبر هذا التصور أمراً مستقبلياً، لأنني أفكر وأتصرف وكأنه موجود فعلاً، إن هذه الحدود التي أتصورها إنما تنتهي حيث لا تجد دعايتي أي صدى، أما ما وراء ذلك فإن شيئاً آخر يبدأ، وهو العالم الخارجي الذي لا يعنيني»(١٦٤). إن أقوال عبد الناصر هذه هي التي دللت على اتجاهاته السياسية الطموحة، وهي التي أرغمت الدول العربية ذات الأنظمة المحافظة على الاعتقاد بصورة راسخة بأن دوافع عبد الناصر كانت تمثل في حد ذاتها «إمبريالية مصرية»، وليست في واقعها حركة «تحرير وطني»(١٦٥).

وقد أشار وزير الخارجية الأردني إلى مثل هذا التوجه لدى عبد الناصر ـ وذلك أثناء المفاوضات بين الجانبين الأردني والعراقي من أجل تأسيس الاتحاد العربي ـ بقوله: «إن حكّام مصر لم يكتفوا بحصر نشاطهم في الإطار الجغرافي المصري، ولكن توسعوا في أهدافهم، ورفعوا فلسفة للثورة شملت العالم العربي والإسلامي، وإن الأردن هدفهم الأول وهو الحلقة التي توصلهم إلى العراق والسعودية، لذا فإن من واجب حكومتيْ العراق والأردن أن توقفهم عند حدهم»(١٦٦).

٣ ـ رغبة الملك حسين في تحقيق الوحدة العربية باعتبارها طموحاً عائلياً ورثه عن أجداده(١٦٧)، حيث أكد الملك حسين أن هذا الحدث ـ الاتحاد العربي ـ يكرس جهود وسنوات الكفاح، ليكون هذا العهد بداية عهد جديد للقضية العربية، فهذا الاتحاد المؤسس على المساواة المطلقة يشكل النموذج والحجر الأول الذي يجري إرساؤه في سبيل تحقيق وحدة عربية واسعة(١٦٨). وقد عززت مقدمة بيان الاتحاد مثل هذا القول، إذ كانت بمثابة رد على الرئيس عبد الناصر، حيث أكدت على أن رسالة الثورة العربية التي قضى باعثها في

---

(١٦٣) عبد الأمير محسن جبار، «التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ١٩٤٦-١٩٥١،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢)، ص ٢٣٤.

(١٦٤) باديب، **الصراع السعودي-المصري حول اليمن الشمالي (١٩٦٢-١٩٧٠م)**، ص ٩٥.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٦٦) زيادة، «العلاقات السياسية الأردنية-المصرية، ١٩٤٦-١٩٥٨،» ص ١٧، وحلة، **الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي، ١٩٥٨: دراسة وثائقية**، ص ١٧.

(١٦٧) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١٠٨.

(١٦٨) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٤٦.

سبيلها، قد انتقلت إلى الأبناء والحفدة يتوارثونها جيلاً بعد جيل[١٦٩].

كما أكد رئيس الوزراء العراقي ذلك في لقاء له مع السفير البريطاني في ١٧ شباط/ فبراير بقوله: «إن إقامة الاتحاد سيكون تحقيقاً لرغبة عظيمة للثورة العربية بقيادة الملك حسين بن علي ولأبنائه وأحفاده»[١٧٠].

٤ ـ العامل الاقتصادي وكان أمراً مهماً وحيوياً بالنسبة إلى الأردن وبخاصة بعد أن رفضت الحكومة السعودية دفع المعونة التي استحقت عليها لعام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ وذلك بموجب اتفاقية الضمان العربية والبالغ قيمتها خمسة ملايين جنيه[١٧١]، فكان لا بد للأردن من الحصول على بديل للمساعدات الخارجية، فجاء الإعلان عن الاتحاد حلاً لمشاكله المالية[١٧٢].

وقد كان هذا العامل منفراً بالنسبة إلى العراقيين في المحاولات السابقة للاتحاد، ولكن الحكومة العراقية اضطرت إلى تجاوز مخاوفها من هذا الجانب، إزاء التهديدات الموجهة من الجمهورية المتحدة، وذلك على أمل الحصول على تمويل للاتحاد من أمريكا وبريطانيا، أو السعي إلى ضم الكويت إلى الاتحاد لسد العجز المالي في موازنته، وهو ما سعى نوري السعيد إلى تحقيقه[١٧٣].

٥ ـ الضغط الشعبي في الأردن والعراق على حكومتيهما، ومطالبتهما بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وتحقيق الوحدة العربية، فوجدت حكومتا البلدين في هذا الاتحاد تحقيقاً لمطالب وتطلعات شعبيهما نحو الوحدة[١٧٤].

لم يقتصر أمر دعوة الأردن إلى الاتحاد مع العراق فقط، بل تعداه إلى العربية السعودية، حيث أوفد الملك حسين وزير الخارجية سمير الرفاعي إلى الرياض من أجل هذه الغاية، وإقامة اتحاد بين الممالك الثلاث[١٧٥]. ولكن الردّ السعودي لم يكن

(١٦٩) خليل كنة، **العراق: أمسه وغده** (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٢٨٦.

(١٧٠) انظر البرقية الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٨: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 15, F.O., 371/134024.

(١٧١) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١٠٦، وإميل الخوري، **صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق** (دمشق: مطابع فتى العرب، ١٩٥٨)، ص ٢٣٥.

(١٧٢) انظر ورقة وزارة الخارجية البريطانية غير المؤرخة بعنوان: «Jordan,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 256, F.O., 371/142102.

(١٧٣) محمد حمدي الجعفري، **نهاية قصر الرحاب: تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصبيحتها** (بغداد: دار الشروق الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ٤٠.

(١٧٤) الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ٤٣.

(١٧٥) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٥٨: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 60, F.O., 371/132854.

مشجعاً وذلك لتحفظها على عضوية العراق في حلف بغداد[١٧٦]، واكتفى الملك سعود بالتأكيد للملك حسين من خلال رسالة بعث بها إلى عمان حرص الحكومة السعودية على استمرار الصداقة التي كانت تربط بين البلدين سابقاً وفي ظل الاتحاد الجديد[١٧٧].

ولدى وصول الوفد العراقي برئاسة الملك فيصل الثاني في ١١ شباط/ فبراير إلى عمان، اجتمع الملك حسين والملك فيصل الثاني في اليوم التالي لإجراء المباحثات بشأن الاتحاد بين البلدين[١٧٨]، حيث أسفرت هذه الاجتماعات عن إصدار بلاغ مشترك في ١٤ شباط/ فبراير أُعلن فيه عن التوصل إلى عقد اتفاق الاتحاد العربي بين الأردن والعراق[١٧٩] على أن يكون مفتوحاً لانضمام دول عربية أخرى إذا رغبت في ذلك، كما تم الاتفاق على أن يحتفظ كل من البلدين بوضعهما الوطني المستقل، وسيادتهما على أراضيهما، ثم تتخذ الإجراءات لتوحيد الدولتين توحيداً تاماً في السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، على أن يرأس حكومة الاتحاد ملك العراق، وفي حال غيابه يترأسها ملك الأردن، مع احتفاظ كل ملك بسلطاته الدستورية في مملكته[١٨٠].

وجه الملكان خطاباً إلى شعبيهما تحدث فيه الملك حسين عن التقاء شعبي البلدين بعد فرقة، مؤكداً أن هذا الاتحاد سيكون أداة استقرار في المنطقة العربية[١٨١]، أما الملك فيصل الثاني فقد اعتبر الاتحاد في خطابه فاتحة عهد جديد في كيان الأمة العربية[١٨٢]. وبعد إعلان نص الاتفاق عرض على البرلمانين الأردني والعراقي

(١٧٦) Jarman, ed., *Political Diaries of the Arab World, Saudi Arabia*, vol. 6: *Periodic Dispatches and Annual Reviews, 1941-1965*, p. 311, and **الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً**، ص ٥٠.

(١٧٧) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٥٨: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 82, F.O., 371/134019, and *U.S. Records on Saudi Affairs*, vol. 4, p. 791.

(١٧٨) **فلسطين**، ١٣/ ٢/ ١٩٥٨؛ جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١٠٨، والجعفري، **نهاية قصر الرحاب: تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصبيحتها**، ص ٢٩.

(١٧٩) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨)، و**الدفاع**، ١٥/ ٢/ ١٩٥٨.

(١٨٠) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٣١ آذار/ مارس ١٩٥٨)، وسلمان، **صفحات من حياة محمد حسن سلمان**، ص ٢١٩.

(١٨١) **الدفاع**، ١٥/ ٢/ ١٩٥٨، ود.ك.و.، ٣١١/ ٤٧٨٩، تقارير السفارة العراقية في عمان، خطاب الملك حسين، و: ١، ص ١.

(١٨٢) إرشيد العبد اللات، «العلاقات الأردنية ـ العراقية، ١٩٤٦-١٩٥٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٣)، ص ١٢٩.

للمصادقة عليه، حيث صادق البرلمان العراقي عليه في ١٧ شباط/ فبراير، والبرلمان الأردني في ١٨ شباط/ فبراير[١٨٣]. وبعد إجراء انتخابات نيابية جديدة واستكمال الإجراءات الدستورية في البرلمان الجديد، عُيّن نوري السعيد رئيساً لوزراء الدولة الاتحادية، وإبراهيم هاشم نائباً لرئيس الوزراء، وسليمان طوقان وزيراً للدفاع، وخلوصي الخيري وزيراً للدولة للشؤون الخارجية[١٨٤].

١ ـ موقف الشعب الأردني من الاتحاد العربي

تباينت ردود فعل الشعب الأردني حول الاتحاد العربي بين مؤيد ومعارض، ففي حين استقبلت الأوساط الشعبية الأردنية ـ وعلى وجه الخصوص أبناء الضفة الشرقية ـ نبأ إعلان الاتحاد بسرور بالغ لما لذلك من أثر إيجابي على الناحية الاقتصادية[١٨٥]، فإن هذا الاتحاد لم يحظَ بتأييد الأحزاب السياسية الأردنية المنحلة بعد أحداث عام ١٩٥٧، «حيث أعلنت رفضها للاتحاد العربي، ووصفته بأنه وسيلة استعمارية جديدة لحلف بغداد، مدللة على ذلك بأن قيامه جاء كرد فعل مضاد للوحدة المصرية ـ السورية، وإن ولادته تمت على يد بريطانيا وأمريكا»[١٨٦].

أما في الضفة الغربية فلم يلقَ الاتحاد قبولاً واسعاً، إذ تركزت مخاوف أبنائها من أن الاتحاد مع العراق ـ الذي لم يزل تحت حكم الملك فيصل الثاني ونوري السعيد الموالين لبريطانيا، والمتحالفين معها في حلف بغداد ـ إشارة إلى احتمالية عودة الأردن إلى الصداقة مع بريطانيا[١٨٧]. هذا بالإضافة إلى تطلع العديد من الفلسطينيين الأردنيين إلى الوحدة المصرية ـ السورية باعتبارها الحل الأمثل لتحقيق الوحدة العربية، التي يأمل هؤلاء من خلالها استعادة أراضيهم وأوطانهم[١٨٨]. أما اللاجئون الفلسطينيون وسكان القرى الحدودية الفلسطينية فقد رأوا في الاتحاد فرصة في الحفاظ على ما تبقى من فلسطين، حيث أن من شأن الاتحاد أن يقوي إمكانيات

---

(١٨٣) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨)، ود.ك.و.، ٥٨٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، الاتحاد العربي الهاشمي، و: ١٧، ص ٣٩.

(١٨٤) د.ك.و.: ٥١٣٢/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تشكيل وزارات الاتحاد العربي، و٢٠، ص ٤٢، ٥١٣٣/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، وزارات الاتحاد العربي الهاشمي، و: ٨، ص ٣٦.

(١٨٥) د.ك.و.، ٢٧٣٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، صدى الاتحاد بين العراق والأردن في الضفة الغربية، و: ٢٣، ص ٥٥.

(١٨٦) المصدر نفسه، و: ٤، ص ٦.

(١٨٧) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١١٤-١١٥.

(١٨٨) Peter Gusber, *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events*, Profiles. Nations of the Contemporary Middle East (Boulder,CO: Westview Press, 1996), p. 96.

الأردن العسكرية ما يساعده على مواجهة الخطر الصهيوني، هذا بالإضافة إلى احتمالية توفير السوق العراقي فرص عمل لهم[١٨٩].

٢ ـ موقف بريطانيا

مما لا شك فيه أن بريطانيا كانت مؤيدة وداعمة لإقامة الاتحاد العربي الذي وجدت فيه الأداة المحتملة للوقوف في وجه عبد الناصر، الذي يهدد توسع نفوذه مصالحها ويفتح الأبواب أمام النفوذ الروسي للتغلغل في المنطقة، هذا فضلاً عن تأمين مستقبل الأسرة الهاشمية في المنطقة العربية، وربط الأردن بحلف بغداد بصورة غير مباشرة، ويدعم سياسة التعاون مع الغرب التي كان يمثلها نوري السعيد والنظام الحاكم في العراق[١٩٠].

وإلى هذا يشير إيدن «بعد طرد الأردن لغلوب في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦ عزمت على تشجيع الأردن للاتصال بالعراق، حيث خبرة العائلة المالكة هناك ربما يمكنها أن تبين للملك حسين سياسة أكثر حكمة، ووسائل مناسبة أكثر، والحل الأمثل لذلك ربما يكون بأن يعمل البلدان معاً، وإن كان الوقت ليس مناسباً الآن»[١٩١].

وقد جاءت فكرة إقامة الاتحاد بإيحاء من بريطانيا، وذلك خلال انعقاد المجلس الوزاري لحلف بغداد في أنقرة في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، وذلك عندما أعلنت القاهرة ودمشق عن قرب إعلان الوحدة المصرية ـ السورية في الأول من شباط/ فبراير ١٩٥٨، ما دفع بوزير الخارجية البريطاني سلوين لويد إلى اقتراح إقامة اتحاد بين العراق والأردن والسعودية، وتشجيع المقاومة السورية، وبث الدعاية للرد على الوحدة المصرية ـ السورية المرتقبة[١٩٢].

وقد أسهم الدعم البريطاني بشكل كبير في التسهيل والإسراع في تحقيق الاتحاد،

---

(١٨٩) د.ك.و.، ٢٧٣٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، صدى الاتحاد بين العراق والأردن في الضفة الغربية، و: ٢٣، ص ٥٢.

(١٩٠) انظر البرقية الموجهة من أنقرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٥٨: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 68, F.O., 371/134386; الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ٢٨٢، والخوري، **صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق**، ص ٢٣٤.

(١٩١) أنتوني إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ترجمة خيري حماد، ٢ ج (بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة، [د.ت.])، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٣٣.

(١٩٢) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٥٨: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 60, F.O., 371/132854.

والطريف في الأمر أن جميع المحاولات السابقة التي كانت قد جرت لإقامته قد باءت جميعها بالفشل نتيجة معارضة بريطانيا لها، ولتنجح هذه المرة في غضون أيام قليلة لانتفاء مثل هذه المعارضة.

وكان الأردن يأمل في أن يكون هذا الاتحاد خطوة نحو إنعاش الصداقة القديمة مع بريطانيا، وهو ما أكده وزير الخارجية الأردني رداً على التهنئة التي بعث بها وزير الخارجية البريطاني بمناسبة تأسيس الاتحاد[١٩٣].

ولكي تضمن الحكومة البريطانية عدم معارضة إسرائيل للاتحاد، أجرت مباحثات مع الحكومة الإسرائيلية حول الموقف الذي يحتمل أن تتخذه الأخيرة بحيث حصلت على نوع من التأكيد الإسرائيلي لعدم معارضة قيام الاتحاد[١٩٤].

وما أن أعلن عن تشكيل الاتحاد العربي حتى سارعت الحكومة البريطانية إلى الترحيب بهذه الخطوة، وأعلن ناطق باسم وزارة الخارجية أن بريطانيا تعتبر الاتحاد خطوة من شأنها تعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي للبلدين[١٩٥]. كما علّق وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد على إنشاء الاتحاد العربي أمام مجلس العموم البريطاني بقوله: «إن بريطانيا تتعاطف مع الرغبة التي تحفز العرب منذ مدة طويلة على تحقيق وحدة أوسع في العالم العربي»[١٩٦].

وحول انطباعه عن الاتحاد العربي قال السفير البريطاني في عمان إنه بمثابة حل منطقي لمشاكل الأردن الاقتصادية[١٩٧]، ويدعو إلى التطلع نحو إنجاز آمال جديدة في الشرق الأوسط لم يشهدها منذ سنوات، ويشكل بديلاً مناسباً لتلك المؤسسة المنافسة تحت حكم الكولونيل عبد الناصر، وإذا ما نجح هذا الإتحاد فمن الرائع أن تجد بريطانيا ـ بعد أن ساءت الأمور بالنسبة إليها في الشرق الأوسط ـ مركزاً تبدأ الأمور فيه بالتحسن[١٩٨].

وتتضح الآمال التي عقدتها الحكومة البريطانية على نجاح الاتحاد من خلال قول

---

(١٩٣) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٥٨ : Ibid., vol. 11, p. 10, F.O., 371/134024.

(١٩٤) هيكل، **ما الذي جرى في سوريا؟**، ص ٥١، وعبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨**، ص ٤٧٨.

(١٩٥) **الدفاع**، ١٦/ ٢/ ١٩٥٨ .

(١٩٦) الشرعة، «الاتحاد العربي، ١٩٥٨،» ص ١٨٢.

(١٩٧) مستخلصات من رسالة وجهها جونستون إلى لويد بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٥٨ : Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 227, F.O., 371/142100.

(١٩٨) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١٠٩.

السفير البريطاني الذي يصف المحادثات التي جرت بين الطرفين في عمان: «بأنها اتصفت بالوقار والتعقل المناسبين، لقد شعرت بوضوح ولأول مرة بأن عجلات الشاحنة العربية الكبرى المتنقلة بدأت تدور فعلاً، أما الملكان فقد أثبتا أنهما كانا رجلي دولة أفضل من مستشاريهما الكبار، وأنهما دفعا بنفسيهما خطة الاتحاد إلى الأمام مجتازين جميع العقبات»[١٩٩].

ويبدو أن مسألة التمويل المالي للاتحاد قد شكلت عقبة حقيقية في وجه استمراريته، وكان الجانب العراقي مدركاً تماماً حقيقة هذه المشكلة، لكن نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد، كان يأمل أن تستمر المساعدات المالية السنوية التي يتلقاها الأردن من أمريكا وبريطانيا، ما يخف العبء المالي عن العراق[٢٠٠]. وعندما اقترح السفير البريطاني في عمان على نوري السعيد أن يتحمل العراق المساعدة المالية السنوية التي تقدمها بريطانيا إلى الأردن، تجددت مخاوف نوري السعيد الكامنة[٢٠١].

وللخروج من هذا المأزق سعى العراق إلى ضم الكويت إلى الاتحاد، حيث بدأ العراقيون محاولاتهم هذه قبيل الإعلان عن اتحادهم مع الأردن، ولضمان نجاح محاولاتهم أخذ نوري السعيد بالضغط على الحكومة البريطانية لضمان موافقة الكويت على ذلك[٢٠٢].

وكانت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد العربي قد عقدت اجتماعاً ـ قبيل سفر نوري السعيد ووزير الخارجية إلى لندن ـ أكد خلاله وزير الخارجية توفيق السويدي أنه قد تمت مفاتحة شيوخ الكويت بشأن المساهمة في تمويل الاتحاد، ولكنهم اعتذروا لأن المال لدى الحكومة البريطانية[٢٠٣].

وفي اللقاء الذي جرى بين وزير الخارجية البريطاني والمسؤولين العراقيين في بغداد، تم طرح العرض العراقي ضم الكويت إلى الاتحاد لضمان التمويل المالي، ولكنّ وزير الخارجية البريطاني رفض البدائل التي طرحها نوري السعيد[٢٠٤]،

---

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ١٠٧-١٠٨.

(٢٠٠) كنة، **العراق: أمسه وغده**، ص ٢٩٥.

(٢٠١) المصدر نفسه، ص ٢٩٥، وجونستون، المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٢٠٢) *Records of Kuwait, 1809-1961*, Selected and Edited by Adel Rush (Oxford: Archive Editions, 1989), vol. 6: *Foreign Affairs*, p. 670.

(٢٠٣) سلمان، **صفحات من حياة محمد حسن سلمان**، ص ٢٩٨-٢٩٩، وكان المؤلف أحد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد.

(٢٠٤) عبد الجبار محمود العمر، **الكبار الثلاثة: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ١٤ ساعة** ([بغداد: د.ن.، ١٩٩٠])، ص ١٠٧.

والمتمثلة في تخلي الحكومة البريطانية عن علاقاتها الخاصة بالكويت، وبذلك تجبره على دخول الاتحاد العربي، أو أن يمضي العراق في مطالبه الإقليمية في الكويت[٢٠٥]، وعلى الرغم من رفض هذه البدائل لكن الحكومة البريطانية وعدت ببذل الجهود لتوضح لحاكم الكويت مخاطر الوضع الذي يسببه عبد الناصر بمؤامراته في لبنان والأردن، وعلاقاته مع الاتحاد السوفياتي، وكذلك بيان العون الذي يستطيع حاكم الكويت أن يقدمه للاتحاد العربي بانضمامه إليه[٢٠٦].

كما حرصت الحكومة البريطانية على إقناع العراقيين بأن محاولات ضم الكويت إلى الاتحاد العربي يجب أن تتم ببطء، وبدون أن تظهر هذه الخطوة ـ وبشكل مكشوف ـ على أنها جاءت، بإيحاء من الحكومة البريطانية[٢٠٧]، واقترحت على العراقيين التفاوض مباشرة مع حاكم الكويت، حيث حاول العراقيون في مفاوضاتهم مع الأخير وضعه أمام خيارين لا ثالث لهما: «إما انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي، أو فقدان الكويت لنصف أراضيه تقريباً وفقاً لمحاولات العراق تعديل حدوده مع الكويت»[٢٠٨].

تولدت قناعة لدى العراقيين بأن بريطانيا تضع العراقيل أمام ضم الكويت إلى الاتحاد، الأمر الذي نجم عنه توتر وجفاء في العلاقة بينهما، وأثار دهشة الحكومة البريطانية وهي التي كانت تبذل الكثير من المساعدة المالية والعسكرية لدعم الاتحاد[٢٠٩]. فقد وافقت مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم ثمانية وعشرين مليون دولار معونة مالية إلى حكومة الاتحاد، وكانت هذه المعونة تدفع في ما مضى للجيش العربي على أن ينظر في تخصيص مبالغ أخرى في وقت لاحق[٢١٠]. يضاف إلى ذلك قرار حكومتي بريطانيا وأمريكا منح خمسة وعشرين مليون دولار لميزانية الاتحاد الأولى[٢١١].

---

(٢٠٥) سلمان، المصدر نفسه، ص ٢٩٩، و *Records of Kuwait, 1809-1961*, vol. 6: *Foreign Affairs*, p. 640.

(٢٠٦) **الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً**، ص ٤٤.

(٢٠٧) *Records of Kuwait, 1809-1961*, vol. 6: *Foreign Affairs*, p. 672.

(٢٠٨) حلة، **الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي، ١٩٥٨: دراسة وثائقية**، ص ٣٢، والعمر، **الكبار الثلاثة: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ١٤ ساعة**، ص ١٠٦.

(٢٠٩) العمر، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٢١٠) العبد اللات، «العلاقات الأردنية ـ العراقية، ١٩٤٦-١٩٥٨،» ص ١٣٤.

(٢١١) صفوة، «العراق في عام ١٩٥٨،» ص ٦٣.

كما وعدت الحكومة البريطانية بتقديم مساعدة عسكرية للاتحاد، وذلك من خلال تدريب الطيارين الأردنيين والعراقيين لقيادة بعض الطائرات الحديثة مثل طائرة هانتر (Hunter) البريطانية، وطائرة (ف ١٦) الأمريكية[٢١٢].

أما الصحف البريطانية فقد اختلفت في مواقفها تجاه الاتحاد العربي، ففي حين حذرت صحيفة **الغارديان** (*Guardian*) اللندنية من أن قيام دولة الاتحاد العربي لا يعني بالضرورة أن الوضع في الأردن سيستقر، ما دام أن الجزء الأكبر من سكانه يؤيدون الجمهورية العربية المتحدة، لأنهم لن يعدلوا عن آرائهم وهم يرون المجتمع في المملكتين الهاشميتين يسوده الإقطاع وعدم العدالة[٢١٣]، نجد في الوقت ذاته صحيفة **الغلاسكو هيرالد** (*Glasscow Herald*) ترى في الاتحاد إمكانية لتعزيز الاستقرار والرخاء الاقتصادي في البلدين[٢١٤].

ورأت صحيفة **التايمز** (*Times*) في تأسيس الاتحاد العربي من قبل ملكي الأردن والعراق خطوة حتمية نجمت عن إنشاء الجمهورية العربية المتحدة، وإن كان مشروع الاتحاد بين البلدين ليس بالأمر الجديد، إذ جرت مفاوضات بهذا الشأن منذ ست سنوات مضت، وقُطع شوط بعيد بهذا الخصوص[٢١٥].

وعلّقت صحيفة **الأيكونوميست** (*Economist*) على قيام الاتحاد بقولها: يجب أن يكون هدف الدبلوماسية الغربية سد الثغرة الواقعة بين مصر والعراق لا توسيعها، وحذرت الصحيفة من دعم الدول الغربية انقسام العالم العربي إلى معسكرين متكافئين، لأن مثل هذا الأمر سيشجع الجمهورية المتحدة إلى الركون إلى روسيا[٢١٦].

لم يكتب للاتحاد العربي الاستمرار طويلاً فما أن انقضت خمسة أشهر على إعلانه حتى قام انقلاب في العراق في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ انهار على أثره الاتحاد، وذلك بعد إعلان عبد الكريم قاسم انسحاب الجمهورية العراقية من دولة الاتحاد في ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٨[٢١٧]. وكان الملك حسين قد أعلن نفسه

---

(٢١٢) الشرعة، «الاتحاد العربي، ١٩٥٨،» ص ١٨٣.

(٢١٣) الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١-١٩٥٨**، ص ١٥١.

(٢١٤) **الدفاع**، ١٦/ ٢/ ١٩٥٨.

(٢١٥) **الدفاع**، ١٦/ ٢/ ١٩٥٨.

(٢١٦) الشرعة، «الاتحاد العربي، ١٩٥٨،» ص ١٨٤.

(٢١٧) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٤٧؛ إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ٤٤٧، وسلمان، **صفحات من حياة محمد حسن سلمان**، ص ٣٠٠.

رئيساً للاتحاد في أعقاب مقتل الملك فيصل من قبل الانقلابيين[٢١٨].

وفي ٣١ تموز/ يوليو أعلمت الحكومة البريطانية الأردن بنيتها الاعتراف بالجمهورية العراقية، ويشير السفير البريطاني إلى تقبل سمير الرفاعي هذا الأمر بواقعية في حين سيطرت على ذهن الملك حسين فكرة الثأر لأقربائه، حيث أخذ يحشد قواته على الحدود العراقية في مشروع تهديد لبغداد، ولكن في النهاية تغلبت واقعية الرفاعي[٢١٩].

وفي أعقاب اعتراف بريطانيا وأمريكا وبعض الدول الغربية بالجمهورية العراقية أصدر الملك حسين قراراً في ٢ آب/ أغسطس ١٩٥٨، كان بمثابة تصفية للاتحاد العربي ونص على أن تعامل بموجبه البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة لدى الأردن كما كانت قبل تأسيس الاتحاد العربي[٢٢٠]. وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١ اعترف الأردن بالنظام العراقي الجديد[٢٢١].

أما أبرز النتائج المترتبة على قيام الاتحاد فتتمثل في عودة النفوذ البريطاني إلى الأردن، وذلك عن طريق مطار المفرق الذي أصبح قاعدة طيران الاتحاد بمشورة ومساعدات بريطانية[٢٢٢]، وعادت المعونات العسكرية البريطانية للأردن، ورحب الأردن بها وبعودة سلاح الجو البريطاني للقواعد الأردنية[٢٢٣].

هذا بالإضافة إلى أن الاتحاد العربي كان من أهم عوامل قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو العراقية، التي قضت على النظام الملكي العراقي والذي أقيم الاتحاد أساساً من أجل حمايته[٢٢٤].

---

(٢١٨) Baram, «Baathi Iraq and Hashemite Jordan: From Hostility to Alignment,» p. 51.

(٢١٩) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١٢٤.

(٢٢٠) **الدفاع**، ٣/ ٨/ ١٩٥٨؛ الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٥٩، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤/ ٨/ ١٩٥٨: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 55, F.O., 371/134313.

(٢٢١) **المنار**، ٢/ ١٠/ ١٩٦٠، وآشر سسر، **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية**، ترجمة جودت السعد (عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٣٣.

(٢٢٢) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١١٥.

(٢٢٣) سعد أبو دية، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٨٤.

(٢٢٤) الزبيدي، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، ص ٢٨٢؛ صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر: دراسة تاريخية سياسية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ١٨٤؛ و Baram, «Baathi Iraq and Hashemite Jordan: from Hostility to Alignment,» p. 51.

رابعاً: مشروع الوحدة الثلاثية (المصرية ـ السورية ـ العراقية) نيسان/ أبريل ١٩٦٣

شهدت الساحة العربية مع بدايات عام ١٩٦٣ توجهات لتحقيق وحدة ثلاثية تضم مصر والعراق وسوريا، يدفعها إلى مثل هذا التوجه طبيعة الأحداث التي شهدتها الدول المعنية قبيل البدء بمحادثات الوحدة.

ففي ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ قام عبد السلام عارف بانقلاب عسكري أطاح بنظام عبد الكريم قاسم المعادي للقاهرة، وأعلن النظام البعثي الجديد عن أهدافه الاشتراكية التي يروّج لها النظام المصري، فرحبت القاهرة بالنظام العراقي الجديد[٢٢٥].

وفي سوريا تمكنت الأطراف المعادية للانفصال السوري ـ المصري وعلى رأسهم الضباط البعثيون والناصريون من القيام بانقلاب عسكري في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، تم من خلاله القضاء على الحكومة السورية الانفصالية، وشكلت حكومة برئاسة صلاح الدين البيطار[٢٢٦]، وقد أعلن مجلس قيادة الثورة الوطني الذي تم تشكيله في أعقاب الانقلاب بأنه استولى على السلطة لكي يكفّر عن الخطيئة الكبرى في الانفصال عن مصر عام ١٩٦١، ويعيد سوريا إلى الوحدة مع مصر ومع العراق[٢٢٧]. كما صرح وزير الدولة السوري لشؤون الوحدة بأن الوحدة في مضمونها الاشتراكي هي مبرر ثورة الثامن من آذار/ مارس، وهي الهدف الأساسي لهذا الدور[٢٢٨]، وبهذا التوجه تكون الثورة السورية قد التقت أهدافها مع أهداف الثورة العراقية.

أما الحكومة المصرية فقد كانت تعاني تورطها العسكري في اليمن[٢٢٩]، وكانت لديها الرغبة في تعويض خسارتها في سوريا بعد الانفصال، وسعي عبد الناصر لاستعادة شعبيته في العالم العربي، وذلك بالرغم من نقمته على بعثيّي سوريا لاتهامه

---

(٢٢٥) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ج٢، ص ٢١٢، والشاعر، **خمسون عاماً ونيف**، ص ١١٥.

(٢٢٦) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج٣، ص ٤١٥؛ النونو، **دولة البعث وإسلام عفلق: حقائق تاريخية وقضايا معاصرة، ١٩٤٠-١٩٩٠م**، ص ٢٠٤؛ مالكوم كير، **عبد الناصر والحرب العربية الباردة**، ترجمة عبد الرؤوف عمرو (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ص ٩٩، والجعفري، **السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦-١٩٨٢**، ص ١٤١.

(٢٢٧) **المنار**، ١٥/ ٣/ ١٩٦٣، ورياض، المصدر نفسه، ج٢، ص ٢١٢.

(٢٢٨) مركز الوثائق التاريخية في دمشق، المصنف رقم ١٤٤، الوثيقة رقم ١.

(٢٢٩) رياض، المصدر نفسه، ج٢، ص ٢١٨.

إياهم بأنهم وراء الانفصال السوري ـ المصري في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١[٢٣٠]. هذا بالإضافة إلى آمال عبد الناصر في عودة القومية العربية الشاملة، لكل ذلك وافق على فكرة الوحدة من جديد[٢٣١].

جرت المفاوضات من أجل الوحدة في القاهرة بين ممثلي الدول الثلاث (مصر سوريا والعراق) خلال الفترة من ١٤ آذار/ مارس ـ ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣[٢٣٢]، حيث تم التوقيع على ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، والذي نصّ على قيام دولة اتحادية بقيادة جماعية، في مدة لا تزيد عن خمسة أشهر تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة» عاصمتها القاهرة، على أن يحتفظ كل قطر في الدولة بمؤسساته واستقلاله السياسي الداخلي، مع تشكيل قيادة سياسية موحدة[٢٣٣].

وما أن تم الإعلان عن بدء مفاوضات الوحدة حتى أعلنت الحكومة الأردنية عن بدء مساعيها لتحقيق التقارب مع الدول العربية، واتخاذ الإجراءات التمهيدية للانضمام إلى الوحدة، حيث أكد الملك حسين في لقاء صحافي على أن انضمام الأردن لهذه الوحدة أمر طبيعي، وأعرب عن أمله في أن تتم هذه الوحدة في أقرب وقت وبأقل ما يمكن من الأخطاء[٢٣٤]. كما أرسل الملك حسين ببرقية تهنئة إلى عبد الناصر مبدياً استعداده للتعامل والتعاون معه، ولكن رد القاهرة كان سلبياً على هذا العرض[٢٣٥]. ومن الإجراءات التي اتخذها الأردن أيضاً إقالة الملك حسين حكومة وصفي التل ـ بالرغم من حداثة تشكيلها في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٣ ـ وذلك لشدة عدائها للنهج الناصري[٢٣٦].

وفي بيانه الوزاري أكد رئيس الوزراء الجديد سمير الرفاعي سعي حكومته

---

(٢٣٠) حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ج٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ١١١، وكير، **عبد الناصر والحرب العربية الباردة**، ص ٤١.

(٢٣١) كير، المصدر نفسه، ص ٩١.

(٢٣٢) رياض طه، **محاضر محادثات الوحدة: محاولات في تحليلها** ([بيروت: د.ن.، ١٩٦٣؟])، نقلاً عن **الأهرام المصرية**.

(٢٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٨-٢٤٩؛ **الجهاد**، ١٨/ ٤/ ١٩٦٣، والنونو، **دولة البعث وإسلام عفلق: حقائق تاريخية وقضايا معاصرة، ١٩٤٠-١٩٩٠م**، ص ٢٠٦.

(٢٣٤) **الجهاد**، ١٨/ ٤/ ١٩٦٣؛ **المنار**، ١٧/ ٣/ ١٩٦٣، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٦٣: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 13, p. 630, F.O., 371/ 170340.

(٢٣٥) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ٢٠١، و**الجهاد**، ٢٤/ ٤/ ١٩٦٣.

(٢٣٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٣)، وسسر، **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية**، ص ٦١.

للتجاوب والتعاون مع المساعي والإنجازات الوحدوية والاتحادية المنطلقة في أنحاء العالم العربي، والتي لا يمكن للأردن أن يكون بمعزل عنها[٢٣٧]. ولكن في الوقت ذاته نفى وزير الخارجية حازم نسيبة إرسال وفد رسمي وشعبي برئاسة سفير الأردن في دمشق إلى إحدى الدول العربية في نطاق السعي من أجل التقارب العربي[٢٣٨].

وما أن أُعلن عن توقيع اتفاقية الوحدة حتى عمّت مظاهرات التأييد أرجاء الأردن، وتحولت إلى مظاهرات شغب، حمل المتظاهرون خلالها أعلام الاتحاد العربي الثلاثي وعليها أربع نجوم، كناية عن انضمام الأردن إلى الجمهورية المتحدة[٢٣٩]، استمرت المظاهرات أسبوعاً متخذة طابع العنف، ما اضطر رئيس الوزراء إلى إصدار الأوامر للجيش لمواجهة المتظاهرين، الأمر الذي نجم عنه سقوط عدد من القتلى والجرحى في القدس[٢٤٠]. وفي تصريح له ـ تعليقاً على المظاهرات ـ قال الملك حسين إنها بدأت في التعبير عن الفرحة بالوحدة، ولكن تدخلت بعض عناصر الشغب التي استغلت الفرصة فقامت بتحريفها عن هدفها ما أدى إلى سفك دماء بريئة[٢٤١].

وقد أكد السفير البريطاني أن نواب المعارضة هم من تسبب في حدوث المظاهرات، والتي بدأت بتعبير عفوي للتضامن والتعاطف لدعم الوحدة، ولكن تفاقم الأحداث أثار مخاوف السفير من أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه إبان فترة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ حيث الرجوع إلى الفوضى التي عمت خلال حكومة النابلسي[٢٤٢].

ووجه السفير البريطاني الاتهام بتنظيم المظاهرات إلى الجمهورية العربية المتحدة، وبخاصة تلك التي حدثت في مدن الضفة الغربية، وبتأييد من سمير الرفاعي الذي

---

(٢٣٧) **الجهاد**، ٣١/ ٣/ ١٩٦٣، وحكمت بن الحسن بن عبد الله بن باكير، معد، **حقائب وزارية، ١٩٢١-١٩٩٢** (الزرقاء: مؤسسة باكير للدراسات الثقافية، ١٩٩٣)، ص ١٢٢.

(٢٣٨) **الجهاد**، ٨/ ٤/ ١٩٦٣، و Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1989), pp. 128-130.

(٢٣٩) **أخبار فلسطين**، ٢٣/ ٤/ ١٩٦٣.

(٢٤٠) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ٢٠١؛ **المنار**، ٢٨/ ٤/ ١٩٦٣، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٦٣: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 13, p. 567, F.O., 371/170157.

(٢٤١) **الجهاد**، ٢٤/ ٤/ ١٩٦٣.

(٢٤٢) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٦٣: Priestland, ed., Ibid., vol. 13, p. 567, F.O., 371/170154.

كان ميالاً للوحدة الثلاثية[٢٤٣]. ويتناقض هذا الاتهام الموجه للرفاعي مع ما حدث لاحقاً من رفضه الانضمام للوحدة عندما طالبته الأحزاب الأردنية بذلك، الأمر الذي دفع بأربعة وثلاثين نائباً في مجلس النواب إلى حجب الثقة عن حكومته، فاضطر إلى تقديم استقالته في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٣[٢٤٤].

ويبدو أن الأوضاع في الأردن بلغت درجة من التردي بحيث وجد رئيس الوزراء الجديد الشريف حسين نفسه عاجزاً عن مواجهة الرأي العام الأردني والتأثير فيه، الأمر الذي اضطره إلى طلب المشورة من السفير البريطاني، حيث أبدى الأخير استعداده لذلك واضعاً نفسه تحت تصرف رئيس الوزراء، مؤكداً له أنه تلقى الطلب ذاته من الملك حسين، وبأنه يرحب بأية مساعدة يستطيع تقديمها للملك حسين ورئيس وزرائه في مثل هذه الظروف[٢٤٥].

وحول موقف بريطانيا من إعلان الوحدة الثلاثية، يبدو أن جلّ اهتمامها انصب على احتمالية انضمام الأردن إلى الوحدة، إذ وجدت في حدوث مثل هذه الخطوة تهديداً لاستقرار حكومة العربية السعودية ودول الخليج العربي، ما يترتب عليه آثار سيئة وتجعل المصالح النفطية البريطانية في خطر[٢٤٦].

ومن المخاوف التي أثارتها الوحدة الثلاثية لدى الحكومة البريطانية أن تؤدي إلى تكوين ضغط قوي من قبل الشعب الأردني على حكومته للانضمام إلى الوحدة، بحيث يصبح من المستحيل عليها مقاومة مثل هذا الضغط، وبالتالي فإن أي قرار أردني بالانضمام إلى الوحدة سيولد أزمة في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، وهو الأمر الذي يجب تفاديه من خلال ـ العمل ضمن ظروف معينة ـ كمحاولة إقناع النظام الأردني بالعدول عن طلب الانضمام للوحدة[٢٤٧]. ولم يذكر التقرير البريطاني ماهية الظروف المعينة التي سيعمل الساسة البريطانيون من خلالها، ولكن الأمر لا يحتاج إلى الكثير من التمحيص لمعرفتها، فلن تعجز الحكومة البريطانية وبالتنسيق مع الحكومة

---

(٢٤٣) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٤/ ١٩٦٣: Ibid., vol. 13, p. 556, F.O., 371/170268.

(٢٤٤) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢١ نيسان/ أبريل ١٩٦٣)، الملحق، محاضر جلسات مجلس النواب الأردني؛ **الجهاد**، ٢١/ ٤/ ١٩٦٣، ونسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، ص ٦٧.

(٢٤٥) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٦٣: Priestland ed.: Ibid., vol. 13, p. 586, F.O., 371/170269, Minute by L. Figg, «Jordan,» 1/5/1913 and vol. 13, p. 567, F.O., 371/170154.

(٢٤٦) W. Morris, «Arab Federation and British Interests,» 30/8/1963, in: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, pp. 50-51, F.O., 371/170165, with note by R. Crawford, 4/9/1963.

(٢٤٧) Priestland, ed., Ibid., vol. 13, p. 51.

الأمريكية عن إيجاد سبل الضغط التي من خلالها ـ ليس فقط تتمكن من إقناع الحكومة الأردنية ـ بل وإجبارها على التخلي عن الانضمام إلى الوحدة الثلاثية.

ونتيجة للأحداث والاضطرابات التي شهدتها الساحة الأردنية للمطالبة بالانضمام إلى الوحدة الثلاثية، وتهديدها للنظام الأردني، وظهور بوادر لدى إسرائيل للتدخل لمنع جمال عبد الناصر من السيطرة على الأردن، أخذت الحكومة البريطانية في التفكير في ضرورة تدخلها عسكرياً لمنع تفاقم الأمور[٢٤٨].

وعلى ضوء تداعيات الأحداث نصح السفير البريطاني حكومته بإلغاء الزيارة التي كان سيقوم بها فريق التدريب الأرضي ـ الجوي البريطاني والتي كان قد خطط لها منذ فترة طويلة[٢٤٩].

وكانت الصحف المصرية قد نقلت تصريحاً لمراسل رويتر باسم المتحدث بوزارة الدفاع البريطانية، يفيد بوضع وحدات من الجيش البريطاني في حالة استنفار للتحرك في غضون اثنتين وأربعين ساعة للذهاب عبر البحار، وقد ربطت الصحف المصرية هذا التصريح بتدهور الأوضاع في الأردن، وبأن هذه القوات ستأتي بناء على طلب الملك حسين[٢٥٠]. وقد أنكر الملك حسين في حديث صحافي وجود أية نية لدى الأردن لاستدعاء قوات بريطانية، مؤكداً أن بلاده تستطيع حل مشاكلها الخاصة[٢٥١].

ومما يؤكد وجود النية لدى الحكومة البريطانية للتدخل عسكرياً في الأردن إذا لزم الأمر ما قاله رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان: من أنه في حال تعرض السلام للتهديد في الشرق الأوسط، فإن بريطانيا سوف تتشاور مع الأمم المتحدة بهذا الشأن فوراً، وستتخذ الإجراءات التي تشعر أن الموقف يتطلبها، وقد جاءت تصريحاته هذه في أعقاب الإعلان عن ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل[٢٥٢].

---

(٢٤٨) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى واشنطن بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٦٣: Ibid., vol. 13, p. 570, F.O., 371/170182.

(٢٤٩) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٦٣: Ibid., vol. 14, p. 89, F.O., 371/170278.

(٢٥٠) انظر الوثيقة الموجهة من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٦٣: Ibid., vol. 13, p. 576, F.O., 371/170266.

(٢٥١) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢/ ٥/ ١٩٦٣: Ibid., vol. 13, p. 687, F.O., 371/170272, and **المنار**، ٩/ ٥/ ١٩٦٣.

(٢٥٢) مركز الوثائق التاريخية في دمشق، المصنف رقم ١٤٩، الوثيقة رقم ١٦.

ولكن وبشكل عام يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تتوقع مسبقاً فشل الوحدة الثلاثية لوجود صعوبات عملية في طريق تحقيقها، لذا اكتفت بالانتظار والمراقبة لما ستسفر عنه الأمور[٢٥٣].

وبعيداً عن الموقف البريطاني الرسمي فقد أكد وزير الدفاع في حكومة الظل العمالية ضرورة اعتراف السياسة البريطانية برغبة الدول العربية بالوحدة ـ والتي لمسها أثناء زيارته المنطقة ـ وذلك لكسب تعاون الدول العربية، شريطة أن تستند هذه الرغبة في الوحدة إلى الإرادة الحرة للشعوب العربية نفسها[٢٥٤].

ولكن آمال وأحلام الوحدة ضاعت أدراج الرياح، وفشلت محاولة الوحدة الثلاثية قبل أن ترى النور، واختلفت أسباب الفشل وتبادل الأعضاء الاتهامات، فاتُّهم عبد الناصر بالتردد والخوف من تحقيق الوحدة نتيجة الشكوك المصرية بنيات حزب البعث الاشتراكي في سوريا[٢٥٥]، ومما يؤكد هذه الشكوك مهاجمة محمد حسنين هيكل ـ عراب الرئيس المصري ـ حزب البعث السوري في مقالة له تحت عنوان «إني أعترض»، وذلك بعد تعثر مفاوضات الوحدة[٢٥٦]. وكان حزب البعث السوري قد أصدر في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ بياناً هاجم فيه عبد الناصر وحمَّله مسؤولية نسف ميثاق الوحدة[٢٥٧].

ومن ذلك أيضاً شكوك الرئيس جمال عبد الناصر في الرئيس العراقي عبد السلام عارف الذي اتهمه بالسعي إلى تدعيم مركزه الشخصي، يضاف إلى ذلك التفاهم الذي ظهر بين حزبي البعث في سوريا والعراق، الأمر الذي خشي معه عبد الناصر أن يؤدي في لحظة ما إلى وحدة عراقية ـ سورية وقلب ظهر المجن للقاهرة[٢٥٨].

وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد اتهم الدول الاستعمارية، وعلى وجه الخصوص بريطانيا بأنها وراء إفشال هذه الوحدة، فأثناء المشاورات التي سبقت إعلان

---

(٢٥٣) P. Cradock, «United Arab Republic,» 8/5/1963, in: Priestland, ed., Ibid., vol. 13, p. 590, F.O., 371/170171.

(٢٥٤) **الجهاد**، ١٠/ ٧/ ١٩٦٣.

(٢٥٥) **الجهاد**، ٢٧/ ٣/ ١٩٦٣.

(٢٥٦) **المنار**، ٣١/ ٣/ ١٩٦٣.

(٢٥٧) **المنار**، ١٩/ ٩/ ١٩٦٣.

(٢٥٨) ناتينغ، **ناصر**، ص ٣٨٠، وكير، **عبد الناصر والحرب العربية الباردة**، ص ١٧٦.

الوحدة، أخبر عبد الناصر الوفد السوري بأن الحكومة البريطانية ستدفع الملايين من النقود لإفشال الوحدة العربية، كما أخبر الوفد العراقي «أن البريطانيين سيعملون على الدوام ضدكم، وسيتحالفون مع الشيطان إذا استدعى الأمر». ووجه عبد الناصر الاتهام إلى بعثيّي سوريا والعراق بأنهم أدوات بيد الاستعمار الذي يسعى لتجزئة وتدمير القومية العربية، وبأن بريطانيا وأمريكا كانتا وراء وصول البعثيين إلى السلطة[٢٥٩].

أما حزب البعث السوري فقد عزا فشل الوحدة إلى تأزم العلاقة بين سوريا ومصر في أعقاب محاولة الانقلاب التي قام بها الناصريون في سوريا في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣، حيث أعلن عبد الناصر في ٢٢ تموز/ يوليو أن نشاط الحكومة السورية يسد الطريق أمام الوحدة[٢٦٠].

وبغض النظر عن الأشخاص والأسباب التي كانت وراء فشل مشروع الوحدة الثلاثية ـ وهي على الأغلب واحدة في كل مشروع وحدة أو اتحاد عربي ـ فقد ترتب على هذا الفشل العديد من النتائج، كان أهمها إجهاض حلم من أحلام العرب في تحقيق خطوة نحو الوحدة العربية تكون نواة لوحدة أكبر، وبخاصة أنه كان يضم أكبر ثلاث دول عربية.

أما على الصعيد المحلي الأردني، فقد كان لفشل الوحدة نتائج إيجابية، حيث أدّت إلى كسر طوق العزلة المفروض على الأردن، فاتجه الملك حسين نحو عبد الناصر والاتحاد السوفياتي، واتخذ جانب عبد الناصر في الصراع البعثي ـ الناصري، ويعود موقف الملك حسين هذا لشعوره بقوة مركزه في بلده، ولإدراكه بزوال الخطر الذي كان متوقعاً من الوحدة الثلاثية على الأردن[٢٦١]، ولشكوك الملك حسين بدعم بريطانيا للبعثيين في سوريا والعراق، وقد جاء هذا الاعتقاد نتيجة الحملة التي شنها عبد الناصر على البعثيين واتهام بريطانيا بدعمهم[٢٦٢].

---

(٢٥٩) Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 45, F.O., 371/170175, from H. Beely (Cairo) to Earl of Home, 15/8/1963.

(٢٦٠) غوفا، **الصراع في سورية، لتدعيم الاستقلال الوطني، ١٩٤٥-١٩٦٦**، ص ٢٠٥.

(٢٦١) Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 101, F.O., 371/170273, Minutes by W. Morris and R. Crawford, 15-16/10/1963.

(٢٦٢) «Foreign Office Intel,» HMG's Relations with the Ba'athist Governments in Syria and Iraq, 23/10/1963, and Ibid.: vol. 14, p. 104, F.O., 371/170341, from R. Parkes to W. Moris 16/10/1963, and vol. 14, p. 58, F.O., 371/170165.

خامساً: مشروع الوحدة المصرية ـ العراقية أيار/ مايو ١٩٦٤

وجرت في أيار/ مايو ١٩٦٤ محاولة أخرى من أجل الوحدة بين مصر والعراق كان مصيرها الفشل أيضاً، وذلك في أعقاب الصراع الذي حدث بين عبد السلام عارف وحزب البعث والحزب الشيوعي في العراق[٢٦٣]. لتنتهي هذه المحاولة بتوقيع اتفاقية التنسيق السياسي المشترك بين البلدين في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٤، يتم بموجبها تشكيل مجلس رئاسة مشترك من رئيسي البلدين مقره القاهرة وقراراته إلزامية، وذلك من أجل تنفيذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين[٢٦٤].

أثارت هذه المحاولة اهتمام الحكومة البريطانية وذلك لما تشكله من خطر على المصالح الحيوية البريطانية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص النفط العراقي، ومما ضاعف من القلق البريطاني تصريحات عبد السلام عارف التي هاجم فيها بريطانيا، والفشل الذي منيت به المحادثات البريطانية ـ العراقية بشأن النفط العراقي[٢٦٥].

وقد تضاعفت مخاوف الحكومة البريطانية من هذه الوحدة، في أعقاب وجود توجهات لدى الحكومة الأردنية للانضمام إليها[٢٦٦]، ولا سيما أن هذه الوحدة قد تزامنت مع التحسن الملحوظ في العلاقات الأردنية ـ المصرية، وعودة التقارب العسكري بينهما في أعقاب انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤[٢٦٧]، الأمر الذي يشكل خطراً حقيقياً على الاستقرار في الشرق الأوسط، وهو ما تعتبره الحكومة البريطانية مسألة مهمة لمصالحها الحيوية في المنطقة[٢٦٨].

---

(٢٦٣) حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، ج٣: **عبد الناصر والعرب**، ص ١٧٤-١٧٥.

(٢٦٤) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ج٢، ص ٢٢، وخوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣-١٩٨٧ (وثائق)**، ص ٤١٧.

(٢٦٥) **الأخبار**، ٢٩/ ٥/ ١٩٦٤.

(٢٦٦) انظر الوثيقة الموجهة من باركس إلى موريس: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 277, F.O., 371/175646.

(٢٦٧) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ج٢، ص ٢٢٠.

(٢٦٨) **الأخبار**، ٢٩/ ٥/ ١٩٦٤.

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية ـ البريطانية وأثرها في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط (١٩٥١ ـ ١٩٦٧)

أولاً: أهداف السياسة البريطانية في الشرق الأوسط وأثرها في الأردن

حكمت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط في بداية الخمسينيات من هذا القرن مجموعة من الاعتبارات شكّلت الأساس الذي سارت عليه في علاقاتها مع مثيلاتها من الدول الكبرى ومع أقطار المنطقة. وتمثلت أولى هذه الاعتبارات بالخطر السوفياتي وتهديده بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط التي كانت بمثابة منطقة نفوذ بريطانية أولاً وغربية ثانياً، فكان هذا الخطر يسيّر سياستها تجاه المنطقة.

وقد ألقت المخاوف البريطانية من التغلغل السوفياتي بظلالها على علاقتها بالرئيس المصري جمال عبد الناصر، إذ كانت بريطانيا تخشى أن تكون مصر الحلقة التي سينفذ منها السوفيات إلى أفريقيا والشرق الأوسط[1]، وذلك لشكوك عبد الناصر في الغرب بعامة وبريطانيا بخاصة، الأمر الذي سيدفعه إلى الاتجاه نحو الاتحاد السوفياتي، وإقامة التعاون والتنسيق المشترك بينهما في مجال السياسة الخارجية[2]. وعزّز مخاوفها هذه من عبد الناصر رفض الأخير الأحلاف الغربية وبخاصة حلف بغداد والسياسة البريطانية في المنطقة، إذ توصلت الحكومة البريطانية إلى قناعة مفادها أن عبد الناصر يشكل عقبة في طريق احتفاظها بالدور المسيطر الذي تلعبه في المنطقة[3].

كما شكّل الصراع العربي - الإسرائيلي والمحافظة على أمن إسرائيل، محوراً آخرَ للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وكان تأكيد الحكومة البريطانية الدائم أن

---

(١) محمد إبراهيم فضة، **السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي** (عمان: الجامعة الأردنية، [د.ت.])، ص ١٩.

(٢) انظر البرقية الموجهة من كرافورد إلى الماجور هنيكر بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٦٢ في: Jane Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965* (Oxford: Archive Editions, 1996), vol. 1, p. 736, F.O., 371/164082.

(٣) محمود رياض، «هل ما زال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط؟،» **الباحث العربي** (لندن)، العدد ٤ (١٩٨٥)، ص ١٣، و Joseph Nevo and Ilan Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988* (Ilford, Essex, England; Portland, OR: Cass, 1994), p. 165.

سياستها تهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وهذا يعني بالدرجة الأولى الحفاظ على حدود وأمن إسرائيل من الاعتداءات[(٤)].

ومن الاعتبارات الأخرى التي أثّرت في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، والتي أولاها مخططو سياستها أهمية كبرى، هي الروح القومية والوعي الوطني لدى أقطار المنطقة، إذ اعتبروه مصدر خطر كبير قد ينفجر يوماً ويثور على الغرب، أو على الاستعمار ـ متمثلاً في بريطانيا ـ فيقضي على مصالحها. وكان هذا الخطر في أهميته لا يقل عن الخطر الشيوعي، الذي لا بد من الحد منه قدر الإمكان[(٥)]، وكان هو الآخر مجالاً من مجالات الصراع البريطاني ـ الناصري، ولاسيما أن عبد الناصر اعتبر زعيماً للقومية العربية، وقائداً لسياسة التحرر من الاستعمار الغربي[(٦)].

وكان النفط والمحافظة على خطوط إمداده الركن الأهم في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، فشكّل ذلك هاجساً بريطانياً سيطر على الفعل ورد الفعل لديها تجاه أحداث الشرق الأوسط، وبلغ النفط من الأهمية بالنسبة إلى بريطانيا بحيث اعتبره رئيس وزرائها إيدن مسألة حياة أو موت[(٧)].

يضاف إلى كل ما سبق، التنافس البريطاني ـ الأمريكي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية للحلول مكان بريطانيا في مناطق نفوذها، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتَعزَّزَ هذا التوجه في أعقاب حرب السويس عام ١٩٥٦، الأمر الذي حدا الرئيس الأمريكي آيزنهاور على الإعلان عن المبدأ الذي عرف باسمه من أجل هذه الغاية[(٨)] وهو ما سيرد تفصيله لاحقاً.

وعلى ضوء ما سبق لا بد من التساؤل عن انعكاس السياسة البريطانية في الشرق الأوسط على الأردن، وعلى علاقة الحكومة البريطانية معه، وما نجم عن ذلك من تفاعلات.

---

(٤) نجدة فتحي صفوة، «موقف بريطانيا واستراتيجيتها في الشرق الأوسط في أواسط الخمسينيات،» **الباحث العربي**، العدد ٥ (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ١٠١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٢، والوثيقة الموجهة من ديوك إلى إيدن بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 357, F.O., 371/110876.

(٦) P. J. Vatikiotis, *Conflict in the Middle East* (London: Allen and Unwin, 1971), p. 131, and Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 165.

(٧) **الأخبار** (القاهرة)، ١٣/ ٥/ ١٩٦٤، وفضة، **السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي**، ص ٣٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٢، وهشام الدجاني، **الإدارات الأمريكية وإسرائيل**، دراسات سياسية وفكرية؛ ١١(دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٤)، ص ٦٢.

لقد كان الأردن البوتقة التي انصبّت فيها أهداف السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وكان المسرح الذي نفّذت من خلاله هذه الأهداف والاعتبارات، وتجسّد ذلك في حرص بريطانيا الدائم على أمن واستقرار الأردن[(٩)]، باعتباره كياناً أوجدته هي، وإن كان هذا لا ينفي تمتعه بموقع متميز وحسّاس، حيث اقتضت مصلحة بريطانيا أن يبقى الأردن باستمرار مستقراً وآمناً[(١٠)].

وانبثقت المخاوف البريطانية على أمن واستقرار الأردن من عدة جوانب؛ وأولها الخوف الذي أرّق الحكومة البريطانية في سياستها في الشرق الأوسط وتمثّل في التغلغل السوفياتي في المنطقة، والخوف من أن يصل هذا التغلغل إلى الأردن فتتم السيطرة عليه، وذلك من خلال نصير السوفيات في المنطقة الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وتجلّى هذا الخوف في أوضح صوره عندما فشلت الحكومة البريطانية في ضم الأردن إلى حلف بغداد، الذي كانت تتوقع من خلاله استعادة وتثبيت نفوذها في المنطقة، وكان للدعاية الناصرية دور كبير في هذا الفشل[(١١)]. وتُوِّجت المخاوف البريطانية هذه بالاستغناء عن خدمات قائد الجيش العربي الأردني غلوب في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦، إذ كانت تعتبره أحد أركان نفوذها في الأردن والمنطقة، فبوجوده كانت بريطانيا تستطيع توجيه ـ إن لم نقل السيطرة ـ على السياسة الأردنية. ومن أمثلة ذلك أيضاً تشكيل القيادة العربية الموحدة بعد مؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٤، وبخاصة عندما أخذت هذه القيادة بالضغط على الأردن للتزود بأسلحة سوفياتية عن طريق مصر[(١٢)].

ولقد شارك الملك حسين الحكومة البريطانية مخاوفها من دعم عبد الناصر للشيوعية، والعمل على نشرها في العالم العربيّ، إذ اعتبر الشيوعية الشيطان الأكبر، وعبد الناصر رائدها ورسولها، مؤكداً أن عبد الناصر لن يتوقف عن اقتناص أية

---

(٩) انظر ج. بايكر بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٥٤ في: Adel Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties* (Oxford: Archive Editions, 1995), vol. 8, p. 394, F.O., 371/110886,

انظر أيضاً الوثيقة حول اللقاء الذي عقد بين رئيس الوزراء والملك حسين بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٥٨ في ١٠ شارع داونينغ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 210, F.O., 371/142199.

(١٠) انظر البرقية الصادرة عن المكتب البريطاني للشرق الأوسط بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٥٤ في: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 622, F.O., 371/110886.

(١١) James Lunt, *Glubb Pasha, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956* (London: Harvill Press, 1984), pp. 190-191, and Suwwan Mousa, *The Suez Crisis, 1956* ([Amman]: Al-Karmel, [198-]), p. 41.

(١٢) انظر الوثيقة الموجهة من هندرسون إلى ستيرلنغ بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 510, F.O., 371/175646.

انظر أيضاً ج. بايكر بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٥٤ في: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 513, F.O., 371/110886.

فرصة لتحسين وضع الشيوعية وزيادة تأثيرها في الشرق الأوسط، الأمر الذي طالما أثار قلقه[١٣].

ومن هنا نجد أن الحكومة البريطانية تسعى للحيلولة دون التمادي في التقارب بين الأردن ومصر، لأن مثل هذا التقارب سيؤدي إلى تدمير استقلال الأردن وإلى هيمنة عبد الناصر[١٤]، لذا تصدت لمحاولات عبد الناصر بهذا الخصوص وسعت إلى إفشالها.

ومن الأمور المهمة التي كانت تهدد أمن واستقرار الأردن ـ من وجهة نظر بريطانية ـ التهديد الإسرائيلي بالتدخل واحتلال الضفة الغربية في حال تعرّض الأردن لأية تهديدات خارجية، أو اضطرابات داخلية قد تؤدي إلى تغيير النظام الأردني القائم[١٥]. كما كانت الحكومة البريطانية تأمل من خلال الحفاظ على استقرار الأردن أن تدفع بالحكومة الأردنية إلى عقد مفاوضات سلام مع إسرائيل[١٦].

ولكن لا بد من التساؤل هنا كيف استطاعت الحكومة البريطانية تنفيذ سياستها هذه في الشرق الأوسط أولاً وفي الأردن ثانياً؟ بالرغم من وجود العديد من المؤثرات السلبية في هذه السياسة والمتمثلة بالتنافس الأمريكي البريطاني، والمد السوفياتي ـ الشيوعي، ووجود عبد الناصر المعارض الأول للسياسة البريطانية في المنطقة.

لقد اتبعت الحكومة البريطانية وسائل عدة في سبيل الحفاظ على الأردن كما تريده هي، بحيث تخدم من خلاله أهدافها ومصالحها في المنطقة، وأولى هذه الوسائل الدعم المالي والاقتصادي المستمر للأردن، باعتبار أن انتعاش الوضع الاقتصادي في الأردن سيؤدي حتماً إلى استقراره السياسي، وفي هذا الصدد يشير أحد تقارير الخارجية البريطانية إلى ذلك بقوله: «إن كل القرارات بخصوص الدعم الاقتصادي

---

(١٣) انظر البرقية الموجهة من ديوك إلى بوتبي، مع موبرلي بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٦٠ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 201, F.O., 371/151131, and
صلاح نصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة** (القاهرة: [د.ن.، ١٩٧٦؟])، ص ١٠٤.

(١٤) R. Crawford, «Situation in Jordan,» 24/7/1964 in: Priestland, ed., Ibid., vol. 17, p. 509, F.O., 371/175646.

(١٥) المصدر نفسه، مج ١٧، ص ٥٠٩، وما وجهه ديوك إلى إيدن بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٥٤ في: (vol. 8, p. 353, F.O., 371/110876),
والبرقية الموجهة من ستيرندال بينيت إلى كيرك باتريك بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٦٤ في: (vol. 14, p. 420, F.O., 371/110886),
انظر أيضاً الورقة التي حررها ج. بيث حول سياسة HMG نحو الأردن بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٠ في: (vol. 11, p. 203, F.O., 371/151071).

(١٦) ج. بايكر بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٥٤، في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 451, F.O., 371/110886.

للأردن، يعتمد على المدى الذي من خلاله نستنبط النجاح لسياستنا في جعل الأردن مستقراً ومستقلاً»[١٧]. وفي موضع آخر يشير المصدر ذاته إلى أن على الحكومة البريطانية أن تستمر، بل وتزيد من إسنادها المالي للأردن من أجل عملية تطوير الاقتصاد الأردني[١٨].

لقد شكّل الدعم الاقتصادي للأردن لبنة أساسية في السياسة البريطانية، وهو ما أكده رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون من أن السياسة الخارجية والدفاعية البريطانية ستعتمد كلتاهما على قوة بريطانيا الاقتصادية، وأن مقدرة بريطانيا على التدخل في الشؤون العالمية تعتمد على حشد قدراتها الاقتصادية ونشاطها الاقتصادي[١٩]. وخير مثال على هذه السياسة ما قامت به الحكومة البريطانية في الأردن، وعلى وجه الخصوص في بداية الستينيات، إذ أشار سفيرها في عمان في تقريره السنوي لعام ١٩٥٩ إلى أن العلاقة البريطانية المستقبلية مع الأردن بشكل خاص والعرب بشكل عام يجب أن تكون اقتصادية[٢٠].

أمّا الوسيلة الأخرى التي اتبعتها الحكومة البريطانية لضمان نجاح سياستها، فتتمثل في المحافظة على نظام الحكم الأردني وضمان استمراريته، لأنها بذلك تضمن ما تبتغيه من استقرار للأوضاع في الأردن والمنطقة العربية، ولأن انهيار النظام الأردني بالنسبة إليها يشكل فرصة ذهبية لعبد الناصر للهيمنة على الأردن. كما سيؤدي إلى التدخل الإسرائيلي واحتلال الضفة الغربية[٢١]، لذا وجدت الحكومة البريطانية نفسها ملزمة بالمحافظة على العرش الأردني سواء بالطرق الدبلوماسية والسياسية، أو بالتدخل العسكري إذا اقتضت الضرورة. ويتضح ذلك من خلال القوة العسكرية التي زودت بها الأردن إبان أزمة عام ١٩٥٨ في أعقاب الانقلاب العراقي، وتكالب الأخطار على الأردن من جهات مختلفة.

كما سعت بريطانيا في محاولة منها للمحافظة على نفوذها في الأردن أن تضمه

---

(١٧) انظر البرقية الموجهة من كروسثوايت إلى كراوفورد بتاريخ ٢٦/ ١/ ١٩٦٢ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 88, F.O., 371/164096.

(١٨) ج. بايكر بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٥٤ في: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 451, F.O., 371/110886.

(١٩) **الجهاد** (القدس)، ٥/ ١٠/ ١٩٦٦.

(٢٠) انظر ما كتبه جونستون إلى لويد بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٦٠: «Annual Review for 1959,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 571, F.O., 371/151040.

(٢١) انظر البرقية من آرثر إلى أوريغان بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 13, F.O., 371/151071.
انظر أيضاً الورقة التي حررها بيث حول سياسة HMG نحو الأردن بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٠: Ibid., vol. 11, p. 19, F.O., 371/151071.

إلى حلف بغداد متبعة لتحقيق ذلك جميع السبل، لكنها فشلت في ذلك، لينعكس هذا الفشل سلباً على مكانتها في الأردن، ما أدى إلى تراجع نفوذها فيه[٢٢].

وكان لتعاون الحكومة البريطانية وتنسيقها مع الحكومة الأمريكية دور كبير في تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد تجاوزها مرحلة التنافس مع الحكومة الأمريكية، وذلك في أعقاب ظهور الأخيرة كدولة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، تسعى لتحل مكان بريطانيا في المنطقة. وهو ما سيتم تناوله في الصفحات التالية.

ثانياً: التنافس والتنسيق البريطاني ـ الأمريكي في الأردن

شكلت العلاقة بين بريطانيا وأمريكا خلال المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية علاقة تحالف خاصة، أنتجتها مصالح وقيم وتحديات مشتركة، ولكنها كانت في الوقت ذاته تتضمن بعداً تنافسياً أيضاً، تفاوتت حدته وتباينت من منطقة إلى أخرى[٢٣]. وقد سعت أمريكا للحلول محل بريطانيا في كثير من مناطق نفوذ الأخيرة في العالم[٢٤]. ولقد عبّر رئيس الوزراء البريطاني إيدن في مذكراته عن هذا التنافس بقوله: «إن مشكلتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت عدم ميل الأخيرة إلى أخذ المكانة الثانية في منطقة ليست لهم فيها المسؤولية الكاملة»[٢٥].

وتنطبق مقولة إيدن هذه على طبيعة الحالة التنافسية التي اتسمت بها علاقة الدولتين في ما يتعلق بالسيطرة على الأردن، ومحاولتهما الاستئثار به وجعله منطقة نفوذ تابعة لإحداهما دون الأخرى. فبالنسبة إلى بريطانيا وبالرغم من تقبلها سياسة أمريكا في الحلول مكانها في العديد من مناطق الشرق الأوسط، لكنها حرصت على أن يبقى الأردن بعيداً عن هذه السياسة، فالأردن كيان هي صنعته وهي معنية جداً في أن تبقي سلطتها فيه، والأردن ـ وفقاً لتقرير دبلوماسييها ـ يعتمد بشكل كبير وفي

(٢٢) رياض، «هل ما زال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط؟،» ص ١٣؛ ديرك هوبوود، «هل لا زال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط؟،» **الباحث العربي**، العدد ٤ (١٩٨٥)، ص ٢٥، وصفاء عبد الوهاب المبارك، «بريطانيا ومصر، ١٩١٩-١٩٥٥،» **المؤرخ العربي** (بغداد)، العدد ٢٩ (١٩٨٦)، ص ٤٦.

(٢٣) ك. م. وورهاوس، **السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية**، ترجمة حسين القباني؛ مراجعة محمد سامي عاشور (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥)، ص ٢٠٨؛ محمد بدر الدين مصطفى، **المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣-١٩٥٤: دراسة في منهاجية المفاوضات الدولية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ٩٢، و James W. Spain, «Middle East Defense: A New Approach,» *Middle East Journal*, vol. 8, no. 3 (Summer 1954), p. 251.

(٢٤) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٩٢، و Vatikiotis, *Conflict in the Middle East*, p. 12.

(٢٥) أنتوني إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ترجمة خيري حماد، ٢ ج (بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة، [د.ت.])، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٠.

مجالات مختلفة على الحكومة البريطانية، لذا يمكن لهذه الحكومة أن تفعل ما تريده في الأردن دون أن تفقد مكانتها وموقعها فيه[٢٦].

أمّا الحكومة الأمريكية فقد كان اهتمامها في السيطرة على الأردن منبثقاً من أهدافها ومصالحها في الشرق الأوسط بشكل عام، والمتمثلة في تدعيم نفوذها في المنطقة، ومنع النفوذ السوفياتي ـ الشيوعي من التغلغل فيها، وذلك من خلال تقديم العون العاجل لتطوير اقتصاد دول المنطقة[٢٧]. هذا بالإضافة إلى ضمان مصالحها البترولية في المنطقة، ومواصلة دعمها لإسرائيل[٢٨]. ويلاحظ أن الأهداف الأمريكية هذه هي ذاتها أهداف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط[٢٩].

ويشير الرئيس الأمريكي آيزنهاور إلى بداية الاهتمام الأمريكي في المنطقة بشكل عام ومن ضمنها الأردن بقوله: «إن هذه المنطقة التي تهدد بنشوب حرب عالمية ثالثة تشكل امتحاناً لإرادة ومبادئ وصبر الولايات المتحدة... فالشرق الأوسط تحت أراضيه توجد أكبر خزانات الزيت في العالم «الذهب الأسود» لعصرنا الآلي...»[٣٠].

ولكن، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت المنطقة تتجاوب مع روح القومية المتيقظة، وتعاني من عدم الاستقرار السياسي، وحرب حدود مستمرة، ما تعذّر على الولايات المتحدة إتباع سياسة ثابتة وشاملة.

ولكي تتمكن الحكومة الأمريكية من تحقيق أهدافها في المنطقة، كان لا بد من التصادم مع الوجود البريطاني فيها، ولكنها حرصت في بداية الخمسينيات على أن لا تظهر بمظهر الدولة المستعمرة التي تريد إخراج بريطانيا لتحل مكانها، ويشير آيزنهاور إلى ذلك بقوله: «لم نكن نرغب بإزالة النفوذ البريطاني، بالرغم من أن البريطانيين يتهموننا بذلك. وبالرغم من المصالح الأمريكية في المنطقة، كنا نشعر بأنه ينبغي على بريطانيا أن تستمر في اتخاذ مسؤوليتها الرئيسة نحو استقرار المنطقة»[٣١].

(٢٦) انظر البرقية من ستيرندال بينيت إلى كيرك باتريك بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 391, F.O., 371/110886.

(٢٧) ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط**، تصدير محمد طه بدوي ([القاهرة]: مكتبة مدبولي، [١٩٩٥؟])، ص ١٦٤، و Laila Amin Morsy, «American Support for the 1952 Egyptian Coup: Why?,» *Middle Eastern Studies* (London), vol. 31, no. 2 (April 1995), p. 307.

(٢٨) مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية** (بيروت: إنترناشيونال سنتر، ١٩٧٠)، ص ٧١.

(٢٩) صفوة، «موقف بريطانيا واستراتيجيتها في الشرق الأوسط في أواسط الخمسينيات،» ص ١٠٠.

(٣٠) دوايت أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ترجمة هربرت بويعمان ([د.م.: د.ن.]، ١٩٦٩)، ص ١٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٥.

وفي سبيل تحقيق ذلك جرى تنسيق بين الدولتين من أجل توحيد خطتهما تجاه الشرق الأوسط، لكي تتمكنا من الوصول إلى أهدافهما، فكان اشتراك الدولتين في إصدار البيان الثلاثي في أيار/مايو ١٩٥٠ الذي يحدد موقفهما من الصراع العربي - الإسرائيلي[٣٢]، وكذلك التنسيق بشأن إنشاء أحلاف غربية، لحماية المنطقة من التغلغل الشيوعي، الذي تشترك الدولتان في عدائهما له[٣٣]، ومن ذلك أيضاً الاجتماعات التنسيقية التي عقدت بين ساسة البلدين، ومثال ذلك اللقاء الذي تم بين الرئيس الأمريكي ترومان (Truman) ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، والذي أكد الجانبان في ختامه على التقاء الأهداف والصداقة المشتركة والعمل من أجل إحلال السلام العالمي[٣٤].

وفي حقيقة الأمر لم تكن السياسة الأمريكية تهتم بمصالح البريطانيين، أو بالقضايا المحلية للمنطقة، بل إن جلّ اهتمامها تركز على إقامة نطاق من النقاط القوية والتحالفات العسكرية حول المنطقة التي يسيطر عليها السوفيات[٣٥]، لذا تركز اهتمام الحكومة الأمريكية في بداية تغلغلها في المنطقة على سوريا التي حققت الشيوعية فيها الكثير من المكاسب[٣٦].وانحصر الاهتمام الأمريكي في الأردن باعتباره جزءاً من منطقة الشرق الأوسط.

ولكي تحقق أهدافها في المنطقة ارتأت الحكومة الأمريكية الاعتماد على تقديم المساعدات الاقتصادية لهذه الدول لتمكينها من تقوية اقتصادها، وبالتالي جعلها قادرة على مقاومة المد الشيوعي[٣٧]، وكان الأردن من بين هذه الدول التي سعت إلى توسيع

---

(٣٢) William Z. Slany, ed., *Foreign Relations of the United States, 1952-1954* (Washington, DC: Department of State Publication, 1984), vol. 1: *General: Economic and Political Matters*, part 1, p. 37.

(٣٣) أفغيني ماكسيموفيتش بريماكوف، **تشريح الصراع في الشرق الأوسط** (بيروت: دار ابن خلدون، [د.ت.])، ص ١٥٧، و John Baylis, *Anglo-American Defense Relations, 1939-1984: The Special Relationship* (London: Macmillan, 1981), p. 55.

(٣٤) United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1950-1955; Basic Documents*, Department of State Publication; 2446. General Foreign Policy Series; 117, 2 vols. (Washington, DC: U.S. Govt. Print. Off., 1957), vol. 1: *Near and Middle East South*, p. 1699, and Slany, ed., Ibid., vol. 1: *General: Economic and Political Matters*, p. 846.

(٣٥) باتريك سيل، **الصراع على سورية، دراسة السياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، [١٩٨٣؟])، ص ٣٤٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٧، ومالكوم كير، **عبد الناصر والحرب العربية الباردة**، ترجمة عبد الرؤوف عمرو (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ص ٢٦.

(٣٧) Slany, ed., *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, vol. 1: *General: Economic and Political Matters*, p. 22.

مساعداتها له، وكانت هذه المساعدات في أغلبها اقتصادية ذات أهداف سياسية فكان مشروع النقطة الرابعة[٣٨] الباب الذي دخلت منه الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن، إذ وقِّعت اتفاقية بين الحكومتين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١[٣٩]، تلتها اتفاقية أخرى في ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٢[٤٠]. وبالرغم من المكاسب الاقتصادية التي جناها الأردن من هذه الاتفاقيات، لكن توقيعه عليها شكّل مقدمة للنفوذ الأمريكي في الأردن وتراجعاً للنفوذ البريطاني، وأصبح الأردن طرفاً في الحرب الباردة بين الغرب من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، كما اعتبرت هذه الاتفاقيات مقدمة لضم الأردن وغيره من الأقطار العربية إلى مشاريع الدفاع الغربية[٤١].

ويبدو أن مشروع النقطة الرابعة لم يلقَ الترحيب البريطاني، فبعد إجراء مقارنة بين المساعدات البريطانية والأمريكية يشير التقرير البريطاني: «إلى أن استمرار ازدهار الاقتصاد الأردني إنما هو بفضل المساعدات البريطانية، وأن النمو الاقتصادي لا زال يقوم على القروض البريطانية»[٤٢]، ويؤكد التقرير أنه في الوقت الذي يحقق التعاون الاقتصادي البريطاني فوائد مهمة للعلاقات الأردنية ـ البريطانية[٤٣]، فإن الاهتمام الأمريكي في الشؤون الاقتصادية الأردنية أفرز نتائج غير مرضية ـ وإن كان لم يحدد هذه النتائج ـ ولم يغفل التقرير الإشارة إلى النقد الشعبي القاسي الذي لاقاه مشروع النقطة الرابعة في الأردن[٤٤].

ونجد المعنى ذاته الوارد في التقرير البريطاني يرد في كتاب غلوب **جندي مع العرب**، بقوله: «كان الأردن يتلقى الأموال من الحكومتين البريطانية والأمريكية

---

(٣٨) النقطة الرابعة (Point Four): برنامج المساعدات الفنية الأمريكية في الخمسينيات، لبعض الدول المتخلفة التي تدور سياسياً في فلك الولايات المتحدة، وتعود التسمية إلى خطاب الرئيس ترومان (Truman) في مطلع عام ١٩٤٧، حيث جاء في النقطة الرابعة منه أن على الدول الغنية أن تحمل مسؤولياتها في مساعدة الدول الفقيرة. وقد تطور البرنامج بحيث شمل القروض والهبات العينية والمساعدات المالية تحت برنامج الأمن المتبادل، ويهدف إلى تعزيز النفوذ الأمريكي في الدول التي يشملها البرنامج. انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٥-٤٦، وعلي إبراهيم البشايرة، «الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، ١٩٥٠-١٩٥٧،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٤)، ص ١٥٣.

(٣٩) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١).

(٤٠) المصدر نفسه، ٢٣/٢/١٩٥١.

(٤١) البشايرة، المصدر نفسه، ص ١٥٧-١٥٨.

(٤٢) «Jordan Annual Review for 1955,» 27/7/1956 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 292, F.O., 371/121461.

(٤٣) «Review of the Disturbances in Jordan,» 7-12/1/1956 in: Priestland, ed., vol. 10, p. 225, F.O., 371/121461.

(٤٤) «Jordan Annual Review for 1955».

لغايات التنمية، وكانت المعونة الأمريكية تعرف بالنقطة الرابعة، والتي لم تكن فعالة أو مرغوباً فيها، فنظرية النقطة الرابعة كانت قائمة على تقديم النصيحة المناسبة أكثر منها تقديم التمويل اللازم، والأردن كان بحاجة للأموال، ولم يكن قلقاً كثيراً بشأن النصيحة»[٤٥].

ضاعفت الحكومة الأمريكية من اهتمامها بالأردن في أعقاب زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) إلى منطقة الشرق الأوسط في ١٢ أيار/ مايو ١٩٥٣، وكان الأردن من ضمن الدول التي زارها دالاس[٤٦]، وذلك بهدف إقناع دول المنطقة بأهمية الترتيبات الدفاعية الغربية[٤٧]، وتنبيه حكوماتها إلى الخطر الشيوعي الذي لا بد لمواجهته من تنظيم حزام أمني على حدوده الجنوبية، وهو ما عرف بالحزام الشمالي[٤٨]، ولكن دالاس خرج من جولته هذه بنتيجة مفادها أن الدول العربية مشغولة بالمنازعات في ما بينها، ولا تعير أدنى اهتمام للخطر الشيوعي، وأنها تخشى إسرائيل أكثر من خشيتها الشيوعية. وارتأت الحكومة الأمريكية لمواجهة ذلك ضرورة زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى دول المنطقة ومن ضمنها الأردن[٤٩].

وقد جاءت زيارة الوزير الأمريكي إلى المنطقة في أعقاب فشل الحكومة البريطانية في التوصل إلى اتفاق مع الدول العربية بشأن قيام نظام دفاعي مشترك، وتلكؤها في التوصل إلى اتفاقات ثنائية بشأن المعاهدات القائمة بين هذه الدول وبريطانيا، فارتأت الحكومة الأمريكية ضرورة أن تقوم هي بالاتصال المباشر

---

(٤٥) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, [1957]), p. 326.

(٤٦) زار دالاس بالإضافة إلى الأردن الدول التالية: مصر، سوريا، لبنان، العراق، العربية السعودية، الهند، باكستان، تركيا، اليونان، ليبيا. انظر: علي محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧** (بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٧٣])، ص ٢١٩.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢١٩، وصلاح العقاد، **مأساة يونيو ١٩٦٧، حقائق وتحاليل** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥)، ص ٦٠.

(٤٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ١١٧؛ John Coert Campbell, *Defense of the Middle East; Problems of American Policy* (New York: Frederick A. Praeger, 1960), p. 50, and Elie Podeh, «The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952-1955,» *Middle Eastern Studies*, vol. 32, no. 1 (January 1996), p. 159.

(٤٩) حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، مع تقديم محمد المجذوب (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠)، ص ٢١٩، و Spain, «Middle East Defense: A New Approach,» p. 252, and Campbell, Ibid., p. 50.

بحكومات المنطقة وتبني مطالبها، وممارسة الضغط على الحكومة البريطانية للإسراع في تعديل المعاهدات المبرمة بينها وبين هذه الدول[٥٠].

شهدت فترة ما بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي تنسيقاً وتفاهماً بريطانياً ـ أمريكياً، حيث يشير السفير البريطاني إلى ذلك بقوله: «إننا نتفهم تماماً مسألة التعاون التام مع أمريكا على أساس الصراحة المشتركة والثقة المتبادلة، والمساهمة في عملية الدفاع والحفاظ على استقرار المنطقة، وأنا أؤيد أي عمل يؤدي إلى تجنب أي فعل سيء»[٥١].

ويعزى هذا التنسيق بين الدولتين في هذه الفترة إلى التحول الذي أصاب السياسة السوفياتية تجاه الشرق الأوسط، إذ نشط الاتحاد السوفياتي في تقليص نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة، ومنع الولايات المتحدة من ملء الفراغ الذي ستتركه بريطانيا وفرنسا، انطلاقاً من أن الغرب يقوم بالاستيلاء على المنطقة دون إرادة شعوبها[٥٢]. ويعود هذا التحول في النهج السوفياتي تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص إلى عام ١٩٥٤ ـ بعد وفاة ستالين ـ إذ ظهر العالم العربي في أعين السوفيات على أنه قوة تقدمية عظمى في الشرق الأوسط[٥٣].

ولمواجهة هذا التحول في السياسة السوفياتية عقد الرئيس الأمريكي آيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني اجتماعاً في البيت الأبيض في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٥٤، اتفقا خلاله على استمرار توحيد جهود الدولتين لضمان السلام العالمي، واتباع كل ما يمكن وبكل الوسائل السلمية، لضمان استقلال جميع الدول التي تنشد شعوبها الحفاظ على استقلاليتها، واستمرارية تحقيق القوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لهذه الشعوب لتحقيق أهدافها في الاستقلال[٥٤].

كما وجّه رئيس الوزراء البريطاني تهديداً مبطناً إلى الاتحاد السوفياتي منوهاً

---

(٥٠) هاني الحوراني وسليم الطراونة، «هكذا سقط حلف بغداد في عمان،» **الأردن الجديد** (قبرص)، السنة ٣، العدد ٧ (ربيع ١٩٨٦)، ص ١١٦.

(٥١) انظر البرقية الموجهة من ستيرندال بينيت إلى كيرك باتريك بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 391, F.O., 371/110886.

(٥٢) سعد أبو دية، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٥٥، و Vatikiotis, *Conflict in the Middle East*, p. 122.

(٥٣) والتر لاكور، **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط**، ترجمة لجنة الأساتذة الجامعيين (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، ١٩٥٩)، ص ١٦٤ و١٨٣.

(٥٤) United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1950-1955; Basic Documents*, vol. 1: *Near and Middle East South*, p. 1707.

بالتعاون المشترك بين الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية حيث يقول: «ربما كانت الحكومة السوفياتية على علم إجمالاً بالسياسة التي تتبع، وبقوة الولايات المتحدة الحالية، وما ندعمها نحن به في ازدياد مستمر»[٥٥].

وفي الوقت ذاته أخذت الحكومة البريطانية بالترويج إلى حلف بغداد، وحاولت ضم الأردن إليه، ولكن يبدو أن محاولتها هذه لم تلقَ حماساً أمريكياً، وليس أدل على ذلك من تصريح الرئيس الأمريكي آيزنهاور الذي قال فيه: «إنه لم يكن متحمساً ـ منذ البداية ـ لضم الأردن إلى حلف بغداد، لأن حدوث ذلك سيسبب قلقاً لإسرائيل برؤيتها لدولة غربية تكون عضواً في الحلف، بينما هي ـ أي إسرائيل ـ بعيدة عنه»، وقد أثار هذا التصريح غضب رئيس الوزراء البريطاني إيدن[٥٦]. وشارك وزير الخارجية الأمريكي دالاس الرئيس الأمريكي موقفه هذا، لأن ضم الأردن إلى حلف بغداد سيدفع باليهود في الولايات المتحدة إلى المطالبة بضمانات لأمن إسرائيل[٥٧].

حرصت الحكومة الأمريكية على عدم الانضمام رسمياً إلى الحلف واكتفت بأن تكون عضواً مراقباً فيه، وذلك لخشيتها من التعرض لسخط الأنظمة والجماهير العربية الرافضة للحلف[٥٨]، وهو ما حدث في الأردن فعلاً أثناء الاضطرابات والمظاهرات التي حدثت احتجاجاً على محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد، إذ كان الاستياء الشعبي موجهاً ضد الدول الغربية جميعاً وليس ضد بريطانيا وحدها ـ كما يذكر آيزنهاور ـ حيث أشعل الجمهور الغاضب النار في المركز الفني الجوي الأمريكي في عمان، وقُذفت القنصلية الأمريكية في القسم العربي من القدس بالحجارة[٥٩].

وقد كررت الحكومة الأمريكية رفضها الانخراط رسمياً في الحلف عندما طلب منها البريطانيون ذلك في أعقاب عزل الملك حسين لغلوب في الأول من آذار/ مارس

---

(٥٥) ونستون تشرشل، «الدفاع سياسة الردع،» نص الخطاب الكامل الذي ألقاه ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم في ١/ ٣/ ١٩٥٥، ص ٣٢-٣٣.

(٥٦) أحمد وهبان، **العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة**، تقديم محمد طه بدوي (القاهرة: دار نهضة الشرق، ١٩٩٥)، ص ٨٥.

(٥٧) Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1989), p. 26.

(٥٨) مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، ص ١٢١، و Baylis, *Anglo-American Defense Relations, 1939-1984: The Special Relationship*, p. 55.

(٥٩) أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ص ٢٠.

١٩٥٦، ويبرر آيزنهاور هذا الرفض بأنه ليس من المنطق حدوث ذلك من غير إعطاء إسرائيل ضماناً لحمايتها، وإعطاء مثل هذا الضمان يعني خروج العراق من الحلف[٦٠]. كما خشيت أمريكا من أن تثير تحركاً سوفياتياً جديداً في المنطقة، لذا اكتفت بالاشتراك بالحلف بصفة مراقب تاركةً الزعامة لبريطانيا، الأمر الذي أثار سخط الحكومة البريطانية وغضب الدول المشاركة في الحلف، التي اعتقدت بأن واشنطن قد تخلت عنها، الأمر الذي نجم عنه فشل حلف بغداد[٦١].

وجه فشل حلف بغداد ضربة قوية للوجود البريطاني في المنطقة، لصالح سيطرة النفوذ الأمريكي، وقد أُتبع ذلك بضربة أخرى تمثلت في الاستغناء عن خدمات الجنرال غلوب في الأردن - أحد أبرز معالم الهيمنة البريطانية في الأردن ـ لتشكل هذه الخطوة بداية لتراجع النفوذ البريطاني في الأردن ومقدمة لسيطرة أمريكية واسعة.

وصل الخلاف بين الحليفتين أمريكا وبريطانيا بخصوص شؤون الشرق الأوسط ذروته مع أزمة السويس[٦٢]، حيث شكلت الحرب التي شنتها بريطانيا مع حليفتيها فرنسا وإسرائيل ضد مصر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ محكاً آخرَ للتنافس البريطاني - الأمريكي، وعلامة فارقة للوجود البريطاني في المنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص، حيث فشلت الحكومة البريطانية في تحقيق هدفها من الحرب ألا وهو القضاء على عبد الناصر، واضطرت إلى سحب قواتها من السويس[٦٣]. وقد ولدّ الهجوم على مصر حالة غضب أمريكي عنيفة، دفعت بوزير الخارجية دالاس إلى اتهام الحليفتين بريطانيا وفرنسا بتقديم الوعود لإسرائيل بمنحها جزءاً من الأراضي الأردنية وهي الضفة الغربية في حال نجاح الهجوم على مصر[٦٤].

أخذت الإدارة الأمريكية برئاسة آيزنهاور بعد حرب السويس تستعد لخلافة بريطانيا في المنطقة، وقد عبّر وزير الخارجية الأمريكي دالاس عن هذا التوجه بقوله: «إن الولايات المتحدة لا تتصرف بوحي لحظة عابرة، وإنما هي تتصرف وفق سياسة جديدة رسمتها للمنطقة، وهي مصممة على تنفيذها، فكما نرى فإن بريطانيا انتهت

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٦١) مصطفى، المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٦٢) Baylis, *Anglo- American Defense Relations, 1939-1984: The Special Relationship*, p. 56.

(٦٣) مركز الوثائق التاريخية في دمشق، المصنف رقم ٢٢٩، الوثيقة رقم ٥، ومحمد حسنين هيكل، **قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة**، ط ٦ (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٥)، ص ١٥٠.

(٦٤) مركز الوثائق التاريخية في دمشق، المصنف رقم ٢٢٩، الوثيقة رقم ٥.

في الشرق الأوسط، وقد جاء الوقت الآن لكي تتقدم الولايات المتحدة، وتقيم نظاماً جديداً في المنطقة تتحمل فيه المسؤولية وحدها مباشرة»[٦٥].

ويشير رئيس الوزراء البريطاني إيدن إلى هذا التحول في المنطقة بقوله: «بعد العمل الذي قمنا به في السويس أخذت الولايات المتحدة تعد للقيام بعمل في الشرق الأوسط، الذي أصبح الآن يهدد مصالحها، ولعلني كنت واثقاً من أن الموقف لا بد أن ينكشف عن نتائج مؤسفة في المستقبل، وقد تصبح تداخلات أخرى في الشرق الأوسط أمراً لا مناص منه من جانبنا، أو على وجه الاحتمال من جانب أمريكا»[٦٦].

أما غلوب فيشير إلى ذلك بقوله: «لقد خسرت بريطانيا الشرق الأوسط نتيجة أعمالها في مصر، ولن يكون لها نصير في هذه المنطقة بعد اليوم»[٦٧].

وفي السياق ذاته يقول الوزير البريطاني ناتينغ: «بعد السويس أدارت بريطانيا ظهرها للشرق الأوسط، وتركته للأمريكيين والسوفيات»[٦٨]. وبالرغم من أن هذه المقولة ليست دقيقة إلى حد كبير - إذ إن بريطانيا رغم انسحابها من السويس لم تفقد اهتمامها في منطقة الشرق الأوسط - ولكن الانسحاب كان بمثابة الترجمة العملية لأفول السيطرة البريطانية عن الشرق الأوسط عموماً، والأردن على وجه الخصوص.

وفي أعقاب الحرب التقت الاستراتيجية الأردنية - البريطانية المتمثلة بالحاجة لضمان الالتزام الأمريكي تجاه الأردن، ولكن واشنطن لم تكن تواقة لتحمل مثل هذا الأمر عن بريطانيا، ففي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ أعلم رئيس الأركان الأردني علي أبو نوار - وبمبادرة سرية من أجل ضمان الرعاية الأمريكية بدلاً من البريطانية - الملحق العسكري الأمريكي بأنه في حال تزويد الأردن بمساعدات اقتصادية وعسكرية، سوف يضمن الحد من نشاط الشيوعيين الأردنيين وذلك بحل مجلس النواب وفرض الأحكام العرفية، وفي الوقت ذاته حذر أبو نوار من أنه بدون الدعم الأمريكي سيجبر الأردن على قبول العروض السوفياتية المتكررة[٦٩].

---

(٦٥) الدجاني، **الإدارات الأمريكية وإسرائيل**، ص ٦٨.

(٦٦) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ٣٥٥.

(٦٧) **الدفاع**، ١٤/ ١١/ ١٩٥٦.

(٦٨) أنتوني ناتينغ، «كيف تمارس بريطانيا دورها في الشرق الأوسط،؟،» **الباحث العربي**، العدد ٤ (١٩٨٥)، ص ١٧.

(٦٩) Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1994), p. 156.

كرر الملك حسين الطلب الأردني من أجل المساعدة الأمريكية في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ مؤكداً تفضيل الأردن الدعم الغربي وإن كان سيتحول إلى القاهرة وموسكو إذا اقتضت الضرورة، ولكن هذه المحاولات كان مصيرها الرفض، وجاء الرد الأمريكي فاتراً وغير ملتزم[٧٠].

ويلاحظ أن الرفض الأمريكي هذا قد تزامن مع إعلان الحكومة البريطانية في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ عن زيادة المساعدات الاقتصادية للأردن بنصف مليون جنيه، لتصل إلى ما يقارب الثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه[٧١].

وكان وزير الخارجية الأمريكي دالاس - وفي حديث له مع رئيس الوزراء البريطاني إيدن رداً على قول الأخير بضرورة استمرار الأردن كبلد مستقل - قد أكد أن بقاء الأردن لا يشكل ضرورة بالنسبة إليه، وأن الدعم الأمريكي يجب أن يكون حيث يكون له أثر حقيقي في الصراع بين الشرق والغرب[٧٢].

وعندما رأت الحكومة الأمريكية الميل القوي من الأردنيين إلى مصر وسوريا والقومية العربية، اتهمت السياسة البريطانية بالضعف وسوء التصرف، واستبدت بها الرغبة في أن تتولى هي توجيه السياسة الأردنية والسيطرة المباشرة عليها[٧٣].

وقد تزامن ذلك كله مع إعلان الرئيس الأمريكي آيزنهاور في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ عن مبدأ يحمل اسمه[٧٤]، هدفه ملء الفراغ الذي خلفه انهيار النفوذ البريطاني بعد السويس، والحيلولة دون قيام الاتحاد السوفياتي بذلك، من خلال

---

(٧٠) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 520, F.O., 371/21555.

(٧١) Raphael Patai, *The Kingdom of Jordan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958), p. 60.

(٧٢) Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1966*, p. 47, and *Satloff, From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 158.

(٧٣) إميل الخوري، **صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق** (دمشق: مطابع فتى العرب، ١٩٥٨)، ص ٢١٨، وبيير بوداغوفا، **الصراع في سورية، لتدعيم الاستقلال الوطني، ١٩٤٥-١٩٦٦**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ١١٨.

(٧٤) يرجح ناتينغ أن واضع مشروع أيزنهاور هو عضو الكونغرس جيمس ريتشارد، الذي وقع عليه الاختيار لعرضه في العواصم العربية. انظر: أنتوني ناتينغ، **ناصر**، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٢٤٢. أما مايلز كوبلاند فيرجح أن وزير الخارجية دالاس، أو مساعده بيل روتري، وراء فكرة مبدأ ايزنهاور. انظر: كوبلاند، **لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية**، ص ٢٤٤.

تقديم العون المادي والعسكري للقوى المناهضة للشيوعية في المنطقة[٧٥].

وكان إعلان آيزنهاور عن مبدئه بمثابة محاولة سافرة من قبل الولايات المتحدة للحلول مكان الوجود البريطاني في المنطقة، والذي عانى كثيراً نتيجة سياسات الحكومة الأمريكية ولا سيما أثناء وبعد حرب السويس[٧٦]، كما أن الإعلان عن هذا المبدأ كان إشارة واضحة إلى تورط الولايات المتحدة في المنطقة وتوليها المهمة عن أوروبا وبريطانيا تحديداً[٧٧]، وبالرغم من تأثير مبدأ آيزنهاور على الوجود البريطاني في المنطقة، لكن آيزنهاور كان يؤكد على ترحيب بريطانيا بالمشروع[٧٨].

وعلى ضوء ذلك وجد الأردن نفسه عام ١٩٥٧ متورطاً في الحرب الباردة، وأصبحت سلامة حدوده جزءاً من مصالح أمريكا الحيوية، وبهذا أصبحت أمريكا عملياً خليفة بريطانيا في الأردن، وأصبحت الداعم الأساسي والضامن لوجود النظام الأردني القائم[٧٩]، وبخاصة بعد الضربة التي تلقاها الوجود البريطاني في الأردن، والتي أنهت تسعة وعشرين عاماً من العلاقات التعاهدية بين الأردن وبريطانيا، وذلك من خلال إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية في آذار/ مارس ١٩٥٧.

كان للأردن وضع خاص في ما يتعلق بتفاعلات ردود الفعل حول مبدأ آيزنهاور، فقد انقسم الساسة الأردنيون بين مؤيد ومعارض، كما كان سبباً في زيادة حدة التوتر بين الملك حسين وحكومة النابلسي الأمر الذي أدى إلى استقالة النابلسي في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٧[٨٠].

ففي ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ أعلن الملك حسين ـ في لقاء له مع السفير الأمريكي ـ عن تأييده لمبدأ آيزنهاور مؤكداً ترحيب العرب بأي مساعدة لدعم

(٧٥) المصدران نفسهما، ص ٢٤٢ و٢٤٤ على التوالي؛ آندرو راثمل، **الصراع السري على سورية من ١٩٤٩-١٩٦١: الحرب السرية في الشرق الأوسط**، ترجمة محمد نجار (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ١٩٥، ورياض، «هل ما زال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط؟،» ص ١٤.

(٧٦) Baylis, *Anglo-American Defense Relations, 1939-1984: The Special Relationship*, p. 64.

(٧٧) Fawaz A. Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*, with a foreword by William Quandt (Boulder, CO: Westview Press, 1994), p. 80.

(٧٨) أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ص ٨٢.

(٧٩) «Record of Meeting between Secretary of State and the King Hussein,» 11/10/1960 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 403, F.O., 371/151050, and Lawrence Tal, «Britain and the Jordan Crisis of 1958,» *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 1 (January 1995), p. 39.

(٨٠) سليمان النابلسي، **مذكرات سليمان النابلسي**؛ أيزنهاور، المصدر نفسه، ص ٩٢، و United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy 1957, The Near and Middle East and Africa* (Washington, DC: Department of State Publication, 1961), p. 10246.

اقتصادهم، وبناء قوتهم العسكرية لضمان سيادتهم شريطة خلو ذلك من أي هدف يتعارض مع سيادتهم[٨١].

وقد أغضب هذا الإعلان العديد من جهات المعارضة الأردنية الأمر الذي اضطر الملك حسين لأن يصرح بأن العرب سيشغلون بأنفسهم كل فراغ في أوطانهم، وأنهم لن يسمحوا لأجنبي بالقيام بذلك، وأضاف: إن العرب يرحبون بكل مساعدة أو عون اقتصادي وعسكري دون أن يكون في ذلك أي هدف يتعارض مع سيادتهم[٨٢]. ويبدو أن الملك حسين قد تراجع عن موقفه هذا، وسعى إلى قبول مبدأ آيزنهاور يدفعه إلى ذلك مجموعة من العوامل كحاجته لمظلة الصداقة الأمريكية التي يستطيع العمل من خلالها، وإيجاد مصدر تمويل مالي بديلاً عن المصدر البريطاني، وبخاصة بعد أن ألغيت المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في آذار/ مارس ١٩٥٧[٨٣]، وشكوكه في حقيقة التزام الدول العربية بما يترتب عليها من أقساط المعونة، التي وافقت على منحها للأردن في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ عوضاً عن المعونة البريطانية[٨٤].

ولكن موقف الحكومة الأردنية جاء مخالفاً لموقف الملك حسين إذ رفضت حكومته قبول مبدأ آيزنهاور، ففي تصريح لوزير الدولة للشؤون الخارجية عبد الله الريماوي أكد فيه رفض الحكومة أيّ مساعدة اقتصادية تنطوي على أهداف سياسية، وتحمل معها نفوذاً أجنبياً[٨٥]. كما صرح رئيس الوزراء سليمان النابلسي في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ بأن حكومته لن تسمح لأحد بالتدخل في شؤون الأردن للدفاع عنه، وأن حق الدفاع عن البلدان العربية يعني العرب وحدهم، وأن حرية واستقلال العرب ليسا للبيع[٨٦].

(٨١) أيزنهاور، المصدر نفسه، ص ٩٢، و United States, Dept. of State, Historical Office, Ibid., vol. 3, p. 10246.

(٨٢) **الكفاح الاسلامي**، ١١/ ١/ ١٩٥٧، ود.ك.و.، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، مشروع أيزنهاور وموقف جلالة الملك حسين منه، و: ٣٢، ص ٦٤.

(٨٣) Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*, p. 81, and Peter Gubser, *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events*, Profiles. Nations of the Contemporary Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1996), p. 94.

(٨٤) تشارلز جونستون، **الأردن على الحافة**، ترجمة فهمي شما (عمان: وزارة الثقافة والإعلام، [د.ت.])، ص ٦٩، و Majduddin Omar Khairy, *Jordan and the World System: Development in the Middle East*, European University Studies, 0721-3379, Ser xxii, Sociology; vol. 84 (Frankfurt am Main; New York: Peter Lang, 1984), p. 68.

(٨٥) **الدفاع**، ٣/ ١/ ١٩٥٧، ود.ك.و.، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية، و: ٤٥، ص ٨٠.

(٨٦) **الدفاع**، ٢١/ ١/ ١٩٥٧.

وبالرغم من موقفها الرافض لمبدأ آيزنهاور، اضطرت حكومة النابلسي - وبضغط من الملك حسين - إلى التقدم بطلب إلى الحكومة الأمريكية في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، طالبت فيه برفع سقف المساعدات المالية الأمريكية إلى الأردن، بموجب مشروع النقطة الرابعة للعام ١٩٥٧ إلى ثلاثين مليون دولار بدلاً من ثمانية ملايين دولار، ويعادل هذا المبلغ المعونة المالية التي كانت تدفعها بريطانيا سنوياً إلى الأردن، والتي توشك أن تتوقف نتيجة لإنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية، وقد اعتبرت الحكومة الأمريكية الطلب الأردني هذا إشارة واضحة للخط الجديد للحكومة الأردنية القائم على التخلي عن الارتباط الأردني التاريخي ببريطانيا[٨٧].

رحبت حكومة النابلسي في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٧ بقبول المعونة الاقتصادية التي نص عليها مبدأ آيزنهاور، وإن كانت اشترطت أن لا يترافق ذلك مع أي هدف سياسي يمس سيادة الأردن الوطنية[٨٨]. وكان النابلسي قد هاجم - في اليوم السابق لترحيبه بالمعونة - مبدأ آيزنهاور بقوله: «إننا لا نؤمن بوجود الفراغ الذي تركته بعض الدول الغربية، ونحن نؤمن بأن الدفاع عن الوطن يجب أن ينبع من صميم الأمة العربية نفسها، لذلك نحن نرفض أي تدخل من جانب أي دولة»[٨٩].

ويلاحظ أن رفض حكومة النابلسي مبدأ آيزنهاور رافقه موقف أقل ما يقال فيه إنه متساهل تجاه الشيوعية، فقد صرح قبيل انعقاد مؤتمر القادة الأربعة في القاهرة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ بأن الشيوعية ليست مشكلة بالنسبة للأردن[٩٠] الأمر الذي دفع بالملك حسين لأن يبعث برسالة إلى النابلسي في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ حذره فيها من تزايد النشاط الشيوعي، لأن مثل هذا النشاط سيحوّل الأردن إلى مركز للحرب الباردة[٩١].

---

(٨٧) انظر البرقية من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 80, F.O., 371/127878, and أحمد القضاة، «الأزمة السياسية الأردنية، ١٩٥٧-١٩٥٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩)، ص ٨١.

(٨٨) **الدفاع**، ١/ ٣/ ١٩٥٧، والبرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 80, F.O., 371/127878.

(٨٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 417, F.O., 371/127889.

(٩٠) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 81, F.O., 371/127878; النابلسي، **مذكرات سليمان النابلسي**، و**الدفاع**، ١٧/ ١/ ١٩٥٧.

(٩١) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك**: **أحاديث ملكية**، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ونقلها إلى العربية غالب عارف طوقان (عمان: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ١٢٣-١٢٤؛ =

وكان الشيوعيون الأردنيون قد احتجوا على أن هذه الرسالة جاءت بتحريض ومساعدة سفيري أمريكا وبريطانيا اللذين أوضحا للملك ما يشكله التهديد الشيوعي من خطر على عرشه[٩٢]. وقد أسفر ذلك كله عن تقديم النابلسي لاستقالته، ولكن الملك حسين رفضها وطالبه بالاستمرار في منصبه[٩٣].

أعقب ذلك وفي ١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٧ إصدار الملك حسين تعليمات تقضي بأن لا تهاجم الصحافة مشروع آيزنهاور، وعدم اتخاذ الحكومة إجراءات تهدف إلى إقامة علاقات مع الدول الشيوعية[٩٤].

وعندما بعثت الحكومة الأمريكية وفداً برئاسة جيمس ريتشاردز إلى منطقة الشرق الأوسط للترويج لمبدأ آيزنهاور[٩٥]، أعلن النابلسي في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٧ - وبضغط من الملك حسين - عن عدم ممانعة حكومته من استقبال السيد ريتشاردز، وبأنها لا تجد حرجاً في الإصغاء إلى وجهة نظر أيٍّ كان، ما دامت مواقف الحكومة الأردنية واضحة وصريحة، وأضاف: «إننا سنستمر في رفض نظريّة الفراغ، ولا يحق لأي دولة أن تفرض نفسها حامية أو ناطقة بلسان غيرها من الدول»[٩٦].

أغضبت تصريحات النابلسي هذه المبعوث الأمريكي ريتشاردز، واعتبرها دلالة واضحة على عدم رغبة الحكومة الأردنية في الدخول في مفاوضات حول مبدأ آيزنهاور، فألغى زيارته إلى الأردن، وامتنعت الحكومة الأمريكية عن تقديم مساعدات اقتصادية للأردن[٩٧].

= النابلسي، المصدر نفسه، و Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*, p. 82.

(٩٢) هزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته**: **وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة**: **مع المذكرات** (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٤١٢، وجيمس لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ترجمة شفيق جميعان (عمان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٨٤.

(٩٣) الحسين بن طلال، المصدر نفسه، ص ١٢٤، والنابلسي، المصدر نفسه.

(٩٤) محافظة، **العلاقات الأردنية - البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٧٣.

(٩٥) أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ص ٩٢، و United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1957, The Near and Middle East and Africa*, vol. 3, p. 831.

(٩٦) **الكفاح الإسلامي**، ١٧/ ٥/ ١٩٥٧، والدجاني، **الإدارات الأمريكية وإسرائيل**، ص ٦٩.

(٩٧) محافظة، **العلاقات الأردنية - البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٧٣-٢٧٤.

وقد علّق وزير الخارجية الأمريكية دالاس على ذلك بقوله: إن ريتشاردز لن يذهب إلى دولة غير مرحب فيه بها، وحكومة الأردن تبدو في خطر وشيك من أن تقع تحت التأثير المباشر للقاهرة أو موسكو، وبأنه لا يريد أن يرى الأردن يقع تحت سيطرة دول أخرى أبدت رغبتها في العمل خلافاً لما يعتبره الملك أفضل نفعاً لبلده، مبدياً دعمه للملك حسين في موقفه هذا(٩٨).

كان هذا التصرف من الحكومة الأمريكية مبرراً لحكومة النابلسي للتوجه إلى الاتحاد السوفياتي للحصول على المعونة، وكانت روسيا قد تقدمت بعرض للمساعدة العسكرية والمالية شريطة أن يعارض الأردن مبدأ آيزنهاور(٩٩)، وجرت اتصالات بين الحكومة الأردنية من خلال رئيس أركان الجيش علي أبو نوار ووزير العدل شفيق أرشيدات مع السفير الروسي في دمشق، لتنتهي بإعلان الحكومة الأردنية في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٧ إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي(١٠٠). كما أعلن النابلسي قبوله لمساعدة روسيا لو قُدمت له، في حين سيرفض التأييد الأمريكي، لأن واشنطن لا تسعى إلا لإثارة القلاقل بين عمان والقاهرة(١٠١).

وفي تعليقه على هذه المبادرة من جانب النابلسي، يشير السفير البريطاني في عمان إلى أن الحكومة بهذا العمل تكون قد مارست تجربة لقوتها واختارت ساحة لمعركتها مع الملك(١٠٢)، ولا سيما أن البرلمان الأردني كان يشجع ويدعم الحكومة في مثل هذا التوجه، الأمر الذي زاد من إحراج الملك حسين(١٠٣)، فامتنع عن رفض قرار الحكومة بعد أن عرض عليه، وفي الوقت ذاته لم يصادق عليه، وبرر الملك حسين موقفه هذا بتفويت الفرصة على النابلسي الذي كان يأمل في حال معارضة الملك حسين القرار أن تتعزز الاتهامات الموجهة للملك حسين بأنه عميل للغرب(١٠٤).

---

(٩٨) انظر البرقية الموجهة من واشنطن إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 138, F.O., 371/127896.

(٩٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 609, F.O., 371/127946, and النابلسي، **مذكرات سليمان النابلسي**.

(١٠٠) النابلسي، المصدر نفسه؛ **فلسطين**، ٤/ ٤/ ١٩٥٧؛ محمود الموسى العبيدات، **مذكرات محمود الموسى العبيدات** (مخطوط)، ص ٣٨، وجونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٧١.

(١٠١) **فلسطين**، ٧/ ٤/ ١٩٥٧، و United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1957, The Near and Middle East and Africa*, vol. 3, p. 1023.

(١٠٢) جونستون، المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٠٣) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 575, F.O., 371/127878.

(١٠٤) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٢٥.

أمّا النابلسي فقد برر قبوله إقامة علاقات دبلوماسية مع السوفيات بأن دولاً صغيرة أخرى مثل لبنان وسوريا والسودان قد سبقت الأردن لمثل هذه الخطوة، وهو يرى أن ليس هناك ما يمنع الأردن من اتباعهم، وبخاصة بعد دعم الاتحاد السوفياتي العرب في مناسبات عدة. وأكد النابلسي أنه بالرغم من مقاومته للشيوعية، لكنه لا يرى سبباً لمعاداة الاتحاد السوفياتي(١٠٥).

تلاحقت الأحداث وتأزمت العلاقة بين الملك حسين وحكومته، لتنتهي بطلب الملك حسين من النابلسي تقديم استقالته، وكان ذلك في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، ولتجري بعد ذلك عدة محاولات فاشلة لتشكيل الحكومة، وتنتهي بتشكيل إبراهيم هاشم الحكومة في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٧(١٠٦).

ويعلق النابلسي على سير الأحداث إبان الأزمة السياسية بقوله: «لم نتمكن من الصمود في وجه المخابرات الأمريكية والأموال الأمريكية التي تغري أعتى العتاة»(١٠٧).

وفي السياق ذاته يشير محمود المعايطة ـ أحد الضباط الأردنيين الأحرار الّذين تولوا مراكز قيادية في الجيش بعد عزل غلوب، إلى أن الأجهزة الأمنية الأمريكية قامت بإرسال الكولونيل سويني (Sweni) وهو من نفذ الانقلاب في إيران عام ١٩٥٢ على حكومة مصدق، لإقصاء الحكومة الوطنية (حكومة سليمان النابلسي)(١٠٨).

أمّا الرئيس الأمريكي آيزنهاور فقد علق على إقالة النابلسي وموقف الملك حسين من الأزمة التي مر بها الأردن بقوله: «إن لدينا ثقة كبيرة بالملك حسين، لأننا نؤمن بأنه قادر على الحفاظ على استقلال بلاده، والصمود في وجه الصعاب، وبأنه لا يريد أن يرى الأردن يقع تحت تأثير دول أخرى ترغب في العمل بصورة مخالفة لما يراه الملك حسين بأنه أمر حيوي وهام لبلاده»(١٠٩).

---

(١٠٥) **فلسطين**، ٤/ ٤/ ١٩٥٧، والبرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 423, F.O., 371/127896.

(١٠٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٧)، والنابلسي، **مذكرات سليمان النابلسي**.

(١٠٧) علي محافظة، «سليمان النابلسي، نشأته والعوامل التي أثرت في تكوين شخصيته،» ورقة قدمت إلى: **ندوة سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته** (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٣٢.

(١٠٨) محمود المعايطة، **حركة الضباط الأحرار عملية التعريب** (١٩٩٨) (مخطوط)، ص ٤، وبريماكوف، **تشريع الصراع في الشرق الأوسط**، ص ١٨٥.

(١٠٩) United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1957, The Near and Middle East and Africa*, vol. 3, p. 1023.

وفي أعقاب إقالة النابلسي تدفقت المساعدات الأمريكية على الأردن، فقد وجدت الحكومة الأردنية نفسها في حاجة ماسة إلى المساعدات المالية لسد العجز المالي والاقتصادي الناجم عن توقف المساعدات المالية البريطانية بسبب إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في آذار/ مارس ١٩٥٧، وعدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية التي كانت قد تعهدت بها مقابل إنهاء الأردن معاهدته مع بريطانيا، ما دفع بوزير الخارجية سمير الرفاعي إلى التقدم في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٧ بطلب إلى السفير الأمريكي في عمان للحصول على مساعدات مالية، معلناً استعداده لدعوة ريتشاردز لزيارة الأردن وبحث مشروع آيزنهاور، فوافقت الحكومة الأمريكية، وقدّمت منحة مقدارها عشرة ملايين دولار وذلك لتنمية اقتصاد البلاد وصيانة الاستقرار السياسي فيها، حيث تم التوقيع على الاتفاقية بين الحكومتين في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٥٧[١١٠]. وقد أصبحت هذه المنحة تقدم للأردن سنوياً، ولم تكن هذه المعونة الوحيدة للأردن، فقد تبعتها قروض ومعونات أخرى لتصبح الحكومة الأمريكية الممول الرئيس للأردن بعد إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[١١١]. حيث قَدَّمت الحكومة الأمريكية منحة بعشرة ملايين دولار في ٢٧ حزيران/ يونيو[١١٢]، وأخرى بالقيمة ذاتها في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧[١١٣].

وكان من نتائج الأزمة التي شهدتها الساحة الأردنية أن تأزمت العلاقات الأردنية ـ السورية، وتبادلت الدولتان الاتهامات في التخطيط للتدخل في شؤون الأخرى، إذ وجهت الحكومة السورية تهديداً إلى الأردن بالتدخل عسكرياً إذا ما وافقت حكومته على مبدأ آيزنهاور[١١٤]. كما اتهمت سوريا الأردن بالتدخل عسكرياً ضدها، وقد تزامن هذا الاتهام مع وصول المساعدات العسكرية الأمريكية إلى الأردن[١١٥].

وإزاء التهديد السوري للحدود الأردنية أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تعتبر

(١١٠) د.ك.و.، ملف رقم ٢٧٢٨/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، و: ٣٣، ص ٨٦.

(١١١) البشايرة، «الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، ١٩٥٠-١٩٥٧،» ص ١٧٣، و Naseer H. Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)* (The Hague: Nijhoff, 1972), p. 145.

(١١٢) **الدفاع**، ٢/ ٨/ ١٩٥٧، و United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1957, The Near and Middle East and Africa, vol. 3, p. 1028.*

(١١٣) **الدفاع**، ١/ ١٢/ ١٩٥٧.

(١١٤) منصور، **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط**، ص ٢٢٨.

(١١٥) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨**، ص ٣٩٤؛ القضاة، «الأزمة السياسية الأردنية، ١٩٥٧-١٩٥٨،» ص ١٥١، و United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1957, The Near and Middle East and Africa*, p. 1025.

مسألة استقلال الأردن مسألة حيوية للمصالح الأمريكية، وأمرت بإرسال الأسطول السادس الأمريكي إلى البحر المتوسط، كما أعلنت عن عزمها منح الأردن سبعة ملايين وسبعمائة ألف دولار لتقوية اقتصاده وكمساعدات فنية[١١٦].

وفي ختام الحديث عن مبدأ آيزنهاور وما رافقه من تأزم في العلاقة بين الملك حسين وحكومته، لا بد من الإشارة هنا إلى موقف الحكومة البريطانية من هذه التداعيات، وانعكاس ذلك على سير الأحداث. فأثناء الأزمة كان هناك اتفاق ضمني بين الحكومتين البريطانية والأمريكية حول تحديد مواقفهما، وقد غلب التنسيق بينهما وتشابهت مواقفهما إزاء تفصيلاتها، وإن كان هذا التقارب الكبير ينحصر فقط في نطاق مأزق مشترك لا في نطاق حل مريح[١١٧]. وقد اتخذ هذا التنسيق طابعه الرسمي من خلال الاجتماع الذي عقد في جزيرة برمودا في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٧ بين الرئيس الأمريكي أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس، وبين رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان ووزير خارجيته سلوين لويد، وتم خلاله التباحث بمسألة علاقات البلدين بالشرق الأوسط مستقبلاً[١١٨].

انصب الاهتمام البريطاني أثناء الأزمة على ضمان حسن سير المفاوضات الأردنية ـ البريطانية لإنهاء المعاهدة، ولتلافي ما يعكر ذلك، حَرِص السفير البريطاني على اتصاله الدائم وتشاوره مع زميله الأمريكي؛ ويتضح ذلك عندما ظهرت بوادر الأزمة، وظهرت الرغبة لدى الملك حسين في إقالة النابلسي لرفضه مبدأ آيزنهاور، إذ يشير السفير البريطاني إلى ذلك بقوله: بأنه ليس من مصلحتنا أن نبقي على النابلسي، ولكنني أقر بأن اتخاذ تدابير ضده قد تجعل أصدقاءه يعتقدون أننا وراء سقوطه، الأمر الذي يعتبر غير مفيد لنا في المفاوضات. مؤكداً مشاركة زميله الأمريكي له في مثل هذا التوجه[١١٩].

وكان السفير البريطاني جونستون قد أعرب عن خشيته ـ في أعقاب القلاقل التي رافقت فرض مبدأ آيزنهاور على الحكومة الأردنية ـ أن يصبح هذا المبدأ في الأردن حلف بغداد آخر[١٢٠].

(١١٦) United States, Dept. of State, Historical Office, Ibid., vol. 3, p. 1024.

(١١٧) وورهاوس، **السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية**، ص ٢١٣.

(١١٨) أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ص ٧٦.

(١١٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 567, F.O., 371/127902.

(١٢٠) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٥٧ في: المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٥٦٨.

وقد ساندت الحكومة البريطانية الجهود الأمريكية في سعيها لدعم موقف الملك حسين وتشجيعه للمضي قدماً في قبول مبدأ آيزنهاور، وذلك من خلال إيجاد تقارب أردني ـ سعودي يهدف إلى إقامة جبهة موازية للجبهة السورية ـ المصرية المدعومة من الاتحاد السوفياتي(١٢١)، وقد أعربت الخارجية البريطانية عن سرورها لوجود اتصال بين الأمريكيين والملك سعود بهذا الخصوص، آملة أن يستمر ذلك، ومتكفلة بتولي أمر التأثير في العراق لجذبه إلى التحالف الأردني ـ السعودي(١٢٢).

وحول أهمية الأزمة وما تمخض عنها من نتائج يرى السفير البريطاني في عمان أنها جلبت أمريكا إلى الموقع الصحيح لمعرفة مسؤولياتها في هذا البلد، «وأنهم (الأمريكان) ونحن نعمل معاً، وكلانا يدرك بأن مصالحنا الحقيقية في الاقتراب من الأردن»(١٢٣). ولعل في قول السفير هذا إشارة ضمنية إلى عدم إيلاء أمريكا الأردن ـ قبل أزمة عام ١٩٥٧ ـ الاهتمام الكافي الذي يستحقه، في ما يتعلق بأهميته الاستراتيجية بالنسبة إلى سياستها في الشرق الأوسط.

وفي أعقاب إقالة الملك حسين للنابلسي ووقوع الاضطرابات على الساحة الأردنية، وحدوث المحاولة الانقلابية في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، سعت سفارتا بريطانيا وأمريكا في تل أبيب إلى تحذير إسرائيل من اتخاذ أي إجراء ضد الأردن، مستفيدة من الأزمة التي يمر بها البلد. وقد أبلغ دبلوماسيو البلدين في عمان الملك حسين بذلك لشد أزره وتشجيعه، ولكي يتجاهل التهديد الإسرائيلي على حدوده، ويقلّص من القوات العسكرية هناك لكي يستخدمها من أجل تثبيت الأمن الداخلي(١٢٤).

ولكن وبالرغم من هذا التنسيق، نلمح من خلال ما يبرقه السفير البريطاني إلى خارجيته ما يدلل على عدم الارتياح البريطاني الكامل، وعدم التسليم التام بأن يصبح الأردن منطقة نفوذ أمريكية خالصة، وإلى أن الأمريكيين كانوا في بعض الأحيان

---

(١٢١) د.ك.و.، ٢٧٢٧/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، الصراع بين الملك والحكومة، و: ٩٥، ص ٢٥٦، ومحمد عدنان مراد، **بريطانيا والعرب: تاريخ الاستعمار البريطاني في الوطن العربي** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ٤٧٧.

(١٢٢) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى بغداد بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 99, F.O., 371/127910.

(١٢٣) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 155, F.O., 371/127880.

(١٢٤) انظر البرقية الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 732, F.O., 371/127880.

يعملون منفردين بعيداً عن البريطانيين. وفي هذا السياق يشير جونستون إلى أحد لقاءاته مع السفير الأمريكي بعد إقالة النابلسي في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، إلى أن السفير الأمريكي لم يكن صريحاً معه، معرباً عن ارتيابه في أن الأمريكيين يعملون من أجل تشكيل حكومة موقتة برئاسة حسين الخالدي، على أمل أن يؤدي هذا إلى موافقة الحكومة الأردنية على استقبال مبعوث الرئيس الأمريكي ريتشاردز وقبولها مبدأ آيزنهاور(١٢٥).

وفي موضع آخر يشير السفير البريطاني إلى ازدواجية موقف الملك حسين إزاء سفيري بريطانيا وأمريكا، وذلك بخصوص تأزم العلاقات الأردنية ـ السورية في نيسان/ أبريل ١٩٥٧، وتهديد القوات السورية الموجودة في إربد فيقول: «إن الملك قد أطلع زميلي الأمريكي على تفاصيل حول الموضوع لم يطلعني عليها»(١٢٦).

ويظهر نفاذ صبر بريطانيا من تعزز الوجود والتأثير الأمريكي في الأردن آنذاك، من خلال تأكيد ضرورة إفهام الأمريكيين بأنهم يجب أن يشجعوا ويمكنوا الأردنيين من الحصول على معدات حربية بريطانية، والحصول على المشورة البريطانية، وتدريب أفرادهم في مؤسسات عسكرية بريطانية(١٢٧). وكان السفير البريطاني في عمان وبعد أن أسهب في بيان المساعدات الاقتصادية والفنية التي تقدمها الحكومة الأمريكية إلى الأردن، قد علق على ذلك بقوله: «إنّ الملك حسين وحكومته حتى الآن لم يتقدموا بأي طلب محدد لحكومة جلالتها من أجل المساعدة»(١٢٨).

ولعل في هذه الأقوال ما يظهر التراجع الذي لحق بالنفوذ البريطاني، والتسليم بالتفوق الأمريكي في الأردن. يضاف إلى ذلك إشارة السفير البريطاني إلى «إن الحرب الباردة قد خلّصت الأردن من إشرافه على الإفلاس، فقد جاء الممول الأمريكي من لا شيء ليحل محل البريطاني الذي ودّع الأردن الآن»(١٢٩).

وكان هناك اختلاف واضح في الطريقة التي تعاملت بها الحكومة الأمريكية مع

---

(١٢٥) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 9, p. 101, F.O. 371/127878.

(١٢٦) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 463, F.O., 371/127878.

(١٢٧) انظر البرقية الموجهة من ماسون إلى هادو بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, no. 622, F.O., 371/127946.

(١٢٨) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, no. 152, F.O., 371/127879.

(١٢٩) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٩٨.

الأوضاع في الأردن، عن الطريقة التي كانت تتعامل بها الحكومة البريطانية بأوضاع مماثلة، فالحكومة الأمريكية استجابت بشكل لطيف وفعال لحاجات الملك حسين انطلاقاً من أنها بحاجة الملك تماماً كما هو يحتاجها. أما بريطانيا التي لم تكن تفترض وجود أي خلاف في سياستها عن السياسة الأردنية، وبأن أهداف البلدين واحدة، فلم تكن تُعنى كثيراً بتبرير سياستها وتوضيحها للحكومة الأردنية، الأمر الذي نجم عنه خلاف في الرأي بين البلدين حيال بعض القضايا [١٣٠].

١ ـ التنافس والتنسيق البريطاني ـ الأمريكي، ودوره في الحد من أثر الوحدة السورية ـ المصرية في الأردن عام ١٩٥٨

واجهت الحكومتان البريطانية والأمريكية خطراً مشتركاً من جراء الوحدة المصرية - السورية التي أعلن عنها في الأول من شباط/ فبراير ١٩٥٨، لما تشكله من خطر على الأردن وعلى المصالح الغربية في المنطقة، وذلك لما ينجم عنها من تزايد للنفوذ السوفياتي.

وإلى هذا أشار وزير الخارجية الأمريكي دالاس في مؤتمر حلف بغداد المنعقد في أنقرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ بقوله: «إن الوحدة بين مصر وسوريا والتي تدعمها روسيا، تشكل خطراً على جميع مصالحنا، وإذا ما بقينا في موقف سلبي فإنها ستتوسع وستنضم إليها في فترة قصيرة الأردن ولبنان وأخيراً السعودية والعراق وتشكل فيها دولة عربية واحدة، تبدو ظاهراً تحت قيادة عبد الناصر، وهي في الواقع تحت سيطرة السوفيات، لذا لا بد أن نعارض هذه الوحدة، وعلينا أن نقوم بذلك بشكل فعال وسريع» [١٣١].

وبالرغم من قول دالاس هذا الذي أكد فيه ضرورة إتباع المعارضة العلنية للوحدة، نجد الحكومة الأمريكية لم تتبنَّ موقفاً علنياً معارضاً، وذلك لخشيتها من أن يؤدي ذلك إلى استفزاز عبد الناصر وزيادة تمسكه بالوحدة، لذا آثرت التدخل بصورة غير مباشرة وبالتعاون مع حليفتها بريطانيا [١٣٢]، إذ لعبت الحكومة الأمريكية دوراً فاعلاً في خلق الاتحاد العراقي ـ الأردني، وذلك من خلال الإيعاز للملك سعود في الأول من شباط/ فبراير ١٩٥٨ للدخول في مشاورات مع حكومتي الأردن والعراق

(١٣٠) Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 56.

(١٣١) **الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً**، تحقيق وإعداد وترجمة وليد محمد سعيد الأعظمي (بغداد: المكتبة العالمية، ١٩٩٠)، ص ٢٦.

(١٣٢) منصور، **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط**، ص ٢٤٢.

بهدف تنسيق المواقف إزاء دولة الوحدة المصرية ـ السورية [١٣٣].

وتحت التأثير الأمريكي وللضغط على الحكومة الأردنية للدخول في اتحاد مع العراق، أبلغت الحكومة السعودية الحكومة الأردنية بأنها لن تفي بتعهداتها المالية للأردن، الأمر الذي دفع بالملك حسين ـ بالإضافة إلى قلقه من قيام الوحدة المصرية ـ السورية - إلى التنازل عن شروطه المسبقة والموافقة على إقامة اتحاد بين الأردن والعراق باسم الاتحاد العربيّ في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨ [١٣٤].

وقد اعتبرت الحكومة الأمريكية إقامة الاتحاد العربي خطوة بناءة، لذا أعلمت حكومتي الأردن والعراق بأنها ستستمر في تقديم المساعدة للأردن، كما أوعزت للحكومة السعودية للاستمرار في تقديم دعمها المالي للأردن، وفي حال وجود نية لدى الحكومة السعودية لسحب هذا الدعم يجب أن يتم بشكل تدريجي [١٣٥].

وبعد أن حدث الانقلاب العراقي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وأطاح بالنظام الملكي العراقي، وأعلن عن إلغاء الاتحاد العربي، لجأت الحكومتان البريطانية والأمريكية إلى عملية التهدئة في العلاقات بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة، ويتضح ذلك من خلال تشجيع رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي في تموز/ يوليو ١٩٥٩ على التصالح وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية المتحدة، وذلك بهدف إخراج الأردن من العزلة التي كان يعيشها [١٣٦].

٢ ـ التنسيق البريطاني ـ الأمريكي المشترك وأزمة عام ١٩٥٨

تعرض النظام الأردني في تموز/ يوليو ١٩٥٨ إلى أزمة حادة كادت أن تودي به، وذلك في أعقاب الانقلاب الذي وقع في العراق في ١٤ تموز/ يوليو وأطاح بالنظام الهاشمي هناك، وأخذ يهدد بإطاحة النظام الأردني، وكانت هذه التهديدات مصحوبة بتهديد آخر من قبل الجمهورية المتحدة [١٣٧].

شكل الانقلاب العراقي صدمة للحكومة الأردنية وللدول الغربية وبخاصةٍ بريطانيا وأمريكا، فبالنسبة إلى بريطانيا فإن العراق آخر معاقل النفوذ البريطاني في

(١٣٣) *U. S. Records on Saudi Affairs* (Oxford: Archive Editions, 1997), vol. 4, p. 444.

(١٣٤) ناتينغ، **ناصر**، ص ٢٦٩.

(١٣٥) *U. S. Records on Saudi Affairs*, vol. 4, p. 445.

(١٣٦) انظر: J. Beith, «Jordanian Relations with Iraq and the U.A.R.,» 10/7/1959, in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 404, F.O., 371/142107.

(١٣٧) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٥١-١٥٩، و Tal, «Britain and the Jordan Crisis of 1958,» p. 39.

المنطقة، وبالتالي شكل الانقلاب ضربة قوية لنفوذها في الشرق الأوسط[١٣٨]. أما الحكومة الأمريكية فكانت ترى في العراق حصن الاستقرار والتقدم في المنطقة[١٣٩]، وقد وجه وزير الخارجية الأمريكي دالاس اللوم إلى بريطانيا لما حدث في العراق، لأنها هي التي أجبرت حكومته على الانضمام إلى حلف بغداد[١٤٠].

نسبت أمريكا وبريطانيا الأحداث المتسارعة هذه إلى المخططات السوفياتية المتعاونة مع عبد الناصر، والتي ترمي بنظرهما إلى عرقلة مصالح الغرب النفطية والاستراتيجية[١٤١]. فرأت الدولتان أن الوضع في الشرق الأوسط خطير جداً وأن عليهما منع تفاقمه، ولا سيما عندما واجهتا مطالب الملك حسين[١٤٢]، إذ خشي الملك حسين من امتداد الحركة الثورية من بغداد ودمشق إلى عمان، وتهديد الجمهورية المتحدة بالسيطرة على الأردن، من خلال التخطيط لعمل انقلاب مماثل لما حدث في العراق يودي بالنظام الهاشمي في الأردن[١٤٣].

وبالرغم من الشعور المشترك بالخطر لدى الدولتين، لكن كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية، ففي حين كانت بريطانيا تؤكد ضرورة المسارعة إلى تخليص الأردن من حالة الخطر التي كان يمر بها، كانت الحكومة الأمريكية ترى نقيض ذلك[١٤٤]، لذا نجد أن الاستجابة الأمريكية للإلحاح البريطاني من أجل التدخل لحماية الأردن لم تكن فورية، بل أظهر الأمريكيون الكثير من التردد لتقديم الدعم الذي طلبه الأردنيون.

ويتضح هذا التردد في الموقف الأمريكي من خلال ما قاله وزير الخارجية الأمريكي دالاس حول حقيقة الوضع في الأردن، إذ أكد أن التدخل الأمريكي -

---

(١٣٨) Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*, p. 114.

(١٣٩) أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ص ١١٠.

(١٤٠) Gerges, Ibid., p. 114.

(١٤١) برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، ص ٢٢٥، ومنصور، **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط**، ص ٢٦٥.

(١٤٢) أيزنهاور، المصدر نفسه، ص ١١٤؛ C. J. Bartlett, *A History of Postwar Britain, 1945-1974* (London; New York: Longman, 1977), p. 195, and Baylis, *Anglo-American Defense Relations, 1939-1984: The Special Relationship*, p. 64.

(١٤٣) Patrick Seale, *The Shaping of an Arab Statesman: Sharif Abd al-Hamid Sharaf and the Modern Arab World* (London; New York: Quartet Books, 1989), p. 50.

(١٤٤) «Annual Review for 1958,» 22/1/1959 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 228, F.O., 371/142100.

انظر أيضاً Enclosure وملخصاً تاريخياً متسلسلاً حول الأحداث في الأردن.

البريطاني في الأردن سيضعف الملك حسين ولن يقويه، كما أكد عدم استعداده لإلزام نفسه بأي عمل في الأردن، مرجئاً ذلك إلى أن تتم مناقشات أخرى مع الجانب البريطاني[١٤٥]. وكان قد عُقد اجتماع في لندن بين رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية الأمريكي دالاس من أجل وضع الترتيبات اللازمة لحماية الأردن[١٤٦].

كما أكد رئيس الوزراء البريطاني في اتصال هاتفي أجراه معه آيزنهاور في ١٤ تموز/يوليو، على تلقيه طلباً للمساعدة من الملك حسين، وقد طلب ماكميلان من الرئيس الأمريكي ضماناً بالعمل سوياً في هذه الظروف وحتى نهايتها، وقد تعهد آيزنهاور بذلك[١٤٧].

ويبدو أن الاستجابة الأمريكية لاقتراحات رئيس الوزراء البريطاني باتخاذ عمل فوري في الأردن كانت مخيبة للآمال، إذ أشار ماكميلان إلى أنه بالرغم من مسارعة الحكومة الأمريكية إلى إنزال قواتها في لبنان، لكنها لم تُقِم أي اعتبار للوضع في الأردن[١٤٨]. وبالرغم من أن الموقف الأمريكي هذا تجاه الوضع في الأردن جاء مناقضاً لتأكيدات الحكومة الأمريكية الحرص على استقلال الأردن[١٤٩]، ولكنه كان متفقاً مع التخطيط العسكري المسبق بين الحكومتين البريطانية والأمريكية بخصوص الأردن، وذلك بعد الإعلان عن مبدأ آيزنهاور، حيث أعلن الرئيس الأمريكي أنه في حال تعرض الأنظمة الموجودة إلى التهديد، فإن القوات الأمريكية سيكون ميدانها لبنان، بينما سيكون ميدان القوات البريطانية الأردن[١٥٠].

وقد حرصت الحكومة البريطانية على عدم اتخاذ أي قرار بشأن أي إجراء عسكري في الأردن قبل أن يدعّم عملياً وبالتعاون مع الحكومة الأمريكية خوفاً من تعرضها لأية مخاطر في حال انسحاب أمريكا من لبنان، وتترك بريطانيا وحدها لتتعامل مع الموقف في الأردن والعراق، لذا رفضت إعطاء أي التزام محدد للملك حسين إلى أن يتضح الموقف الأمريكي. يضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت

---

(١٤٥) *U. S. Records on Saudi Affairs*, vol. 5, p. 493.

(١٤٦) انظر وثيقة اللقاء الذي عقد في ١٠ شارع داونينغ بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٥٨ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 661, Prem 11/2380.

(١٤٧) أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ص ١٢٣، ومنصور، **الصراع الأمريكي-السوفياتي في الشرق الأوسط**، ص ٢٣٢.

(١٤٨) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى واشنطن بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 657, Prem 11/2380, and

د.ك.و.، ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، و: ٣٠، ص ٤٨.

(١٤٩) *U. S. Records on Saudi Affairs*, vol. 5, p. 493.

(١٥٠) Tal, «Britain and the Jordan Crisis of 1958,» p. 40.

ترى أن التمويل الأمريكي والبريطاني والمساعدة الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في تخليص الأردن من أزمته، ولكن لن يكون ذلك فاعلاً دون الدعم السياسي والعسكري[١٥١].

وبالإضافة إلى حرصها على الحصول على الدعم الأمريكي، حرصت الحكومة البريطانية على إيجاد المخرج القانوني للتدخل البريطاني في الأردن، وذلك من خلال العمل على وضع إطار معين للالتماس الذي سيقدمه الملك حسين لبريطانيا وأمريكا لطلب المساعدة[١٥٢]. وفي السياق ذاته أوصى سلوين لويد دبلوماسييه في واشنطن بـ «ضرورة البحث مع الحكومة الأمريكية أمر الموافقة على ترتيب يضمن شرعية عملنا، والسماح لنا بالحرية القصوى في اختيار أرضية لتدخلنا»[١٥٣].

كما حرصت الحكومة البريطانية على توضيح موقفها أمام مجلس الأمن، إذ استعرض مندوبها في جلسة ١٧ تموز/ يوليو مجريات الأحداث والخطر الذي يتهدد استقلال الأردن، مقتطفاً بعض العبارات التي كان يرددها راديو بغداد من أن الثورة بدأت في العراق ولبنان وستبدأ غداً في الأردن، حيث سيتم القضاء على السلالة الحاكمة هناك كما حدث في العراق. كما أكد المندوب البريطاني أن الحكومة الأردنية قد طلبت المساعدة من الدول الصديقة ولا يوجد هناك ما يتعارض مع القانون الدولي للاستجابة لهذا الطلب، لذا ستعمد حكومة جلالتها إلى تقديم المساعدة اللازمة للأردن[١٥٤].

جاء قرار الموافقة الأمريكية في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد إلى واشنطن في ١٦ تموز/ يوليو، حيث تم الاتفاق مع الساسة الأمريكيين على خطة التدخل البريطاني الأمريكي لحماية النظامين في الأردن ولبنان. ولقد احتلت عملية التدخل المشترك من قبل الحكومتين الأمريكية والبريطانية قمة التفاهم والتعاون المشترك[١٥٥].

---

(١٥١) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٨ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 661, Prem 11/2381.

(١٥٢) انظر نتائج اللقاء الذي عقد بين الكابينتين بتاريخ ١٥ ـ ١٦/ ٧/ ١٩٥٨ في: Ibid., vol. 10, p. 653, CAB 128/32.

(١٥٣) المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٦٥٤.

(١٥٤) United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1958, the Near and Middle East and Africa* (Washington, DC: Department of State Publication, 1962), vol. 4, p. 982.

(١٥٥) أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ص ١٢١، و Baylis, *Anglo-American Defense Relations, 1939-1984: The Special Relationship.*

ولعل التردد الأمريكي في اتخاذ موقف محدد تجاه الأوضاع في الأردن منذ البداية يصدر من اختلاف نظرة الدولتين للأزمة، واختلاف درجة أولويتها لديهما، فعموماً كان اهتمام الحكومة الأمريكية منحصراً في عدم تحول دول المنطقة إلى الشيوعية، في حين كان الاهتمام البريطاني نابعاً من خوفها على مصالحها الخاصة من الحركات القومية، أكثر من الخوف على قواعد الحلفاء وسقوطها بأيدي السوفيات، الأمر الذي أدى إلى اختلاف مواقف الدولتين تجاه أي حركة قومية، أو أي زعيم في منطقة الشرق الأوسط. وقد ظهر هذا التناقض واضحاً في الأزمة التي عاشها الأردن في تموز/ يوليو ١٩٥٨، فكان التدخل البريطاني في الأردن لضمان سلامة مصادر البترول في المنطقة من خطر امتداد الثورة العراقية إلى بلدان أخرى، في حين تدخلت أمريكا في لبنان لمنع وقوع الشرق الأوسط فريسة للمحاولات الشيوعية[١٥٦]. وقد برر الرئيس الأمريكي تردده هذا بالمعارضة التي يواجهها من قبل الكونغرس ضد أي تدخل عسكري أمريكي في المنطقة[١٥٧].

أنهت الحكومة الأمريكية ترددها بخصوص تقديم المساعدة للأردن ووافقت على التعاون مع الجهود البريطانية، وتمثل ذلك بقرارها تزويد الأردن بكميات كبيرة من المعدات الحربية، على أن تتولى بريطانيا عملية التدريب للجيش العربي الأردني[١٥٨]. كما تم تشكيل بعثة خدمات مشتركة من الطرفين، بالإضافة إلى تزويد أمريكا للأردن بالوقود والمواد الغذائية التي عانى نقصها إبان الأزمة. وقامت بريطانيا بإنزال جوي لقوات المظليين البريطانيين فوق الأردن في ١٧ و١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٨[١٥٩].

وبالرغم من موافقتها هذه لتقديم المساعدة، لكن الحكومة الأمريكية رفضت طلباً بريطانياً ـ أردنياً لإشراك قوات أمريكية مع البريطانيين في الأردن، إذ اعتبر الرئيس الأمريكي أن مثل هذه الخطوة غير حكيمة وغير ضرورية[١٦٠]. ولكنه وافق في ٢١ تموز/ يوليو على دعوة رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان للقيام بالنقل الجوي

---

(١٥٦) وورهاوس، **السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية**، ص ٢١٥-٢١٦.

(١٥٧) أيزنهاور، المصدر نفسه، ص ١٢١.

(١٥٨) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 228, Prem 11/2381.

(١٥٩) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٥٨-١٦١، وحازم زكي نسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٣. سلسلة كتب المطالعة؛ ٢ (عمان: لجنة تاريخ الأردن، [١٩٩٠؟])، ص ٥٤.

(١٦٠) أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ص ١٢٣.

لصالح البريطانيين وذلك نتيجة لنقص المؤن والوقود الذي واجهته هذه القوات في الأردن[١٦١].

وقد احتج مندوب الاتحاد السوفياتي لدى مجلس الأمن في جلسة طارئة للمجلس عقدت في ١٨ تموز/ يوليو على التدخل الأمريكي والبريطاني في الأردن ولبنان، انطلاقاً من أن هذا التدخل يشكل تهديداً للأمن والسلام العالمي[١٦٢].

وفي تبريره للموقف الأمريكي الذي اتسم بعدم المبالاة والتردد في بداية الأزمة، أنحى السفير البريطاني باللائمة على السفير الأمريكي وطاقم السفارة في عمان، ووصف تصرفهم بالجبن والبعد عن الصواب، وذلك لإخلائهم المباني من النساء والأطفال الأمريكان، والذين غادروا الأردن في آب/ أغسطس ولم يعودوا إلا بعد انتهاء الأزمة[١٦٣]. كما أكد السفير البريطاني على أن الحكومة الأمريكية كانت تسير وفقاً لما يشير به السفير الأمريكي في عمان، وكان الأخير ذا نظرة تشاؤمية، إذ كان يرى أن الوضع في الأردن لا أمل فيه، الأمر الذي جعل السفير البريطاني يقول: «نحن والأردنيون نواجه الأزمة وحدنا، والذي سينهي الوضع في غير مصلحتنا ليس ناصر بل الحكومة الأمريكية»[١٦٤].

ولعل الطريقة التي استبشر بها السفير البريطاني خيراً باستبدال السفير الأمريكي مالوري (Mallory) والذي نعته بالمتشائم ومساعده رايت (Wright)، ذات دلالة واضحة على المعاناة التي لاقاها أثناء أزمة عام ١٩٥٨. ففي وصفه للقائم بالأعمال الأمريكي رايت بعد لقاء لهما لبحث مسألة تقديم المساعدة للأردن يقول السفير البريطاني: «إنه حذر جداً ذكي وصديق جيد لنا، ولكنه أصيب بعدوى التشاؤم التي سادت سفارته، والتي لا أسمع فيها سوى صوت الخراب»[١٦٥]. ويضيف بأن الأردن ما كان له أن يعيش بدون المعونة المالية والاقتصادية من الحكومة الأمريكية، التي مدت يد العون له بالرغم من الكم الكبير من المشورة الانهزامية التي كانت تأتيها من الخارج، ومن بعض مستشاريها المختصين في شؤون الشرق الأوسط[١٦٦].

---

(١٦١) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(١٦٢) United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1958 the Near and Middle East and Africa*, vol. 4, p. 992.

(١٦٣) انظر البرقية الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 797, F.O., 371/127882.

(١٦٤) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٥٧: Ibid., vol. 10, p. 693, Prem 11/2381.

(١٦٥) المصدر نفسه.

(١٦٦) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١٤٠.

وقد ارتأت الحكومة البريطانية في التدخل الأمريكي ـ البريطاني في الأردن فائدتين **أولهما**، أنها أثبتت أن إمكانية التعاون بين الدولتين قائمة ليس على المستوى الرسمي والسياسي فقط، وإنما على المستوى العسكري أيضاً. **وثانيهما**، أن الحكومة البريطانية وجدت في أزمة عام ١٩٥٨ ومساعدتها للأردن، فرصة لاستعادتها الرابطة الحميمة التي كانت تربطها به، كما مكّنت الحكومة البريطانية من استعادتها لقدرتها على المناورة في الشرق الأوسط، حيث استغلتها من أجل تجديد روابط الغرب مع الأردن[١٦٧].

حرصت الحكومة البريطانية بعد تفاهمها مع الحكومة الأمريكية وإنزال قواتها العسكرية في الأردن على استمرار التنسيق والتعاون مع الأمريكيين، لتضمن استمرار تقديم الحكومة الأمريكية المعونة العسكرية والمالية للأردن[١٦٨]، لاعتقادها بأن الأردن لا يزال يواجه تهديداً شيوعياً من العراق وسوريا، لذا كان لا بد من توصلها مع الحكومة الأمريكية إلى اتفاق بأن استقلال الأردن يجب أن يحافظ عليه، ومن أجل هذه الغاية لا بد من تقديم المساعدات الضرورية له[١٦٩].

استمر الوجود العسكري البريطاني في الأردن، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت سحب القوات البريطانية من الأردن، فبدأ الجنود البريطانيون بالرحيل يوم ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨، وغادرت آخر دفعة منهم في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨[١٧٠].

وكما حصل الأردن على الدعم العسكري البريطاني ـ الأمريكي، استمرت الدولتان في دعمه مالياً واقتصادياً، فبلغت المساعدات المالية الأمريكية للحكومة الأردنية حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٥٩ واحداً وأربعين مليوناً ونصف المليون دولار، في حين بلغ مجموع المساعدات البريطانية للفترة ذاتها مليون جنيه[١٧١]. ويشير السفير

---

(١٦٧) انظر البرقية الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٥٧ في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 797, F.O., 371/127882.

(١٦٨) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٥٨ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 693, Prem11/2381.

(١٦٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨ في: Ibid., vol. 10, p. 208-209, Prem 11/3028.

(١٧٠) سليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨-١٩٩٥** (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٢٨، ومنصور، **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط**، ص ٢٦٦.

(١٧١) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥٩ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 189, F.O., 371/154034.

البريطاني إلى هذه المساعدات بقوله: «نحن والأمريكان ملتزمون أخلاقياً وسياسياً بمساعدة الأردن»[١٧٢].

برز التنسيق البريطاني - الأمريكي مرة أخرى بخصوص علاقات الأردن مع الجمهورية المتحدة وذلك بعد قيام الحركة الانفصالية في سوريا، وإعلانها فصم عرى الوحدة مع مصر في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، إذ وجهت الحكومة الأمريكية تحذيراً إلى الأردن وافقت عليه الحكومة البريطانية ينص على حرمانه من المساعدات التي يقدمانها له في حال أي محاولة من قبله للتدخل عسكرياً في سوريا[١٧٣]. وكان السفير البريطاني قد طلب من حكومته ضرورة أن توجه رسالة تحذيرية مشتركة من قبل الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني إلى الملك حسين تحذره من أي تدخل عسكري أو تقديم أية مساعدة عسكرية للانفصاليين[١٧٤]، إذ اعتبر مثل هذا التدخل انتكاسة للمصالح والاهتمامات الغربية في المنطقة[١٧٥].

شكل عقد الستينيات مرحلة انسجام وتفاهم بريطاني - أمريكي حيال الأردن، فكانت مواقفهما متشابهة إلى حد كبير تجاه العديد من القضايا، وإن كانت الحكومة البريطانية في مواقفها - وإلى حد كبير - بمثابة الصدى لمواقف الحكومة الأمريكية في ما يتعلق بسياستها تجاه الأردن، وإذا ما صدرت منها أي بادرة مخالفة، نلحظها تظهر على استحياء دونما مواقف حازمة، وإن كان هذا لا ينفي ظهور بعض الإشارات الدائمة على وجود تنافس بين الدولتين لبسط نفوذهما على الأردن.

فمع بداية عقد الستينيات تزايدت حاجة الأردن إلى المساعدات المالية، وذلك من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال خطة التنمية الخمسية التي بدأ الإعداد لها مع بداية عام ١٩٦٠، وكان لا بد من الاعتماد على موارد خارجية لتنفيذها، فكان التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للحصول على الدعم اللازم[١٧٦].

---

(١٧٢) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٥٨ في: Ibid., vol. 10, p. 770, F.O., 371/13404.

(١٧٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٦١ في: Ibid., vol. 12, p. 465, F.O., 371/158788.

(١٧٤) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٦١ في: Ibid., vol. 12, p. 459, F.O., 371/158788.

(١٧٥) انظر الوثيقة الموجهة من ج. هنيكر إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٦١ في: Ibid., vol. 12, p. 430, F.O., 371/157536.

(١٧٦) Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)*, p. 165.

وللتأثير في قرار الحكومة الأمريكية، والحيلولة دون تقليص معونتها للأردن لعام ١٩٦٠، لجأ الملك حسين إلى تجنيد المساعدات والدعم البريطاني للضغط على الأمريكان، ويبدو أن هذا التصرف قد أثار غضب الجانبين الأمريكي والبريطاني، إذ بعث رئيس الوزراء البريطاني برسالة تحذير إلى دبلوماسييه في عمان، «بعدم تشجيع الملك حسين على اللعب معنا ومع الأمريكان بعضنا ضد بعض»[١٧٧].

وبالرغم من ذلك فقد قلّصت الحكومة الأمريكية دعمها للموازنة الأردنية لعام ١٩٦٠، متعللة بصعوبة موافقة الكونغرس على مثل هذا النوع من المساعدات[١٧٨].

ولكن الحكومة الأمريكية استمرت خلال العام ١٩٦٠ بدفع ما عليها من التزامات مالية تجاه الأردن والبالغة أربعين مليوناً ونصف المليون دولار[١٧٩]، موزعة على عدة أقساط خلال العام، في حين اقتصر الدعم البريطاني للخزينة الأردنية على مليون ونصف المليون جنيه[١٨٠].

وبالرغم من تراجع الدعم الأمريكي، لكننا نجد السفير البريطاني في عمان يشير إلى هذا الدعم بقوله: «دعم أمريكي مؤازر حل مكان الدعم البريطاني جعل الأردن مستقراً، والسفير الأمريكي مالوري أصبح الحاكم الحقيقي في البلد»[١٨١]، ولكنه يعود ويستطرد قائلاً: «بالرغم من قلة إسهاماتنا مقارنة بالإسهامات الأمريكية، كان الملك حسين وحكومته محرجين من تفضيلهم للبريطانيين على الأمريكيين في كل المجالات، ودونما سعي من جانبنا وجدنا أنفسنا نلعب دور القوة العظمى في الأردن، والذي فرض علينا مرة أخرى»[١٨٢].

وفي قول السفير أعلاه إشارة واضحة إلى استمرارية عنصر التنافس لدى الحكومة البريطانية في ما يتعلق بالوجود الأمريكي في الأردن، مؤكداً تفضيل الأردنيين للبريطانيين بالرغم من المساعدات الأمريكية السخية للأردن.

ومع بدايات عام ١٩٦١ بدأ الرئيس الأمريكي جون كيندي باتباع سياسة

---

(١٧٧) انظر الورقة التي حررها قسم المشرق: «Jordan: Economic Aid,» With Annex: «Aid to Jordan,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 568, F.O., 371/142204.

(١٧٨) نسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، ص ١٠١.

(١٧٩) **المنار**، ٢٩/ ٧/ ١٩٦٠.

(١٨٠) المصدر نفسه، ٢٣/ ٩/ ١٩٦٠.

(١٨١) انظر البرقية الموجهة من جونستون إلى Earl of Home بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٦٠ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 749, F.O., 371/191051.

(١٨٢) المصدر نفسه، مج ١١، ص ٧٥٠.

جديدة، تتمثل في ممارسة أسلوب الإنذار والضغط الاقتصادي[١٨٣]؛ ويبدو أن هذه السياسة أثارت غضب الملك حسين لاستخدام الحكومة الأمريكية المعونة المالية التي تقدمها للأردن سنوياً كوسيلة ضغط على الحكومة الأردنية لانتهاج سياسة خارجية تتفق مع ما تريده، بحيث أصبحت سياسة الأردن الخارجية مسيطر عليها تماماً من قبل الأمريكان. وكان الملك حسين قد نقل استياءه هذا إلى السفير البريطاني وأكد له سعيه إلى الحصول على مساعدات من حكومة الكويت للاستغناء عن المساعدة الأمريكية[١٨٤].

ويبدو أن مثل هذا التوجه كان موجوداً أيضاً لدى الحكومة الأمريكية، ففي اجتماع عقد بين الساسة البريطانيين والأمريكيين في واشنطن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١ تساءل مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط فيليب تالبوت (Philip Talbot) إذا ما كان ممكناً أن تقدم الكويت المساعدة المالية للأردن، إذ كان تالبوت يأمل أن تقوم الحكومة البريطانية بالطلب من أمير الكويت لتقديم مثل هذه المساعدات للأردن[١٨٥].

ولم يقتصر أمر تقليص الالتزامات المالية تجاه الأردن على الحكومة الأمريكية، بل تعداه أيضاً إلى الحكومة البريطانية، وإن كانت تفضل التخلص تدريجياً من الالتزام المالي نحو الأردن[١٨٦]، الأمر الذي دفع بالحكومة الأردنية عندما شعرت بهذا التوجه إلى الضغط على الحكومتين من خلال التهديد بإقامة علاقات دبلوماسية مع السوفيات، وقد قام الملك حسين بدعوة السفير الروسي في دمشق إلى زيارة الأردن في آب/ أغسطس ١٩٦٢ من أجل هذه الغاية[١٨٧].

وعندما أعلم الملك حسين سفيري أمريكا وبريطانيا بخطوته هذه، علق السفير البريطاني على ذلك بقوله: إنها خطوة سابقة لأوانها، وسيكون لها أثر سلبي في الأمن الداخلي الأردني، كما ستسهم في تعزيز شعبية الملك حسين في

---

(١٨٣) مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، ص ١٨٩.

(١٨٤) انظر الملاحظات التي حررها آير حول زيارة في الأردن بتاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٦١ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 551, F.O., 371/142134.

(١٨٥) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٥٩ في: Ibid., vol. 11, p. 556, F.O., 371/142134.

(١٨٦) انظر الورقة التي حررها قسم المشرق بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٢ في: Ibid., vol. 10, p. 943, F.O., 371/164096.

(١٨٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٦٢ في: Ibid., vol. 10, p. 25, F.O., 371/164143.

العالم العربي، لأنها تشكل دلالة على ابتعاده عن الغرب[١٨٨].

ويبدو أن الحكومة الأردنية قد تراجعت عن تهديدها هذا، إذ أعلم رئيس الوزراء الأردني السفير البريطاني أن حكومته قد أعادت تقييم السياسة الحالية، حول مدى الفائدة التي قد يجنيها الأردن من إقامة علاقات مع السوفيات، وأن المباحثات انتهت إلى عدم جدوى مثل هذه الخطوة[١٨٩].

وكانت قد سبقت الدعوة الأردنية هذه محاولة روسية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩، من خلال أحد الدبلوماسيين الروس في بيروت، لدعوة الأردن إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع بلاده، مقابل تقديم روسيا مساعدات غير مشروطة إلى الأردن، ولكن الملك حسين رفض العرض متمسكاً بصداقته للغرب[١٩٠].

ولكن الحكومة الأردنية عادت وترجمت تهديدها إلى واقع عندما أعلنت في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٣عن إقامة علاقات دبلوماسية مع روسيا، وذلك في أعقاب المفاوضات التي أجراها وزير البلاط الأردني حازم نسيبة مع وزير الخارجية الروسي أندريه غروميكو في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٦٣[١٩١]. ويشير نسيبة مبعوث الملك حسين إلى روسيا إلى أن مهمته تمت بسرية تامة، فجاء الإعلان عن إنشاء العلاقات مفاجأة تامة للجميع سواء مَنْ هم في الداخل أو في الخارج، وقد صدر قرار بنقل القائم بالأعمال الأمريكي في عمان آنذاك بسبب فشله في إطلاع حكومته على الأمر قبل وقوعه[١٩٢].

ويناقض هذا القول ما ورد في التقارير البريطانية من إن الملك حسين قد اجتمع بالسفيرين الأمريكي والبريطاني في ٢١ آب/ أغسطس ليطلعهما على زيارة وزير بلاطه إلى موسكو، «وقراره بضرورة تبادل البلدين السفراء، وأن هذا الأمر سيتم الإعلان عنه الليلة»[١٩٣].

وقد أكد الملك حسين للسفيرين البريطاني والأمريكي أن إقامة العلاقات مع

---

(١٨٨) المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٢٥.

(١٨٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٥٩ في: Ibid., vol. 11, p. 470, F.O., 371/142115.

(١٩٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٢ في: Ibid., vol. 13, p. 48, F.O., 371/164091.

(١٩١) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣)، و**الحياة**، ٢٤/ ٨/ ١٩٦٣.

(١٩٢) نسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، ص ١٣٢.

(١٩٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 13, p. 754, F.O., 371/170277.

روسيا لا تعني تغيير موقفه من الشيوعية، وأنه يأمل من هذه الخطوة تحقيق الأمن الداخلي لبلاده[١٩٤]. كما أكد وزير البلاط الأردني للسفير البريطاني بأن الأردن أجبر على ذلك لكي لا يتهم بإقامة علاقات قوية مع الغرب، مؤكداً أن إقامة العلاقات مع روسيا لا تعني أي تغيير في السياسة الأردنية، وأن الأردن لا يزال يتطلع إلى تنمية وتطوير اقتصاده بمساعدة أصدقائه في الغرب[١٩٥].

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في إقدام الأردن على مثل هذه الخطوة، منها شكوك الملك حسين في الدعم البريطاني والأمريكي للأردن، واعتقاده بأنهما يدعمان بعثيي سوريا والعراق[١٩٦]، واعتقاد الملك حسين بأن الرئيس كينيدي يدعم عبد الناصر ويتقرب منه[١٩٧]. أضف إلى ذلك غضب الملك حسين من النصيحة التي قدمها له سفيرا الدولتين، والتي طالباه فيها بضبط الإنفاق العسكري، والاهتمام بالإصلاح المالي كأساس مهم في جعل الأردن معتمداً على نفسه اقتصادياً، وكذلك رغبة الملك حسين في إظهار استقلاليته[١٩٨]، واشتراط الولايات المتحدة لتقديم المساعدات أن يوافق الخبراء الأمريكيون على المشاريع التي تنوي الحكومة الأردنية تنفيذها بالأموال الأمريكية[١٩٩].

وفي لقاء سابق للملك حسين مع سفيري بريطانيا وأمريكا في ١٣ آذار/ مارس ١٩٦٣ أكد لهما احتمالية إقامة علاقات دبلوماسية مع المعسكر الشيوعي، وذلك لكي يضمن الحصول على السلاح الذي يتردد أصدقاؤه الغربيون في منحه إياه، وتحسين وضعه في العالم العربي[٢٠٠].

وفي حقيقة الأمر، فإن الجو العام الذي كان يشهده الوطن العربي من محاولات الوحدة بين أقطاره، كالإعلان عن الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في نيسان/ أبريل ١٩٦٣، وإعلان الملك حسين عن رغبته في الانضمام إلى الوحدة

---

(١٩٤) المصدر نفسه، مج ١٣، ص ٧٥٤.

(١٩٥) انظر البرقية الموجهة من موريس إلى باركز بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٦٣ في: Ibid., vol. 10, p. 403, F.O., 371/170340.

(١٩٦) Foreign Office Intel, «HMG's Relation with the Ba'athist Governments in Syrian and Iraq,» 23/10/1963, in: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 58, F.O., 371/170165.

(١٩٧) Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, pp. 113-114.

(١٩٨) W. Morris, «King Hussein,» 24/9/1963, in: Priestland, ed., Ibid., vol. 13, p. 707, F.O., 371/170340.

(١٩٩) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٦١)، الملحق، مذكرات ومناقشات مجلس النواب الأردني.

(٢٠٠) انظر ما كتبه ستيفنر حول المحادثة التي أجراها مع عبد المنعم الرفاعي بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 9, F.O., 371/170284.

وتقاربه مع الجمهورية العربية المتحدة[٢٠١]، ورغبته في إظهار عدم خضوعه للغرب، متزامناً ذلك كله مع تناقص المساعدات الاقتصادية والعسكرية الغربية للأردن، أدى ذلك كله إلى إقدام الملك حسين على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، بالرغم من مواقفه المتحفظة والمعارضة للشيوعية والسوفيات.

أما بالنسبة إلى بريطانيا وأمريكا فقد سارعت الحكومتان إلى عقد مؤتمر مشترك في لندن بين الجانبين، توصلتا من خلاله إلى أن قرار الملك حسين هذا جاء نتيجة لاعتقاده بدعم بريطانيا وأمريكا لأنظمة البعث في العراق وسوريا، وريبته حيال سياسة أمريكا تجاه عبد الناصر، لذا اقترح فيليب تالبوت مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط بضرورة أن يشعر الملك حسين بالتهديد أكثر من قِبَل أنظمة البعث على شمال الأردن، وعلل رأيه هذا بأن الملك حسين ومنذ انهيار الوحدة الثلاثية بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق قد تقوى كثيراً، كما زادت شعبيته بإقامته علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، والتحرك باتجاه الجمهورية العربية المتحدة، ولكن البريطانيين رفضوا الرأي الأمريكي[٢٠٢].

ويبدو أن قرار إقامة العلاقات الدبلوماسية مع السوفيات قد أثار غضب واستياء الحكومة البريطانية ومبعث هذا الغضب يتأتى ـ وفقاً للتحذير الذي وجهه وزير الدولة البريطاني للملك حسين ـ من أن هذا القرار سيؤثر سلباً في الأمن الداخلي في الأردن، كما حذره من البعثات الشيوعية المرسلة إلى الأردن والمساعدات الشيوعية المقدمة دون شروط. أما السفير البريطاني في عمان فقد أكد على عدم ترحيب حكومته بمثل هذه الخطوة، وإن كان سلّم في نهاية الأمر بأن الحكومة الأردنية هي صاحبة السلطة العليا، كما أظهر السفير قلقه من أن يؤثر هذا التطور في قرارات الكونغرس الأمريكي بمنح المساعدات الأمريكية للأردن[٢٠٣]. وتجلى الغضب البريطاني من هذا القرار بانعكاسه سلباً على المعاملة التي لقيها الملك حسين أثناء زيارته إلى لندن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣[٢٠٤].

---

(٢٠١) Morris, «King Hussein,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 13, p. 630, F.O., 371/170340, and **الجهاد**، ١٨/ ٤/ ١٩٦٣.

(٢٠٢) انظر ما كتبه موريس وكراوفورد بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 167, F.O., 371/170273.

(٢٠٣) انظر البرقية الموجهة من موريس إلى رايت بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٦٣ في: Ibid., vol. 13, p. 742, F.O., 371/170177.

(٢٠٤) انظر البرقية الموجهة من موريس إلى رايت بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٦٣ في: Ibid., vol. 13, p. 742, F.O., 371/170274.

وفي تعليقه على الترحيب الشعبي الذي لقيه قرار إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، أكد السفير البريطاني تلهف الملك حسين على القيام بهذه الخطوة منذ سنة مضت، وأنه قد شجّع على اتخاذ مثل هذا القرار عند زيارته للمغرب في حزيران/يونيو ١٩٦٣[٢٠٥].

وفي ما يتعلق بالجانب الأمريكي فقد التقت مخاوف السفير الأمريكي مع مخاوف نظيره البريطاني في ما يتعلق بمعارضة بعض أعضاء الكونغرس منح الأردن المساعدات[٢٠٦]؛ فمثل هذا القرار قد لا يؤذي أمريكا، ولكنه سيؤذي الأردن لأنه لن يساعد في الدفاع عنه أمام الكونغرس، هذا بالإضافة إلى خشيته على الأمن الداخلي في الأردن[٢٠٧].

وكان السفير الأمريكي قد حصل من الملك حسين على تأكيد بأنه لن يقدم على مثل هذه الخطوة بدون منح الأمريكيين فرصة لشرح وجهة نظرهم، الأمر الذي جعله يستبعد احتمال حدوث مثل هذا الأمر بالرغم من سفر وزير البلاط الأردني إلى موسكو، وعلى ضوء اعتقاده هذا أوعز السفير الأمريكي إلى ساسة واشنطن، لكي يؤثروا في القرار الأمريكي بضرورة منح المساعدات للأردن، وذلك لقطع الطريق على بلد مناصر للغرب من أن يقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي[٢٠٨].

استمرت قضية إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الأردن والاتحاد السوفياتي بين مد وجزر، إلى أن تم افتتاح السفارة الأردنية في موسكو، وعين جميل التوتنجي أول سفير للأردن هناك، بعد عام على صدور قرار إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[٢٠٩].

وجاء هذا القرار بالرغم من موقف الملك حسين المتحفظ ـ والناقد أحياناً ـ للاتحاد السوفياتي والشيوعية، ففي معرض حديثه في مؤتمر القمة الثاني المنعقد في الإسكندرية (٥ ـ ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤) أشار إلى أن السوفيات والشيوعيين

(٢٠٥) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٦٣ في: Ibid., vol. 13, p. 754, F.O., 371/170277.

(٢٠٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٦٣ في: المصدر نفسه، مج ١٣، ص ٧٥٤.

(٢٠٧) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٦٣: «Opening of Jordan-Soviet Diplomatic Relations,» in: Ibid., vol. 13, p. 756, F.O., 371/170277.

(٢٠٨) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٦٣ في: Ibid., vol. 13, p. 742, F.O., 371/170277.

(٢٠٩) موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨-١٩٩٥**، ج٢، ص ٦٤.

يريدون تقويض علاقة العرب مع أصدقائهم الغربيين، الأمر الذي يعارضه بشدة مبدياً انزعاجه من استمرار التدخل الشيوعي في الشؤون العربية الداخلية[٢١٠].

وتعليقاً على موقف الملك حسين أثناء مؤتمر القمة يشير السفير البريطاني إلى أن موقفه هذا يعود لقناعته بأن الأردن يعتمد على الأمريكيين والبريطانيين ومساعداتهم، وليس لديه رغبة في استبدال هذه الحقيقة بأي بدائل مادية عربية أو شيوعية، فهو لا يثق بكليهما[٢١١].

وفي أعقاب مؤتمر القمة تجددت المخاوف البريطانية والأمريكية على الأردن، نتيجة تعرضه إلى ضغوط من قبل القيادة العربية الموحدة لقبول أسلحة روسية، حيث أكدت الحكومتان البريطانية والأمريكية حرصهما على استقلال الأردن، وجعل التكامل والتقدم الاقتصادي الأردني من ضمن أولويات سياستهما في الشرق الأوسط، إذ إن الاستقلال الاقتصادي والسياسي للأردن سيكون في خطر حقيقي نتيجة حصول الأردن على أسلحة روسية عن طريق مصر[٢١٢].

لذا ارتأى السفير البريطاني ضرورة أن يبين للملك حسين ما يمكن أن يترتب على الأردن من مخاطر مالية وسياسية نتيجة انسياقه خلف الجمهورية المتحدة والاتحاد السوفياتي، «على أن يقوم بذلك السفير الأمريكي، وذلك لأن الضغط على أمريكا وليس علينا». ويؤكد السفير البريطاني تأييد نظيره الأمريكي التام لرأيه هذا[٢١٣].

عادت قضية المساعدات البريطانية ـ الأمريكية لتطفو على السطح ثانية مع بدايات عام ١٩٦٥، وذلك عندما تحفظت الحكومتان على بعض المشاريع التي اشتملت عليها خطة التنمية السبعية، إذ قدّم وصفي التل تصوره لمصدر التمويل معتبراً بريطانيا وأمريكا إحدى هذه المصادر، ولكن حدث خلاف بين التل والحكومة الأمريكية، إذ اشترطت الأخيرة تمويل مشاريع معينة دون الأخرى، فعلى سبيل المثال تحفظت الحكومة الأمريكية على تمويل شراء طائرات نفاثة وإنشاء محطة تلفزيون[٢١٤].

(٢١٠) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٦٤ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 412, F.O., 371/175560.

(٢١١) انظر البرقية الموجهة من باركز إلى موريس بتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٦٤ في: Ibid., vol. 14, p. 343, F.O., 371/175692.

(٢١٢) انظر البرقية الموجهة من فيليبس إلى غوديسون بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٤ في: Ibid., vol. 14, p. 275, F.O., 371/175647.

(٢١٣) المصدر نفسه، مج ١٤، ص ٢٧٥.

(٢١٤) انظر ما كتبه فيليبس بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٥ في: Ibid., vol. 14, p. 736, F.O., 371/180742.

وقد أظهرت الحكومة الأمريكية تشدداً بهذا الخصوص أثار غضب الحكومة الأردنية، الأمر الذي دفع بوصفي التل لأن يدرج الاتحاد السوفياتي كمصدر لتمويل خطة التنمية، وذلك من باب إثارة الحكومة الأمريكية ليس إلا، وقد أوضح وصفي التل أن طريقة أمريكا هذه هي تعبير عن تحذير علني، وهي طريقة غير ملائمة للتعامل مع العرب، لأن أمريكا لن تجني شيئاً من تضييق الخناق على الأردن، الأمر الذي سيؤدي إلى فقدان الأمريكان أصدقاءهم، وقد هدد التل بعقد مؤتمر صحافي لكشف حقيقة ما يجري[٢١٥].

جاء الموقف الأمريكي المتشدد هذا بالرغم من تأكيد الرئيس الأمريكي جونسون ـ في أعقاب المحادثات التي أجراها معه الملك حسين في واشنطن ـ عن عزم أمريكا على المضي في مساعدة الأردن إلى أن يصل إلى حالة اقتصادية تمكنه من الوقوف على قدميه، وتحقيق الاكتفاء الذاتي[٢١٦].

أظهرت الحكومة البريطانية مرونة أكثر تجاه الموضوع، فعندما طلبت الحكومة الأمريكية من الحكومة الأردنية ضرورة أن تقتصر المشاريع التجارية المهمة على الدول التي دعمت ميزانية الأردن، وبالتحديد أمريكا وبريطانيا، رفضت الحكومة البريطانية اتخاذ الموقف ذاته مؤكدة رغبتها بعدم التورط كثيراً بهذا الأمر[٢١٧].

وقد توقع السفير البريطاني أن يزداد عدد القضايا التي تتصادم فيها المصالح التجارية الأمريكية مع المصالح البريطانية في الأردن، وذلك نتيجة حماس رئيس الوزراء الأردني وصفي التل لتطوير الاقتصاد الأردني، الأمر الذي قد ينجم عنه سوء فهم وعدم ثقة والتي قد تصبح عقبة في التنسيق المشترك لسياسة الدولتين تجاه الأردن[٢١٨].

أدى إصرار الحكومة الأمريكية على موقفها المتزمت برئيس الوزراء الأردني لأن يعلن أن الأردن دولة ذات سيادة، وإذا وجدت نفسها مجبرة على سد الفجوات الكبيرة في خطتها التنموية، فستقوم هي بذلك وعن طريق القروض التجارية مع أي دولة

---

(٢١٥) المصدر نفسه، مج ١٤، ص ٢٣٨.

(٢١٦) **الأخـــبـــار**، ١٨/ ٤/ ١٩٦٤، و Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 139.

(٢١٧) انظر البرقية من باركز إلى موريس بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٦٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 734, F.O., 371/180646.

(٢١٨) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٥ في: Ibid., vol. 14, p. 736, F.O., 371/180742.

تراها ملائمة للاتفاق معها[٢١٩]. ولعل في قول التل هذا تهديد مبطن باللجوء إلى الاتحاد السوفياتي، وهي اللعبة التي أتقنها الأردنيون ومارسوها كثيراً خلال عقد الستينات.

وبالرغم من هذا التوتر في العلاقات بين البلدين، نجد رئيس الحكومة الأردني ينكر في حديث صحافي له في ٢١حزيران/ يونيو ١٩٦٥ وجود أي خلاف مع الحكومة الأمريكية بشأن المساعدات الاقتصادية، ويؤكد أن الخلاف في وجهات النظر والأساليب والأولويات في تنفيذ المشاريع الإنمائية الأردنية بين الجانبين قد تمت تسويتها[٢٢٠].

ولكن، وفي حقيقة الأمر يبدو أن العلاقات بين البلدين ساءت إلى درجة أن الملك حسين وجه تحذيراً رسمياً للسفير الأمريكي مفاده: «إن أمريكا تتصرف كما كانت تتصرف بريطانيا في الخمسينيات، وأنا طردت بريطانيا في ذلك الوقت، وسوف أطردكم أيضاً إذا استمرت معاملتكم لنا كالأطفال، فنحن أمة ذات سيادة، لنا كامل الحرية لإبرام العقود التجارية كما نراها ملائمة، ولا يمكن أن نسمح لأمريكا أن تضع القوانين لنا»[٢٢١].

أظهر السفير البريطاني قلقه إزاء هذه اللهجة الشديدة الصادرة عن الملك حسين، معتبراً أن ذلك يصدر عنه لأول مرة وبشكل استثنائي، وأعرب عن خشيته من أن تعكس هذه المقابلة الملكية العاصفة، مدى توتر العلاقات الحالية بين الأردن وأمريكا. أما السفير الأمريكي فقد علّق على هذه المقابلة أمام زميله البريطاني بقوله: «إن الأردنيين يتصرفون في الحقيقة كالأطفال الذين يلعبون كالكبار»[٢٢٢].

تزامن اتهام الملك حسين هذا لأمريكا مع النظرة التي كانت سائدة في العالم العربي للولايات المتحدة الأمريكية ـ وهي النظرة ذاتها التي كانت توجه إلى بريطانيا ـ بأنها شرطي العالم، ولا تختلف كثيراً عن الدول الاستعمارية وبخاصةً دعمها المتزايد لإسرائيل[٢٢٣].

وقد اقتنص السفير البريطاني فرصة التوتر التي سادت العلاقات الأردنية ـ

---

(٢١٩) المصدر نفسه، مج ١٤، ص ٧٣٦.

(٢٢٠) وصفي التل، **كتابات في القضايا العربية** (عمان: دار اللواء، ١٩٨٠)، ص ٢١١.

(٢٢١) انظر البرقية الموجهة من باركز إلى موريس بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٦٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 734, F.O., 371/180646.

(٢٢٢) المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٧٣٣.

(٢٢٣) مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، ص ١٩٤.

الأمريكية لكي يعقد مقارنة بين العلاقة السائدة بين الأردن من جهة، وبين كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية من جهة أخرى، فيقول: «إن أمريكا تعتبر إلى حد بعيد الممول الأساسي للمساعدات المقدمة للأردن، ولقد نُظر إلى ذلك في الأردن وبصورة متعاقبة بمزيج من الاحترام والاستياء، فقوتهم وأموالهم هي التي فرضت أهميتهم، إن العلاقة هي علاقة عمل، وكانت هناك حدية في التعامل والتبادل بين الملك حسين وحكومة الولايات المتحدة». ويستطرد السفير قائلاً عن علاقة حكومة جلالتها مع الأردن: «لا يمكن تجنب أن يكون للأردن علاقة خاصة معنا وهذا أمر محتوم من الناحية السياسية، إذ لا يزال لدينا تأثير قوي في ردود الأفعال الأردنية، فلأسباب تاريخية وشخصية أكثر منها مساعدات مادية (وهي الآن ما يقارب عشر ما تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات) لا زالت لدينا علاقات شخصية دافئة وحميمة مع الأردن»[٢٢٤].

ولعل في قول السفير البريطاني هذا إشارة واضحة إلى استمرار نزعة المنافسة لدى الحكومة البريطانية، بالرغم من التنسيق شبه التام مع الحكومة الأمريكية في سياساتها تجاه الأردن، وكان السفير البريطاني قد انتقد أداء زميله الأمريكي أثناء الأزمة بقوله: «إن معاملته للأردنيين لم تكن ذكية، بالرغم من أنه كان يتصرف وفقاً لتعليمات حكومته»[٢٢٥].

لم يقتصر أمر الاستياء من الممارسات الأمريكية تجاه الأردن على الجانب الرسمي، بل تعداه إلى المعارضة الشعبية والحزبية للوجود الأمريكي في الأردن، والشروط التي كانت تصر عليها الحكومة الأمريكية لتقديم المساعدات إلى الأردن. ويتضح ذلك في أجلى صوره من خلال مناقشات مجلس النواب الأردني لبيان وصفي التل الوزاري في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣[٢٢٦]، وللبيان الوزاري لحكومة سمير الرفاعي في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٣[٢٢٧].

برز التنسيق البريطاني ـ الأمريكي ثانية في مناقشتهما للمعونة التي ستقدمها الدولتان إلى الحكومة الأردنية لعام ١٩٦٦، إذ عقد اجتماع مشترك بين الجانبين قررت في ضوئه الحكومة الأمريكية تخفيض مساعدتها للأردن مليوني دولار، في حين

(٢٢٤) انظر البرقية الموجهة من فيليبس إلى والكر: «Jordan, 1964,» Arma Virumque, 5/1/1965, in: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 620, F.O., 371/180728.

(٢٢٥) انظر البرقية الموجهة من باركز إلى موريس بتاريخ ٢٥/ ٦/ ١٩٦٥ في: Ibid., vol. 14, p. 747, F.O., 371/180742.

(٢٢٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣)، الملحق، مذكرات مجلس النواب الأردني.

(٢٢٧) المصدر نفسه، ٢١/ ٤/ ١٩٦٣.

خفضت الحكومة البريطانية مساعدتها إلى مائة ألف جنيه[٢٢٨].

وعندما تم بحث موضوع التوسع في التجهيز العسكري الذي يقوم به الأردن عام ١٩٦٥، وافق الجانب البريطاني على القرار الأمريكي القاضي باتخاذ إجراءات صارمة إذا ما تجاوز الأردن الحدود بتوسعه هذا، أو قَبِل المعدات والطائرات العسكرية السوفياتية. كما اتفق الجانبان الأمريكي والبريطاني على تبادل المعلومات واتخاذ القرار المشترك والمناسب بخصوص القرار الأردني المتعلق بالحصول على قروض تجارية قصيرة الأجل لتمويل مشاريع ـ تراها الحكومتان ـ ذات أولوية ثانوية[٢٢٩].

واستناداً إلى ما سبق، نلحظ طبيعة العلاقة التنافسية التي حكمت بريطانيا والولايات المتحدة في سياستهما تجاه الأردن، وكانت هذه العلاقة على أشدها في الخمسينيات ـ وعلى وجه الخصوص في بدايتها ـ لتأخذ بالتراجع حتى لا نكاد نلمسها في عقد الستينيات، وإن كان هذا لا يعني اختفاءها تماماً.

أما الأردنيون فقد فشلوا في الاستفادة من هذه العلاقة التنافسية بين الدولتين، وذلك بسبب العلاقة التي كانت تربط بين بريطانيا وأمريكا، إذ كان هناك نوع من التفاهم العام حول سياستهما في الشرق الأوسط بشكل عام والأردن بشكل خاص. ولكن وبالرغم من ذلك فإننا نجد الساسة الأردنيين استطاعوا أن يستغلوا الرعب الغربي ـ وخصوصاً لدى بريطانيا وأمريكا ـ من الخطر السوفياتي خير استغلال، فنجدهم ومنذ منتصف الخمسينيات يمارسون عملية مساومة وضغط على هاتين الدولتين، بالتهديد باللجوء إلى الاتحاد السوفياتي وإقامة علاقات دبلوماسية معه، من أجل الحصول على الدعم اللازم سواءٌ أكان هذا الدعم سياسياً أم اقتصادياً.

ثالثاً: مشاريع الدفاع الغربية وأثرها في العلاقات الأردنية ـ البريطانية

عندما أدركت بريطانيا أن قواعدها في السويس والعراق والأردن لم تعد مضمونة، فضلت اللجوء إلى منظمة دفاعية غربية مكفولة تستطيع من خلالها المحافظة على حقوقها المكتسبة وعلى التسهيلات العسكرية التي كانت تتمتع بها في بعض الدول العربية[٢٣٠]،

(٢٢٨) انظر الملاحظات حول المباحثات الأنغلو ـ أمريكية لمساعدة الأردن بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٥-١/ ١٢/ ١٩٦٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 747, F.O., 371/180657.

(٢٢٩) المصدر نفسه، مج ١٤، ص ٧٤٨.

(٢٣٠) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨**، ص ٢٤٦، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، «مشروع حلف شرقي البحر المتوسط: ١٩٤٨،» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** (جامعة الكويت)، السنة ٧، العدد ٢٥ (١٩٨٧)، ص ١٠١.

وذلك تحسباً لأي نزاع عسكري يحدث سواء أكان محلياً مثل الصدام بين العرب وإسرائيل، أو عالمياً بين بريطانيا وحلفائها من جهة والسوفيات من جهة أخرى[٢٣١].

وقد رافق هذا التوجه لدى الحكومة البريطانية الرغبة الأمريكية في انضمام العرب إلى نظام أمن جماعي[٢٣٢]، فكان مشروع القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط أول مجهود بذل لتنظيم دفاع إقليمي عن المنطقة، والذي اقترحته بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١[٢٣٣].

دعيت الدول العربية للمشاركة في الحلف على أن تضع قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية ومواصلاتها تحت تصرف القائد العام للمنطقة، وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ أعلنت الدول المؤسسة للحلف أن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي للعالم الحر، وأن من شأن إنشاء هذه القيادة أن يجلب التقدم الاجتماعي والاقتصادي لسكان المنطقة[٢٣٤].

كانت مصر أولى الدول التي وجهت إليها الدعوة للانضمام إلى الحلف، وذلك لامتلاكها قناة السويس ولقيادتها جامعة الدول العربية، فإذا ما وافقت القاهرة فمن المتوقع أن تسير بقية الدول العربية في ركابها[٢٣٥]، وبموجب العرض فإن موافقة الحكومة المصرية تعني مشاركتها في الحلف وأن تصبح عضواً مؤسساً، على أساس المساواة والمشاركة، مقابل حماية الحلف لمصر ودول الشرق الأوسط الأخرى من أي اعتداء خارجي[٢٣٦].

---

(٢٣١) فكرت نامق عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨** (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١)، ص ٢٤١، و Morsy, «American Support for the 1952 Egyptian Coup: Why,» p. 308.

(٢٣٢) كانت السياسة الأمريكية ظاهرياً تهدف إلى وقف المد الشيوعي، ولكن خلف هذا الادعاء كانت تكمن سياسة المحافظة على بترول المنطقة، ومنع تأميمه من قبل الأنظمة المتطرفة. انظر: فضة، **السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي**، ص ٥٥؛ وهبان، **العلاقات الأمريكية ـ الأوربية بين التحالف والمصلحة**، ص ٦٩، وجان بيير آلم، **الشرق الأوسط** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦١)، ص ٢٨٠.

(٢٣٣) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج ١، ص ٣٢٥، و United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1950-1955; Basic Documents*, vol. 1: *Near and Middle East South*, p. 2183.

(٢٣٤) United States, Dept. of State, Historical Office, Ibid., vol. 1: *Near and Middle East South*, pp. 2180-2182, and

عبد الرزاق الحسني، «حلف بغداد ١٩٥٥، لماذا؟،» **آفاق عربية** (بغداد)، السنة ١٢، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧)، ص ٣٢.

(٢٣٥) United States, Dept. of State, Historical Office, Ibid., vol. 1: *Near and Middle East South*, p. 2182, and Campbell, *Defense of the Middle East; Problems of American Policy*, p. 41.

(٢٣٦) ناتينغ، **ناصر**، ص ٥٥، ومركز الوثائق التاريخية في دمشق، الملف العام: ١٨١، المصنف رقم ١٠١، الوثيقة رقم ٢٠.

أما في الأردن فقد زار الوزراء المفوضون لكل من بريطانيا وأمريكا وتركيا والقائم بالأعمال الفرنسي رئيس الوزراء الأردني توفيق أبا الهدى، وقدموا له المقترحات الرباعية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط، وطلبوا بيان رأي الحكومة فيها[٢٣٧].

وتتجلى أهمية دعوة الأردن إلى مثل هذه القيادة في أن الدول الأربع عند بحثها للفكرة، وجدت أن من الصعوبة بمكان أن تمدها الدول العربية ـ باستثناء الجيش العربي الأردني ـ بقوات عسكرية فعالة، وبالرغم من ذلك وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى دعوة الدول العربية الأخرى من أجل المحافظة على المصالح النفطية[٢٣٨].

ويبدو أن الرد الأردني لم يكن فورياً على هذه المقترحات، إذ أكد أبو الهدى على أن حكومته جادة في دراستها، وأنها وباقي حكومات البلاد العربية ـ باستثناء مصر ـ ستعمل على التباحث بشأنها وبتها[٢٣٩].

وكان أبو الهدى قد زار سوريا والسعودية ولبنان، للوقوف على وجهة نظر حكوماتها في (مشروع القيادة العليا)[٢٤٠]، وقد صرح عند عودته قائلاً: إن المحادثات أسفرت عن وجوب الروية والحذر، ودراسة الموضوع دراسة وافية من قبل الدول العربية، ولا سيما أن الدول الأربع عندما قدمت هذا المشروع إلى الدول العربية لم تطلب الرد الفوري، وأضاف أنه من الأفضل أن تتخذ الدول العربية قراراً جماعياً في هذا الموضوع الخطير[٢٤١].

كما أكد الوزير الأردني المفوض في لندن فوزي الملقي، على أن التعليمات التي تلقاها من حكومته تقضي بالتضامن مع الدول العربية في ردها على المقترحات تضامناً تاماً[٢٤٢].

---

(٢٣٧) **الأردن**، ٢٨/ ١٠/ ١٩٥١، ود.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و٧٤، ص ١٢٨.

(٢٣٨) Campbell, *Defense of the Middle East; Problems of American Policy*, p. 41.

(٢٣٩) د.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٧٤، ص ١٢٩، والبشايرة، «الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، ١٩٥٠-١٩٥٧،» ص ٥٤.

(٢٤٠) **الجزيرة**: ٥/ ١١/ ١٩٥١، و٦/ ١١/ ١٩٥١، ود.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٧٤، ص ١٢٨.

(٢٤١) **الجزيرة**، ٥/ ١١/ ١٩٥١.

(٢٤٢) البشايرة، «الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، ١٩٥٠-١٩٥٧،» ص ٥٤-٥٥.

أثارت خطط ربط المنطقة بمشروع (القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط) معارضة شعبية ووطنية واسعة في مختلف الأقطار العربية، وعمت المظاهرات عواصم الدول العربية منددة بالمشروع وداعية إلى رفضه، وفي ضفتي الأردن اندلعت التظاهرات في إربد وعمان وطولكرم وجنين وأريحا خلال تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١[٢٤٣]، جرح على أثرِها أحد الطلاب في إربد، كما وزع في عمان بيان شعبي موقع من خمسة وأربعين مواطناً من مختلف فئات الشعب عبّروا فيه عن رفضهم القاطع لمشروع قيادة الشرق الأوسط[٢٤٤]، وسرعان ما رفضت مصر الانضمام إلى (القيادة العليا للشرق الأوسط)، وتبعتها الدول العربية في هذا الرفض[٢٤٥].

١ ـ منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط

في أعقاب فشل المحاولة البريطانية ـ الأمريكية في ضم الدول العربية إلى مشروع (القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط) قام رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل بزيارة إلى واشنطن في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، للتباحث مع المسؤولين هناك حول الوضع في الشرق الأوسط بشكل خاص[٢٤٦]. وكان محور هذه المباحثات يدور حول فرضيتين أساسيتين، **الأولى** وأصحابها الأمريكان، وتقول: لكي يتم ضمان سلم عالمي عادل لجميع الشعوب، فلا بد من قيام منظمة دفاعية إقليمية كمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. أما **الثانية** وأصحابها البريطانيون فقامت على أساس عقد اتفاقيات تخوّل الحكومة البريطانية ـ بدون أو مع أمريكا ـ حق إقامة القواعد في حالة نشوب أي نوع من الحروب أو الثورات التي تهدد قناة السويس[٢٤٧].

أسفرت المباحثات بين الجانبين عن إصدار بيان مشترك ينص على إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط (Middle East Defense Organisation)، يعرض على دول المنطقة، ولا يختلف هذا المشروع كثيراً عن مشروع (القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط)[٢٤٨].

---

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٤٤) **الدفاع**، ٢٩/ ١١/ ١٩٥١.

(٢٤٥) الحوراني والطراونة، «هكذا سقط حلف بغداد في عمان،» ص ١١٦.

(٢٤٦) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢١٨.

(٢٤٧) كوبلاند، **لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية**، ص ١٥٦.

(٢٤٨) محافظة، المصدر نفسه، ص ٢١٨، و Campbell, *Defense of the Middle East; Problems of American Policy*, p. 45.

وقد قام مبعوث وزير الخارجية الأمريكي بزيارة إلى الأردن والعراق ولبنان للحصول على موافقة هذه الدول على الانضمام للمنظمة[٢٤٩]، مبدياً استعداد حكومته لتقديم مساعدات عسكرية مباشرة، وبشكل مشابه لتلك التي تقدم لدول حلف شمال الأطلسي (Nato) واليونان وتركيا في حال موافقتها عليه[٢٥٠].

وبالرغم من أن بريطانيا هدفت من وراء إقامة (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط) إلى الاحتفاظ بقواعد عسكرية لها في الشرق الأوسط، لكننا نلحظ أن الحماس لإنجاح مثل هذا المشروع وضم بلدان الشرق الأوسط إليه هو حماس أمريكي أكثر منه بريطاني، لأن أمريكا كانت صاحبة مصلحة في إنشاء حلف عسكري سياسي في الشرق الأوسط من شأنه أن يخدم مصالحها، ويكون بمثابة تمويه لظهور القوات الأمريكية في الشرق الأوسط على أساس موقت أو دائم، بحيث تستطيع هذه القوات من الناحية الشكلية أن تعمل في المنطقة كقوات حليفة[٢٥١].

وبالرغم من المغريات التي قدمتها الحكومة الأمريكية، لكن الدول العربية كالأردن ومصر وسورية ولبنان والعراق والسعودية واليمن، رفضت المشاركة في تشكيل حلف عسكري ذي قيادة شرق أوسطية مشتركة، ففي الواقع كانت الأهداف موجهة للدفاع عن البلاد ضد العدوان الخارجي، وهو ـ وفقاً لبريطانيا وأمريكا ـ القادم من الاتحاد السوفياتي، وليس هذا محور اهتمام الدول العربية[٢٥٢].

٢ ـ حلف بغداد

برزت فكرة حلف بغداد في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) في ٩ أيار/ مايو ١٩٥٣ إلى الشرق الأوسط لدراسة التطورات السياسية في المنطقة، وقد تمخضت هذه الزيارة عن إنشاء منظمة دفاعية تشترك فيها تركيا وإيران والعراق وباكستان، وينضم إليها الأفغان[٢٥٣]، ويطلق عليها اسم «الحزام الشمالي» (The Northern Tier)[٢٥٤].

---

(٢٤٩) منصور، **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط**، ص ١٢، و Campbell, Ibid., p. 46.

(٢٥٠) *U. S. Records on Saudi Affairs*, vol. 3, p. 543; **الحوادث**، ١٨/ ٥/ ١٩٥٣، وإيغور بيلياليف، **الشرق الأوسط والعرب، من هو العدو؟ ومن هو الصديق؟** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٤)، ص ١٥.

(٢٥١) منصور، المصدر نفسه، ص ١٢٣، وبريماكوف، **تشريع الصراع في الشرق الأوسط**، ص ١٥٧.

(٢٥٢) مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، ص ١٢٠، ووهبان، **العلاقات الأمريكية ـ الأوربية بين التحالف والمصلحة**، ص ٧٠.

(٢٥٣) تم التركيز على هذه الدول لمتاخمتها للحدود الروسية، والتي هي أكثر عرضة للخطر الشيوعي.

(٢٥٤) مصطفى، المصدر نفسه، ص ١١٧-١١٨، والحسني، «حلف بغداد ١٩٥٥، لماذا؟،» ص ٣٢.

وقد حاولت بريطانيا بعد انسحابها من مصر مباشرة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ استقطاب دول الشرق الأوسط في نظام تحالفي يوجه أساساً ضد التوسع السوفياتي، ولكنه يعني أيضاً المحافظة على وجودها في المنطقة[٢٥٥]، وذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية بين دول المنطقة يتم جمعها لاحقاً لتشكل حلفاً دفاعياً واحداً[٢٥٦].

وبالرغم من أن فكرة حلف بغداد ولدت أمريكية[٢٥٧]، لكن الحكومة البريطانية كانت أكثر حماساً لها، وحرصت على تنفيذها وإشراك أكبر عدد من الدول العربية فيها، رغم تلقيها اقتراحاً أمريكياً بضرورة اتباع سياسة الحياد في تشجيع الدول العربية للانضمام إلى الحلف[٢٥٨]. لذا نجد الحكومة البريطانية تسارع عام ١٩٥٤ إلى إعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول الشرق الأوسط، وذلك بإنشاء حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية، وفي حال رفض الأقطار العربية أو بعضها الانضمام إلى الحلف المقترح، ستقصر بريطانيا حينئذ عملها على الدول التي ستقبل الانضمام إليه[٢٥٩].

وقد رأت بريطانيا في إقامة الحلف وسيلة للتوفيق بين إجراءاتها العسكرية في الشرق الأوسط، وبين الاتجاه القومي السائد في المنطقة[٢٦٠]، أضف إلى ذلك أنها وجدت فيه سلاحاً عسكرياً ضد السوفيات إذ يشكل الحلف - بعد انضمام الدول العربية إليه - طوقاً جديداً يدعم طوق تركيا وإيران وباكستان المقام عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي[٢٦١]، كما سيكون بمثابة أداة للسيطرة البريطانية في العالم العربي[٢٦٢].

---

(٢٥٥) هوبوود، «هل لا زال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط؟،» ص ٢٥.

(٢٥٦) الحسني، المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٢٥٧) كانت المعارضة المصرية والسعودية وراء إحجام الولايات المتحدة عن الانضمام رسمياً إلى الحلف، أضف إلى ذلك عدم رغبة دالاس في ربط مشاركة حكومته مع بريطانيا- الدول الاستعمارية السابقة- إذا كان يشعر أن ذلك يسيء إلى صورة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى عدم رغبة الإدارة الأمريكية إثارة استياء إسرائيل نظراً لما يشكله الحلف من دعم لقدرات العراق العسكرية. انظر: منصور، **الصراع الأمريكي ـ السوفياتي في الشرق الأوسط**، ص ١٢٢.

(٢٥٨) Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 106.

(٢٥٩) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٢١.

(٢٦٠) مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، ص ١١٩.

(٢٦١) أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ص ١٩.

(٢٦٢) مصطفى، المصدر نفسه، ص ١١٩.

أظهرت الحكومة العراقية ميلاً للانضمام إلى الحلف، ودعت الدول العربية لمشاركتها ذلك، ولكن القاهرة نظمت حملة دبلوماسية وإعلامية ضدها، توجت باجتماع لوزراء الخارجية العرب عقد في القاهرة في عام ١٩٥٤، وانتهى بإصدار قرار يدعو الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى الامتناع عن دخول هذا الحلف، وعدم التعاون مع الدول الغربية، إلا إذا ضمنت حلاً عادلاً للقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[٢٦٣].

أما الموقف الأردني من حلف بغداد فقد انحصر في ما سيحققه الأردن من مكاسب بانضمامه إليه، وكان الملك حسين متحمساً للانضمام إلى الحلف باعتباره حلفاً دفاعياً يوحد العرب أمام الشيوعية، ويضم الأردن إلى العالم الحر ويوفر له مساعدات اقتصادية وعسكرية، ويقلص أمد المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، ويتم الاستغناء عن خدمات الضباط البريطانيين في قيادة الجيش العربي[٢٦٤].

كان أمر تعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨ بمثابة بالون الاختبار الذي استخدمته الحكومة الأردنية لمعرفة مدى التنازلات التي ستقدمها الحكومة البريطانية، من أجل انضمام الأردن إلى حلف بغداد، حيث أجرى رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى ـ وبحضور الملك حسين ـ مفاوضات في لندن مع الحكومة البريطانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤ بهذا الشأن، وقد انتهت بتأجيل لندن البت في الموضوع إلى أن تنتهي المفاوضات الجارية لإنشاء حلف دفاعي جديد في الشرق الأوسط[٢٦٥]، ما حدا رئيس الوزراء الأردني على أن يدلي بتصريح بعد أن عاد إلى عمان في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥، أعرب فيه عن معارضة حكومته الحلف الدفاعي الذي يتبناه الإنكليز، واشترط للانضمام إليه موافقة جميع الدول العربية[٢٦٦].

أدى إعلان العراق في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ عن عزمه على توقيع معاهدة دفاع مشترك مع تركيا إلى تحرك مصري تجسد في دعوة الحكومة المصرية رؤساء

---

(٢٦٣) د.ك.و.، ٤١٠٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الميثاق العراقي ـ التركي، و: ١٢، ص ١٠٥.

(٢٦٤) نسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، ص ٤١، وأبو دية، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، ص ١٦١.

(٢٦٥) هزاع المجالي، **هذا بيان للناس: قصة محادثات تمبلر** (عمان: [د.ن.، ١٩٥٦؟])، ص ٣؛ **فلسطين**، ١٠/ ٢/ ١٩٥٥، ووثيقة المحادثات التي أجريت بين سكرتاريا وزارة الخارجية والوزراء الأردنيين بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 320, F.O., 371/110886.

(٢٦٦) د.ك.و.، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تصريحات رئيس الوزراء الأردني، و: ٨٤، ص ١٩٤، و Podeh, «The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952-1955,» p. 173.

الحكومات العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك للاجتماع في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥[٢٦٧]، وقد حضر الاجتماع عن الجانب الأردني رئيس الوزراء أبو الهدى ووزير الخارجية وليد صلاح[٢٦٨]، أكد أبو الهدى خلاله ـ وبعد أن طلب عبد الناصر من المؤتمرين تحديد مواقف بلادهم من حلف بغداد ـ على أن الأردن لن يقبل الانضمام إلى الحلف إلا بموافقة جميع الدول العربية.

ويذكر محمود رياض أنه في أعقاب جولة قام بها مع وزير الإرشاد القومي المصري صلاح سالم، للاطلاع على مواقف الوفود العربية حيال حلف بغداد، أوضح أبو الهدى لهما بأن موقفه لا يسمح له بإعلان رفضه للحلف، إذ يرتبط الأردن مع بريطانيا باتفاقية عسكرية قائمة فعلاً، ولذا اكتفى بالمطالبة بضرورة تقوية الضمان الجماعي العربي[٢٦٩].

نهج الوفد الأردني أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة نهجاً معتدلاً محاولاً إرضاء جميع الأطراف، لحاجة الأردن القصوى إلى مساعدة جميع الدول العربية على السواء[٢٧٠]، ولكن وزير الخارجية الأردني وليد صلاح ـ وفي أعقاب مغادرة أبي الهدى المؤتمر ـ خرج عن هذا المسار[٢٧١]، واقترح عدم الانضمام إلى الاتفاق العراقي ـ التركي، أو التعاون مع الغرب دون التزامات عسكرية، وعدم إشراك العراق في القيادة العربية الموحدة المزمع إنشاؤها[٢٧٢]. فأثار ذلك غضب أبي الهدى فبعث ببرقية إلى وزير

(٢٦٧) د.ك.و.، ٣١١/٤١٠٢، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الميثاق العراقي ـ التركي، و: ١٢، ص ١٠٥.

(٢٦٨) وليد عبد اللطيف صلاح، **من رحلة العمر: مذكرات وليد عبد اللطيف صلاح، وزير خارجية الأردن السابق** ([عمان]: المؤلف، ١٩٩٢)، ص ٧٧.

(٢٦٩) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ج ٢، ص ٥٣.

(٢٧٠) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٤٨، وخيرية قاسمية، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، سلسلة «كتب فلسطينية»؛ ٥٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤)، ص ٢٠٣.

(٢٧١) كان وليد صلاح في طليعة الذين هاجموا العراق، وطلبوا إخراجه من جامعة الدول العربية، ولكن بعد عودته إلى عمان توقف عن هجومه هذا للخلاف الذي وقع بينه وبين بعض الوزراء جراء تصرفاته. انظر: **هزاع المجالي، قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٢٨، وعبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨**، ص ٣٥٩.

(٢٧٢) العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة: المحاضر الرسمية للجلسات التي عقدتها المحكمة لمحاكمة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم**، ٢ج (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨-١٩٥٩)، ص ١٣٩٣، ومحمد الفرجاني، **فارس الخوري وأيام لا تنسى** (بيروت: دار الغد، [١٩٦٥])، ص ١٦٥.

خارجيته في ٣ شباط/ فبراير ١٩٥٥، طالبه فيها بضرورة التزامه سياسة الحكومة بالسير مع أكثرية الدول العربية، وفي حال اقتراح خروج العراق من الجامعة العربية عليه معارضة ذلك[٢٧٣].

وتأكيداً لموقفه هذا بعث أبو الهدى ببرقية أخرى إلى وليد صلاح في ٦ شباط/ فبراير ذكر فيها عدم نية الحكومة الانضمام إلى الاتفاق العراقي ـ التركي، طالباً منه عدم التأثر بأية عاطفة أو حماس والميل إلى الحكمة، وضرورة السعي لكي تؤجل مصر إعلان موقفها إلى أن يوقع الاتفاق العراقي ـ التركي رسمياً[٢٧٤].

فشلت الجهود في إقناع العراق في التراجع عن قراره في الاتفاق مع تركيا، وصرح ممثل العراق في المؤتمر فاضل الجمالي بأن الحكومة العراقية مصممة على توقيع اتفاقها مع تركيا رغم معارضة الأقطار العربية، وتقرر تأليف لجنة في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ للسفر إلى العراق[٢٧٥] لثنيه عن موقفه هذا، لكنها فشلت في مهمتها[٢٧٦]، وعندما أيقن عبد الناصر من الفشل في الوصول إلى موقف موحد، دعا إلى إنهاء المؤتمر في٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥ دون أن يصدر عنه أي قرار أو بلاغ مشترك[٢٧٧].

وبالرغم من سحب الوفد الأردني اقتراحه الداعي إلى عدم إشراك العراق في القيادة الموحدة، لكن الحكومة العراقية لم تخفِ استياءها من الموقف الأردني خلال المؤتمر، فقد اشتكى نوري السعيد إلى السفير البريطاني في بغداد من الموقف الأردني، مؤكداً أن تأييد الأردن للعراق كان فاتراً[٢٧٨].

وكانت الحكومتان البريطانية والعراقية تأملان في ضم الأردن إلى حلف بغداد، اعتماداً على الصلات العائلية الوثيقة بين الأسرتين الهاشميتين في الأردن والعراق، وتأثر كل منهما بالنفوذ البريطاني، إضافة إلى ارتباط الأردن مع كل من بريطانيا

(٢٧٣) قاسمية، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، ص ٢٠٤.

(٢٧٤) **فلسطين**، ١/ ٢/ ١٩٥٥.

(٢٧٥) تألفت هذه اللجنة من سامي الصلح (لبنان)، فيضي الأتاسي (سوريا)، وليد صلاح (الأردن)، وصلاح سالم (مصر). انظر: خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٣ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، [١٩٧٢])، ج ٢، ص ٣٣٥، والفرجاني، **فارس الخوري وأيام لا تنسى**، ص ١٦٤.

(٢٧٦) **الحوادث**، ٤/ ٢/ ١٩٥٥؛ صلاح، **من رحلة العمر: مذكرات وليد عبد اللطيف صلاح، وزير خارجية الأردن السابق**، ص ٨١، والفرجاني، المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٢٧٧) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨**، ج٢، ص ٥٧، وآلم، **الشرق الأوسط**، ص ٣٢.

(٢٧٨) «الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦،» **الدستور**، ٢٦/ ٢/ ١٩٨٦.

والعراق بمعاهدات ثنائية تجبره على التزام نصوصها[٢٧٩]. ولكن هذه الآمال خابت بالتصريح الذي أدلى به توفيق أبو الهدى في ٩ شباط/ فبراير ١٩٥٥، والذي أكد فيه: «أن الحكومة لا ترغب في الخروج عن خطة الجامعة العربية، وليس لديها النية للانضمام إلى الحلف العراقي ـ التركي، وأن موضوع الدفاع المشترك في الشرق الأوسط يجب أن يتم بالتفاهم مع الدول العربية»[٢٨٠].

تزامن تصريح أبي الهدى هذا مع عودة وزير الاقتصاد الأردني خلوصي الخيري حاملاً رسالة من الرئيس المصري وصفتها الصحف بأنها مهمة[٢٨١]. وقد أثار تصريح أبي الهدى كلاً من بغداد ولندن، فبعثت الخارجية البريطانية برقية في ١١ شباط/ فبراير ١٩٥٥ إلى سفارتها في عمان عبرت فيها عن خيبة أملها من هذه التصريحات، كما كان لهذه التصريحات أثرها في تخلي بريطانيا موقتاً عن مسألة ضم الأردن إلى الحلف العراقي ـ التركي[٢٨٢].

وفي ٢١ شباط/ فبراير قام الملك حسين بزيارة إلى القاهرة استمرت حتى ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٥، حاول خلالها المصريون كسب الملك حسين إلى جانبهم في ما يتعلق بمعارضتهم للحلف العراقي ـ التركي، ويبدو أنهم لم يجدوا التجاوب المشجع بهذا الخصوص، حيث أصيبوا بخيبة أمل، وهو ما أكده الملك حسين للسفير البريطاني في القاهرة، بأنه جمد أية محاولة للمصريين بهذا المجال، وللغاية ذاتها لم يصطحب الملك حسين أياً من أعضاء حكومته إلى مصر[٢٨٣].

وبالرغم من المعارضة العربية وقع العراق في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥ الاتفاق مع تركيا، وكان الهدف من توقيع هذا الاتفاق تمهيد الطريق لبريطانيا للانضمام إليه بشكل يؤمّن استمرار مصالحها في الشرق الأوسط[٢٨٤]. وقد أعقب توقيع الاتفاق

---

(٢٧٩) **الدستور**، ١٦/ ٢/ ١٩٨٦، والمجالي، **هذا بيان للناس: قصة محادثات تمبلر**، ص ٧-٨.

(٢٨٠) **فلسطين**، ١٠/ ٢/ ١٩٥٥، و د.ك.و.، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٨٤، ص ١٩٤.

(٢٨١) سهيلا سليمان الشلبي، **دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية، ١٩٣٨-١٩٥٥** (عمان: اليازوري، ٢٠٠٤)، ص ١٨١.

(٢٨٢) «الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦،» و**الدستور**، ١٢/ ٢/ ١٩٨٦.

(٢٨٣) انظر الوثيقة الموجهة من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 769, F.O., 371/115714, and الحوراني والطراونة، «هكذا سقط حلف بغداد في عمان،» ص ١٢٤.

(٢٨٤) ناتينغ، **ناصر**، ص ١١٢؛ محمد حسن سلمان، **صفحات من حياة محمد حسن سلمان** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٥)، ص ٢٧٢، و Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: the Making of a Pivotal State, 1948- 1988*, p. 166.

تجدد المحاولات لضم الأردن إلى الحلف، فقد اجتمع نوري السعيد ورئيس الوزراء التركي عدنان مندريس[٢٨٥] بالوزير الأردني المفوض في العراق فرحان شبيلات من أجل هذه الغاية، وبيان ما يمكن أن يحصل الأردن عليه في حال اشتراكه في الحلف، من أسلحة ومعونة اقتصادية[٢٨٦].

وكان القائم بالأعمال العراقي في عمان قد تحدث مع أبي الهدى في السياق ذاته، فأبدى الأخير استعداد الأردن للانضمام إلى الحلف، إذا ما أكدت له بريطانيا بأنها ستعدل معاهدتها مع الأردن أو تلغيها[٢٨٧].

وفي محاولة من الحكومة المصرية لتطويق حلف بغداد، والحيلولة دون انضمام دول عربية أخرى إليه، زار وزير الإرشاد القومي المصري صلاح سالم دمشق في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٥، وأجرى مباحثات مع الحكومة السورية حول إقامة حلف دفاعي عربي جديد ـ يكون بديلاً عن معاهدة الضمان الجماعي العربي ـ يستثنى منه العراق لانضمامه للأحلاف الغربية[٢٨٨]. وقد تم التوقيع في ٢ آذار/ مارس ١٩٥٥ على اتفاقية بين البلدين، تنص على إنشاء اتحاد فدرالي بين الدول العربية التي ترفض الحلف العراقي ـ التركي، وإقامة قيادة موحدة لجيوش هذه الدول، وتوحيد سياساتها الخارجية والمالية والثقافية وإنشاء مجلس مؤلف من ممثلين للدول الأعضاء[٢٨٩].

هذا وقد تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين المصري والسوري، على أن تكون الأردن وجهتهم التالية في سلسلة الدعوة للانضمام لاتفاقهما، حيث وصل إلى الأردن في ٣ آذار/ مارس ١٩٥٥ وفد سوري ـ مصري يضم وزير الإرشاد المصري

---

(٢٨٥) لم تكن هذه المحاولة التركية الأولى للتأثير على الحكومة الأردنية للانضمام إلى حلف بغداد، ففي ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٥ زار المفوض التركي في عمان أبي الهدى، وقد علقت صحيفة **فلسطين** على هذه الزيارة بقولها: « إن زيارات الوزير التركي لدار الرئاسة كثرت في المدة الأخيرة، منذ أن أعلنت حكومة العراق عزمها على عقد حلف مع تركيا». انظر: **فلسطين**، ٣/ ٢/ ١٩٥٥.

(٢٨٦) الحسني، «حلف بغداد ١٩٥٥، لماذا؟،» ص ٤٣.

(٢٨٧) د.ك.و.، ٤٩١٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و٤، ص ٥.

(٢٨٨) سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨**، ص ٢٩٢؛ سليمان المدني، **هؤلاء حكموا سورية، ١٩١٨-١٩٧٠** (دمشق: دار الأنوار، ١٩٩٦)، ص ٩٤، و Podeh, «The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952-1955,» p. 159.

(٢٨٩) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ج ٢، ص ٨٣-٨٤؛ العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٣٩٠؛ غوردون هـ. توري، **السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥-١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة (دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٩)، ص ٢٩٥، وغوفا، **الصراع في سورية، لتدعيم الاستقلال الوطني، ١٩٤٥-١٩٦٦**، ص ٩٢.

صلاح سالم ووزير الداخلية السوري خالد العظم ومحمود رياض مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية المصرية[٢٩٠].

ويعود اختيار الأردن للاتصال به أولاً وفقاً لرأي محمود رياض، لكونه من دول المواجهة ذات الموقع الاستراتيجي المهم[٢٩١]. ولكن يبدو أن السبب الحقيقي وراء هذا الاختيار يعود إلى التحرك العراقي المدعوم من بريطانيا لضم الأردن إلى حلف بغداد.

اجتمع أعضاء الوفد مع رئيس الوزراء الأردني توفيق أبي الهدى ووزير الخارجية وليد صلاح، وقدموا له صورة عن الاتفاق، فوعد أبو الهدى بدراسة الأسس الواردة فيه[٢٩٢]. ثمّ التقى الوفد بالملك حسين وبحضور أبي الهدى، فرحب الملك حسين بالاتفاقية، ثم تحدث أبو الهدى وأوضح أن الارتباطات العسكرية بين الأردن وبريطانيا بموجب المعاهدة بين البلدين تلزمه التشاور مع بريطانيا، والأمر يحتاج لبعض الوقت لدراسة كافة الجوانب القانونية. وظهر لأعضاء الوفد من وعد الحكومة الأردنية بالدراسة العميقة لهذا الموضوع رغبتها في إخفاء نيتها بالتريث حتى تتضح مواقف الدول العربية الأخرى. وفي اليوم ذاته التقى أعضاء الوفد وزير الخارجية وليد صلاح الذي قدم عرضاً يتمثل في تقديم مصر وسوريا معونة مالية للأردن بديلة عن المعونة البريطانية، بحيث يتمكن الأردن من إلغاء معاهدته مع بريطانيا، فيصبح حراً في التعاقد مع مصر[٢٩٣]. ولكن يبدو أن هذا العرض لم يجد قبولاً لدى الوفد الذي غادر دون الحصول على إجابة حاسمة بشأن انضمام الأردن إلى المعاهدة السورية ـ المصرية.

كانت العربية السعودية الدولة التالية بعد الأردن لإقناعها بالانضمام إلى الحلف المصري ـ السوري، والتي انضمت بدورها إليه في ٦ آذار/ مارس ١٩٥٥، وبموجب ذلك أعلن عن إنشاء قيادة عسكرية موحدة للدول الثلاث[٢٩٤].

---

(٢٩٠) **فلسطين**، ٤/ ٣/ ١٩٥٠؛ العظم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٩٠، ورياض، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٣.

(٢٩١) رياض، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٣.

(٢٩٢) يصف العظم موقف أبي الهدى أثناء اللقاء: «بأنه كان بارداً ودالاً على عدم رغبته بالاشتراك معنا، رغم أنه لم يطلب ذلك رسمياً، بل طلب مهلة للدرس»، في حين يصف محمود رياض موقف أبي الهدى بقوله: «أنه بارك هذه الخطوة وأشاد بها ووعد بدراسة الأسس الواردة في الاتفاق». انظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٣، والعظم، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٩٠.

(٢٩٣) المصدران نفسهما، ج ٢، ص ٨٣، وج ٢، ص ٣٩١ على التوالي، و**فلسطين**، ٦/ ٣/ ١٩٥٥.

(٢٩٤) راثمل، **الصراع السري على سورية من ١٩٤٩-١٩٦١: الحرب السرية في الشرق الأوسط**، ص ١٤٩، وخيرية قاسمية، «تطورات القضية الفلسطينية على الصعيدين الفلسطيني والعربي،» في: **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، رئيس التحرير عبد العزيز الدوري؛ المساهمون أحمد الخالدي [وآخ] ([د.م.]: اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٩-)، ج ٢، ص ١٩٩.

وقد أكد ولي العهد السعودي الأمير فيصل أن هذه الاتفاقية ليست موجهة ضد أحد بشكل مباشر، وهي في جوهرها محصورة في تعهد الدول الأعضاء في الاتفاقية بعدم الانضمام إلى حلف دفاعي أو سياسي مع طرف آخر، دون الحصول على موافقة بقية الدول الأخرى الأعضاء في هذه الاتفاقية[٢٩٥].

حدث في منتصف آذار/ مارس ١٩٥٥ تغير في الموقف الأردني تجاه حلف بغداد، إذ أظهرت الحكومة الأردنية تخليها عن حيادها تجاه الحلف، وأخذت بالاهتمام بوجهات النظر الغربية بهذا الخصوص، وقد أرادت الحكومة الأردنية معرفة الفوائد العسكرية التي سيجنيها الأردن من الغرب إذا ما انضم إلى الحلف، وتعزز اهتمامها هذا بعد وعد السفير الأمريكي مالوري في عمان بتقديم الدعم لسلاح الجو الأردني[٢٩٦].

وتداول مجلس الوزراء الأردني وفي عدة جلسات أمر تقرير موقف ثابت للأردن، واتفق المجلس على استطلاع رأي بريطانيا وأمريكا، فاستدعى رئيس الوزراء سفراء العراق وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة، وأطلعهم على وجهة النظر الأردنية، وطلب منهم ردود حكوماتهم حول الموضوع[٢٩٧]. ولكن يبدو أن هذه الردود لم تكن مقنعة لأبي الهدى بحيث تدفعه إلى اتخاذ موقف إيجابي تجاه الحلف، ففي جلسة سرية لمجلس النواب الأردني في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٥ أوضح للنواب بأن الأردن سيتبع سياسة الحياد تجاه الأحلاف[٢٩٨].

وتزامن ذلك كله مع تجدد محاولات دول الحلف الثلاثي العربي (مصر، سوريا، السعودية) استمالة الأردن إلى جانبها، فبعث عبد الناصر برسالة إلى الملك حسين يدعوه فيها للانضمام إلى الحلف[٢٩٩]، فجاء الرد الأردني على لسان رئيس الوزراء الأردني في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٥ بقوله: «إن موقف الأردن تجاه الميثاق العراقي ـ التركي والحلف الثلاثي موقف حيادي ولا يمكن الميل لأحدهما دون الآخر[٣٠٠]».

---

(٢٩٥) *U.S. Records on Saudi Affairs*, vol. 4, p. 520.

(٢٩٦) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٢، ص ٣٩٠؛ علي رضا، **سورية من الاستقلال حتى الوحدة المباركة: ١٩٤٦-١٩٥٨**(حلب: مطبعة شيك بلوك، ١٩٨٣)، ص ١٦٩، وتوري، **السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥-١٩٥٨**، ص ٢٥٩.

(٢٩٧) Satloff, *From Abdullah to Hussein : Jordan in Transition*, p. 73.

(٢٩٨) **فلسطين**، ٣٠/ ٣/ ١٩٥٥، وهزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٤٩.

(٢٩٩) د.ك.و.، ٢٦٧٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة، العلاقات الخارجية، و: ١٨، ص ٤١.

(٣٠٠) **فلسطين**، ٣٠/ ٣/ ١٩٥٥.

جاء التطور الجديد في قضية حلف بغداد في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٥ عندما صادق مجلس العموم البريطاني على انضمام بريطانيا إلى الاتفاق العراقي - التركي، حيث أصبح الأردن بعد التوقيع البريطاني الدولة التالية المرشحة للانضمام إلى الحلف(٣٠١)، وكانت الحكومة البريطانية قد اشترطت لبحث أمر تعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية، أن يُعرِب الأردن عن رغبته في الانضمام إلى حلف بغداد(٣٠٢).

ويصف غلوب وضع الأردن في أعقاب انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد بقوله: «وجد الأردن نفسه في وسط عاصفة؛ بريطانيا حليفته عضو في حلف بغداد، وتشجعه على الانضمام إليه، ولكن اتهامات عبد الناصر وقوله بأن الحلف مؤامرة لدعم إسرائيل أوجد لدى الأردنيين الريبة في الحلف، فعمّت المظاهرات شوارع عمان والمدن الأردنية الأخرى، يدفعها انفعالات صوت عبد الناصر عبر إذاعة صوت العرب»(٣٠٣).

وحيال هذه الأوضاع المضطربة، أظهرت الحكومة الأردنية تردداً في اتخاذ أي موقف نتيجة الحملات الإعلامية المصرية والسعودية، ولم تجد حكومة أبي الهدى أمامها من خيار سوى إعلان الحياد تجاه الحرب الإعلامية بين بغداد والقاهرة(٣٠٤)، وذلك بالرغم من محاولات الدول المشاركة في الحلف إقناع الحكومة الأردنية بالانضمام إليه(٣٠٥)، فعندما توجه وفد أردني إلى العراق للمشاركة في احتفال تسليم قاعدة الحبانية إلى العراق(٣٠٦)، قدم الوفد قائمة من المطالب بالمساعدة المالية إلى نوري

(٣٠١) الحسني، «حلف بغداد ١٩٥٥، لماذا؟»؛ Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 166, and Gubser, *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events*, p. 91.

(٣٠٢) **فلسطين**، ٣/ ٥/ ١٩٥٥.

(٣٠٣) John Bagot Glubb, *The Changing Scenes of Life : An Autobiography* (London; New York: Quartet Books, 1983), p. 175.

(٣٠٤) محافظة، **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٢٥، والبشايرة، «الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، ١٩٥٠-١٩٥٧،» ص ٧٦.

(٣٠٥) تتضح هذه المحاولات من خلال زيارات السفراء والقائمين بالأعمال إلى رئاسة الحكومة في عمان، ففي ١١ أيار/ مايو ١٩٥٥ استقبل أبو الهدى وزير تركيا المفوض، والقائم بالأعمال العراقي، كما استقبل في اليوم ذاته السفير البريطاني، وتلقى رسالة من نوري السعيد في ١٨ أيار/ مايو، نقلها وزير الأردن المفوض في بغداد عبد الله زريقات. انظر: **فلسطين**: ١٢/ ٥/ ١٩٥٥، و١٩/ ٥/ ١٩٥٥.

(٣٠٦) كان هذا الوفد برئاسة سعيد المفتي، وضم بعض الوطنيين الاشتراكيين مثل سليمان النابلسي وحكمت المصري. انظر: سلمان، **صفحات من حياة محمد حسن سلمان**، ص ٤٤، و Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 106.

السعيد، وكانت إجابة الأخير جملة واحدة: «ولا فلس للأردن ما دام توفيق أبي الهدى يرأس الحكومة»(٣٠٧).

وقد تمت بالفعل إقالة حكومة توفيق أبي الهدى في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٥٥(٣٠٨)، لتكون استقالته الثمن الذي دفعه لحياده وتحفظه تجاه حلف بغداد، ولتكن وزارته أولى الوزارات التي أُطيحت على خلفية محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد، إذ وجهت الاتهامات لحكومة أبي الهدى لصلتها الوثيقة مع العربية السعودية التي تناهض حلف بغداد، والتي كانت وراء موقف أبي الهدى السلبي من الحلف(٣٠٩). ويلاحظ أن أبا الهدى قد اتخذ موقفاً هلامياً غير ثابت، ففي أوائل شباط/ فبراير ١٩٥٥ قال للوزير التركي في عمان بأنه يتوقع انضمام دول عربية أخرى إلى الحلف وأن الأردن لن يكون الأخير بالتأكيد، ولكنه في لقاء مع السفير الأمريكي نجده يتخذ مساراً مختلفاً في نقاشه، فيقول: إن عضوية الأردن في الحلف غير ضرورية لأن معاهدات الأردن مع العراق وبريطانيا تكفي أي نقص في الدفاع(٣١٠).

ولكي يتنصل أبو الهدى من مسؤولية الرفض المباشر لانضمام الأردن إلى حلف بغداد، قال لسفيري أمريكا وبريطانيا في عمان: «بأنه شخصياً يؤيد الانضمام إلى الحلف، لكنه يواجه مشكلة مع الرأي العام الأردني، وما لم يكن هناك فائدة واضحة - نقدية وعينية - يظهرها إلى الشعب الأردني لن ينضم إلى الحلف(٣١١). وقد ربط أبو الهدى موافقته بالانضمام إلى الحلف بالحصول على مكاسب سياسية كتعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية وزيادة المعونات المالية.

عهد الملك حسين إلى سعيد المفتي بتشكيل الوزارة في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٥٥(٣١٢)، وعلى أثر ذلك قام الملك حسين بزيارة إلى بريطانيا يرافقه رئيس الوزراء

(٣٠٧) Satloff, Ibid., p. 106.

(٣٠٨) يؤكد وزير الخارجية في الوزارة المستقيلة وليد صلاح، بأنه تم حمل الوزارة على الاستقالة، وذلك تمهيداً لتهيئة الأردن للدخول في حلف بغداد. انظر: صلاح، **من رحلة العمر: مذكرات وليد عبد اللطيف صلاح، وزير خارجية الأردن السابق**، ص ٩٨.

(٣٠٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 123, F.O., 371/115638; د.ك.و.، ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في جدة، و: ٤٦، ص ٨٥، وناصر الدين النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط** (بيروت: المكتب التجاري، [١٩٦٢])، ص ٣٧٣.

(٣١٠) Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 108, and الشلبي، **دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية، ١٩٣٨-١٩٥٥**، ص ١٨٦.

(٣١١) Satloff, Ibid., p. 106.

(٣١٢) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٥).

ورئيس أركان الجيش غلوب، حيث طالب الأردن في المباحثات التي أجراها مع الحكومة البريطانية بزيادة المعونة المالية وتسليح الجيش وتزويده بسرب من الطائرات الحديثة، وأبدى استعداده للدخول في حلف بغداد إذا ما تحققت هذه المطالب، وقد وعدت الحكومة البريطانية بالنظر في تعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في ضوء ما يستجد من أحداث في منطقة الشرق الأوسط[٣١٣].

وفي اللقاء الذي تم بين الملك حسين ووزير الدولة أنتوني ناتينغ في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ في لندن، أعلم الأخير الملك حسين تطلع حكومته لسماع أنباء انضمام الأردن إلى حلف بغداد باعتبار أن الحلف خطوة ملحة وضرورية للدفاع عن المنطقة، وأجاب الملك حسين بأن سياسة الأردن تقوم على عدم التدخل بين المجموعات المتنافسة في العالم العربي، وبأنه يفعل ما بوسعه لتوحيدهم. كما اقترح الملك حسين التوجه إلى سورية لضمها إلى الحلف باعتبار أن ذلك سيجد قبولاً لدى الرأي العام العربي أكبر من انضمام الأردن إلى الحلف، وقد أعطى الملك حسين أثناء اللقاء انطباعاً بأنه لا يشجع انضمام الأردن المبكر إلى حلف بغداد[٣١٤].

شهدت المنطقة تطوراً آخر كان له الأثر الأكبر في سير أحداثها، ففي ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ أعلنت مصر عن عقد صفقة الأسلحة التشيكية، والتي اعتبرت كسراً للاحتكار الغربي لتزويد العالم العربي بالسلاح[٣١٥]، والتي كان من أبرز نتائجها توقيع سورية اتفاقاً عسكرياً دفاعياً مع مصر في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥[٣١٦]. وقد أكدت الاتفاقية أن هدفها الأول هو معارضة حلف بغداد الذي أدى إلى تفتيت دول الجامعة العربية[٣١٧] والذي ترعاه بريطانيا، وضمت في عضويته دولتين مجاورتين لسوريا هما تركيا والعراق، حيث تحتفظ بريطانيا فيهما

---

(٣١٣) هزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٥٦، والحوراني والطراونة، «هكذا سقط حلف بغداد في عمان،» ص ١٣٠.

(٣١٤) انظر المناقشات مع الملك حسين في لندن بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 774, F.O., 371/115717.

(٣١٥) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ج ١، ص ٢٠؛ Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 16, and Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 24.

(٣١٦) يوسف قزما خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣-١٩٨٧ (وثائق)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٢، ونصر، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، ص ٣٣.

(٣١٧) صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر: دراسة تاريخية سياسية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ١٠٤، وتوري، **السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥-١٩٥٨**، ص ١٠٤.

بقاعدتين جويتين[٣١٨]. وفي ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر وقعت مصر مع السعودية اتفاقاً مماثلاً، وذلك بعد أن فشلت الجهود المصرية في إقناع الأردن بتوقيع مثل هذه المعاهدة[٣١٩].

صعّدت هذه الاتفاقيات من غضب الحكومة البريطانية ضد الدول الموقعة عليها، ولا سيما أن هدف هذه الاتفاقيات الأساسي هو معارضة حلف بغداد، وهو ما أكده الناطق الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية مدللاً على ذلك بوصول القوات المصرية إلى سوريا وتمركزها على الحدود المتاخمة لتركيا والعراق، الأمر الذي يعتبر تهديداً عسكرياً مباشراً لحليفتيها[٣٢٠]. وهو ما أشار إليه أيضاً وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية أنتوني ناتينغ، من أن هذا التحالف الثلاثي ما هو إلاّ مبادرة لا تزيد كثيراً عن أنها إجراء دبلوماسي ضد العراق في ظل نوري السعيد[٣٢١].

وتحولت الأمور إلى صراع خفي حيناً وعلني أحياناً أخرى بين الطرفين بريطانيا وحلفائها من جهة، ودول الحلف العربي مصر وسوريا والسعودية من جهة أخرى، وسعت بريطانيا إلى الحيلولة دون انضمام أية دولة عربية للحلف وفي مقدمتها الأردن[٣٢٢]، مستخدمة في سبيل ذلك مختلف السبل، فعمدت إلى تكثيف إرسال شحنات الأسلحة إلى بغداد، وبخاصة بعد وعد الحكومة الأمريكية بتحويل التمويل الذي كان مقرراً للسد العالي في مصر إلى العراق والأردن ولبنان لتعزيز قدراتهم الاقتصادية والدفاعية[٣٢٣].

أسهم هذا التطور في مسارعة الدول الأعضاء في حلف بغداد للتحرك نحو الأردن، فجاءت أولى المحاولات من الحكومة التركية حيث قام رئيس جمهوريتها جلال بايار بزيارة إلى عمان في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر أجرى خلالها محادثات مع

---

(٣١٨) دونالد نيف، **حرب السويس، «كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط»؟**، ترجمة أحمد خضر وعبد السلام رضوان (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.])، ص ١٤١.

(٣١٩) مطيع النونو، **دولة البعث وإسلام عفلق: حقائق تاريخية وقضايا معاصرة، ١٩٤٠-١٩٩٠م** ([القاهرة]: المؤلف، ١٩٩٤)، ص ١١٠، ومجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٤٧.

(٣٢٠) عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨**، ص ٣٣٩.

(٣٢١) ناتينغ، **ناصر**، ص ١٣٨.

(٣٢٢) ناجي عبد النبي بزي، **سورية، صراع الاستقطاب: دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية، ١٩١٧-١٩٧٣** (دمشق: دار ابن العربي؛ دار الجنوب، ١٩٩٦)، ص ٢٨١.

(٣٢٣) المدني، **هؤلاء حكموا سورية، ١٩١٨-١٩٧٠**، ص ٩٧.

الجانب الأردني[٣٢٤]. ويشير التقرير البريطاني «إلى أن بايار قد عمل جاهداً وبمساندتنا لدفع الملك حسين وحكومته للانضمام إلى حلف بغداد، مؤكداً أن الأردن سيحصل على فوائد عسكرية ومالية وسياسية من حكومة جلالتها»[٣٢٥]، وأضاف بأن بلاده ليست في وضع تستطيع من خلاله تقديم المساعدة، واقترح أن تقوم الحكومة الأردنية بالكتابة إلى الحكومة البريطانية لطلب المعونة التي تحتاجها[٣٢٦].

ولم تأتِ الزيارة التركية هذه من فراغ، فقد جاءت في أعقاب مذكرة سرية بعث بها السفير البريطاني في عمان والفريق غلوب إلى لندن، أبلغا فيها الحكومة البريطانية استعداد الأردن للانضمام إلى حلف بغداد[٣٢٧].

وفي أعقاب زيارة الرئيس التركي إلى الأردن، بعث غلوب مذكرة سرية إلى الخارجية البريطانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، طالب فيها الحكومة البريطانية بالاستجابة إلى المطالب الأردنية، لأن انضمام الأردن إلى حلف بغداد سيشجع لبنان على الإقدام على خطوة مماثلة، وإذا ما تحقق ذلك فإن سوريا ستجد نفسها في نهاية الأمر معزولة، أما إذا لم ينضم الأردن إلى الحلف أو انحاز إلى الجانب المصري، فإن ذلك سيؤدي إلى عزل العراق عن بقية الدول العربية، وهذا سيؤدي إلى خلق كتلة عربية صلبة تحت الزعامة المصرية بالاتفاق مع السوفيات[٣٢٨].

جاء رد الحلف الثلاثي العربي من خلال التحرك المكثّف نحو الأردن، مستغلين نقطة ضعفه المتمثلة بالمعونة المالية التي كان يتلقاها الأردن من بريطانيا، فقدمت هذه الدول عرضاً للأردن في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ يتمثل في تقديم معونة تحل محل المعونة البريطانية. وقد وافق الأردن على العرض العربي من حيث المبدأ، وإن كانت

(٣٢٤) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/١١/١٩٥٥ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 315, F.O., 371/115653; Glubb, *A Soldier with the Arabs*, pp. 391-392, and **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٦١.

(٣٢٥) «Jordan: Annual Review for 1955,» 27/6/1956, in: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 225, F.O., 371/121461.

(٣٢٦) Glubb, Ibid., p. 392.

(٣٢٧) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢١-١٢٢، و«الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦».

(٣٢٨) «الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦».

الشكوك تراوده بخصوص استمرارية التزام دفع المعونة من قبل هذه الدول[٣٢٩].

وقد أكد الملك حسين للسفير البريطاني بأنه سيرفض هذا العرض، حيث إن قبول الأردن الدخول في علاقات خاصة مع ثلاث دول عربية فقط، يتعارض ومبدأ الأردن القائم على دعم الوحدة العربية. يضاف إلى ذلك أن الأردن مرتبط بمعاهدة مع بريطانيا. وبدوره حاول السفير البريطاني أن يظهر للملك حسين الأخطار التي سيتعرض لها الأردن إذا ما قبل بمثل هذا العرض[٣٣٠].

ونتيجة لتحرك التكتل العربي المعادي لحلف بغداد لتقديم عروض مالية للأردن تغنيه عن المعونة البريطانية ونتيجة لتسارع الأحداث، اقتنعت الحكومة البريطانية بأن الوقت قد حان للعمل، وهو ما يؤكده إيدن في مذكراته إذ طلب من وزير خارجيته إعداد اتفاقية تتضمن الفوائد التي سيجنيها الأردن من انضمامه إلى حلف بغداد. كما وافق إيدن على اقتراح خارجيته إرسال شحنة من الطائرات المقاتلة كهدية للأردن بلا ثمن، وإن كان اشترط بأن لا تحدث هذه الهدية اضطراباً في التوازن بين إسرائيل والدول العربية[٣٣١].

ثم جاءت الخطوة البريطانية التالية من خلال دعوة وزير الخارجية البريطاني ماكميلان أثناء انعقاد اجتماع الدول الموقعة على الاتفاق التركي ـ العراقي في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، إلى فتح الباب لانضمام بعض الدول العربية إلى الحلف مقترحاً البدء بالأردن، وكان السفير البريطاني في عمان قد اقترح على حكومته ضرورة أن تأتي المبادرة من الجانب البريطاني وعدم انتظار اقتراحات عملية تأتي من الحكومة الأردنية، مؤكداً أنه في حال تقديم بريطانيا عروضها بتعديل المعاهدة، وتزويد الأردن بالسلاح في حال انضمامه إلى الحلف، فإن ذلك سيؤدي إلى تشجيع الأردن على الإقدام على مثل هذه الخطوة. وقد جاءت التحركات البريطانية هذه بالرغم من تحفظ رئيس الوزراء البريطاني إيدن وقلقه من ردود الفعل الداخلية في الأردن بفعل الدعاية المصرية والأموال السعودية. وبالرغم من تحفظه هذا قرر إيدن إهداء الأردن بعض الطائرات الحربية قبل الدخول معه في مفاوضات للانضمام إلى الحلف[٣٣٢].

(٣٢٩) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ١١/١/٣٣٨، ٢٣/١٢/١٩٥٥؛ Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)*, p. 192, and Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State,1948-1988,* p. 169.

(٣٣٠) انظرالبرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/١/١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 284, F.O., 371/121243.

(٣٣١) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٢-١٢٣.

(٣٣٢) المصدر نفسه، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٢.

وفي مبادرة رسمية من الحكومة الأردنية قدمت مذكرة في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ إلى السفير البريطاني في عمان ـ وصفها في برقيته إلى خارجيته بأنها مبالغ فيها ـ[٣٣٣] حددت فيها شروطها للانضمام إلى حلف بغداد، وأهم ما ورد فيها: المحافظة على معاهدة الضمان الجماعي العربي، وتأييد الأردن تأييداً مطلقاً في مطالبته بالحقوق العربية في فلسطين، وتقديم المساعدات العسكرية له[٣٣٤].

استجابت الحكومة البريطانية لرغبة الحكومة الأردنية في إجراء مفاوضات، وأرسلت وفداً رسمياً برئاسة رئيس أركان حرب القوات البريطانية الجنرال جيرالد تمبلر ومعه تعليمات من حكومته تقضي بضرورة إقناع الأردن بالانضمام إلى حلف بغداد[٣٣٥]، وقد أسفرت المباحثات بين الجانبين، والتي جرت ما بين ٧ ـ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ عن تقديم الجنرال تمبلر مذكرة إلى الحكومة الأردنية تضمنت رد حكومته على المطالب والشروط الأردنية، حيث تعهدت بزيادة عدد قوات الجيش العربي بنسبة ٦٥ في المئة عمّا هو عليه، وتقديم أسلحة متنوعة ثقيلة ومتوسطة بقيمة ستة ملايين ونصف مليون دينار أردني، وأخيراً الدخول في مفاوضات لإبدال المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨م باتفاقية جديدة تربط البلدين[٣٣٦].

جرت مناقشة واسعة للمقترحات البريطانية من قبل مجلس الوزراء الأردني، تقرر على أثرها تشكيل لجنة وزارية للتوصل إلى صيغة مناسبة للمطالب الأردنية، وتألفت اللجنة من: هزاع المجالي وعزمي النشاشيبي ونعيم عبد الهادي وسمعان داوود. وتقدمت بعد دراستها للعرض البريطاني بمذكرة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ أوضحت فيها شروطها للانضمام إلى حلف بغداد، ومنها استبدال معاهدة عام ١٩٤٨ باتفاقية خاصة تتضمن التعاون في الدفاع عن الأردن، وتقديم مساعدة

---

(٣٣٣) «Jordan: Annual Review for 1955,» 27/6/1956, and Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 225, F.O., 371/121461.

(٣٣٤) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 392, and المجالي، **هذا بيان للناس: قصة محادثات تمبلر**، ص ٤-٥، ود.ك.و.، ٢٧١٩/ ٣١١، أوراق المفوضية العراقية في عمان، و: ٦٩، ص ١١٦-١١٨.

(٣٣٥) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، ٥/ ١٢/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 35, F.O., 371/115639.

(٣٣٦) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٥٥ في: Ibid., vol. 9, p. 50, F.O., 371/115656,

انظر أيضاً تقرير جيرالد تمبلر إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٥٥ (مج ٩، ص ٥٩-٦٢، F.O., 371/115658)؛ إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٤، والمجالي، المصدر نفسه، ص ٧-٨.

مالية بريطانية لتغطية نفقات الجيش، وتعهد الحكومة البريطانية بمساعدة الأردن في حال وقوع اعتداء مسلح عليه[٣٣٧].

وبمذكرة الحكومة الأردنية هذه بدا وكأن الأردن على وشك الانضمام إلى حلف بغداد، ولكن حدث ما لم يكن بالحسبان، إذ أعرب بعض الوزراء الفلسطينيين عن تخوفهم بخصوص الأثر السلبي لانضمام الأردن إلى الحلف على القضية الفلسطينية، ما دفع الجنرال تمبلر إلى القيام بمبادرة شخصية أكد فيها للحكومة الأردنية تعهد حكومته بأن انضمام الأردن إلى الحلف لن يؤثر مطلقاً في وضع الأردن بالنسبة إلى الحل النهائي لقضية فلسطين، ولكن هذه التأكيدات البريطانية لم تثن الوزراء الفلسطينيين الأربعة عن تقديم استقالتهم في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر[٣٣٨]، وفي اليوم ذاته قدم رئيس الوزراء استقالة حكومته[٣٣٩].

وكان رئيس الوزراء الأردني قد طالب الجانب البريطاني بإمهاله أسبوعين ليتدبر أمر الخلاف مع وزرائه، وليتشاور مع بعض الشخصيات البرلمانية وغيرها، لكن الجانب البريطاني أصر على التوقيع في الحال لئلا يتراجع الأردن عن موقفه، الأمر الذي أثار غضب المفتي لتصلب المبعوث البريطاني بشأن سرعة التوقيع، وللأسلوب المتعجرف الذي كان يضغط البريطانيون به عليه[٣٤٠].

وجه السفير البريطاني أصابع الاتهام إلى أنور السادات عضو مجلس قيادة الثورة المصري ـ الذي كان في زيارة إلى الأردن عندما وصلت البعثة البريطانية ـ وقد أكد السفير على أن وجود السادات في عمان قد أضفى جواً من الكآبة على الجنرال تمبلر وعلى السفير نفسه، وكان المفتي قد أكد للسفير البريطاني بأن حكومته لن تولي زيارة السادات أهمية وستقصرها على الشؤون الدينية، ولكن هذا التأكيد لم يمنع السفير البريطاني من القول بإن السادات كان بمثابة النزعة الشريرة التي حركت الوزراء الفلسطينيين الأربعة ودفعتهم للاستقالة وإفشال المفاوضات. وكان ثلاثة من الوزراء الأربعة ـ لم يحددهم السفير ـ قد تناولوا العشاء مع السادات في اليوم السابق

---

(٣٣٧) المجالي، المصدر نفسه، ص ٨-٩، والبرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 51, F.O., 371/115657.

(٣٣٨) الوزراء هم: علي حسنا، نعيم عبد الهادي، عزمي النشاشيبي وسمعان داوود.

(٣٣٩) المجالي، المصدر نفسه، ص ١١-١٢؛ نعيم عبد الهادي، **حقيقة ما وقع في محادثات محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد، عام ١٩٥٥** (دمشق، ١٩٦٠) (مخطوط)، ص ٥-٦، ود.ك.و.، ٢٧١٩/ ٣٧١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٦٩، ص ١١٦-١١٨.

(٣٤٠) د.ك.و.، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٦٩، ص ١١٦-١١٨.

لسقوط الحكومة[٣٤١]، إذ كان الهدف من زيارة السادات إلى الأردن تشجيع الضباط الأردنيين على معارضة رغبة الملك حسين في الانضمام إلى الحلف[٣٤٢].

وفي تقرير آخر يشير السفير البريطاني إلى أن عزمي النشاشيبي الذي كان أحد الوزراء الأربعة المستقيلين قد تلقى مع اثنين من الوزراء (نعيم عبد الهادي وعلي حسنا) رشوة من أنور السادات بقيمة تسعة وعشرين ألف دينار لكل واحد منهما[٣٤٣]. هذا بالنسبة إلى الوزراء المستقيلين، أما بالنسبة إلى سعيد المفتي فقد علّل السفير البريطاني استقالته إلى عدم قدرته على تحمل مسؤولية اتخاذ قرار مهم، كموافقته على انضمام الأردن إلى حلف بغداد[٣٤٤].

عهد الملك حسين إلى هزاع المجالي ـ وهو من مؤيدي انضمام الأردن إلى حلف بغداد ـ بتشكيل الحكومة في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، فبدأ وزارته باتخاذ قرار باستئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية حيث توقفت مع الحكومة السابقة، ولكنه اشترط لإنهاء تشكيل حكومته مغادرة الجنرال تمبلر الأردن[٣٤٥].

ولكن حكومة المجالي جوبهت بمعارضة محلية شديدة[٣٤٦]، أثرت على حماس الملك حسين تجاه الحلف، إذ أبدى شكوكه للسفير البريطاني في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر حول حكمة الانضمام إلى حلف بغداد، وأعرب عن قلقه من احتمالية حدوث فتنة داخلية. وقد أخذت أفكار الملك حسين تتجه نحو حل وسط يتمثل في انسحابه من تعهده الانضمام إلى الحلف، مع محاولة تعزيز المعاهدة مع بريطانيا عن طريق زيادة المعونة العسكرية والمالية، وتقديم المزيد من التسهيلات للقوات البريطانية. وقد حذر السفير البريطاني حكومته من الموافقة على مثل هذا الطرح الذي

---

(٣٤١) انظر البرقية الموجهة من ماسون إلى روز بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٥٥، مرفق معها بيان عن زيارة أنور السادات إلى الأردن، ١١-١٤/ ١٢/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, pp. 782-786, F.O., 371/ 121476.

(٣٤٢) Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 167.

(٣٤٣) انظر البرقية الموجهة من ماسون إلى هادو بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 258, F.O., 371/127878.

(٣٤٤) د.ك.و.، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٦٩، ص ١١٨.

(٣٤٥) هزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٦٨؛ إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٥، وعبد الهادي، **حقيقة ما وقع في محادثات محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد، عام ١٩٥٥**، ص ١٣.

(٣٤٦) للمزيد من التفاصيل حول هذه المعارضة، انظر ص ٣١٦ ـ ٣١٧ من هذا الكتاب.

سيورطها في نفقات مساوية لانضمام الأردن لحلف بغداد، لكن مقابل فائدة أقل[٣٤٧].

وتفادياً لتفاقم الأوضاع وازديادها سوءاً، اقترح المجالي على الملك حسين حلّ مجلس النواب، فصدرت الإرادة الملكية بذلك في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥[٣٤٨]، وبالرغم من ذلك استمر الإضراب الشامل، ووقعت مصادمات بين المتظاهرين ورجال الأمن والجيش، تسببت بوقوع ضحايا بين المواطنين ما اضطر المجالي إلى تقديم استقالة حكومته[٣٤٩].

كلف إبراهيم هاشم بتشكيل حكومة انتقالية في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ حددت مهامها بإجراء الانتخابات وتنظيم جهاز الدولة، وهو ما أكدته الوزارة في بيانها الوزاري الذي أعلنت فيه بأنها لن ترتبط بعهود ومواثيق جديدة، كما أعلنت عن إطلاق سراح المعتقلين لتفريق المظاهرات، ولكن ونظراً إلى طعن بعض النواب في دستورية حل مجلس النواب استقالت حكومة إبراهيم هاشم[٣٥٠].

جاء سمير الرفاعي ليشكل الوزارة في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦[٣٥١]، وليعلن في جلسة لمجلس النواب في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ «بأنه ليس في سياستنا أن ندخل أو نرتبط بأية أحلافٍ جديدة، وأن المملكة مرتبطة بمواثيق دفاعية ومعاهدات صداقة ومودة مع بعض الدول العربية المستقلة، وتأتلف مع جميع تلك الدول الشقيقة في تعاون عربي مشترك ضمن نظام جامعة الدول العربية، وميثاق الضمان الجماعي»[٣٥٢].

---

(٣٤٧) الحوراني والطراونة، «هكذا سقط حلف بغداد في عمان،» ص ١٤٣.

(٣٤٨) **الجريدة الرسمية** (الأردن)، ١/ ٧/ ١٩٥٦، وعبد الهادي، المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣٤٩) الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧** (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ص ٥١؛ هزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٧١، والبرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 72, F.O., 371/ 115658.

(٣٥٠) **الدفاع**، ٢٥/ ١٢/ ١٩٥٥، ود.ك.و.، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، وزارة إبراهيم باشا، و: ٧٧، ص ١٢٨.

(٣٥١) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦).

(٣٥٢) المصدر نفسه، ٢٦/ ١/ ١٩٥٦، الملحق، جلسات مجلس النواب الأردني، الدورة العادية الثانية، الجلسة الرابعة، ٢٦/ ١/ ١٩٥٦؛ الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧**، ص ٥٨، والبرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 28, F.O., 371/121462.

ويعلل السفير البريطاني رفض الرفاعي مشاركة الأردن في حلف بغداد، برغبته في الحصول على الدعم المالي المصري ـ السوري ـ السعودي، بحيث يضاف هذا الدعم إلى الدعم البريطاني، ويضيف السفير قائلاً: إن الرفاعي في توجهه هذا يرتكب خطأً فادحاً إذ إن الأردن دولة صغيرة جداً، وليس لديها القدرة على مواجهة خطر الإمبريالية بالاعتماد على سياسة مستقلة، أو موقف مهادن أو يكون الأردن ذا سياسة لها الهيمنة على شؤونها في حال قيامها بتحالف مع سوريا، ولا سيما وأن عمل الرفاعي هذا تم دون علم الملك حسين[٣٥٣].

ويبدو أن الرفاعي قد حقق الهدف المنشود لإصداره مثل هذا البيان، إذ أكد الملك حسين للسفير البريطاني بأن موقف الحكومة قد تعزز كثيراً في أعقاب إعلان الرفاعي عدم انضمام حكومته لأية أحلاف جديدة، فبذلك تكون قد حرمت المعارضة من مبرراتها في التظاهر[٣٥٤]. ولكن يبدو أيضاً أن الملك حسين لم يكن راضياً تماماً عن تصريح الرفاعي هذا، مؤكداً للسفير البريطاني بأن هذه الصيغة ستلغى تماماً، وسيحل مكانها صيغة بديلة تنص على أن الأردن يجب أن ينضم إلى الحلف الجديد، مؤكداً أن حكومة الرفاعي سوف تقال، وسيأتي بحكومة عسكرية من أجل هذه الغاية[٣٥٥].

وكان الملك حسين في لقاء سابق له مع السفير البريطاني في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، قد أكد له عن رغبته في إرجاء الانضمام إلى الحلف إلى موعد لاحق أكثر ملاءمة، وقال: «إذا استعجلنا الأمر أفسدنا كل شيء»، وقد وافقته الحكومة البريطانية على ذلك[٣٥٦].

وفي برقية وجهتها الخارجية البريطانية في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ عن طريق سفيرها إلى الملك حسين أشادت فيها بشجاعته التي أظهرها إبان الأزمة، وأكدت أن الأردن يعيش في صراع بين القوى الموالية للأسرة الحاكمة والقوى المتطرفة المتأثرة بالدعاية المصرية والأموال السعودية. وقد أكدت الحكومة

(٣٥٣) انظر البرقية الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٥٧: «Jordan: Annual Review for 1956,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 55, F.O., 371/127876.

(٣٥٤) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ١/ ١٩٥٦ في: Ibid., vol. 9, p. 284, F.O., 371/121464.

(٣٥٥) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٥٦ في: Ibid., vol. 9, p. 539, F.O., 371/121243.

(٣٥٦) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٤.

البريطانية في برقيتها على استعدادها لتقديم الدعم اللازم لمواجهة التظاهرات[٣٥٧].

ويبدو أن الحكومة البريطانية عندما شعرت بالخطر يتهدد جهودها، سعت إلى تقديم الإغراءات للحكومة الأردنية لتسارع في إعلان انضمامها إلى الحلف، ولتشجيعها بالضرب بيد من حديد على يد المعارضة الأردنية، لذا نجدها تعلن في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ عن نيتها تقديم مساعدات اقتصادية للأردن لعام ١٩٥٦ تزيد عن خمسمائة ألف جنيه، لتصل إلى ثلاثة ملايين وخمسة وثلاثين ألف جنيه، وبأنها ستستمر في تقديم المساعدة العسكرية للأردن البالغة سبعة ملايين وخمسمائة ألف دينار للسنة ذاتها[٣٥٨].

وفي الوقت ذاته نلحظ أن الحكومة البريطانية إبان الأزمة التي عاشها الأردن كانت في موضع الدفاع عن النفس، ففي حين تفادى السفير البريطاني آنذاك إصدار أي تصريح حول مباحثات تمبلر في الأردن، ورغبة الحكومة الأردنية في الانضمام إلى الحلف ـ وذلك خوفاً من أن يثير ذلك غضب المعارضة الأردنية، وبالتالي يسبب مشاكل للحكومة الأردنية ـ نجده في الوقت ذاته يؤكد أن المبادرة لإجراء المباحثات جاءت من الحكومة الأردنية وليس من جانب حكومة جلالتها، التي لم تخف أملها في ضم الأردن إلى الحلف، واعتقادها الجازم بأن ذلك سيكون في مصلحة الأردن، وإن كانت لم تضغط على الأردن للقيام بذلك[٣٥٩]. وأضاف السفير البريطاني أن تمبلر في محادثاته مع الحكومة الأردنية أوضح لها أن الجو مهيأ لانضمام الأردن إلى حلف بغداد، مبيناً لها الفوائد التي ستحققها، ولكنه لم يقم بأي حال من الأحوال بممارسة أي ضغط زائد عليها، ولم تهدد الحكومة البريطانية بسحب معونتها للأردن في حال رفضه[٣٦٠].

وفي السياق ذاته، صرح إيدن أمام مجلس العموم البريطاني في ٧ آذار/ مارس ١٩٥٦ ـ أثناء تعليقه على مناقشات المجلس حول حلف بغداد ـ قائلاً: «إن المفاوضات مع الحكومة الأردنية نفذت دون أي غموض أو ابتزاز من قبلنا، ولم يكن

(٣٥٧) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 272, F.O., 371/121462.

(٣٥٨) Khairy, *Jordan and the World System: Development in the Middle East*, p. 64; Patai, *The Kingdom of Jordan*, and Ann Deadren, *Jordan* (London: Robert Hale Limited, 1958), p. 115.

(٣٥٩) انظر ما كتبه روز حول مهمة تمبلر في الأردن بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 394, F.O., 371/121491.

(٣٦٠) المصدر نفسه، مج ٩، ص ٣٩٤.

هناك أي تهديد بأن الأردن سيحرم من أية امتيازات كان ينعم بها في حال رفضه الانضمام إلى الحلف»[٣٦١].

ولكن، وبالرغم من الإنكار البريطاني المتواصل بعدم ممارسة أية ضغوط على الأردن لدخول حلف بغداد، نجد أن بريطانيا في حقيقة الأمر لم تدخر وسعاً أو سبيلاً إلا وسلكته من أجل هذه الغاية، ويتضح ذلك من خلال العروض السخية سواء مالية كانت أم عسكرية أم سياسية لإقناع الحكومة الأردنية بمثل هذه الفكرة، يضاف إلى ذلك إرسالها وفداً على مستوى عالٍ برئاسة رئيس هيئة الأركان الإمبراطورية إلى عمان في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، حاملاً في جعبته الكثير من المغريات وفي الوقت ذاته التهديدات، ومثال ذلك تهديده الملك حسين أمام رئيس وزرائه سعيد المفتي ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط، بقوله: «جلالة الملك، إما أن توقع حكومتك اتفاقية الحلف الآن فقط، وإلا فإنك تخاطر بأمنك الداخلي والخارجي وبمستقبل عائلتك»[٣٦٢].

استمر رفض الحكومات الأردنية الانضمام إلى حلف بغداد، ففي أعقاب تشكيل سليمان النابلسي حكومته في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ أكد في بيانه الوزاري أن حكومته تعتبر الأحلاف الاستعمارية ومنها حلف بغداد خطراً كبيراً على الأمة العربية وعلى كل قطر عربي، وانطلاقاً من ذلك فإنها تعلن رفضها ومقاومتها لهذه الأحلاف، وعزمها على تجنيب الأردن الدخول فيها[٣٦٣].

ويبدو أن تأكيدات النابلسي هذه على رفض حكومته الأحلاف الغربية، جاءت رداً على استمرار المحاولات البريطانية لضم الأردن إلى حلف بغداد، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الحكومة العراقية، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثت بها الخارجية البريطانية إلى سفارتها في العراق في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ والتي بموجبها تطلب البحث مع نوري السعيد حول الوضع في الأردن وضمه إلى الحلف، إذ تشير الرسالة إلى ضرورة تعزيز حلف بغداد باستخدام الحيل والأساليب المختلفة[٣٦٤].

---

(٣٦١) انظر خطاب السير أنتوني إيدن أمام مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٥٦ في: Ibid., vol. 10, p. 424, F.O., 371/121235.

(٣٦٢) علي أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٦١.

(٣٦٣) **الدفاع**، ٥/ ٣/ ١٩٥٧، ومحمد العجلاني، **التجربة الديمقراطية في الأردن** (عمان: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٥)، ص ٣٢.

(٣٦٤) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى بغداد بتاريخ ٤/ ٦/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 634, F.O., 371/121495.

كما أكدت تعليمات الخارجية البريطانية ضرورة أن يدرك نوري السعيد أن الأموال التي صرفت على الأردن يجب أن تعتبر كتبرع من أجل الاستقرار في الشرق الأوسط، ودعم حلف بغداد، وفي الوقت ذاته التأكيد له بأن الحكومة البريطانية لا تريد استبعاد الأردن من حلف بغداد[٣٦٥].

وفي تصريح لمديرية المطبوعات والنشر في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٥٨ نفت ما أوردته بعض المصادر الأجنبية من أن السفير الأردني في أنقرة أعلن أن الأردن يدرس مسألة قبول عضويته في حلف بغداد، وقد أكد التصريح أن الحكومة الأردنية اتخذت هذه المناسبة للتأكيد أن موقفها تجاه جميع الأحلاف لم يتغير، وأن سياستها هي عدم الانضمام لأي حلف[٣٦٦]. ويبدو أن هذا التصريح قد جاء في أعقاب المساعدة العسكرية التي قدمتها الحكومة البريطانية للأردن، إثر الانقلاب العراقي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، والتهديد الذي واجهه النظام الأردني، وتقديم الحكومة البريطانية العون العسكري لحماية الأردن، فأثار وجود القوات البريطانية في الأردن وعودة التعاون الأردني - البريطاني مخاوف الأردنيين من أن يكون ذلك مناسبة لإحياء فكرة ضم الأردن إلى حلف بغداد. ولكن أمر حلف بغداد حسم بالكتاب الذي وجهته حكومة الثورة العراقية في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٩ إلى سفارات الدول الموقعة على الحلف، تعلمهم فيه انسحاب العراق من حلف بغداد[٣٦٧].

وهنا لا بد من التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى إفشال ضم الأردن إلى حلف بغداد، بالرغم من أن الأردن كان قاب قوسين من الإعلان رسمياً عن قبوله الانضمام إلى الحلف:

- المعارضة الشعبية لحلف بغداد في الأردن، ويتضح ذلك من خلال ما شهدته المدن الأردنية من تظاهرات وإضرابات، إضافة إلى أن مؤيدي الحلف لم يستندوا إلى أحزاب منظمة أو قاعدة شعبية تؤيدهم[٣٦٨].

---

(٣٦٥) المصدر نفسه، مج ٩، ص ٦٣٥.

(٣٦٦) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ٨/ ١٩٥٨ في: Ibid., vol. 11, p. 112, F.O., 371/133911, and

مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ١١/ ١/ ١/ ٢٣٥، ١٠ آب/ أغسطس ١٩٥٨.

(٣٦٧) Campbell, *Defense of the Middle East; Problems of American Policy*, p. 243, and

مصطفى، «مشروع حلف شرقي البحر المتوسط: ١٩٤٨،» ص ٩٥.

(٣٦٨) انظر المذكرة التي حررها ديوك لوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, pp. 23 and 40, F.O., 371/115651.

- خشية الساسة الأردنيين من تأثير حلف بغداد سلباً على القضية الفلسطينية، من خلال إيجاد تسوية غير مرضية لها، والخشية أيضاً من أن تتسرب الأسرار العسكرية العربية إلى إسرائيل عن طريق أعضاء الحلف وبخاصة بريطانيا، ويشير إيدن إلى ذلك بقوله: «بينما كانت الوزارة الأردنية في مجموعها ميالة إلى هذه الاقتراحات، أبرق لنا رئيس أركان الإمبراطورية يقول إن مشكلة إسرائيل تسيطر على عقول بعض الوزراء بحيث تختفي معها أية مشكلة أخرى، فقد خافوا أن يحول الانضمام إلى الميثاق الاهتمام عن إسرائيل ويستفز أعداء مصر، واعتقد الوزراء المخالفون بأن الرأي العام يؤيدهم، وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة إلى اللاجئين في الضفة الغربية»[٣٦٩]. وقد عززت الدعاية المصرية هذا الاعتقاد[٣٧٠].

- النشاط الذي مارسته الدول العربية المعارضة لحلف بغداد من جهة، والدور الذي لعبه الإعلام المصري في استثارة المعارضة الأردنية من جهة أخرى[٣٧١]، وهو ما أكده إيدن في مذكراته: «من أن «صوت العرب» في القاهرة كان نشيطاً وفعالاً في التحريض على العنف»[٣٧٢]، وفي تقريره السنوي لعام ١٩٥٥ يقول السفير البريطاني: «إن المظاهرات الشعبية كانت تشجع بشكل كبير وتنظم ويدفع لها من قبل دبلوماسيين وسياسيين مصريين»[٣٧٣].

وقد اعتبرت هذه الدول حلف بغداد شكلاً من أشكال الاستعمار، كما اعتبرت مصر كل من ينضم إلى الحلف خائناً، وقامت بشن حملة إعلامية كبيرة على الحلف[٣٧٤].

وكان للأموال السعودية دور فاعل في هذا المجال، وخير ممثل لهذا الدور الوزير السعودي المفوض في عمان أحمد الكحيمي وذلك إبان وزارة سعيد

---

(٣٦٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٥٥ في: Ibid., vol. 9, p. 45, F.O., 371/11565.

(٣٧٠) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج ١، ص ١٢٦، و Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 394.

(٣٧١) سعد جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧؟**، ص ٨٤، و Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 167.

(٣٧٢) إيدن، المصدر نفسه، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٨-١٢٩.

(٣٧٣) «Jordan: Annual Review for 1955,» 27/6/1956 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 225, F.O., 371/121461.

(٣٧٤) العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج ٣، ص ٣٢٩.

المفتي[٣٧٥]، وليس أدل على هذا الدور من الاعتذار الذي قدمته الحكومة السعودية للملك حسين أثناء زيارته السعودية في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، عن الأعمال التي قام بها آنذاك وزيرها المفوض الكحيمي[٣٧٦]. وبالرغم من ذلك فقد أنكر الملك سعود في لقاء مع مراسل صحيفة **الديلي إكسبرس** من أن يكون للسعودية ضلع في هذه القضية[٣٧٧].

ويؤكد هزاع المجالي في برقية بعث بها إلى الحكومة العراقية التورط السعودي والمصري، فيقول: «ما يصرفه السعوديون والمصريون أزَّم الموقف، وخوَّف بعض وزرائي من الموقف، ولتجنب معارضة مجلس النواب اقترحت حله»[٣٧٨].

ولم تكتف الحكومة السعودية بتوظيف أموالها للتأثير في الرأي العام الأردني وإثارته ضد حلف بغداد، بل قامت بحشد قواتها على حدودها مع الأردن بهدف الضغط على الحكومة الأردنية لرفض حلف بغداد، ولتشجيع المعارضة على الاستمرار في موقفها[٣٧٩]، وإن كان الملك سعود قد أنكر أن يكون هذا الحشد العسكري بهدف اجتياح الأردن، مؤكداً أن الغاية منه إيجاد تدابير احتياطية ضد أي اعتداءات إسرائيلية على الأردن[٣٨٠].

- كان للعرض الذي قدمته الدول العربية المعارضة لحلف بغداد إلى الأردن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، والذي بموجبه يتم استبدال المعونة البريطانية للأردن بمعونة عربية للتخلص من السيطرة البريطانية، الأثر الأكبر في التأثير في بعض الساسة الأردنيين والقبول بهذه المعونة. وبالتأثير أيضاً في المعارضة الأردنية التي وجدت فيها الرد الأمثل على الضغوط الاقتصادية التي تمارسها بريطانيا على الحكومة الأردنية لإجبارها على الدخول إلى حلف بغداد[٣٨١].

وكان لحلف بغداد نتائجه وآثاره الشديدة على المنطقة ككل، وعلى الأردن بشكل

---

(٣٧٥) د.ك.و.، ٢٦٤٣/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في جدة، النشاط السعودي في الأردن، و: ٤٦، ص ٥٨.

(٣٧٦) المصدر نفسه، و: ٨٢، ص ١٣٩.

(٣٧٧) د.ك.و.، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في جدة، و: ٢٨، ص ٨٢.

(٣٧٨) العراق، وزارة الدفاع، **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة: المحاضر الرسمية للجلسات التي عقدتها المحكمة لمحاكمة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم**، ص ١٣٧.

(٣٧٩) د.ك.و.، ٢٦٤٤/ ٣١١، تقارير المفوضية الملكية العراقية في جدة، و: ٢٨، ص ٨٢.

(٣٨٠) Patai, *The Kingdom of Jordan*, p. 60.

(٣٨١) Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 169.

خاص، وليس أدلّ على الأثر الذي تركه من قول مايلز كوبلاند في كتابه **لعبة الأمم**: «هزّ حلف بغداد العالم العربي إلى حد تعذر علينا معه ـ وذلك لفترة من الزمن ـ الاحتفاظ بمواقع الغرب في الشرق الأوسط، مستنفذين كل ما تحت تصرفنا من مساعدات اقتصادية، وقد أدرك هذه الحقيقة كل من كان له علاقة مباشرة مع العالم العربي من الساسة الأمريكيين والبريطانيين»[٣٨٢].

أما أبرز النتائج التي ترتبت على حلف بغداد وأثرت في الأردن، فتتمثل في ما يلي:

أ ـ سجل فشل بريطانيا في ضم الأردن إلى حلف بغداد بداية لنهاية السيطرة البريطانية على الأردن، حيث شعر الأردنيون الوطنيون بعمق الهزيمة البريطانية، فصمموا على الاندفاع في مطالبهم إلى أبعد ما كانوا يريدون في الأصل، فطالبوا بطرد غلوب وتعريب الجيش الأردني، وإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، وقطع العلاقات مع العراق والتحالف مع مصر وسوريا[٣٨٣].

ب ـ أفرز الفشل البريطاني في ضم الأردن إلى حلف بغداد ظهور قوى راديكالية أردنية، شكلت قوة حقيقية من خلال نجاحها في منع الأردن من الاشتراك في حلف بغداد، وكان لهذه القوى دورٌ بارزٌ في السياسة الأردنية في الفترة اللاحقة، وعلى وجه الخصوص خلال عامي ١٩٥٦-١٩٥٧، حيث نجحت في التأثير على الملك حسين لطرد غلوب، وفازت بالانتخابات النيابية التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، كما نجحت في إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٥٧ بعد تشكيلها حكومة وطنية برئاسة سليمان النابلسي.

ج ـ وكما ذكر آنفاً ساهمت الأوضاع التي عاشها الأردن إبان محاولة ضمه إلى حلف بغداد، في توصل الملك حسين إلى قناعة بضرورة تعريب قيادة الجيش العربي الأردني وتنحية قائد جيشه ـ البريطاني الأصل ـ غلوب، وكان هدف الملك حسين من هذه الخطوة أن يخلق جواً من العداء لبريطانيا، حيث سيضعه ذلك من شعبه وبقية العالم العربي في مكان الصدارة، وهو إن لم يفعل ذلك فسيجد نفسه يخضع مرغماً

(٣٨٢) كوبلاند، **لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية**، ص ٢٣٥.

(٣٨٣) إبراهيم حجازين، «أحزاب التيار اليساري،» ورقة قدمت إلى: **حكومة سليمان النابلسي، ١٩٥٦-١٩٥٧: أعمال ندوة دراسية**، إشراف هاني الحوراني (عمان: دار السندباد، ١٩٩٩)، ص ١٢٨، وآلم، **الشرق الأوسط**، ص ٣٣.

لهذا التوجه، ولا سيما أن الملك حسين ـ ومنذ أحداث حلف بغداد ـ قد أصبح عرضة للانتقادات باعتباره يشكل حجر عثرة في وجه دعاة القومية[٣٨٤]، لذا كان حريصاً على أن يثبت للرأي العام الأردني والعربي بأنه لا يقل عروبة وقومية عن غيره[٣٨٥].

د ـ وكان الفشل البريطاني في ضم الأردن إلى حلف بغداد، أحد الأسباب التي دفعت الحكومة البريطانية إلى شن العدوان الثلاثي على مصر، إذ صمم رئيس الوزراء البريطاني إيدن على التخلص ممن يعارضون النفوذ البريطاني في المنطقة، وفي مقدمة هؤلاء الرئيس المصري جمال عبد الناصر[٣٨٦].

(٣٨٤) انظر البرقية الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 55. F.O., 371/127876.

(٣٨٥) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 162, F.O., 371/127880, and

جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٦٩.

(٣٨٦) العقاد، **مأساة يونيو ١٩٦٧، حقائق وتحاليل**، ص ٨٤؛ كوبلاند، **لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية**، ص ٢٤٢، وسليمان موسى، «ذكريات الرعيل الأول،» **الرأي** (عمان)، ٨/ ٧/ ١٩٩٩.

الفصل الرابع

العلاقات الأردنية ــــ البريطانية
وأثرها في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ١٩٥١ ـ ١٩٦٧

أولاً: الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية

وقّعت الدول العربية اتفاقيات هدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩، ونصت على التزام مشترك من قبل الدول العربية وإسرائيل بعدم الاعتداء[١]. ولكن إسرائيل استغلت هذا الوضع بعد أن ضمنت تفوقها العسكري العام على الدول العربية، وعمدت إلى خرق اتفاقيات الهدنة تحت مظلة الردع الإسرائيلي، بغية تحقيق مكاسب محلية متعارضة مع شروط الهدنة[٢]. وقد شهدت الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية أكثر هذه الاعتداءات شدة وعدداً نظراً إلى اتساعها أولاً، ولكونها منطلقاً للمتسللين الفلسطينيين الذين كانوا يزورون منازلهم وأقرباءهم في الأراضي المحتلة ثانياً[٣].

وبالرغم من أن موقف الحكومة البريطانية من أي خرق للحدود أو خطوط الهدنة قد حدده التصريح الثلاثي الصادر عن حكومات لندن وباريس وواشنطن في ٢٥ أيار/مايو ١٩٥٠[٤]. لكننا نجد أن الحكومة البريطانية تقف موقفاً سلبياً تجاه مثل

---

(١) Abid Husni Gama, «Violent Truce: A Study of the Arab-Israeli from the Conclusion of the General Armistica Agreements in 1949 to the Beginning of the Suez Crisis in 1956,» **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** (جامعة الملك عبد العزيز بن سعود)، السنة ٢، العددان ٢-٣ (١٩٨١)، ص ٢٤.

(٢) أسعد عبد الرحمن، «الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية،» في: **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، رئيس التحرير عبد العزيز الدوري؛ المساهمون أحمد الخالدي [وآخ] ([د.م.]: اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٩)، ج ٢، ص ٢٣٧، ونجيب الأحمد، **فلسطين تاريخاً ونضالاً** (عمان: دار الجليل، ١٩٨٥)، ص ٦٢٠.

(٣) E. L. M. Burnes, *Between Arab and Israel* (London: George G. Harrap and Co. Ltd., 1962), p. 58, and

أرييل شارون، **مذكرات أرييل شارون**، ترجمة أنطوان عبيد (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٩٢)، ص ١٠٠.

(٤) نص البيان على ما يلي: «إذا وجدت الحكومات أن أية دولة من هذه الدول تستعد لخرق الحدود أو خطوط الهدنة فلن تتردد دول التصريح الثلاثي، بصفتها أعضاء في الأمم المتحدة، في العمل سواء في نطاق الأمم المتحدة أو خارج نطاقها للحيلولة دون هذا الخرق». انظر: علي محافظة، **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧** (بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٧٣])، ص ٢٠٣، و Gama, «Violent Truce: A Study of the Arab-Israeli from the Conclusion of the General Armistica Agreements in 1949 to the Beginning of the Suez Crisis in 1956,» p. 24.

هذه الاعتداءات، بل وترفض الوفاء بما يترتب عليها من التزامات فرضتها عليها معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية.

وكانت إسرائيل قد استغلت الأوضاع المضطربة التي شهدها الأردن في أعقاب اغتيال الملك عبد الله في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥١ ومرض الملك طلال، وارتفاع عدد محاولات التسلل عبر الحدود، فضاعفت من اعتداءاتها على الحدود الأردنية[٥]، ففي ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ هاجمت مجموعة من القوات الإسرائيلية قرية غور الصافي، وأعادت الكرَّة ذاتها في اليوم التالي[٦]. وفي ليلة ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ هاجمت القوات الإسرائيلية قرية بيت جالا، وقرية قفين ونزلة عيسى في السابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٥٢م[٧].

وتولدت قناعة لدى الساسة الإسرائيليين بأن من كان يقوم بعمليات التسلل هذه هم فدائيون، وبأن الغارات التي يقومون بها ضد المواقع الإسرائيلية ليست مفتعلة بل هي كالمقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل، مخطط لها وتنفذ بمعرفة وتعاون الحكومات العربية[٨]، لذا ارتأى هؤلاء الساسة ضرورة الرد وبقوة من خلال مهاجمة المواقع التي ينطلق منها منفذو هذه الغارات[٩].

أما غلوب فيشير إلى أن التسلل من قبل اللاجئين كان بهدف الثأر لأنفسهم، وذلك بسرقة الأشخاص المسؤولين عن كارثتهم، ويشير إلى أن الجهود الحثيثة التي كان يبذلها من أجل وقف مثل هذا التسلل، كانت تبدو شبه مستحيلة لوجود نصف مليون لاجئ في الأردن، ولوجود حدود بطول أربعمائة ميل تقريباً[١٠].

وفي محاولة من الحكومة الأردنية للحد من الهجمات الإسرائيلية، كلف رئيس الوزراء الأردني أبو الهدى في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ أحمد طوقان ـ وزير الخارجية في حكومة سمير الرفاعي الأخيرة ـ الاتصال بالحكومة الإسرائيلية، ليؤكد لها عدم وجود

(٥) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, [1957]), p. 285; Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (London: W. W. Norton, 2000), p. 68, and Asher Susser, *Jordan: A Case Study of a Pivotal State*, Policy Papers; no. 53 (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000), p. 13.

(٦) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ٤/ ٣/ ١/ ٧٩، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١.

(٧) فاروق نواف السريحين، **تاريخ الجيش العربي الأردني، ١٩٢١-١٩٦٧** (عمان: المؤلف، ١٩٨٩)، ص ٣٦٩.

(٨) Chaim Herzog, *The Arab-Israeli Wars, War and Peace in the Middle East* (New York: Random House, 1982), p. 111.

(٩) David Ben-Gourion, *Israel: Years of Challenge* (London: Anthony Blond, 1963), p. 71.

(١٠) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 285.

أي تغيير في سياسة الأردن تجاه إسرائيل عما كانت عليه في عهد الملك عبد الله[١١].

اضطرت الحكومة الأردنية حيال هذه الاعتداءات إلى الموافقة عام ١٩٥٢ على إقامة لجان مراقبة محلية مشتركة مع إسرائيل، مهمتها مراقبة مناطق الحدود من الجانبين، ورأت إسرائيل أن يتولى الجيش الإشراف على تلك اللجان إلى أن تتضح المسؤولية، ولكن توقَّف العمل بهذه اللجان بعد إغارة اليهود على قرية قبية ليلة ١٤ ـ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣[١٢].

كما وجهت الحكومة الأردنية العديد من الاحتجاجات إلى السفير البريطاني في عمان باعتبار حكومته إحدى الدول الموقعة على البيان الثلاثي[١٣]، ولوجود معاهدة التحالف التي تربط بريطانيا بالأردن، ولكن هذه الاحتجاجات ذهبت هباءً، ولم تتلقَّ أي رد إيجابي من حليفتها، ومما يؤكد عدم وجود النية لدى الحكومة البريطانية لتفعيل معاهدة التحالف هذه، تأكيد وزير خارجيتها للسفير الإسرائيلي في لندن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ أن المعاهدات التي تربط الحكومة البريطانية بالدول العربية ليس لها شأن بإسرائيل، وكذلك تأكيده حرص الساسة البريطانيين على تهدئة المخاوف الإسرائيلية بهذا الخصوص[١٤].

تزايدت الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية مع بداية عام ١٩٥٣، فقد هاجمت سرية إسرائيلية في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣ قرية فلمة وقصفتها بالقنابل. كما عاودت مهاجمتها في ٢٨ ـ ٢٩ كانون الثاني/ يناير وأسفر الهجوم عن مقتل أحد عشر شخصاً، من بينهم عدد من النساء والأطفال. وفي الليلة ذاتها هاجموا قرية رنتيس في منطقة رام الله[١٥]. وشكلت الهجمات اليهودية هذه خرقاً للاتفاقية المحلية التي وُقِّعت بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٥٢[١٦].

(١١) Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 46.

(١٢) صلاح العقاد، **قضية فلسطين، المرحلة الحرجة (١٩٤٥-١٩٥٦)** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٨)، ص ١٧١، و Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 85.

(١٣) محافظة، **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٠٤.

(١٤) Zach Levey, «Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-1956,» *Middle Eastern Studies* (London), vol. 31, no. 4 (October 1995), p. 714.

(١٥) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, pp. 302-303; معن أبو نوار، **في سبيل القدس** (عمان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، [د.ت.])، ص ١٢، والقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، «عشرون عاماً من الجهاد والبناء،» **المجلة العسكرية** (عمان) (عدد خاص) (١٩٧٢)، ص ٥٨.

(١٦) Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 86.

وعلى أثر المحادثات الأردنية ـ البريطانية في لندن في شباط/ فبراير ١٩٥٣ بهذا الخصوص تعهدت الحكومة البريطانية باستعدادها لاحترام التزاماتها بموجب المعاهدة، وبتأمين سلامة الحدود الأردنية[١٧]. وقدمت الحكومة البريطانية مذكرة مستعجلة في ٥ شباط/ فبراير ١٩٥٣ إلى الحكومة الإسرائيلية تضمنت اعتراضها على الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الأردنية[١٨].

وفي ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٣ تمت عمليات إطلاق نار عنيفة من القطاع الإسرائيلي من مدينة القدس إلى داخل القطاع العربي[١٩]، ويشير تقرير السفير البريطاني في عمان إلى أن إسرائيل لم تُدن جراء هذه الحادثة ـ بالرغم من احتمالية تورطها فيها ـ وذلك لعدم توافر الدليل الذي يدينها[٢٠]. وفي أعقاب هذه الحادثة كرر الأردن طلبه من الحكومة البريطانية بضرورة استخدام نفوذها لمنع التعديات الإسرائيلية على الأراضي الأردنية، مبيناً الأحداث الوحشية التي حدثت في القدس من قبل اليهود[٢١].

ومع تولي الملك حسين سلطاته الدستورية في ٢ أيار/ مايو ١٩٥٣، زادت الحالة تأزماً على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية، وبلغت الاعتداءات خلال أربعة أيام فقط من هذا الشهر حوالى أربعة عشر اعتداء[٢٢]، وكان لتزايد هذه الاعتداءات من الجانب الإسرائيلي دوافعها وأسبابها، إذ سعت الحكومة الإسرائيلية إلى إجبار الملك حسين على التفاوض معها منفرداً لتسوية القضية الفلسطينية[٢٣]، أضف إلى ذلك السياسة التي اتبعتها حكومة فوزي الملقي بالانفتاح على الحركات السياسية في الأردن والتعاون مع البلاد العربية، فسعت إسرائيل من خلال اعتداءاتها هذه إلى إجبار الملك

---

(١٧) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٥٣ في: Jane Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965* (Oxford: Archive Editions, 1996), vol. 8, p. 16, F.O., 371/104777.

(١٨) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٥٤: «Political Review of Jordan for 1953,» in: Ibid., vol. 8, p. 294, F.O., 371/110873.

(١٩) المصدر نفسه، مج ٨، ص ٢٩٢؛ صادق الشرع، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات** (عمان: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص ٣١٩، و Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 304.

(٢٠) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن في: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 292, F.O., 371/110873.

(٢١) د.ك.و.، ٢٧١٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٤٠، ص ٦٨، و**الجزيرة**، ٢٦/ ٤/ ١٩٥٣.

(٢٢) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 304.

(٢٣) السريحين، **تاريخ الجيش العربي الأردني، ١٩٢١-١٩٦٧**، ص ٣١٩.

حسين على عدم الاستجابة لأية محاولة تقارب وتعاون مع الدول العربية المجاورة[٢٤]، كما كان للأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعيشها إسرائيل ـ بسبب تشديد الحصار العربي عليها ـ دور في تصعيد الاعتداءات ضد الأردن، فكثيراً ما لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى الغارات العدوانية بقصد تقوية الروح المعنوية لسكان إسرائيل[٢٥]، ومن ذلك أيضاً الحد من عمليات التسلل من قبل الفلسطينيين التي ازدادت مع بداية عام ١٩٥٣.

ويبدو أن تزايد الاعتداءات الإسرائيلية ـ والتي بلغت منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، وحتى أيار/ مايو مائتي اعتداء، وأسفرت عن مقتل مائة وخمسة وستين شخصاً معظمهم من النساء والأطفال وخمسة وتسعين جريحاً[٢٦] ـ قد دفع الحكومة البريطانية للضغط على الحكومة الإسرائيلية لإقناعها بالموافقة على إعادة العمل باتفاقية الهدنة المشتركة بين الأردن وإسرائيل[٢٧].

واصلت إسرائيل هجماتها على القرى العربية، ففي ١١ آب/ أغسطس ١٩٥٣ شنت هجوماً على ثلاث قرى عربية هي وادي فوكين وصورين وأدنا، حيث حاولت نسف المنازل هناك[٢٨]. وفي ليلة ١٤ ـ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣ شنت هجومها الأكثر وحشية على قرية قبية، والذي نجم عنه تدمير ستين منزلاً وقتل ستة وخمسين شخصاً[٢٩].

ويشير جيمس لنت في كتابه **غلوب باشا** (Glubb Pasha) إلى حادثة الاعتداء على قبية بقوله: «إنّ الاعتداء مخطط له بشكل متقن ومنذ وقت طويل، فلا يمكن التخطيط له في غضون أربع وعشرين ساعة، وفي أعقاب الاعتداء لم يعد شيئاً هادئاً في الأردن»[٣٠].

---

(٢٤) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٠٥، و Glubb, Ibid., p. 305.

(٢٥) العقاد، **قضية فلسطين، المرحلة الحرجة (١٩٤٥-١٩٥٦)**، ص ١٧٢.

(٢٦) Glubb, Ibid., p. 304.

(٢٧) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 394, F.O., 371/110873.

(٢٨) السريحين، **تاريخ الجيش العربي الأردني، ١٩٢١-١٩٩٧**، ص ٣٧، و Gama, «Violent Truce: A Study of the Arab-Israeli from the Conclusion of the General Armistica Agreements in 1949 to the Beginning of the Suez Crisis in 1956,» p. 25.

(٢٩) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 309, and Levey, «Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-1956,» p. 714.

(٣٠) James Lunt, *Glubb Pasha, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956* (London: Harvill Press, 1984), p. 177.

أمّا من وجهة نظر إسرائيلية فيشير والتر إيتان (Walter Eytan)، إلى أنه: «حتى حادثة قبية لم تتخذ إسرائيل أي إجراء ضد قواعد القتلة، وجاء الحادث بعد أكثر من أربع سنوات من الهجوم المستمر من الأردن، كما كانت الحادثة آخر اعتداء إسرائيلي ضد المدنيين، حيث تحولت الهجمات بعد ذلك ضد مخافر الشرطة والمراكز العسكرية وقواعد المتسللين»[٣١].

أحدث الاعتداء على قبية ردة فعل شعبية ورسمية واسعة، فقد رفعت الحكومة الأردنية تفاصيل هذا الاعتداء إلى مجلس الأمن، الذي أصدر قراراً في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣ أدان فيه الاعتداء الإسرائيلي، وطالب الحكومة الإسرائيلية بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع مثل هذه الأعمال في المستقبل[٣٢]. وقرار مجلس الأمن هذا هو مشروع قرار تقدمت به دول البيان الثلاثي في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣ إلى المجلس[٣٣].

وبضغط من الشارع الأردني والمعارضة السياسية قامت الحكومة الأردنية بتشكيل لجنة وزارية للتحقيق في الحادث، حيث أدانت التحقيقات قائد اللواء العميد أشتون (Brigadier Ashton) وقائد الكتيبة وقائد المقاطعة، فأصدر الملك حسين قراراً بعزل العميد أشتون من الجيش. وشكل هذا القرار أول حادثة عزل لضابط بريطاني في الجيش العربي، وكذلك عزل قائد الكتيبة وقائد المقاطعة[٣٤].

أما في بريطانيا فقد استدعى وزير خارجيتها السفير الإسرائيلي في لندن وسلمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة، كما أصدرت الحكومة البريطانية في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣ بياناً رسمياً اعتبرت فيه الهجوم على قبية حادثاً وعدواناً خطيراً لا مبرر له، وأكد البيان انتظار الحكومة البريطانية أن تقدم الحكومة الإسرائيلية

---

(٣١) Walter Eytan, *The First Ten Years, a Diplomatic History of Israel* (New York: Simon and Schuster, 1958), pp. 107-108.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨؛ محمد إسحق هاكوز، **مذكرات وأوراق عسكرية في القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٦٤** (عمان: جامعة آل البيت، ١٩٩٤)، ص ١٠٣، و Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 90.

(٣٣) الشرع، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات**، ص ٣٣٦.

(٣٤) انظر الوثيقة الموجهة من ريشموند إلى إيدن بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٥٤: «Secret behind Sudden Resignation of El Mulki Cabinet in Jordan,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 335, F.O., 371/110875, and

سعد جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧؟** (القاهرة: كتاب المختار، ١٩٧٠)، ص ٢٨.

المسؤولين عن الحادث إلى القضاء، وأن تقوم بالتعويض على المتضررين وضحايا العدوان[٣٥]. وبعث ونستون تشرشل ـ والذي يعتبر صديقاً لإسرائيل ـ احتجاجاً شخصياً إلى بن غوريون[٣٦].

ويبدو أن حادثة قبية قد ألقت بظلالها على العلاقات البريطانية ـ الإسرائيلية، إذ رفضت بريطانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣ طلباً إسرائيلياً لشراء أسلحة بريطانية، حيث أكدت وزارة الخارجية البريطانية أن هذا الرفض يعود للاعتداء الإسرائيلي على قرية قبية. وتكرر الرفض البريطاني لطلب إسرائيلي جديد لشراء أسلحة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣[٣٧].

ومن جهة أخرى استغلت الحكومة البريطانية حادثة قبية للضغط على الحكومة الأردنية للموافقة على زيادة القوات البريطانية في الأردن، وذلك بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر، حيث كانت تجري مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية بهذا الخصوص[٣٨].

ولتخفيف حدة التوتر على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية عرض السفير البريطاني في عمان على حكومته القيام بوساطة بين الجانبين الأردني والإسرائيلي، وذلك استناداً إلى قناعة إسرائيل بأن الأردن سيولي المشورة البريطانية اهتماماً خاصاً، بحيث يستغني بها عن رأي الأمم المتحدة ونصيحة الدول الأخرى. وأكد السفير ضرورة أن تقوم هذه الوساطة على أساس إيجاد الثقة بين الجانبين، وإقناع إسرائيل بأن الحكومة الأردنية تحاول بكل ما أوتيت منع التسلل من حدودها، وبأن هذه الوساطة هي الوسيلة المتاحة الآن لحل توترات الحدود بين البلدين[٣٩].

وأشار السفير إلى ضرورة الحفاظ على ثقة الأردنيين بالحكومة البريطانية، وذلك من خلال عدم الاكتفاء بتقديم الضمانات والوعود بالتزام بريطانيا تطبيق ما ترتبه عليها المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في حال تعرض الأردن لأي اعتداء خارجي، وبضرورة أن تثبت الحكومة البريطانية بأنها تعني ما تقول من خلال الترجمة العملية

---

(٣٥) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, pp. 310-311.

(٣٦) دونالد نيف، **حرب السويس، «كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط»؟**، ترجمة أحمد خضر وعبد السلام رضوان (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.])، ص ٦٣.

(٣٧) Levey, «Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952- 1956,» p. 774.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٧٧.

(٣٩) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى كيركباتريك بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 294, F.O., 371/110886.

لأقوالها، والقيام بأفعال حازمة، مبدياً اغتباطه بالاستعراض الذي قامت به فرقة المظليين البريطانية في الأردن، وتشجيعه تمركز قوة للطائرات المقاتلة في عمان، وكذلك إرسال قوة مدرعات بريطانية إلى معان[٤٠].

استأنفت إسرائيل اعتداءاتها بعد هدوء نسبي في بداية عام ١٩٥٤، فشنت هجوماً على قرية نحالين ليلة ٢٨ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٥٤، راح ضحيته تسعة أشخاص وجرح العديد من سكان القرية[٤١]، وجاءت هذه الغارة انتقاماً لحادثة الاعتداء على باص إسرائيلي في ١٣ آذار/مارس قتل على أثره أحد عشر إسرائيلياً. وبالرغم من التعاون التام الذي أبدته الحكومة الأردنية للتحقيق في معرفة مرتكبي الاعتداء، لكن الحكومة الإسرائيلية انسحبت من لجنة الهدنة المشتركة الأردنية ـ الإسرائيلية، وذلك بعد رفض مجلس الأمن إدانة الأردن، كما أصرت الحكومة الإسرائيلية على الانتقام لحادثة الاعتداء فكان هجوم قواتها على قرية نحالين[٤٢].

أثار الاعتداء على قرية نحالين ـ كغيره من الاعتداءات الإسرائيلية ـ ردود فعل واسعة على المستويين الشعبي والرسمي، فعقد مجلس الوزراء الأردني جلسة طارئة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٥٤، استمع فيها إلى تقرير اللجنة الوزارية المشكّلة لهذه الغاية، واتخذ المجلس قراراً بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن والدول الغربية الموقعة على البيان الثلاثي[٤٣].

طالبت الحكومة الأردنية حليفتها بريطانيا بضرورة تقديم المساعدة لها، طبقاً للمعاهدة التي تربط الدولتين، ولكن الرد البريطاني الذي جاء على لسان وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن في ٣١ آذار/مارس ١٩٥٤ كان مخيباً لآمال الحكومة الأردنية، إذ صرح أمام مجلس العموم بأن «المعاهدة تقضي بأن تقوم بريطانيا بمساعدة الأردن مباشرة إذا ما دخلت الحرب كإجراء للأمن الجماعي، ولكن هذا الارتباط

(٤٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٥٤ في: Ibid., vol. 8, p. 391, F.O., 371/110886.

(٤١) فلسطين، ٣٠/ ٣/ ١٩٥٤، و Fred J. Khabouri, «The Policy of Relation in the Arab-Israeli Relations,» *Middle East Journal*, vol. 20, no. 4 (Autumn 1966), p. 438.

(٤٢) انظر الوثيقة الموجهة من ريتشموند إلى إيدن بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 673, F.O., 371/115635; Levey, «Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-1956,» p. 779; Burnes, *Between Arab and Israel*, p. 37, and الشرع، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات**، ص ٣٣٩.

(٤٣) **فلسطين**، ٣١/ ٣/ ١٩٥٤.

خاضع لواجب الطرفين أن يلتمسا حلاً سلمياً لمنازعاتهما، كما يخضع لارتباطات بريطانيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة»[٤٤].

ولاستجلاء حقيقة الموقف البريطاني التقى رئيس الوزراء الأردني السفير البريطاني في عمان في ٣ نيسان/أبريل ١٩٥٤، مستفسراً أبعاد تصريح إيدن، وإذا ما كانت الحكومة البريطانية ستحجم عن مد يد العون للأردن لعدم إجرائه محادثات سلام مع إسرائيل؟ كما طلب رئيس الوزراء من السفير البريطاني أن ينقل رغبة الحكومة الأردنية في أن يصدر وزير الخارجية البريطاني تصريحاً يوضح فيه استعداد الحكومة البريطانية لنجدة الأردن بشكل كامل في حال تعرضه لأي هجوم مباشر، وذلك دون انتظار إجراءات الأمم المتحدة أو استشارة فرنسا وأمريكا[٤٥].

وفي مذكرة إلى الحكومة البريطانية بعثتها الحكومة الأردنية في ٦ نيسان/أبريل ١٩٥٤ بواسطة السفير البريطاني في عمان ـ الذي وصف المذكرة بأنها مختصرة ولكنها حازمة ـ طالبت الحكومة الأردنية حليفتها بضرورة ممارسة الضغوط الممكنة على إسرائيل لدفعها إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة، واتخاذ الإجراءات الدفاعية التي ترتبها المعاهدة الأردنية ـ البريطانية على بريطانيا[٤٦]. ويبدو أن المذكرة الأردنية أثارت غضب وزير الخارجية البريطاني، ويتضح ذلك من خلال البرقية التي بعثت بها وزارة الخارجية إلى سفيرها في عمان تعليقاً على المذكرة الأردنية، والتي جاء فيها: «إن وزير الخارجية رفض تقديم أي توضيح لتصريحاته في مجلس العموم في ٣١ آذار/مارس، وأنه يرفض ابتزازه ـ من قبل الحكومة الأردنية ـ ليصرح بشيء لصالح الأردن»[٤٧].

اغتنمت الحكومة البريطانية فرصة تقدم الأردن بشكوى إلى مجلس الأمن بخصوص حادثة الاعتداء على قرية نحالين، وقدمت اقتراحاً في ٢٩ آذار/مارس بدعوة مجلس الأمن لعقد اجتماع خاص يبحث فيه موضوع النزاع الأردني مع إسرائيل

(٤٤) المصدر نفسه، ٢/ ٤/ ١٩٥٤.

(٤٥) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 400, F.O., 371/111099.

(٤٦) انظر الوثيقة الموجهة من الحكومة الأردنية إلى السفير البريطاني، عمان، بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٥٤ في: Ibid., vol. 8, p. 405, F.O., 816/190.

(٤٧) انظر الوثيقة الموجهة من آلن إلى فيرلونغ بتاريخ ٩/ ٤/ ١٩٥٤ في: Ibid., vol. 8, p. 411, F.O., 371/111100.

بشكل عام[٤٨]، وترتب على هذا الاقتراح البريطاني تجاهل أغلب أعضاء مجلس الأمن شكوى الأردن ضد العدوان الإسرائيلي على نحالين، وطالبوا ببحث المشاكل العربية الإسرائيلية دفعة واحدة[٤٩].

وكان الهدف البريطاني من مثل هذا الاقتراح محاولة جر الأردن إلى عقد مفاوضات مباشرة مع إسرائيل[٥٠]. ومما شجعها على ذلك طلب الحكومة الإسرائيلية في منتصف شباط/ فبراير ١٩٥٤ من الحكومة البريطانية ممارسة تأثيرها في الأردن لإجراء محادثات ثنائية إسرائيلية ـ أردنية[٥١].

وكان رئيس الوزراء الأردني قد تلقى مذكرة من الحكومة البريطانية في الأول من أيار/ مايو، تطلب فيها من الحكومة الأردنية إصدار تعليماتها إلى شارل مالك بوصفه مندوب الحكومة اللبنانية والمفوض من الحكومة الأردنية لتقديم شكوى الأردن إلى مجلس الأمن، مؤداها أن لا يتمسك بالنظر في قضية نحالين[٥٢]، وتشجيع الحكومة الأردنية على تنفيذ المادة (رقم ١٢) من اتفاقية الهدنة، والتي تنص على إجراء محادثات مباشرة بشأن المسألة الفلسطينية والتوصل إلى سلام دائم[٥٣].

وقد أنكر الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية في عمان في تصريح له في ١٣ أيار/ مايو، أن تكون هذه المذكرة قد جاءت بناءً على تعليمات من لندن، مؤكداً أن القائم بأعمال السفير البريطاني جون ريتشموند (John Richmond)، هو الذي سلم المذكرة إلى الحكومة الأردنية لاعتقاد أعضاء السفارة في عمان ـ وبسبب التوتر على الحدود مع إسرائيل ـ أنه من المناسب أن توعز إلى الحكومة الأردنية بوجهة النظر البريطانية حول المادة (رقم ١٢) من اتفاقية الهدنة[٥٤].

ومما يؤكد وجود مثل هذه الجهود البريطانية لإقناع الأردن بالدخول في

---

(٤٨) د.ك.و.، ٢٧٠٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تقرير شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٤، و: ٣٨، ص ٦٠، ومنيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ط ٢ (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨-)، ج ١، ص ٦٠٧.

(٤٩) أيد مندوب الاتحاد السوفياتي أندريه فيشنكي رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/ أبريل ١٩٥٤، الطلب الأردني ببحث مسألة نحالين منفصلة. انظر: والتر لاكور، **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط**، ترجمة لجنة الأساتذة الجامعيين (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، ١٩٥٩)، ص ٢٣٠.

(٥٠) هاكوز، **مذكرات وأوراق عسكرية في القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٠٥، والشرع، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات**، ص ٣٣٦.

(٥١) Levey, «Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-1965,» p. 779.

(٥٢) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ١١/ ١/ ١/ ١٠١، ١١ أيار/ مايو ١٩٥٤.

(٥٣) **الأردن**، ٤/ ٥/ ١٩٥٤.

(٥٤) المصدر نفسه.

مفاوضات مع إسرائيل، التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى بعد تشكيله الوزارة في ٥ أيار/ مايو، والذي أكد فيه على رفض حكومته الصلح مع اليهود، وبأن الأردن لن يتراجع عن موقفه في مجلس الأمن إزاء القضية المعروضة حالياً أمام المجلس وهي قضية الاعتداء على نحالين[٥٥]. وكذلك الاقتراح الذي تقدم به السفير البريطاني في عمان في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ إلى حكومته بالإسراع بحل مشاكل الأردن الاقتصادية، لتشجيعه على خوض محادثات السلام مع إسرائيل[٥٦].

وقد سعت الحكومة الإسرائيلية من وراء اعتدائها على نحالين، إلى إجبار حكومة فوزي الملقي على التراجع عن سياستها القائمة على التعاون مع البلاد العربية، وإرغامها على التفاوض منفردة لتسوية القضية الفلسطينية[٥٧]، وبالتالي التخلص من حالة المقاطعة والحصار الاقتصادي الذي كانت تعانيه إسرائيل[٥٨]، بالإضافة إلى أن أية تسوية سلمية مع الأردن تعني عدم تورط الحكومة الإسرائيلية في عودة اللاجئين الفلسطينيين إليها، وكذلك ستكون هذه التسوية مقدمة لتسوية مماثلة مع الحكومة المصرية[٥٩].

وقد دلت مناقشات مجلس الأمن التي دارت حول موضوع هذا الاعتداء، على أن إسرائيل أرادت أن تتخذ من إثارة القلاقل على الحدود، دليلاً على فشل نظام الهدنة وضرورة تحويله إلى صلح، وعندما لمست الحكومة الأردنية مثل هذا التوجه لدى أعضاء مجلس الأمن، فضلت سحب الشكوى بخصوص حادثة الاعتداء على نحالين[٦٠]. وذلك لحرص الحكومة الأردنية على عدم الإتيان بأي تحرك من جانبها يفهم منه أنها ترغب في إجراء مفاوضات أو سلام مع إسرائيل، فمنذ اغتيال الملك عبد الله لم تخلُ خطب العرش أو التصريحات الحكومية من الإشارة إلى الرغبة الأردنية في مهاجمة إسرائيل، أو نفي أية نية لدى الحكومات الأردنية للدخول في مفاوضات

---

(٥٥) المصدر نفسه، ٥/ ٥/ ١٩٥٤.

(٥٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 391, F.O., 371/110886.

(٥٧) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٠٥.

(٥٨) Ben-Gourion, *Israel: Years of Challenge*, p. 72.

(٥٩) Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, pp. 66-67.

(٦٠) هاكوز، **مذكرات وأوراق عسكرية في القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٠٥؛ العقاد، **قضية فلسطين، المرحلة الحرجة (١٩٤٥-١٩٥٦)**، ص ١٧٢، و Khabouri, «The Policy of Relation in the Arab-Israeli Relations,» p. 439.

أو عقد سلام مع إسرائيل. وكان المحرك لمثل هذا التوجه هو الكراهية الشعبية الشديدة لإسرائيل وبخاصة في الضفة الغربية[٦١]، وكذلك الخشية من انتقاد الدول العربية التي كانت تسعى بكل السبل للتشكيك بوطنية النظام الأردني والعمل على إسقاطه.

واصلت إسرائيل اعتداءاتها الحدودية على الأردن، فهاجمت في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٤ طولكرم وقرية حوسان ومخفر الشرطة في قرية عزون قرب قلقيلية، واعتدت على القدس[٦٢]. فما كان من الحكومة الأردنية ـ ولخشيتها من أن يكون الاعتداء على القدس مقدمة لهجوم شامل على الأردن ـ إلاّ أن طالبت الحكومة البريطانية بالوفاء بالتزاماتها وفقاً لما تقتضيه معاهدة التحالف بينهما، وأكد السفير البريطاني في عمان بدوره لرئيس الحكومة الأردنية بأن حكومته قدمت احتجاجاً قوياً لإسرائيل مطالبةً بوقف الاعتداءات، وضرورة التعاون مع ممثلي الأمم المتحدة في القدس لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل الصدام بين الطرفين[٦٣].

ولكن يبدو أن المصلحة البريطانية آنذاك كانت تقتضي باستمرار وجود مثل هذه الاعتداءات، لكي يشعر الأردنيون بضعفهم في مواجهة القوات الإسرائيلية، فيضطرون إلى الطلب من بريطانيا زيادة قواتها على الأراضي الأردنية، وهو المخرج الذي كانت تبحث عنه الحكومة البريطانية لحل مشكلة قواتها التي ستخرج من مصر. ومما يؤكد ذلك تراجع بريطانيا عن اقتراح قدمته للحكومة الإسرائيلية في آب/ أغسطس ١٩٥٤، ويقضي بتنسيقها محادثات سرية ثنائية أردنية ـ إسرائيلية، مدعية أن مثل هذه المحادثات تشكل خطراً كبيراً على الأردن[٦٤].

ومن خلال تقريره لعام ١٩٥٤، يشير السفير البريطاني في عمان إلى أنه خلال هذا العام اتضح بشكل جليّ أن التسوية السلمية مع إسرائيل وحل مسألة اللاجئين، لن تتحقق لسنوات عدة قادمة[٦٥].

---

(٦١) Raphael Patai, *The Kingdom of Jordan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958), p. 58.

(٦٢) د.ك.و.، ٢٧١٧/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٣٨، ص ٦١، والسريحين، **تاريخ الجيش العربي الأردني، ١٩٢١-١٩٦٧**، ص ٣٧٢.

(٦٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢/ ٧/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 620, F.O., 371/111102.

(٦٤) الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧** (عمان: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ص ١٠١-١٠٦؛ مركز الوثائق التاريخية في دمشق، المصنف رقم ٢٢٩، الوثيقة رقم ٥، و Levey, «Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-1956,» p. 779.

(٦٥) «Jordan: Annual Review for 1954,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 679, F.O., 371/ 115635.

شهد عام ١٩٥٥ هدوءاً نسبياً على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية ولا سيما في النصف الثاني من العام، حيث انتقلت حدة الاعتداءات إلى الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، الأمر الذي دفع بالملك حسين إلى الإدلاء بتصريح في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، أكد فيه أن خطوط الهدنة هي خط دفاعي عربي واحد، وبالتالي فإن أي اعتداء على أي من الدول العربية يعتبر اعتداءً على الدول العربية ككل[٦٦].

ولكن هذا لم يمنع إسرائيل من شن بعض الهجمات على الحدود الأردنية، مبررة ذلك بضرورات أمنية لتأكيد وضمان السلام، ولكي تترك هذه الاعتداءات أثراً لدى الحكومات العربية يدفعها إلى عدم السماح بمرور المتسللين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة»[٦٧].

أما بالنسبة إلى الحكومة البريطانية فنلحظ حزم موقفها تجاه إسرائيل واعتداءاتها خلال العام، ويتضح هذا الموقف من خلال رفضها بيع إسرائيل دبابات سنتوريون (Centurions)، إذ بيّن سلوين لويد للوفد الإسرائيلي الذي زار لندن في تموز/ يوليو ١٩٥٥ من أجل هذه الغاية، أن سبب الرفض يعود إلى وجود حدود برية لإسرائيل مع الأردن، وأن حصولهم على هذه الدبابات يعد تهديداً للأردن[٦٨]، وإن كانت الحكومة البريطانية وافقت على منحهم مدمرات حيث لا يوجد لإسرائيل حدود بحرية مع الأردن[٦٩].

تزامن الرفض البريطاني لطلب إسرائيل الأسلحة، مع محاولات الحكومة البريطانية ضم الأردن إلى حلف بغداد، وقد جاء هذا الرفض لكي تتجنب بريطانيا إثارة ردود أفعال غاضبة في الأردن والعالم العربي في حال موافقتها على بيع الأسلحة لإسرائيل الأمر الذي سينعكس سلباً على قبول الأردن الانضمام إلى الحلف.

وتكرر الرفض البريطاني للطلب الإسرائيلي الحصول على دبابات سنتوريون في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، حيث تبنت الحكومة البريطانية توصيات وزارة الدفاع البريطانية القائمة على أساس النظر إلى مبدأ توازن التسلح لا على أساس التوازن بين إسرائيل والدول العربية ككل، بل على أساس أن تقترب قوة الجيش العربي الأردني

---

(٦٦) «Jordan: Annual Review for 1955,» 27/1/1956 in: Ibid., vol. 9, p. 225, F.O., 371/121461.

(٦٧) Burnes, *Between Arab and Israel*, pp. 61 and 63.

(٦٨) شمعون بيريس، **حروبنا مع العرب**، سلسلة اعرف عدوك (القاهرة؛ بيروت: [د.ن.، د.ت.])، ص ٣٢، و Shimon Peres, *David's Sling* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970), p. 40.

(٦٩) بيريس، المصدر نفسه، ص ٣٢.

من قوة إسرائيل العسكرية، لذا استمرت الحكومة البريطانية بسياستها في منح الأسلحة لإسرائيل بالتقطير. ويمكن تعليل السياسة البريطانية هذه تجاه إسرائيل بسبب تدهور الأوضاع على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية، وتزايد الاعتداءات خلال عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، ولرغبة إيدن الشديدة في ضم الأردن إلى حلف بغداد[٧٠]. أضف إلى ذلك الاتفاق الذي توصلت إليه بريطانيا مع الولايات المتحدة وفرنسا في أعقاب توقيع مصر صفقة الأسلحة التشيكية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، والذي بموجبه اتفقت الدول الثلاث على الحد من التسلح ومواجهة أي استيلاء على الأرض بقوة السلاح[٧١].

وقد أثار الرفض الغربي بشكل عام والبريطاني على وجه الخصوص نقمة وغضب الحكومة الإسرائيلية، التي اتهمت بريطانيا وأمريكا بمحاباة العرب وتزويدهم بالأسلحة، بالرغم من تهديداتهم الدائمة بالقضاء على إسرائيل، في حين ترفض هذه الدول بيع السلاح لإسرائيل التي تريده لغايات الدفاع عن النفس[٧٢].

وفي محاولة من الحكومة البريطانية لإثبات الثقل البريطاني في المنطقة وتأكيد دورها في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي[٧٣]، قدم رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن في كلمة له أمام مجلس العموم البريطاني في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ عرضاً لتسوية القضية الفلسطينية يقوم على أساس قرار التقسيم لعام ١٩٤٧[٧٤]. ورداً على ذلك أعلنت الحكومة الأردنية أنها لن تتخذ أي قرار بشأن مقترحات إيدن ما لم توافق عليها حكومات الدول العربية الأخرى، وقال الناطق الرسمي الأردني بأن هذه هي المرة الأولى التي تقترب فيها مقترحات غربية من وجهة النظر العربية التي تطالب بتنفيذ مشروع الأمم المتحدة في التقسيم[٧٥].

وفي حين وافقت الدول العربية على العرض البريطاني رفضته إسرائيل بشدة، إذ أكد سفيرها في لندن على أن إسرائيل لا تعترف بأية مطالب من جانب العرب ـ سواء

---

(٧٠) Levey, «Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-1956,» p. 780.

(٧١) دوايت أيزنهاور، **مذكرات أيزنهاور**، ترجمة هربرت بويعمان ([د.م.: د.ن.]، ١٩٦٩)، ص ١٤.

(٧٢) Ben-Gourion, *Israel: Years of Challenge*, p. 71, and Eytan, *The First Ten Years, a Diplomatic History of Israel*, p. 144.

(٧٣) مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ١٩٣٤-١٩٧٤** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٥)، ص ٢٠٦.

(٧٤) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى لويد بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 310, F.O., 371/121461, and Abba Eban, *My Country: The Story of Modern Israel* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1972), p. 128.

(٧٥) **الدفاع**، ١٠/ ١١/ ١٩٥٥، وعبد الهادي، المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

وحدهم أو بدعم من القوى الأخرى ـ لأي أراضٍ تسيطر عليها إسرائيل الآن. أما بن غوريون فقال: إن دولة إسرائيل كانت موجودةً في هذه البلاد في فترة، عندما لم يكن التاريخ الإنساني يعلم شيئاً عن بريطانيا أو أمريكا[٧٦]، وليس هناك أي أساس قانوني أو عقلي أو منطقي لعرض إيدن هذا[٧٧]. في حين اعتبر آبا إيبان (Abba Eban) ـ السفير الإسرائيلي في واشنطن آنذاك ـ العرض بمثابة الصدمة، وبأنه أصبح من الواضح بأن لندن وبكلمات بسيطة تفضل تنازل إسرائيل عن النقب لمصر والأردن، وهي المكسب الرئيسي الذي حققته إسرائيل في صراعها السياسي مع العرب منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٤٩[٧٨].

رافق طرح مشروع إيدن هذا جهود وضغوط دبلوماسية بريطانية للضغط على الحكومة الإسرائيلية لتحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي[٧٩]، تقوم على مطالبة إسرائيل بتعديل حدودها مع العرب، ويؤكد ذلك ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي موشيه شاريت في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥: «أعلنا مرة أخرى بصريح العبارة أن إسرائيل مصممة على الاحتفاظ بأراضيها كما هي، وبأنها لن تقبل بالاقتراح البريطاني الذي يقول بإن التعديل المتبادل في الحدود سيكون طفيفاً»[٨٠]. وقد جاءت الضغوط البريطانية هذه في أعقاب توقيع مصر على صفقة الأسلحة التشيكية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، وكان الهدف منها استمالة الدول العربية ومنعها من التحول إلى الكتلة الشيوعية[٨١].

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون قد قدم في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ عرضاً للسلام مع الدول العربية، أبدى فيه استعداده لمقابلة عبد الناصر أو أي حاكم عربي من دون شروط مسبقة للدخول في مفاوضات تسوية مع ضمانات طويلة الأجل، وقيام تعاون سياسي واقتصادي وثقافي بين إسرائيل والدول العربية، وفي حال عدم استعداد العرب لمثل هذه التسوية، فالحكومة الإسرائيلية توافق على إجراء

---

(٧٦) Gama, «Violent Truce: A Study of the Arab-Israeli from the Conclusion of the General Armistica Agreements in 1949 to the Beginning of the Suez Crisis in 1956,» p. 31.

(٧٧) عبد الهادي، المصدر نفسه، ص ٢٠٧، و Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 147.

(٧٨) Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, p. 128, and Shlaim, Ibid., p. 147.

(٧٩) Shlaim, Ibid., p. 174, and Gama, «Violent Truce: A Study of the Arab-Israeli from the Conclusion of the General Armistica Agreements in 1949 to the Beginning of the Suez Crisis in 1956,» p. 31.

(٨٠) Gama, Ibid., p. 31.

(٨١) Shlaim, Ibid., p. 147.

تسوية محددة يتم بموجبها الالتزام الكامل باتفاقية الهدنة، ووقف كافة الأعمال العدائية والحصار والمقاطعة[٨٢].

استمر الهدوء النسبي يخيم على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية منذ بداية عام ١٩٥٥، حتى تعريب الجيش الأردني والاستغناء عن غلوب في آذار/ مارس ١٩٥٦، ليبدأ بعد ذلك تقارب بين الجيوش العربية على نطاق واسع عقدت على أثره اتفاقات عسكرية بين الأردن وسوريا من جهة، والأردن والسعودية ومصر والعراق من جهة أخرى، نجم عنها توحيد قيادة الجيوش العربية، ودخول قوات سورية وسعودية إلى الأردن لمجابهة أي اعتداء إسرائيلي محتمل على الأردن[٨٣].

وجدت إسرائيل نفسها ـ وفقاً لقول موشيه دايان ـ موضع تهديد من ثلاث جهات[٨٤]، فعمدت إلى حشد قواتها على الحدود الأردنية في محاولة منها لإظهار قوتها وضعف الأردنيين[٨٥]. ورداً على هذه التحشدات سعت الحكومة الأردنية إلى ضمان دعم الدول العربية للأردن في حال الهجوم عليها من قبل إسرائيل[٨٦]. كما سعت إلى الحصول على ضمانات مكتوبة للتأكيدات الشفوية التي حصل عليها الساسة الأردنيون من الحكومة البريطانية بأن الأخيرة ستفي بالتزاماتها التي ترتبها عليها المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، وستقدم الدعم العسكري للأردن في حال تعرضه لهجوم إسرائيلي[٨٧].

وكان الملك حسين قد اجتمع بالسفير البريطاني وأعرب عن قلقه من نيات إسرائيل العدوانية، وأن الأردن يحتفظ بكامل حقه في الدفاع عن النفس، وعلى ضوء هذا اللقاء استدعت وزارة الخارجية البريطانية في ٤ تموز/ يوليو ١٩٥٦ السفير

---

(٨٢) Ben-Gourion, *Israel: Years of Challenge*, p. 72.

(٨٣) موشيه دايان، **قصة حياتي، يوميات قادة العدو**، ترجمة جوزيف صغير (بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٨)، ص ١٧٦؛ إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ترجمة خيري حماد، ٢ج (بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة، [د.ت.])، ص ٣٦٤، و United States, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1956* (Washington, DC: Department of State Publication, 1957), vol. 3, p. 1015.

(٨٤) هاكوز، **مذكرات وأوراق عسكرية في القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٢٧، ومركز الوثائق التاريخية في دمشق، المصنف رقم ٢٢٩، الوثيقة رقم ٥.

(٨٥) **الدفاع**، ٦/ ٧/ ١٩٥٦، وبشير فنصة، **النكبات والمغامرات: تاريخ ما أهمله التاريخ من أسرار الانقلابات العسكرية السورية، ١٩٤٩-١٩٥٨م** (دمشق: دار يعرب للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٤١١.

(٨٦) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ج ١، ص ٦٤٤.

(٨٧) انظر المذكرة التي حررها الأمين العام للشؤون الخارجية لويد بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٥٦: «Written Assurances to the Jordan Government,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 425, CAB 129/81.

الإسرائيلي في لندن، ووجهت من خلاله إلى الحكومة الإسرائيلية تحذيراً دبلوماسياً يمنعها من القيام بأي عمل يخل بالأمن في الشرق الأوسط[٨٨].

وفي ٢٣ ـ ٢٤ تموز/ يوليو عقد مجلس الدفاع المشترك الأردني ـ البريطاني اجتماعاً له في عمان، تم خلاله بحث التهديد الإسرائيلي للأردن، وطلبت الحكومة الأردنية من الجانب البريطاني مساعدتها في شن هجمات مدفعية وجوية على القواعد والمطارات الإسرائيلية، وأكد ممثلو الحكومة البريطانية في الاجتماع تعهد حكومتهم تنفيذ التزاماتها[٨٩].

وبالرغم من التأكيدات البريطانية هذه، لكن الشكوك بقيت تساور الساسة والضباط الأردنيين ـ حتى الموالين لبريطانيا ـ في أن تقوم بريطانيا فعلاً بتقديم المساعدة للأردن إذا ما تعرض لهجوم من إسرائيل[٩٠].

ولعل زيادة النقمة بين صفوف الساسة والضباط الأردنيين على إسرائيل، وبخاصة أولئك الذين ساعدوا في تعريب الجيش ـ وذلك لتأثرهم بالآراء القومية المنتشرة آنذاك داخل وخارج الأردن ـ هي التي دفعت بالحكومة البريطانية لتقديم مثل هذه التأكيدات، وعرض خطط وضمانات عسكرية لمساعدة الأردن ضد إسرائيل، لكي تجعل الجيش والحكومة الأردنية يدركان أهمية التحالف مع بريطانيا[٩١].

ترجمت الحكومة الإسرائيلية تهديداتها إلى واقع، حيث شنت في ليلة ١١ ـ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ هجوماً على مخفر الرهوة جنوب مدينة الخليل[٩٢]، وأطلقت قوّة مؤلفة من مائة جندي يهودي النار على المزارعين العرب ودوريات الحرس الوطني، وأسفر الحادث عن قتل ستة جنود إسرائيليين[٩٣]. وفي ليلة ١٣ أيلول/

---

(٨٨) **الدفاع**، ٥/ ٧/ ١٩٥٦.

(٨٩) انظر البرقية الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 587, F.O., 371/121486.

(٩٠) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٥٦ في: Ibid., vol. 10, p. 124, F.O., 371/121494.

(٩١) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى لويد بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٥٦ في: Ibid., vol. 9, p. 424, F.O., 371/121544.

(٩٢) **الدفاع**، ١٣/ ٩/ ١٩٥٦؛ صالح الشرع، **فلسطين ـ الحقيقة والتأريخ: مذكرات جندي**، ٢ ج (عمان: [د.ن.]، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٩٣؛ هاكوز، **مذكرات وأوراق عسكرية في القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٢٨، و Burnes, *Between Arab and Israel*, p. 47.

(٩٣) **الدفاع**، ١٢/ ٩/ ١٩٥٦.

سبتمبر ١٩٥٦ تمكنت قوة إسرائيلية تقدر بألف جندي - وفقاً لرواية الناطق العسكري الأردني - تعززهم الطائرات والدبابات الثقيلة، من التسلل ليلاً إلى منطقة غرندل في منطقة وادي عربة وتمكنت من نسف المخفر[٩٤]، وأسفر الاعتداء عن مقتل من في المخفر والبالغ عددهم خمسة عشر جندياً بعد اشتباكهم مع القوات الإسرائيلية[٩٥].

وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر شنت القوات الإسرائيلية هجوماً على قرية حوسان جنوب القدس ووادي فوكين ومخفر شرفة، أسفر عن وفاة ثمانية وعشرين شخصاً وجرح اثني عشر آخرين[٩٦]، وقد جاء هذا الاعتداء رداً على مهاجمة جندي أردني في ٢٣ أيلول/ سبتمبر مجموعة من العلماء اليهود الذين كانوا يحضرون مؤتمراً إسرائيلياً لآثار القدس، قتل على أثره أربعة منهم وأصيب سبعة عشر بجروح[٩٧].

ورداً على هذه الهجمات اقترح رئيس الأركان الإسرائيلي موشيه دايان في ٢٨ أيلول/ سبتمبر على رئيس الوزراء الإسرائيلي ضرورة مهاجمة بعض قواعد الجيش الأردني في الظاهرية أو جنين أو حوسان[٩٨].

ومهما يكن من أمر، فقد دفعت الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية خلال شهر أيلول/ سبتمبر الحكومة الأردنية - وبعد أن اقتنعت بعقم المساعدات البريطانية - إلى التوجه إلى العراق لطلب المساعدة العسكرية، حيث اجتمع الملك حسين في ١٤ أيلول/ سبتمبر مع الملك فيصل الثاني[٩٩]، أُتبعت بزيارة وفد عسكري عراقي إلى عمان في ١٦ أيلول/ سبتمبر، ولتختتم بزيارة وزير الخارجية الأردني عوني عبد الهادي بغداد في ٢٦ أيلول/ سبتمبر، حيث أجرى مباحثات مع نوري السعيد والمسؤولين العراقيين وبحضور السفير البريطاني في بغداد، أسفرت عن إعلان

---

(٩٤) **الدفاع**، ١٣/ ٩/ ١٩٥٦.

(٩٥) الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧**، ص ١٠٤؛ الشرع، **فلسطين - الحقيقة والتأريخ: مذكرات جندي**، ج ١، ص ٩٣، و Burnes, Ibid., p. 47.

(٩٦) دايان، **قصة حياتي**، **يوميات قادة العدو**، ص ١٩٤، و Suwwan Mousa, *The Suez Crisis, 1956* ([Amman]: Al-Karmel, [198-]), p. 64.

(٩٧) **الدفاع**، ٢٧/ ٩/ ١٩٥٦؛ هاكوز، **مذكرات وأوراق عسكرية في القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ٧٢، وبيريس، **حروبنا مع العرب**، ص ١٣٧.

(٩٨) Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign*, Great Battles of History Series (London: Weidenfeld and Nicolson, 1966), pp. 24-25.

(٩٩) **العراق في خدمة العرب، موقف العراق من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، أسرار ووثائق خطيرة تكشف لأول مرة** (بغداد: مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٥٧)، ص ١٨؛ **فلسطين**، ١٦/ ٩/ ١٩٥٦، ود.ك.و.، ٢٧٢٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٣١، ص ٦٦.

العراق عزمه على الدفاع عن الأردن بموجب معاهدة الأخوة والتحالف بين البلدين لعام ١٩٤٧[١٠٠].

وقد حرص نوري السعيد على التأكيد للأردنيين أن القوات العراقية ستدخل الأردن للدفاع لا للهجوم، وطلب من السفير البريطاني أن تتولى حكومته إبلاغ حكومة إسرائيل بذلك، كما طلب من السفير أن تلتزم حكومته تقديم الدعم الجوي والمدفعي البريطاني للأردن وللقوات العراقية في حال تعرضها للهجوم من إسرائيل[١٠١]. وجاء الرد البريطاني على طلب السعيد هذا عن طريق السفير البريطاني في عمان الذي قال: «بالنسبة إلى الأعتدة فحكومة جلالتها تحتفظ بأسلحة وذخيرة وسيارات في الأردن وذلك في حالة هجوم إسرائيل على الأردن، وفي حال عدم كفايتها فالحكومة البريطانية مستعدة لإرسال مساعدات أخرى للتموين»[١٠٢].

ويشير موشيه دايان إلى أن إرسال قوات عراقية إلى الأردن هي فكرة بريطانية خالصة، وذلك بالرغم من عدم ترحيب الأردنيين ونوري السعيد بهذه الفكرة، وأن هدف بريطانيا من ذلك تقوية القوى المناهضة للناصرية في الأردن أثناء الانتخابات البرلمانية التي ستجري في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦[١٠٣]، وكان رئيس الوزراء البريطاني قد أوعز إلى نوري السعيد لإرسال قوات عراقية لحماية الأردن، ولكن السعيد أكد ضرورة أن تقوم الحكومة البريطانية بمثل هذه الخطوة، لكي تتجنب ميل الملك حسين كلياً إلى مصر.

استأنفت القوات الإسرائيلية اعتداءاتها في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ بمهاجمة عدة مواقع للجيش العربي في حبلة والنبي الياس وعزون، وكان أبرزها الاعتداء على قلقيلية، والذي استمر حتى اليوم التالي[١٠٤]، وصرح الناطق العسكري الأردني بأن لواءً يهودياً مؤلفاً من كتيبتيْ مشاة وكتيبة محمولة بسيارات مدرعة قد شن هجوماً واسعاً على مراكز الجيش الأردني والحرس الوطني وساندته كتيبة مدفعية

---

(١٠٠) **فلسطين**، ٣٠/ ٩/ ١٩٥٦، وخيرية قاسمية، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، سلسلة «كتب فلسطينية»؛ ٥٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤)، ص ٢١٣.

(١٠١) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٢١٣، والوثيقة الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 587, F.O., 371/ 121486.

(١٠٢) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(١٠٣) Dayan, *Diary of the Sinai Campaign*, p. 59.

(١٠٤) **الدفاع**، ١١/ ١٠/ ١٩٥٦، وعلي أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ٢٤٥-٢٤٦.

وميدان متوسطة وعشر طائرات نفاثة[١٠٥]، وقد عزت الحكومة الإسرائيلية هذه الاعتداءات إلى مقتل مزارعين إسرائيليين على يد بعض الفدائيين في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر[١٠٦].

وأسفر الهجوم عن وفاة خمسة وعشرين شخصاً، وجرح ثلاثة عشر من أفراد الجيش الأردني والحرس الوطني[١٠٧]، في حين يشير مخطط ومنفذ الهجوم آرييل شارون إلى أن الاعتداء أسفر عن مقتل أحد عشر جندياً إسرائيلياً وجرح ستين، ومقتل مائة من الجانب الأردني[١٠٨].

وتعليقاً على الاعتداء صرح ناطق بلسان الخارجية البريطانية في لندن بأن بريطانيا تستنكر جميع حوادث الحدود، وتعتبر أن سياسة الأخذ بالثأر ليست وسيلة مشروعة للدفاع عن النفس[١٠٩].

ومن جانبه استدعى الملك حسين سفراء دول البيان الثلاثي وأبلغهم تفاصيل الحادث[١١٠]. وجدد طلب العون العسكري من العراق، كما ناشد في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط إرسال طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني لدعم القوات الأردنية، عملاً بمعاهدة الدفاع المشترك بين الأردن وبريطانيا[١١١].

وفي اليوم التالي أبلغ القائم بالأعمال البريطاني في القدس وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن فرقة عراقية على وشك الدخول إلى الأردن[١١٢]، وأن الحكومة البريطانية تعتبر هذه الخطوة عاملاً من عوامل الاستقرار في المنطقة المضطربة، كما أكد القائم بالأعمال البريطاني أن حكومته قد توافق على طلب الأردن الحصول على مساعدة سلاح الطيران البريطاني[١١٣]. ورداً على هذا التهديد قال بن غوريون في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر: «إن إسرائيل لا توافق على الخطوة

---

(١٠٥) **الدفاع**، ١١/ ١٠/ ١٩٥٦.

(١٠٦) Mousa, *The Suez Crisis, 1956*, p. 64, and Dayan, *Diary of the Sinai Campaign*, pp. 24-25.

(١٠٧) **الدفاع**، ١٢/ ١٠/ ١٩٥٦.

(١٠٨) شارون، **مذكرات أرييل شارون**، ص ١٧٩.

(١٠٩) **الدفاع**، ١٢/ ١٠/ ١٩٥٦.

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) بيريس، **حروبنا مع العرب**، ص ١٤٢؛ Herzog, *The Arab-Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*, p. 117, and Mousa, *The Suez Crisis, 1956*.

(١١٢) دايان، **قصة حياتي**، **يوميات قادة العدو**، ص ١٩٢، وبيريس، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(١١٣) **الدفاع**، ١٦/ ١٠/ ١٩٠٦.

العراقية، وتحتفظ لنفسها بحرية التصرف إذا ما حدث ذلك»[١١٤].

أما موشيه ديان فقد ارتأى ضرورة الرد عسكرياً على دخول القوات العراقية إلى الأردن وبأقصى سرعة ممكنة، قبل أن يصبح وجود هذه القوات حقيقة ثابتة ومعترف بها، حتى وإن اضطرت إسرائيل للقتال على الجبهتين الأردنية والمصرية، لأن الوضع على حدود هاتين الدولتين يحدد مستقبل إسرائيل. كما أكد دايان على احتمال مشاركة بريطانيا إسرائيل القتال على الجبهة المصرية وستكون سعيدة بهذه الفرصة بل وربما هي التي أوجدتها، لكي تري العرب بأنها تقف وإسرائيل في جبهة سياسية واحدة[١١٥].

ويناقض قول دايان هذا موقف وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مائير التي أكدت للقائم بالأعمال البريطاني أن إسرائيل لن تهاجم الأردن إذا ما دخلت قوات عراقية أو سورية أراضيه[١١٦].

وفي لقاء بين السفير البريطاني في عمان ووكيل وزارة الخارجية في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر لبحث الاعتداءات الإسرائيلية، أكد السفير استعداد حكومته لتنفيذ التزاماتها التي نصت عليها المعاهدة الأردنية ـ البريطانية إذا ما أقدمت إسرائيل على ارتكاب اعتداءات جديدة[١١٧]. ولكن في ما يتعلق بالاعتداء على قلقيلية فقد رفضت الحكومة البريطانية الطلب الأردني باعتباره عملاً من أعمال الحرب، الأمر الذي لا يرتب عليها تنفيذ ما تلزمها به المعاهدة الأردنية ـ البريطانية من واجبات[١١٨].

وفي ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ قرر مجلس الوزراء الأردني دعوة القوات العراقية إلى الأردن للمشاركة في الدفاع عنه ضد الاعتداءات اليهودية[١١٩]. وعقدت الوزارة البريطانية في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر اجتماعاً لها برئاسة إيدن لبحث الوضع على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية، وإمكانية دخول القوات العراقية إلى الأردن[١٢٠].

---

(١١٤) دايان، المصدر نفسه، ص ١٩٢، وبيريس، المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(١١٥) Dayan, *Diary of the Sinai Campaign*, p. 58.

(١١٦) Burnes, *Between Arab and Israel*, p. 86.

(١١٧) **الدفاع**، ١٤/ ١٠/ ١٩٥٦، والوثيقة الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 598, F.O., 371/121488.

(١١٨) Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 151.

(١١٩) **العراق في خدمة العرب، موقف العراق من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، أسرار ووثائق خطيرة تكشف لأول مرة**، ص ٢٤ و: ٢٦، و Joseph Nevo and Ilan Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 170.

(١٢٠) **الدفاع**، ١٩/ ١٠/ ١٩٥٦.

وفي تلك الأثناء كانت هناك مفاوضات تجري في باريس بين البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين من أجل الإعداد للعدوان على مصر، انتهت في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر بعقد (اتفاقية سيفر). وقد حرصت الحكومة البريطانية في المباحثات التي دارت هناك على أن تضمن عدم تعرض إسرائيل للأردن وعدم احتلال الضفة الغربية، وكان هذا الأمر شرطاً أساسياً للموافقة البريطانية على المشاركة في الاعتداء على مصر، مقابل أن تضمن بريطانيا عدم تحرك القوات الأردنية والعراقية ضد إسرائيل[(١٢١)]، ووعدت الحكومة البريطانية من جانبها بعدم تقديم المساعدة للأردن إذا ما هاجم إسرائيل، وكان الهدف من هذا البند تقليل نسبة الصدام العسكري بين بريطانيا وإسرائيل بخصوص الأردن[(١٢٢)].

ويعلق بيريس على الموافقة البريطانية على خطة سيفر بقوله: «إنها ستخفف أعباء إسرائيل العسكرية، لأنها تضمن لها جناحها الشرقي - الجانب الأردني - إذ لو انضم الأردن إلى مصر في اللحظات الحاسمة من الحملة لما أصبح بمقدوره طلب مساعدة وتشجيع سلاح الجو الملكي البريطاني، وفقاً لما تقتضيه المعاهدة الأردنية - البريطانية»[(١٢٣)].

وكان بن غوريون قد اقترح أثناء المفاوضات تسوية جديدة لوضع الأردن، وذلك بمنح العراق الضفة الشرقية منه شريطة أن يوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، ويلتزم بتوطين عدد من اللاجئين في الضفة الشرقية وأن تستولي إسرائيل على الضفة الغربية[(١٢٤)].

ومع اقتراب ساعة الصفر لبدء الهجوم على مصر، صعّدت الحكومة الإسرائيلية من اعتداءاتها وحشدت قواتها على الحدود الأردنية، وقد بررت هذا التصعيد بتزايد هجمات الجماعات الفدائية، بحيث أصبحت الخسائر التي تسببها هذه الهجمات تثير عصبية إسرائيل[(١٢٥)]، أضف إلى ذلك الخطر الذي يتهدد الأمن الإسرائيلي جراء توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦

---

(١٢١) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ٣٥٣؛ محمد حسنين هيكل، **قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة**، ط ٦ (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٥)، ص ٢٠٩ و٢٢٢، و Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, p. 143.

(١٢٢) Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 177.

(١٢٣) بيريس، **حروبنا مع العرب**، ص ١٣١.

(١٢٤) Shlaim, Ibid., p. 172, and Asher Susser, *Jordan: A Case Study of a Pivotal State*, p. 13.

(١٢٥) Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, p.135, and Herzog, *The Arab-Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*, p. 113.

وانضمام الأردن إليها[(١٢٦)]، ودخول القوات العراقية إلى الأردن لمساعدته ضد أي هجوم إسرائيلي محتمل[(١٢٧)]. في حين أن الهدف الحقيقي من التصعيد كان تحويل الأنظار عن خطتها الأساسية لغزو مصر، بحيث تضفي انطباعاً بأن هدفها القادم هو احتلال الضفة الغربية[(١٢٨)].

ويبدو أن الساسة الأردنيين كانوا مدركين وجود مثل هذا الاتفاق بين بريطانيا وإسرائيل، ومما يؤكد ذلك ما قاله الملك حسين ورئيس وزرائه وقائد الجيش للسفير البريطاني صبيحة الهجوم على مصر: «بأنهم مقتنعون بأن الضفة الغربية هي الثمن الذي دفعته بريطانيا، لتحصل على مساندة إسرائيل لها ضد مصر»[(١٢٩)].

ومما يؤكد ذلك أيضاً ما ذكره النابلسي للسفير البريطاني بأنه إذا هاجمت إسرائيل الأردن، فبريطانيا لن تفي بالتزاماتها بموجب المعاهدة، والسبب في ذلك التحالف البريطاني مع إسرائيل[(١٣٠)]. ويمكن تعليل هذا التناقض في الموقف البريطاني برغبة الساسة البريطانيين في ضمان نتائج الحملة على مصر أولاً، وبالتالي التخلص من عبد الناصر، عندها يصبح أمر الموافقة على احتلال إسرائيل الضفة الغربية أمراً يمكن التعامل معه ومواجهته بسهولة، وستكون بريطانيا في وضع أقوى يمكنها من تجاوز أية ردود فعل سلبية من قبل الدول العربية.

ومهما يكن من أمر، فقد حُدد موعد شن الحملة على مصر في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وعشية العدوان قامت القوات الإسرائيلية بارتكاب مذبحة في قرية كفر قاسم في منطقة المثلث، راح ضحيتها تسعة وأربعون شخصاً، بحجة مخالفة سكانها تعليمات منع التجول[(١٣١)]. ويبدو أن هذه المذبحة لم تحظَ بالاهتمام اللازم، وذلك لتزامنها مع بدء الاعتداء الإسرائيلي على مصر في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر.

وفي ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر دعا الملك حسين السفير البريطاني وطلب منه

---

(١٢٦) Ben-Gourion, *Israel: Years of Challenge*, p. 78; Eban, Ibid., p. 143, and Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 170.

(١٢٧) غولدا مائير، **حياتي**، ترجمة دار الجليل (عمان: دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ١٣٤.

(١٢٨) هيكل، **قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة**، ص ٢٢٣؛ مركز الوثائق التاريخية في دمشق، المصنف رقم ٢٢٩، الوثيقة رقم ٥، و Dayan, *Diary of the Sinai Campaign*, p. 32.

(١٢٩) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 448, F.O., 371/121499.

(١٣٠) مؤسسة آل البيت، الملف رقم ١٦، المرفق رقم ٥٤.

(١٣١) **فلسطين، تاريخها وقضيتها** ([بيروت]: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣)، ص ١٣٦.

تذكير حكومته بما يترتب عليها من التزامات تجاه الأردن، وقد أكد السفير أن الحكومة البريطانية لن تقدم على مساعدة الأردن إذا ما هاجم إسرائيل انتصاراً لمصر، أما إذا هوجم الأردن من قبل إسرائيل فستفي بالتزاماتها[١٣٢]. وفي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر أطلع السفير البريطاني رئيس الوزراء الأردني بأن لديه ما يؤكد أن إسرائيل لن تهاجم الأردن، ويقصد بهذا الاتفاقية التي عقدت بين دول العدوان الثلاثي على مصر[١٣٣].

كما عقد مجلس الوزراء الأردني في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر جلسة قرر فيها دعوة القوات العراقية إلى دخول الأردن[١٣٤]، والتي وصلت إلى مواقعها بعد يومين، وكانت القوات السورية قد دخلت الأردن في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، والقوات السعودية دخلت إلى لواء معان في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر[١٣٥].

انعكست آثار حرب السويس على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية، فلسنوات بعد الحرب بقيت خطوط الهدنة العربية ـ الإسرائيلية هادئة نسبياً[١٣٦]، وحرصت الحكومة الأردنية على عدم السماح للعمل الفدائي بالانطلاق من أراضيها ضد إسرائيل[١٣٧].

وفي أعقاب الأزمة الوزارية التي عاشها الأردن في نيسان/ أبريل ١٩٥٧، ومحاولة الانقلاب العسكري من قبل علي أبو نوار في ١١ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، حرصت الحكومة البريطانية على تحذير الحكومة الإسرائيلية من عدم الإقدام على أي عمل عسكري ضد الأردن[١٣٨].

وكانت القوات الإسرائيلية قد استولت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ على جبل المكبر في القدس، الذي يقع ضمن نطاق رقابة الأمم المتحدة، وقد قدم الأردن شكوى

(١٣٢) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى روز بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 450, F.O., 371/21500.

(١٣٣) د.ك.و.، ٢٧٢٣/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٨، ص ١٢.

(١٣٤) **العراق في خدمة العرب، موقف العراق من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، أسرار ووثائق خطيرة تكشف لأول مرة**، ص ١٠.

(١٣٥) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٥٧: «Jordan: Annual Review for 1956,» in Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 61, F.O., 371/127876.

(١٣٦) Khabouri, «The Policy of Relation in the Arab-Israeli Relations,» p. 444.

(١٣٧) سمير مطاوع، **الأردن في حرب ١٩٦٧** (لندن: عمر للنشر والتوزيع؛ عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٢٢.

(١٣٨) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى بغداد بتاريخ ١١/ ٤/ ١٩٥٧؛ الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٥٧، و S. Lloyd,, «Situation in Jordan,» 25/4/1957. فـــي: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 180, F.O., 371/127910; vol. 10, p. 403, F.O., 374/127880., and vol. 10, p.143, F.O., 371/127879 respectively.

إلى الأمم المتحدة[١٣٩] ووجه الاتهام لكبير مراقبي الهدنة بالتحيز الواضح لإسرائيل[١٤٠]. ومن جانبها أكدت الحكومة البريطانية على تقديمها كل جهد ممكن لدعم الأردن في الأمم المتحدة[١٤١]، وطلبت من إسرائيل اتباع سياسة ضبط النفس[١٤٢].

تميزت السنوات الخمس ١٩٥٧ ـ ١٩٦٢ بالهدوء على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية، باستثناء بعض التحرشات القليلة نسبياً[١٤٣]، ويبدو أن هذا الهدوء ناجم عن القناعة التي تولدت لدى الحكومة الإسرائيلية وبخاصة لدى بن غوريون بأهمية الحفاظ على استقلال الأردن، والإبقاء على حدوده كما هي دون تغيير، إضافة إلى قناعة الدول الغربية بأن بقاء الأردن كدولة مستقلة أمر ضروري إذا ما أرادت الحفاظ على السلام بين العرب وإسرائيل[١٤٤].

عادت الحدود إلى التوتر ثانية منذ عام ١٩٦٣ إلى أن انتهت بحرب جديدة في عام ١٩٦٧[١٤٥]، وكانت بداية عقد الستينيات قد شهدت سياسة بريطانية تتسم بالميل الواضح لإسرائيل، وخصوصاً في ما يتعلق بتزويدها بالأسلحة، حيث أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون في حزيران/ يونيو ١٩٦١ مباحثات مع رئيس الوزراء البريطاني في لندن بهذا الخصوص، والمطالبة بضمانات لحدود إسرائيل، وبالرغم من أن الناطق الرسمي باسم الخارجية البريطانية قد أعلن أن انحياز بريطانيا إلى جانب أي من العرب أو اليهود سيعرقل أية تسوية للمشاكل القائمة بينهما، إلا أن الدوائر الرسمية الإسرائيلية وصفت المحادثات بين الطرفين بأنها ودية وقائمة على فهم واضح لمشاكل إسرائيل[١٤٦].

وقد بدا الموقف البريطاني الداعم لإسرائيل جلياً من خلال خطاب وزير

(١٣٩) انظر الوثيقة الموجهة من نيويورك إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٥٧ في: Priestland, Ibid., vol. 10, p. 513, F.O., 371/128163, and **الدفاع**، ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٧.

(١٤٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 520, F.O., 371/128148.

(١٤١) انظر الوثيقة الموجهة من تل أبيب إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 517, F.O., 371/128148.

(١٤٢) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى تل أبيب بتاريخ ٢٣/ ١١/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 593, F.O., 371/128148.

(١٤٣) عبد الرحمن، «الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية،» ج٢، ص ٣٣٥، وصلاح العقاد، **مأساة يونيو ١٩٦٧، حقائق وتحاليل** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥)، ص ١٥٥.

(١٤٤) Susser, *Jordan: A Case Study of a Pivotal State*, pp. 15-16.

(١٤٥) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٩.

(١٤٦) **المنار**، ٤/ ٦/ ١٩٦١.

الخارجية البريطاني اللورد هيوم في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، والذي أعرب فيه عن استعداد حكومته لتزويد إسرائيل بما تطلبه من الأسلحة، وذلك بهدف مساعدة دول الشرق الأوسط على تقوية أسلحتها الدفاعية وخصوصاً إسرائيل التي تقع وسط مجموعة من الأعداء(١٤٧).

شهد الأردن في نيسان/ أبريل ١٩٦٣ اضطرابات شديدة على ساحته الداخلية، ويبدو أن هذه الاضطرابات بلغت من الحدة بحيث هددت بإسقاط نظام الحكم في الأردن، الأمر الذي أثار قلق الحكومة الإسرائيلية، فسقوط نظام الحكم في الأردن يعني لإسرائيل انتصاراً آخر لعبد الناصر(١٤٨).

وكانت الحكومة الإسرائيلية تخشى من نجاح عبد الناصر في إقامة وحدة عربية تضم معظم الأقطار العربية، كما كانت تخشى من أن يضطر الملك حسين إلى السير في ركاب التحول العربي الجديد، الأمر الذي سيضيق الخناق على إسرائيل ويزيد من حصارها الاقتصادي والأمني(١٤٩)، لذا سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى التهديد بأن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما وقع الأردن تحت سيطرة عبد الناصر، وأن سقوط نظام الحكم الأردني وظهور حكومة معادية لإسرائيل، سيضطرها للجوء إلى الحل العسكري والاستيلاء على الضفة الغربية(١٥٠).

ومع تصاعد حدة الاضطرابات في الأردن عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى حشد قواتها في الجزء المحتل من القدس، وهو ما حذر منه الملك حسين الذي كان يرى أن تزايد الاضطرابات سيؤدي إلى اعتداء إسرائيلي على الضفة الغربية، مما يشكل كارثة على الأردن والأمة العربية(١٥١). ومن جانبه حذر رئيس الوزراء سمير الرفاعي من وجود مثل هذه الحشود على الحدود الأردنية، والتي هي جزء من مخطط إسرائيلي للاستيلاء على الأراضي العربية(١٥٢).

---

(١٤٧) **الدفاع**، ٨/ ١١/ ١٩٦٢.

(١٤٨) انظر الوثيقة الموجهة من واشنطن إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 72, F.O., 371/170182.

(١٤٩) أمين مصطفى، **الاتصالات السرية العربية ـ الصهيونية، ١٩١٨-١٩٩٣م** (بيروت: دار الوسيلة، ١٩٩٤)، ص ١٢٧.

(١٥٠) «Developments in Middle East,» 24/4/1963, in: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 16, F.O., 371/170154; Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 214, and Susser, *Jordan: A Case Study of a Pivotal State*, p. 26.

(١٥١) **الجهاد** (القدس)، ٢٤/ ٤/ ١٩٦٣.

(١٥٢) انظر ورقة حازم نسيبة المقدمة إلى: **ندوة سمير الرفاعي كرجل دولة، قراءة في سيرته وتجربته** (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٤٥.

وكان السفير البريطاني قد أرسل إلى حكومته يطالبها بضرورة اتخاذ ما تراه مناسباً لمنع إسرائيل من احتلال الضفة الغربية، وبضرورة بذل كل ما في وسعها للمساعدة في خلق أوضاع مقبولة لإسرائيل على حدودها الشرقية، وأوصى بضرورة توجيه رئيس الوزراء البريطاني تحذيراً لكل من إسرائيل والعرب باستعداد الحكومة البريطانية للتحرك السريع إذا ما تفاقم الوضع في المنطقة(١٥٣). وقد أعلنت الحكومة البريطانية في ٢ أيار/ مايو ١٩٦٣ «بأنها اتخذت بعض الاحتياطات العسكرية، تمثلت في بقاء الوحدات البحرية ووحدات الجيش على أهبة الاستعداد في حال توتر الوضع في الشرق الأوسط»(١٥٤).

شهد عام ١٩٦٤ هدوءاً نسبياً على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية، تخلله بعض التعديات من قبل القوات الإسرائيلية كان أبرزها الاعتداء في كانون الثاني/ يناير على طولكرم(١٥٥)، واعتداء جوي على الخليل والبحر الميت(١٥٦)، وآخر على القدس ونابلس(١٥٧)، وكذلك اختراق أربع طائرات ميراج لمنطقتي الخليل والبحر الميت في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤(١٥٨)، واعتداء دورية إسرائيلية على أشخاص في جنوب صحراء النقب في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر(١٥٩).

ويتضح الهدف الإسرائيلي من هذه العمليات الانتقامية ضد القرى والمدن العربية في ما أورده شارون بمذكراته: «من أن هدفها ليس فعل اقتصاص ولا حتى ردع، يجب أن يكون الهدف إيجاد نفسية انهزامية عند العرب، بضربهم بلا هوادة، وبحيث يصل بهم الأمر إلى التخلي عن إرادتهم قهرنا ذات يوم... علينا لكي نجابه العدو، فعل ذلك بنية تكبيده خسائر فادحة عمداً»(١٦٠).

ومن ذلك أيضاً منع الدول العربية من الاستمرار في عمليات تحويل مجرى نهر الأردن، وحرمان إسرائيل منه(١٦١).

---

(١٥٣) انظر الوثيقة الموجهة من باركرز إلى كراوفورد بتاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 107, F.O., 371/170529.

(١٥٤) **الجهاد**، ٤/ ٥/ ١٩٦٣.

(١٥٥) **المنار**، ٩/ ١/ ١٩٦٤.

(١٥٦) **المنار**، ٢٢/ ١/ ١٩٦٤.

(١٥٧) **المنار**، ٢٩/ ١/ ١٩٦٤.

(١٥٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [د.ت.])، ص ١١٦، و**الحياة**، ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٤.

(١٥٩) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤**، ص ١١٦، و**الحياة**، ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٤.

(١٦٠) شارون، **مذكرات أرييل شارون**، ص ١٥٢.

(١٦١) Herzog, *The Arab-Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*, p. 147.

وقد جاءت الاعتداءات الإسرائيلية هذه بالرغم من سعي الحكومة الأردنية إلى وقف نشاط الفدائيين، وذلك للتفرغ للإعداد للجهاز الدفاعي العربي المشترك الذي اتُفِق عليه في مؤتمر القمة في القاهرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤[١٦٢].

جاء الرد البريطاني على الاعتداءات الإسرائيلية خلال عام ١٩٦٤ على لسان وزير خارجية حكومة المحافظين بقوله: «إن الحكومة تعلق أهمية كبرى على استتباب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وفي حال حدوث نزاع مسلح في المنطقة فإن الحكومة البريطانية تعتبر أن الأمم المتحدة هي المسؤول الأول عن المحافظة على السلام في المنطقة، وأن أي تهديد للسلام في الشرق الأوسط فستعمد إلى التشاور مع الأمم المتحدة، وسوف تأخذ أي تدبير تشعر بأنه لازم»[١٦٣].

وعندما تسلم حزب العمال الحكم في بريطانيا في عام ١٩٦٤، أعلن رئيس الوزراء هارولد ويلسون (Harold Willson) تبنيه السياسة ذاتها لحكومة المحافظين، وقد حاولت الدبلوماسية البريطانية خلال عام ١٩٦٤ التقرب من الدول العربية دون أن يؤثر هذا التقارب على العلاقات الإسرائيلية ـ البريطانية الوثيقة[١٦٤]. كما دعا ويلسون إلى عقد اتفاق دولي يقضي بضمان السلام في الشرق الأوسط، وتأكيد تفادي حكومته سباق التسلح في المنطقة[١٦٥].

شكل عام ١٩٦٥ بداية انطلاقة حركة فتح خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية[١٦٦]، إذ بدأت نشاطها بشن غارات منظمة ضد منشآت مدنية داخل إسرائيل، متخذة من الأردن قاعدة لهجماتها[١٦٧]، ففي ليلة ٢٧ ـ ٢٨ شباط/ فبراير شنت جماعات فدائية مسلحة هجوماً على منشآت مدنية إسرائيلية، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي أشكول إلى توجيه تهديد للأردن ينص على أن

---

(١٦٢) الحسين بن طلال، فيك فانس وبيار لوير، **حربنا مع إسرائيل** (بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٦٨])، ص ١٧.

(١٦٣) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤**، ص ٢٧٣.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٤-٢٧٥.

(١٦٥) **الحياة**، ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٤.

(١٦٦) آشر سسر، **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية**، ترجمة جودت السعد (عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٧٨، و Michael Field, *Inside the Arab World* (London: John Murray, 1994), p. 61.

(١٦٧) مائير، **حياتي**، ص ١٦٨، و Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 12.

حكومته سترد بعنف في المرة القادمة إذا لم يوقف هجمات الفدائيين[١٦٨].

وتعليقاً على التهديدات الإسرائيلية هذه استبعدت الحكومة البريطانية أن تحارب إسرائيل للحصول على أراضي جديدة، لأنها تعي أن ضغط الغرب سيجبرها على التراجع، إضافة إلى أن موقفها داخل المجتمع الدولي سيتضرر إلى الأبد، فهي ستحارب فقط إذا ما شعرت بتهديد مصالحها الحيوية، وخصوصاً مصالحها المعرضة لخطر الهجوم من الأردن وبخاصة الضفة الغربية، ومن بين المصالح الحيوية الإسرائيلية التي تحرص الحكومة الإسرائيلية على عدم المساس بها هي حماية المواطنين المدنيين[١٦٩].

كما استبعد الساسة البريطانيون قدرة الحكومة الإسرائيلية على منع الفدائيين من عبور الحدود، وذلك بالرغم من الخطر المباشر الذي يشكله ازدياد أعداد حوادث التسلل الحدودية على إسرائيل، الأمر الذي قد يدفعها للقيام باعتداءات حدودية أعنف لردع المواطنين الأردنيين، وإثارة الخوف في نفوسهم. وفي حال فشلت في هذا فستقوم باحتلال الضفة الغربية، ما يستوجب رداً عسكرياً أردنياً، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم الوضع وانعدام الاستقرار في الشرق الأوسط[١٧٠].

ومن جانبها، جهدت الحكومة الأردنية لمنع عناصر (منظمة فتح الفلسطينية) من القيام بأية غارات جديدة فأغلقت الحدود الأردنية، وعمدت إلى التغلغل داخل المنظمة من أجل هذه الغاية[١٧١].

شنت القوات الإسرائيلية مجموعة من الهجمات خلال عام ١٩٦٥، ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ اجتازت دورية عسكرية خط الهدنة في منطقة القدس، وجرى تبادل إطلاق النار، قدم الأردن على أثرها شكوى عاجلة إلى لجنة الهدنة، وإلى الأمم المتحدة[١٧٢]. وفي ٢٧ أيار/ مايو شنت القوات الإسرائيلية هجوماً على ما ادعت أنه قواعد للفدائيين في قرى جنين وقلقيلية، رداً على الهجوم الذي شنه

---

(١٦٨) عبد الوهاب الكيالي، **القضية الفلسطينية: آراء ومواقف، ١٩٦٤-١٩٦٦**، البعث والقضية الفلسطينية؛ ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [١٩٧٣])، ص ٢١٢؛ شارون، **مذكرات أريبل شارون**، ص ٢٣٣، و Peres, *David's Sling*, p. 179.

(١٦٩) C. McLean, «War between Israel and Jordan,» 27/9/1965 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 893, F.O., 371/180653.

(١٧٠) المصدر نفسه، مج ١٤، ص ٨٩٣.

(١٧١) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٥ في: Ibid., vol. 14, p. 808, F.O., 371/180658.

(١٧٢) **الحياة**، ١٦/ ١/ ١٩٦٥، و**الأخبار** (القاهرة)، ٢٨/ ١/ ١٩٦٥.

الفدائيون الفلسطينيون على إسرائيل في ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٥[١٧٣].

وفي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ هاجمت القوات الإسرائيلية منطقة قلقيلية، ونسفت إحدى عشرة مضخة للمياه، ثم أخذت في قصف مواقع الجيش الأردني هناك[١٧٤]، وصرح ناطق رسمي إسرائيلي: «بأن هذه العملية هي رد على حوادث تخريب في المباني والمنشآت في إسرائيل قامت بها مجموعات قادمة من الأردن، وعلى المساعدة التي يقدمها السكان الأردنيون في مناطق معينة للمخربين، وبخاصة سكان قلقيلية التي جاء منها المخربون وعادوا إليها»[١٧٥]. وقد جاء الهجوم الإسرائيلي هذا على قلقيلية بشكل مدروس ومخطط له وهو دقيق الأهداف كما أنه الثاني من نوعه خلال عام ١٩٦٥، ويستهدف النشاط الفدائي العربي داخل الأرض المحتلة[١٧٦]. ورداً على الهجوم استدعى وزير الخارجية حازم نسيبة سفراء دول مجلس الأمن، ومن بينهم السفير البريطاني وأبلغهم تفاصيل الحادث وخطورته[١٧٧]. كما عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة طارئة، قرر فيها اتخاذ تدابير أمنية مشددة على الحدود[١٧٨].

وفي برقية بعث بها السفير البريطاني إلى لندن، حذر فيها من أن الغارات المتكررة من قبل الإسرائيليين ستزيد من الصعوبات التي تواجهها الحكومة الأردنية، الأمر الذي قد يؤدي إلى سقوطها، ومما يزيد الأمور سوءاً الانتقادات التي وجهت إلى الحكومة الأردنية من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري متهماً إياها بالتخاذل في الرد على العدوان، الأمر الذي قد يثير المواطنين الذين يشعرون بأن من الواجب عليهم أن يردوا بقوة على أية غارة إسرائيلية جديدة، وأشار السفير إلى أن مثل هذا التصعيد ليس في مصلحة إسرائيل، لذا يجب عليها التحلي بالصبر وضبط النفس، وبخاصة مع المحاولات الأردنية الناجحة للسيطرة على منظمة فتح[١٧٩].

---

(١٧٣) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ونقلها إلى العربية غالب عارف طوقان (عمان: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ٢٠٤، و Edgar O'balance, *Arab Guerilla Power, 1967-1972* (London: Faber, 1997), p. 29.

(١٧٤) **الجهاد**، ٦/ ٩/ ١٩٦٥؛ **الحياة**، ٨/ ٩/ ١٩٦٥، و Khabouri, «The Policy of Relation in the Arab-Israeli Relations,» p. 450.

(١٧٥) غازي حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني: نظرة في مواقف وممارسات ياسر عرفات** (دمشق: دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ١١٢.

(١٧٦) الكيالي، **القضية الفلسطينية: آراء ومواقف، ١٩٦٤-١٩٦٦**، ص ٢١٢.

(١٧٧) **الجهاد**، ١٦/ ٩/ ١٩٦٥، و**الحياة**، ٨/ ٩/ ١٩٦٥.

(١٧٨) **الدفاع**، ٦/ ٩/ ١٩٦٥، وحسين، **الفكر السياسي الفلسطيني: نظرة في مواقف وممارسات ياسر عرفات**، ص ١١٠.

(١٧٩) McLean, «War between Israel and Jordan,» 27/9/1965 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 809, F.O., 371/80658.

ضاعفت منظمة فتح عام ١٩٦٦ من غاراتها على إسرائيل، ورافق ذلك تصعيد الأخيرة هجومها على الأردن استعداداً للحرب[١٨٠]. وقد جاء هذا التصعيد بالرغم من بيان وزير الخارجية الإسرائيلية الذي أكد فيه أن الحكومة الأردنية تسعى بكل جهدها للحيلولة دون تعبئة اللاجئين الفلسطينيين عسكرياً لمحاربة إسرائيل[١٨١]. وفي منتصف عام ١٩٦٦ أخذت منظمة التحرير الفلسطينية تشن هجماتها على أهداف في إسرائيل، ازداد عددها في الأشهر الأخيرة من العام، وقد حققت الحكومة الأردنية نجاحاً محدوداً في إحباط هذه العمليات[١٨٢].

وفي صباح ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ قامت القوات الإسرائيلية بهجوم جوي وبري على قرية السموع الأردنية جنوب الخليل[١٨٣]، أسفر عن تدمير مائة وخمسة وعشرين بيتاً، وقتل خمسة عشر جندياً، وجرح اثنين وعشرين آخرين[١٨٤]. وبررت إسرائيل هذا الاعتداء على أنه انتقام لمقتل ثلاثة جنود يهود قرب الخليل إثر انفجار لغم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦[١٨٥]. وكان الاعتداء الإسرائيلي على السموع الغارة الانتقامية الأولى التي تشنها القوات الإسرائيلية في وضح النهار مستخدمة فيها المدرعات والقوات الجوية معاً[١٨٦].

أبلغت الحكومة الأردنية الجامعة العربية والقيادة العربية المشتركة بنتائج العدوان، ورفعت شكوى إلى مجلس الأمن في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، أكدت خلالها على احتفاظ الأردن بحقه في الدعوة إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن، لاتخاذ التدابير اللازمة حيال العدوان الإسرائيلي[١٨٧]. وقد استنكر أعضاء مجلس الأمن الاعتداء، وتم توجيه تحذير نهائي إلى إسرائيل بتطبيق العقوبات عليها إذا ما عاودت اعتداءها[١٨٨].

---

(١٨٠) أنتوني ناتينغ، **ناصر**، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٣٩٦؛ Herzog, *The Arab-Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*, p. 147, and Peres, *David's Sling*, p. 179.

(١٨١) **أخبار فلسطين**، ١٥/٨/١٩٦٦.

(١٨٢) سسر، **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية**، ص ٩٥.

(١٨٣) **أخبار فلسطين**، ١٤/ ١١/ ١٩٦٦؛ أبو نوار، **في سبيل القدس**، ص ١٩، ودايان، **قصة حياتي، يوميات قادة العدو**، ص ٢٥٤.

(١٨٤) **الجهاد**، ١٤/ ١١/ ١٩٦٦، و O'balance, *Arab Guerilla Power, 1967-1972*, p. 33.

(١٨٥) الحسين بن طلال، فانس ولوير، **حربنا مع إسرائيل**، ص ٢٢، ودايان، المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(١٨٦) Herzog, *The Arab-Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*, p. 147.

(١٨٧) **الأخبار**، ١٥/ ١٠/ ١٩٦٦، و**الجهاد**، ٣/ ١٢/ ١٩٦٦.

(١٨٨) **الجهاد**، ٢٧/ ١١/ ١٩٦٦.

ومن جانبه أدلى رئيس الوزراء الأردني وصفي التل بتصريح اعتبر بمثابة تمهيد لإيقاف نشاط الفدائيين نهائياً في الأردن، وذلك استناداً إلى إقرار مؤتمرات القمة والقيادة العربية الموحدة مبدأ منع عبور الفدائيين الحدود، وذلك تحسباً من هجوم إسرائيلي مضاد قد لا يكون العرب مستعدين له[١٨٩].

شهدت الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية هدوءاً في أعقاب اعتداء السموع، نتيجة زيادة يقظة السلطات الأردنية في الحد من الهجمات الفدائية على مواقع إسرائيلية[١٩٠].

أما الحكومة البريطانية، فقد رحب مندوبها في مجلس الأمن في الجلسة الطارئة التي عقدها في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر بخطوة الأردن عرض القضية على المجلس، واصفاً الوضع في الشرق الأوسط بأنه خطير جداً، ومؤكداً أن بريطانيا ستستنكر الدمار والخسارة بالأرواح والممتلكات التي نجمت عن غارة السموع، وستبحث أيضاً حادث نسف السيارة الإسرائيلية، فهي لا تستطيع أن تصفح عن الغارة الإسرائيلية لأنها تشكل خرقاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة، وأن على المجلس اتخاذ إجراء بنّاء وسريع لمنع حدوث مزيد من التدهور في المنطقة[١٩١].

ورداً على موقفها الناقد هذا، قدمت السلطات الإسرائيلية شكوى دبلوماسية للحكومة البريطانية، ولكن ذلك لم يؤدِ إلى تراجع الأخيرة عن موقفها، ويتضح ذلك من خلال الزيارة التي قام بها السفيران الأردني والإسرائيلي لوزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني، وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية في أعقابها قائلاً: إن الوزير البريطاني ذكّر السفيرين بوجهة نظر الحكومة وموقفها من النزاع، مؤكداً أن مندوبي بريطانيا أدانوا في جلسات مجلس الأمن الغارة الصهيونية[١٩٢].

وبالرغم من ذلك فقد حرص المندوب البريطاني في مجلس الأمن ـ وأثناء المناقشات التي جرت حول الاعتداء الإسرائيلي ـ على عدم استعمال كلمة اعتداء في وصف الغارة الصهيونية على قرية السموع، وذلك لما للكلمة من معنى واضح في نطاق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يخول مجلس الأمن المصادقة على عقوبات اقتصادية، أو استعمال القوة العسكرية ضد الحكومة الإسرائيلية لوضع حد لاعتداءاتها[١٩٣].

(١٨٩) العقاد، **مأساة يونيو ١٩٦٧، حقائق وتحاليل**، ص ٢٣.

(١٩٠) Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 154.

(١٩١) **الجهاد**، ١٩/١١/١٩٦٦، و**الحياة**، ١٧/١١/١٩٦٦.

(١٩٢) **الجهاد**، ١٩/١١/١٩٦٦.

(١٩٣) **الجهاد**، ٦/١٢/١٩٦٦.

وفي جلسة مجلس العموم البريطاني في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، صرح وزير الخارجية البريطاني جورج براون (G. Brown)، بأن سياسة بلاده ما تزال قائمة على تأييد جهود الأمم المتحدة للمحافظة على السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وأن حكومة العمل ما تزال تساند الدعوة التي وجهها رئيس الوزراء البريطاني السابق هارولد مكميلان عام ١٩٦٠، والتي دعا فيها إلى حظر تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط[١٩٤].

أما الصحف البريطانية فقد أكدت جميعها أن حادث الاعتداء على قرية السموع، هو عمل يبرره الثأر من نشاط الفدائيين العرب، وقد استنكر السفراء العرب في لندن هذا الموقف للصحف البريطانية، وذلك من خلال رسالة نشرتها معظم الصحف اللندنية، أكد فيها السفراء أن السلطات الصهيونية ردت على أفعال تخريبية فردية بعملية عسكرية تامة، وأنها بعملها هذا تنتهك إسرائيل قرارات الأمم المتحدة[١٩٥].

ثانياً: حرب المياه العربية ـ الإسرائيلية

شكلت الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية وجهاً آخر لأوجه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكانت إسرائيل قد بدأت بمشاريع استغلال المياه منذ بداية الخمسينيات. ورداً على هذه المحاولات استعانت الحكومة الأردنية عام ١٩٥١ بشركة بريطانية لوضع مشاريع لتحويل مياه نهر الأردن[١٩٦].

بدأت إسرائيل عملياً اعتداءاتها على المياه العربية في آب/ أغسطس ١٩٥٣، عندما سعت لضخ مياه نهر الأردن إلى داخل إسرائيل لحرمان المزارعين الأردنيين منها، ولري صحراء النقب لتتمكن من بناء مستعمرات جديدة[١٩٧]، ولتوليد الطاقة الكهربائية التي تعزز تطور الصناعة الإسرائيلية[١٩٨]. وقد تحولت عملية توفير الموارد

(١٩٤) **الجهاد**، ٢٠/١٢/١٩٦٦.

(١٩٥) **الجهاد**، ١٩/١١/١٩٦٦.

(١٩٦) إدوارد رزق، **نهر الأردن وروافده**، ترجمة وزارة الإعلام (عمان: وزارة الإعلام، [١٩-؟])، ص ٢٣، واليشع كالي، **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**، ترجمة رندة حيدر؛ مراجعة الترجمة أحمد خليفة؛ مقدمة للترجمة العربية بقلم منذر حدادين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ١٦.

(١٩٧) رزق، المصدر نفسه، ص ٢٠؛ نبيل عبد الفتاح محمد، «أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي،» **السياسة الدولية**، العدد ٦٠ (نيسان/ أبريل ١٩٨٠)، ص ١٤٦، وشفيق رشيدات، **فلسطين: تاريخاً... وعبرة... ومصيراً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٣١٣.

(١٩٨) «المشروع الإسرائيلي لشق قناة بين البحر الميت والبحر المتوسط،» **التقرير السياسي**، العدد ١ (آب/ أغسطس ١٩٨٠)، ص ١٠.

المائية إلى مسألة قومية ترتبط بالوجود الإسرائيلي، وتحولت مشروعات المياه الإسرائيلية إلى مشروعات ذات صبغة قومية، إذ إن الأمن القومي الإسرائيلي أصبح يرتبط بالسيطرة على المياه في المنطقة واستثمارها[١٩٩].

تزامن الاعتداء الإسرائيلي هذا مع إيفاد الرئيس الأمريكي آيزنهاور الخبير إريك جونستون (Erik Johnston) إلى المنطقة، لعرض خطة لتوزيع مياه نهر الأردن بحيث يحصل الأردن ولبنان وسوريا على ٦٠ بالمئة، وتحصل إسرائيل على ٤٠ بالمئة كما تضمنت الخطة توزيع مياه نهر اليرموك[٢٠٠].

وتعد خطة جونستون هذه دليلاً واضحاً على أن مسألة المياه قد أخذت بعداً دولياً وأصبح من الضروري السيطرة على مواردها، وقد قدم جونستون خطته هذه متجاهلاً الحدود السياسية لدول حوض نهر الأردن ومعتبراً بحيرة طبريا بمثابة خزان لمياه النهر، ومن ثم تستطيع إسرائيل الاستيلاء على معظم الموارد المائية لنهر الأردن، فضلاً عن استيلائها على نهر الليطاني[٢٠١].

رفضت الحكومة الأردنية خطة جونستون[٢٠٢]، لأنها قد تكون شكلاً من أشكال السلام مع إسرائيل[٢٠٣]، ولأنها رأت فيها نقاطاً غير مرضية بالنسبة إليها كحرمان لبنان من مياه نهر الحاصباني، وعدم الاعتراف بكامل الحق السوري في مياه نهر بانياس. ورفضتها إسرائيل لإصرارها على الحصول على حصة أكبر من المياه[٢٠٤]. وكذلك فعلت بقية الدول العربية، رغم اعترافها بأن الخطة سليمة من النواحي الفنية[٢٠٥]. ويشير السفير البريطاني إلى أن الحكومة الأردنية كانت لديها الرغبة في الموافقة على خطة جونستون، ولكن باسم الوحدة العربية ضَحَّت بالفوائد الاقتصادية

(١٩٩) محمد، المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٢٠٠) United State, Dept. of State, Historical Office, *American Foreign Policy, 1956*, vol. 3, pp. 2231-2233, and

فتحي علي حسين، «المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ٢١٢.

(٢٠١) محمد، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٢٠٢) يلاحظ أن الأردن أخذ يطالب بأن تكون خطة جونستون لاستغلال روافد نهر الأردن أساساً مبدئياً لأي مفاوضات تجري بين العرب وإسرائيل حول اقتسام المياه. انظر: حسين، المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٢٠٣) مركز الوثائق التاريخية في دمشق، المصنف رقم ٢٢٩، الوثيقة رقم ٥، وكالي، **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**، ص ١٨.

(٢٠٤) رزق، **نهر الأردن وروافده**، ص ٢٧.

(٢٠٥) حسن بكر، «المنظور المائي للصراع العربي ـ الإسرائيلي،» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)، ص ١٤٠، و Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, p. 162.

والتقنية التي توفرها الخطة للأردن، والتي هي بأمس الحاجة إليها[٢٠٦].

وتتضح الرغبة الأردنية في الموافقة على خطة جونستون من خلال الحديث الذي جرى بين الملك حسين والوزير البريطاني أنتوني ناتينغ في لندن في شباط/ فبراير ١٩٥٥، حيث أعرب الملك حسين عن أمله في التوصل إلى اتفاقية شريطة موافقة إسرائيل على مقترحات جونستون[٢٠٧].

وانطلاقاً من قناعة الحكومة البريطانية بأن مشكلة المياه تمثل إحدى المشاكل التي تواجه سياستها في الشرق الأوسط، ولأنه من خلالها يمكن الوصول إلى حل وسط ينهي الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٢٠٨]، فقد سعت الحكومة البريطانية إلى إقناع الأردن بقبول خطة جونستون، ففي اللقاء الذي تم بين وزير الدولة البريطاني والوفد الأردني في لندن في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤، أكد الوزير البريطاني أهمية خطة جونستون للأردن، وأهمية وضعها موضع التنفيذ بشكل فعال من قبل الحكومة الأردنية، وذلك بعد أن أبدى الوزير الأردني شكوكه من نجاح هذه الخطة[٢٠٩].

وفي خطاب ألقاه رئيس الوزراء أنتوني إيدن أمام مجلس العموم البريطاني في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ أبدى أسفه لرفض الأطراف المعنية خطة جونستون، وأكد إيدن ضرورة أن تقبل هذه المشروعات لأنها في مصلحة الجميع؛ إسرائيل والعرب على السواء، مبدياً استعداده للمساعدة في هذا المجال[٢١٠]. ولكن إصرار الدول العربية وإسرائيل على الرفض، أوصل الحكومة البريطانية إلى قناعة مفادها أن مستقبل عملية استغلال مياه نهرَيْ الأردن واليرموك يبدو بعيداً جداً في الوقت الراهن[٢١١].

(٢٠٦) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى لويد بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٥٦: «Jordan: Annual Review for 1955,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 225, F.O, 371/121461.

(٢٠٧) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٥في: Priestland, Ibid., vol. 8, p. 448, F.O., 371/115641.

(٢٠٨) نجدة فتحي صفوة، «موقف بريطانيا واستراتيجيتها في الشرق الأوسط في أواسط الخمسينيات،» **الباحث العربي**، العدد ٥ (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، ص ١٠٦.

(٢٠٩) انظر الوثيقة حول المحادثة بين وزير الدولة البريطاني والوزراء الأردنيين بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 450, F.O., 371/110886.

(٢١٠) هاكوز، **مذكرات وأوراق عسكرية في القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٨٤.

(٢١١) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 292, F.O., 571/110873.

وقد تزامن تصريح إيدن المؤيد لخطة جونستون، مع إعلان الحكومة الإسرائيلية (حرب المياه) على العرب، حيث صرح بن غوريون عام ١٩٥٥ بأن: «اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير الكيان اليهودي في فلسطين، فإذا لم ننجح في هذه المعركة، فكأننا لم ننجز شيئاً في فلسطين»[٢١٢].

تذرعت الحكومة الإسرائيلية في نهاية عام ١٩٥٨ بموافقتها على خطة جونستون، وأنها بحاجة إلى الحصة التي عينتها لها الخطة، فأقدمت على القيام بمشروعات إنشائية ضخمة كان من جملتها تجفيف بحيرة الحولة وإزالتها، كما باشرت في بناء أنبوب ضخم يضخ فيه الماء من خزان في منطقة الطبقة ـ قرب بحيرة طبريا ـ إلى أراضي النقب[٢١٣]. ومن جانبها بدأت الحكومة الأردنية عام ١٩٥٨ بتطوير غور الأردن الشرقي، من خلال إنشاء قناة الغور الشرقية باستخدام مياه نهر اليرموك[٢١٤].

ومع نهاية عام ١٩٥٩ تزايد الاستفزاز الإسرائيلي بخصوص مياه نهر الأردن، فقدّم رئيس الوزراء الأردني شكوى إلى السفير البريطاني في عمان بهذا الخصوص. وقد اغتنمت الحكومة البريطانية فرصة وجود الملك حسين في لندن آنذاك، وعمدت إلى إقناعه بضرورة أن تكون ردود الفعل الأردنية عقلانية حيال موضوع المياه، وفعلت الشيء ذاته مع الحكومة الإسرائيلية[٢١٥].

وفي اللقاء الذي تم بين الملك حسين ورئيس الوزراء البريطاني في لندن في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩، أكد الأخير أن التوصل إلى اتفاق بين الدول المعنية هو السبيل الوحيد لحل مشكلة المياه، وأن من مصلحة الأردن الوصول إلى حلّ ولا سيما أن التوصل إلى اتفاق نهائي وجماعي يبدو صعب التحقيق، وقد وافق الملك حسين على هذا الطرح، وأشار إلى أن الحلول الثنائية ستكون هي الأفضل والأصح، وأن خطة جونستون كانت هي الأفضل بالنسبة إلى الأردن، ولكن حالت مصر دون موافقة الأردن عليها، والآن فإن الأردنيين يحصلون على جزء صغير من المياه من

(٢١٢) عبد الحفيظ محمد، **النهر الذي وحد العرب: نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل: دراسة شاملة لجميع مشاريع التحويل** (القدس: دار الأخبار، ١٩٦٤)، ص ٢٨.

(٢١٣) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ج٢، ص ٧٢.

(٢١٤) **معلومات رسمية، ١٩٦٤** (عمان: المديرية العامة للمطبوعات والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٤٨؛ محمد، المصدر نفسه، ص ٣٦، وكالي، **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**، ص ٢٣.

(٢١٥) انظر الورقة التي حررها قسم المشرق في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٥٩: «Jordan Waters,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 548, F.O., 371/142204.

خلال مشروع قناة الغور الشرقية، في حين يخطط الإسرائيليون لسحب المياه من نهر الأردن باتجاههم[٢١٦].

أثيرت مسألة المخطط الإسرائيلي لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب في اجتماع وزراء الخارجية العرب المنعقد في شتورة في آب/ أغسطس ١٩٦٠، وكان وزير الخارجية الأردني موسى ناصر قد أعد خطة لتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي لعرضها على المؤتمر، تضمنت تسوية لمسألة المياه باعتبارها جزءاً من التسوية العامة[٢١٧]، وكان وزير الخارجية الأردني قد أكد معارضة الأردن محاولات إسرائيل الرامية إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب[٢١٨]، وفي حال إصرارها على ذلك فسيكون من حق الدول العربية اتخاذ الخطوات التي تكفل دفاعها عن حقوقها، وإذا ما حدث هذا فإنه سيؤدي إلى تغيرات رئيسة في المنطقة. وقد أسفر مؤتمر شتورة عن تكليف الأردن مهمة ضبابية ـ وفقاً لرأي السفير البريطاني ـ تتمثل في قيامه بدراسة تقنية بخصوص مياه نهر الأردن، تعرض على اجتماع الوزراء العرب القادم[٢١٩].

لم يسفر مؤتمر شتورة عن حلول جذرية لمسألة التهديد الإسرائيلي لتحويل المياه، وذلك بالرغم من أن إسرائيل أصبحت على أهبة الاستعداد ـ من حيث التجهيزات الفنية ـ لتنفيذ مخططها، وهو ما أكده أحد أعضاء السفارة البريطانية في عمان كراوفورد (B. Crawford) من خلال جولته في المنطقة، بقوله: «إن إسرائيل بالرغم من إنجازها فقط ١٣ في المئة من الأنابيب، ولكن في الواقع فإن الأعمال المكلفة أصبحت جاهزة، وبإمكانها استكمال عملية تحويل المياه بدون أية مساعدات خارجية، فالأنابيب إلى النقب أصبحت جاهزة». وقد حذر كراوفورد من أن مسألة المياه ستثير مشاكل خطيرة لأن تحويل إسرائيل المياه سيسبب خسارة عظيمة للأردن بإضعاف أراضي الغور[٢٢٠].

(٢١٦) انظر الوثيقة حول اللقاء الذي تم بين رئيس الوزراء البريطاني والملك حسين بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٥٩ في: Priestland, Ibid., vol. 11, p. 381, F.O., 371/142203.

(٢١٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 159, F.O., 371/150869.

(٢١٨) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 171, F.O., 371/150870.

(٢١٩) انظر الوثيقة الموجهة من بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 183, F.O., 371/150871.

(٢٢٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 214, F.O., 371/150854.

ورداً على مواصلة إسرائيل جهودها في إتمام تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب، صرح وكيل وزارة الخارجية البريطانية في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦١ بأن حكومته تأمل في إيجاد اتفاق بين الأردن وإسرائيل حول النزاع الخاص بمياه نهر الأردن وذلك من خلال الأمم المتحدة، وقد جاء هذا التصريح في أعقاب الشكوى التي تقدم بها الأردن إلى الأمم المتحدة حول خرق إسرائيل للمناطق المجردة من السلاح، بحفر أنفاق لسحب مياه نهر الأردن[٢٢١].

وقد أنكر الوزير البريطاني علمه بالأعمال الإسرائيلية هذه[٢٢٢] ـ الأمر الذي يتناقض مع ما ذكر آنفاً ـ من خلال التقرير الذي بعثت به السفارة البريطانية في عمان إلى وزارة الخارجية في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠، ويفيد بقرب اكتمال الخطة الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب[٢٢٣].

وقد اتهم وزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا في شباط/ فبراير ١٩٦٢ الدول الكبرى وخصوصاً بريطانيا، بتحريض إسرائيل على الإسراع في تحويل مجرى نهر الأردن، وإن كان ذلك عن طريق القوة[٢٢٤].

ومع نهاية عام ١٩٦٣ انتهت المرحلة الأولى من خطة إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن، الأمر الذي اعتبرته الدول العربية تهديداً مباشراً وتحدياً سافراً لها[٢٢٥].

وإلى ذلك يشير آبا إيبان إلى أن «إتمام المشروع الإسرائيلي كان بمثابة ناقوس خطر صدم القادة العرب، وجعلهم يدركون مدى عجزهم، وعدم مقدرتهم على تنفيذ تهديداتهم بأن مياه الجليل لن تصل أبداً جنوباً إلى النقب»[٢٢٦].

ورداً على هذا التحدي، ومنعاً لحدوث صدام عسكري بين العرب وإسرائيل ـ وخصوصاً بعد عزم سوريا على تحويل المنابع التي تمر في أراضيها ـ وجه عبد الناصر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣، الدعوة إلى الدول العربية لعقد مؤتمر قمة عربي

---

(٢٢١) **المنار**، ٢٠/ ٦/ ١٩٦١.

(٢٢٢) المصدر نفسه.

(٢٢٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٦٠ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 183, F.O., 371/150854.

(٢٢٤) **المنار**، ٧/ ٢/ ١٩٦٢.

(٢٢٥) **معلومات رسمية**، ١٩٦٤، ص ١٥٢؛ كالي، **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**، ص ٤٣، و Peres, *David's Sling*, p. 177.

(٢٢٦) Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, p. 162.

لبحث التهديد الإسرائيلي[٢٢٧]، والذي انعقد في القاهرة في الفترة بين ١٣ ـ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، وبحث موضوع تنفيذ مشروع تحويل الروافد عند منابعها في الجانب العربي، وانتهى إلى عدد من القرارات بهذا الخصوص، فاتفق على وضع خطة لتحويل مياه نهر الأردن داخل الأراضي العربية، وذلك بحفر قناة من شأنها أن تحول مياه نهري الحاصباني وبانياس إلى الأراضي المجاورة لإسرائيل وإلى نهر اليرموك في الأردن[٢٢٨]، وعلى عدم التعرض للمشروع الإسرائيلي داخل فلسطين، وذلك لكي لا تظهر الدول العربية بمظهر المعتدي[٢٢٩].

ومن قرارات المؤتمر أيضاً وضع خطة لإنشاء قيادة عربية موحدة تكون مهمتها حماية تنفيذ المشروع العربي لتحويل مياه نهر الأردن[٢٣٠]، وإنشاء هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده. وبالنسبة إلى الأردن فقد تقرر إنشاء سد المقارن (المخيبة) لحجز مياه نهر اليرموك قبل أن تصب في نهر الأردن، والإفادة من مياه السد لإرواء أراضي وادي الأردن[٢٣١].

حرصت الحكومة البريطانية قبيل انعقاد المؤتمر على الإيعاز لسفيرها في عمان بضرورة لفت نظر الحكومة الأردنية، إلى أن فكرة تحويل أو دمج مجاري نهر الأردن مع نهر اليرموك سيقلل فرصة حصول الأردن على المساعدة الدولية لمشاريعه التنموية، لأن المنظمات الدولية لا ترغب أن تكون طرفاً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن طريق المشاركة في المشروع المصمم أساساً لإفشال خطط إسرائيل[٢٣٢].

وعلى أثر الإعلان عن قرارات مؤتمر القمة أعلنت حكومة المحافظين البريطانية تأييدها لخطة جونستون، التي تدعي إسرائيل أنها ستتقيد بها في تحويلها

---

(٢٢٧) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٢٤؛ حازم زكي نسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٣. سلسلة كتب المطالعة؛ ٢ (عمان: لجنة تاريخ الأردن، [١٩٩٠؟])، ص ١١٣، والكيالي، **القضية الفلسطينية: آراء ومواقف، ١٩٦٤-١٩٦٦**، ص ١٤٦.

(٢٢٨) رزق، **نهر الأردن وروافده**، ص ٥٣؛ Peres, *David's Sling*, p. 177, and Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 228.

(٢٢٩) بكر، «المنظور المائي للصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ص ١٤٠، و O'balance, *Arab Guerilla Power, 1967-1972*, p. 23.

(٢٣٠) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤**، ص ٧، وناتينغ، **ناصر**، ص ٣٩٥.

(٢٣١) **الكتاب السنوي، ١٩٦٧** (عمان: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٦٨)، ص ٢٦٣؛ مطاوع، **الأردن في حرب ١٩٦٧**، ص ٣٠، و Peres, *David's Sling*, p. 177.

(٢٣٢) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٦٤: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 450, F.O., 371/175556.

للقسم المخصص لها من مياه نهر الأردن، واعتبار قضية التحويل هي قضية داخلية محضة[٢٣٣].

وقد اتخذ حزب العمال البريطاني موقف حكومة المحافظين ذاته، حيث أبلغ الحزب زعماء الدول العربية بأنه إذا ما تشكلت حكومة عمالية في بريطانيا، فإنها ستحافظ على علاقاتها الطيبة مع إسرائيل ومع الدول العربية، كما أكدت أن المشروع الإسرائيلي لاستغلال مياه نهر الأردن هو حق عادل، وأن استغلال الأردن لمياه اليرموك هو جزء من خطة جونستون[٢٣٤].

وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ قام السفير البريطاني بتسليم الحكومة الأردنية مذكرة مهمة لم يكشف عن تفاصيلها، وتتعلق بما اتخذ من قرارات في مؤتمر القمة الأول بشأن قضية تحويل مجرى نهر الأردن[٢٣٥].

أما الحكومة الإسرائيلية فقد أعلنت من جانبها أن استخدامها الحر لحصتها في مياه نهر الأردن، هو مصلحة وطنية حيوية بالنسبة إليها تماماً مثل سلامة حدودها، وستدافع عنها بأي ثمن، وأي تحويل لمياه نهر الأردن هو بمثابة إعلان للحرب[٢٣٦].

ومع إصرار الحكومة الإسرائيلية على المضي قدماً في مشروع تحويل مياه نهر الأردن خلال عام ١٩٦٤[٢٣٧] ـ إذ أنهت مشروعها في حزيران/ يونيو ١٩٦٤، وتدفقت المياه جنوباً في حقول صحراء النقب[٢٣٨] ـ تنادت الدول العربية إلى عقد مؤتمر قمة لبحث الموضوع، والذي انعقد في الإسكندرية من ٥ ـ ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، وليخرج بمجموعة من القرارات منها بدء العمل الفوري في المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده[٢٣٩].

أظهرت الحكومة البريطانية بعض القلق من القرارات التي توصل إليها مؤتمر القمة العربي الثاني، والتي جاءت في مجملها تأكيداً لقرارات المؤتمر الأول في كانون

(٢٣٣) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤**، ص ٢٧٥.

(٢٣٤) **أخبار فلسطين**، ١/ ٢/ ١٩٦٤.

(٢٣٥) **المنار**، ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٤.

(٢٣٦) Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, p. 162, and Herzog, *The Arab- Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*, p. 147.

(٢٣٧) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**، ج ٢، ص ٢٥، ومحمد، **النهر الذي وحد العرب: نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل: دراسة شاملة لجميع مشاريع التحويل**، ص ١١٦.

(٢٣٨) Eban, Ibid., p. 155.

(٢٣٩) بيريس، **حروبنا مع العرب**، ص ١٢٦؛ عبد الرحمن، «الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية،» ج ٢، ص ٣٤٢، وبكر، «المنظور المائي للصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ص ١٣٣.

الثاني/ يناير ١٩٦٤، فوجدت في قرار البدء بمشروع تحويل المياه أمراً في غاية الخطورة، ولم تستبعد الحكومة البريطانية تنفيذ الدول العربية هذا المشروع، الأمر الذي سيترتب عليه احتمال قيام هجوم إسرائيلي على مواقع المشروع[٢٤٠].

وفي محاولة منها لتقييم مؤتمري القمة من حيث مدى واقعيتهما، وجدت بريطانيا أن المؤتمر الأول كان يتوقع منه ردود فعل عدوانية تجاه إسرائيل، من خلال تبني عمل يمكن أن تعتبره إسرائيل استفزازياً، ألا وهو تحويل مجرى مياه نهر الأردن والشروع باستعدادات عسكرية على حدودها. في حين أن مؤتمر القمة الثاني كان أكثر واقعية والمخططات العربية فيه أقل استفزازية[٢٤١]، مدللة على ذلك بالقرار العربي المتعلق بإنشاء سد المخيبة في الأردن، الذي يعتبر إشارة إلى عدم رغبة الدول العربية في قطع مجرى مياه نهر الأردن[٢٤٢].

وبالرغم من ذلك فقد أرسل السفير البريطاني في إسرائيل بتوصياته إلى وزارة الخارجية، طالب فيها حكومته بضرورة الاستمرار بتصريحاتها التي تؤكد عدم رغبة حكومة جلالتها في المشاركة في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وضرورة أن تمارس تأثيرها على الحكومة الإسرائيلية لكي تحافظ على هدوئها، وأن لا تقدم على أي هجوم عدائي ضد مراكز تحويل المياه العربية، إلا إذا استنفذت جميع الطرق المحتملة لحماية حصتها وفقاً لخطة جونستون، وعلى ضرورة عمل كل ما بوسعها لإحباط محاولات الدول العربية اتخاذ أية قرارات بشأن تحويل المياه[٢٤٣].

وفي اللقاء الذي أجراه الملك حسين مع رئيس الوزراء البريطاني في لندن في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، أكد الملك حسين أنه مفوض الحديث باسم الدول العربية في ما يخص مشكلة المياه، وعلى ضرورة اهتمام الحكومة البريطانية بمسألة المياه، وبأن الحل الأمثل لها يكون بتوصل الدول المعنية إلى اتفاق في ما بينها، يقوم على قسمة المياه في الأنهر وفقاً لمصالحها[٢٤٤].

(٢٤٠) ملخص المحادثات الإنكليزية ـ الأمريكية حول الشرق الأوسط بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٦٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 527, F.O., 371/175692.

(٢٤١) P. Cradock, «Second Arab Summit Conference,» 29/9/1964 in: Ibid., vol. 14, pp. 508-512.

(٢٤٢) انظر ملخص المحادثات الإنكليزية - الأمريكية حول الشرق الأوسط بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٦٤ في: Ibid., vol. 14, p. 527, F.O., 371/175692.

(٢٤٣) انظر البرقية الموجهة من تل أبيب إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٦٥ في: Ibid., vol. 14, p. 840, F.O., 371/180668.

(٢٤٤) انظر الملاحظات حول اللقاء الذي تم بين رئيس الوزراء البريطاني والملك حسين بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٦٤ في: Ibid., vol. 14, p. 353, F.O., 371/175692.

استمرت الحكومة الإسرائيلية في إطلاق تهديداتها للدول العربية إذا ما أصرت الأخيرة على تنفيذ مشروعات تحويل روافد نهر الأردن[٢٤٥]، فعقد اجتماع في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ لرؤساء الحكومات العرب في القاهرة بحثت خلاله التهديدات الإسرائيلية، ووضعت الحلول المتعلقة بتنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده[٢٤٦].

وبدلاً من أن تمنع الدول العربية في مؤتمرها هذا تدفق المياه إلى النقب بشن حرب مباشرة، قررت ضرب قنوات الري الإسرائيلية، وذلك بتحويل معاكس ومكلف لمنابع نهر الأردن إلى مناطق سوريا ولبنان[٢٤٧]. وقد تبع هذا الاجتماع موجة من التهديدات الإسرائيلية، حيث أعلنت إسرائيل بأنها ستتدخل لمنع تنفيذ المشروع العربي[٢٤٨].

وانسجاماً مع تهديداتها هذه قام رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول بزيارة لندن لبحث العلاقات البريطانية ـ الإسرائيلية، وموقف بريطانيا وسياستها تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ونتائج المشروعات العربية لتحويل روافد نهر الأردن[٢٤٩]. وإمعاناً منها في التهديد، صرحت الحكومة الإسرائيلية بأنها ستحتفظ لنفسها بالحرية الكاملة في عمل ما من شأنه معالجة مسألة قيام العرب بتحويل منابع نهر الأردن، وإصرارها على اتخاذ ما أسمته بالإجراءات الوقائية إذا ما مضت الدول العربية في مشروعها[٢٥٠]. وصرح أشكول بأن مياه الأردن بالنسبة إلى إسرائيل بمثابة الدم في العروق، ومن هذا المنطلق ستكون ردة فعلها[٢٥١].

وقد اقترنت التهديدات الإسرائيلية لمشاريع تحويل مجرى مياه نهر الأردن، بهجمات الفدائيين التي تشنها منظمة فتح منذ عام ١٩٦٥ على أنابيب المياه في محطات التحويل الإسرائيلية كهدف لعملياتهم[٢٥٢]، وكان قرار مؤتمر القمة العربي بتحويل

---

(٢٤٥) الشرع، **حربنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات**، ص ٤٤٨.

(٢٤٦) **الأخبار** (القاهرة)، ١٣/ ١/ ١٩٦٥.

(٢٤٧) Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, p. 162.

(٢٤٨) **الأخبار**، ٢٨/ ١/ ١٩٦٥.

(٢٤٩) **الأخبار**، ٥/ ٢/ ١٩٦٥.

(٢٥٠) **الأخبار**، ٤/ ٣/ ١٩٦٥.

(٢٥١) انظر الوثيقة الموجهة من تل أبيب إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٦٥ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 842, F.O., 371/180668.

(٢٥٢) حسين، **الفكر السياسي الفلسطيني: نظرة في مواقف وممارسات ياسر عرفات**، ص ٨١؛ Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 232, and Yezid Sayigh, «Reconstructing the Paradox: The Arab Nationalist Movement, Armed Struggle, and Palestine, 1951-1966,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 4 (Autumn 1991), p. 623.

نهر الأردن من اليرموك والحاصباني وبانياس سبباً مباشراً للعمليات العدوانية الإسرائيلية على الحدود السورية ـ الأردنية خلال عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥[٢٥٣].

استمر هذا الوضع إلى ما قبل حرب عام ١٩٦٧، حيث وصلت الأوضاع العربية إلى أسوأ درجات التردي، والتي تظهر بأوضح صورها في العجز العسكري العربي للحيلولة دون تحويل إسرائيل روافد نهر الأردن[٢٥٤]، ودون تنفيذ ما اتفق عليه من مشروعات لحرمان إسرائيل من وصول المياه إليها، وبقيت القيادة العربية الموحدة التي أنشئت من أجل هذه الغاية حبراً على ورق، حيث أثبتت فشلها الذريع مع أول تجربة عملية لها على أرض الواقع، وذلك في الساعات الأولى لحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إذ عكست صورة صادقة لتمزق وتشرذم الصف العربي.

ثالثاً: الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية

ساهمت الخلافات بين الأنظمة العربية في أواخر عام ١٩٥٩ وأوائل عام ١٩٦٠ في تبني بعض الأنظمة العربية فكرة إقامة دولة أو كيان فلسطيني، وذلك بغرض النكاية بعضها ببعض، قبل أن يكون هذا الطرح محاولة حقيقية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وتعزيز دور الفلسطينيين في المساهمة في حل قضيتهم واستعادة أوطانهم.

جاء الطرح الأول لفكرة إنشاء كيان فلسطيني من قبل جمال عبد الناصر في آذار/ مارس ١٩٥٩، وذلك بهدف تكريس نفسه كزعيم للقومية العربية التي تعتبر قضية فلسطين على رأس أولوياتها، وفي الوقت ذاته ضرب النظام الأردني وإضعافه من خلال حرمانه من الضفة الغربية، وإحداث انشقاق في صفوف سكان مملكته.

أكدت الحكومة المصرية من خلال توصية قدمتها إلى مجلس الجامعة العربية في آذار/ مارس ١٩٥٩ العمل من أجل إبراز الكيان الفلسطيني، وقد جاءت قرارات المجلس متوائمة مع هذه التوصية[٢٥٥]، وأكدت حق الشعب الفلسطيني في تولي قضيته وضرورة أن تمكنه الدول العربية من ممارسة هذا الحق، وكذلك تأكيد مجلس

---

(٢٥٣) بكر، «المنظور المائي للصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ص ١٣٣ و ١٤١.

(٢٥٤) بلال حسن التل، **الأردنيون وفلسطين** (عمان: دار البيرق، ١٩٩٢)، ص ٦٢.

(٢٥٥) خيرية قاسمية، «تطورات القضية الفلسطينية على الصعيدين الفلسطيني والعربي،» في: **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، ج ٢، ص ٣٠١، و**منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، المشرف ورئيس التحرير أسعد عبد الرحمن؛ الباحثون عيسى الشعيبي [وآخ] (نيقوسيا: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٧)، ص ٦٧.

الجامعة أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وأن له الحق في استرداد وطنه وتقرير مصيره[٢٥٦].

وفي اجتماعات مجلس الجامعة العربية في شباط/ فبراير ١٩٦٠ أعيد طرح الموضوع للنقاش، واتخذ المجلس قراراً بتأسيس حكومة فلسطينية موقتة، وإنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية، وقد جاءت هذه القرارات بتوصية من حكومة الجمهورية العربية المتحدة[٢٥٧].

تزامن العرض الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر لإقامة كيان فلسطيني، مع عرض آخر تبناه الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم الذي وجه الاتهام إلى مصر والأردن في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩ باستيلائهما على الأراضي الباقية من فلسطين بعد احتلالها عام ١٩٤٨، ودعا قاسم إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة[٢٥٨]. وحول تصوره لتأسيس الدولة الفلسطينية اقترح قاسم أن تقوم هذه الجمهورية على مرحلتين، تبسط سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلة الأولى، وعلى بقية الأراضي الفلسطينية بعد تحريرها في المرحلة الثانية، شريطة أن يتحمل الفلسطينيون العبء الأكبر في معركة تحرير بلادهم، وذلك باتباعهم النموذج الجزائري واستنادهم إلى قواهم الذاتية[٢٥٩]، وأن يكون للفلسطينيين دولة وحكومة خاصة بهم، وقد استعان عبد الكريم قاسم بالحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا في الترويج لهذه الفكرة[٢٦٠].

عارض الأردن اقتراح الجمهورية العربية المتحدة بخصوص الكيان الفلسطيني، إذ اعتبر الملك حسين هذا الاقتراح محاولة من عبد الناصر للاستمرار في إيذاء الأردن بأية وسيلة، وتعود المعارضة الأردنية لفكرة الكيان الفلسطيني لخشيته من أن يصبح

---

(٢٥٦) مركز الوثائق التاريخية في دمشق، المصنف رقم ٢٦٦، الوثيقة رقم ٣٨، و**منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، ص ٦٧.

(٢٥٧) قاسمية، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠٢، وعصام العدوان، «حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٨)، ص ٣٤.

(٢٥٨) سسر، **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية**، ص ٣٣؛ مؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، الملف رقم ١٦، المرفق رقم ١٦٢، و Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 12, p. 243, F.O., 371/142123, 17/12/1959.

(٢٥٩) إيمان العكور، «هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ١٩٤٨-١٩٦٠،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩-٢٠٠٠)، ص ٢٠٣.

(٢٦٠) انظر الوثيقة الموجهة من ماسون إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٦٠ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, pp. 235 and 460, F.O., 371/15195.

هذا الكيان محوراً لأعمال مناوئة قد تؤدي إلى فصم عرى وحدة الضفتين[٢٦١].

كما رأى الملك حسين أن خطة عبد الكريم قاسم لإقامة دولة فلسطينية مشابهة تماماً لما طرحه عبد الناصر، وأن الخطتين قد وجدتا لخلق شقاق وإثارة مشاكل للأردن بوجه خاص، وقال إنه لا يعارض شكلاً ما لتمثيل الفلسطينيين العرب، وأنه يفضل الاستمرار بذلك قدماً ولكن شريطة أن توضع في هيكل مناسب، ويكون لها هدف محدد[٢٦٢].

أما رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي - ورداً على محاولات قاسم والحاج أمين الحسيني - فقد أكد أنه لا يمكن لأحد أن يدعي تمثيل عرب فلسطين، وأن الحكومة الأردنية وحدها الممثل الشرعي والدستوري التي تمثل غالبية العرب الفلسطينيين[٢٦٣]، وحذر المجالي من أن هذه الخطة قد تؤدي إلى عزل الجيش العراقي وعدم مشاركته في معركة تحرير فلسطين، وهي تدلل على تخبط سياسة النظام العراقي الحالي[٢٦٤]، وبأن هذا الطرح يجعل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية لقمة سائغة لإسرائيل[٢٦٥].

عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة له في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠ في القدس، استنكر خلالها الملك حسين الاتهام الموجه للأردن - باحتلاله الضفة الغربية - من قبل بعض الدول العربية بدلاً من مساندته في الدفاع عن الحدود[٢٦٦]. وقد علّق السفير البريطاني في عمان على هذا الاجتماع بقوله: إن هذه الخطوة جاءت محاولة من الأردن للرد على مساعي العالم العربي بتحطيم ولاء الضفة الغربية للنظام الهاشمي الأردني، أكثر منها كرد على دعوة قاسم من أجل استقلال فلسطين، وكذلك التأكيد أن القدس هي العاصمة الثانية للأردن[٢٦٧].

---

(٢٦١) مطاوع، **الأردن في حرب ١٩٦٧**، ص ٢٨، و Patrick Seale, *The Shaping of an Arab Statesman: Sharif Abd al-Hamid Sharaf and the Modern Arab World* (London; New York: Quartet Books, 1989), p. 51.

(٢٦٢) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٦٠ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 235, F.O., 371/150869.

(٢٦٣) انظر الوثيقة الموجهة من مايسون إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 458, F.O., 371/151195.

(٢٦٤) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٥٩: «Kassem on the Warpath,» in: Ibid., vol. 12, p. 460, F.O, 371/142123.

(٢٦٥) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩)، الملحق، جلسات مجلس النواب الأردني.

(٢٦٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٦٠ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 238, F.O., 371/151195.

(٢٦٧) مؤسسة آل البيت، وثائق أكسفورد، الملف رقم ١٦، المرفق رقم ١٦٢.

كما أعلنت الحكومة الأردنية عن نيتها وضع خطة جديدة للتعامل مع المسألة الفلسطينية، حيث سيعرضها وفد الأردن أمام مجلس الجامعة العربية الذي سينعقد في شباط/ فبراير ١٩٦٠[٢٦٨]، وتعتمد الخطة الأردنية على محورين؛ **الأول** ينص على أن أي خطة للمشكلة الفلسطينية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الشرعي والقانوني للأردن والوحدة الدستورية للضفتين، مع التأكيد أن الحكومة الأردنية لن تمنع شعب فلسطين من تحديد مستقبله الخاص، عندما يستعيد العرب حقوقهم[٢٦٩]. والمحور **الثاني** يتعلق بإسرائيل، إذ أبدت الحكومة الأردنية استعدادها للاعتراف بإسرائيل مقابل قيام الأخيرة بعقد اتفاق لنزع الأسلحة، والموافقة على إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى تسوية بشأن المسألة الفلسطينية[٢٧٠].

وكان هدف الحكومة الأردنية من هذه الخطة إشغال الرأي العام الأردني بها، عوضاً عن فكرة إبراز الكيان الفلسطيني التي تهدف إلى إنهاء السيادة الأردنية على الضفة الغربية، وكمحاولة للضغط على الدول العربية لإبعاد فكرة فك وحدة الضفتين عن مخططاتها الرامية لحل القضية الفلسطينية[٢٧١].

وفي بيان ألقاه في جلسة لمجلس النواب الأردني في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠ أكد هزاع المجالي أن الخطط بشأن حل المسألة الفلسطينية يجب أن تقوم على المشاركة العربية الجماعية البعيدة عن الاعتبارات العاطفية[٢٧٢].

وقد اعتبر السفير البريطاني الخطة الأردنية محاولة شجاعة وخيالية لكسر الجمود في القضية الفلسطينية، وهي وإن لم تحقق أي تقدم كان، فستكون جيدة لموقف الأردن في الضفة الغربية والأمم المتحدة، وإذا وافقت عليها الدول العربية فالفائدة ستكون أكبر وستقلل من حدة النزاع على مياه نهر الأردن. أما الجانب السلبي لهذه الخطة ـ من وجهة نظر السفير البريطاني ـ فتتمثل في أنها ستكون صدمة للرأي العام الأردني، وستثير معارضة شعبية واسعة، وخصوصاً من قبل الفلسطينيين داخل وخارج مخيمات اللاجئين[٢٧٣].

(٢٦٨) Priestland, ed., Ibid.

(٢٦٩) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠)، الملحق، جلسات مجلس النواب الأردني.

(٢٧٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٦٠ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 233, F.O., 371/15195.

(٢٧١) العكور، «هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ١٩٤٨-١٩٦٠،» ص ٢٠٩.

(٢٧٢) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠)، الملحق، جلسات مجلس النواب الأردني.

(٢٧٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٠ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965,* vol. 12, p. 241, F.O., 371/151195.

أما السفير البريطاني لدى الحكومة الإسرائيلية فقد أكد أن مثل هذه الخطة ستجعل إسرائيل ترتاب بوجود مكيدة عربية ضدها وسيكون الشعور ذاته لدى العرب، لذا يجب أن يتوجه التفكير البريطاني ليس باتجاه التحرك نحو تسوية القضية الفلسطينية، وإنما باتجاه تقليل الأضرار الناجمة عن ذلك. وقد أثنى السفير البريطاني على اقتراح زميله في عمان بالحرص على التزام الساسة البريطانيين الحياد، والبقاء خارج الصراع الدائر قدر الإمكان[٢٧٤].

ولكن وزارة الخارجية البريطانية أبدت تحفظها عن قول سفيرها في عمان بإن الخطة الأردنية محاولة لكسر الجمود، مؤكدة على أن المحرك لموقف الأردن هذا ـ بالرغم مما فيه من مخاطرة الاعتراف بإسرائيل ـ ليس لكسر الجمود، وإنما لرغبة الأردنيين في تعزيز موقفهم في وجه المحاولات العراقية والمصرية لإضعافهم وذلك بالحديث عن الدولة الفلسطينية. كما شككت وزارة الخارجية البريطانية في فرص نجاح الخطة، وصعوبة موافقة إسرائيل عليها وبخاصة الجانب المتعلق بالموافقة على نزع السلاح، لذا فقد تركزت توجيهات الوزارة لسفيرها في عمان على ضرورة التركيز على سؤال واحد للأردنيين، حول ما إذا كانوا آخذين بعين الاعتبار مسألة التوقيت لطرح هذه الخطة، والمشاكل التي ستنجم عن عرض الخطة على مجلس الجامعة العربية[٢٧٥].

وبالرغم من تأكيد بريطانيا ضرورة البقاء على الحياد، وبأن ما يحدث من صراع بشأن الكيان أو الدولة الفلسطينية هو شأن عربي داخلي لا يهم بريطانيا[٢٧٦]، لكن يلاحظ من خلال تقارير الدبلوماسيين البريطانيين نوع من التعاطف مع الموقف الأردني، ويتضح ذلك من خلال محاولات السفير البريطاني في عمان تنبيه الساسة الأردنيين إلى المخاطر التي تنطوي عليها الخطة الأردنية سواء في إثارة الرأي العام الأردني، أو إثارة عداء الأنظمة العربية ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة، التي ستجد في ذلك فرصة مناسبة لاستئناف حملتها الإعلامية ضد الأردن، أو الرفض الإسرائيلي للخطة[٢٧٧].

(٢٧٤) المصدر نفسه، مج ١٢، ص ٢٤١.

(٢٧٥) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 249, F.O., 371/151195.

(٢٧٦) انظر الوثيقة الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 260, F.O., 371/151196.

(٢٧٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 235, F.O., 371/151195.

ومن أمثلة ذلك أيضاً تأكيد السفير البريطاني للساسة العراقيين ضرورة عدم اتخاذ أي موقف معارض لوجهة النظر الأردنية بخصوص الدولة الفلسطينية، كما أكد أن موقف بريطانيا من العرض العراقي قيام دولة فلسطينية يستند أساساً إلى علاقات الصداقة التي تربط بريطانيا بالأردن[٢٧٨]. ومن ذلك أيضاً تصدي السفير البريطاني في القاهرة للاتهامات التي وجهها رئيس مكتب الشؤون الفلسطينية صلاح جوهر للأردن، بأن رفضه لفكرة الكيان الفلسطيني تنبع من رغبته في تصفية مسألة اللاجئين، وذلك بإعادة توطينهم جميعاً في الأردن، وقد رد السفير البريطاني على ذلك بقوله: إن مثل هذا النوع من التفكير هو فردي وفارغ، معرباً عن اعتقاده بأن الأردنيين لن ينجحوا بتوطين اللاجئين إلا بتعاون الدول العربية الأخرى معهم[٢٧٩].

أعادت الحكومة المصرية مطالبتها في بحث مسألة إبراز الشخصية الفلسطينية، وذلك من خلال مذكرة تقدمت بها إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية المنعقد في شتورة من ٢٢ ـ ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٦٠[٢٨٠]، الأمر الذي أثار الخلاف بين الأطراف المجتمعة حول هذه القضية. ولكن الأردن وبمحاولات من رئيس وزرائه هزاع المجالي وافق على مشروع القرار المصري[٢٨١]، ليختتم المؤتمر بمجموعة من القرارات دعت إلى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه شعباً موحداً، والتأكيد على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وأن يعمل على استرداد أرضه بمؤازرة ومشاركة الدول العربية، ودعوة هذه الدول للحفاظ على الشخصية الفلسطينية[٢٨٢].

أعاد الأردن تحريك القضية الفلسطينية عام ١٩٦٢ بعد الجمود الذي لحق بها في أعقاب مؤتمر شتورة، وذلك من خلال ما عرف **بالكتاب الأبيض** الذي أعدته حكومة وصفي التل في نيسان/ أبريل ١٩٦٢، والقائم على إنشاء مملكة فلسطين والأردن

(٢٧٨) انظر الوثيقة الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 260, F.O., 371/151196.

(٢٧٩) انظر الوثيقة الموجهة من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٦٠ في: Ibid., vol. 12, p. 263, F.O., 371/151196.

(٢٨٠) **المنار**، ٢٢/ ٨/ ١٩٦٠، **ومنظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، ص ٦٧.

(٢٨١) تشارلز جونستون، **الأردن على الحافة**، ترجمة فهمي شما (عمان: وزارة الثقافة والإعلام، [د.ت.])، ص ١٧٤.

(٢٨٢) **المنار**، ٢٨/ ٨/ ١٩٦٠، والوثيقة الموجهة من بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٦٠: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 12, p. 181, F.O., 371/150871.

المتحدة، في إطار العمل العربي المشترك من أجل استرداد الحق المغتصب في فلسطين[٢٨٣]. وفي تصريح له أكد التل أن الكتاب وضع بالتشاور مع العديد من الشخصيات الفلسطينية في الأردن والخارج، أبرزها ممثلون عن الهيئة العربية العليا وأحمد الشقيري، وبأن الأردن ماضٍ في تنفيذ ما ورد في هذا الكتاب بواسطة الجامعة العربية أو غيرها[٢٨٤]. ولكن الدوَل العربية رفضت المقترحات الواردة في **الكتاب الأبيض**[٢٨٥].

وتعليقاً على المشاورات التي أجراها الشقيري مع الحكومة الأردنية بخصوص الكيان الفلسطيني، بعث السفير البريطاني بانطباعه عن سير هذه المشاورات إلى خارجيته بقوله: «لقد كان الشقيري يقوم بمنافسة صريحة وواضحة مع الملك حسين»[٢٨٦].

وجه حزب العمال البريطاني في نيسان/ أبريل ١٩٦٣ دعوة للعرب للاعتراف بإسرائيل ومفاوضتها، ومناشدة دول المنطقة الحد من تسلحها ودفع إسرائيل تعويضات للاجئين الفلسطينيين[٢٨٧].

وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، قرر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه المنعقد في القاهرة تعيين أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين خلفاً لأحمد حلمي الذي توفي في العام نفسه، ودعا المجلس الشقيري إلى زيارة الدول العربية، من أجل بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والوسائل التي تؤدي لدفعها إلى الحركة والنشاط[٢٨٨]. ورداً على هذا القرار الذي عارضه مندوب الأردن في المجلس، عقد مجلس الوزراء الأردني اجتماعاً في ١٥ أيلول/ سبتمبر أكد فيه أن وحدة الضفتين في مختلف المجالات مثل يحتذى[٢٨٩].

وفي أعقاب الزيارة التي قام بها الشقيري إلى الأردن وأجرى خلالها مباحثات

(٢٨٣) **الكتاب الأبيض والعلاقات العربية والقضية الفلسطينية** (عمان: وزارة الخارجية، ١٩٦٢).

(٢٨٤) **فلسطين**، ٢٢/ ٥/ ١٩٦٢، ووصفي التل، **كتابات في القضايا العربية** (عمان: دار اللواء، ١٩٨٠)، ص ١٨٣.

(٢٨٥) التل، المصدر نفسه، ص ١٨٣، ونسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، ص ١٠١-١٠٥.

(٢٨٦) **الجهاد**، ١٩/ ٤/ ١٩٦٣.

(٢٨٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٢ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 12, p. 766, F.O. 371/164083.

(٢٨٨) أحمد الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء** (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص ٩، و**المنار**، ١٥/ ٩/ ١٩٦٣.

(٢٨٩) **المنار**، ١٦/ ٩/ ١٩٦٣.

مع مجلس الوزراء الأردني في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، صرح بأن الكيان الفلسطيني لا يتعارض ولا يقصد به المس بالكيان الأردني وأن الهدف منه العمل على تحرير فلسطين[٢٩٠]. أما الحكومة الأردنية فقد أصدرت بياناً بعد زيارة الشقيري أكدت فيه أن تحرير فلسطين يتم بمؤازرة الدول والشعوب العربية، ثم يقرر أهلها مستقبلهم[٢٩١]. كما أبلغ الأردن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية رفضه الكيان الفلسطيني، ومعارضته لتعيين الشقيري[٢٩٢].

وكان الأردن قد تقدم إلى مجلس جامعة الدول العربية بمشروع قرار نص على أن الشعب العربي في فلسطين هو صاحب الحق الشرعي فيها، وأن تحرير فلسطين يجب أن يتم بمؤازرة ومشاركة الدول العربية، وبعد أن يتم تحرير فلسطين يقرر أهلها مستقبلهم السياسي وفق إرادتهم[٢٩٣].

وحول المعارضة الأردنية هذه يقول السفير البريطاني: «إن الحكومة الأردنية مصممة على معارضتها لتنصيب الشقيري ممثلاً لفلسطين، ولإنشاء الكيان الفلسطيني، وتأتي هذه المعارضة بالرغم من مخاوف الأردنيين من العزلة التي تعانيها مع الدول العربية». وقد عزا السفير البريطاني دعم البعثيين في العراق وسوريا وعبد الناصر للشقيري إلى رغبتهم في إزعاج النظام الأردني، وفي الوقت ذاته تأكيد صدق انتمائهم لعروبتهم[٢٩٤].

جاءت الترجمة العملية لتعيين الشقيري ممثلاً لفلسطين، من خلال تكليفه من قبل جامعة الدول العربية برئاسة وفد فلسطين إلى الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣[٢٩٥]. ولقد تصرفت الحكومة الأردنية بحساسية شديدة تجاه هذا الاختيار، إذ أوقفت تعليقاتها ضد الشقيري أو الكيان الفلسطيني، واكتفت باختيار ستة من أبناء الضفة الغربية، المعروفين بمعارضتهم للشقيري ولفكرة الكيان الفلسطيني، وزودتهم بجوازات سفر دبلوماسية، وأرسلتهم للمشاركة مع الوفد الفلسطيني[٢٩٦].

---

(٢٩٠) **الجهاد**، ١٨/ ٩/ ١٩٦٣.

(٢٩١) **المنار**، ١٩/ ٩/ ١٩٦٣.

(٢٩٢) **المنار**، ٢٠/ ٩/ ١٩٦٣.

(٢٩٣) **الجهاد**، ٢٣/ ٩/ ١٩٦٣.

(٢٩٤) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965,* vol. 14, p. 172, F.O., 371/170186.

(٢٩٥) **الجهاد**، ١٥/ ١٠/ ١٩٦٣؛ **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، ج٢، ص ٣٠٥، والشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء**، ص ٢٤.

(٢٩٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 172, F.O., 371/170186.

وأشار السفير البريطاني إلى أن هذه الخطوة من قبل الحكومة الأردنية كان الهدف منها إظهار استعداد الأردن ـ كغيره من الدول العربية ـ للمشاركة في الدفاع عن القضية الفلسطينية، مع معارضتها في الوقت ذاته لأي حركة تسعى إلى عرض خطة لإنشاء كيان فلسطيني في الأمم المتحدة. وإن كان السفير البريطاني قد توقع أن تفشل المحاولة الأردنية هذه إذا ما سمح للشقيري فقط أن يتحدث بصفة رسمية في الأمم المتحدة، وعندها سيتخذ الأردن موقفاً معارضاً لمثل هذه الخطوة، وسيعقد الآمال على تصريحات الأعضاء الذين بعثت بهم الحكومة الأردنية أو ممثلي الحاج أمين الحسيني، وبالتالي تتزعزع الثقة بادعاء الشقيري بأنه يتحدث نيابة عن جميع الفلسطينيين[٢٩٧].

أما البعثة البريطانية في الأمم المتحدة فقد أرسلت تقاريرها إلى وزارة الخارجية البريطانية حول رئاسة الشقيري للوفد الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، ويلحظ المتفحص لهذه التقارير الامتعاض لدى هؤلاء من شخصية الشقيري ووجوده في الأمم المتحدة، إذ يشير أحد هذه التقارير إلى أن مسألة الكيان الفلسطيني من المحتمل أن تثار في الجلسات هذا العام من قبل الشقيري، وأن الوفد الأردني سيعارض ذلك بالتأكيد، ولكنه ـ ولأجل تفخيم وإظهار نفسه ـ سوف يضغط من أجل عرض مسألة الكيان الفلسطيني في الأمم المتحدة، وسيكون من الصعب عليه أن يتدخل في مداولات مجلس الأمن باعتباره رئيساً لوفد فلسطين لا ممثلاً للعربية السعودية (كما كان سابقاً)[٢٩٨].

شهدت فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني تطوراً آخراً تمثل بعقد مؤتمر القمة الأول في القاهرة في الفترة من ١٣ ـ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤[٢٩٩]، وكان هذا المؤتمر بما توصل إليه من قرارات بهذا الخصوص نقطة تحول وبداية انطلاقة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث دافع الزعماء العرب ولأول مرة عن إقامة كيان فلسطيني، ونجح عبد الناصر في إقناع الملك حسين بالموافقة على هذا القرار[٣٠٠]، الذي دعا الشعب الفلسطيني إلى تنظيم نفسه ليشارك في تحرير وطنه وتقرير مصيره، ومطالبة الشقيري

---

(٢٩٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٤ في: «Palestine Delegation to UN,» in: Ibid., vol. 14, p. 177, F.O., 371/170186.

(٢٩٨) انظر الوثيقة الموجهة من نيويورك إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٦٣ في: Priestland, Ibid., vol. 14, p. 150, F.O., 371/170186.

(٢٩٩) **المنار**، ١٤/ ١/ ١٩٦٤؛ الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء**، ص ٤٦، و**منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، ص ٦٩.

(٣٠٠) **المنار**، ١٩/ ١/ ١٩٦٤، وأنور جرار، «أحمد الشقيري، سيرته وآثاره،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦)، ص ٧٠.

الاتصال بالدول الأعضاء وبالشعب الفلسطيني من أجل هذه الغاية[٣٠١].

وقد علق الملك حسين على قرار القمة هذا بقوله: «إن الأردن بضفتيه هو القاعدة المثلى للانطلاق لتحرير الوطن المغتصب»[٣٠٢]. في حين سارع الشقيري إلى التصريح بأن التنظيم الفلسطيني لن يأخذ شكل حكومة، وأنه لن يمارس سيادة إقليمية على الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولن يتعارض قيامه مع وجود الكيان الأردني[٣٠٣].

وتعليقاً على ما أسفر عنه مؤتمر القمة الأول من قرارات، صرح رئيس حزب العمال البريطاني هارولد ويلسون، بأن بريطانيا لا تستطيع أن تقف موقف اللامبالاة بالنسبة إلى تهديد العرب لإسرائيل[٣٠٤]، أما أنتوني ناتينغ فقد اعتبر موافقة الملك حسين على فكرة الكيان الفلسطيني وسيلة لتهدئة رعاياه في الضفة الغربية[٣٠٥].

وبانتهاء مؤتمر القمة تهيأ الشقيري لمهمة تنظيم الشعب الفلسطيني، وأخذ يجتمع بأبناء الشعب الفلسطيني في البلاد العربية ومن بينها الأردن، حيث التقى الملك حسين في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٤[٣٠٦]، والذي وافق على مشروع إبراز الكيان الفلسطيني الذي تقدم به الشقيري، والخاص بعقد مؤتمر فلسطيني في القدس في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٤، وذلك بعد أن وافق الشقيري على شرط الملك حسين التعهد بعدم فصل الضفة الغربية عن الشرقية، وأن لا تمس سيادة الأردن[٣٠٧].

وحول انطباعاته عن لقاءات الشقيري مع المسؤولين ومع الفلسطينيين في الأردن، يشير السفير البريطاني إلى أن الحكومة الأردنية في الظاهر تدعم الشقيري، لكنها تعمل بالخفاء لإطاحته، فقد أوعزت لعدد من الفلسطينيين للاتصال بالحاج أمين الحسيني بهدف إفشال مؤتمر القدس[٣٠٨].

---

(٣٠١) الشقيري، المصدر نفسه، ص ٥٠، و**منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، ص ١٧٠.

(٣٠٢) **المنار**، ١٥/ ١/ ١٩٦٤، و**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤**، ص ١١.

(٣٠٣) **المنار**، ٢٤/ ٢/ ١٩٦٤، والشقيري، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٣٠٤) **المنار**، ٢٠/ ٢/ ١٩٦٤.

(٣٠٥) ناتينغ، **ناصر**، ص ٤٣٧.

(٣٠٦) الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء**، ص ٥٠ و٦٤، و**أخبار فلسطين**، ٢٤/ ٢/ ١٩٦٤.

(٣٠٧) سسر، **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين**، **سيرة وصفي التل السياسية**، ص ٧٢، وحسين، **الفكر السياسي الفلسطيني: نظرة في مواقف وممارسات ياسر عرفات**، ص ٥٨.

(٣٠٨) انظر الوثيقة الموجهة من فيليبس إلى موريس بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٦٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 462, F.O., 371/175562.

كما أشار القنصل البريطاني في القدس إلى خطاب الملك حسين في ١١ نيسان/ أبريل بأنه مؤشر على أن الملك لا يريد أن يصل الكيان الفلسطيني إلى شيء، وأن الأردن لا يرغب بأي حال من الأحوال في أن يكون القاعدة المثالية للعمليات التي تهدف إلى تدمير الأردن كدولة[٣٠٩].

وانطلاقاً من هذه المخاوف جرت سلسلة من الزيارات قام بها الملك حسين والقائد العام للجيش والعديد من الموظفين إلى الضفة الغربية، وذلك رغبة من الحكومة الأردنية في تأكيد صلابة الأردن، ومراقبة الأوضاع الفلسطينية[٣١٠].

أما في ما يتعلق بالفلسطينيين، فيشير القنصل البريطاني إلى وجود انطباع لديه بأنه ليس لدى الفلسطينيين رأي عام موحد حول الكيفية التي سيتم تمثيلهم فيها، ولا سيما أولئك الذين في الضفة الغربية ويحملون جوازات سفر أردنية. أما الشقيري فقد أشار السفير البريطاني في عمان إلى أن موقفه قد تعزز بعد قرارات مؤتمر القمة، ونجح في الإعداد لعقد مؤتمر القدس، ولكن هذا لم يمنع الشقيري من شعوره بالقلق حول ما إذا سيحقق المؤتمر نجاحاً، وإن كان نسبياً[٣١١].

وحول طبيعة الأجواء التي سبقت انعقاد مؤتمر القدس، أكد السفير البريطاني أن الوضع متفجر، وأن أكثر ما يثير قلقه أن يصدر عن الجانب الأردني ردة فعل عسكرية أو أمنية، الأمر الذي سيثير مشاعر الفلسطينيين وبالتالي ستتفجر سلسلة من التظاهرات والاضطرابات[٣١٢].

ومهما يكن من أمر فقد افتتح الملك حسين مؤتمر القدس في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٤، وفي الكلمة التي ألقاها الشقيري هاجم فيها الغرب على أنه سبب الكارثة الراهنة، «ودول الغرب هي التي أوجدت إسرائيل وتمدها بالمال والسلاح، وتعلن حتى اليوم أن إسرائيل وجدت لتبقى ونحن نعلن هنا أنها لن توجد ولن تبقى»[٣١٣].

---

(٣٠٩) انظر الوثيقة الموجهة من فيليبس إلى موريس بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٦٤ في: Ibid., vol. 14, p. 446, F.O., 371/175562.

(٣١٠) المصدر نفسه، مج ١٤، ص ٤٤٦.

(٣١١) انظر الوثيقة الموجهة من هندرسون إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٦٤: «The Pelastine Entity,» in: Ibid., vol. 14, p. 492, F.O., 371/175560.

(٣١٢) انظر الوثيقة الموجهة من فيليبس إلى موريس بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٦٤ في: Ibid., vol. 14, p. 466, F.O., 371/175562.

(٣١٣) **الأخبار**، ٢٩/ ٥/ ١٩٦٤.

وفي المؤتمر عرض الشقيري مشروع الكيان الفلسطيني ممثلاً في الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة، وأسفرت جلساته عن الإعلان عن إقرار الميثاق الوطني وإنشاء لجنة تنفيذية، وانتخاب الشقيري رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية[٣١٤].

وفي مؤتمر القمة الثاني في الإسكندرية في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، تم التصديق على قرارات مؤتمر القدس، وحصلت المنظمة برئاسة الشقيري على شرعيتها باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني[٣١٥]، كما قرر المؤتمر تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، حيث وضع عبد الناصر قطاع غزة وسيناء تحت تصرف جيش التحرير الفلسطيني، كما اتفق على تكوين أجهزة سياسية تعبر عن الكيان الفلسطيني في المنفى أو داخل الأراضي المحتلة[٣١٦].

وبالرغم من موافقة الملك حسين على القرارات التي اتخذها المؤتمر بشأن منظمة التحرير، لكن مما لا شك فيه أن هذه الموافقة كانت على غير رغبة منه، وفرضت عليه نظراً إلى الظروف السائدة آنذاك من حيث رغبته في الإبقاء على علاقات طيبة مع عبد الناصر، وعدم رغبته في الخروج على الإجماع العربي. ففي خطابه الذي ألقاه في الجلسة السرية للمؤتمر، أكد الملك حسين أن ضياع الضفة الغربية معناه ضياع الكيان العربي، لذا أعرب عن استعداده إلى قبول الخطط المشتركة في سبيل فلسطين[٣١٧].

ومما يؤكد وجود مثل هذا التوجه لدى الملك حسين، اعترافه للسفير البريطاني في عمان بأنه لا يعجبه شيء في القمة، ولكنه اعتبر موافقته على ما جاء فيها من قرارات ثمناً قليلاً يدفعه من أجل التعاون والاتحاد[٣١٨]. ولم تكن القرارات المتخذة في المؤتمر بجديدة على الملك حسين، بل كان يعلم أن مسألة الكيان الفلسطيني ستثار في القمة بلا شك، ولكن يبدو أن ما كان مفاجئاً له هو مسألة إنشاء جيش فلسطيني،

---

(٣١٤) **المنار**، ٢٩/ ٥/ ١٩٦٤؛ الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ٢٠١، و Sayigh, «Reconstructing the Paradox: The Arab Nationalist Movement, Armed Struggle, and Palestine, 1951-1966,» p. 620.

(٣١٥) **المنار**، ١١/ ٩/ ١٩٦٤، و**الحياة**، ١٠/ ٩/ ١٩٦٤.

(٣١٦) **المنار**، ١٠/ ٩/ ١٩٦٤؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤**، ص ٢٤، و Sayigh, Ibid., p. 620.

(٣١٧) **المنار**، ١٠/ ٩/ ١٩٦٤.

(٣١٨) انظر: A. Goodison, «King Hussein's Views on the Arab Summit,» 17/9/1964 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 6, F.O., 371/175560.

وهو ما أكده الملك حسين للسفير البريطاني في ما بعد من أنه يعارض وصف المتطوعين الفلسطينيين بالجيش، وهم لا يشكلون سوى مجموعات مسلحة تتلقى تدريباتها في غزة وسيناء[٣١٩].

ولكن هذه التحفظات من الجانب الأردني لم تمنع الملك حسين من القول في تصريح له إن: «للأردن دوراً سياسياً ورئيساً بالنسبة إلى الكيان الفلسطيني، وأنه مسرور للغاية لأن قيام الكيان حقق هدفاً من أهداف أبناء فلسطين»[٣٢٠]. كما صرح رئيس الوزراء التل بأن حكومته على استعداد لتأمين كل جهد لمنظمة التحرير، وأنها ستؤمن للمنظمة جميع الواجبات التي فرضها عليه مؤتمر القمة[٣٢١].

شهدت علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومات الأردنية أزمات عديدة، بل يكاد التأزم هو السمة الغالبة على تلك العلاقات، فالخلاف بين الطرفين خلاف وجود حيث يرى كل طرف في الآخر مصدر تهديد له. وسعت منظمة التحرير إلى تنظيم سكان الضفة الغربية، وتطبيق نظام الجباية الشعبية عليهم لتمويل الكفاح الفلسطيني المسلح، وإنشاء فرق للدفاع المدني وفرض التجنيد الإجباري لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وقد رفضت الحكومة الأردنية هذه المطالب لأنها من اختصاصات الدولة الأردنية وتمس سيادتها[٣٢٢].

وعلى ضوء الرفض الأردني هذا شن أحمد الشقيري حملة انتقادات واتهامات ضد الأردن، ليتحول الأمر إلى حرب إعلامية بين الطرفين[٣٢٣]، بلغت ذروتها بعد انعقاد مؤتمر القمة الثالث في الدار البيضاء في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ نتيجة فشل المؤتمر في تحقيق مطالب الشقيري المتعلقة بفرض التجنيد الإجباري وخدمة العلم للفلسطينيين[٣٢٤]. وبالرغم من وساطة الجامعة العربية وتوصل الحكومة الأردنية والمنظمة إلى اتفاق تفاهم بينهما في آذار/ مارس ١٩٦٦، إلا أن هذه الهدنة لم تدم

---

(٣١٩) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٤ في: Priestland, Ibid., vol. 14, p. 416, F.O., 371/175560.

(٣٢٠) **الحياة**، ١٦/ ٩/ ١٩٦٤.

(٣٢١) **الحياة**، ٢٦/ ٢/ ١٩٦٥.

(٣٢٢) الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء**، ص ١٨٢؛ الكيالي، **القضية الفلسطينية: آراء ومواقف، ١٩٦٤-١٩٦٦**، ص ٢١٥، وعلي محافظة، **أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٤٩.

(٣٢٣) الشقيري، المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣٢٤) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ٢١٢؛ الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٤٠، وسسر، **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية**، ص ٨٠.

طويلاً وسرعان ما انهارت[٣٢٥]، وذلك لاعتراض الشقيري على حركة الاعتقالات التي جرت في الأردن ضد أبناء الضفة الغربية، ومطالبته الحكومة الأردنية بالإفراج عنهم[٣٢٦].

وقد برر الملك حسين هذه الاعتقالات بقوله: «إن أركان المنظمة بدأوا يقومون بنشاط سري واسع النطاق محاولين بذر الشقاق والتفرقة بين سكان الضفتين الشرقية والغربية، وقد ضموا إلى صفوفهم عناصر تنتمي إلى أحزاب سياسية غير معترف بها في الأردن، عنيت البعثيين والشيوعيين والقوميين العرب اليساريين، وكان هدفهم إقامة نظام حكم جديد على أنقاض المملكة»[٣٢٧].

كما صرح وزير الداخلية الأردني عبد الوهاب المجالي في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٦ بأن الاعتقالات طالت عدداً من الحزبين، ومنهم الشيوعيون والبعثيون والقوميون العرب، وأنكر المجالي أن تكون الاعتقالات طالت فقط أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية[٣٢٨]. كما صرح رئيس الوزراء الأردني وصفي التل بأن الأجهزة الداخلية الأردنية قد اعتقلت عدداً من البعثيين وغيرهم[٣٢٩].

ونتيجة الاعتداء الإسرائيلي على قرية السموع في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ سارعت المنظمة إلى توجيه الاتهامات إلى الحكومة الأردنية بالتقصير في الدفاع عن هذه القرى[٣٣٠]، ما دفع الحكومة الأردنية إلى إغلاق مكاتب منظمة التحرير في الأردن في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧[٣٣١]، وسحب اعترافها بالمنظمة في نهاية الشهر نفسه[٣٣٢]، وليستمر تأزم العلاقات إلى ما قبل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حيث جرت وساطة من عبد الناصر لإجراء مصالحة بين الملك حسين وأحمد الشقيري، عند زيارة الملك حسين القاهرة في نهاية أيار/ مايو ١٩٦٧.

---

(٣٢٥) **الجهاد**، ٢٤/ ٢/ ١٩٦٦، و**أخبار فلسطين**، ٢١/ ٢/ ١٩٦٦.

(٣٢٦) أحمد الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ٢ ج (بيروت: دار العودة، [١٩٧٣])، ج ١، ص ١٦٦.

(٣٢٧) الحسين بن طلال، فانس ولوير، **حربنا مع إسرائيل**، ص ١٩.

(٣٢٨) Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 150.

(٣٢٩) **الجهاد**، ٨/ ٥/ ١٩٦٦.

(٣٣٠) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ٢٠٥-٢٠٦؛ **أخبار فلسطين**، ٩/ ١/ ١٩٦٧؛ Herzog, *The Arab- Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*, p. 147, and Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 1796.

(٣٣١) الحسين بن طلال، المصدر نفسه، ص ٢٠٥، وسسر، **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية**، ص ١٠٢.

(٣٣٢) **أخبار فلسطين**، ٣/ ١/ ١٩٦٧.

لم تكن الحكومة البريطانية بمنأى عن تداعيات الأحداث في الأردن والمنطقة العربية بالنسبة إلى الكيان الفلسطيني، وما تبع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من تطورات ولا سيما على الساحة الأردنية، حيث وقفت موقف المترقب الحذر مع بداية الدعوة لإنشاء الكيان الفلسطيني، لكن مع خروج هذه الدعوة إلى حيز الوجود، وتحوله إلى جهاز رسمي معترف به، بدأ الأمر يشكل مصدر قلق بالنسبة إليها، ويتجلى ذلك في أوضح صوره من خلال تقارير دبلوماسييها في المنطقة العربية.

فمن خلال تقييمه لقرارات مؤتمر القمة الأول في كانون الثاني ١٩٦٤ المتعلقة بالكيان الفلسطيني، يشير السفير البريطاني في عمان إلى أن مثل هذه القرارات هي ذات أثر ضعيف بالنسبة إلى الأردن، إذ تركز اهتمامه على قرار المؤتمر إنشاء القيادة العربية المشتركة[٣٣٣]. في حين تنامى الاهتمام بمسألة الكيان الفلسطيني في أعقاب مؤتمر القمة الثاني في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، وما سبقه من خطوات قام بها الشقيري لترجمة فكرة الكيان الفلسطيني إلى واقع، فيصف السفير البريطاني هذا الكيان بقوله: «لقد ظهر جلياً بأن الكيان الفلسطيني كأنه حصان طروادة، لذا لم يتفاجأ أحد عندما قال الأردنيون أن ليس هناك ضرورة لتجهيز هذا الكيان بالأسنان»[٣٣٤]. ولعل السفير البريطاني يقصد بقوله هذا المخاوف التي نشأت لدى الأردنيين من قيام الكيان الفلسطيني ومنظمة التحرير.

وتعليقاً على التقرير الذي بعث به الوفد الأردني المشارك في مؤتمر القمة بالإسكندرية، قال السفير البريطاني إن من بين الأمور التي بحثها المؤتمر الكيان والمسألة الفلسطينية، التي لا يوجد حدود لما تسببه من مشاكل[٣٣٥].

وعندما احتدم الخلاف بين الحكومة الأردنية ورئيس المنظمة أحمد الشقيري من خلال الحملات الإعلامية، وصف السفير البريطاني موقف الشقيري بقوله: «إنه مع نهاية عام ١٩٦٤ عين للكيان قائد، ولكن ليس هناك شيء يقوده، وأخذت سيول تصريحات الشقيري تنتشر في كل مكان، إذ كانت تشكل خطراً حقيقياً ليس لدقتها

---

(٣٣٣) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٦٥: «Jordan 1964, Arma Virumque,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 597, F.O., 371/ 175816.

(٣٣٤) انظر: Priestland, Ibid., vol. 14, p. 601, F.O., 371/175816.

(٣٣٥) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٦٤: «Second Arab Summit Conference,» in: Ibid., vol. 14, p. 508, F.O., 371/175561.

وصحتها، بل لانتشارها بشكل واسع خارج الأردن»[٣٣٦]، وأضاف بأن وجود المنظمة أمر غير مرغوب فيه، وهي تجعل العرب ضحايا لحملاتها الإعلامية[٣٣٧].

كما وجدت الحكومة البريطانية في الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير عاملاً من عوامل عدم الاستقرار السياسي في الأردن[٣٣٨]. وعندما ضاعفت المنظمة من هجومها على الحكومة الأردنية في أعقاب الاعتداء على قلقيلية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥، وبعد انتهاء مؤتمر القمة في الدار البيضاء، أصدر رئيس الحكومة وصفي التل تصريحاً رداً على هذا الهجوم في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، ولكن يبدو أن مضمون التصريح لم يقنع الملك حسين بأنه الرد الكافي على اتهامات المنظمة، الأمر الذي انعكس على علاقته مع رئيس حكومته[٣٣٩]. ويعلق السفير البريطاني على ذلك بقوله: «إن وصفي التل هو ضحية للمنظمة ولهجوم الشقيري الذي نجح في تحقيق هدفه في إثارة أزمة ثقة بين الملك حسين ورئيس حكومته»[٣٤٠].

وفي ما يتعلق بتشكيل جيش التحرير الفلسطيني لم يكن الأردن وحده الذي تثير قلقه مثل هذه الخطوة، بل شاركته في هذا القلق وزارة الخارجية البريطانية، إذ أشارت في إحدى برقياتها إلى أن هناك عرضاً مثيراً للقلق لإنشاء جيش تحرير فلسطيني، سيعرض على مؤتمر القمة الثاني المنعقد في الإسكندرية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤[٣٤١].

وعندما وجدت الحكومة البريطانية أن هذا الجيش قد أصبح أمراً واقعاً، طالبت في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ الأمم المتحدة بقطع مساعداتها التي تقدمها لعناصر شبه عسكرية من اللاجئين الفلسطينيين، وذلك لأن مبادئ الأمم المتحدة تعارض تقديم أية معونة إلى منظمة شبه عسكرية، من أهدافها المعلنة القضاء على دولة عضو فيها[٣٤٢].

---

(٣٣٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٦٥ في: Priestland, Ibid., vol. 14, p. 603, F.O., 371/175816.

(٣٣٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٦٥ في: Ibid., vol. 14, p. 705, F.O., 371/180657.

(٣٣٨) Foreign Office Brief, «Anglo-American Talks on the Middle East,» 23/11/1965 in: Ibid., vol. 14, p. 745, F.O., 371/180646.

(٣٣٩) «Jordan Press Extracts,» 12/10/1965 in: Ibid., vol. 14, p. 772, F.O., 371/180733.

(٣٤٠) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٦٥ في: Ibid., vol. 14, p. 774, F.O., 371/180733.

(٣٤١) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى جدة بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٤ في: Ibid., vol. 14, p. 440, F.O., 371/175560.

(٣٤٢) **الجهاد**، ٩/ ١١/ ١٩٦٦، ص ٩٤.

ونتيجة نجاح المنظمة في التغلغل في صفوف الجيش الأردني والتأثير في عدد من الضباط الأردنيين فيه، والذين أخذوا يعترضون على موقف الملك حسين من منظمة التحرير، قامت الحكومة الأردنية بتسريح واعتقال عدد كبير من هؤلاء الضباط. وقد اعتبرت صحيفة **التايمز** (*Times*) و**الغارديان** (*Guardian*) البريطانيتان أن مثل هذا الأمر يشكل تهديداً لنظام الملك حسين، وأن ما أقدمت عليه الحكومة الأردنية من اعتقال وتسريح لهؤلاء الضباط هو خطوة بارعة في نطاق النزاع بين الأردن والمنظمة[٣٤٣].

مما سبق نجد أن الموقف البريطاني تجاه مسألة الكيان الفلسطيني قد اتسم بعدم المبالاة في بداية طرح هذه الفكرة، ليزداد هذا الاهتمام مع تبلورها وخروجها إلى أرض الواقع، لتصبح منظمة سياسية وعسكرية قائمة بذاتها. ولعل مبعث القلق البريطاني من هذه المنظمة يأتي من تهديدها للاستقرار السياسي في الأردن ولنظام الحكم، وهو ما تحرص الحكومة البريطانية على استمراره، وكذلك تهديدها لإسرائيل، خصوصاً مع تنامي الدور العسكري لها، وما يترتب على ذلك من تهديد لأمن إسرائيل سواء من خلال الاعتداءات التي كان يشنها الفدائيون على إسرائيل، أو لخشيتها من أن يكون هذا النشاط العسكري مقدمة لحرب شاملة تشنها الدول العربية ضد إسرائيل.

رابعاً: الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧

لم تكن الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٦٧ وليدة لحظة معينة، أو حدث ما أدى إلى اشتعالها؛ بل هي مخطط صهيوني أُعد تحضيره قبل سنوات عدة، وأجريت عليه بعض التعديلات وفقاً لما يستجد من ظروف، إلى أن تمكنت الحكومة الإسرائيلية من تنفيذه بنجاح فاق توقعاتها.

أدت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات السابقة لعام ١٩٦٧ إلى خسارة كبيرة تمثلت في هزيمة الجيوش العربية في حزيران/ يونيو عام١٩٦٧ وضياع الضفة الغربية، وكانت إسرائيل قد كسبت المعركة سياسياً قبل وقوعها، واستطاعت أن تحشد الرأي العام العالمي إلى جانبها[٣٤٤]، إذ أسهمت في ذلك العمليات الفدائية التي أخذت تشنها منظمة فتح منذ عام ١٩٦٥ على المواقع الإسرائيلية[٣٤٥]، وما تبع

---

(٣٤٣) **أخبار فلسطين**، ٤/ ٦/ ١٩٦٦.

(٣٤٤) Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, pp. 212 and 235.

(٣٤٥) مائير، **حياتي**، ص ١٦٨، و Peres, *David's Sling*, p. 173.

هذه العمليات من غارات إسرائيلية انتقامية كان أبرزها الاعتداء على قرية السموع في ١١ ـ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦[٣٤٦]، أضف إلى ذلك حمى الحرب الإعلامية التي كانت سائدة بين أنظمة العالم العربي، والاتهامات المتبادلة بالتقصير والخيانة، إذ تعرض الأردن لهجمات عنيفة بعد الاعتداء الإسرائيلي على السموع من قبل مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية[٣٤٧]، كما تعرضت مصر للهجوم في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على سوريا في نيسان/ أبريل ١٩٦٧ من قبل الأردن والسوريين، مطالبين مصر بالتزام معاهدة الدفاع المشترك التي تربطها مع سوريا، وسحب القوات الدولية المرابطة في سيناء[٣٤٨].

ومن ذلك أيضاً معاهدات الدفاع المشترك التي وقعها عدد من الدول العربية، فكان هناك الاتفاقية السورية ـ المصرية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، والمصرية ـ الأردنية ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٧، وانضمام العراق إلى المعاهدة المصرية ـ الأردنية في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. هذه العوامل في مجموعها ساهمت في دفع الحكومة الإسرائيلية إلى الاعتقاد بأن الوقت قد حان لضرب الدول العربية، وكان السبب المباشر الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية ذريعة لإعلان الحرب، هو طلب الحكومة المصرية سحب القوات الدولية من سيناء في ١٦ أيار/ مايو، وإغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة في ٢٢ أيار/ مايو[٣٤٩]، والذي اعتبرته إسرائيل إعلاناً للحرب[٣٥٠].

سارعت الحكومة الإسرائيلية في ٢٨ أيار/ مايو إلى التحذير بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام إغلاق المضائق، وأنها ستحمي حقها الشرعي بالقوة إذا فشلت المنظمة الدولية أو مجموعة الدول البحرية في الوصول إلى حل إيجابي[٣٥١]. أما الحكومة البريطانية فقد أعلن وزير خارجيتها في ٣١ أيار/ مايو أن حكومته تعتبر

(٣٤٦) العقاد، **مأساة يونيو ١٩٦٧، حقائق وتحاليل**، ص ٢٠٤؛ Nevo and Pappé, eds. *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, p. 179, and Eban, Ibid., p. 168.

(٣٤٧) الحسين بن طلال، فانس ولوير، **حربنا مع إسرائيل**، ص ٢٤، و Herzog, *The Arab-Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*, p. 147.

(٣٤٨) مائير، **حياتي**، ص ١٦٨؛ الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ص ٢٢و٢٣، و Peres, *David's Sling*, p. 178.

(٣٤٩) دايان، **قصة حياتي، يوميات قادة العدو**، ص ٢٥٤؛ الحسين بن طلال، المصدر نفسه، ص ٢٧-٢٨؛ جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧؟**، ص ١٧٤؛ بيريس، **حروبنا مع العرب**، ص ١٢٦، ومائير، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٣٥٠) شارون، **مذكرات أرييل شارون**، ص ٢٣٤.

(٣٥١) Fuada Jabber, ed., *International Documents on Palestine, 1967* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1970), pp. 30-45.

إغلاق المضائق من جانب واحد عملاً من أعمال الحرب، وأنها تتفاوض مع الدول البحرية الأخرى للإعلان في بيان مشترك عن حرية الملاحة في الخليج، وأضاف بأن الحكومة البريطانية تعتبر أي عدوان من أي جانب على خطوط الهدنة بين العرب وإسرائيل عملاً من أعمال الحرب[٣٥٢].

وقد تقدمت الحكومة البريطانية في ٧ أيار/ مايو ١٩٦٧ باقتراح تبنته أمريكا في ما بعد، يقضي بقيام أسطول دولي صغير بعبور مضائق تيران لتأمين حرية الملاحة[٣٥٣]. ولكن تم استبعاد هذا الاقتراح بعد المشاورات التي عقدها رئيس الحكومة البريطاني ويلسون مع الرئيس الأمريكي[٣٥٤]. وكان مجلس الأمن قد فشل في جلسته المنعقدة في ٢٤ أيار/ مايو في التوصل إلى قرار بخصوص إعادة فتح المضائق وذلك لمعارضة روسيا[٣٥٥].

تداعت الأحداث متسارعة في المنطقة نحو التصعيد، ففي ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٧ أعلن عبد الناصر أنه إذا ما قامت إسرائيل بعمل عدواني ضد أي دولة عربية، فإن الحرب ستكون معها شاملة وسيكون الهدف تدمير إسرائيل، وأضاف أن مصر جاهزة للحرب[٣٥٦]. وفي ٣٠ أيار/ مايو قام الملك حسين بزيارة مفاجئة إلى القاهرة أسفرت عن مصالحة مع عبد الناصر، وعقد اتفاقية دفاع مشترك مماثلة لتلك التي وقعتها مصر مع سوريا[٣٥٧]. وكان توقيع هذه الاتفاقية بمثابة موافقة أردنية صريحة للمشاركة إلى جانب مصر في حال حدوث مواجهة عسكرية مع إسرائيل، إذ كان لهذا التحالف الذي شاركت فيه دولتان لهما حدود مع إسرائيل، الدور الرئيس في أن تتخذه إسرائيل ذريعة لإعلان قرار الحرب[٣٥٨].

(٣٥٢) **الأخبار**، ١/٦/١٩٦٧.

(٣٥٣) جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧؟**، ص ١٦٩؛ بيريس، **حروبنا مع العرب**، ص ١٥٧؛ دايان، **قصة حياتي، يوميات قادة العدو**، ص ٢٥٩؛ الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ص ١٢١، ومائير، **حياتي**، ص ١٧٠.

(٣٥٤) Jabber, ed., Ibid., p. 51; الشقيري، المصدر نفسه، ص ٢٤٩، ومائير، المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٣٥٥) جمعة، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٣٥٦) مائير، المصدر نفسه، ص ١٦٩، و Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, p. 211.

(٣٥٧) الحسين بن طلال، فانس ولوير، **حربنا مع إسرائيل**، ص ٣٠؛ **الكتاب السنوي، ١٩٦٧**، ص ٢٤؛ جمعة، المصدر نفسه، ص ١٧٠؛ الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ص ١٩٥، وبيريس، **حروبنا مع العرب**، ص ١٢١.

(٣٥٨) Herzog, *The Arab-Israeli Wars*, p. 151.

وفي ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وقّع العراق اتفاقية دفاع مع مصر، وقد اعتبر موشيه دايان توقيع هذه الاتفاقية «بمثابة إحكام للحصار العربي حول إسرائيل»[٣٥٩]. وفي اليوم ذاته عقد الملك حسين مؤتمراً صحافياً أعرب فيه عن اعتقاده بأن الحرب مع إسرائيل ستكون خلال أيام، وأعرب عن خيبة أمله من الخط الموالي لإسرائيل والذي تتبناه أمريكا وبريطانيا، وحذر الدولتين من استمرار هذه السياسة التي ستفقدهما صداقة العالم العربي إلى الأبد[٣٦٠].

وكان رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون قد أجرى محادثات في واشنطن في ٢ حزيران/ يونيو صرح على أثرها بأن إغلاق المضائق قد يؤدي ليس إلى صدام عربي ـ إسرائيلي فحسب، وإنما إلى صدام أكبر بكثير، وأن هذا الصدام قد ينشب في غضون ساعات، كما أكد أنه سيجري في ٣ حزيران/ يونيو محادثات مع الأمين العام للأمم المتحدة لبحث أزمة الشرق الأوسط[٣٦١]. وأبلغت الحكومة البريطانية السفير الإسرائيلي في لندن بأن بريطانيا ستتعامل مع هذه القضية بموجب قرارات الأمم المتحدة[٣٦٢].

وكان للصحف البريطانية موقفها تجاه التصعيد في المنطقة؛ فصحيفة **الغارديان** في مقالة لها في ٣ حزيران/ يونيو قالت: «إن على الحكومة الإسرائيلية أن لا تتوقع تأييداً دولياً تلقائياً إذا ما نشبت الأزمة، ويجب أن يكون الضغط على الجمهورية العربية المتحدة للامتثال لقرارات الأمم المتحدة، مساوياً وموازياً للضغط على إسرائيل أيضاً»[٣٦٣]. أما صحيفة **التايمز** فقالت: «إن الإسرائيليين في نشوتهم الحاضرة مستعدون لتحدي العالم ولكنها حالة لن تدوم إلى الأبد، وأضافت: إن على إسرائيل أن تتخلى عن فكرة أنه لا شأن لأحد بالطريقة التي ستعيد بها رسم خريطة الشرق الأوسط»[٣٦٤].

---

(٣٥٩) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ٢٠٩؛ بيريس، **حروبنا مع العرب**، ص ١٢٠؛ التل، **الأردنيون وفلسطين**، ص ٧١ و١٠٥، و Jabber, ed., *International Documents on Palestine, 1967*, p. 577.

(٣٦٠) دايان، **قصة حياتي، يوميات قادة العدو**، ص ٢٦١.

(٣٦١) الحسين بن طلال، فانس ولوير، **حربنا مع إسرائيل**، ص ٥٤، ومطاوع، **الأردن في حرب ١٩٦٧**، ص ٩٧.

(٣٦٢) الشقيري، **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**، ص ٢٤٩، و Jabber, ed., *International Documents on Palestine, 1967*, pp. 51-67.

(٣٦٣) **الأخبار**، ٤/ ٦/ ١٩٦٧.

(٣٦٤) **الأخبار**، ٢/ ٦/ ١٩٦٧.

ومهما يكن من أمر، فقد فشلت الجهود الدولية في احتواء الأزمة التي لم تكن تريدها إسرائيل أن تنتهي، ففي الساعة السابعة وخمسة وأربعين دقيقة من صباح الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ قام سلاح الجو الإسرائيلي بشن هجوم خاطف ومركّز على القواعد والمطارات العسكرية المصرية أسفر عن تدمير سلاح الجو المصري خلال ساعات من بدء المعركة[٣٦٥].

وفي الساعة التاسعة من صباح ٥ حزيران/ يونيو اتخذ الأردن قرار دخول الحرب ضد إسرائيل[٣٦٦]، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل اتخاذ هذا القرار بقليل قد بعث إلى الملك حسين بواسطة قائد قوات بعثة الهدنة الدولية أود بول (Ode Bull) يخبره فيها بأن إسرائيل لن تهاجم الأردن إلا إذا بدأ هو بالهجوم[٣٦٧]. ولكن الملك حسين ـ ولاعتبارات عدة ـ لم يكن أمامه من خيار إلا دخول الحرب، وقد علق السفير البريطاني في عمان فيليب أدامز (Philip Adams) على قرار الأردن دخول الحرب بقوله: «إن الملك حسين لا يملك الاختيار إذ كان همه الأول التضامن العربي»[٣٦٨]، في حين يرى أوريل دان (Uril Dann) أن خيار الملك حسين في دخوله الحرب قد تمثل بموقفين؛ **الأول**، طلبه من القاهرة ـ عن طريق سفارتها في عمان ـ زيارة مصر، **والثاني**، رفض طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي عدم المشاركة في الحرب[٣٦٩].

وقد وجه وزير الخارجية الإسرائيلي الاتهام إلى الحكومة المصرية بالبدء بالقتال، ثم ساندتها سوريا والأردن استناداً إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين الأردن ومصر، والتي دفعت بالأردن إلى إطلاق النار من دون مبررات[٣٧٠].

أما الحكومة البريطانية فقد أشار وزير خارجيتها أمام مجلس العموم البريطاني حول اندلاع الحرب، إلى أن اعتداءات وقعت في الشرق الأوسط، والصورة ليست

---

(٣٦٥) مائير، **حياتي**، ص ٢٦٦؛ الشرع، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات**، ص ٤٥٩؛ جيمس لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ترجمة شفيق جميعان (عمان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ١٧١، ومطاوع، **الأردن في حرب ١٩٦٧**، ص ١٢٠.

(٣٦٦) الحسين بن طلال، فانس ولوير، **حربنا مع إسرائيل**، ص ٤٩، و Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 161.

(٣٦٧) جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧؟**، ص ١٩٦؛ Randolph S. Churchill and Winston S. Churchill, *The Six Day War* (London: Heinmann, 1967), p. 127, and Eban, *My Country: The Story of Modern Israel*, p. 222.

(٣٦٨) لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ص ١٧٠.

(٣٦٩) Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, p. 161.

(٣٧٠) Jabber, ed., *International Documents on Palestine, 1967*, and Churchill and Churchill, *The Six Day War*, pp.14 and 158.

واضحة بعد حيالها، وأبدى أسف حكومته لما آلت إليه الأمور، مؤكداً أن الحكومة البريطانية قد بذلت أقصى جهدها للتوسط بين الطرفين وبجميع السبل ليمارسا ضبط النفس، وحل مشاكلهما عن طريق المفاوضات السلمية، كما أكد أن هدف الحكومة الآن ينحصر في ضمان وقف عاجل وشامل للقتال[٣٧١].

وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ٥ حزيران/ يونيو لبحث أمر الحرب في الشرق الأوسط، سعت بريطانيا وأمريكا لإصدار قرار بوقف إطلاق النار، في حين صوتت روسيا لإدانة إسرائيل كدولة معتدية[٣٧٢].

وفي اليوم التالي للحرب ازدادت الأوضاع سوءاً على الجبهات العربية، وفي اتصال تم بين الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر في ٦ حزيران/ يونيو، أخبر الملك الرئيس المصري بأن أعداداً كبيرة من الطائرات تظهر على شاشة الرادار، وأنها آتية من البحر، معرباً عن اعتقاده بأنها طائرات بريطانية وأمريكية[٣٧٣]. ومن هنا بدأ عبد الناصر بإعلان حرب دبلوماسية ضد أمريكا وبريطانيا، وأعلن في ٦ حزيران/ يونيو عن إغلاق قناة السويس[٣٧٤]. كما استدعى الملك حسين سفراء بريطانيا وفرنسا وأمريكا، وواجههم بحقيقة التواطؤ مع إسرائيل، فأنكر السفراء هذا الأمر[٣٧٥]. ويعلق حاييم هيرتزوغ (Chaim Herzog) على ذلك بقوله: «أن الملك حسين والرئيس عبد الناصر هما من أوجدا هذا الادعاء لتبرير أمر القضاء على الطيران المصري، وهو دليل واضح على الإرباك الذي ألحقه الإسرائيليون بالقادة العرب، وأنهم هم من استمع إلى المكالمة اللاسلكية التي جرت بين الملك حسين والرئيس عبد الناصر ونشروها بعد يومين»[٣٧٦].

أنكر رئيس الوزراء البريطاني في ٦ حزيران/ يونيو الاتهامات التي وجهها عبد الناصر لبريطانيا وأمريكا بالتدخل في القتال إلى جانب إسرائيل، مؤكداً عدم وجود أية طائرات بريطانية في المنطقة، وأن الحكومة البريطانية كلفت سفراءها بالدول المعنية نقل استنكارها لمثل هذه الاتهامات[٣٧٧].

---

(٣٧١) **الأخبار**، ٢٢/٦/١٩٦٧، و Churchill and Churchill, Ibid., p. 158.

(٣٧٢) Churchill and Churchill, Ibid., p. 14.

(٣٧٣) المصدر نفسه، ص ١٥٨؛ الحسين بن طلال، فانس ولوير، **حربنا مع إسرائيل**، ص ٦٦، و**الأخبار**، ٢٢/٦/١٩٦٧.

(٣٧٤) Jabber, ed., *International Documents on Palestine, 1967*, p. 586.

(٣٧٥) لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ص ١٧٨.

(٣٧٦) Herzog, *The Arab-Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*, p. 160.

(٣٧٧) Jabber, ed., *International Documents on Palestine, 1967*, p. 65.

وفي ٦ حزيران/ يونيو عقد مجلس الأمن جلسة خاصة استمرت أربع عشرة ساعة، اتخذ فيها قراراً يقضي بوقف عاجل وشامل لإطلاق النار[٣٧٨]، ولكن إسرائيل رفضت تنفيذ القرار إلا إذا فعلت الدول العربية ذلك، وقد وافقت سوريا ومصر والعراق على القرار، في حين رفض الأردن ذلك في البداية ولكنه عاد بعد نصف ساعة وأعلن رئيس وزرائه سعد جمعة موافقة بلاده على وقف إطلاق النار[٣٧٩].

وكان عبد الناصر قد بعث ببرقية إلى قائد القوات المشتركة في الأردن يطلب فيها أن يقوم الملك حسين بممارسة ضغط على أمريكا وبريطانيا لإجبار إسرائيل على قبول وقف إطلاق النار[٣٨٠]. وفي برقيته التي بعثها عبد الناصر إلى الملك حسين في ٧ حزيران/ يونيو، برر عبد الناصر اتهاماته لأمريكا وبريطانيا بمساعدة إسرائيل عسكرياً[٣٨١]، بأن القادة العسكريين المصريين أكدوا أن القناصة البريطانيين قاموا بتفجير مواقع مصرية في سيناء في اليوم الأول للحرب، وبأن سبعة عشر خبير متفجرات بريطانياً قد وصلوا إلى عجلون قبل شن الحرب بقليل[٣٨٢].

وبالرغم من توالي الاتهامات للحكومة البريطانية، فقد أصرت في تصريحاتها على إبداء حرصها الشديد على الإسهام في تحقيق تسوية للوضع في الشرق الأوسط من خلال الأمم المتحدة[٣٨٣]، وكانت الحكومة البريطانية قلقة جداً من الهجوم الإسرائيلي على الأردن، إذ كانت تخشى سقوط النظام الأردني، ولا سيما أن إشاعات راجت حول هرب الملك حسين إلى روما في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧[٣٨٤].

وفي السابع من حزيران/ يونيو وافقت حكومتا الأردن وإسرائيل على قرار وقف إطلاق النار، الذي أصدره مجلس الأمن في تلك الليلة[٣٨٥].

---

(٣٧٨) لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ص ١٨٠، والشرع، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات**، ص ٥٠٩.

(٣٧٩) Jabber, ed., Ibid., p. 161, and Churchill and Churchill, *The Six Day War*, p. 161.

(٣٨٠) Jabber, ed., Ibid., p. 65.

(٣٨١) جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧؟**، ص ٢٤٧، وعبد الإله بلقزيز، «واحد وعشرون عاماً على هزيمة حزيران، الأسباب، الحصيلة، الآفاق،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٧.

(٣٨٢) Churchill and Churchill, *The Six Day War*, pp. 160-165.

(٣٨٣) Jabber, ed., *International Documents on Palestine, 1967*, p. 137.

(٣٨٤) Churchill and Churchill, Ibid., p. 165.

(٣٨٥) الشرع، **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات**، ص ٤٩٤، و**الكتاب السنوي، ١٩٦٧**، ص ٢٥.

كما وافق وزير الخارجية البريطاني جورج براون في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦٧على مشروع قرار أمريكي ينص على إجراء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل بمساعدة طرف ثالث، كما اقترح براون أن يكون للأمم المتحدة وجود عسكري في منطقة الشرق الأوسط، وعارض أي توسع إقليمي نتيجة للحرب[٣٨٦].

وفي محاولة من الملك حسين لشرح الموقف العربي قام في ٢٤حزيران/ يونيو بجولة شملت أمريكا وعدداً من الدول الأوروبية، وذلك للبحث في موضوع استعادة الضفة الغربية والوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، وبالرغم من إشارة الملك حسين إلى أن رئيس الوزراء البريطاني ويلسون ووزير الخارجية براون قد أظهرا قدراً كبيراً من التفهم، لكن أياً من أولئك الزعماء الذين التقى بهم لم يستطع تقديم أية مساعدة عملية للأردن، وكان للرأي العام الغربي المعادي للعرب ـ بسبب الاتهامات العربية بأن إسرائيل تلقت مساعدات من أمريكا وبريطانيا أثناء الحرب ـ دوراً كبيراً في الرد السلبي الذي لقيه الملك حسين[٣٨٧].

وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ وافق مجلس الأمن بالإجماع على مشروع قرار بريطاني رقم (٢٤٢)، والذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة أثناء الحرب الأخيرة، مع الاعتراف المتبادل بحق جميع دول منطقة الشرق الأوسط بالبقاء، وقد قبلت مصر ثم سوريا والأردن بهذا القرار[٣٨٨].

لم تكن هزيمة العرب وضياع الضفة الغربية وسيناء ومرتفعات الجولان في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بالأمر المفاجئ، ولقد قدمت الصحف البريطانية لنتائج الحرب قبل أشهر من وقوعها، وبدقة متناهية تكاد تكون مطابقة لما حدث على أرض الواقع، وما ترتب عليها من نتائج، ففي مقالتها الختامية في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٦٧، كتبت صحيفة **التايمز** اللندنية: «إن إسرائيل قادرة على حماية نفسها ضد أي هجوم بري تقوم به إحدى الدول العربية أو بعضها، وبالرغم من أن الجيوش العربية متفوقة عددياً، إلا أن الجيش الإسرائيلي يتمتع بتدريب أرفع مستوى، وقدرة أكمل على استخدام المعدات»[٣٨٩].

---

(٣٨٦) **الأخبار**، ٢٢/ ٦/ ١٩٦٧.

(٣٨٧) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ٢٢١-٢٢٢، و**الكتاب السنوي، ١٩٦٧**، ص ٢٧.

(٣٨٨) جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧م؟**، ص ٢٢١؛ مائير، **حياتي**، ص ١٨١، وهوبوود، «هل لا زال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط؟،» ص ٢٧.

(٣٨٩) أحمد الشقيري، **على طريق الهزيمة** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٢)، ص ١٠٨.

أما مجلة **الإيكونوميست** *(Economist)* البريطانية فقد نشرت تحقيقاً صحافياً لمراسلها في تل أبيب قال فيه: «إن الحرب أصبحت حتمية وستكون دموية، وإن قوة الجمهورية العربية المتحدة في سيناء متفوقة جداً عما كانت عليه في عام ١٩٥٦، ومع ذلك فلا أحد يشك في قدرة إسرائيل على هزيمة الجمهورية العربية المتحدة»[٣٩٠].

وفي ٢٨ أيار/ مايو نشرت صحيفة **الأوبزرفر** *(Observer)* مقالةً أعلنت فيها «أنه من المتوقع أن تقوم إسرائيل بالضربة الأولى، وأن المعركة قد تربح أو تخسر في الساعات الأربع والعشرين الأولى في هجمة جوية مفاجئة»[٣٩١].

وقد قدمت تفسيرات عدة لموقف الحكومة البريطانية المنحاز إلى إسرائيل، فرئيس الوزراء الأردني سعد جمعة يؤكد أن هذا التورط البريطاني والأمريكي جاء نتيجة خطة روسية، هدفت من ورائها أن يفقد الغرب أصدقاءه العرب، ويتجه هؤلاء إلى أحضان روسيا، بعد أن يتم إذلالهم بمعركة غير متكافئة مع إسرائيل، يقف فيها الغرب إلى جانب إسرائيل[٣٩٢].

أما صلاح العقاد فيعزو الموقف البريطاني هذا لخشية بريطانيا من أن تسيطر فئة موالية لعبد الناصر على الجنوب العربي بعد جلاء القوات البريطانية عنه، ولا سيما مع وجود القوات المصرية في اليمن، لذا دفعت بريطانيا إسرائيل إلى الحرب لكي تضطر مصر إلى سحب قواتها من اليمن، وبالتالي يتم تجنب التسلل السوفياتي إلى اليمن عن طريق الجنوب العربي[٣٩٣].

في حين يعزو الوزير البريطاني السابق أنتوني ناتينغ (Anthony Nutting) الموقف البريطاني إلى المهانة التي كانت لا تزال تعانيها بعض العناصر في بريطانيا والتي لحقت بهم عام ١٩٥٦، حيث كان هؤلاء متلهفين لأن يقوم الإسرائيليون بإنجاز المهمة التي لم يستطيعوا إتمامها بأنفسهم[٣٩٤].

---

(٣٩٠) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٣٩١) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٣٩٢) جمعة، المصدر نفسه، ص ١٢٨-١٢٩، ومحافظة، **أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث**، ص ٥١.

(٣٩٣) العقاد، **مأساة يونيو ١٩٦٧، حقائق وتحاليل**، ص ٢٠٨ و٢٥٣.

(٣٩٤) ناتينغ، **ناصر**، ص ٤٦٧.

الفصل الخامس

العلاقات الأردنية ـ البريطانية
وأثرها في القضايا المحلية ١٩٥١ ـ ١٩٦٧

أولاً: المعارضة السياسية والشعبية الأردنية

أحدث الوجود البريطاني في الأردن وبمختلف أشكاله تذمراً ومعارضة أردنية اتسعت لتشمل الأطياف السياسية والشعبية كافة، ليتنامى هذا التذمر مع مرور الزمن، نتيجة زيادة التدخل البريطاني في الشؤون الأردنية وزيادة الوعي الوطني والقومي بين صفوف الأردنيين، الأمر الذي حداهم على مناهضة هذا الوجود والسعي إلى التخلص منه أسوة بغيرهم من إخوانهم العرب، أما المجالات التي كانت تثير المعارضة الأردنية وتؤججها فتتمثل في ما يلي:

١ ـ السيطرة البريطانية على الجيش العربي

وخير من يمثل هذه السيطرة قائد الجيش ـ البريطاني الجنسية ـ جون غلوب (J. Glubb)، بالإضافة إلى عدد من الضباط البريطانيين الذين كانوا يشغلون أهم المناصب القيادية في الجيش، بحيث أصبح النفوذ البريطاني في الجيش مسيطراً إلى درجة أن الضباط العرب لم تتح لهم الفرصة لإظهار مقدرتهم على تولي المراكز القيادية[١].

لم يقتصر أمر معارضة القيادة الأجنبية للجيش العربي على الضباط الأردنيين كما ذكر آنفاً، بل ساهمت في ذلك أيضاً الأحزاب والصحف والمجالس النيابية، ففي جلساتهم رفع النواب شعار المعارضة ضد السيطرة البريطانية على الجيش العربي، والمطالبة بطرد غلوب[٢]، ففي معرض حديثه عن قوة الأردن العسكرية ككيان مستقل، انتقد النائب رشاد المسودة عدم قدرة الحكومة الأردنية على التحكم وتوجيه ما لديها من قوى عسكرية[٣].

---

(١) الحسين بن طلال، **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**، ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة عواد علي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ١٢٨.

(٢) Hatem A. Al Sarairah, *A British Actor on the Bedouin Stage: Glubb in Jordan, 1930-1956* (Irbid: [s. n.], 2000), p. 156.

(٣) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١)، الملحق، محاضر جلسات مجلس النواب الأردني.

وفي السياق ذاته طالب النائب قدري طوقان في جلسة مجلس النواب في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ بضرورة الاهتمام بتقوية الجيش الأردني، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بإشراف الدولة على صرف ميزانية الجيش وإدارته[٤]. وفي جلسته التي عقدها في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ وجه مجلس النواب النقد لرئيس الوزراء توفيق أبي الهدى بشكل خاص لتغاضيه عن تعاظم السيطرة البريطانية على الجيش العربي[٥].

ومن ذلك أيضاً معارضة النائب عبد الله الريماوي في جلسة مجلس النواب في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ تجديد الحكومة عقد استخدام رئيس قسم الاستخبارات البريطانية الجنسية، مطالباً أياها بتنفيذ ما كانت قد وعدت به سابقاً[٦]، إذ كان النائب قد أثار موضوع المبلغ الكبير الذي يتقاضاه هذا الضابط والبالغ ألفين وخمسمائة دينار، متسائلاً عن مدى استحالة العثور على شخص غير بريطاني يشغل هذا المنصب، وبكلفة أقل، ولا سيما أن القسم الأكبر من الموازنة يذهب إلى وزارة الدفاع؟ فوعدت الحكومة حينها بإيجاد البديل له[٧].

أما الأحزاب الأردنية فقد تصدر أمر تعريب قيادة الجيش العربي سُلَّم أولوياتها، ونجد هذا المطلب يكاد لا يغيب عن برامجها الحزبية والانتخابية[٨]، وقد استغلت الأحزاب ـ وبخاصة القومية منها ـ الشارع الأردني ونوابها في المجالس النيابية[٩]، للضغط على الحكومات الأردنية من أجل تحقيق مطالبها، والتي في مقدمتها طرد غلوب ومن معه من ضباط بريطانيين[١٠].

كما تصدت الصحف الأردنية لمعارضة القيادة البريطانية للجيش العربي، وتدخل هذه القيادة في الشؤون الأردنية، فكان نصيب هذه الصحف المطاردة والتعطيل. فعلى سبيل المثال أغلقت صحيفة **الجهاد** في نيسان/ أبريل ١٩٥٤ لنشرها مقالة قالت فيها:

---

(٤) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١).

(٥) Naseer H. Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)*, (The Hague: Nijhof, 1972), pp. 104-105.

(٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤).

(٧) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١ تموز/ يوليو ١٩٥٢).

(٨) يعقوب زيادين، **البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ٧٣، وبهجت أبو غربية، **عبد الله الريماوي كما عرفته** (مخطوط).

(٩) علي محافظة، **أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨)، ص ٢٥٠.

(١٠) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ٤، وأمين مهنا، «تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن، ١٩٥٠-١٩٥٧، دراسة مقارنة،» **مؤتة للبحوث والدراسات** (جامعة مؤتة)، السنة ٧، العدد ٤ (١٩٩٢)، ص ٢٦-٢٧.

إن يوم الجيش بالنسبة إلى الأردنيين هو يوم الخلاص من البريطانيين[١١].

ومن ذلك أيضاً استمرار مطاردة الصحف الأردنية لمن تبقى من ضباط بريطانيين في الجيش والجهاز الحكومي، فصحيفة **الكفاح الإسلامي** نسبت إلى نفسها كشف أمر أحد أهم ضباط المخابرات في الشرق الأوسط وهو الضابط البريطاني دنكان سميث (Duncan Smith) الذي كان يعمل خبيراً لاسلكياً في وزارة المواصلات، مؤكدة الصحيفة أن هذا الكشف دفع بالحكومة الأردنية إلى الاستغناء عن خدمات الضابط البريطاني[١٢].

وقد كان للممارسات الصادرة عن غلوب الأثر الأكبر في تصعيد مثل هذه المعارضة، ومن ذلك عمليات القمع التي واجه بها التظاهرات التي كانت تشهدها المدن الأردنية، كأوامره لقوات الشرطة للتصدي للتظاهرات التي جرت في عمان من قبل أعضاء حزب البعث، احتجاجاً على الانتخابات التي أجرتها حكومة أبي الهدى في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، كما فرقت بالقوة التظاهرة التي نظمها الشيوعيون للغاية ذاتها[١٣].

ومن ذلك أيضاً ما حدث في أعقاب الانتخابات النيابية التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، إذ انسحبت أحزاب المعارضة احتجاجاً على محاولة تزوير الانتخابات، واندلعت التظاهرات في معظم المدن الأردنية، حيث استدعي الجيش من قبل غلوب لقمع التظاهرات[١٤]، ما أسفر عن سقوط تسعة قتلى والعديد من الجرحى[١٥].

---

(١١) انظر مذكرة المحكمة العليا في القاهرة الموجهة إلى السفارة البريطانية في عمان بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٥٤ في: Jane Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965* (Oxford: Archive Editions, 1996), vol. 8, p. 61, F.O., 371/110875.

وعند الرجوع إلى الصحيفة المذكورة أعلاه، لم تتمكن المؤلفة من العثور على العدد الواردة فيه المقالة.

(١٢) **الكفاح الإسلامي**: ١٨/ ١/ ١٩٥٧، و٢٥/ ١/ ١٩٥٧.

(١٣) د.ك.و.، ٢٧١١/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، جلسة مجلس النواب، ١١/ ١١/ ١٩٥٢، و: ٢٦، ص ١٣٨.

(١٤) عبد الرحمن شقير، **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**، تقديم هاني الحوراني، كتاب الأردن الجديد؛ ٣. سلسلة إحياء الذاكرة التاريخية؛ ١ (عمان: كتاب الأردن الجديد، ١٩٩١)، ص ١٠٣؛ **فلسطين**، ٧/ ١١/ ١٩٥٤، والوثيقة الموجهة من فوراسرز إلى ويلر بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 368, F.O., 371/10876.

(١٥) ذكرت صحيفة **فلسطين** أن عدد القتلى ١٤ شخصاً، بينهم جندي من الجيش العربي، والجرحى ١١٧ بينهم ٧٥ من أفراد الشرطة والجيش. أما التقارير البريطانية فتذكر أنه بالرغم من أن أضراراً كبيرة حدثت في العقارات والأملاك، إلا أن عدد الضحايا كان قليلاً. انظر: **فلسطين**، ٧/ ١١/ ١٩٥٤، والوثيقة الموجهة =

وقد حاول غلوب أن يلقي بتبعة ما حدث على المعارضة فيقول: «ظهر الشيوعيون فجأة من مكان ما، وكانوا بقيادة عبد الرحمن شقير الذي حضر من دمشق، وكان كلامه يدعو إلى الثورة، وفي صباح ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر سمعت طلقات نارية في المدينة، وتحرك البوليس للتحقيق بالأمر، حيث جوبه بسيل من الحجارة من الطوابق العليا، الأمر الذي أجبرنا على استدعاء فرقتين عسكريتين»[١٦]. وكان غلوب قد استدعى لوائي مشاة من الزرقاء وركزهما بين التلال خارج عمان تحسباً لأي طارئ[١٧].

ومن الممارسات الأخرى التي كانت عاملاً ومحفزاً لمعارضة وجود غلوب ـ كقائد للجيش العربي بشكل خاص، ولوجوده في الأردن بشكل عام ـ تدخله في الانتخابات النيابية في سبيل ترجيح كفة من يؤيدهم من مرشحين، وتفويت الفرصة على مرشحي المعارضة للوصول إلى قبة البرلمان، والأمثلة على ذلك عديدة، منها الانتخابات التي جرت في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٥١[١٨]، إذ وجهت الاتهامات إلى غلوب بضلوعه في تزويرها.

وينكر كركبرايد (Kirkbride) مثل هذا التدخل من قبل غلوب بقوله: «إن التدخل الوحيد في الانتخابات ـ كما أعلم ـ هو تدخل رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى لإسقاط مرشح إربد شفيق أرشيدات»[١٩]، وبالرغم من هذا التدخل فإن ثلاثة وعشرين نائباً من أعضاء المجلس السابق، ـ أي أكثر من النصف ـ قد عادوا إلى المجلس الجديد، والذي بدا أكثر عداءً لبريطانيا من سابقه[٢٠].

أما التدخل الآخر لغلوب في أمر الانتخابات النيابية فيتمثل في تلك التي جرت

= من فوراسرز إلى ويلر بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 368, F.O., 371/10876, ويحدد غلوب عدد القتلى بـ (١٠). انظر: John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, [1957]), p. 355, and Richard Harlakenden Sanger, *Where the Jordan Flows* (Washington, DC: Middle East Institute, 1963), p. 368.

(١٦) John Bagot Glubb, *The Changing Scenes of Life: An Autobiography* (London; New York: Quartet Books, 1983), p. 178.

(١٧) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 354.

(١٨) قامت حكومة سمير الرفاعي بحل المجلس السابق بإرادة ملكية اعتباراً من ٣ آذار/ مارس ١٩٥١، وذلك لرفض المجلس تصديق الموازنة لعام ١٩٥١-١٩٥٢. انظر: **الجريدة الرسمية (الأردن)**، ٧/ ٥/ ١٩٥١.

(١٩) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٥١ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 110, F.O., 371/91793,
واحتجاجاً على هذا التزوير رفع شفيق رشيدات قضية لدى محكمة التمييز ضد الحكومة، مطالباً بفسخ الانتخابات. انظر: **الأردن**، ٢٧/ ٩/ ١٩٥١.

(٢٠) Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1994), p. 35.

في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤[٢١]، وكان قد جرى اتفاق مسبق بين أبي الهدى وغلوب حول تصويت الجنود، وإلى هذا يشير غلوب بقوله: «أبدى أبو الهدى رغبته في أن يصوت جميع الجنود لمرشحيه، احتججت على ذلك، ثم توصلنا إلى حل وسط، حيث تم الاتفاق على أن تعرض على الجنود قائمة بالمرشحين مع وضع إشارة مميزة أمام أسماء مرشحي الحكومة، ولم يكن هناك أي ضغط على الجنود بهذا الخصوص»[٢٢].

وفي اليوم المحدد للانتخابات في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ أخذ مرشحو المعارضة يلحظون التدخل في سير الانتخابات، ومن بينهم عبد الرحمن شقير الذي وصف هذا التدخل بقوله: «في العاشرة صباحاً لاحظنا أن غلوب أخذ على عاتقه تسيير دفة الانتخاب، فأوعز إلى جميع عناصر الجيش بالاشتراك في الانتخابات بلباسٍ مدني، كما طاف الموظفون المسؤولون على صناديق الانتخابات وأوعزوا للمشرفين عليها بتزويرها في الأماكن التي هي وقفٌ على المرشحين الوطنيين، وشاهدنا بأم أعيننا إقبال الناخبين، ومحاولة السلطات منعهم بأساليب شيطانية فقررنا الانسحاب»[٢٣].

وقد لاحظ سعيد المفتي وهو المرشح الذي طلب توفيق أبو الهدى من غلوب شطب اسمه من قائمة مرشحي الحكومة، ووضع اسم مرشح شركسي آخر مكانه لعداوة بينهما،[٢٤] عند وصوله إلى مراكز الاقتراع أن أكثر الصناديق مملوءة بالأوراق، قبل وصول ممثليه إلى أماكن الاقتراع[٢٥]. ويؤكد يعقوب زيادين ـ وهو مرشح الحزب الشيوعي غير المرخص ـ أن الانتخابات قد زورت بشكل فاضح[٢٦]، وعلى ضوء هذا التدخل أعلن أعضاء المعارضة خاصة الحزبيين منهم الانسحاب من الانتخابات.

شكلت مطاردة غلوب عناصر المعارضة الأردنية أينما وجدت رافداً آخر لنقمة

---

(٢١) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات** (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٣٣٧-٣٣٩، ود.ك.و.، ٢٧١٦/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بيان رسمي عن حل مجلس النواب، و: ٣، ص ٧.

(٢٢) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 350.

(٢٣) شقير، **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**، ص ١٠٣.

(٢٤) Glubb, Ibid., p. 353.

(٢٥) ابراهيم العنزاوي، «سيرة المرحوم سعيد المفتي، إيضاحات وملاحظات،» **الرأي** (عمان)، ـ/ ٥/ ١٩٩٢.

(٢٦) زيادين، **البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية**، ص ٦٣.

المعارضة عليه، والمطالبة بالتخلص منه ومن غيره من ممثلي السيطرة الأجنبية في البلاد، وكان لأعضاء الحزب الشيوعي نصيب الأسد من هذه الملاحقات والاعتقالات، وذلك للخطر الذي يجسده هذا الحزب على المصالح البريطانية، وكان هذا الحزب يمارس نشاطه بسرية بالرغم من المطاردة، ويهاجم بريطانيا ويطالب بطرد غلوب من الأردن[27].

وتظهر مخاوف غلوب جلية من نشاط الشيوعيين في الأردن، من خلال حديث له مع السفير البريطاني في عمان في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٥٣، والذي أعرب فيه عن قلقه من نمو الشيوعية في الأردن، وتزايد تأثيرها الملموس خلال سنتين مضت وذلك لأن الحزب الشيوعي هو الحزب السياسي الوحيد في الأردن الذي يمتاز بالتنظيم، نتيجة الاضطرابات التي رافقت حكم الملك طلال، والأفكار الليبرالية المتطرفة لرئيس الوزراء فوزي الملقي.

أما السفير البريطاني فيعزو قلق غلوب هذا لتقدم الحزب الشيوعي بطلب ترخيصه كحزب سياسي، ولفشل الحكومة في إصدار قانون جديد لمقاومة الشيوعية، إضف إلى ذلك الاعتقالات التي طالت عدداً من قادة الحزب الشيوعي[28].

وللحد من انتشار الشيوعية، طارد غلوب قادة وأعضاء الحزب باستمرار، ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ اعتقل الأمين العام للحزب فؤاد نصار في أحد المخابئ السرية له بعمان، وحكم عليه بالسجن لفترة طويلة[29].

ولم يقتصر أمر مطاردة غلوب للمعارضة على الحزب الشيوعي فقط ـ وإن كانت هي الأشد ـ بل تعداه لعناصر المعارضة الوطنية الأخرى الحزبية منها والشعبية، فقد تعرض زعيم (حزب الجبهة الوطنية) عبد الرحمن شقير للمطاردة والنفي والسجن مرات عديدة من قبل غلوب. وكانت هذه المطاردة تشتد في أعقاب تأزم العلاقة بين الحكومة وقائد الجيش من جهة، والمعارضة الوطنية من جهة أخرى[30]، ويبدو أن عبد الرحمن شقير قد سبب لغلوب توتراً غير عادي باعتباره عنصر معارضة نشط، بحيث وصفه في كتابه **جندي مع العرب** بقوله: «إن أنشط عضو في الحزب طبيب

(٢٧) علي محمد سعادة، **المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً، ١٩٢١-١٩٩١** (عمان: مطابع الدستور التجارية، ١٩٩٨)، ص ٣٩.

(٢٨) Anita L. P. Burdett, ed., *Arab Dissident Movements, 1905-1955*, 4 vols. (Slough, England: Archive Editions, 1996), vol. 4: *1947-1955*, p. 608.

(٢٩) **الأردن**، ٣٠/ ١٢/ ١٩٥١، و**الجزيرة**، ٢٣/ ١/ ١٩٥٢.

(٣٠) شقير، **رحلة العمر من قاسيون إلى ربة عمون**، ص ٩٥ و١٠٠-١٠٤.

دمشقي الأصل يدعى عبد الرحمن شقير، وكان هذا الرجل يقوم بإلقاء خطبه كل يوم في عمان، يهاجم فيها الاستعمار الذي تمثله بريطانيا والولايات المتحدة، وكانت معظم خطبه تحث على الثورة»[31].

كما تعرض زعيم «الحزب الوطني الاشتراكي» سليمان النابلسي لما تعرض له غيره من زعماء المعارضة، فعلى سبيل المثال وفي أعقاب الاضطرابات والتظاهرات التي حدثت ضد حلف بغداد، قدم غلوب لمجلس الوزراء قائمة بأسماء المحرضين على التظاهرات، مطالباً الحكومة بإصدار أمر باعتقالهم وكان من بين الأسماء المدرجة بالقائمة، وتم اعتقال سليمان النابلسي[32].

ومن ذلك أيضاً الضغط الذي مارسه غلوب وبمساندة السفير البريطاني، على رئيس الوزراء سمير الرفاعي في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ لإلقاء القبض على حكمت المصري وسليمان النابلسي، ولكنهما فوجئا بعرض الرفاعي على المصري والنابلسي بالانضمام إلى وزارته[33].

ونال ضباط الجيش العربي جزءاً كبيراً من تسلط غلوب ومطاردته، إذ كان بالمرصاد لأي تحرك من قبل هؤلاء الضباط للإسهام في العملية السياسية التي يشهدها الأردن، وعلى رأسها محاولاتهم لتعريب الجيش والأمثلة على ذلك عديدة، فعندما قاد الضباط الأحرار في مصر الثورة ضد النظام الملكي، جرت محاولة من قبلهم للاتصال بالضباط الأردنيين لتشكيل خلايا داخل صفوف الضباط الوطنيين على غرار ما تم بالجيش المصري، وما لبث أن علم غلوب بهذا الاتصال، فقام بتجريم الضابط الذي اتصل به الضباط المصريون وهو قاسم الناصر[34].

ومن ذلك أيضاً حرمان مساعد قائد كتيبة المدفعية الثالثة شاهر أبو شحوت من ترفيعه إلى رتبة رائد بالرغم من اجتيازه الامتحان بنجاح، وعند مراجعة الأخير لغلوب بهذا الخصوص أعلمه بأنه تعمد تجاوزه في الترقية لأنه يعمل في السياسة[35]. ومن أمثلة ذلك أيضاً إبعاد غلوب علي أبو نوار إلى باريس كملحق عسكري، لمهاجمة

(٣١) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 352.

(٣٢) موسى الأزرعي، «سليمان النابلسي في ضوء المرحلة،» ورقة قدمت إلى: **ندوة سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته** (عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٦٠.

(٣٣) انظر الوثيقة الموجهة من مايسون إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 92, F.O., 371/12462, and Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 132.

(٣٤) Satloff, Ibid., p. 132.

(٣٥) شاهر أبو شحوت، **مذكرات أبو شحوت**، ص ٧٨.

الأخير غلوب والسياسة البريطانية الاستعمارية في الشرق الأوسط[٣٦].

ولم تكن هذه المطاردة من قبل غلوب لعناصر المعارضة الوطنية لِتَثْنِيَها عن مواقفها، فعندما أطلق سراح مجموعة من المعتقلين وعددهم ثلاثمائة، دخل هؤلاء عمان بسيارات الجيش، وأخذوا يهتفون بسقوط غلوب والمعاهدة البريطانية، فأعيدوا إلى المعتقل[٣٧].

وكان من أسباب نقمة الأردنيين على غلوب والسيطرة البريطانية على الجيش العربي، الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، فقد تصاعدت هذه النقمة في أعقاب حادثة الاعتداء على قرية قبية في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣[٣٨]، والتي أعقبها مظاهرة ضخمة احتجاجاً على تغاضي ضباط الجيش العربي برئاسة غلوب عن واجب الدفاع عن الأرض[٣٩].

وفي السياق ذاته يشير غلوب إلى أن عدداً من النواب الفلسطينيين ألقوا بمسؤولية حوادث الحدود على عاتق الضباط البريطانيين وحدهم، وبالتالي توجيه الاتهام للحكومة البريطانية بالتواطؤ مع اليهود لقتل العرب[٤٠]، لذا انصبت مطالب النواب في جلساتهم النيابية على ضرورة تقوية الجيش ورفع مستواه، وزيادة تعليم الحرس الوطني المسؤول عن الدفاع عن الحدود[٤١].

٢ ـ وجود القوات العسكرية البريطانية على الأراضي الأردنية

تعرضت القوات العسكرية البريطانية المرابطة في الأردن بموجب المعاهدة الأردنية ـ البريطانية إلى الملاحقة والمراقبة من قبل المعارضة الأردنية، ففي ٢٤ أيار/

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٥، وعلي أبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ١٤٧.

(٣٧) د.ك.و.، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٢، ص ٢.

(٣٨) انظر الوثيقة الموجهة من ستيرندال إلى كيركباتريك بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 390, F.O., 371/110886, and James Lunt, *Glubb Pasha, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956* (London: Harvill Press, 1984), p. 179.

(٣٩) شقير، **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**، ص ٩١، و Glubb, *The Changing Scenes of Life: An Autobiography*, p. 177.

(٤٠) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 287,

انظر أيضاً الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٥٣ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 8, p. 290, F.O., 371/104890.

(٤١) **الجريدة الرسمية** (الأردن): (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١)، و(١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١)، الملحق، جلسات مجلس النواب الأردني، الجلسة الأولى للدورة العادية.

مايو ١٩٥٤ هاجمت صحيفة **الرأي** الحكومة لسماحها للجيش البريطاني بإقامة معسكر لجنوده في منطقة خو، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تكذيب مثل هذا القول، مؤكدة أن الجيش البريطاني أهدى الأردن مستلزمات إقامة مستودع للجيش الأردني، ولأن تركيب مثل هذه المستودعات يحتاج إلى اختصاصيين في هذا المجال، طلبت الحكومة الأردنية إرسال ضابط بريطاني من أجل هذه الغاية[٤٢].

كما هاجمت المعارضة الأردنية نزول قوات بريطانية في كل من الكرك ومعانْ والعقبة، معتبرة هذه الخطوة نوعاً من أنواع الاحتلال البريطاني للأراضي الأردنية، وطالبت الحكومة بتقديم تفسير لذلك، لأن وجود مثل هذه القوات يتنافى مع ما نصت عليه المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، متسائلة في الوقت ذاته عما إذا كانت الحليفة بريطانيا قد ابتكرت تفسيرات جديدة للمعاهدة تسمح لها باحتلال ما تشاء من الأراضي الأردنية[٤٣].

كما وجه النائب قدري طوقان سؤالاً حول ما علمه من إصدار القيادة البريطانية في قناة السويس أمراً من شأنه أن يبيح للقوات البريطانية دخول الأردن والخروج منه بلا جوازات أو تأشيرات، وقد أنكرت الحكومة الأردنية علمها بوجود مثل هذه الأوامر[٤٤].

كما هاجمت صحيفة **الرأي** في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٤ وتحت عنوان «مزيد من قوات الاستعمار في الأردن» مساعي السفير البريطاني لإقناع الحكومة الأردنية بالموافقة على نقل عددٍ من القوات البريطانية إلى الأردن، وذلك أثناء المباحثات المصرية ـ البريطانية لإلغاء المعاهدة التي تربط البلدين، ولكن مدير المطبوعات والنشر نفى في بيان له في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٥٤ ما أوردته الصحيفة[٤٥].

ويبدو أن هذه الملاحقة المستمرة من قبل المعارضة لأي قوات بريطانية جديدة في الأردن، جعلت الحكومة الأردنية تتحفظ في الموافقة على أية خطوة في هذا المجال، ففي جلسة لمجلس الوزراء وبحضور الملك حسين وغلوب، اقترح الأخير إحضار فرقة مدرعة بريطانية إلى الأردن يكون مركزها المفرق، ولكن مثل هذا

---

(٤٢) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ١١/ ١/ ١/ ١١٠، بتاريخ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٤.

(٤٣) المصدر نفسه، الملف رقم ١١/ ١/ ١/ ١١١.

(٤٤) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤)، الملحق، جلسات مجلس النواب الأردني، الدورة العادية، الجلسة الثالثة.

(٤٥) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ١١/ ١/ ١/ ١٢١.

الطلب رفض بشدة من قبل رئيس الوزراء توفيق أبي الهدى[٤٦].

وفي دعوة منها لطرد الجنود البريطانيين هاجمت صحيفة **الكفاح الإسلامي** المُستَعمرَتَين البريطانيتين في قلب الأردن وهما: مطار المفرق ومعسكر العقبة، معتبرة الجنود في هاتين المستعمرتين جنود احتلال ودسائس[٤٧].

وكثيراً ما تعرضت المستودعات والمعسكرات البريطانية للهجوم من قبل الأردنيين، ففي ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ قتل ضابط بريطاني نتيجة الهجوم الذي شنته مجموعة من السكان المقيمين حول العقبة[٤٨]. ومن ذلك أيضاً اضطرار القوات البريطانية في العقبة إلى التوجه إلى خنادقهم والمرابطة فيها، بعد ورود أنباء تفيد بأن الأهالي سيهاجمونهم في ليلة عيد الميلاد سنة ١٩٥٦[٤٩].

استمر الموقف الرافض عودة قوات بريطانية إلى أرض الأردن، وإن جاءت هذه القوات تحت شعار حماية الكيان الأردني، ومثال ذلك ما حدث أثناء الأزمة التي عاشها الأردن في تموز/ يوليو ١٩٥٨، ومجيء قوات بريطانية لدرء الأخطار التي كانت تهدده من جاراته العربيات، فبالرغم من أن حضور هذه القوات لم يحدث استياء كبيراً بين صفوف الأردنيين، ولكن ما أن انتهت الأزمة حتى أخذ الأردنيون يطالبون ويتطلعون إلى رحيل هذه القوات عن الأردن، إذ إن مثل هذا الانسحاب بالنسبة إلى الأردنيين يعني استعادتهم حريتهم، وتسييرهم لسياستهم وفقاً لما يرونه[٥٠].

٣ ـ حلف بغداد

شكل موقف المعارضة الأردنية من حلف بغداد ومحاولة بريطانيا ضم الأردن إليه نقطة تحول في تاريخ المعارضة الأردنية وفي مستقبل العلاقات الأردنية ـ البريطانية، إذ وقفت المعارضة الأردنية بمختلف أطيافها موقفاً موحداً ورافضاً للحلف، رغم كل محاولات الترغيب والترهيب لثنيها عن موقفها هذا.

---

(٤٦) يشير وليد صلاح في مذكراته إلى أن نقاشاً عنيفاً قد جرى بين أبي الهدى وغلوب بشأن طلبه هذا، وما إن انتهى النقاش حتى ألقى الملك حسين خطاباً تحدث فيه عن ضرورة تولي الضباط الأردنيين مراكز قيادية في الجيش. انظر: وليد عبد اللطيف صلاح، **من رحلة العمر: مذكرات وليد عبد اللطيف صلاح وزير خارجية الأردن السابق** ([عمان]: المؤلف، ١٩٩٢)، ص ٧٦.

(٤٧) **الكفاح الإسلامي**، ١/ ٢/ ١٩٥٧.

(٤٨) **الدفاع** (عمان)، ١٧/ ٩/ ١٩٥٦.

(٤٩) **الكفاح الإسلامي**، ١٨/ ١/ ١٩٥٧.

(٥٠) وثائق مؤسسة آل البيت، أوراق سليد بيكر، الملف رقم ١٦، المرفق رقم ١٥٥.

وقد جسدت الأحلاف الغربية عموماً، وحلف بغداد بشكل خاص في نظر الأردنيين وجهاً آخر للاستعمار البريطاني، الذي تسعى المعارضة الأردنية جاهدة إلى التخلص من كابوسه، ليعود ويربض على أنفاسها وبشكل أشد من خلال ما عرف بحلف بغداد، لذا بدأت المعارضة لهذا الحلف منذ البدايات الأولى لتأسيسه وقبل أن يكتمل تكوينه، ففي اجتماع لجماعة الإخوان المسلمين في دمشق في ١٩ آذار/ مارس ١٩٥٤ هاجم ممثل الإخوان المسلمين في الأردن مصطفى خليفة، مخططات الغرب وبخاصة تلك القادمة من لندن وواشنطن[٥١].

أثارت تحركات المسؤولين البريطانيين بشأن الحلف ومحاولتهم الاتصال بالساسة الأردنيين من أجل هذه الغاية، تساؤلات العديد من النواب. فالنائب أحمد الداعور ممثل حزب التحرير الإسلامي، وجه سؤالاً إلى وزير الخارجية الأردني حول المحادثات التي أجراها معه وكيل وزارة الخارجية البريطاني شكبره، ومدى علاقتها بقضية الأحلاف مع الغرب[٥٢]؟

كما ثارت مخاوف الأردنيين من القرارات التي اتخذها وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم المنعقد في القاهرة في عام ١٩٥٤، وتجسدت هذه المخاوف في السؤال الذي وجهه النائب عبد القادر الصالح ممثل الجبهة الوطنية إلى وزير الخارجية، حول ما إذا قرر الوزراء العرب ربط الأقطار العربية بعجلة أحلاف عسكرية أجنبية، وجر الشعوب العربية بشكل عام والشعب الأردني بشكلٍ خاص إلى أتون الحروب الاستعمارية العدوانية[٥٣].

وفي ٣ آذار/ مارس ١٩٥٥ جابت تظاهرة كبيرة شوارع عمان، حيث هتف المتظاهرون بإسقاط الأحلاف مع الدول الغربية، وقد تولّت قوات الشرطة تفريق التظاهرة، بعد أن اعتقلت بعض أفرادها[٥٤].

وعندما قام الرئيس التركي جلال بايار بزيارة عمان في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥ لإقناع الأردن بالانضمام إلى الحلف، ثارت ثائرة الشعب الأردني، ودعت الأحزاب السياسية الأردنية إلى الإضراب والتظاهر، ووجه حزب البعث العربي الاشتراكي يوم وصول بايار تحذيراً إلى الحكومة من مغبة الدخول في أية

---

(٥١) Burdett, ed., *Arab Dissident Movements, 1905-1955*, vol. 4: *1947-1955*, p. 787.

(٥٢) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ٤/ ٣/ ٢/ ١٢٨، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤.

(٥٣) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥)، الملحق، جلسات مجلس النواب الأردني، ومديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ٤/ ٣/ ٢/ ١٩٥ .

(٥٤) **فلسطين**، ٤/ ٣/ ١٩٥٥.

مباحثات تستهدف جر الأردن إلى حلف بغداد(٥٥). وفي منشور لها أكدت جماعة الإخوان المسلمين أن هدف الزيارة هو حبك مؤامرة الأحلاف مع الدول الأجنبية(٥٦). وشهدت بعض المدن كالقدس ونابلس ورام الله عدداً من التظاهرات عبّر خلالها المتظاهرون عن عدم رضا الشعب عن الزيارة(٥٧). وقد اضطرت الحكومة إزاء تصاعد حدة معارضة زيارة الرئيس التركي للإعلان عن أنها زيارة مجاملة رداً على الزيارة التي قام بها الملك حسين إلى تركيا(٥٨).

وعندما شكّل هزاع المجالي حكومته في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، وأعلن عن سعي حكومته للانضمام إلى الحلف، عمت المملكة موجة واسعة من التظاهرات والاضطرابات تخللتها أعمال العنف، وعقد ممثلو الأحزاب السياسية اجتماعاً لهم في نابلس، طالبوا فيه بضرورة إسقاط «وزارة الحلف» أي وزارة المجالي، اتبع ذلك بقيام إضراب عام في نابلس وعمان، وتجددت المظاهرات التي كان أشدها تلك التي حدثت في عمان ولعب الطلاب دوراً بارزاً فيها(٥٩). وفي القدس هاجم المتظاهرون قنصليات بريطانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة بالحجارة، وقتلت إحدى الطالبات أثناء محاولاتها إنزال العلم البريطاني عن مبنى القنصلية البريطانية، وامتدت التظاهرات لتشمل الخليل وطولكرم وإربد والسلط(٦٠)، وقتل المتظاهرون في الزرقاء ضابطاً بريطانياً يدعى العقيد لويد (Lloyd)(٦١).

تزايدت التظاهرات الشعبية في نهاية عام ١٩٥٥ ومنذ زيارة تمبلر، إذ أصبحت مطالب الجماهير الشعبية هي مطالب الحركة الوطنية، وكانت الأحزاب تقود هذا التحرك الجماهيري الواسع، ومنها الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث الاشتراكي والحزب الشيوعي الأردني من خلال الجبهة الوطنية، إذ كان

(٥٥) د.ك.و.، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، بيان إلى الشعب العربي الكريم، و: ٩١، ص ١٥٠.

(٥٦) المصدر نفسه، و: ٩٠، ص ١٤٨-١٤٩. للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (٤) في هذا الكتاب.

(٥٧) إيمان العكور، «هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ١٩٤٨-١٩٦٠،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩-٢٠٠٠)، ص ٧٣.

(٥٨) Sanger, *Where the Jordan Flows*, p. 373.

(٥٩) «Jordan: Annual Review for 1955,» 27/6/1956 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 245, F.O., 371/121461, and
د.ك.و.، ٢٧١٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٦٢، ص ١٠٦-١٠٧.

(٦٠) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, pp. 398-400.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٠٠، ومحمود المعايطة، **حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب** (١٩٩٨) (مخطوط)، ص ٢.

على رأس شعاراتهم إسقاط حلف بغداد والأحلاف المشبوهة(٦٢).

وأصدرت حركة القوميين العرب بمناسبة مرور ثلاثة أسابيع على زيارة تمبلر بياناً حمل عنوان «لا أحلاف واستعمار، بل وحدة وتحرر وثأر»(٦٣). وفي بيان لمنظمة الفدائيين العرب، حذرت فيه أبناء الشعب الأردني من الجهود التي يبذلها غلوب وبريطانيا لجر الأردن إلى حلف بغداد، الذي سيكون مقدمة لخسارة شعب فلسطين لما بقي من أرضه(٦٤).

وكان للصحف الأردنية موقفها المماثل في رفض حلف بغداد، فبالرغم من قرار رئيس الوزراء أبو الهدى ضرورة التزام الصحافة الأردنية بالامتناع عن التعليق على الاتفاق التركي ـ العراقي، فقد هاجمت صحيفة الدفاع في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ هذا الاتفاق، مطالبة رؤساء الحكومات العربية بضرورة شرح آثار هذا الحلف على القضية الفلسطينية(٦٥). وطالبت صحيفة **فلسطين** في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ بعدم دخول أية دولة عربية في تحالف مع تركيا قبل أن يوافق الأتراك على قطع علاقاتهم مع إسرائيل والمشاركة في المقاطعة السياسية(٦٦).

ويصف السفير البريطاني موقف الصحف الأردنية من الحلف بقوله: «منذ الإعلان عن الحلف وقفت الصحف موقف العداء منه، واعتبرت قرار العراق الانضمام إلى حلف بغداد خيانة للقضية العربية، واعتبرت الحلف أداة للاستعمار»(٦٧). ويضيف السفير في موضع آخر: «عندما زرت القدس في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، وجدت كل محرري الصحف ضد حلف بغداد، وأعلموني بأن الرأي العام بكل مستوياته في الضفة الغربية يدعمهم في موقفهم هذا، وعندما ناقشت أمر الحلف مع العديد من قيادات الضفة الغربية، خرجت بقناعة بأن محرري الصحف كانوا على صواب في ما يتعلق بموقف الرأي العام من الحلف، وأن

(٦٢) المعايطة، المصدر نفسه، ص ٢٩، وعيسى مدانات، «سليمان النابلسي، صورة الزعيم،» ورقة قدمت إلى: **ندوة سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته**، ص ٤٤.

(٦٣) د.ك.و.، ٢٧٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٢٢، ص ٤١. للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (٥) في هذا الكتاب.

(٦٤) د.ك.و.، ٢٧٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٩، ص ٨١.

(٦٥) **الدفاع**، ٢٣/ ١/ ١٩٥٥.

(٦٦) **فلسطين**، ٢٤/ ١/ ١٩٥٥، و«الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦،» **الدستور**، ٢٦/ ٢/ ١٩٨٦.

(٦٧) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٥٥ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 80, F.O., 371/115639.

هناك قلة فقط كانت تعتقد أن الحلف يمكن أن يحقق فوائد للأردن»[٦٨].

أما أعضاء مجلس النواب فقد وقفت غالبيتهم العظمى موقف الرافض للحلف، ففي الجلستين السرية والعلنية التي عقدهما المجلس في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٥ بهذا الخصوص، ندد بعضهم بسياسة الأحلاف[٦٩]، فقال النائب حكمت المصري: «إن أي حلف أو ارتباط مع الدول الأجنبية لا يمكن أن يصدر عن إرادة الأمة أو أن يعبر تعبيراً صادقاً عن ضميرها، ما لم تكن طليقة من كل قيد، محررة من نوازع الاستعمار، وإن أي تحالف أو ارتباط مع الغرب، وهو على ما هو عليه معنا، ومن مساندة إسرائيل عدونا، إنما هو تحالف الظالم مع المظلوم، والقوي مع الضعيف يحالفه ليقدمه طعاماً سائغاً لمصالحه وأصدقائه»[٧٠].

وتشكلت في مجلس النواب مجموعة أطلقت على نفسها اسم «الكتلة الدستورية في البرلمان»، وهدفت إلى الدعوة إلى مناهضة حلف بغداد، وقد صرح النائب مصطفى خليفة أحد أعضاء الكتلة، بأن الكتلة التي تشكل الأغلبية الساحقة في مجلس النواب تؤكد شجبها للأحلاف الأجنبية[٧١].

ومهما يكن من أمر، فقد تفاقمت الأحداث وخرجت الأمور عن نطاق السيطرة وتدخل الجيش لردع المتظاهرين، وأصدرت الحكومة قراراً بتعطيل الدراسة اعتباراً من ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥[٧٢]، وأقيلت حكومة المجالي في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ بضغط من المعارضة، وعهد لإبراهيم هاشم بتشكيل الحكومة الجديدة، ولكن الإضراب عمّ عمان وقامت مظاهرات طلابية، طالب المضربون والمتظاهرون خلالها بإطلاق سراح المعتقلين، وقام مندوبو الهيئات الشعبية المختلفة في الأردن بمقابلة الملك حسين، عارضين مطالبهم عليه وفي مقدمتها عدم الانضمام إلى حلف بغداد[٧٣].

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٦٩) العنزاوي، «سيرة المرحوم سعيد المفتي، إيضاحات وملاحظات».

(٧٠) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٥)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الرابع.

(٧١) ضمت الكتلة ستة وزراء من وزارة أبي الهدى التي عارضت الانضمام إلى الحلف، والذين اشتركوا في الوزارة القائمة وهم: أنسطاس حنانيا وهاشم الجيوسي وسابا العكشة، وضيف الله الحمود ومصطفى خليفة، كما أعلن عضو مجلس الأعيان ووزير العدلية والدفاع فلاح المدادحة، ووزير الخارجية حسين الخالدي تأييدهما للكتلة الدستورية. انظر: د.ك.و.، ٣١١/٢٧٢٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الكتلة الدستورية تؤكد شجبها للأحلاف، و: ٢٦، ص ٥٥.

(٧٢) د.ك.و.، ٣١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٦٧، ص ١١٤.

(٧٣) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ١١/ ١/ ١/ ٢٦١، ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦.

واستقالت حكومة إبراهيم هاشم ليعهد إلى الرفاعي بتشكيل الحكومة في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥، والذي اضطر نتيجة استمرار الاضطرابات إلى اتخاذ قرار بمنع التجول ومنع الصحف من نشر أي خبر يحرض على الاضطرابات أو يشير إليها، أو يسيء إلى الدول الشقيقة والصديقة، مؤكداً أن منع التجول سيُرفع عند التحقق من أن العناصر المسؤولة عن أعمال الشغب قد اعتقلت[٧٤]. وقد خولت الحكومة وضع سلطات الأمن بيد الجيش العربي، حيث أقدمت قيادة الجيش على اعتقال ما يقارب الثلاثمائة شخص بتهمة الدعوة إلى مبادئ هدامة ما زاد الأمر سوءاً، وأدى إلى زيادة الاضطرابات قوة واتساعاً[٧٥]، وهوجمت السفارة البريطانية والبنك البريطاني للشرق الأوسط، فأحدثت هذه الاضطرابات شعوراً بعدم الأمان بين أفراد الجالية البريطانية في الأردن[٧٦].

رضخت الحكومة الأردنية لضغط الرأي العام، وأعلن سمير الرفاعي في مؤتمر صحافي في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ أنه ليس من سياسة الأردن الارتباط بأية أحلاف أجنبية، وعزز قوله هذا في بيانه الذي ألقاه في مجلس الأمة، حيث أكد على أن سياسة حكومته تقوم على رفض الأحلاف[٧٧].

وحول الظروف التي دفعت بالرفاعي لإصدار مثل هذا البيان فتتمثل في رغبته في السيطرة على الهياج الشعبي الذي ساد الشارع الأردني بمختلف فئاته وقطاعاته، إذ كان قد أعلن عن عزم حكومته على إحلال النظام في البلاد والضرب على أيدي مدبري الفتنة[٧٨]. وبالرغم من ذلك استمرت التظاهرات والاضرابات الأمر الذي اضطر الرفاعي معه إلى الطلب من الحكومة البريطانية إرسال كتيبتين من الجنود البريطانيين إلى الأردن، لتعزيز قوات الجيش العربي لمواجهة الأوضاع السائدة، كما

---

(٧٤) المصدر نفسه، الملف رقم ١١/ ١/ ١/ ٣١٠، والملف رقم ١١/ ٢/ ٢/ ١٦.

(٧٥) د.ك.و.، ٣١١/٢٧٢٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، الاضطرابات في عمان، و: ٤٤، ص ١١٤.

(٧٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 282, F.O., 371/121462.

(٧٧) **الجريدة الرسمية الأردنية** (الأردن) (٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الرابع، الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الرابع؛ الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧** (عمان: [د.ن.]، ١٩٥٧)، ص ٥٨، ومديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ١١/ ١/ ١/ ٣٠٦.

(٧٨) منيب الماضي وسليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ط ٢ (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨-)، ج ١، ص ٦٢٢، وعبد الأمير محسن جبار، «التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ١٩٤٦-١٩٥١،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢)، ص ١٧٦.

طلب منها التوسط لدى الحكومة العراقية لإرسال قوات عراقية إلى الأردن للغرض ذاته، وقد نجحت الحكومة البريطانية في إقناع العراقيين بذلك[(٧٩)].

وفي ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ أرسلت الحكومة البريطانية كتيبتين مظليتين وكتيبة مدفعية من قواتها في قبرص، وبعثت بتعليماتها إلى القوة الجوية البريطانية وكتيبة الدبابات المعسكرة في العقبة بالتوجه إلى العاصمة الأردنية[(٨٠)]. ومن جهة أخرى بعث وزير الخارجية البريطاني برسالة شديدة اللهجة إلى الرئيس المصري عبد الناصر، استنكر فيها ما أسماه بالدور المصري في الاضطرابات الأخيرة في الأردن[(٨١)].

وبهذا تكون المعارضة الأردنية قد حققت نصراً مؤزراً بإفشالها محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد، بحيث أصبح هذا النصر ذكرى سنوية يحتفى بها، فبمناسبة «مرور عام على هزيمة بريطانيا، والانتصارات التي حققها الشعب الأردني، أصدر حزب البعث الأردني والحزب الوطني الاشتراكي والجبهة الوطنية بياناً في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ إلى الشعب الأردني تذكيراً بانتصاراته، وتحذيراً من المؤامرات الاستعمارية التي تنسج حوله»[(٨٢)].

وفي اقتراح تقدم به النائب سعيد العزة إلى مجلس النواب طالب فيه بإقامة نصب تذكاري «تكريماً لنسائنا وأبنائنا الأبطال، الذين وهبوا أرواحهم رخيصة في مقاومة الاستعمار وأحلافه العسكرية»[(٨٣)].

٤ ـ المعاهدة الأردنية ـ البريطانية

شكلت المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في نظر المعارضة الأردنية قيداً يحول دون ممارسة الأردن سياسة مستقلة خاصة به، وتبقيه يدور في فلك السياسة البريطانية توجهه كما تشاء، وتحول دون تعاونه وتنسيقه في العمل مع أشقائه العرب، فكان التخلص من هذه المعاهدة أو على الأقل تعديلها يشكل مطلباً وطنياً لا بد من تحقيقه.

وكانت الحكومة الأردنية قد وقعت مع الحكومة البريطانية في الأول من أيار/

(٧٩) أنتوني إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ترجمة خيري حماد، ٢ ج (بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة، [د.ت.])، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٧.

(٨٠) انظر البرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 9, p. 272, F.O, 371/121462.

(٨١) إيدن، المصدر نفسه، ص ١٢٧-١٢٨.

(٨٢) د.ك.و.، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٣٠، ص ١٢٠.

(٨٣) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الخامس، ومديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ٤/ ٢/ ٣/ ٢٢٥.

مايو ١٩٥١ اتفاقاً لتسوية المسائل المالية المعلقة نتيجة انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن، وقد رأت المعارضة الأردنية أن غبناً كبيراً قد لحق بالحكومة الأردنية نتيجة الاتفاق[(٨٤)]، خصوصاً المادة رقم (١١) منه[(٨٥)]، فقد اعتبر النائبان عبد الله الريماوي ونجيب الأحمد هذا الاتفاق بمثابة خنجر حاد في قلب الأردنيين بخاصة والأمة العربية بعامة، وذلك لتنازل الحكومة الأردنية عن جميع أملاك ومنشآت حكومة فلسطين المنتدبة السابقة إلى الحكومة البريطانية، والتي بدورها تنازلت لليهود عنها، وقد طالب النائبان الريماوي والأحمد الحكومة الأردنية بضرورة إبلاغ بريطانيا بطلان الاتفاق لعدم الحصول على موافقة مجلس النواب عليه[(٨٦)].

وكان رئيس الوزراء قد وعد بتكليف الوفد الأردني المفاوض حين ذهابه إلى لندن، ببحث ما ورد في هذه الاتفاقية من بنود يراها مجحفة، على أمل تعديلها[(٨٧)]. كما أكد رئيس الوزراء أن الاتفاق الجديد مع الحكومة البريطانية، لا يخول الأخيرة الحق بإنزال قواتها في الأردن إلا بموافقة الحكومة الأردنية[(٨٨)].

اغتنمت المعارضة الأردنية فرصة طلب مصر إلغاء معاهدتها مع بريطانيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١، فانطلقت التظاهرات في شوارع المدن الأردنية مطالبة بسقوط المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[(٨٩)]، وطالب النواب باتباع نهج الحكومة المصرية في إلغاء المعاهدة مع بريطانيا، حيث تحدث النائب عبد الله الريماوي في الجلسة المنعقدة في ١٩ تشرين الثاني/ يناير ١٩٥١ قائلاً: «إننا ندعو الحكومة لتأييد مصر في قرارها، وأن تنهج نهج مصر في إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية»[(٩٠)].

وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ تقدم عدد من نواب المعارضة باقتراح إلى

(٨٤) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٥٤: «Jordan: Annual Review for 1953,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919 -1965*, vol. 8, p. 292, F.O., 371/110873.

(٨٥) نصت المادة رقم (١١) من الاتفاق على ما يلي: «باستثناء ما نص عليه من هذا الاتفاق، لا تقدم حكومة الأردن ضد حكومة المملكة المتحدة مطالبة تتعلق بأية أملاك للحكومة المنتدبة خارج الأردن، ولا تقدم حكومة المملكة المتحدة مطالبة تتعلق بأية أملاك للحكومة المنتدبة داخل الأردن». انظر: مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ٤/ ٣/ ١/ ١٤٦، ٤/ ١١/ ١٩٥١.

(٨٦) المصدر نفسه، الملف رقم ٤/ ٢/ ٦/ ١٩.

(٨٧) المصدر نفسه، الملف رقم ٤/ ٣/ ١/ ١٤٤.

(٨٨) **الجزيرة**، ٥/ ١١/ ١٩٥١.

(٨٩) شقير، **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**، ص ٨٨، ود.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٩٠، ص ١٧٧.

(٩٠) **الجريدة الرسمية الأردنية** (الأردن) (٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الأردني الثالث، الجلسة السادسة.

مجلس النواب طالبوا فيه بإلغاء المعاهدة، ووقف المعونة البريطانية عن الأردن، وقد عقد المجلس جلسة سرية من أجل هذه الغاية، انسحب على أثرها نواب المعارضة لمطالبتهم بأن تكون الجلسة علنية[٩١].

ومع ازدياد النشاط الحزبي في المملكة، بعد إقرار قانون (تنظيم الأحزاب لعام ١٩٥٣) في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣، رفعت الأحزاب شعار إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، فالحزب الشيوعي كان يرى ضرورة إلغاء المعاهدة كخطوة مهمة باتجاه الاستقلال، وقد روج الحزب لهذا المطلب من خلال منشوراته والصحف الناطقة باسمه، وضمنه برامجه الانتخابية[٩٢].

ومن الأحزاب التي نشطت في المطالبة بإلغاء المعاهدة حزب البعث العربي الاشتراكي بزعامة أمين شقير[٩٣]، وحركة القوميين العرب التي يقودها جورج حبش ووديع حداد، حيث اتخذت الحركة صحيفة **الرأي** منبراً لنشر أهدافها ومطالبها[٩٤]. والحزب الوطني الاشتراكي الذي تأسس في ٧ تموز/ يوليو ١٩٥٤ بزعامة سليمان النابلسي[٩٥].

وكان لارتفاع حدة المعارضة للمعاهدة الأردنية ـ البريطانية ـ وفقاً لما يذكره التقرير البريطاني ـ الأثر الواضح في إقالة رئيس الوزراء فوزي الملقي في أيار/ مايو ١٩٥٤[٩٦]، ويؤيد ذلك الوصف الذي يقدمه هزاع المجالي في مذكراته ـ وكان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الملقي ـ فيقول: «إن تغيير القيادة الإنجليزية في الجيش العربي الأردني، وإلغاء المعاهدة البريطانية مطلبان شعبيان كانا يدقان باب وزارتنا هذه في كل يوم مراراً»[٩٧].

---

(٩١) **الأردن**: ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٢، و٢٤/ ١٢/ ١٩٥٢، وهزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٥٩.

(٩٢) زيادين، **البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية**، ص ٦١، و Burdett, ed., *Arab Dissident Movements, 1905-1955*, vol. 4: *1947 -1955*, p. 608.

(٩٣) علي محافظة، **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧** (بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٧٣])، ص ١٩٤، ومهنا، «تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن، ١٩٥٠-١٩٥٧، دراسة مقارنة،» ص ٩٥.

(٩٤) شقير، **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**، ص ٨٥-٨٦.

(٩٥) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٣٥.

(٩٦) انظر ما حرره فالا بتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 329, F.O., 371/110875.

(٩٧) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٢٨.

وعندما شكل أبو الهدى الوزارة خلفاً للملقي في ٤ أيار/ مايو ١٩٥٤، تعهد في بيانه الوزاري بتعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، حيث أجرى مفاوضات في لندن في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤، وكان أمر هذه المفاوضات ـ التي باءت بالفشل ـ محور تساؤل النواب حول خطوطها الرئيسة، إذ طالبوا بإبقاء المجلس النيابي على اتصال مستمر بأي تطور بشأنها[٩٨]. وقد هيأ فشل أبو الهدى في لندن جواً مناسباً للمعارضة لتصعيد هجومها عليه والمطالبة بإقالة حكومته، وذلك لفشله في تنفيذ بند مهم من برنامجه الوزاري المتمثل في تعديل المعاهدة، مما اضطره للانقطاع عن حضور بعض جلسات مجلس النواب ليتجنب أسئلة بعض النواب المحرجة عن مهمته في لندن[٩٩].

أثرت الأحداث والاضطرابات التي شهدها الأردن خلال عام ١٩٥٥ وبداية عام ١٩٥٦ ـ نتيجة محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد ـ سلباً على موقف المعارضة الأردنية تجاه بريطانيا، وأصبح الاتجاه السائد في الأردن خلال عام ١٩٥٦ الابتعاد والتخلص من التأثير البريطاني. وقد ظهر هذا الاتجاه في السياسة الداخلية والخارجية للأردن[١٠٠]، وتعزز هذا الشعور باستغناء الملك حسين عن قائد الجيش غلوب وعدد من الضباط البريطانيين، وبالانتخابات النيابية التي عقدت في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ حيث تقاطعت البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية الأردنية ـ ولا سيما اليسارية والقومية منها ـ على المطالبة بإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، والقبول بالمعونة العربية بدلاً من المعونة البريطانية[١٠١]. وكانت المدن الأردنية قد شهدت في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ مظاهرات هتف المتظاهرون خلالها بإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[١٠٢].

أسفرت الانتخابات النيابية عن نجاح كبير لأحزاب المعارضة، حيث حصلت

---

(٩٨) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ٤/ ٣/ ٢١٦٣، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤.

(٩٩) د.ك.و.، ٢٧١٨/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٨٦، ص ٢٠٠-٢٠١.

(١٠٠) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 53, F.O., 371/127876.

(١٠١) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٥٠، وسعد أبو دية، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣١.

(١٠٢) زيادين، **البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية**، ص ٦١، والوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٥٦ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 362, F.O., 371/121469.

على سبعة عشر مقعداً من أصل أربعين مقعداً[١٠٣]، وكلف سليمان النابلسي زعيم حزب الأغلبية في المجلس النيابي بتشكيل الحكومة[١٠٤]، والذي تقدم ببيانه الوزاري إلى مجلس النواب في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وأعلن فيه عزم حكومته على إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، وقبول المعونة العربية كبديل للمعونة البريطانية[١٠٥]. فكان هذا الإعلان محور كلمات النواب، فقد طالب النائب كمال ناصر بضرورة منح الحكومة التي تعهدت بمثل هذه الوعود المساندة الشعبية والرسمية لتحملها عبئاً كبيراً. واعتبر النائب يوسف البندك المعاهدة غير شرعية لمخالفة بريطانيا بنودها، ولأنها عقدت والقوات البريطانية تحتل الأراضي الأردنية[١٠٦]. ودعا النائب فائق وراد إلى ضرورة التخلص السريع من القيود التي يكبّل بها الاستعمار الأردن، ويعرقل بقاء المعاهدة مساهمة الأردن الفعالة في معركة العرب المقدسة ضد الاستعمار والصهيونية[١٠٧]، ولتنتهي جلسة مجلس الأمة بمصادقة النواب على ما ورد في البيان الوزاري لحكومة النابلسي[١٠٨]. وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ سلم مجلس النواب الأردني رئيس الوزراء قراره بالموافقة على إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[١٠٩].

لم يقتصر أمر تأييد الحكومة في توجهها نحو إلغاء المعاهدة على أعضاء مجلس النواب، بل تعداه إلى الأحزاب السياسية، إذ أعلن الحزب الشيوعي في بيانه في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ تأييده لهذا التوجه[١١٠]. وفي المهرجان الشعبي الذي أقيم في عمان في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ودعا له الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث وجماعة الإخوان المسلمون وحزب الجبهة الوطنية وحركة

---

(١٠٣) أسفرت الانتخابات عن فوز ثمانية من الحزب الوطني، واثنين من البعثيين، واثنين من الشيوعيين، وأربعة من الإخوان المسلمين، وأربعة وعشرين من المستقلين، واستطاع الحزب الوطني بعد هذه النتائج أن يستميل إلى صفوفه ثلاثة نواب آخرين. انظر: **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ١٤٠.

(١٠٤) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١).

(١٠٥) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الخامس، و**الدفاع**، ٢٨/ ١١/ ١٩٥٦.

(١٠٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الخامس.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه، وتشارلز جونستون، **الأردن على الحافة**، ترجمة فهمي شما (عمان: وزارة الثقافة والإعلام، [د.ت.])، ص ٥٥.

(١٠٩) **الدفاع**، ٢٢/ ١١/ ١٩٥٦.

(١١٠) **الدفاع**، ١٨/ ١١/ ١٩٥٦، ود.ك.و.، ٢٧٢٤/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، بيان الحزب الشيوعي إلى الشعب الأردني، و: ٢٢، ص ٨٦.

القوميين العرب بمناسبة مرور عام على معارضة الأردن الانضمام إلى حلف بغداد، طالب المجتمعون الملك حسين بالسير بالأردن بالاتجاه العربي الصحيح القائم على أساس التحرر والوحدة[١١١].

أما الصحافة الأردنية فقد طالبت بدورها بإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، فصحيفة **الكفاح الإسلامي** ناشدت في افتتاحيتها في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ الحكومة: «إلغاء معاهدة الذل وإخراج الإنجليز، لأن لا عهد لهم ولا وفاء، ولأن سحق إسرائيل لا يتم إلا بخلع جذور الإنجليز»[١١٢].

كما أكدت صحيفة **الجهاد** في مقالة لها في ٥ شباط/ فبراير ١٩٥٧ على أن: «القومية العربية التي تقاوم الإذلال والعبودية، قد دفعت الأردن لأن يفك ارتباطه مع الاستعمار، بما في ذلك الارتباطات التي تشده مع بريطانيا، وهي التي كانت تعتقد أن باستطاعتها إذلال الأردن من خلال معونتها المالية»[١١٣].

وطالبت صحيفة **الجماهير** الصادرة باسم الحزب الشيوعي بإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، وجلاء القوات البريطانية المرابطة في الأردن[١١٤].

كما مارس الجيش ضغوطاً مماثلة من أجل إلغاء المعاهدة، وهو ما أكده علي أبو نوار للسفير البريطاني في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ ـ عندما أخبره الأخير بتوجه الحكومة البريطانية نحو تقليص المعونة المالية للجيش إلى مائتين وخمسين ألف جنيه فقط ـ بأن الأسبوعين القادمين سيحسمان العلاقات بين الأردن وبريطانيا، إذ إن هناك ضغطاً شديداً داخل الأردن يطالب بإلغاء المعاهدة، وأن للجيش الأردني دوراً كبيراً في هذه الضغوط[١١٥].

ويشير السفير البريطاني إلى وحدة الموقف الأردني الرسمي والشعبي حول إلغاء المعاهدة بقوله: «إن تصاعد المعارضة ضد بريطانيا، قد ناسبت الملك والحكومة،

---

(١١١) د.ك.و.، ٢٧٢٥/ ٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، مقررات مهرجان عمان الكبير، و: ٧٠، ص ١٣٠-١٣١.

(١١٢) **الكفاح الإسلامي**، ٢٥/ ١/ ١٩٥٧.

(١١٣) **الجهاد** (القدس)، ٥/ ٢/ ١٩٥٧، وجونستون، **الأردن على الحافة**، ص ٦٠.

(١١٤) شقير، **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**، ص ١٢٣-١٢٤، وعيسى مدانات، «علاقة أحزاب اليسار مع حكومة النابلسي،» ورقة قدمت إلى: **ندوة سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته**، ص ٤.

(١١٥) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٦٥ في:
Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 43, F.O., 371/121559.

وعملا بشكل متناغم لإنهاء الارتباط مع بريطانيا»[١١٦]. ويؤكد السفير مثل هذا التوجه في موضع آخر بقوله: «إن توجه أغلبية الرأي العام هنا، من أجل إلغاء المعاهدة، فالطلبات والنداءات التي وصلت إلى رئيس الوزراء أثناء المفاوضات، تشير إلى أن أغلب الأردنيين يعتبرون إنهاء المعاهدة انتصاراً كبيراً، بعد عهد مرير من الصراع من أجل التحرر الوطني. وكان موقف الملك حسين والصحافة متمشياً مع توجه الرأي العام هذا»[١١٧].

وفي جلسة مشتركة عقدها مجلس الأمة في ١٣ آذار/مارس ١٩٥٧، للمصادقة على إلغاء المعاهدة تحدث رئيس المجلس سعيد المفتي قائلاً: «في هذا اليوم تحطم آخر قيد بيننا وبين الإنكليز، وأصبحنا بحمد الله أحراراً»[١١٨].

وفي اليوم التالي لتوقيع الاتفاقية عمت الاحتفالات والمهرجانات العامة عمان ومدن المملكة[١١٩]، كما وزع حزب البعث العربي الاشتراكي منشوراً بارك فيه للأردن بإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[١٢٠]. وأعلن سكرتير الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي أن ما حققه سيزيد الرغبة في الانتماء إلى الحزب الوطني الاشتراكي[١٢١]. كما صرح المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن محمد عبد الرحمن خليفة بأن: «إلغاء المعاهدة كان أملاً يداعب النفوس فأصبح حقيقة ماثلة»[١٢٢].

أيدت الصحافة الأردنية بدورها إلغاء المعاهدة، ورأى البعض منها أن الخطوة القادمة من الحكومة يجب أن تكون بإعلان الوحدة مع سوريا، وهو ما أكدته صحيفة **الميثاق** ـ لسان حال الحزب الوطني الاشتراكي ـ[١٢٣]، وصحيفة **الرأي** التي اعتبرت

---

(١١٦) انظر البرقية الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٥٦ في: Ibid., vol. 10, p. 31, F.O., 371/127880.

(١١٧) انظر البرقية الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٥٧في: Ibid., vol. 10, p. 88, F.O., 371/127878.

(١١٨) **الجريدة الرسمية** (الأردن (١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الأولى في الدورة الاستثنائية الأولى.

(١١٩) المصدر نفسه، وهزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع مذكرات**، ص ٤١١.

(١٢٠) د.ك.و.، ٣١١/ ٢٧٢٧، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٧٨، ص ١٩٩.

(١٢١) **الكفاح الإسلامي**، ١٥/ ٣/ ١٩٥٧.

(١٢٢) د.ك.و.، ٣١١/ ٢٧٢٥، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٤، ص ٩.

(١٢٣) **الميثاق**، ١٩/ ٣/ ١٩٥٧.

تحرير الأردن خطوة للوحدة مع سوريا[١٢٤]، أما صحيفة **الدفاع** فقد اعتبرت جلسة مجلس الأمة المشتركة التي أقر فيها اتفاقية إلغاء المعاهدة، بمثابة ثورة على الغرب وعلى استعماره، وتغلُّب إرادة الشعب على واقع تاريخ الاستعمار الأسود[١٢٥].

لم يكن إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية نهاية المطاف بالنسبة إلى المعارضة الأردنية تجاه الوجود البريطاني في الأردن، إذ استمر الهجوم على أي مظهر من مظاهر التأثير والنفوذ البريطاني في الأردن، وانصبت المعارضة على المساعدات الأجنبية الممنوحة للأردن، وكانت بريطانيا تشكل مورداً رئيساً لهذه المساعدات.

فقد هاجم النائب عبد اللطيف عنبتاوي هذه المساعدات بقوله: «إنها تعتبر عطاءً يثير مشاعر الكره أكثر مما يثير مشاعر العرفان بالجميل سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة»[١٢٦].

أما النائب داوود الحسيني فقد طالب الحكومة في نيسان/ أبريل ١٩٦٠ بضرورة اتباع سياسة اقتصادية سليمة، للتخلص من المساعدات الأجنبية التي هي سيف مسلط فوق رؤوسنا، يقطع أصحابه شرايين الحياة في الدولة، إذا حيل دون الوصول إلى غاياتهم، وهي تثبيت إسرائيل مدللاً على صدق قوله بوضع الحكومتين الأمريكية والبريطانية العراقيل في وجه تنفيذ مشروع «سد المقارن»[١٢٧].

كما طالب النائب ياسر عمرو في نيسان/ أبريل ١٩٦٣ الحكومة بعدم حصر المساعدات بدول معينة لأن في ذلك خطورة كبيرة، إذ يحول دون اتباع سياسة قومية مستقلة[١٢٨]. وبقيت مسألة إحلال المساعدات العربية بدلاً من الأجنبية مطلباً ملحاً من قبل المعارضة الأردنية، حيث هاجم بعض أعضاء مجلس النواب حكومة وصفي التل لاعتمادها على المساعدات الغربية»[١٢٩].

---

(١٢٤) جبار، «التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ١٩٤٦-١٩٥١،» ص ٢١٤.

(١٢٥) **الدفاع**، ١٤/ ٣/ ١٩٥٧.

(١٢٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٦١)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الأولى.

(١٢٧) المصدر نفسه.

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٣)، محاضر جلسات مجلس النواب الأردني، والبرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٤/ ١/ ١٩٦٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 534, F.O., 371/170285.

وفي نقده لشعار حكومة وصفي التل «نصادق من يصادقنا، ونعادي من يعادينا»، قال النائب إسماعيل حجازي أثناء مناقشة المجلس بيان التل الوزاري في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣: «لا أرى في سلوك الحكومة ما يحقق هذا الشعار، فحكومتنا وكل الحكومات السابقة تصادق بريطانيا وفرنسا وأمريكا ولا يعرف التاريخ العربي الحديث دولاً نكَّلت بالعرب وأنزلت بهم الكوارث مثل هذه الدول الثلاث»[١٣٠].

كما انتقد النائب محمد الخشمان في الجلسة ذاتها فتور علاقات بعض الدول مثل بريطانيا وأمريكا بالأردن، وذلك في أعقاب نشر بعض الصحف أخباراً عن بغية الحكومة الأردنية إقامة تمثيل سياسي، وتلقي معونات من دولة أجنبية معينة، وهو الأمر الذي لم تنفه الحكومة الأردنية، مؤكداً على أن حق الأردن كدولة مستقلة ذات سيادة أن تتبادل التمثيل السياسي مع أي دولة[١٣١].

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب لمناقشة البيان الوزاري لحكومة سمير الرفاعي في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، هاجم النائب نجيب أرشيدات تعامل الحكومة مع بعض الدول الأجنبية التي أوجدت إسرائيل وتحاول تثبيتها إسفيناً استعمارياً في قلب الوطن العربي. وفي السياق ذاته تحدث النائب أحمد خريس قائلاً: «كيف يمكن اعتبار دول المعسكر الغربي وعلى رأسها أمريكا وبريطانيا وفرنسا صديقة لنا وهي التي أوجدت إسرائيل، وشنت الحرب على قناة السويس، فكيف يمكن الثقة بها والاطمئنان إليها»[١٣٢].

وقد تصدت المعارضة الأردنية بعد إلغاء المعاهدة لأي مظهر من مظاهر التدخل البريطاني في السياسة الأردنية، فصحيفة **الكفاح الإسلامي** هاجمت دعوة صحيفة **الصندي تايمز** الحكومة البريطانية، إلى ضرورة العمل على جعل الأردن نموذجاً للرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي لأنها ـ أي بريطانيا ـ في سباق مع الاتحاد السوفياتي، الذي ينوي أن يجعل من سوريا ذلك النموذج، وقد علقت صحيفة **الكفاح الإسلامي** على ذلك بقولها: «ترى ما علاقة بريطانيا في رخائنا الاقتصادي واستقرارنا السياسي، ونحن قوم مستقلون ذوو سيادة، إلا أن يكون في الأمر سر تعرفه صحيفة التعليقات الاستعمارية البالية في حزب المحافظين»[١٣٣].

---

(١٣٠) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة السابع، الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى.

(١٣١) المصدر نفسه.

(١٣٢) **الجريدة الرسمية**، (الأردن) (٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٣)، محاضر جلسات مجلس الأمة السابع، الجلسة السابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس النواب السابع.

(١٣٣) **الكفاح الإسلامي**، ١١/ ١٠/ ١٩٥٧.

كما هاجم محررو صحيفة **الجهاد** السفارة البريطانية، لأنها وراء التعليمات التي أصدرتها حكومة وصفي التل في شباط/ فبراير ١٩٦٣ لإغلاق الصحيفة، وذلك لرفض الحكومة نشر المقالات المعادية لعبد الناصر[١٣٤].

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً استنكار النائب نجيب الأحمد ادعاء الصحف والإذاعة البريطانية في أن لبريطانيا مصالح خاصة في الأردن، مطالباً الحكومة تقديم رد سريع وقاطع على هذه التخرصات[١٣٥].

ومن ذلك أيضاً مهاجمة المعارضة لقرار الحكومة الأردنية تعيين حكمت مهيار قائداً لقوات الأمن في الضفة الغربية، باعتبار هذه الخطوة جزءاً من خطة لإعادة بعض أفراد الأمن ـ الذين تم تزكيتهم من قبل خبراء الأمن البريطانيين ـ إلى الضفة الغربية، وإن هذه الخطوة قد تمت بإيعاز من الحكومة البريطانية[١٣٦].

وفي تقرير السفير البريطاني الذي بعث به إلى وزارة خارجيته في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٦٤، خير مثال على موقف الأردنيين من بريطانيا، وذلك في أعقاب انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، وتشكيل القيادة العربية الموحدة، وزيارة العسكريين المصريين الأردن من أجل هذه الغاية. إذ يقول: «لا نزال نُهاجم نحن والولايات المتحدة في وسائل الإعلام، إذ دعت صحيفة **الجهاد العربي** إلى استخدام الاقتصاد كسلاح ضدنا، وبالأخص قطع الإمدادات النفطية، وتحويل الودائع العربية في المصارف البريطانية والأمريكية»[١٣٧].

٥ ـ دخول الصحف البريطانية إلى الأردن

شكلت الصحف البريطانية شكلاً آخر من أشكال رفض المعارضة الأردنية لكل ما هو بريطاني في الأردن، ففي برقية رُفعت إلى وزير الدفاع الأردني احتج مدير الاستخبارات العسكرية العقيد محمود موسى على توزيع نشرة صحافية باسم «مكتب العالم العربي للأنباء» تصدر في بيروت، لأن المشرفين عليها دأبوا على توزيعها بأسماء

---

(١٣٤) انظر البرقية الموجهة من ستيرلينغ إلى فيغ بتاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 13, p. 480, F.O., 371/170265.

(١٣٥) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٣)، الملحق، محاضر جلسات مجلس النواب الأردني، الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الأولى.

(١٣٦) انظر الوثيقة الموجهة من مايتلاند إلى فيغ بتاريخ ١١/ ١/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., Ibid., p. 415, F.O., 371/170264.

(١٣٧) انظر الوثيقة الموجهة من ستيرلينغ إلى ساندرز بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٦٤ في: Ibid., vol. 14, p. 230, F.O., 371/175646.

بعض الضباط ذوي الرتب العالية في الجيش توزيعاً منتظماً، وذلك لأن النشرة بالإضافة إلى دعوتها للعراق وحكومة بغداد، فهي أيضاً تكاد تنطق بلسان لندن وإسرائيل، مطالباً بضرورة منع دخولها البلاد، مؤكداً أن المصدر الذي يرعى النشرة هو سفارتا بغداد ولندن معاً[١٣٨].

كما أصدر مجلس النواب توصية إلى وزير الداخلية بمنع دخول مجلة **العالم** البريطانية وجميع المجلات والصحف التي تحمل صوراً خليعة ومواضيع وأفكاراً استعمارية رجعية، وقد جاءت هذه التوصية استناداً إلى شكوى تقدم بها عدد من المواطنين بهذا الخصوص[١٣٩]. وكانت قد قدمت شكوى بحق هذه الصحيفة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، حيث اتهم المواطنون الصحيفة بأنها تطبع بقلم الاستخبارات البريطانية، وأن القصد من تسميتها بـ **العالم** هو العالم العربي، والهدف منها نشر السموم والفساد، واستمالة العالم العربي لكل ما هو بريطاني[١٤٠].

٦ ـ أزمة العلاقات المصرية ـ البريطانية ١٩٥١ ـ ١٩٥٦

أ ـ إلغاء المعاهدة المصرية ـ البريطانية لعام ١٩٣٦

دخلت الحكومتان المصرية والبريطانية في مفاوضات من أجل إلغاء المعاهدة التي تربط البلدين في آذار/ مارس ١٩٥٠، وإزاء تعنت الجانب البريطاني باءت المفاوضات بالفشل، وأعلن رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١ عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد[١٤١].

أحدث قرار الحكومة المصرية إلغاء المعاهدة ردود فعل واسعة في الأردن، فقد أيد مجلس النواب الأردني موقف ورغبة مصر في التخلص من المعاهدة، معرباً عن أمله في أن يسير الأردن على خطى مصر في التخلص من المعاهدة البريطانية، وأرسل النواب برقيات التهنئة والتأييد إلى الحكومة المصرية[١٤٢].

---

(١٣٨) مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الملف رقم ٤/ ٧/ ٦/ استخبارات/ ٢، ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٧.

(١٣٩) المصدر نفسه، الملف رقم ٣/ ١٠/ ٢٣١، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٧.

(١٤٠) المصدر نفسه، الملف رقم ١١/ ٢/ ٢/ ١٥٨، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦.

(١٤١) إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج ١، ص ٣٢٤؛ صفاء عبد الوهاب المبارك، «بريطانيا ومصر، ١٩١٩-١٩٥٥،» **المؤرخ العربي** (بغداد)، العدد ٢٩ (١٩٨٦)، ص ٤٢، وك. م. وورهاوس، **السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية**، ترجمة حسين القباني؛ مراجعة محمد سامي عاشور (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥)، ص ٢٨٤.

(١٤٢) **الدفاع**، ٢٨/ ١٠/ ١٩٥١.

وعمت التظاهرات مختلف مدن المملكة، وقام الطلاب يوم ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر بمظاهرات كبيرة في عمان، واخترقوا الشوارع إلى أن وصلوا إلى المفوضية المصرية حيث أعربوا عن اعتزازهم وتأييدهم لموقف الحكومة المصرية. كما أضربت المدن الأردنية تضامناً مع المتظاهرين[١٤٣]، وكانت أشد المظاهرات تلك التي حدثت في مدينة نابلس، والتي طالبت الحكومة بإبلاغ تأييدهم للمصريين، وأن تقف الحكومة الأردنية بجانب مصر في نضالها، وشكلت اللجان لجمع التبرعات إلى العمال المصريين الذين تركوا أعمالهم في منطقة القنال[١٤٤].

وفي إربد كانت التظاهرات أشد عنفاً، حيث اضطر رجال الشرطة إلى تفريق الطلاب والمتظاهرين بإطلاق النار عليهم، ما أسفر عن جرح أحد الطلاب الأمر الذي أثار غضب النواب، وطالبوا الحكومة بالتحقيق بالأمر[١٤٥]. كما هاجم النائب قدري طوقان في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ الإذاعة الأردنية لعدم تفاعلها مع الحدث في مصر بخصوص إلغاء المعاهدة[١٤٦].

وعلى الصعيد الرسمي فقد التزمت الحكومة الأردنية الصمت حيال إلغاء المعاهدة، وذلك لتوتر العلاقات بين البلدين في أعقاب اغتيال الملك عبد الله واتهام مصر بضلوعها في التخطيط للاغتيال[١٤٧]، أو لحرصها على عدم إغضاب الحكومة البريطانية، ولا سيما أن الأردن كان يمر بظروف حرجة نتيجة اغتيال الملك عبد الله ومرض الملك طلال، أضف إلى ذلك عدم رغبة الحكومة الأردنية في زيادة إثارة الشعب الأردني، الأمر الذي قد ينجم عنه مزيد من الاضطرابات والمعارضة للوجود البريطاني في الأردن، وهو ما لا يحتمله الوضع الدقيق الذي كان يمر به الأردن.

وتعزيزاً لموقفها هذا قامت الحكومة الأردنية بإلقاء القبض على عدد من أعضاء مجلس الأعيان وهم: سليمان التاجي الفاروقي ومحمد الشريقي ومحمد علي العجلوني وعبد اللطيف صلاح بسبب تأييدهم مصر في إلغائها معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا[١٤٨].

---

(١٤٣) **الدفاع**، ١٢/ ١٠/ ١٩٥١، وعبد السلام زيادة، «العلاقات السياسية الأردنية ـ المصرية، ١٩٤٦-١٩٥٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤)، ص ٨٢.

(١٤٤) **الدفاع**، ١٥/ ١١/ ١٩٥١، وشقير، **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**، ص ٨٨.

(١٤٥) د.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٩٠، ص ١٧٧.

(١٤٦) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٧ آذار/ مارس ١٩٥٢)، الملحق، محاضر جلسات مجلس النواب الأردني.

(١٤٧) د.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، التقرير السياسي لشهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١، و: ٩٠، ص ١٧٧.

(١٤٨) المصدر نفسه.

ب ـ معاهدة الجلاء المصرية ـ البريطانية لعام ١٩٥٤

بعد تسويف من الحكومة البريطانية تم التوقيع على اتفاقية جلاء قواتها عن الأراضي المصرية في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤[(١٤٩)]، وقد أثار توقيع الاتفاقية في الأردن ردود فعل مماثلة لتلك التي حدثت في أعقاب الإعلان عن إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ من قبل الحكومة المصرية، خصوصاً على المستوى الشعبي والحزبي، في حين اختلفت في الموقف الرسمي، إذ رحب الأردن باتفاقية الجلاء، وأرسل الملك حسين برقية تهنئة إلى الرئيس عبد الناصر، كما أرسل وفداً أردنياً برئاسة رئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني لتقديم التهاني للحكومة المصرية[(١٥٠)].

أما على المستوى الشعبي فقد أرسل قادة الأحزاب في الأردن برقيات التهنئة إلى الحكومة المصرية، كحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الوطني الاشتراكي، ونظمت التظاهرات السلمية والاحتفالات في مختلف المدن، وأذاعت لجنة التوجيه الوطني بياناً هنأت فيه مصر، ودعت الشعب الأردني إلى استكمال تحرر الأردن، وأذاع حزب البعث العربي[(١٥١)] والقوميون العرب بيانات مماثلة[(١٥٢)]، وأرسل العديد من برقيات التهنئة من الهيئات الشعبية إلى عبد الناصر[(١٥٣)].

ج ـ تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦

أعلن الرئيس عبد الناصر في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ تأميم قناة السويس، الأمر الذي أثار غضب الدول الغربية، ولكنه في الوقت ذاته أثار موجة كبيرة من التأييد على الصعيدين الرسمي والشعبي الأردني، فقد وجه الملك حسين رسالة إلى الرئيس المصري في ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٥٦ أكد فيها تضامن الأردن مع مصر[(١٥٤)]، كما

---

(١٤٩) محمد بدر الدين مصطفى، **المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣-١٩٥٤: دراسة في منهاجية المفاوضات الدولية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ٧٤-٧٥، ونادر العطار، **العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا** (دمشق: مطبعة الإنشاد، ١٩٦٢)، ص ٢٥٠.

(١٥٠) **فلسطين**، ٧/ ٧/ ١٩٥٦.

(١٥١) **فلسطين**، ٢٠/ ٦/ ١٩٥٦.

(١٥٢) بالرغم من الترحيب الأردني بهذه الاتفاقية، لكن كان هناك فئة معارضة لها، إذ يؤكد ذلك عبد الرحمن شقير زعيم الجبهة الوطنية الذي كتب مقالة بعنوان «اتفاقية هيد ـ عبد الناصر، سيكنسها التاريخ»، هاجم فيها الاتفاقية التي تسمح بعودة القوات البريطانية إلى قناة السويس في حالة الحرب. انظر: شقير، **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**، ص ٩٨.

(١٥٣) **فلسطين**، ٢٠/ ٦/ ١٩٥٦.

(١٥٤) **الدفاع**، ١٢/ ٨/ ١٩٥٦، و «Jordan: Review for 1956,» 19/3/1957 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 55, F.O., 371/127876.

صرح وزير الخارجية عوني عبد الهادي بأن الأردن يؤيد مصر، وسيحارب إلى جانبها إذا ما لجأت بريطانيا وفرنسا إلى السلاح[(١٥٥)].

وانطلقت في المدن الأردنية تظاهرات التأييد للخطوة المصرية، كعمان ونابلس وطولكرم والقدس ورام الله[(١٥٦)]. وعقد الحزب العربي الدستوري مؤتمراً شعبياً في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٦ أعلن فيه تأييد الشعب الأردني لنضال الشعب المصري، والدعوة إلى تدمير المصالح والقواعد الاستعمارية إذا ما اعتدي على مصر[(١٥٧)]. وبعث حزب البعث العربي مذكرة إلى رئيس الوزراء في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦، يؤكد فيها أن هدف الدول الاستعمارية هو وقف اتجاه الأمة العربية نحو التحرر، وأن قضية القنال هي قضية الأمة العربية، لذا طالب الحزب الحكومة بالانتصار لمصر بكل الوسائل، ومنع استخدام القواعد البريطانية في الأردن لأغراض العدوان ضد مصر[(١٥٨)]. وهو ما أكّده المهرجان الوطني الذي عقد في عمان في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٥٦، والذي ترأسه سكرتير الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي[(١٥٩)].

كما عقد اللاجئون الفلسطينيون في مخيم جبل الحسين في عمان في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٥٦ مهرجاناً لتأييد مصر، مطالبين الحكومة بإلغاء المعاهدة مع بريطانيا، في حالة حرب الأخيرة مع مصر، وتجميد مصالح المشتركين في العدوان على مصر[(١٦٠)].

وفي ١٤ آب/ أغسطس ١٩٥٦ دعا موظفو وزارة الاقتصاد الوطني إلى تدمير أنابيب النفط التي تمر في البلاد في حالة العدوان على مصر، وفي ١٦ آب/ أغسطس ١٩٥٦ وبمناسبة عقد الدول الغربية المعادية لقرار التأميم مؤتمرها في لندن ساد الإضراب العام المدن الأردنية، وساهمت فيه القوى السياسية الأردنية[(١٦١)].

---

(١٥٥) **الدفاع**، ٣١/ ٧/ ١٩٥٦.

(١٥٦) **الدفاع**، ١٥/ ٨/ ١٩٥٦؛ د.ك.و.، ٢٧٢٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تأميم قناة السويس، و: ١٤، ص ٣٧-٤٠، و «Jordan: Annual Review for 1956,» 19/3/1957 in: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 60, F.O., 371/127876.

(١٥٧) **فلسطين**، ٢/ ١٠/ ١٩٥٦.

(١٥٨) **الدفاع**، ٩/ ٩/ ١٩٥٦.

(١٥٩) **الدفاع**، ١٥/ ٨/ ١٩٥٦، ود.ك.و.، ٢٧٢٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، مقررات مهرجان عمان، و: ٤، ص ١٤.

(١٦٠) د.ك.و.، ٢٧٢٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، مقررات مهرجان عمان، و: ٤، ص ١٤.

(١٦١) **فلسطين**، ١٧/ ٨/ ١٩٥٦، ود.ك.و.، ٢٧٢٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، إضراب عمان السلمي، و: ٤، ص ١٠.

ويبدو أن الاضطرابات والتظاهرات التي شهدتها الساحة الأردنية احتجاجاً على موقف الدول الغربية ـ ولا سيما بريطانيا ـ من تأميم القناة، دفع بالحكومة البريطانية لأن تنصح رعاياها في الأردن بالرحيل، تجنباً لما يمكن أن يهدد أمنهم[١٦٢].

أحدث العدوان الذي شنته دول التحالف الثلاثي(بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) على مصر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ردود فعل قوية في الأردن على الصعيدين الرسمي والشعبي، فقد دعا الملك حسين مجلس الوزراء إلى اجتماع طارئ في اليوم التالي للعدوان، وبحضور رئيس أركان الجيش علي أبو نوار تم فيه بحث الخطوات الواجب اتخاذها حيال هذا الأمر[١٦٣].

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية رداً على العدوان، إعلانها في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ قرار قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا[١٦٤]. أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد اكتفت بمنع استخدام القواعد البريطانية الموجودة في الأردن، ووضعت هذه القواعد تحت رقابة القوات الأردنية. وقد أيد مجلس الأمة في الجلسة السرية التي عقدها في اليوم ذاته إجراءات الحكومة هذه، وأبلغ وزير الدولة للشؤون الخارجية سفيري بريطانيا وفرنسا قرار مجلس الوزراء واستنكار المجلس موقف بلادهما إزاء مصر[١٦٥].

وفي الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ بعث الملك حسين ببرقية تأييد إلى الرئيس عبد الناصر، مبدياً خلالها استعداد الأردن لتقديم أية مساعدة عسكرية وسياسية ممكنة لدعم مصر، ولكن الرئيس المصري اعتذر عن قبول العرض الأردني، وذلك لعدم توريط الأردن في أي هجوم، وحصر المعركة في أضيق نطاق[١٦٦].

كما بعث رئيس مجلس النواب الأردني حكمت المصري برقية احتجاج إلى رئيس مجلس العموم البريطاني، استنكر فيها الاعتداء على مصر، وندد بخرق الحكومة البريطانية مبادئ الحق والسلام لهيئة الأمم المتحدة، وأكد المصري في

---

(١٦٢) **الدفاع**، ٣/ ٩/ ١٩٥٦.

(١٦٣) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ج١، ص ٦٤٧، وزيادة، «العلاقات السياسية الأردنية ـ المصرية ١٩٤٦-١٩٥٨،» ص ١١٨.

(١٦٤) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦)، الملحق، محاضر جلسات مجلس النواب الأردني الخامس.

(١٦٥) **الدفاع**، ١٢/ ١١/ ١٩٥٦.

(١٦٦) الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧**، ص ١١٠؛ أنتوني ناتينغ، **ناصر**، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٢١٠، وبلال حسن التل، **الأردنيون وفلسطين** (عمان: دار البيرق، ١٩٩٢)، ص ٨٥.

برقيته الأثر السيئ الذي تركه العدوان في الشعب الأردني[١٦٧].

وعلى الصعيد الشعبي عمت المظاهرات مدن المملكة، وهاجم المتظاهرون سفارتَي فرنسا وبريطانيا[١٦٨]، ونهبت المعسكرات البريطانية في الزرقاء، وسبب الإضراب الذي حدث في المفرق إرباكاً وعدم ارتياح للقاعدة البريطانية هناك، وتم في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر تفجير أنابيب شركة البترول العراقية (.I.P.C) قرب إربد، وذلك تأثراً بما حدث من تفجير لهذه الشركة في سوريا[١٦٩].

وكان للأحزاب الأردنية مساهمتها في هذا السياق، فقد أصدر الحزب الشيوعي بياناً في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ أكد فيه أن معركة مصر هي معركة العروبة بأسرها، وهي معركة طويلة ومريرة ولكنها عادلة ورابحة[١٧٠]. وفي نابلس اجتمع في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ممثلو الأحزاب الأردنية، حيث أسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة أطلق عليها اسم «لجنة نابلس الوطنية»، قدموا من خلالها للحكومة الأردنية عدداً من المقترحات كان أبرزها: إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي لموقفه المؤيد لمصر، وتعبئة الجماهير استعداداً لأي طارئ، والإعلان فوراً عن اتحاد بين الأردن وسوريا ومصر، تمهيداً لوحدة عربية متينة، وقد أقر مجلس النواب بالإجماع مقترحات لجنة نابلس الوطنية، وذلك في جلسته المنعقدة في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦[١٧١].

أما جماعة الإخوان المسلمين فقد شاركت في مؤتمر قادة الإخوان في البلاد العربية في دمشق في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، طالبوا خلاله الدول العربية بتقديم المساعدة إلى مصر، وقطع علاقاتهم مع بريطانيا وفرنسا، كما أيدوا حق مصر في التأميم، واستنكروا العدوان الثلاثي عليها[١٧٢].

ومهما يكن من أمر، فقد توقف العدوان على مصر في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر

---

(١٦٧) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦)، الملحق، محاضر جلسات مجلس النواب الأردني الخامس.

(١٦٨) Raphael Patai, *The Kingdom of Jordan* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958), p. 62.

(١٦٩) Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1989), p. 4.

(١٧٠) د.ك.و.، ٢٧٢٤/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٢٥، ص ١٠٤.

(١٧١) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦)، الملحق، محاضر جلسات مجلس النواب الأردني.

(١٧٢) **الكفاح الإسلامي**، ١١/ ١/ ١٩٥٧.

١٩٥٦ بعد الإنذار السوفياتي الذي وجهه رئيس الوزراء بولغانين إلى بريطانيا وفرنسا صباح يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث هدد بالتدخل في حالة عدم توقف القتال، والمساهمة بشكل جدي في إرغام باريس ولندن على وقف القتال[١٧٣]، يضاف إلى ذلك الضغط الذي مارسته الحكومة الأمريكية على بريطانيا وفرنسا من أجل هذه الغاية[١٧٤].

ويشير محمد حسنين هيكل إلى الأثر الذي تركته هذه الحرب في الشارع العربي بقوله: «إن شعوب الأمة العربية كلها وصلت إلى درجة عالية من التعبئة، وأن ضغط الشارع العربي المندفع على القصور العربية المترددة، ولّد طاقات لا حدود لها في المنطقة وخارجها، وأصبحت لندن بالفعل والواقع عاصمة تحت الحصار من الخارج وحتى من الداخل[١٧٥].

ثانياً: مسألة العرش الأردني ١٩٥١ ـ ١٩٥٢

في العشرين من تموز/ يوليو ١٩٥١ اغتيل الملك عبد الله في المسجد الأقصى، وبعد أن ووري جثمانه في الثرى، دعا رئيس الوزراء آنذاك سمير الرفاعي مجلس الوزراء ورؤساء الحكومات السابقين إلى اجتماع، نودي على أثره بالأمير نايف وصياً على العرش، لوجود الأمير طلال خارج المملكة للعلاج[١٧٦].

وكان رئيس الوزراء سمير الرفاعي قد تقدم باقتراح بخصوص ترتيب مسألة ولاية العرش ينص على: «إذا تطوع الأمير طلال بالتنازل عن العرش، فسيتبع ذلك المناداة بالأمير حسين ملكاً، ويبقى الأمير نايف وصياً على العرش، ويمكن انتظار مدة الأسابيع الخمسة المحددة لإتمام علاج الأمير طلال»[١٧٧].

وفي ٢٤ تموز/ يوليو اجتمع الوزير البريطاني المفوض كركبرايد مع الأمير نايف ورئيس الوزراء سمير الرفاعي وتوفيق أبي الهدى كل على انفراد، وكان الرفاعي قد طلب من كركبرايد أن يحرص في محادثاته مع الأمير نايف على أن تستمر حكومته،

---

(١٧٣) **فلسطين**، ٨/ ١١/ ١٩٥٦، و**الجهاد**، ٨/ ١١/ ١٩٥٦.

(١٧٤) محمد إبراهيم فضة، **السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي** (عمان: الجامعة الأردنية، [د.ت.])، ص ٥٤.

(١٧٥) محمد حسنين هيكل، «ثلاثون عاماً على تأميم القناة وحرب السويس: كيف أدار جمال عبد الناصر معركة تأميم قناة السويس،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦)، ص ١٣.

(١٧٦) **الأردن**، ٢١/ ٧/ ١٩٥١، و**الجزيرة**، ٣٠/ ٧/ ١٩٥١.

(١٧٧) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥١ في: =

وذلك حفاظاً على استقرار الأوضاع، وقد جاء طلبه هذا بالرغم من علمه بالتحركات التي تجري بالخفاء لإقالته[١٧٨].

أما الأمير نايف فقد طلب من كركبرايد أن يحله من اتفاقه السابق معه والقاضي بعدم إقالة حكومة الرفاعي إلى أن تستقر مسألة العرش الأردني، وذلك لقناعته بأن حكومة الرفاعي تتسم بسوء الطالع، نتيجة حادثتيْ القتل التي شهدتهما هذه الحكومة ـ والمتمثلتين باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح واغتيال الملك عبد الله ـ أضف إلى ذلك اعتقاد الأمير نايف بأن فرصته في تولي العرش الأردني تكون بتحالفه مع العراقيين، وهؤلاء يعملون على التخلص من الرفاعي لموقفه السلبي من الاتحاد الأردني ـ العراقي[١٧٩].

التقى توجه الأمير نايف هذا مع محاولات رئيس الوزراء الأردني السابق توفيق أبي الهدى إقناع كركبرايد بالتراجع عن معارضته للقيام بأي تغيير لحكومة الرفاعي، مبرراً طلبه هذا بمعارضة الرأي العام الأردني والعراقيين لوجود الرفاعي، وبأنه من الأفضل للأردن أن تجري الانتخابات الجديدة في غضون شهر، على أن تتم بإشراف حكومة جديدة يكون هو رئيسها لأنه خير من يقوم بهذه المهمة[١٨٠].

أدرك الرفاعي ضعف فرصته في الاستمرار في الوزارة نتيجة انقلاب الأمير نايف عليه، والحملة التي شنها أبو الهدى ضده، لذا أعلم كركبرايد بعزمه على الاستقالة، فما كان من الأخير إلاّ أن سارع إلى إعلام أبي الهدى بنية الرفاعي هذه، عارضاً عليه تشكيل الوزارة الجديدة، فأبدى أبو الهدى ترحيبه بهذا العرض[١٨١].

وتزامن ذلك كله مع مساعي الأمير نايف للمناداة به ملكاً بدلاً من أخيه الأمير طلال، وكان أبو الهدى وإبراهيم هاشم قد أبلغا الوزير البريطاني بأن هناك بعض المقربين من الملك عبد الله يسعون لدعم مساعي الأمير نايف هذه، وذلك لقناعتهم بأن حكومة لندن وتحديداً كركبرايد سوف يساند مسعاهم هذا انطلاقاً من أن الأمير نايف معروف بتأييده لبريطانيا، ولأن الحكومة البريطانية حريصة على صداقة ومجاملة النظام الأردني القديم[١٨٢].

Adel Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties* (Oxford: Archive Editions, 1995), vol. 8, p. 117, = F.O., 371/91789.

(١٧٨) المصدر نفسه.

(١٧٩) المصدر نفسه.

(١٨٠) المصدر نفسه.

(١٨١) المصدر نفسه.

(١٨٢) المصدر نفسه.

حرص كركبرايد منذ البداية على التزام الحياد ظاهرياً، وذلك لكي يتجنب أي اتهام يوجه للحكومة البريطانية بأنها استغلت مسألة العرش الأردني لخدمة مصالحها الاستعمارية. ولهذا أبرق لخارجيته بسحب اقتراح كان قد تقدم به، ويقضي بإرسال مساعد الوزير البريطاني في عمان بيري غوردن إلى جنيف لرؤية الأمير طلال، ويعود تراجعه هذا إلى رغبته في تجنب أي رد فعل يؤكد ما يروج في الأردن من شائعات حول احتجاز الأمير طلال في جنيف بأمر من الحكومة البريطانية[١٨٣].

وفي ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥١ قدم الرفاعي استقالة حكومته، وعهد لأبي الهدى بإعادة تشكيلها. ومن العوامل التي أسهمت في هذه الاستقالة، الجهود التي بذلها رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد لإقناع كركبرايد بضرورة تغيير حكومة الرفاعي، وذلك لمعارضة الأخير اتحاد الأردن مع العراق[١٨٤]، ويؤكد ذلك تصريح الرفاعي للعراقيين: «إنه في ظل غياب الملك والبرلمان فإنه لن يكون هناك أي تقدم في مسألة اتحاد البلدين، وبغض النظر عن موقف الجانب الأردني»[١٨٥].

التقى أبو الهدى بكركبرايد في ٢٦ تموز/ يوليو وتباحثا في مسألة وراثة العرش، وكان رأي كركبرايد أن الوقت الحالي ليس الوقت المناسب لتعديل ولاية العهد، وإن اعتبر الأمير نايف هو الوريث الأفضل لوالده، وأكد ضرورة انتظار تقرير الأطباء حول صحة الأمير طلال بعد انتهاء فترة العلاج[١٨٦]، فإذا ما أكدت هذه التقارير عدم قدرة الأمير طلال على ممارسة سلطاته الدستورية، فسيعلن ابنه الأمير حسين ملكاً[١٨٧]، ولتجنب أية مخالفة دستورية اتفق أبو الهدى وكركبرايد على دعوة الأمير طلال من سويسرا لتولي الحكم، مع إدراكهما الكامل بأنه من الممكن أن لا يحكم طويلاً، وبهذا لن يكون هناك أي شك في حق الأمير حسين في أن يخلف والده[١٨٨].

---

(١٨٣) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥١ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 107, F.O., 371/91789.

(١٨٤) ناصر الدين النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟** (الكويت: شركة دار الكويت للصحافة والطباعة والنشر، [١٩٨٠؟])، ص ٥٤-٥٥.

(١٨٥) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥١ في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 124, F.O., 371/91789.

(١٨٦) أصدر الديوان الملكي بياناً بسفر الأمير طلال إلى سويسرا للراحة والاستجمام لمدة خمسة أسابيع، وذلك في ١١ تموز/ يوليو ١٩٥١، أي قبيل وفاة والده بعشرة أيام. انظر: الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ج ١، ص ٥٥٥.

(١٨٧) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى فيرلونغ بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥١ في: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 118, F.O., 371/91789.

(١٨٨) Alec Kirkbride, *From the Wings: Amman Memoirs, 1947-1951* (London: Cass, 1976), p. 142.

جاء هذا الاتفاق بين أبي الهدى والوزير البريطاني كركبرايد، متماشياً مع تعليمات الخارجية البريطانية إلى وزيرها، بضرورة أن لا يكون هناك أي خلل دستوري في أية خطوة تتخذ بشأن مسألة العرش الأردني[١٨٩]، وذلك لكي تتجنب الحكومة البريطانية أية اتهامات بأنها تدخلت في مسألة العرش، وعالجتها وفقاً لمصالحها الاستعمارية[١٩٠].

وشكل هذا الاتفاق حسماً لما شاع من أقاويل حول العرش الأردني، ومن صاحب الحق فيه في ظل ظروف الأمير طلال الصحية[١٩١]، ومن ذلك التفسير الدستوري الذي قدمه وزير البلاط الأردني محمد الشريقي والقائل: بأنه ما دام العرش لم ينتقل للابن الأكبر للملك، فإن قواعد وراثة العرش تنص على انتقاله للابن الثاني (أي الأمير نايف وليس إلى الابن الأكبر الأمير حسين)، لأن الابن الأكبر لم يتلق هذا الحق لكي ينتقل إلى ابنه[١٩٢].

وكانت قد سرت شائعة حول مؤامرة تحاك لمصلحة الأمير نايف، وأبطالها رئيس الوزراء الأسبق سمير الرفاعي، ووزير البلاط محمد الشريقي، وقائد كتيبة الحرس الوطني حابس المجالي، ووزير الزراعة هزاع المجالي[١٩٣]، وقد عزز هذه الشائعة رفض الأمير نايف المصادقة على حكم المحكمة العسكرية الخاصة بالمتهمين في اغتيال الملك عبد الله، وذلك لرفضه الوصاية وتحمل مسؤولية محاكمة المتهمين وإعدامهم، فهو يصر على اعتلاء العرش أولاً أو التخلي عن الوصاية[١٩٤].

أضف إلى ذلك التدخلات والضغوط الخارجية بشأن موضوع العرش، فكانت هناك مساعي الأميرة زين لحفظ حق ابنها الأمير حسين في العرش، وهو الأمر الذي

---

(١٨٩) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى فيرلونغ بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥١ في: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 118, F.O., 371/91789.

(١٩٠) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى فيرلونغ بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥١ في: المصدر نفسه، مج ٨، ص ١١٨.

(١٩١) خليل الحمداني، «الملك طلال، حياته وحكمه، دراسة تاريخية،» (بحث غير منشور، جامعة الموصل، كلية التربية، [د.ت.])، ص ٧-٩.

(١٩٢) هزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٠١، وناصر الدين النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط** (بيروت: المكتب التجاري، [١٩٦٢؟])، ص ٢٧٢.

(١٩٣) هزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٠٣-٣٠٤، و James Morris, *The Hashemite Kings* (London: Faber and Faber, 1959), p. 173.

(١٩٤) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٥١ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 115, F.O., 816/172.

لن يتم إلا إذا لم يتولَّ الأمير طلال العرش[١٩٥]. وكذلك مساعي الملك عبد العزيز بن سعود التي تصب في هذا الاتجاه، إذ أكد للحكومة البريطانية أن الملك عبد الله كان قد أوصاه بأبنائه، وبالحفاظ على حقوقهم ـ ويقصد بذلك الخوف من استيلاء هاشمي العراق على العرش الأردني من خلال الأمير نايف ـ[١٩٦]، ولتحقيق ذلك حاول الملك عبد العزيز مقايضة الحكومة البريطانية بإجراء اتفاق متساهل معها بشأن واحة البريمي، مقابل تسويتها لمسألة العرش الأردني[١٩٧].

كما نشط العراقيون للحيلولة دون تولي الأمير طلال العرش لميلهم إلى الأمير نايف المتحمس لفكرة اتحاد الأردن مع العراق[١٩٨].

وبهدف حسم مسألة العرش الأردني ووضع حد لما كان يشاع، أوضح أبو الهدى في تصريح صحافي له في ٢٩ تموز/يوليو، حول الوضع الصحي للأمير طلال قائلاً: لقد خلا العرش وصاحب حق الولاية عليه هو الأمير طلال ولي العهد، ولكن سموه في حالة صحية لا تمكنه من مباشرة أعماله، والتقارير المعطاة بشأن سموه منذ ١٦ أيار/مايو الماضي تقارير غير قاطعة، ولم يستطع الأطباء حتى الآن أن يجزموا، ويحتاج الأمر إلى بعض الوقت، ومهما كانت حالة ولي العهد الصحية فإن العرش لا يمكن أن يبقى خالياً، وكان من الضروري أن ينصب وصياً عليه. وقد أنكر أبو الهدى في حديثه هذا أية تدخلات أجنبية، أو أية ميول لكلا الأميرين نايف وطلال بالنسبة إلى الدول الشقيقة والحليفة[١٩٩].

جاءت الخطوة التالية بإيفاد أبو الهدى في التاسع من آب/أغسطس ١٩٥١ سعيد المفتي والدكتور حافظ عبد الهادي إلى سويسرا للاجتماع بالأمير طلال، حيث صرح المفتي بعد هذا الاجتماع، بأن الأمير طلال يحتاج إلى الراحة التامة، وأن صحته في تحسن مستمر[٢٠٠].

(١٩٥) النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، ص ٥٥، وجان-بيير آلم، **الشرق الأوسط** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦١)، ص ٢٤.

(١٩٦) انظر الوثيقة الموجهة من ريتشز، جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/ ٩/ ١٩٥١ في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 168. F.O., 371/9179.

(١٩٧) ممدوح الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١-١٩٥٨** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٤١.

(١٩٨) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥١ في: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 124, F.O., 371/91798.

(١٩٩) **الأردن**، ٩/ ٨/ ١٩٥١.

(٢٠٠) **الجزيرة**، ١٧/ ٨/ ١٩٥١.

وبالرغم من أن سعيد المفتي رفض الإدلاء بأي تصريح حول طبيعة المهمة التي قدم من أجلها إلى سويسرا[٢٠١]، ولكننا نجد تفسيراً لهذه المهمة من خلال البرقية التي بعث بها كركبرايد إلى خارجيته، والتي يشير فيها إلى أن أبا الهدى سيلتقي مع الأمير نايف ليبحث معه مسألة ولاية العرش، والوضع الدستوري لهذه المسألة بالتفصيل، وإذا ما أصر الأمير نايف على رفضه لوصاية العرش، فسيقوم أبو الهدى بتشكيل مجلس وصاية. وفي حال وافق الأمير نايف على بقائه وصياً واستمر بإثارة المشاكل، فسيسعى مجلس الوزراء حينها إلى استقدام الأمير طلال ولو لأيام قليلة لتستقر مسألة ولاية العرش نهائياً، وبإمكان الأمير طلال بعد ذلك أن يعود للعلاج بعد أن ينادى به ملكاً، وعندها يتم تعيين وصي آخر ومجلس وصاية[٢٠٢].ومن أجل هذه الغاية ولحسم المسألة، أرسل أبو الهدى سعيد المفتي إلى سويسرا لكي يتخلص من وصاية الأمير نايف، وذلك بإحضار الأمير طلال ولو لأيام قليلة لتثبيت حق الأمير حسين في ولاية العهد.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥١ صادق مجلس الأمة على قرار مجلس الوزراء بالمناداة بالأمير طلال ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية، وفي اليوم ذاته أدى الملك طلال اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة، ونودي بالأمير حسين ولياً للعهد[٢٠٣].

اشتد المرض على الملك طلال في ربيع عام ١٩٥٢، واضطر للسفر إلى أوروبا للراحة والاستجمام، فصدرت إرادة ملكية قبل مغادرته في ١٨ أيار/مايو ١٩٥٢ بتعيين هيئة نيابة لممارسة صلاحيات الملك أثناء غيابه، وتألفت من رئيس الوزراء توفيق أبي الهدى ورئيس مجلس الأعيان إبراهيم هاشم ورئيس مجلس النواب عبد الله الكليب الشريدة[٢٠٤].

وكان الملك طلال يرفض السفر رغم ازدياد حالته المرضية سوءاً، وهو ما دفع بأبي الهدى لأن يعلن نفاذ صبره من موقف الملك طلال هذا، ولكن الوزير البريطاني وغلوب نصحاه بضرورة التماسك، وبأن يتولى مسألة سفر الملك منفرداً وبسرية تامة، ويستدعي أحد الأطباء من بيروت وهو إيفازيان (Aivazian)، وعندما حضر الأخير إلى

(٢٠١) **الأردن**، ٩/ ٨/ ١٩٥١.

(٢٠٢) انظر الوثيقة الموجهة من تروتبيك إلى فيرلونغ بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٥١ في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 141, F.O., 816/172.

(٢٠٣) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١)، و Morris, *The Hashemite Kings*, p. 173.

(٢٠٤) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٨ أيار/ مايو ١٩٥٢)، **والحوادث**، ١٩/ ٥/ ١٩٥٢.

عمان رفض الملك طلال مقابلته، فما كان من أبي الهدى إلا أن حاول إقناع طبيبين محليين مع إيفازيان بتوقيع تقرير طبي يبين سوء حالة الملك طلال الصحية[٢٠٥].

نجح رئيس الوزراء ـ وفقاً لنصيحة الوزير البريطاني وغلوب ـ في عقد اجتماع لمجلس الوزراء في ١٥ أيار/ مايو ١٩٥٢، وتمكن من إقناع المجلس بأن يقوم هو ونائبه سعيد المفتي ووزير الدفاع سليمان طوقان برؤية الملك طلال ومحاولة إقناعه بالذهاب إلى أوروبا للعلاج، فالتقوا الملك طلال ـ في لحظة صفاء تام ـ وافق على أثرها على الذهاب إلى أوروبا برفقة عائلته، ولكنه عاد وعدل عن موافقته هذه، ورفض رؤية أي طبيب أو دخول أي مصح لتلقي العلاج[٢٠٦].

وفي ضوء ذلك عقد مجلس الوزراء في ١٩ أيار/ مايو ١٩٥٢ جلسة طارئة عرض خلالها أبو الهدى على المجلس تقريراً عن حالة الملك الصحية، توصل على أثره المجلس إلى قناعة تامة بضرورة أن يخضع الملك طلال للعلاج، وأن الخطوات يجب أن تتخذ لإجباره على عمل ذلك، وإن كان ذلك ضد رغبته[٢٠٧].

تعامل أبو الهدى مع الوضع الصحي للملك طلال بسرية تامة، وكان يطلع الوزير البريطاني فقط على تفاصيله ليقوم بدوره بإخبار وزير الخارجية أنتوني إيدن[٢٠٨]، وقد انتقد هزاع المجالي هذه السرية بقوله: «كانت الأخبار التي تنتهي إلى أسماع الناس عن صحة الملك طلال متناقضة متضاربة، فالحكومة تؤكد أنه يتمتع بصحة جيدة، وغيرها من المصادر المختلفة تؤكد غير ذلك، الأمر الذي ترتب عليه بلبلة لدى الرأي العام حول صحة الملك طلال»[٢٠٩].

أعيد تشكيل هيئة النيابة مرة أخرى في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٢، وقدّم أبو الهدى استقالته من هيئة النيابة، وعين مكانه وزير الدفاع سليمان طوقان، فأصبحت الهيئة

---

(٢٠٥) انظر البرقية الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 563, F.O., 371/98900.

(٢٠٦) انظر البرقية الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٥٢ في: المصدر نفسه، مج ٧، ص ٤٨٧، وخيرية قاسمية، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤)، ص ١٨٧.

(٢٠٧) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 7, p. 486, F.O., 371/98900, and

طلال بن عبد الله، **مذكرات الملك طلال: شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية**، إعداد ممدوح رضا (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١)، ص ٢٤-٢٥.

(٢٠٨) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 7, p. 486, F.O., 371/98900.

(٢٠٩) **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٠٤.

مؤلفة من رئيس مجلس الأعيان إبراهيم هاشم رئيساً، وعضوية رئيس مجلس النواب عبد الرحمن أرشيدات، وسليمان طوقان الذي قدم استقالته من وزارة الدفاع ليحتفظ بعضوية هيئة النيابة[٢١٠]، وقد جاء هذا التعديل بناءً على توجيه ونصيحة الوزير البريطاني لأبي الهدى بضرورة أن تكون هيئة النيابة برئاسة رئيس مجلس الأعيان، وعضوية رئيس مجلس النواب، ومن عضو ثالث ليس في الحكومة، وذلك للتخفيف من حدة النقد الموجه إليه لسيطرته على هيئة النيابة[٢١١]؛ كما نصحه الوزير البريطاني بضرورة أن يكون العضو الجديد من أبناء الضفة الغربية، لأن ذلك سيكون بمثابة تنازل قليل للضفة الغربية الساخطة، وسيكون بمثابة صمام أمان يمتص هذا السخط. ويعلق الوزير البريطاني على تعيين سليمان طوقان بقوله: إن اختياره كان أفضل ما يمكن عمله لتحقيق مثل هذا الغرض، وقد حرص الوزير البريطاني على أن يظهر في تقاريره أن هذه النصيحة التي قدمها لأبي الهدى، كانت تمثل نصيحة شخصية خالصة من قبله، أما على الصعيد الرسمي فقد أكد عدم رغبة حكومته بالتدخل في هذه المسألة[٢١٢].

وفي تصريح له في حزيران/ يونيو ١٩٥٢ عزا أبو الهدى هذا التعديل في هيئة النيابة لتطور حالة الملك الصحية، ما اضطر الحكومة إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وأكد تمسك الحكومة بالعرش، وباستمرار ارتباطها بصاحب السمو ولي العهد صاحب الحق الدستوري الشرعي، وأن كل الإجراءات التي اتخذتها هي لصالح ولي العهد[٢١٣]. ولعل في تصريح أبي الهدى هذا إشارة مبكرة لما كان يعتزم القيام به من تنحية الملك طلال عن العرش وتنصيب الأمير حسين.

لاقت إجراءات الحكومة هذه نقداً شديداً من قبل المثقفين الأردنيين، لإرغامها الملك طلال على السفر إلى أوروبا من أجل العلاج، بينما كان الرأي العام الأردني غير مقتنع بمرض الملك طلال، وكان متأثراً بما تنشره الصحف المصرية واللبنانية والسورية من أن مرض الملك طلال ما هو إلا مكيدة بريطانية[٢١٤]. وكانت الصحف السورية والمصرية تروج إلى أن رئيس الحكومة وقائد الجيش غلوب دبرا مؤامرة ضد

---

(٢١٠) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٢)، و«مذكرات أحمد الطراونة،» **الدستور**، ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٧.

(٢١١) «Monthly Situation Report on the Hashemite Kingdom of Jordan for the Month of June 1952,» in: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 226, F.O., 371/98857.

(٢١٢) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى بويكر بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٥٢ في: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 226, F.O., 371/98866.

(٢١٣) **فلسطين**، ٦/ ٦/ ١٩٥٢.

(٢١٤) «Monthly Situation Report on the Hashemite Kingdom of Jordan for the Month of June 1952,» in: Rush, ed., Ibid., vol. 8, p. 294, F.O., 371/98857, and Morris, *The Hashemite Kings*, p. 171.

الملك طلال، وبأن أبا الهدى والوزير البريطاني قد مارسا ضغطاً على الملك طلال لكي يغادر البلاد[٢١٥].

ونشرت الصحف المصرية خبراً مفاده أن وزير بريطانيا المفوض في برن ورئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى قد التقيا بالملك طلال هناك في ١ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وضغطا عليه لحمله على التنازل عن العرش ولكنه رفض ذلك[٢١٦].

أما في ما يتعلق بموقف الحكومة البريطانية من إجراءات الحكومة الأردنية، فوفقاً لمصادر رسمية بريطانية أكدت أن مسألة عرش الأردن مسألة تتعلق بحكومة الأردن، وليس للحكومة البريطانية الحق في التدخل فيها. كما أوردت وكالة الأنباء العربية في لندن أن مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية البريطانية في لندن صرح في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٥٢، بأن بريطانيا لن تتدخل بأي حال في التطورات الدستورية التي حدثت أخيراً في الأردن، وأكد المصدر ذاته أن الحكومة البريطانية لم تقدم أية نصيحة لأية جهة لأنها تعتبر المسألة من اختصاص الأردن وحده[٢١٧].

واعتبرت صحيفة **التايمز** اللندنية، أن من حسن حظ الأردن بخاصة والشرق الأوسط بعامة أن يتمكن من الالتجاء إلى إداريين تدربوا في عهد الملك عبد الله، ليضمنوا الاستقرار له ـ وتقصد بذلك أبا الهدى ـ وأن ما يبعث الأمل أن تتمكن المملكة التي تماسكت وتآزرت عقب اغتيال الملك عبد الله، من تذليل الصعاب التي نجمت عن مرض الملك طلال[٢١٨].

استمر رفض الملك طلال للعلاج، وفي ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٥٢ أعلم أبا الهدى بأن وضعه الصحي سيئ وشفاءه أصبح مستحيلاً، وبأنه ينوي التنازل عن العرش، مبدياً رغبته في العيش في الحجاز، فأرسل أبو الهدى في اليوم ذاته رسالة إلى الملك عبد العزيز بن سعود، يعلمه فيها بتفاصيل مرض الملك طلال، ورغبته في الاستقرار في الحجاز، مستطلعاً رأيه في هذه المسألة، وإذا ما كان يستطيع تحمل مسؤولية إقامة الملك طلال في الحجاز وعلاجه، ولكن رد الملك عبد العزيز جاء حذراً، وأبدى حرجه من استقبال الملك طلال[٢١٩].

---

(٢١٥) نجيب الأحمد، **فلسطين تاريخاً ونضالاً** (عمان: دار الجليل، ١٩٨٥)، ص ٦١٩ و٦٢١.

(٢١٦) قاسمية، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، ص ١٨٧، و**الأردن**، ٦/ ٧/ ١٩٥٢.

(٢١٧) **الأردن**، ٦/ ٦/ ١٩٥٢.

(٢١٨) **الأردن**، ١١/ ٦/ ١٩٥٢.

(٢١٩) «Monthly Situation Report on the Hashemite Kingdom of Jordan for the Month of June 1952,» in: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 7, p. 517, F.O., 371/98857.

وإزاء تكرار الملك طلال رغبته في التنازل عن العرش، وفي محاولة من أبي الهدى لإبعاد المسؤولية عن نفسه، أبلغ الأخير فيرلونغ (Furlonge) بأنه سيطلب من الملك طلال كتابة رسالة يشرح فيها رغبته هذه، وتصميمه على الإقدام عليها رغم محاولات رئيس الوزراء لثنيه، وأشار أبو الهدى إلى أنه في حال تنازل الملك طلال عن العرشِ فسيعمد إلى تحويل هيئة النيابة إلى مجلس وصاية[٢٢٠].

ومع تردي حالة الملك طلال الصحية، ومحاولته التخلص من أبي الهدى لاتهامه إياه بمحاولة عزله وإجباره على التنازل عن العرش، اتصل الملك طلال بشخصيات محلية مقربة، من ضمنهم ضباط في الجيش العربي، طالباً دعمهم لمقاومة محاولات أبي الهدى، وعزله عن رئاسة الحكومة بالقوة، ولكن هذه المحاولة فشلت لاطلاع أبي الهدى عليها[٢٢١]. كما حاول الملك طلال الاتصال بأخيه الأمير نايف في بيروت طالباً مساعدته، ولكنه ـ وفقاً لما يذكره النشاشيبي ـ فشل في ذلك نتيجة لتعليمات أبي الهدى للمستشار الأردني في بيروت بهذا الخصوص[٢٢٢].

دفعت هذه التداعيات بأبي الهدى للإسراع بما كان ينوي فعله، وهو استصدار قرار من مجلس الأمة بتنحية الملك طلال عن العرش، ففي ١١ آب/ أغسطس ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء دعوة مجلس الأمة إلى جلسة طارئة من أجل هذه الغاية[٢٢٣]، وذلك وفقاً للمادة رقم ٢٨ (م) من الدستور[٢٢٤]. وقد برر أبو الهدى هذه الخطوة للسفير البريطاني بقوله: إن تصرفات الملك طلال أصبحت تشكل خطراً على الأمن العام[٢٢٥].

وفي صباح ١١ آب/ أغسطس ١٩٥٢ عقدت جلسة سرية لمجلس الأمة، أعلن

---

(٢٢٠) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 557, F.O., 371/98867.

(٢٢١) «Monthly Situation Report on the Hashemite Kingdom of Jordan for the Month of August 1952,» in: Rush, ed., Ibid., vol. 7, p. 519, F.O., 371/98857.

(٢٢٢) النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط**، ص ٢٠٧.

(٢٢٣) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٨/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 7, p. 490, F.O., 371/98906.

(٢٢٤) نصت المادة ٢٨(م) من الدستور على أنه إذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك، بسبب مرض عقلي فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو مجلس الأمة في الحال إلى الاجتماع. فإذا ثبت قيام ذلك المرض بصورة قاطعة قرر مجلس الأمة انتهاء ولاية ملكه، فتنتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده، ووفق أحكام الدستور. انظر: **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢).

(٢٢٥) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٨/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 7, p. 490, F.O., 371/98906.

أبو الهدى خلالها عن عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته الدستورية، وقال: «بالطبع إنه ليشق على نفسي كثيراً أن أقول ذلك، ولكنني أخشى أن لا يشفى جلالته من مرضه في موعد قريب»، ثم عرض على أعضاء المجلس تقريراً طبياً عن حالة الملك الصحية[٢٢٦]، وبعد أن استمع المجلس إلى تقرير اللجنة التي تم تشكيلها من عدد من النواب والأعيان[٢٢٧]، أصدر مجلس الأمة قراراً بالإجماع يقضي بإنهاء ولاية الملك طلال والمناداة بالأمير حسين ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية[٢٢٨].

وبناء على قرار مجلس الأمة عقد مجلس الوزراء اجتماعاً في اليوم ذاته، اتخذ فيه قراراً بتعيين مجلس وصاية لعدم بلوغ الملك حسين السن القانوني الدستوري، وتألف المجلس من إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبد الرحمن أرشيدات[٢٢٩].

ويذكر شاهر أبو شحوت في مذكراته، أنه عندما شاع خبر مفاده أن الحكومة تعد مشروعاً لعرضه على البرلمان للموافقة على إقصاء الملك طلال عن العرش، ثارت ثائرة الجيش، وعقد ضباط سلاح المدفعية اجتماعاً عاجلاً، تقرر في ختامه القيام بأي شيء لإنقاذ العرش من المؤامرة، فاتصل الضباط بعبد العزيز عصفور المرافق العسكري للملك طلال، وطلبوا منه الترتيب للقاء عاجل مع الملك طلال للاتفاق معه على عمل عسكري ضد مشروع الحكومة، ولكن عصفور رفض الطلب مؤكداً للضباط صحة مرض الملك طلال، ونصحهم بعدم القيام بهذه المغامرة التي قد تكون لها عواقب خطيرة[٢٣٠].

وفي ختام الحديث عن أزمة العرش التي عاشها الأردن، لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات والتساؤلات، فمع كل التطورات التي شهدتها الساحة الأردنية في أعقاب اغتيال الملك عبد الله في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥١، وتنحية الملك طلال عن

---

(٢٢٦) الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ونقلها إلى العربية غالب عارف طوقان (عمان: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ٥٢، و Morris, *The Hashemite Kings*, p. 172.

(٢٢٧) تألفت اللجنة من الأعيان: محمد الشنقيطي وسعيد علاء الدين وفلاح المدادحة، والنواب: عبد الله الكليب الشريدة وأنور الخطيب وهزاع المجالي ووصفي ميرزا، ومحمد علي بدير وحكمت المصري. انظر: **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٢).

(٢٢٨) المصدر نفسه، ود.ك.و.، ٢٧٠٩/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قرار مجلس الأمة الخاص بجلالة الملك طلال الأول، و: ٣٥، ص ٧٨.

(٢٢٩) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٢)، الملحق، جلسات مجلس الأمة الأردني، **وفلسطين**، ١٢/ ٨/ ١٩٥٢.

(٢٣٠) أبو شحوت، **مذكرات أبو شحوت**، ص ٦٤-٦٥.

العرش والمناداة بالملك حسين ملكاً دستورياً في ١١ آب/ أغسطس ١٩٥٢، أين كانت الحكومة البريطانية من كل هذه التداعيات؟ وما هو الدور الذي لعبته بهذا الخصوص؟

تشير العديد من المصادر والمراجع إلى أن تنحية الملك طلال عن الحكم كان مؤامرة بريطانية، معللة ذلك بمواقف الملك طلال العدائية تجاه بريطانيا قبل توليه الحكم[٢٣١]، وأنه كثيراً ما كان يتعرض لها في أحاديثه ويمعن في تجريمها[٢٣٢].

وقد استمر الملك طلال في سياسته هذه بعد توليه الحكم، فأخذ يناوئ السفير البريطاني وغلوب والضباط البريطانيين[٢٣٣]. كما رفض استقبال أي مسؤول بريطاني دون موعد سابق، وكان مستاء من اعتماد الأردن على المعونة البريطانية، لذا رفض قرضاً بريطانياً بقيمة مليون جنيه فقط من مبلغ أربعة عشر مليون جنيه كانت قد طلبتها حكومته[٢٣٤]، ولعل خير دليل على استياء الملك طلال من الحكومة البريطانية ما أشار إليه الوزير البريطاني في عمان في ٣ أيار/ مايو ١٩٥٢ بقوله: «عندما يقابل الملك طلال أي أجنبي يبدو معه طبيعياً وذكياً وساحراً، ولكنه كان يظهر علامات عدم الصداقة تجاهي»[٢٣٥].

وإمعاناً منه في مناوءة بريطانيا، بدأ الملك طلال سياسة تقارب مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد توقيعه اتفاقية النقطة الرابعة معها[٢٣٦]. ويبدو أن الملك طلال وجد في سياسة التقارب هذه مع أمريكا وسيلة للتخلص من الهيمنة البريطانية على بلاده وخصوصاً المالية منها، إذ نصت اتفاقية النقطة الرابعة على إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية في الأردن.

كما سببت سياسة التقارب التي انتهجها الملك طلال، مع الدول العربية المجاورة كالعربية السعودية وسوريا ومصر قلقاً للحكومة البريطانية، إذ كانت تخشى

---

(٢٣١) Morris, *The Hashemite Kings*, p. 171, and آلم، **الشرق الأوسط**، ص ٢٣.

(٢٣٢) النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، و Ann Deadren, *Jordan* (London: Robert Hale Limited, 1958), p. 92.

(٢٣٣) النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط**، ص ٢١٢.

(٢٣٤) د.ك.و.، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ١٩، ص ٣٦، والحمداني، «الملك طلال، حياته وحكمه، دراسة تاريخية،» ص ١٧.

(٢٣٥) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٢ في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 264, F.O., 371/98900.

(٢٣٦) معن أبو نوار، **تاريخ القوات المسلحة الأردنية، عهد الملك طلال** (عمان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ١٩٧٢)، ص ٦٤، ومحمد عدنان مراد، **بريطانيا والعرب: تاريخ الاستعمار البريطاني في الوطن العربي** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ٤٧٥.

من عواقب تمادي الملك طلال في هذه السياسة[٢٣٧]. حيث عمل الملك طلال على تحسين علاقاته مع الملك عبد العزيز بن سعود، وذلك من خلال زيارته الرياض في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١[٢٣٨]. وتعزز هذا التقارب مع الدول العربية بتوقيع الأردن على اتفاقية (التضامن العربي) في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٢، والتي بموجبها اعتبر كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها اعتداءً عليها جميعاً[٢٣٩].

وعلى الصعيد الداخلي، واصل الملك طلال سياسته الوطنية بإصداره دستوراً جديداً للمملكة الأردنية الهاشمية في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، أصبح بموجبه رئيس الوزراء ووزراؤه مسؤولين أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة[٢٤٠]. كما جاءت سياسة الملك طلال متماشية ومطالب الحركة الوطنية الأردنية التي اتخذت مجلس النواب منبراً لها، وتبنت مطالب مهمة منها تعريب الجيش العربي الأردني، وطرد غلوب والضباط البريطانيين من البلاد، وإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨، وإطلاق الحريات العامة[٢٤١].

وكان لموقف الملك طلال من الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية أثرها أيضاً، إذ حدث خلاف بين الملك طلال ورئيس وزرائه أبي الهدى وقائد الجيش غلوب، لفشلهم في تنفيذ أوامره باتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقام من اليهود وصد اعتداءاتهم[٢٤٢].

ساهمت جملة الأسباب المذكورة آنفاً، في تسريع الحكومة البريطانية التعاون مع حكومة أبي الهدى في اتخاذ قرار عزل الملك طلال عن الحكم. ولكن يبقى التساؤل قائماً، عن أنه بالرغم من إدراك الحكومة البريطانية كراهية الملك طلال لها منذ أن كان ولياً للعهد، وتوقعها أن ينتهج سياسة معادية لها، فلماذا إذاً عدلت عن تولية

---

(٢٣٧) الحمداني، «الملك طلال، حياته وحكمه، دراسة تاريخية،» ص ١٧.

(٢٣٨) **الجـــزيـــرة**، ٣١/ ١٠/ ١٩٥١، و Anita L. P. Burdett, ed., *King Abdul Aziz Diplomacy and Statecraft, 1952-1962* (Oxford: Antony Rowe Ltd., 1996), vol. 4: *1944-1954*, p. 518.

(٢٣٩) قاسمية، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، ص ١٩٧-٢٠٣.

(٢٤٠) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢)، وأبو نوار، **تاريخ القوات المسلحة الأردنية، عهد الملك طلال**، ص ٨٨.

(٢٤١) الأحمد، **فلسطين تاريخاً ونضالاً**، ص ١١٦.

(٢٤٢) انظر الوثيقة الموجهة من تروتبيك إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 548, F.O., 371/98866.

الأمير نايف العرش؟ وعمدت إلى تثبيت الملك طلال فيه، وحرصت منذ البداية ـ في أعقاب اغتيال الملك عبد الله ـ على التأكيد على رفضها إجراء أي تعديل على ولاية العهد، حتى لو اعتبر الأمير نايف أفضل وريث لوالده ؟![٢٤٣].

لقد كانت الحكومة البريطانية تدرك ومنذ سنوات خلت طبيعة مرض الملك طلال وأن وضعه يزداد سوءاً، ولا سيما في العام الذي توفي فيه والده[٢٤٤]، بدليل إرساله للعلاج إلى مصح في سويسرا في ١١ تموز/ يوليو ١٩٥١، أي قبل وفاة الملك عبد الله بأيام قليلة، وكان كركبرايد قد تنبأ بأن حالته هذه ستسوء أكثر مع توليه أعباء الحكم، وبالتالي سيسهل إيجاد مخرج للتخلص من الملك طلال[٢٤٥]، أو يسهل التأثير فيه وذلك لضعف شخصيته ومرضه[٢٤٦].

ومن ذلك أيضاً تفضيل الحكومة البريطانية الأمير حسين ـ الذي سيخلف والده ـ على الأمير نايف، ولا سيما أن كركبرايد كان يرى أن الأخير لا يختلف كثيراً عن أخيه الأمير طلال من الناحية السياسية[٢٤٧].

أضف إلى ذلك دعم هاشميي العراق للأمير نايف، وذلك لتشجيعه فكرة الاتحاد الأردني ـ العراقي، في حين كانت الحكومة البريطانية تعارض مثل هذا الاتحاد[٢٤٨].

وتشير بعض المصادر إلى أن الحكومة البريطانية لم توافق على تولي الأمير طلال عرش الأردن، إلا بعد أن قدم تعهداً خطياً باقتفاء سياسة والده[٢٤٩]، وأن بعثة بريطانية قد التقت الأمير طلال في سويسرا حيث كان يعالج، وأمضت معه أسبوعاً كاملاً انتهت خلاله من اطلاعه على جميع تعليماتها[٢٥٠].

---

(٢٤٣) Arthur R. Day, *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace* (New York: Council on Foreign Relations, 1986), p. 23, and Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 27.

(٢٤٤) Satloff, Ibid., p. 15.

(٢٤٥) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى فيرلونغ بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٥١ في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p.124, F.O, 371/91789, and Morris, *The Hashemite Kings*, p. 173.

(٢٤٦) طلال بن عبد الله، **مذكرات الملك طلال: شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية**، ص ١٩.

(٢٤٧) Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 27.

(٢٤٨) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٥١ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 208, F.O., 371/91798.

(٢٤٩) د.ك.و.، ٢٧١٠/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، قضية الملك طلال، و: ٤١، ص ٩٤.

(٢٥٠) طلال بن عبد الله، **مذكرات الملك طلال: شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية**، ص ٢٠.

ويعزز هذا القول أن الملك طلال أثناء عودته من سويسرا في أيلول/ سبتمبر ١٩٥١، توقف ولفترة طويلة في أثينا، ليعلن في نهايتها عن أن علاقات الأردن مع بريطانيا سوف تستمر وفقاً لأسس الصداقة التي كانت متبعة في السابق[٢٥١]. ويؤكد هذا الأمر قول الوزير البريطاني: «بالرغم من إظهار الملك طلال عدم صداقة تجاهي ولكننا أنا ورئيس الوزراء كنا واثقين مراراً، بأن سياسة الملك طلال بشأن تقارب العلاقات الأردنية ـ البريطانية مشابهة لتلك التي كانت أيام والده»[٢٥٢].

لقد جاء التدخل البريطاني سافراً في مسألة العرش الأردني، بالرغم من حرصها الدائم على إظهار أن هذا الأمر مسألة أردنية خالصة لا تهم سوى الأردنيين وحدهم[٢٥٣]، وذلك حرصاً منها على تجنب النقد الذي قد يوجه إليها بأنها سعت إلى تسوية مسألة العرش الأردني وفقاً لمطامعها ومصالحها الاستعمارية[٢٥٤]. وكان الوزير البريطاني يؤكد مراراً وتكراراً على أن ما يقدمه من نصح وتوجيه للحكومة الأردنية هو نابع من رؤيته الشخصية للأمور، ولا علاقة لرأي حكومته في الموضوع[٢٥٥]، وأن تعليمات الحكومة البريطانية كانت واضحة بأن لا يكون هناك أي عيب تشريعي في الملكية الجديدة[٢٥٦].

أما الأدلة على التدخل البريطاني فهي كثيرة، ويمكن لمتتبع الأحداث أن يلمسها بوضوح، وتتلخص في ما يلي:

ـ الاجتماع الذي تم بين كركبرايد والأمير نايف ورئيس الوزراء سمير الرفاعي وتوفيق أبي الهدى في أعقاب دفن جثمان الملك عبد الله مباشرة[٢٥٧].

ـ الاجتماع الذي تم بين كركبرايد وأبي الهدى في ٢٦ تموز/ يوليو، وتم فيه وضع الخطوط العامة لمسألة العرش الأردني، بحيث يتم استدعاء الأمير طلال ـ ولو

---

(٢٥١) Deadren, *Jordan*, p. 97, and Sanger, *Where the Jordan Flows*, p. 365.

(٢٥٢) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٢: «Summary of Events Leading up to the Departure of King Talal From Jordan,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 486, F.O., 371/98901.

(٢٥٣) **الأردن**، ٦/ ٦/ ١٩٥٢.

(٢٥٤) Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 27.

(٢٥٥) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 530, F.O., 371/98866.

(٢٥٦) Kirkbride, *From the Wings: Amman Memoirs, 1947-1951*, p. 142, and النشاشيبي، **من قتل الملك عبد الله؟**، ص ٥٤-٥٥.

(٢٥٧) Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*, p. 26.

لفترة وجيزة ـ لتولي العرش، وبهذا لا يمكن التشكيك في حق الأمير حسين في خلافة والده[٢٥٨].

وليس أدل على ضلوع بريطانيا في مثل هذا الترتيب من قول توفيق أبي الهدى[٢٥٩] ـ وهو الشريك الرئيس في تنفيذ الترتيبات البريطانية ـ بعد قرار عزل الملك طلال: «لم يخطئ الإنكليز في حق الملك طلال عندما حاولوا الإبقاء عليه في إحدى مصحات سويسرا ليكمل علاجه، لا بل إن جريمة الإنجليز في أنهم سمحوا للملك طلال بالعودة إلى عمان، وقطع العلاج قبل أن يبدو خيطٌ واحدٌ بأمل شفائه، إن الإنكليز قضوا على الملك طلال بأن لا يبقى ملكاً عندما سمحوا له بأن يصبح ملكاً»[٢٦٠].

وهناك شهادة أخرى يقدمها جميل التوتنجي وزير الصحة في حكومة أبي الهدى في عهد الملك طلال، وأحد أعضاء اللجنة الطبية[٢٦١] التي اعتمدت عليها اللجنة المشكَّلة من قبل مجلس الأمة في تقديرها للوضع الصحي للملك طلال، إذ يقول: «غير صحيح ما كان يتداوله العامة من أن الإنكليز كانوا يريدون إبعاد الملك طلال عن العرش، بل كانوا يريدون أن يعرف الناس حقيقة أن الملك طلال يعاني من المرض»[٢٦٢].

ـ سبق وصول الأمير طلال إلى الأردن للمناداة به ملكاً في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١، وصول القائد العام البريطاني في الشرق الأوسط الجنرال روبرتسون إلى عمان في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ في زيارة استمرت بضعة أيام[٢٦٣]، فهل جاء توقيت هذه الزيارة مع وصول الأمير طلال إلى عمان من باب المصادفة، أم أن أموراً كانت تجري في الخفاء، وترتيبات يجب أن تتخذ لمثل هذه الخطوة!

---

(٢٥٨) Kirkbride, Ibid., p. 142.

(٢٥٩) هناك الكثير من التحفظ على قول أبي الهدى هذا، فهو وإن أظهر الدور البريطاني في تسيير شؤون الأردن في تلك الفترة، لكن لا يمكن أن ننكر الدور الذي لعبه هو، فقد كان تقريباً الشخص المتنفذ الأوحد، وإذا كانت الحكومة البريطانية هي التي خططت لما جرى، فإن أبا الهدى كان عامل النجاح الأول في تنفيذ هذا المخطط.

(٢٦٠) النشاشيبي، **ماذا جرى في الشرق الأوسط**، ص ٢٠٨.

(٢٦١) أما أعضاء اللجنة الباقين فهم: شوكت الساطي وشوكت المفتي، وقد أكدت اللجنة في تقريرها «أن الملك طلال مصاب بمرض عقلي يتعذر معه الحكم وتحمل المسؤولية». انظر: **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٢)، الملحق، محاضر جلسات مجلس الأمة الأردني.

(٢٦٢) سليمان موسى، «ذكريات الرعيل الأول،» **الرأي**، ٣/ ٦/ ١٩٩٩.

(٢٦٣) **الأردن**، ٥/ ٩/ ١٩٥١.

- بالرغم من التأكيدات بعدم التدخل من قبل الحكومة البريطانية ـ كما ذكر آنفاً ـ في سير الأحداث، فإن تقارير دبلوماسييها في عمان زاخرة بهذا التدخل، ففي معرض حديثه عن تفاقم مرض الملك طلال والخطورة من تصرفاته، أشار الوزير البريطاني إلى ضرورة أن تجبر الحكومة الأردنية الملك طلال على مغادرة البلاد للعلاج والاستجمام[٢٦٤]، وهو ما أقدمت عليه الحكومة الأردنية فعلاً في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٥١. وعندما أصر الملك طلال على العودة من رحلة علاجه في أواخر أيار/ مايو ١٩٥١، أكد الوزير البريطاني ضرورة منعه من العودة بأي ثمن[٢٦٥].

- عندما أخذ الوضع الصحي للملك طلال بالتدهور في أيار/ مايو ١٩٥٢، أشار الوزير البريطاني المفوض وغلوب على أبي الهدى ضرورة استدعاء أحد الأطباء من بيروت ويدعى إيفازيان[٢٦٦] لرؤية الملك طلال، وتولى هو أمر الترتيب لحضور الطبيب إيفازيان[٢٦٧]، وقد علقت الصحف العربية على هذه الخطوة من قبل الوزير البريطاني المفوض بقولها: «إن الملك طلال لم يكن مريضاً، وأن طبيباً بريطانياً هو الذي قدم تقريراً بمرضه، بناءً على تعليمات من الوايت هول»[٢٦٨].

- حرص الساسة والدبلوماسيين البريطانيين على اطلاعهم على تفاصيل ما يحدث في الأردن، ففي ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٢ غادر كركبرايد عمان إلى لندن لحضور مؤتمر ممثلي بريطانيا الدبلوماسيين في الشرق الأوسط، حاملاً معه تقريراً مفصلاً عن الأوضاع في المملكة لعرضه على المؤتمرين[٢٦٩].

- استمرار الاتصال والتنسيق الدائم إبان الأزمة بين أبي الهدى والساسة البريطانيين من خلال ممثليهم في الأردن، إذ يؤكد الوزير البريطاني المفوض استمرار اتصال أبي الهدى السري معه[٢٧٠]، كما يؤكد أنه هو الوحيد الذي كان

---

(٢٦٤) انظر مذكرة هنتر بتاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٥٢ في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 256, F.O., 371/98867.

(٢٦٥) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٥٢ في: Ibid., vol. 8, p. 281, F.O., 371/98900.

(٢٦٦) يعتبر الطبيب إيفازيان ـ من وجهة نظر الوزير البريطاني ـ المساعد الموثوق للدكتور فورد روبرستون (Ford Roberston) الذي كان على اطلاع على حالة الملك طلال الصحية.

(٢٦٧) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 7, p. 529, F.O., 371/98900.

(٢٦٨) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ١٩٨.

(٢٦٩) **الحوادث**، ١٦/ ٦/ ١٩٥٢.

(٢٧٠) انظر الوثيقة الموجهة من تروتبيك إلى بويكر بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٥١ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 7, p. 59, F.O., 371/98865.

أبو الهدى يطلعه على تفاصيل ما يحدث شريطة أن يكتب فقط لوزير الخارجية إيدن[٢٧١]، ويبدو أن مثل هذا التعاون هو الذي حمل أبا الهدى على تكليف الوزير البريطاني المفوض في عمان بنقل خالص شكره لوزير الخارجية البريطاني، للمعلومات التي زود أبا الهدى بها، وإظهاره الاهتمام بظروف الأردن والمساعدة التي قدمها[٢٧٢].

ثالثاً: المساعدات الاقتصادية البريطانية

شكلت المعونة المالية البريطانية مفصلاً رئيساً في العلاقات الأردنية ـ البريطانية، وعاملاً من عوامل السيطرة البريطانية على السياسة الأردنية الداخلية والخارجية، ولا سيما أن الأردن كان بحاجة ماسة لتلك المعونة، فمن دونها لا يمكنه الاستمرار، بالإضافة إلى أنه لم يستطع الحصول على مصدر آخر لهذه المعونة، وبخاصة من الدول العربية التي كثيراً ما انتقدته لحصوله على هذه المعونة، دون أن تحاول مساعدته للاستغناء عنها، إذ فشلت كل الجهود التي بذلها الأردن وكل الاتفاقيات التي وقعها مع الدول العربية بهذا الخصوص.

لم تزد المعونة الاقتصادية البريطانية للأردن منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٣ عن مليون جنيه استرليني، حيث شرعت الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٥٣ بسد العجز في الميزانية العامة للبلاد بمعونة سنوية بلغت ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه، ولم يكن هذا المبلغ ليسد العجز تماماً، وإنما ساهم في المحافظة على كيان الدولة فقط[٢٧٣].

وفي عام ١٩٥١ دخلت الحكومة الأردنية ـ بصفتها وريثة للانتداب البريطاني في فلسطين ـ في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتسوية المسائل المالية الناشئة عن انتهاء الانتداب، وتوصلت الحكومتان في الأول من أيار/مايو عام ١٩٥١ إلى توقيع اتفاقية مالية، يدفع الأردن بموجبها مليون جنيه استرليني كمساهمة منه في دفع فوائد الأسهم التي يملكها الفلسطينيون، ورواتب تقاعد الفلسطينيين المقيمين في الأردن منذ نهاية الانتداب، ويدفع أيضاً مبلغ خمسة عشر ألف جنيه سنوياً كتعويض عن

---

(٢٧١) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥١ في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 264, F.O., 371/98901.

(٢٧٢) انظر المذكرة الموجهة إلى المفوضية البريطانية في عمان من قبل الوزير الأردني بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٥٢ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 7, p. 553, F.O., 371/98867.

(٢٧٣) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**، ص ٢٠٠.

رواتب تقاعد الموظفين في حكومة الانتداب والمقيمين في الأردن، وبالمقابل تدفع بريطانيا للأردن مبلغ مليون جنيه استرليني مقابل الفوائد المتجمعة لدى مجلس النقد الفلسطيني[٢٧٤].

وجرت في لندن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، مفاوضات بين الوفد المالي الأردني والحكومة البريطانية حول الحصول على قرض لتمويل المشاريع الإنشائية في الأردن، وتألف الوفد من وزير الاقتصاد والتجارة سليمان السكر، ووزير الدفاع والزراعة سليمان طوقان[٢٧٥].

تكررت المحادثات المالية هذه بين الجانبين في تموز/ يوليو ١٩٥٢، والتي جرت في وزارة المالية البريطانية في لندن، وبمشاركة الكولونيل كندريك مراقب العملة في الأردن، والوزير الأردني المفوض في لندن فوزي الملقي، وذلك بهدف الحصول على قرض بريطاني للأردن بقيمة مليون ونصف مليون جنيه استرليني، وكانت هذه المحادثات المالية تجري مرتين في كل عام[٢٧٦].

وللاستفادة من المعونة الاقتصادية المقدمة من بريطانيا ولدراسة حاجات البلاد، أنشىء مجلس الأعمار الأردني في آب/ أغسطس ١٩٥٢[٢٧٧]، وكان الأمين العام لهذا المجلس بريطانياً، ومهمته الإشراف على مشروع الموازنة العامة السنوي وطرق صرفها[٢٧٨]، ويرى غلوب أن المشاريع التنموية التي كان يشرف عليها مجلس الإعمار من أكثر الأعمال التنموية نجاحاً، إذ كان هناك منحة سنوية بما يقارب المليون جنيه تدفع من قبل بريطانيا تخصص فقط لمجلس الإعمار[٢٧٩].

وقد جاء إنشاء مجلس الإعمار الأردني لمواجهة الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاناها الأردن في بداية الخمسينيات، فبالإضافة إلى الأعداد الكبيرة للاجئين،

---

(٢٧٤) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (١ أيار/ مايو ١٩٥١)، وهزاع المجالي: **قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٢٨٧.

(٢٧٥) **الأردن**، ١٣/ ١٢/ ١٩٥١.

(٢٧٦) **الأردن**: ١٤/ ١٢/ ١٩٥١، و٢٦/ ٧/ ١٩٥٢.

(٢٧٧) استمر هذا المجلس حتى عام ١٩٥٧، حيث تم تشكيل هيئة فنية مسؤولة عن شؤون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق الشامل بين مختلف النشاطات في المملكة، أطلق عليها اسم «مجلس الإعمار»، وارتبط هذا المجلس برئاسة الوزراء، وتولى مسؤولية تصفية مجلس الإعمار القديم، والاستمرار في تنفيذ المشاريع القائمة. انظر: الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الأردن في خمسين عاماً، ١٩٢١-١٩٧١** (عمان: الوزارة، ١٩٧٢)، ص ٦٧.

(٢٧٨) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 32.

(٢٧٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

عانى الأردنيون حالات العوز والفقر الشديد، وكانت التجارة تمر في أسوأ أوضاعها[٢٨٠]، فكان مجلس الإعمار وما يحصل عليه من قروض من الحكومة البريطانية ومشاريع أنجزت وأخرى في طور الإنجاز، سبباً في إنقاذ وضع الأردن الاقتصادي، الذي أخذ يسير بخطى ثابتة[٢٨١].

وفي شباط/ فبراير ١٩٥٣ جرت محادثات مالية بين ممثلي البلدين في لندن، عرضت خلالها الحكومة البريطانية تقديم المساعدة للحكومة الأردنية، لتنفيذ برنامج إنشائي مدته خمس سنوات، ويستهدف مساعدة الأردن في تحسين اقتصاده العام، والاكتفاء بموارده الخاصة لموازن ماليته في نهاية تلك المدة، وقد تم الاتفاق على أن يجري البحث في البرنامج في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٣، وإجراء مباحثات سنوية مماثلة طوال مدة البرنامج، مع تعهد الحكومة البريطانية بدفع ما مقداره مليون جنيه وربع المليون للسنة المالية ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥[٢٨٢].

وقد تزامنت المساعدات البريطانية هذه للأردن، مع فشل الحكومة الأردنية في الحصول على مساعدات مالية من الدول العربية، بقيمة مليونين وثلاثمائة ألف جنيه كانت قد أقرتها اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣، وذلك بهدف إنشاء حرس وطني أردني يساعد على التصدي للاعتداءات الإسرائيلية، ولكن الدول العربية لم تلتزم بتنفيذ هذا القرار[٢٨٣].

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص على توظيف مساعداتها المالية للأردن في الجانب الاقتصادي وفي مجال المشاريع الإنمائية من أجل خدمة مصالحها وسياساتها، وإلى هذا يشير السفير البريطاني بقوله: «يجب أن نستمر بل ونزيد دعمنا المالي لعملية تطوير الاقتصاد الأردني، إن هذا الأمر لن يزيد من استقرار البلد فقط، بل قد يجعلها مستعدة لخوض محادثات سلام مع إسرائيل، ويجنبها خوض عملية استنزاف لاقتصادها»[٢٨٤].

وتزايدت المطالب المالية الأردنية مع عام ١٩٥٤ ـ ولا سيما بعد تزايد

---

(٢٨٠) انظر الوثيقة الموجهة من كركبرايد إلى القاهرة بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٥١ في: Rush, ed., *Records of the Hashemite Dynasties*, vol. 8, p. 135, F.O., 371/91839.

(٢٨١) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى إيدن بتاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٥٤: «Political Review of Jordan for 1953,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 292, F.O., 371/110873.

(٢٨٢) **الأردن**، ١٠/ ٣/ ١٩٥٣؛ **الجزيرة**، ١١/ ٣/ ١٩٥٣، و**الحوادث**، ٢/ ٣/ ١٩٥٣.

(٢٨٣) Anita L. P. Burdett, ed., *The Arab League: British Documentary Sources, 1943-1963*, 10 vols. ([England]: Archive Editions, 1995), vol. 3, p. 367.

(٢٨٤) انظر ما وجهه بايكر إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 394, F.O., 371/110886.

الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن ـ إذ طالب غلوب الحكومة البريطانية، بضرورة زيادة المعونة البريطانية، لتتمكن الحكومة الأردنية من تأمين التزاماتها تجاه شعبها، وقد وعدت بريطانيا بمنح الأردن قروضاً كبيرة دون فائدة وذلك ضمن خطة خمسية لتطوير الاقتصاد الأردني[٢٨٥].

وجدت الحكومة الأردنية في محاولات بريطانيا ضم الأردن إلى حلف بغداد، فرصة مناسبة لتحقيق بعض المكاسب المادية، وهو ما أكده قول الملك حسين للرئيس التركي بايار: «إننا في ضائقة اقتصادية دائمة بسبب وجود مليون لاجئ دون عمل، ونحن بحاجة للمال لتنفيذ المشاريع التنموية»[٢٨٦]، وكان الأمل في الحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة لتقليص اعتماد الأردن على المعونات الخارجية، أحد المبررات التي ساقها المسؤولون الأردنيون للانضمام إلى حلف بغداد[٢٨٧].

انهالت العروض المالية البريطانية على الأردن، وذلك في محاولة من الحكومة البريطانية لاستغلال حاجة الأردن المالية لإقناعه بالانضمام إلى حلف بغداد، ففي المذكرة الجوابية التي قدمها رئيس الأركان البريطاني تمبلر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، رداً على مطالب الحكومة الأردنية للانضمام إلى الحلف، عرضت بريطانيا أن تزيد من دعمها المالي للأردن من عشرة ملايين جنيه إلى تسعة عشر مليوناً ونصف المليون جنيه في السنة الأولى، وإلى اثني عشر مليوناً ونصف المليون جنيه في كل سنة تلي ذلك، إذا ما انضم الأردن إلى حلف بغداد[٢٨٨].

كما أعلنت الحكومة البريطانية في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، عن نيتها تقديم مساعدات اقتصادية للأردن لعام ١٩٥٦ تزيد على خمسمائة ألف جنيه، لتصل إلى ثلاثة ملايين وخمسة وثلاثين ألف جنيه[٢٨٩]، وكانت قد جرت مباحثات مالية في لندن بين الجانبين الأردني والبريطاني انتهت في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، بموافقة الحكومة البريطانية على منح الأردن قرضاً بقيمة مليونين وخمسمائة ألف جنيه استرليني، ومساعدات للموازنة لا تقل عن مليون جنيه، وإعادة النظر في الاتفاق

(٢٨٥) انظر الوثيقة الموجهة من فيرلونغ إلى كيركباتريك بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٥٤ في: المصدر نفسه، مج ٨، ص ٣٩٦.

(٢٨٦) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 392.

(٢٨٧) هزاع المجالي، **هذا بيان للناس: قصة محادثات تمبلر** (عمان: [د.ن.، ١٩٥٦؟])، ص ٢٢.

(٢٨٨) P.J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan, a Study of the Arab Legion, 1921-1957* (London: Cass, 1967), p. 113.

(٢٨٩) Patai, *The Kingdom of Jordan*, p. 160, and Majduddin Omar Khairy, *Jordan and the World System: Development in the Middle East*, European University Studies, 0721-3379. Ser xxii, Sociology; vol. 84 (Frankfurt am Main; New York: Peter Lang, 1984), p. 64.

المالي الأردني ـ البريطاني لعام ١٩٥١[٢٩٠]، وقد أعلنت الحكومة الأردنية أن هدفها من المعونة هو تطوير ميناء العقبة، وإنشاء طريق جديد لربط الميناء بمناجم الفوسفات[٢٩١].

وبالرغم من فشل الحكومة البريطانية ضم الأردن إلى حلف بغداد، وعزل الملك حسين في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦ لقائد الجيش الأردني غلوب من منصبه، لكن ذلك كله لم يؤثر في المعونة البريطانية السنوية التي كانت تمنحها للأردن بموجب المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[٢٩٢]، ويشير تقرير السفير البريطاني إلى ذلك بقوله: «بالرغم من الأوضاع السياسية الصعبة التي مرت بالأردن خلال عام ١٩٥٥ بسبب حلف بغداد، لكن الازدهار الصناعي الأردني ازداد بفضل المساعدات الأجنبية، وبشكل أساسي من بريطانيا، ولا تزال مشاريع التنمية الاقتصادية تمول بشكل أساسي من القروض البريطانية»[٢٩٣].

ومن هنا نلاحظ أن المعونة المالية البريطانية المقدمة إلى الأردن لم تكن مطلباً أردنياً فقط ـ نظراً لحاجته إليها ـ بل مطلباً بريطانياً أيضاً، وذلك للإبقاء على هذا الخيط الذي يربطها بالأردن ويضمن استمرار تأثيرها فيه، ولا سيما بعد حرب السويس، ومساندة الأردن ـ حكومة وشعباً ـ لمصر في العدوان الثلاثي الذي تعرضت له في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وتهديده بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[٢٩٤].

وبالرغم من ذلك نجد الحكومة البريطانية تحجم عن قطع مساعداتها عن الحكومة الأردنية، أو إنهاء معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية، وفلسفتها في ذلك: «بأن عملاً من هذا القبيل سوف يؤدي إلى ضعف إن لم يكن نهاية علاقاتنا مع العرب، إنه من غير الحكمة أن نخاطر بتصرف من هذا النوع، يجب أن نحكّم عقولنا، ونفكر بما يجب عمله في ما يتعلق بمستقبل المكانة التي يحتلها الأردن بالنسبة إلينا في الشرق الأوسط، يجب علينا الحفاظ على الوضع الراهن كما هو، فلا نقطع

(٢٩٠) «Anglo-Jordanian Financial Talks,» 21/12/1955 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 806, F.O., 371/115669.

(٢٩١) «Jordan: Annual Review for 1955,» 27/7/1956 in: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 225, F.O., 371/121461.

(٢٩٢) Patai, *The Kingdon of Jordan* p. 61.

(٢٩٣) «Jordan: Annual Review for 1955,» vol. 9, p. 225.

(٢٩٤) **الدفاع**، ٢/ ١١/ ١٩٥٦.

علاقاتنا مع الأردن، وفي الوقت ذاته يجب أن لا نعذرهم على ما حصل»[٢٩٥].

ولكن هذا الموقف المتسامح من قبل الحكومة البريطانية، لم يمنع وزير المالية هارولد ماكميلان من أن يعلن أمام مجلس العموم في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ قرار تخفيض معونة الأردن السنوية مليون جنيه، معللاً ذلك بقرار الحكومة البريطانية تخفيض النفقات بمقدار سبعة عشر مليون جنيه، ولعدم إنفاق الأردن مبلغ المليوني جنيه والربع الذي قدمته الحكومة البريطانية له العام الماضي لتنفيذ المشاريع الاقتصادية[٢٩٦].

ومع بداية عام ١٩٥٧ تعرضت العلاقات الأردنية ـ البريطانية المالية إلى انتكاسة، تمثلت في الإعلان عن إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧، ويلاحظ أن المعونة السنوية التي تقدمها بريطانيا إلى الأردن، وما يتبعها من دعم بقيمة اثني عشر مليون جنيه سنوياً بموجب المعاهدة، كانت هي المبرر لكلا الطرفين للإعلان عن إنهاء معاهدة التحالف بين البلدين. فبالنسبة إلى بريطانيا فقد أخذت تشعر بأن المعونة أصبحت عبئاً ثقيلاً على كاهلها، لذا وجدت في إنهاء المعاهدة فرصة للتخلص من هذا العبء[٢٩٧].

أما بالنسبة إلى الحكومة الأردنية، فقد كانت ترغب في تحقيق استقلالها السياسي والعسكري والاقتصادي، لتضمن عدم تأثر مواقف الأردن تجاه أي دولة كانت بحاجته المالية لتلك الدولة أو غيرها من الدول[٢٩٨].

لم يكن إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية نهاية المطاف للدعم المالي البريطاني للأردن، فقد أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لدفع ما يترتب عليها من التزامات للسنة المالية ١٩٥٧ حتى شهر آذار/ مارس ١٩٥٧، أي حتى نهاية السنة المالية التي تبدأ في الأول من نيسان/ أبريل، وكذلك استمرارها في تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الأردن، وذلك من خلال قروض تنموية بدون فوائد، تعتمد في تمويلها على المعاهدة الأردنية ـ البريطانية[٢٩٩].

---

(٢٩٥) انظر مذكرة وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٥٦: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 46, F.O., 371/121559.

(٢٩٦) **الدفاع**، ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٦.

(٢٩٧) الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧**، ص ١٣١، و**الكفاح الإسلامي**، ١٥/ ٣/ ١٩٥٧.

(٢٩٨) American University, Foreign Area Studies, *Jordan, a Country Study*, edited by Richard F. Nyrop, Area Handbook Series, 3rd ed. (Washington, DC: American University, Foreign Area Studies, 1980), p. 115.

(٢٩٩) «Memorandum by Secretary of State for Foreign Affairs,» 30/1/1957 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 307, CAB129/85.

وكانت الحكومة البريطانية قد أوصت سفيرها في عمان، في حال التوصل إلى نتائج مرضية لمفاوضات إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، يجب عليه أن يعطي اهتماماً أكبر لمسألة تقديم المساعدة المالية، لتمويل مشروعيْ تطوير ميناء العقبة والطريق الصحراوي الممتد من عمان إلى العقبة. ويعلل وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد استمرار الدعم المالي البريطاني هذا للأردن بقوله: «إن أفضل طريقة لأن يبقى لنا تأثير في الأردن، هو من خلال الاستمرار بتقديم المساعدة الاقتصادية، وأن مصالحنا طويلة الأمد في الشرق الأوسط تتطلب أن نبقي لنا موطئ قدم في الأردن»[٣٠٠].

ومن بين الالتزامات المالية التي دفعتها الحكومة البريطانية للأردن، الأقساط المترتبة عليها نتيجة الاتفاق المالي الذي وقعته مع الحكومة الأردنية في نهاية عام ١٩٥٥، والذي تقدم بموجبه الحكومة البريطانية قرضاً مالياً كمساهمة منها لتمويل مشاريع الإعمار الأردنية للسنة المالية ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، بقيمة مليونين ومائتين وخمسين ألف جنيه، على أن يتم تقديم نصف مليون جنيه خلال السنة الحالية، ويصرف المبلغ الباقي في غضون السنة المالية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩[٣٠١].

وكمظهر من مظاهر الاهتمام البريطاني في دعم الأردن مالياً، طلبت الحكومة البريطانية من سفيرها في بغداد ممارسة ما يستطيعه من ضغط، لإقناع الحكومة العراقية بمنح الأردن أكبر قدر من المساعدات المالية[٣٠٢]. ويبدو أن هذا الطلب قد جاء نتيجة لعدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية تجاه الأردن، وفقاً لاتفاقية التضامن العربي الموقعة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، الأمر الذي جعل الأردن يعاني نقصاً حاداً في موارده المالية[٣٠٣]، ما دفع الحكومة الأردنية إلى طلب قرض مالي من الحكومة البريطانية بقيمة نصف مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، ولترتفع قيمته في السنة التالية إلى ستمائة وثلاثين ألف جنيه[٣٠٤].

عاد الدعم المالي البريطاني ليظهر جلياً بعد منتصف عام ١٩٥٨، وتحديداً في

---

(٣٠٠) المصدر نفسه.

(٣٠١) **الدفاع**، ٧/ ٨/ ١٩٥٢.

(٣٠٢) انظر الوثيقة الموجهة من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٥٧: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 591, F.O., 371/127917.

(٣٠٣) **الدفاع**، ٧/ ٧/ ١٩٥٧.

(٣٠٤) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى بون بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٥٧: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 599, F.O., 371/127917.

أعقاب الانقلاب العراقي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وما رافق ذلك من تهديد للأردن من جاراته العربيات، فوجدت الحكومة البريطانية أن الأردن من دون المعونة المالية الأجنبية وبكميات كافية، سيكون بحالة من الفوضى والاضطراب التام، لذا ارتأت أنها ملزمة أخلاقياً وسياسياً بمساعدة الأردن[٣٠٥]، وذلك في سبيل الحفاظ على استقلاله، ومن خلال سد العجز في الموازنة الأردنية والناجم عن الفرق بين المبلغ الذي تقدمه الحكومة الأمريكية والبالغ أربعين مليوناً ونصف المليون جنيه، والمبلغ الذي يحتاجه الأردنيون والذي يصل إلى خمسين مليون جنيه[٣٠٦].

ومن المساعدات المالية الأخرى التي قدمتها الحكومة البريطانية خلال العام ١٩٥٨، تمويل شراء مراسي لميناء العقبة بكلفة مائة ألف جنيه، وتقديم قرض تنموي بقيمة ثلاثمائة وثلاثين ألف جنيه، كما قدمت مبلغ نصف مليون جنيه تم صرف الجزء الأكبر منه على مشروع الطريق الصحراوي[٣٠٧]، ومن ذلك أيضاً موافقتها على تأجيل سداد الأردن للقرض المستحق عليه بموجب اتفاق ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨، والبالغ ستة وستين ألفاً وستمائة وستة وستين جنيه، وذلك بموجب معاهدة التسوية بين الأردن وبريطانيا[٣٠٨].

واجه الأردن مع بداية عام ١٩٥٩ أزمة مالية حادة نتيجة العجز في الموازنة لعام ١٩٥٩-١٩٦٠، وبخاصة بعد رفض الحكومة الأمريكية تقديم الدعم المالي اللازم، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن القحط الشديد، والتي انعكست سلباً على الاستقرار العام في البلد، الأمر الذي دفع السفير البريطاني لأن يطالب حكومته بضرورة التنبه للمخاطر السياسية المصاحبة للوضع الاقتصادي في الأردن، مطالباً إياها باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهة مثل هذا الوضع[٣٠٩].

وقد أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لتأجيل دفع القروض المستحقة على الأردن لعام ١٩٥٩، وتقديم قرض آخر بقيمة نصف مليون جنيه لمشروع الطريق

---

(٣٠٥) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٨ في: المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٧٧٠، F.O., 371/134011.

(٣٠٦) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨ في: المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٧٧٥، F.O., 371/134056.

(٣٠٧) «Memorandum by Levant Department,» 9/9/1958 in: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 187, F.O., 371/134034.

(٣٠٨) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨ في: Priestland, Ibid., vol. 11, pp. 206-207, F.O., 371/134056.

(٣٠٩) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٥٨ في: Ibid., vol. 11, p. 249, F.O., 371/1421012.

الصحراوي، وتقديم منحة كمساعدة بقيمة مليوني جنيه، بحيث تكون للحكومة الأردنية حرية صرفها بما تراه مناسباً، وقد جاء ذلك أثناء المباحثات المالية التي أجراها رئيس الوزراء سمير الرفاعي ووزير المالية والاقتصاد الأردني في لندن في نيسان/ أبريل ١٩٥٩[٣١٠]، وقد وصف الرفاعي المساعدات التي منحتها الحكومة البريطانية للأردن خلال العامين الماضيين بأنها أعطت الأمل للأردنيين، وبأن الأردن لولاها لم يكن ليستطيع الوقوف على قدميه اقتصادياً[٣١١].

وانصب اهتمام الحكومة البريطانية في ما تقدمه من مساعدات على أن تكون في مجال تمويل المشاريع التنموية التي تحقق توازناً اقتصادياً أفضل للأردن، ويتضح ذلك من حرصها على إنهاء الطريق الصحراوي وميناء العقبة[٣١٢]. إذ افتتح ميناء العقبة الموسع عام ١٩٥٩ واعتبر هذا المشروع انعطافة مهمة في تطور الأردن اقتصادياً[٣١٣].

وفي تقييمها لما قدمته من مساعدات مالية للأردن بعد إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٥٧، أشارت التقارير البريطانية إلى أن ما تدفعه الحكومة البريطانية من أجل الحفاظ على وجود الأردن واستمراره بلغ سنوياً أربعة ملايين جنيه، وبأنها قدمت خلال عام ١٩٥٩ منحة مالية بقيمة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه للطريق الصحراوي، وأكدت على أن هذا الدعم سيستمر في العام القادم وفي المستوى نفسه[٣١٤].

وقد وجدت الحكومة البريطانية نفسها ملزمة بتقديم مثل هذه المساعدات بعد أن تخلفت الدول العربية عن دفع ما يترتب عليها من التزامات للأردن، فبهدف حفاظها على الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط سعت إلى تحمل العبء الأكبر عن الأردن، رغم إدراكها لما يترتب على ذلك من مضايقات لها[٣١٥]، ولكنها وجدت في

---

(٣١٠) انظر الوثيقة الموجهة من وزير الدولة إلى جونستون بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٥٩ في: Ibid., vol. 11, p. 551, F.O., 371/142126.

(٣١١) انظر الوثيقة حول اللقاء الذي تم بين رئيس الوزراء البريطاني والملك حسين في ١٠ شارع داونينغ بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٥٩ في: Ibid., vol. 11, p. 381, F.O., 371/142203.

(٣١٢) المصدر نفسه.

(٣١٣) حازم زكي نسيبة، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**، منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٣، سلسلة كتب المطالعة؛ ٢ (عمان: لجنة تاريخ الأردن، [١٩٩٠؟])، ص ٣٤.

(٣١٤) انظر الورقة التي حررها القسم الشرقي بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٥٩ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, pp. 517-518, F.O., 371/142204.

(٣١٥) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى واشنطن بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٥٩ في: Ibid., vol. 11, pp. 498-499, F.O., 371/142130.

ذلك ثمناً مناسباً للمحافظة على أردن صديق وقوي ومستقل ويتمتع بالاكتفاء الذاتي[٣١٦].

ويبدو أن هذه المساعدات المالية من قبل بريطانيا قد أتت أكلها، ففي تقييمه للأثر الذي أحدثته هذه المساعدات في الأردنيين يقول السفير البريطاني: «مع بداية عام ١٩٦٠ أبدى الأردنيون رغبتهم في إعادة العلاقات معنا لخيبة أملهم في العرب والأمريكان، نحن استأنفنا المساعدات الاقتصادية على نطاق ضيق، وأرسلنا بعثة تدريبية بعد المقاطعة نتيجة لطرد غلوب، والملك حسين يفكر الآن بلندن كبيته الثاني»[٣١٧].

قدمت الحكومة البريطانية للأردن مع بداية السنة المالية ١٩٦٠ هبات وقروضاً بقيمة مليونين ونصف المليون دينار، حيث تسلمت وزارة المالية النصف الأول من هذا المبلغ في نيسان/ أبريل ١٩٦٠، خصص نصف مليون دينار من هذا المبلغ كقرض لإنجاز الطريق الصحراوي بين عمان والعقبة، بينما اعتبر باقي المبلغ هبة بريطانية للخزينة الأردنية، وقد تسلمت الحكومة الأردنية آخر دفعة من هذا المبلغ في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٦٠[٣١٨].

وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ تم افتتاح الطريق الصحراوي الموصل بين عمان والعقبة، والبالغ طوله ثلاثمائة وعشرون كيلومتراً، وبلغت تكاليفه مليونين وسبعمائة ألف جنيه، تم دفع القسط الأكبر منها من قبل الحكومة البريطانية على شكل قروض[٣١٩].

وفي عام ١٩٦١ تمحورت المساعدات المالية البريطانية للأردن حول تمويل المشاريع الإنمائية ذات المردود الاقتصادي الجيد، حيث أعلنت الحكومة البريطانية في أواخر عام ١٩٦٠ عن عزمها على منح الأردن قرضاً بقيمة مليونين ونصف المليون دينار لتنفيذ المشاريع الإنشائية في الأردن[٣٢٠]، ثم اتخذت قرارا في ٧ تموز/ يوليو

---

(٣١٦) المصدر نفسه، مج ١١، ص ٤٩٩.

(٣١٧) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٦٠: «Jordan: Annual Review for 1959,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 579, F.O., 371/151040.

(٣١٨) **المنار**، ١١/ ٨/ ١٩٦٠، و**دراسات شهرية في الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية** (دمشق)، السنة ٢، العدد ١١(حزيران/ يونيو ١٩٦٠)، ص ١١٦.

(٣١٩) **المنار** ١١/ ١١/ ١٩٦٠، و**دراسات شهرية في الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية**، السنة ٢، العدد ١٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠)، ص ٣٨.

(٣٢٠) **المنار**، ١٣/ ١١/ ١٩٦٠، و**دراسات شهرية في الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية**، العدد ٢٤ (تموز/ يوليو ١٩٦١).

١٩٦١ بزيادة هذه المساعدات لتصل إلى مليونين وثمانمائة ألف جنيه[٣٢١].

كما زادت الحكومة البريطانية من مساعدتها للخزينة الأردنية بمبلغ ثلاثمائة وستة وخمسين ألف جنيه، إضافة إلى المساعدة السنوية التي تقدمها للأردن، ومنحت الحكومة الأردنية قرضاً بقيمة خمسمائة ألف جنيه[٣٢٢]، وذلك من أجل إنهاء توسيع ميناء العقبة وتنفيذ الطريق السريع وإجراء دراسة للبحث عن مصادر مياه لتزويد مدينة القدس بمياه الشرب[٣٢٣].

ومن بين المشاريع الاقتصادية التي سعت الحكومة البريطانية لتشجيعها والمساهمة في تمويلها مشروع البوتاس الأردني، وإلى هذا يشير السفير البريطاني: «نحن نقوم بأقصى جهودنا لإقناع الأردنيين بأن الوقت قد حان لاتخاذ قرار بالسير قدماً في تطوير بوتاسهم، لما في ذلك من إسهام في زيادة دخلهم القومي»[٣٢٤].

وفي محاولة من الحكومة الأردنية لمواجهة التراجع في المساعدات الأجنبية، دأبت - بإشراف مجلس الإعمار الأردني - على إعداد برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٢ - ١٩٦٧)[٣٢٥]، ويقوم البرنامج على تخفيف الاعتماد على المساعدات الأجنبية من خلال تغيير تركيبة الموارد المالية الأجنبية[٣٢٦]، ويهدف إلى الإسراع في الأردن نحو الاستقلال الاقتصادي. وقد أعربت الحكومة البريطانية عن ترحيبها بخروج خطة التنمية هذه إلى حيز التنفيذ، وأكدت على استعدادها لتقديم كل مساعدة ممكنة للأردنيين وخصوصاً تزويدهم بما يحتاجونه من خبراء وفنيين، وذلك لكي يتمكن الأردن من الاستغناء عن الدعم العسكري والاقتصادي البريطاني بأسرع وقت ممكن، شريطة أن لا يؤثر ذلك في تهديد استقرار الأردن وروحه المعنوية. فهدف الحكومة البريطانية استقرار الأردن وازدهاره اقتصادياً، ولكن في الوقت ذاته لا تريد أن يكون معتمداً بشكل كبير على

---

(٣٢١) **المنار**، ٤/ ٧/ ١٩٦١.

(٣٢٢) **المنار**، ٢٨/ ٨/ ١٩٦١.

(٣٢٣) «Jordan: Economic Report, 1961,» in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 12, p. 673, F.O., 371/164100.

(٣٢٤) انظر الوثيقة الموجهة من هنيكر إلى بيث بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٦١ في: Ibid., vol. 12, p. 663, F.O., 371/158878.

(٣٢٥) عدل هذا البرنامج بحيث أصبح برنامج السنوات السبع بسبب تناقص المساعدات الخارجية تناقصاً كبيراً في السنوات التي سبقت حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧. انظر: الأردن، مجلس الاعمار، **برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية، ١٩٦٤-١٩٧٠** (عمان: المجلس، [١٩٦٦])، ص ٣.

(٣٢٦) المصدر نفسه، ص ٦؛ **معلومات رسمية، ١٩٦٤** (عمان: المديرية العامة للمطبوعات والنشر، ١٩٩٤)، ص ١٣٣، ويوسف عبد الحق، «التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩)، ص ٥٣١-٥٣٢.

بريطانيا، وأن تصبح حاجة الأردنيين للتوجيه والنصح البريطاني في تناقص مطرد[٣٢٧].

وكان رئيس الوزراء الأردني وصفي التل قد أكد للسفير البريطاني حاجة الأردن لعدد كبير من الفنيين الأجانب لتنفيذ خطة التنمية، وإلى تطلعه إلى أن تساهم الحكومة البريطانية بالدور الأكبر في هذا المجال، وقد أبدى السفير البريطاني استعداده إلى تقديم النصح اللازم، وتقديم المساعدات الفنية للسنة القادمة[٣٢٨].

وللحصول على التمويل اللازم لتنفيذ خطة التنمية الخمسية، شكلت الحكومة الأردنية وفوداً اقتصادية، زارت العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة والبنك الدولي[٣٢٩]، وقد وصل إلى لندن وفد أردني برئاسة نائب رئيس مجلس الإعمار كمال الشاعر حيث أجرى في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ مفاوضات مع وزير الخارجية البريطاني، أعطى الشاعر خلالها فكرة عن السياسة الاقتصادية المستقبلية للأردن[٣٣٠]، وأسفرت هذه المفاوضات عن تقديم الحكومة البريطانية قرضاً تنموياً بقيمة ثمانمائة ألف جنيه[٣٣١].

تعززت المساعدات المالية البريطانية للأردن بتأكيد رئيس الوزراء وصفي التل تمسك حكومته بهذه المساعدات، وبأنه لا نية لدى الحكومة في التخلي عنها واستبدالها بمعونات عربية، وذلك لاتسام الأخيرة بعدم الثبات وفقدان الصدقية وبالضغط السياسي الذي يرافقها، مدللاً على ذلك بما حصل مع حكومة النابلسي التي استبدلت المعونة البريطانية بأخرى عربية، ولكن الدول العربية لم تلتزم بالاتفاق[٣٣٢].

---

(٣٢٧) انظر الورقة التي حررها القسم الشرقي بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٢ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 13, p. 94, F.O., 371/164096.

(٣٢٨) انظر الوثيقة المقدمة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٦٢ في: Ibid., vol. 13, p. 722, F.O., 371,164081.

(٣٢٩) **المنار**، ٢٩/ ٨/ ١٩٦٢.

(٣٣٠) انظر الوثيقة المقدمة من كولتمان إلى موريس بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٦٢ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 13, pp. 386-388, F.O., 371/164097.

(٣٣١) **المنار**، ٣٠/ ٩/ ١٩٦٢، و**دراسات شهرية في الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية**، العدد ٤٥ (تموز/ يوليو ١٩٦٣)، ص ١٤٦.

(٣٣٢) آشر سسر، **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية**، ترجمة جودت السعد (عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٥٩.

وفي سبيل دعم المشاريع الإنمائية للعام المالي ١٩٦٣-١٩٦٤ خصصت الحكومة البريطانية مبلغ سبعمائة ألف جنيه لتنفيذ عدد من المشاريع، منها إتمام طريق عمان - معان وأعمال التنقيب عن المياه وتخزينها، والقيام بدراسات أولية لشق طريق الصافي العقبة[٣٣٣]، حيث تولى مستشارون بريطانيون أمر إنشاء هذا الطريق الذي يمتد من غور الصافي إلى العقبة مروراً بوادي عربة، وتم تمويل نفقاته من قرض مالي قدمته الحكومة البريطانية[٣٣٤].

كما قدمت الحكومة البريطانية في آب/ أغسطس ١٩٦٣ قرضاً مالياً كمساعدة للموازنة الأردنية بقيمة مليون ونصف المليون جنيه للعام ١٩٦٣-١٩٦٤، وقرضاً آخر بقيمة سبعمائة ألف جنيه[٣٣٥].

وفي إشارة من رئيس الوزراء البريطاني إلى دور المساعدات البريطانية وأثرها في الاقتصاد الأردني يقول: «لقد شجعنا الملك حسين على توسيع قاعدة الدعم لنظامه عن طريق النمو الاقتصادي، لقد بقي الأردن مستقراً بشكل واضح، وسعى في تقدم اقتصادي مضطرد منذ عام ١٩٥٨»[٣٣٦].

ومع نهاية عام ١٩٦٣ وبداية عام ١٩٦٤ ظهرت توجهات لدى الحكومة الأردنية للحصول على مصادر أخرى للتمويل والدعم غير المصدر الغربي، فسعى الملك حسين إلى الحصول على معونة عربية بدلاً من المعونة الأمريكية والبريطانية، وذلك أثناء زيارة الملك حسين إلى القاهرة والكويت والسعودية في آذار/ مارس ١٩٦٤[٣٣٧]، وكذلك سعت الحكومة الأردنية في اللجوء إلى فرنسا وألمانيا الغربية والاتحاد السوفياتي للحصول على مساعدات اقتصادية[٣٣٨].

ويبدو أن هذا التوجه من الحكومة الأردنية كان بدافع سد العجز المالي البالغ

---

(٣٣٣) **المنار**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٣، و**دراسات شهرية في الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية**، العدد ٤٥ (تموز/ يوليو ١٩٦٣)، ص ١٤٦.

(٣٣٤) انظر التقرير الاقتصادي الذي قدمه باركس بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٦٢-٣٠/ ٦/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 14, p. 210, F.O., 371/170286.

(٣٣٥) **المنار**، ١٨/ ٨/ ١٩٦٣.

(٣٣٦) انظر موجز من مقابلة الملك حسين مع رئيس الوزراء البريطاني بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٦٤ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, p. 334, F.O.,371/175692.

(٣٣٧) **المنار**، ١٠/ ٣/ ١٩٦٤.

(٣٣٨) **الجهاد**، ٦/ ١٠/ ١٩٦٦، والوثيقة الموجهة من ستيرلينغ إلى هندرسون بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٦٣ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 13, p. 697, F.O.,371/170281.

مليونين ونصف المليون جنيه للسنة المالية ١٩٦٤، وثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه للسنة المالية ١٩٦٥[٣٣٩]، أضف إلى ذلك محاولات الدول الغربية كأمريكا وبريطانيا للسيطرة على أوجه الإنفاق الأردني، وبخاصة بعد تشكيل القيادة العربية المشتركة، ومحاولة الأردن الحصول على السلاح من مصادر غير غربية، هذا بالإضافة إلى خيبة الأمل التي أصيب بها الملك حسين لاعتقاده بأن الحكومتين البريطانية والأمريكية تدعمان حزبي البعث في العراق وسوريا، وتسعى بالتالي إلى التخلص من نظامه[٣٤٠].

وبالرغم من موقفه هذا حاول الملك حسين تبرير توجهه إلى غير الغرب كمصدر للتمويل، بقوله للسفير البريطاني: «بأن ما فعله كان لتجنيب أصدقائه البريطانيين الإحراجات الاقتصادية والمادية التي هو واعٍ لها تماماً»، مؤكداً ثقته في رغبة الحكومة البريطانية للسير بالأردن إلى الأمام[٣٤١].

لم يَحُلْ موقف الحكومة الأردنية هذا في الإعراض عن الغرب دون تقديم الحكومة البريطانية منحة للأردن بقيمة مليون جنيه، وتقديم مساعدات مالية من أجل الاستمرار في إنشاء أحواض صناعة الملح جنوب البحر الميت[٣٤٢].

أظهرت الحكومة البريطانية توجهاً نحو تقليص المساعدات المالية للأردن للعام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ بمبلغ لا يقل عن مائتين وخمسين ألف جنيه، مبررة ذلك بما تواجهه من صعوبات في ميزان المدفوعات، وهو ما أكده رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون للملك حسين أثناء اللقاء الذي جرى بينهما في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ من أجل هذه الغاية[٣٤٣].

وتكرر تقليص بريطانيا لمساعداتها للأردن مع موازنة عام ١٩٦٦ـ١٩٦٧

---

(٣٣٩) انظر الوثيقة المقدمة من باركس إلى بتلر بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٦٣ في: Ibid., vol. 14, p. 213, F.O., 371/175645.

(٣٤٠) المصدر نفسه، مج ١٤، ص ٢١٤.

(٣٤١) انظر الوثيقة المقدمة من ستيرلينغ إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٦٣ في: Ibid., vol. 13, p. 697, F.O., 371/170281.

(٣٤٢) انظر الوثيقة المقدمة من ستيرلينغ إلى غوديسون بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٦٣ في: Ibid., vol. 13, p. 71, F.O., 371/180728, and **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية** (بيروت)، العدد ٤٤ (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦)، ص ١١٤.

(٣٤٣) انظر الوثيقة المقدمة من ستيوارت بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٦٥ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, pp. 708-716, F.O., 371/180742.

بقيمة مائة ألف جنيه، بحيث تصبح مليوناً وأربعمائة ألف جنيه، ولكن بريطانيا عمدت إلى التعويض عن هذا التخفيض بمنحها الأردن قرضاً سنوياً طويل الأجل بقيمة مائة ألف جنيه للإسهام في بعض المشاريع التنموية[٣٤٤]، وكان وكيل وزارة التنمية البريطانية في زيارته للأردن في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ قد أجرى مباحثات مع المسؤولين الأردنيين حول بعض المشاريع التنموية الأردنية[٣٤٥].

ومع نهاية عام ١٩٦٦ اتخذت المساعدات البريطانية إلى الأردن شكل قروض حكومية طويلة الأجل، وهو ما أكدته الحكومة البريطانية أثناء المحادثات المالية التي أجراها الوفد الأردني في لندن برئاسة الملك حسين في تموز/ يوليو ١٩٦٦، وقد جاءت هذه المباحثات في سياق محاولات الحكومة الأردنية إيجاد تمويل لخطة تنمية السنوات السبع القادمة، حيث قدم الملك حسين مذكرة إلى الحكومة البريطانية أوضح فيها السبل التي يمكن من خلالها لبريطانيا أن تساعد الأردن في تنفيذ هذه الخطة[٣٤٦].

وعلى ضوء ذلك دفعت الحكومة البريطانية في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ ثلاثمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه إلى الخزينة الأردنية، ويمثل هذا المبلغ القسط الأخير من المعونة المالية التي تقدمها بريطانيا سنوياً للأردن[٣٤٧].

كما وافقت الحكومة البريطانية على إعفاء الأردن من تسديد القروض البريطانية المستحقة، والبالغة خمسة عشر مليون جنيه[٣٤٨]، وتقديم مساعدات فنية إلى بنك الإنماء الصناعي الأردني وإرسال خبير بريطاني ليلتحق بالبنك في عمان، وكذلك تسهيل تدريب موظفي البنوك الأردنيين في بريطانيا[٣٤٩].

ومما سبق نجد أن الدعم المالي والاقتصادي والفني البريطاني للاقتصاد الأردني

---

(٣٤٤) «Foreign Office Brief,» 23/11/1965 in: Ibid., vol. 14, p. 747, F.O., 371/18646.

(٣٤٥) **الجهاد**، ١٣/ ١٢/ ١٩٦٦.

(٣٤٦) **فلسطين**، ١٦/ ٧/ ١٩٦٦، و**سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية**، الأعداد ٣١-٣٨ (١٩٦٦).

(٣٤٧) **الأخبار** (القاهرة)، ١٦/ ٩/ ١٩٦٣؛ **الدفاع**، ٤/ ٩/ ١٩٦٦، و**سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية**، العدد ٤٤ (١٩٦٦)، ص ١١٤.

(٣٤٨) **المنار**، ٩/ ٩/ ١٩٦٦.

(٣٤٩) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية**، العدد ٤٤ (١٩٦٦)، ص ١١٥.

قد كان سمة بارزة للعلاقات الأردنية ـ البريطانية، واستمر هذا الدعم إلى ما بعد إنهاء معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية في آذار/ مارس ١٩٥٧، حيث من المفروض أن تنقطع المعونة البريطانية السنوية التي كانت تقدمها للأردن بموجب هذه المعاهدة، ولكن نلحظ استمرار تقديم هذه المعونة ـ بل وفاقت في بعض السنوات في قيمتها ما كانت تقدمه أثناء سريان معاهدة التحالف ـ ولتتخذ أشكالاً مختلفة مادية وفنية.

رابعاً: المساعدات العسكرية البريطانية

كان الدعم البريطاني العسكري للأردن هو السمة الأبرز للعلاقات الأردنية ـ البريطانية، ولم يأتِ هذا الدعم من فراغ بل كانت هناك مصالح وأهداف بريطانية تعدت الرغبة في تقوية الجهاز العسكري الأردني وتحديثه.

ولعل أبرز المصالح البريطانية في الشرق الأوسط ـ والتي اتخذت صفة الاستمرارية ـ والتي يمكن أن يساهم الجيش العربي الأردني في تحقيقها، هي محافظته على الاستقرار في الأردن، ومن وجهة نظر بريطانية فإن هذا الأمر يتحقق عندما لا تحدث مواجهة بين الأردن وإسرائيل، ومما يؤكد هذا التوجه لدى الحكومة البريطانية، أنها عندما شعرت بأن سيطرتها على هذا الجيش ضعفت ـ بعد أن تم الاستغناء عن قائده البريطاني الجنسية غلوب في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦ ـ وأن هناك احتمالية أن يصبح هذا الجيش أداةً للعدوان على إسرائيل، ولأن حدوث مثل هذا الأمر سيربك سياستها في الشرق الأوسط، سعت إلى استعادة نفوذها وسيطرتها على هذا الجيش[٣٥٠]، وكان ذلك من خلال الاستمرار في تقديم الدعم المالي والفني له، والذي استمر إلى ما بعد تعريب قيادة الجيش العربي وإنهاء المعاهد الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٥٧.

ومن بين الأهداف الأخرى التي كانت تأمل الحكومة البريطانية تحقيقها من خلال هذا الجيش، مساهمته في الحفاظ على المصالح الأردنية، التي تعني أيضاً حماية المصالح البريطانية، وبالتالي نجاح الخطط البريطانية الدفاعية في الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفياتي[٣٥١].

ويلاحظ أن الأهداف التي تتوخاها الحكومة البريطانية في دعمها العسكري

(٣٥٠) «Memorandum by Secretary of State for Foreign Affairs,» 30/1/1957 in: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, CAB 129/85.

(٣٥١) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٥٦ في: Priestland, Ibid., vol. 10, p. 20, F.O., 371/121544.

للأردن، كان فيها ما يتسم بالثبات بعض الشيء ـ كما ذكر آنفاً ـ وفيها ما كان يتسم بالتغير وفقاً للأحداث التي تمر بها المنطقة، ولتغير السياسة البريطانية ذاتها في الشرق الأوسط.

فعلى سبيل المثال عندما عقدت الحكومة البريطانية مفاوضات مع الحكومة المصرية حول إلغاء المعاهدة التي تجمع الدولتين، وما ترتب على ذلك من جلاء القوات البريطانية الموجودة في مصر، ارتأت الحكومة البريطانية نقل هذه القوات إلى الأردن، ولضمان موافقة الحكومة الأردنية على مثل هذا التوجه، سعت الخارجية البريطانية للضغط على خزينة حكومتها للموافقة على زيادة المعونة السنوية للجيش الأردني بمقدار مليون جنيه للعام المالي ١٩٥٥، بحيث ينفق جزء من هذه الزيادة لإنشاء فرقة مدرعات لتنضم إلى الجيش العربي الأردني[٣٥٢].

ويظهر تقرير السفير البريطاني في عمان نوعاً من الازدواجية بخصوص هذا الموضوع، ففي حين يشير إلى أن الجيش العربي الأردني هو أهم عامل استقرار في الأردن ويطالب بضرورة زيادة معونته السنوية، يعود للقول بإنه على الحكومة البريطانية إذا ما أرادت الحصول على موافقة الأردن على تمركز القوات البريطانية على أراضيه، فيجب عليها الامتناع عن تطوير الجيش العربي الأردني[٣٥٣]. ويمكن أن يعزى مثل هذا الموقف إلى رغبة الحكومة البريطانية في خلق شعور لدى الحكومة الأردنية بالضعف وعدم الثقة بقوة جيشها، الأمر الذي يدفعها إلى الشعور بالحاجة لوجود قوات بريطانية توفر لها الحماية.

وبالرغم من الدعم البريطاني المستمر للجيش الأردني، إلا أن الحكومة البريطانية كانت حريصة كل الحرص على أن لا تخرج قوة هذا الجيش عن نطاق السيطرة، ففي أعقاب اتفاق الدول العربية على تشكيل القيادة العربية الموحدة لجيوشها عام ١٩٦٤، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في تسليح الجيش العربي الأردني وتنوع في مصادر حصوله على السلاح، أظهرت الحكومة البريطانية قلقها الشديد من ذلك، مؤكدة أن خطة زيادة القوات المسلحة الأردنية تهدد الجهود البريطانية والأمريكية لمنح الأردن أهدافاً اقتصادية حيوية، يضاف إلى ذلك أن حدوث مثل هذا الأمر سيدفع بالملك حسين إلى التأثر بعبد الناصر، وسيسعى إلى

(٣٥٢) انظر الوثيقة الموجهة من بينيت إلى كركباتريك بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٥٤، مع مذكرة بايكر بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٥٤ في: Ibid., vol. 8, p. 390, F.O., 371/110886.

(٣٥٣) المصدر نفسه، مج ٨، ص ٣٩٣.

تعزيز استقلال بلاده الذي يعتقد بأنه قد فقده، الأمر الذي قد يشكل خطورة على المصالح الغربية في المنطقة(٣٥٤).

وقد حرصت الحكومة البريطانية في تقديمها للمساعدات العسكرية والاهتمام بأمور الجيش، على الابتعاد عن ترك انطباع يبين أن اهتمامها بالأردن هو لأهدافٍ عسكرية، لذا أظهرت اهتمامها بأمور أخرى كدعمها التوجهات التنمية الاقتصادية للحكومة الأردنية(٣٥٥).

ويبدو أن الأردن كان مدركاً أهميته بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وكان ساسته حريصين على استغلال مثل هذا الوضع للحصول على بعض المكاسب من بريطانيا، ففي لقاء بين رئيس الوزراء الأردني ونظيره البريطاني في لندن في نيسان/ أبريل ١٩٥٩، بهدف إجراء مباحثات مالية هناك، أشار الرفاعي إلى أن المساعدات البريطانية للأردن يجب أن تكون وفقاً لاعتبارات عدة من بينها وضع الأردن وعلاقاته في الشرق الأوسط، وأهميته بالنسبة إلى العالم الحر، الأمر الذي يستدعي جعله قوياً، ليتمكن من لعب دوره في المنطقة سواء سلمياً أو حربياً، لذا فإن قوته العسكرية تعتبر عاملاً حيوياً في هذا الخصوص(٣٥٦).

ومهما يكن من أمر، فإن المساعدات العسكرية البريطانية للأردن قد اتخذت أشكالاً عدة، واستمرت إلى ما بعد تعريب الجيش عام ١٩٥٦، وإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٥٧ وتمثلت هذه الأشكال بما يلي:

١ ـ المساعدات الفنية

وتمحورت هذه المساعدات في مجالين؛ **الأول** من خلال تشكيلات الجيش العربي واستحداث فرق وكتائب جديدة (الجدول رقم (٥ ـ ١))، و**الثاني** يتعلق بتدريب كوادر الجيش.

(٣٥٤) انظر الملاحظات حول اللقاء الذي تم بين رئيس الوزراء البريطاني والملك حسين بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٦٤: «Problems Concerning British Arms Supplied to Jordan,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 14, pp. 347-348, F.O., 371/175692.

(٣٥٥) انظر الوثيقة الموجهة من هنيكر إلى ستيفنز بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٦٢: «British towards Jordan,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 13, p. 83, F.O., 371/164096.

(٣٥٦) انظر الوثيقة الموجهة من وزير الدولة إلى جونستون بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٥٩ في: Priestland, Ibid., vol. 11, p. 551, F.O., 371/421126.

الجدول رقم (٥ ـ ١)

بعض تشكيلات الجيش العربي التي كُلِّف ضباط بريطانيون بتشكيلها

اسم التشكيل	تاريخ التأسيس	القائد البريطاني	القائد الأردني بعد التعريب	التاريخ	ملاحظات
كتيبة المدرعات الأولى	١/ ١/ ١٩٥١	المقدم وورمولد	نايف منور الحديد	١/ ٣/ ١٩٥٦	عين النقيب سنتمور مساعداً للمقدم وورمولد
لواء المشاة الثاني	١/ ٤/ ١٩٥١	العميد ميكالي	شاهر أبو شحوت	١/ ٣/ ١٩٥٦	عين العميد جبرين قائداً للواء في عام ١٩٥٣
كتيبة مدفعية الميدان الثانية	١٠/ ٥/ ١٩٥١	تشلدون	محمود المعايطة	١/ ٧/ ١٩٥٦	تولى المقدم تشابلن قيادتها عام ١٩٥٤
قيادة سلاح المدفعية الملكي	٢٠/ ١١/ ١٩٥١	المقدم إليوت	محمد موسى المعايطة	١/ ٣/ ١٩٥٦	انتهى العمل في تشكيلها في نيسان/ أبريل ١٩٥٢ وتولى المقدم ليبتون قيادتها عام ١٩٥٤
سرية استطلاع الصحراء الأولى	٢٠/ ١١/ ١٩٥١	الرائد بروميج			انتهى العمل في تشكيلها نيسان/ أبريل ١٩٥٢
كتيبة هندسة الميدان الأولى	٢٠/ ١١/ ١٩٥١	المقدم كونستانت			عين الرائد كوندن قائداً للسرية الأولى والرائد باركر قائداً للسرية الثانية
أسطول الجيش العربي	٣١/ ١٢/ ١٩٥١	الملازم بيكن	الملازم سليمان الجلامدة	آذار/ مارس ١٩٥٦	تولى الرائد سير دوغلاس قيادتها عام ١٩٥٢
مدرسة سلاح المدفعية	١/ ٤/ ١٩٥٢	الرائد بري	بهجت المحيسن	١/ ١/ ١٩٥٧	تعاقب على قيادتها قبل التعريب الرائد أديسون والرائد بترك لويت
كتيبة مدفعية مقاومة الطائرات الخفيفة الرابعة	١١/ ٨/ ١٩٥٢	الرائد فيك	الرائد أحمد أرسلان	١/ ٣/ ١٩٥٦	تولى الرائد سترك لند قيادتها في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤
كتيبة المدرعات الملكية الثانية	١٥/ ١٠/ ١٩٥٢	المقدم جيمس لنت	مشهور الجازي	١/ ٣/ ١٩٥٦	تولى قيادتها المقدم ج. دنقول منذ عام ١٩٥٣ وحتى آذار/ مارس ١٩٥٦
كتيبة الدبابات الثالثة	٢٠/ ١١/ ١٩٥٢	الرائد نوف الجبر	تركي الهنداوي	١/ ٣/ ١٩٥٦	يلاحظ أن هذه القيادة من أواخر التشكيلات التي تم تعريبها، ولعل هذا يعود لعدم توافر الفنيين الأردنيين
قيادة سلاح الهندسة	١/ ٨/ ١٩٥٤	المقدم كونستانت	المقدم خالد الطراونة	١٩٥٧	توقفت عن العمل عام ١٩٥٦ لتستأنف عملها عام ١٩٦٠
كلية الأركان	١٩٥٥	المقدم روبرتسون	محمود شابسوغ	١/ ٣/ ١٩٥٦	

المصدر: معن أبو نوار، **تاريخ القوات المسلحة الأردنية، عهد الملك طلال** (عمان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ١٩٧٢)، ص ١٦١ ـ ١٩٥؛ فاروق نواف السريحين، **تاريخ الجيش العربي الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٦٧** (عمان: المؤلف، ١٩٨٩)، ص ٢٧٢ ـ ٣٢٥، و James Lunt, *Glubb Pasha, a Biography: Lieutenant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956*, (London: Harvill Press, 1984), pp. 174-175.

فقد اشترطت الحكومة البريطانية لزيادة المعونة المالية للجيش العربي، أن يضطلع الجيش البريطاني بجزء من المهمات القيادية في الجيش العربي، بالإضافة إلى تدريبه والإشراف عليه، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الضباط البريطانيين الذين يخدمون في الجيش العربي، إلى أن وصل عددهم عام ١٩٥٥ إلى خمسة وسبعين ضابطاً، كان معظمهم على أساس الإعارة من الجيش البريطاني لمدة ثلاث سنوات، وقليل منهم تعاقدوا مباشرة مع الحكومة الأردنية[٣٥٧].

ويمكن للمرء أن يلمس مقدار مشاركة الضباط الإنكليز في الجيش العربي من خلال التشكيلات والفرق العسكرية الجديدة التي استحدثت في الجيش الأردني، وتكليف ضباط بريطانيين بتشكيلها، واستمروا في تولي قيادتها إلى أن تم تعريب قيادة الجيش في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦. ويشير جيمس لنت إلى أن حوالى خمسين في المئة تقريباً من المراكز القيادية في الجيش العربي كانت بأيدي الضباط البريطانيين[٣٥٨]. ولكن المتتبع لهذا الأمر يجد النسبة حتى عام ١٩٥٦ تربو على ذلك بكثير، فباستثناء كتيبة المشاة العاشرة ومركز تدريب الدروع واللواء المصفح العاشر وكتيبة المدفعية الثالثة، فإن بقية الفرق والتشكيلات المستحدثة قد كلف ضباط بريطانيون بتأسيسها وتولي قيادتها حتى عام ١٩٥٦[٣٥٩].

استمرت مساهمات الضباط البريطانيين في الجيش العربي الأردني حتى ١ آذار/ مارس ١٩٥٦ عندما قرر الملك حسين الاستغناء عن قائد الجيش غلوب، كما تم استبدال معظم الضباط البريطانيين بضباط أردنيين، وبقي أربعة عشر ضابطاً بريطانياً نُظموا في فرقة تدريبية ليس لها أية صفة تنفيذية، هذا بالإضافة إلى خمسة عشر ضابطاً كانوا بعقود، حيث انسحب هؤلاء في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ من الجيش الأردني في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر بنصيحة من حكومتهم وحرصاً على أمنهم الشخصي[٣٦٠]. كما شكلت بعثة تدريب بقيادة العقيد ستريكلاند بعد إعفاء غلوب[٣٦١].

---

(٣٥٧) انظر مذكرة وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٥٥: «The Arab Legion,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 9, p. 210, F.O., 371/115679.

(٣٥٨) جيمس لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ترجمة شفيق جميعان (عمان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ٥٢.

(٣٥٩) فارق نواف السريحين، **تاريخ الجيش العربي الأردني، ١٩٢١-١٩٦٧**(عمان: المؤلف، ١٩٨٩)، ص ٢٧٢-٣٢٥.

(٣٦٠) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٥٧: «The Jordan Arab Army,» 26/6/1957 in: Priestland, ed., *Records of Jordan 1919-1965*, vol. 10, p. 612, F.O., 371/127946.

(٣٦١) تم حل هذه البعثة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر. انظر: المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٦١٥.

لم يكن في نية الملك حسين الاستغناء عن المساعدات البريطانية للجيش العربي، بل كان يريد عزل الضباط البريطانيين عن جميع المناصب التنفيذية واستبدالهم بضباط أردنيين، وفي الوقت ذاته الاحتفاظ بعدد قليل من الضباط البريطانيين لغايات التدريب فقط[٣٦٢].

ويكشف التقرير الذي بعث به السفير البريطاني في عمان إلى حكومته في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٧، الأثر السلبي الذي تركه قرار الاستغناء عن الضباط البريطانيين في الجيش العربي، فيقول: «الجيش العربي اليوم بالتأكيد ليس بالقوة التي يعرفها الجنرال غلوب، فالعجز الحاد في الخبراء العسكريين القدماء يعني أن الذين بقوا قد عملوا بجهد، وأن الجهاز التنفيذي في الجيش كان بطيئاً، هذا بالإضافة إلى أن الانضباط لم يعُد كما كان، وبخاصة مع تولي علي أبو نوار قيادة الجيش»[٣٦٣].

ويضيف السفير البريطاني قائلاً: أما بالنسبة إلى الجوانب الفنية في الجيش - والتي كان يقوم بها في السابق ضباط مكلفون من الجيش البريطاني - فقد وجد الأردنيون أنفسهم أمام أمرين بهذا الخصوص: إما أن يتعلموا كيف يفعلون ذلك بأنفسهم أو أن لا يفعلوا ذلك، وكان القادة الأردنيون يأملون في التغلب على هذه المشكلة، بإرسال عدد من أفراد الجيش من ذوي الرتب العليا إلى بريطانيا من أجل التدريب على الجوانب الفنية، ولكن حال دون تنفيذ ذلك الكلفة المادية العالية، الأمر الذي ترتب عليه استمرارية حاجة الأردنيين إلى النصح والمساعدة الخارجية لسنوات طويلة قادمة[٣٦٤].

وفي تقرير آخر يشير السفير إلى أن كفاءة الجيش تتدهور شيئاً فشيئاً بسبب انعدام الخبرة لدى الضباط الذين يتولون مهام القيادة فيه ويشكلون كادراً سيئاً جداً، وإن كان ذلك سيختفي مع مرور الوقت نظراً إلى روح التحدي التي تسود بين الضباط الأردنيين، وإلى خضوعهم لقيادة الضباط البريطانيين - الذين ما زالوا في الجيش العربي - بصورة غير مباشرة[٣٦٥].

ويبدو أن هذا الوضع الذي تحدث عنه السفير البريطاني هو الذي دفع برئيس

---

(٣٦٢) المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٦١٥.

(٣٦٣) انظر الوثيقة الموجهة من جونستون إلى لويد بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٥٧: «The Jordan Arab Army,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, p. 612, F.O., 371/127946.

(٣٦٤) المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٦١٣.

(٣٦٥) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى لويد بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٥٦ في: Priestland, Ibid., vol. 10, pp. 21-25, F.O., 371/121544.

الوزراء سمير الرفاعي، لأن يبحث معه سياسة الجيش العربي واستراتيجيته في العمل، حيث اقترح الأخير تأسيس مجلس قيادة للجيش وترشيح الملحق العسكري البريطاني في الأردن لهذه المهمة، إذ يجعل وجوده الدائم في الأردن مهمة استشارته أمراً متاحاً(٣٦٦).

وفي إشارة إلى الدور الذي لعبه الملحق العسكري البريطاني كمستشار للجيش العربي يقول السفير البريطاني: «إن قيادة الجيش العربي الأردني تضع الآن البرامج التدريبية للشتاء، وقد وجد الملحق العسكري نفسه محاطاً بالأسئلة، والطلبات من أجل النصح والإرشاد من قادة الجيش المسؤولين عن التدريب والأسلحة المختلفة التي هي في الخدمة، وهذا هو الوقت الذي يجد هؤلاء أنفسهم مجبرين على مثل هذا العمل دون إرشاد القادة البريطانيين»(٣٦٧).

جاء إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في آذار/ مارس ١٩٥٧ خاتمة للوجود العسكري البريطاني في الأردن، إذ كانت القوات البريطانية في الأردن آنذاك تتألف من قوة الطيران في مطار المفرق، وقوة المشاة في العقبة والتي لا يزيد عدد أفرادها على ألف وخمسمائة جندي، هذا بالإضافة إلى أربعين دبابة، حيث انسحبت هذه القوات في ٣١ أيار/ مايو ١٩٥٧ من المفرق، وفي ٦ تموز/ يوليو ١٩٥٧ من العقبة(٣٦٨).

ولكن، وبالرغم من إقدام الحكومة الأردنية على تعريب قيادة الجيش الأردني وإلغاء المعاهدة التي تربطها بالحكومة البريطانية، فإن ذلك كله لم يمنع من استمرار التعاون العسكري بين البلدين، والذي استؤنف بينهما نتيجة للأزمة التي مرّ بها الأردن في أعقاب الانقلاب العراقي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وتعرض الأردن إلى خطر الإطاحة بنظام حكمه، حيث قررت الحكومة البريطانية إرسال بعثة تدريبية إلى الأردن، على أن تكون مؤلفة من عدد صغير من الضباط، تم اختيار كل واحد منهم باعتباره خبيراً من الدرجة الممتازة في مجاله، في ما يتعلق بخدمات السلاح(٣٦٩).

---

(٣٦٦) انظر الوثيقة الموجهة من ماسون إلى هادو بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 621, F.O., 371/127946.

(٣٦٧) المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٦٢٢.

(٣٦٨) جونستون، **الأردن على الحافة**، ص ١٧٩.

(٣٦٩) **الكفاح الإسلامي**، ١٥/ ٢/ ١٩٥٧، والماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ج ١، ص ٦٥٦.

وكانت لبعثة التدريب الجوي البريطاني (R.A.F) وجود فعال في الأردن، واستمرت مهمتها لسنوات عدة، وإن كانت الحكومة البريطانية قد حرصت على أن تبقى هذه البعثة بعيدة عن أي عمل عسكري أردني ضد جيرانه، فعلى سبيل المثال عندما توترت العلاقات بين الأردن والجمهورية المتحدة بعد اغتيال رئيس الوزراء هزاع المجالي في آب/ أغسطس ١٩٦٠، واتهام الجمهورية العربية المتحدة بتدبير هذا الاغتيال، وظهور بوادر رد عسكري أردني على ذلك، شددت الخارجية البريطانية في تعليماتها لسفيرها في عمان على ضرورة انسحاب بعثتها في اللحظة الحاسمة، وقبل حدوث أية مواجهات عسكرية بين الأردن وسوريا(٣٧٠).

وبالرغم من أن الحكومة البريطانية حرصت على أن تبقي البعثات البريطانية التدريبية في الأردن على صفتها التدريبية والاستشارية فقط، لكنها كانت في الوقت ذاته تعوِّل الكثير على أعضاء هذه البعثات، وهو ما يؤكده قول السفير البريطاني في معرض تعليقه على قرار وزير الدولة البريطاني بضرورة مغادرة المستشار الجوي البريطاني بينيت (Bennett) الأردن «من أنه لا يريد أن يبالغ بأهمية استمرار وجود المستشارين الجويين والعسكريين البريطانيين في الأردن كإشارة على استمرار علاقة بريطانيا مع الأردن، ولكن وجودهم أفضل بدرجة كبيرة من المساعدات المالية التي تقدمها بريطانيا سنوياً»(٣٧١).

ولكن هذا الحرص لم يمنع الحكومة البريطانية من أن تتفادى الظهور بمظهر المؤثر في الحكومة الأردنية، ويتضح ذلك من خلال إصرارها على إنهاء خدمات المستشار الجوي للملك حسين، نظراً إلى العلاقة الحميمة التي أصبحت تربط بين الملك ومستشاره بينيت، وللتأثير الذي أخذ يمارسه الأخير في الملك، ما أثار الكثير من النقد، وقد نسّب السفير البريطاني بضرورة استبدال المستشار الجوي قبل أن يستفحل هذا النقد، مشترطاً أن يتم اختيار بديله بعناية فائقة وأن لا ينشئ أية علاقة شخصية مع الملك، وتكون علاقته مع الملك ذات تأثير إيجابي، لذا لا بد وأن يكون جيداً في مجال عمله(٣٧٢).

ومن أمثلة ذلك أيضاً إلغاء الحكومة البريطانية زيارةً كان مقرراً أن يقوم بها فريق

---

(٣٧٠) انظر ورقة القسم الشرقي بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٦٠ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 11, p. 723, F.O., 371/157049.

(٣٧١) انظر ورقة كراوفورد: R. Crawford, «British Policy towards Jordan,» 18/5/1962 in: Priestland, ed., Ibid., vol. 13, p. 83, F.O., 371/164096.

(٣٧٢) انظر الوثيقة الموجهة من هنيكر إلى ستيفنز بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٦٢ في: Priestland, Ibid., vol. 13, p. 120, F.O., 371/164096.

تدريب جوي بريطاني إلى الأردن، وذلك في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها الساحة الأردنية في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩٦٣ بعد الإعلان عن قيام الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣[٣٧٣]، ويبدو أن هذا الإلغاء جاء لرغبة الحكومة البريطانية في الابتعاد عن إضفاء أي انطباع بمساعدتها العسكرية للأردن في مثل هذه الظروف.

ويبدو أن حاجة الأردن لمستشارين فنيين بريطانيين اتخذت صفة الاستمرارية، وبخاصة في مجال الطيران. ففي أيار/ مايو ١٩٦٤ طالب الملك حسين رئيس الوزراء البريطاني بضرورة احتفاظ الأردن بمستشارين في سلاح الجو البريطاني (R.A.F) وبخاصة خبراء فنيون في مجال الرادار[٣٧٤].

٢ ـ المعونة المالية للجيش الأردني

شكلت المعونة المالية البريطانية شكلاً آخر من أشكال الدعم البريطاني للجيش العربي، فبموجب المعاهدة المعقودة بين الأردن وبريطانيا تعهدت الأخيرة بتقديم معونة مالية سنوية من أجل تطوير وتسليح الجيش العربي الأردني، وكانت هذه المعونة تودع سنوياً في حساب خاص بالجيش العربي في لندن، ويخول قائد الجيش غلوب بالصرف منها، وكانت ميزانية الجيش تُعَدُّ باللغتين العربية والإنكليزية لتوافق عليها الحكومتان الأردنية والبريطانية[٣٧٥].

شهد عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ زيادة ملحوظة في المعونة المالية للجيش العربي، إذ ارتفعت من ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه للعام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ إلى ستة ملايين ونصف المليون جنيه للعام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢، وفي حين استقرت على هذا المقدار في العام الذي يليه، نلحظها تقفز إلى ما يقارب التسعة ملايين جنيه للعام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ والعام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، وذلك وفقاً لما يبينه الجدول رقم (٥ ـ ٢):

(٣٧٣) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٦٣ في: Ibid., vol. 14, p. 89, F.O., 371/170278.

(٣٧٤) انظر الوثيقة حول المحادثة بين رئيس الوزراء البريطاني والملك حسين بتاريخ ١/ ٥/ ١٩٦٤ في ١٠ شارع داونينغ في: Ibid., vol. 14, p. 334, F.O., 371/175692.

(٣٧٥) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 259, and Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)*, pp. 62-63.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)

المعونة بالجنيهات الإسترلينية

السنة المالية	المعونة بالجنيهات الإسترلينية
١٩٥٠ ـ ١٩٥١	٣,٥٠٠,٠٠٠
١٩٥١ ـ ١٩٥٢	٦,٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٢ ـ ١٩٥٣	٦,٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	٨,٩١٥,٠٠٠
١٩٥٤ ـ ١٩٥٥	٨,٧٧٧,٥٠٨
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦	١٠,٧٧٠,٥٥٢

المصدر: علي محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ ـ ١٩٥٧** (بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٧٣])، ص ٢٠٠.

وتعزى مثل هذه الزيادة في المعونة المالية للجيش العربي إلى عوامل عدة أبرزها: المفاوضات التي كانت تجري بين الحكومتين المصرية والبريطانية من أجل إنهاء المعاهدة بينهما، وتوقيع الحكومتين على اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤[٣٧٦]، وتطلع الحكومة البريطانية لجعل الأردن مقراً للقوات البريطانية المنسحبة من مصر.

أما العامل الآخر فيتمثل في رغبة الحكومة البريطانية في ضم الأردن إلى حلف بغداد، فقدّمت إلى الحكومة الأردنية عروضاً مغرية لإقناعها بالانضمام إلى الحلف. ومن ذلك أيضاً تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، وللتهرب من القيام بأي رد عسكري من قبلها ـ وفقاً لبنود المعاهدة المعقودة مع الأردن ـ عمدت الحكومة البريطانية إلى زيادة معونتها للجيش العربي لتقويته ورفع كفاءته[٣٧٧].

وفي أعقاب القرار الذي أصدره الملك حسين بالاستغناء عن قائد الجيش العربي غلوب وعدد من الضباط البريطانيين في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦، أجرى رئيس الوزراء سمير الرفاعي مباحثات مع السفير البريطاني في عمان بخصوص المعونة البريطانية للجيش العربي، إذ كان هناك توجه لدى الحكومة البريطانية لخفض هذه

(٣٧٦) مصطفى، **المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣-١٩٥٤: دراسة في منهاجية المفاوضات الدولية**، ص ٧٤-٧٥؛ المبارك، «بريطانيا ومصر، ١٩١٩-١٩٥٥،» ص ٤٤، والعطار، **العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا**، ص ٢٥٠.

(٣٧٧) انظر مذكرة بايكر بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٥٤ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 8, p. 393, F.O., 371/110886, and =

المعونة من سبعماية وخمسين ألف جنيه شهرياً إلى مائتين وخمسين ألف جنيه، وقد أثار هذا التوجه غضب قائد الجيش الأردني علي أبو نوار وهدد باللجوء إلى الاتحاد السوفياتي للحصول على الدعم اللازم(٣٧٨).

وعندما التقى سمير الرفاعي بالسفير البريطاني لبحث هذا الأمر، ثارت نقطة خلاف بين الطرفين، إذ أصر الجانب البريطاني على ضرورة ممارستهم لنوع من الرقابة على مصروفات الجيش العربي في حال دفع الحكومة البريطانية معونة مالية لهذا الجيش، وهو الأمر الذي رفضه الجانب الأردني، ولتفادي تأزم الموقف نصح السفير البريطاني حكومته بضرورة التغاضي عن مثل هذا الشرط واستبداله بمراقبة غير مباشرة من قبل طاقم السفارة، وفي حال وجد هؤلاء أن عملية الإنفاق العسكري تتسم بأسلوب يتنافى والمصلحة البريطانية، يقومون بلفت نظر الأردنيين إلى ذلك، أما الإصرار على تطبيق هذا الشرط وبشكل مباشر فهو لا يتناسب والأوضاع السائدة، وفي حال تنامي الخبر إلى الرأي العام الأردني، فإن ذلك سيثير ردة فعل سلبية لا تخدم المصالح البريطانية(٣٧٩).

كما أكد السفير لرؤسائه ضرورة استمرار الحكومة البريطانية في برنامج المساعدات الذي تقدمه للأردن وبالصورة التي يراها الأردنيون، وبعدم اللجوء إلى التهديد بقطع المعونة أو تقليصها لأن بإمكان الأردن الحصول على المساعدات من مصدر آخر. وأكد السفير على ضرورة تضحية حكومته بقليل من مصالحها في سبيل استمرار برنامج المعونة الثابت، وأي زيادة أو نقصان فيها سيتوقف على مجريات الأحداث في المنطقة وفقاً لما تقتضيه الضرورة(٣٨٠).

وفي برقية له في نيسان/ أبريل ١٩٥٦ دعا السفير البريطاني حكومته إلى ضرورة تقديم دعمها المالي غير المشروط للجيش العربي الأردني، وتقديم خدماتها في كل المجالات العسكرية، وذلك لمواجهة الضغوط المصرية(٣٨١)، ويقصد بذلك الطروحات العربية آنذاك المتعلقة بتقديم المعونة المالية للأردن لدفعه إلى الاستغناء عن المعونة البريطانية.

وبإلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في آذار/ مارس ١٩٥٧، توقفت المعونة

= الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ج ١، ص ٦٠٧.

(٣٧٨) انظر المذكرة: «Jordan Subsidy,» 19/11/1956 in: Priestland, ed., Ibid., vol. 10, pp. 45-46, F.O., 371/121559.

(٣٧٩) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى شاكبيرغ بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٥٦ في: Priestland, Ibid., vol. 10, p. 26, F.O., 371/121557.

(٣٨٠) المصدر نفسه، مج ١٠، ص ٢٧.

(٣٨١) انظر الوثيقة الموجهة من ديوك إلى لويد بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٥٦ في: Ibid., vol. 10, p. 21, F.O., 371/121557.

المالية التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية لدعم الجيش الأردني(٣٨٢)، وإن كان هذا لا يعني نهاية مثل هذا الدعم الذي اتخذ أشكالاً أخرى. فعلى سبيل المثال تكفلت الحكومة البريطانية بدفع مائة ألف جنيه كأجور لطياري سلاح الجو الملكي، هذا بالإضافة إلى تمويل بعثة مستشاري وطياري سلاح الجو الملكي (R.A.F)(٣٨٣). كما تكفلت الحكومة البريطانية بدفع تكاليف تدريب الطيارين الأردنيين في المملكة المتحدة(٣٨٤)، وساهمت في ميزانية الجيش الأردني للعام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ بمبلغ مائتين وخمسين ألف جنيه(٣٨٥).

٣ ـ التسليح

شكلت بريطانيا مصدراً أساسياً لتسليح الجيش العربي منذ تأسيسه وحتى تعريبه في الأول من آذار/ مارس ١٩٥٦، فكانت هناك الأسلحة الإنكليزية، بالإضافة إلى بعض الأسلحة التي استولى عليها الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية(٣٨٦).

وبالرغم من حاجة الجيش العربي للأسلحة نتيجةً للأوضاع التي كان يمر بها الأردن، وبخاصة الاعتداءات الإسرائيلية على حدوده، إلا أنَّ أمر سد هذه الحاجة والتزود بالأسلحة كان يحول دونها نقص المال اللازم لشراء مثل هذه الأسلحة، بالإضافة إلى حرص الحكومة البريطانية بوجه خاص والدول الغربية بشكل عام، على عدم تزويد الأردن بالسلاح اللازم لخشيتها على أمن إسرائيل، ولاعتقاد الحكومة البريطانية بأن المعاهدة التي تربطها مع الأردن كفيلة بسد أي نقص بالأسلحة لديه والقدرة على الدفاع عن النفس.

وقد حاولت الحكومة الأردنية بعد إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عام ١٩٥٧ الحصول على السلاح من مصدر آخر غير بريطانيا والغرب، أجرت مباحثات أولية

---

(٣٨٢) Aruri, *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)*, p. 63.

(٣٨٣) انظر الوثيقة الموجهة من موريس إلى روثني بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٥٨ في: Priestland, ed., Ibid., vol. 11, p. 12, F.O., 371/134051.

(٣٨٤) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٥٨ في: Ibid., vol. 11, p. 28, Prem/11/3028.

(٣٨٥) انظر الوثيقة الموجهة من وزير الدولة إلى جونستون بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٥٩ في: Ibid., vol. 11, p. 550, F.O., 371/142126.

(٣٨٦) السريحين، **تاريخ الجيش العربي الأردني، ١٩٢١-١٩٦٧**، ص ٣٥٢.

للحصول عليه من الاتحاد السوفياتي[٣٨٧]، ولكن وفي أعقاب تدخل القوات البريطانية وإنقاذها للنظام الأردني من الخطر المحيط به عام ١٩٥٨، عادت العلاقات بين الدولتين إلى سابق عهدها، وأخذت الحكومة البريطانية تبدي حرصها على تقوية القوات المسلحة الأردنية، بحيث تصبح قادرة على الاعتماد على ذاتها، الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية لأن تطلب من بريطانيا تزويدها بطائرات هنتر (Hunter) ومساعدتها في إنشاء وحدة مشاة[٣٨٨].

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت مدركة لحاجة الأردن المستمرة لبريطانيا كمصدر للسلاح بالرغم من تعريب قيادة الجيش الأردني، والاستغناء عن الضباط البريطانيين وإنهاء معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية في آذار/ مارس ١٩٥٧، ولعل خير ما يؤكد هذا النوع من التفكير لدى الحكومة البريطانية ما ورد في أحد التقارير حيث يقول: «إن المعدات والمؤسسات لقواتهم المسلحة ـ أي الأردن ـ ما زالت معظمها بريطانية بالكامل، لذا سيبقون بحاجة إلى شراء قطع غيار ومعدات جديدة منا ـ بريطانيا ـ وإرسال موظفيهم إلى المملكة المتحدة من أجل التدريب»[٣٨٩].

وفي مباحثات أجراها الملك حسين في لندن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩ مع رئيس الوزراء البريطاني، تقدم خلالها بقائمة من احتياجات القوات المسلحة الأردنية من بينها مائة وسبعون دبابة، وأربعون سيارة وستون سيارة فيري سكوت(Ferret Scout)، هذا بالإضافة إلى طائرة هنتر للاستكشاف، واستبدال سرب طائرات الوطواط فامباير (Vampire) باثنتي عشرة طائرة هنتر[٣٩٠]. وقد أبدت الحكومة البريطانية تحفظها عن ما جاء بهذه القائمة، إذ رفضت الطلب المتعلق بالطائرات والسيارات واكتفت بالموافقة على تزويد الأردن باثنتين وأربعين دبابة نوع سنتوريون (Centurion)، على أن تسلم للأردن في السنتين القادمتين ١٩٦١ ـ ١٩٦٢، وعلى أن تتكفل الحكومة البريطانية بتكاليف شحن الدبابات وبعض الذخيرة وقطع الغيار[٣٩١].

---

(٣٨٧) انظر البرقية الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٥٧ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, pp. 609-610, F.O., 371/127946.

(٣٨٨) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٥٨ في: Ibid., vol. 10, p. 324, F.O., 371/134034.

(٣٨٩) انظر الوثيقة الموجهة من عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٦/ ٢/ ١٩٥٧ في: Ibid., vol. 10, p. 308, F.O., 371/127902.

(٣٩٠) انظر الوثيقة حول اللقاء الذي تم بين رئيس الوزراء البريطاني والملك حسين بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٥٩ في: Ibid., vol. 11, p. 362, F.O., 371/142203.

(٣٩١) انظر ملاحظات الملك حسين حول طلبات التجهيزات للقوى المسلحة الأردنية بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٥٩ في: Ibid., vol. 11, p. 364, F.O., 371/142203.

ويبدو أن الالتزام البريطاني بتزويد الأردن بالأسلحة لم يكن كما يجب، الأمر الذي أحدث تحولاً في موقف الملك حسين تجاه الغرب بعامة وبريطانيا بخاصة، وقد أثار هذا التحول قلق السفير البريطاني في عمان، ما دفعه لأن يبرق إلى حكومته بمخاوفه هذه[٣٩٢]. ومما يؤكد ذلك أيضاً المباحثات التي أجراها ولي العهد الأردني في لندن، والتي طالب فيها الحكومة البريطانية بضرورة الإسراع في تزويد الأردن بما اتفق عليه من دبابات سنتوريون، وعلى أن يتم ذلك مع نهاية عام ١٩٦١[٣٩٣].

وفي زيارة قام بها الملك حسين إلى لندن في تموز/ يوليو ١٩٦٢ طلب خلالها شراء طائرتين من نوع هاندلي بيغ (Handlly Big) ووارث هيرالد، حيث يبلغ ثمنهما مع قطع الغيار نصف مليون جنيه[٣٩٤].

وعلى ضوء ما شهدته الساحة الأردنية من اضطرابات وتظاهرات مطالبة بانضمام الأردن إلى الوحدة الثلاثية التي أعلنت في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق، ارتأى السفير البريطاني ضرورة النظر بجدية وتمحيص بقائمة المشتريات العسكرية التي تقدمت بها الحكومة الأردنية آنذاك، وذلك لاعتبارات محلية وسياسية عامة تتعلق بالأحداث الأخيرة على الساحة الأردنية والعربية[٣٩٥].

ولكن الحماس البريطاني هذا للاستجابة لمطالب الأردن التسليحية تلاشى مع تشكيل (القيادة العربية الموحدة) ـ والتي تشكلت بموجب قرارات مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ ـ وزادت من فرص الأردن للحصول على السلاح، الأمر الذي أثار المخاوف البريطانية، وهو ما أشار إليه رئيس الوزراء البريطاني للملك حسين ـ أثناء اللقاء الذي جرى بينهما في لندن في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ ـ من أن التوسع العسكري قد يكون مكلفاً ومهدداً للاستقرار في الأردن، وعلى هذا رفض طلب الأردن للأسلحة، معللاً هذا الرفض بالصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات البريطاني، وبأن التوسع في تسليح

---

(٣٩٢) انظر الوثيقة الموجهة من هنيكر إلى هيلر بتاريخ ١٥-١٧/ ١/ ١٩٦١ في: Ibid., vol. 12, p. 419, F.O., 371/157529.

(٣٩٣) انظر مذكرة اللورد برايفي سيل (Lord Privy Seal) بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٦٠: «Record of Conversation with the Crown Prince of Jordan,» in: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 65, F.O., 371/151134.

(٣٩٤) المنار، ١٩/ ٧/ ١٩٦٢.

(٣٩٥) Amman Chancery to Eastern Department, 29/4/1916 in: Priestland, ed., Ibid., vol. 12, p. 579, F.O., 371/157766.

القوات الأردنية سيهدد الجهود البريطانية في تعزيز نمو الأردن اقتصادياً[٣٩٦].

وفي السياق ذاته، رفضت الحكومة البريطانية طلب الملك حسين في شباط/ فبراير ١٩٦٥ الحصول على طائرات أسرع من الصوت، وذلك خوفاً من استخدام الطائرات ضد إسرائيل، الأمر الذي يزيد من حدة الصراع واحتمالات الحرب في المنطقة[٣٩٧].

٤ ـ التدخل العسكري البريطاني

شكلت المعاهدة الأردنية ـ البريطانية مظلة قانونية تضمن بموجبها الحكومة الأردنية الدفاع عن مصالحها وأراضيها من أي اعتداء خارجي، وإن كان التزام بريطانيا بنص هذه المعاهدة في ما يتعلق بالدفاع عن الأردن كان نسبياً، وقد كان التدخل البريطاني العسكري في أغلبه لحماية النظام القائم في الأردن من أي خطر داخلي أو خارجي يحدق به.

ومن الأمثلة على هذا التدخل قرار الحكومة البريطانية إرسال كتيبتين من المظليين، وكتيبة من جنود المدفعية من قواتها المرابطة في قبرص إلى الأردن في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، وتوجه القوات الجوية البريطانية المرابطة في مطار ماركا في عمان، وكتيبة الدبابات البريطانية في العقبة إلى العاصمة الأردنية[٣٩٨]، وذلك في أعقاب اندلاع المظاهرات المعارضة لانضمام الأردن إلى حلف بغداد، وسقوط عدد من القتلى والجرحى نتيجة المواجهات بين المتظاهرين وأفراد الجيش[٣٩٩].

أما الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، فقد وقفت الحكومة البريطانية موقف الرافض لأي تدخل عسكري من قبلها للرد على هذه الاعتداءات. فعندما طلب الملك حسين دعماً جوياً بريطانياً في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على قرية قلقيلية في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، ولكن لانشغالها بالتخطيط للعدوان على مصر

---

(٣٩٦) انظر موجز لمقابلة الملك حسين مع رئيس الوزراء البريطاني بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٦٤ في:
Priestland, Ibid., vol. 14, p. 347, F.O., 371/175692.

(٣٩٧) «Minute by Secretary of State for Foreign Affairs,» 17/2/1965, in: Ibid., vol. 14, p. 716, F.O., 371/180644.

(٣٩٨) انظر الوثيقة الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٥٦ في:
Priestland, Ibid., vol. 9, p. 266, F.O., 371/121462, and

إيدن، **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**، ج ٢: **١٩٥١-١٩٥٧**، ص ١٢٧-١٢٨.

(٣٩٩) الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧**، ص ٢١؛ **هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات**، ص ٣٧١، وأبو نوار، **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤**، ص ١٦١.

أشارت عليه الحكومة البريطانية بطلب المعونة من العراق، وضغطت على العراق لتقديم المعونة المطلوبة. وإن كان جيمس لينت يذكر بأن ضباط الأركان البريطانيين ـ والذين كانوا مغيبين عن مخططات ساستهم ـ وبعد أن وصلتهم تقارير الحشود العسكرية الإسرائيلية، ظنوا أنها موجهة لاحتلال الضفة الغربية، فاتخذوا الاستعدادات اللازمة لمساعدة الأردن، وأعلنت حالة من الاستنفار في ثلاث حاملات طائرات في البحر المتوسط، ووصل إلى قبرص عدد من مقاتلات وقاذفات سلاح الجو البريطاني وكتيبة مظليين[٤٠٠].

وفي تموز/ يوليو ١٩٥٨ جاء التدخل العسكري البريطاني الأبرز، رغم إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في آذار/ مارس ١٩٥٧، وذلك في أعقاب الضغط الذي تعرض له الأردن نتيجة الانقلاب العراقي، والتهديد من قبل الجمهورية المتحدة للأردن ولنظام حكمه، الأمر الذي دفع الملك حسين لطلب المساعدة من بريطانيا، فأرسلت الأخيرة كتيبتين مظليتين إلى مطار عمان وقوة مشاة إلى العقبة[٤٠١]، واستمر وجودها هناك حتى ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨، حيث انسحبت هذه القوات بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة[٤٠٢].

---

(٤٠٠) لنت، **الحسين، سيرة حياة**، ص ٧٨-٧٩.

(٤٠١) ناتينغ، **ناصر**، ص ٢٦٨؛ الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ص ١٦٢، والبرقية الموجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى نيويورك بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٥٨ في: Priestland, ed., *Records of Jordan, 1919-1965*, vol. 10, p. 658, Prem, 1/238.

(٤٠٢) الماضي وموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**، ج ٢، ص ٢٨.

خاتمـــــــة

لا يمكن للباحث أن يفصل في دراسته للتاريخ بين ما يدرسه ويمحصه من وقائع وأحداث تاريخية، وبين ما يجري في حاضره وما يمكن أن يتوقع حدوثه في المستقبل، وإلا انتفت الفائدة من دراسته هذه، فإذا لم توظف الوقائع التاريخية لتحليل الحاضر والتخطيط للمستقبل فدراستها تكون عديمة الجدوى. لذا حاولت من خلال دراستي هذه استخلاص بعض النتائج التي أرجو أن تسهم في فهمنا لواقعنا وعلاقاتنا مع الدول الأخرى وخصوصاً الدول الكبرى، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل ماضينا عن واقعنا العربي الراهن، فما نحن عليه الآن هو محصلة حتمية لما كنا عليه في الماضي، والعلاقات والظروف التي كانت تربطنا ببريطانيا لا تختلف كثيراً عما يربطنا اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الآن هي الدولة الكبرى المهيمنة على العالم وعلى عالمنا العربي، والتي ستبقى كذلك على الأقل على المدى القريب المنظور، وبخاصة إذا ما بقينا على تشرذمنا وتسابقنا لخدمة مصالح الدول المهيمنة ظناً منا بأننا في تصرفنا هذا نقي أنفسنا من غضبها وبطشها، إذا ما بقيت قراءتنا لمعطيات التاريخ وظروف تشكله فاشلة، وكذلك ما دمنا على جهلنا المتعمد لجذور المعاناة التي يعيشها عالمنا العربي الآن، وما للدول الكبرى ماضياً وحاضراً ومستقبلاً من دور في هذه المعاناة.

فمن خلال العرض السابق للعلاقات الأردنية ـ البريطانية للفترة ١٩٥١ ـ ١٩٦٧، خلصت الدراسة إلى أن العلاقات بين البلدين قد أثرت وتأثرت سلباً وإيجاباً بالظروف والأحداث والمتغيرات المحيطة على الصعيد المحلي والعربي والدولي، إذ شكلت العلاقة بين البلدين نموذجاً للعلاقة التي ربطت الدول العربية بخاصة والدول الضعيفة بعامة في الدول الكبرى والاستعمارية، وإن كانت هناك بعض الخصوصية للعلاقة التي ربطت الأردن ببريطانيا والتي تتعلق بطبيعة نشأة الدولة الأردنية، والحرص البريطاني المستمر على دعمها والحفاظ على نظامها السياسي.

ومن العوامل التي أسهمت في استمرارية هذه العلاقة وتأثيرها، العامل

الاقتصادي، إذ نجحت بريطانيا في استغلال حاجة الأردن للمعونة المالية والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها له، لفرض هيمنتها على السياسة الأردنية بشقيها الداخلي والخارجي، الأمر الذي انعكس سلباً على استقلالية القرار السياسي الأردني وسياسته الخارجية.

فعلى الصعيد الدولي كانت المعونات المالية وسيلة من الوسائل التي أحسنت بريطانيا استخدامها لتنفيذ سياستها في الشرق الأوسط، ومن أبرزها منع تغلغل الشيوعية في المنطقة وبخاصة إلى الأردن باعتباره منطقة نفوذ بريطانية خالصة حتى منتصف الخمسينيات، إذ جعلت الحكومة البريطانية من التقدم والتكامل الاقتصادي في الأردن في مقدمة أولوياتها لمنع انجرافه نحو السوفيات والأنظمة العربية المؤيدة له.

كما استغلت بريطانيا حاجة الأردن للمعونة المالية التي تقدمها له، للضغط على حكوماته المختلفة لإجبارها على الموافقة على إجراء مفاوضات منفردة مع إسرائيل.

أما على الصعيد الداخلي فمن الأمثلة على توظيف بريطانيا حاجة الأردن للمساعدات التي تقدمها له، كوسيلة ضغط لإجباره على سلوك نهج يتوافق ومصالحها ومخططاتها، العروض والمساعدات المغرية التي قدمتها للحكومة الأردنية لإقناعها بالانضمام إلى حلف بغداد الأمر الذي دفع بالحكومة الأردنية إلى تجاهل ما كان يحدث على ساحتها الداخلية من اضطرابات وتظاهرات معارضة لحلف بغداد، وأعربت عن موافقتها الأولية على الانضمام للحلف، لكنها اضطرت إلى التراجع عن موقفها هذا بضغط من المعارضة المحلية والعربية.

ومن ذلك أيضاً تقليص بريطانيا المعونة المالية لعام ١٩٥٧ التي كانت تقدمها للجيش العربي، وذلك بهدف ثني الحكومة الأردنية عن توجهها بإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية. ومن أمثلة ذلك أيضاً تهديدها بقطع المساعدات الاقتصادية والمعونة في أعقاب مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، والذي أسفر عن تشكيل القيادة العربية المشتركة، وإظهار الأردن ميله لقبول أسلحة روسية، وخصوصاً بعد الضغط الذي مارسته عليه الدول العربية في هذا المجال. وتكرر التهديد البريطاني ذاته عام ١٩٦٦ عندما استمر الأردن بتنفيذ خطته بالتوسع في تسليحه العسكري.

وانطلاقاً من قناعة الأردن بالأثر السلبي للمعونة المالية في استقلالية قراره السياسي، وبسبب مطالبة المعارضة الأردنية باستمرار بضرورة عدم الاعتماد على مصدر واحد للمساعدات المالية باعتباره يحول دون اتباع سياسة قومية مستقلة، أجرت الحكومات الأردنية محاولات عدة بهدف البحث عن بديل للمعونة الأجنبية واستبدالها بأخرى عربية، وقد نجحت في تحقيق مطلبها هذا من خلال توقيع الأردن في كانون

الثاني/ يناير ١٩٥٧ على «اتفاقية التضامن العربي»، والتي تعهدت بموجبها الدول العربية بتقديم المعونة للأردن، ويلاحظ أن الأردن بتوقيعه على هذه الاتفاقية أخذ ينتهج سياسة أكثر تقارباً مع الدول العربية، وأخذ قراره السياسي طابعاً أكثر استقلالية مما كان عليه إبان اعتماده الكامل على المعونة الأجنبية والبريطانية تحديداً، ولعل في مسارعة حكومة سليمان النابلسي للإعلان عن إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية خير دليل على ذلك.

ولكن عندما تقاعصت الدول العربية عن تقديم ما يترتب عليها من التزامات مالية للأردن، ولا سيما أن هذه الدول وجدت فيها فرصة سانحة للتدخل في شؤون الأردن الداخلية، واتخذتها وسيلة للضغط على الحكومة الأردنية لتنفيذ سياسات معينة، فاضطرت الأخيرة إلى الارتماء ثانية في أحضان الدول الغربية، وخصوصاً مع تزايد حاجة الأردن لهذه المعونات والمساعدات نتيجة شروعه في بداية الستينيات في تحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال خطة التنمية الخمسية، فاضطر من أجل هذه الغاية إلى اللجوء إلى بريطانيا وأمريكا.

ومن بين العوامل الأخرى التي أثرت وتأثرت بها العلاقات الأردنية ـ البريطانية وانعكست أيضاً على الأوضاع الداخلية والخارجية للأردن، تحوله إلى حلبة للتنافس بين بريطانيا وأمريكا، حيث حاولت كل من الدولتين جعله منطقة نفوذ خاصة بها، فبريطانيا سعت جاهدة بكل ما أوتيت من قوة للحفاظ على وجودها ومكتسباتها فيه، وأمريكا سعت إلى جعل الأردن معقلاً من معاقلها ـ وبخاصة منذ منتصف الخمسينيات ـ هدفاً استراتيجياً عملت على تحقيقه.

ولم يقتصر الأمر على التنافس الأمريكي ـ البريطاني، بل كان هناك الصراع الدائر بين الكتلة الغربية وفي مقدمتها أمريكا وبريطانيا من جهة، والكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، فكان الأردن ساحة من ساحات الحرب الباردة بين الكتلتين، وقد انحصرت أهداف الدول الغربية من هذه الحرب في منع النفوذ السوفياتي من التغلغل في منطقة الشرق الأوسط، وحماية مصالحها النفطية من خلال ضمان سيطرتها على منابع النفط وطرقه، ولتحقيق أهدافها اتبعت وسائل عديدة منها على سبيل المثال سياسة الأحلاف، حيث حاولت من خلالها تشكيل طوق عازل حول المنطقة يحول دون تغلغل النفوذ السوفياتي.

أما بالنسبة إلى الأردن فقد شكل تغلغل النفوذ الشيوعي إليه تهديداً للمصالح البريطانية والأمريكية في المنطقة وللأمن والاستقرار في الأردن، وقد شاركهما الملك حسين هذه المخاوف، ورأى في حدوث مثل هذا الأمر تهديداً لنظامه.

وقد بلغت الحرب الباردة أوجها في الأردن بتولي سليمان النابلسي ـ المعروف

بميوله القومية وتأييده الشديد للنظام الناصري في مصر ـ رئاسة الحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، الأمر الذي ترتب عليه إثارة أزمة سياسية في الأردن ناجمة عن التعارض بين ما يريده الملك حسين وما يريده رئيس حكومته الذي كان يستند في طروحاته إلى دعم غالبية الأطياف السياسية له بما فيها الشارع الأردني.

تصاعدت الأزمة نتيجة رفض الحكومة الأردنية قبول مبدأ آيزنهاور القائم على أساس تقديم مساعدات اقتصادية ذات أبعاد وأهداف سياسية، فهددت أمريكا وبريطانيا بقطع المعونة عن الأردن، وبدوره هدد رئيس الوزراء الأردني بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، وقبول المساعدات التي تقدم بها. استمرت الأزمة السياسية حتى نيسان/ أبريل ١٩٥٧ حيث نجح الملك حسين ـ وبدعم بريطاني أمريكي ـ في إجبار النابلسي على الاستقالة.

ويلاحظ أن مخاوف الدولتين على استقرار النظام في الأردن قد بلغت من القوة بحيث تجاهلتا أحد أهم عناصر سياستهما في المنطقة ألا وهي إسرائيل، وذلك عندما أثارت الاضطرابات على الساحة الأردنية الناجمة عن الأزمة السياسية التي شهدها الأردن عام ١٩٥٧ قلق الأخيرة من انعكاس مثل هذه الاضطرابات على أمنها، فأخذت تهدد بالتدخل عسكرياً، فسارعت بريطانيا وأمريكا بتوجيه تحذير صريح لها بعدم اتخاذ أي إجراء عسكري ضد الأردن.

تجددت مخاوف بريطانيا وأمريكا هذه مع الإعلان عن الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، وبعد أن أصبح الخطر السوفياتي يشكل تهديداً حقيقياً للأردن، الأمر الذي اضطرت الدولتان معه إلى التدخل عسكرياً للحفاظ على النظام السياسي المؤيد لهما فيه. كما سعتا إلى إقامة جبهة موازية للجبهة السورية ـ المصرية المدعومة من السوفيات، تضم الأردن والسعودية والعراق. ولإقناع الأردن بضرورة هذا الاتحاد والموافقة عليه، ضغطت أمريكا على العربية السعودية لتمتنع الأخيرة عن دفع التزاماتها المالية للأردن.

ومهما يكن من أمر، فقد استمر الاتحاد السوفياتي من جانبه في محاولاته استمالة الأردن من خلال تقديم المساعدات المالية له، ففي عام ١٩٥٩ قدم مساعدات غير مشروطة مقابل موافقة الأردن على إقامة علاقات دبلوماسية معه، وكانت الحكومة الأردنية تهدد باستمرار عندما يشتد الضغط الغربي عليها أو تتقاعس هذه الدول عن تقديم المساعدات المالية التي تحتاجها، باللجوء إلى الاتحاد السوفياتي وإقامة علاقات دبلوماسية معه. وقد ترجمت التهديدات الأردنية هذه إلى واقع بالإعلان في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٣ عن إقامة علاقات دبلوماسية مع روسيا، وقد كان لشكوك الملك حسين

في دعم بريطانيا وأمريكا لنظام البعث في سوريا والعراق أثره في مثل هذا القرار.

ولكن بالرغم من الجهود التي بذلها السوفيات، إلا أن الأردن بقي معقلاً استعصى على النفوذ السوفياتي أن يخترقه، على الرغم من اقترابه من النجاح في تحقيق هذه الغاية مرات عديدة.

ومن أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية ـ البريطانية كانت قضية فلسطين. إذ شكلت هذه القضية نقطة توتر دائم للعلاقات بين البلدين وأثرت سلباً عليها، فبالنسبة إلى بريطانيا كان يعنيها بالدرجة الأولى ضمان أمن إسرائيل، ولذا عندما كانت تظهر حرصها الدائم على أمن واستقرار الأردن، فكانت تعني بذلك أن تحمي أمن إسرائيل من أي اضطراب قد يحدث على جبهتها الشرقية ولا يمكن التنبؤ بنتائجه، وخصوصاً في فترات المد القومي التي كانت تشهدها المنطقة، ومطالبة القوى الحزبية والسياسية والشعبية الأردنية والعربية حكوماتها بتحرير فلسطين والقضاء على إسرائيل.

ومما أسهم في زيادة حدة التوتر تغاضي الحكومة البريطانية عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القرى والحدود الأردنية، وعدم اتخاذها أية إجراءات حيالها وفقاً لما ترتبه عليها المعاهدة التي تربطها بالأردن، الأمر الذي انعكس سلباً على موقف الأردن من حلف بغداد، إذ خشي الساسة الأردنيون وكذلك المعارضة الأردنية أن يؤثر هذا الحلف سلباً على القضية الفلسطينية، وإيجاد تسوية غير مرضية لها، كما أسهم موقف بريطانيا حيال الاعتداءات الإسرائيلية في اتخاذ الملك حسين قراره بتعريب قيادة الجيش الأردني في آذار/ مارس ١٩٥٦، كما كان لموقفها هذا أثره في تصاعد حدة المعارضة الوطنية ضد الوجود البريطاني في الأردن بجميع أشكاله، والمطالبة بإنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية، وبخاصة مع الاعتقاد الذي ساد بين الأردنيين بأن بريطانيا تشجع مثل هذه الاعتداءات لخلق شعور لدى الأردنيين بحاجتهم المستمرة لحمايتها.

وقد ألقى الشعور لدى الأردنيين بوجود تنسيق بريطاني ـ إسرائيلي خفي بخصوص الاعتداءات بظلاله على العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ولاسيما في ما يتعلق بالاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وعقد «معاهدة سيفر» (Sèvres Treaty) بين بريطانيا وإسرائيل وفرنسا، والتي وضعت بموجبها خطة الهجوم على مصر، إذ كان المسؤولون الأردنيون على قناعة تامة بأن الضفة الغربية هي الثمن الذي ستقدمه بريطانيا لإسرائيل مقابل تنفيذ هذا الاتفاق، الأمر الذي عجّل باتخاذ قرار إنهاء المعاهدة بين بريطانيا والأردن عام ١٩٥٧.

استمرت بريطانيا في مواقفها المؤيدة لإسرائيل، وإن لم تكن تظهر ذلك صراحة في فترة الخمسينيات، ولكنها مع بداية الستينيات أخذ هذا التأييد طابعاً أكثر وضوحاً

وصراحة، ويتضح ذلك من خشيتها على إسرائيل نتيجة لمشاريع الوحدة العربية المطروحة آنذاك، وانعقاد مؤتمرات القمة العربية وتشكيل القيادة العربية الموحدة عام ١٩٦٤، فلم تتوانَ عن الإعلان صراحة بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء التهديد العربي لإسرائيل.

ومع أواخر الخمسينيات شهدت القضية الفلسطينية تطوراً جديداً أثار مخاوف بريطانيا ليس على أمن إسرائيل فقط، بل على النظام الأردني - بالرغم من تحفظها على كثير من مواقفه - أيضاً، وقد تمثل هذا التطور بالدعوة إلى إنشاء الكيان الفلسطيني أواخر عام ١٩٥٩، والذي أصبح أمراً واقعاً في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ عندما اعترف مؤتمر القمة العربي الثاني بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني.

شكلت منظمة التحرير من وجهة نظر بريطانيا تهديداً لاستقرار النظام السياسي الأردني، وتهديداً لأمن إسرائيل. وقد تضاعف القلق الأردني - البريطاني نتيجة للدعوة إلى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، وعندما وجدت بريطانيا أن هذا الجيش أصبح حقيقة واقعة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ طالبت الأمم المتحدة بقطع معونتها عن بعض اللاجئين الفلسطينيين، بحجة انتمائهم إلى منظمة شبه عسكرية هدفها القضاء على دولة عضو في الأمم المتحدة.

ومع تصاعد احتمالية المواجهة بين الدول العربية وإسرائيل عام ١٩٦٧، أصبحت المواقف البريطانية المؤيدة والمساندة لإسرائيل أكثر حدة ووضوحاً، الأمر الذي دفع بالملك حسين لأن يعلن عن خيبة أمله من التأييد البريطاني السافر لإسرائيل، وتوجيه تحذير إلى بريطانيا وأمريكا من فقدانهما لسيطرتهما على المنطقة، إذا ما استمرتا في مواقفهما المؤيدة لإسرائيل.

وباندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في ٥ حزيران/ يونيو سارعت الحكومة البريطانية إلى تقديم مشروع القرار رقم ٢٤٢، والذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة أثناء الحرب الأخيرة، مع اعتراف متبادل بحق جميع دول منطقة الشرق الأوسط بالبقاء، وقد تم إقراره من قبل مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧.

تعتبر محاولات الوحدة والاتحاد العربية من أهم العوامل التي لعبت دوراً بارزاً في العلاقات الأردنية - البريطانية، إذ شكل موضوع القضاء على أية محاولة وحدوية بين الدول العربية هاجساً بالنسبة إلى الحكومة البريطانية بخاصة والدول الاستعمارية بعامة، لما تمثله - وبغض النظر عن الدول العربية المشاركة بها - من تهديد لسيطرتها على منابع النفط العربي، فوحدة الدول العربية تحولها إلى دول ذات

قوة اقتصادية تمكنها من التحكم بمقدراتها وثرواتها الطبيعية والاقتصادية، وتتخلص بذلك من أي تأثير أجنبي. كما كان للخطر الذي يمكن أن تشكله مثل هذه الوحدة على وجود وأمن إسرائيل، ومشاريعها التوسعية في المنطقة أثره في تصديها لمثل هذه المشاريع. هذا بالإضافة إلى أن الوحدة تمنح الدول العربية استقلالية في قرارها السياسي، بحيث تصبح مصالحها وأولوياتها هي التي تحكم قرارها، وتصبح إمكانية فرض أو إملاء أي قرار أو سياسة عليها من قبل الدول الكبرى أمراً صعب التحقيق، وبالتالي تصبح هذه الدول خارج نطاق سيطرة الدول الكبرى ونفوذها، الأمر الذي سيعرقل أية مصالح ومخططات لها في المنطقة.

أما النظام الأردني فقد اختلف تقييمه لهذه المشاريع وردود فعله حيالها، ففي حين وافق الملك حسين على إقامة اتحاد مع العراق عام ١٩٥٨، وتنازل بموجبه عن رئاسة الاتحاد ووافق على أن يكون نائباً لرئيس الاتحاد، رأى في تشكيل الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨ خطراً يهدد نظامه ووجوده، أما في محاولات الوحدة التي جرت في العامين ١٩٦٣و١٩٦٤ بين عدد من الدول العربية، فقد رحب - وبضغط من الشارع الأردني والعربي - بها، وأبدى استعداده للانضمام إليها.

ومن بين العوامل التي كان لها دور في إفشال أو نجاح مشاريع الوحدة التي كان الأردن طرفاً فيها، رؤساء الحكومات الذين كانوا أثناء الإعداد لمثل هذه المشاريع، فمنهم من كان له دور سلبي ساهم بدرجة كبيرة في إفشالها وحال دون تحقيقها، ولا سيَّما أولئك الذين كانوا يخدمون مصالح الدول الأجنبية وتحديداً بريطانيا، فمحاولات الاتحاد بين الأردن والعراق في مطلع الخمسينيات كان رئيس الحكومة الأردنية توفيق أبو الهدى - وينطبق هذا القول على نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك - مجرد منفذ لرغبة بريطانيا في إفشال الاتحاد.

ومن رؤساء الحكومات الأردنية من كان له دور إيجابي في هذا المجال، فعندما تولى سليمان النابلسي رئاسة الحكومة أواخر عام ١٩٥٦، سعى جاهداً إلى تحقيق الوحدة مع الدول العربية وبخاصةٍ مع مصر وسوريا، وذلك بهدف التخلص من السيطرة الأجنبية واستبدال المعونة الأجنبية بأخرى عربية، لكي يكون هذا الأمر بمثابة المدخل إلى تحقيق التضامن والوحدة بين هذه الدول ضارباً بعرض الحائط رغبات الدولة الحليفة بريطانيا، وقد نجح النابلسي بعد توقيع الأردن لاتفاقية (التضامن العربي المشترك) في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، في التخلص من المعاهدة التي تربط بلاده ببريطانيا، والتي كان يعتبرها الأردنيون معاهدة استعمار وسيطرة واحتلال.

وحول مواقف الدول العربية من محاولات الوحدة أو الاتحاد التي كان الأردن

طرفاً فيها فقد اختلفت من محاولة إلى أخرى، فبالنسبة إلى الاتحاد الأردني ـ العراقي عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢، عارضته العربية السعودية وسوريا، **فالأولى** وجدت فيه توسيعاً لنفوذ الهاشميين في المنطقة وخشيتها من عودتهم للمطالبة بملكهم الذي سلبهم إياه آل سعود. **والثانية** رأت في الاتحاد خطوة نحو تحقيق مشروع الهلال الخصيب وسوريا الكبرى. كما عارضته مصر للسبب ذاته.

وعندما تولت الحكم أنظمة عربية ذات توجه عربي قومي كالنظام الناصري في مصر والبعثي في سوريا والعراق، أخذت هذه الأنظمة تسعى جاهدة إلى تحقيق الوحدة ـ كما تراها هي ـ بين الدول العربية وضم الأردن إليها.

أما على الساحة الأردنية الداخلية، فقد كان للأطياف السياسية والحزبية والشارع الأردني دورهم البارز في هذا المجال، إذ شكل موضوع الوحدة بالنسبة إليهم هاجساً حلموا بتحقيقه دائماً، متخذين في سبيل التعبير عن رغبتهم هذه وسائل متعددة منها المؤتمرات والتظاهرات والمسيرات والكتابات الصحافية والمناشير، وكانت المعارضة الأردنية ترى في المعاهدة الأردنية ـ البريطانية عائقاً في وجه انضمام الأردن لأي وحدة قد تحدث بين الدول العربية، لذا كان إلغاء هذه المعاهدة في مقدمة مطالبها.

وقد اختلف تأثير المعارضة الأردنية من محاولة إلى أخرى، ففي بداية الخمسينيات كان تأثيرها ضعيفاً في قرار الحكومات الأردنية بهذا الخصوص، في حين نجدها تصبح أكثر تأثيراً مع منتصف الخمسينيات والستينيات، ويتضح ذلك من خلال الضغط الذي مارسته المعارضة على الحكومة الأردنية للانضمام إلى الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، بحيث أسهم هذا الضغط في مسارعة الحكومة الأردنية للإعلان عن الاتحاد الهاشمي عام ١٩٥٨. ومن ذلك أيضاً نجاح المعارضة الأردنية في إسقاط حكومة سمير الرفاعي في نيسان/ أبريل ١٩٦٣ لرفضها اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الوحدة التي كان يجري الإعداد لها آنذاك بين مصر وسوريا والعراق.

ومما سبق نجد أن العلاقات الأردنية ـ البريطانية بكل ما تحمله من التقاء في المصالح بين البلدين أو تعارض، تمثل بمجموعها نموذجاً صالحاً للدراسة والتطبيق على كثير من العلاقات القائمة بين الدول الأقوى والدول الأضعف ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، لذا لا بد من توظيف ماضينا وتاريخنا لفهم حاضرنا ومستقبلنا، الأمر الذي سيجنبنا الكثير من الأخطاء التي قد تكون مدمرة في نتائجها. وسيكسبنا دراية ومعرفة في تحليل ما يحيط بنا من أحداث، وكيفية التعامل معها في ضوء معرفتنا هذه، ويمكنّا من معرفة أبعاد السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الدول الكبرى الآن وتتعامل معنا على أساسها.

الملاحـــق

الملحق رقم (١)

قرار مجلس الوزراء الأردني بعزل الجنرال غلوب واثنين من الضباط البريطانيين

١١٨

مجلس الوزراء

بناء على الرغبة الملكية قرر مجلس الوزراء ما يلي :

١ ـ انهاء خدمة الفريق كلوب من منصب رئاسة أركان حرب الجيش العربي الاردني

٢ ـ ترفيع الزعيم راضي عناب لرتبة امير لواء وتعيينه لمنصب رئاسة اركان حرب الجيش العربي الاردني

٣ ـ انهاء خدمة القائمقام باترك كوكهيل

٤ ـ انهاء خدمة الزعيم هتشنسن

وتنفيذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ ١/ ٣/ ١٩٥٦ ، ورفعه الى السدة الملكية لتقترن بالتصديق الملكي السامي .

١/ ٣/ ١٩٥٦

وزير الاقتصاد	وزير العدلية والدفاع	رئيس الوزراء ووزير الداخلية
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير الخارجية	وزير المالية [illegible]
وزير [illegible] والانشاء والتعمير	وزير المعارف و[illegible]	وزير البرق والبريد والطيران المدني ووزير الاشغال العامة بالوكالة

المصدر: عبد الأمير محسن جبار، «التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ١٩٤٦ ـ ١٩٥١،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢)، ص ٢٥٣ .

الملحق رقم (٢)

مذكرة السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية الأردنية بخصوص إنهاء معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية

السفارة البريطانية

ترسل مذكرة الى وزارة الخارجية الاردنية

بخصوص انهاء معاهدة التحالف الاردنية ـ البريطانية

السفارة البريطانية

عمان

٢٢ كانون الثاني ١٩٥٧

تهدي السفارة البريطانية في عمان تحياتها الى وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية الكريمة وتتشرف بأن تشير الى المذكرة رقم ١٠٤٢/١٨/١٩٥٧ التي أرسلت بتاريخ ١٦ كانون ثاني [illegible]

وفقاً لما جاء في المراسلة الآنفة الذكر ترغب حكومة صاحبة الجلالة في الاستجابة الى رغبة الحكومة الأردنية في إنهاء معاهدة التحالف الأردنية البريطانية المعقودة عام

٤٢

١٩٤٨ في طريقة مرضية للجانبين ولذا ترى التحول في مفاوضات عاجلة مع الحكومة الأردنية.

قد لاحظت حكومة صاحبة الجلالة من أقوال الصحف أنه بناء على اتفاق عقد في القاهرة في التاسع عشر من كانون الثاني تعهدت كل من المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا بتزويد الأردن بمساعدة مالية للسنوات العشر القادمة ونظراً لهذه الظروف ترى الحكومة البريطانية اجراء المفاوضات المقترحة في أسرع وقت للوصول الى اتفاق عاجل بهذا الشأن.

تنتهز السفارة البريطانية هذه المناسبة لتعرب للوزارة الكريمة عن فائق احترامها.

الى وزارة الخارجية

المملكة الاردنية الهاشمية

عمان

٥

الملحق رقم (٣)

التصريح المشترك الصادر عن حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية والكتب المتبادلة بخصوص إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية

التصريح المشترك

الصادر عن حكومة المملكة المتحدة

وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

بانهاء المعاهدة الاردنية ـ البريطانية

تنفيذاً لرغبة كل من حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية في انهاء معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية بالاتفاق والمحافظة في الوقت ذاته على علاقات سلمية وودية بين البلدين، فان وفدي المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية المفوضين بذلك من قبل حكومتيهما قد اتفقا على ما يلي:

١ ـ تنتهي معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

٢٢

الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ آذار عام ١٩٤٨ مع ملحقها، وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها، وأية اتفاقات أخرى، لاحقة متعلقة بها، ويبطل مفعولها بكتب متبادلة ويتم انهاء المعاهدة وتبادل الكتب المشار اليها في اليوم الأول من شهر آذار سنة ١٩٥٧ ان أمكن، على أن لا يتأخر ذلك عن اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٥٧ بأي حال من الأحوال.

٢ ـ يبدأ جلاء القوات البريطانية الموجودة في أراضي المملكة الأردنية لأغراض معاهدة التحالف لسنة ١٩٤٨ بأسرع وقت ممكن بعد تاريخ تبادل الكتب المشار اليها. ويتم جلاء هذه القوات في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انهاء المعاهدة.

٣ ـ يجري هذا الجلاء وفقاً للمبادىء التالية:

أ ـ تقدم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لحكومة

٢٣

المملكة المتحدة جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لجلاء القوات البريطانية .

ب ـ الى أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الأردن تظل هذه القوات متمتعة بالحصانات التي تتمتع بها وفقاً لنص المادة الخامسة من ملحق معاهدة التحالف لسنة ١٩٤٨.

ج ـ تقدم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لحكومة المملكة المتحدة جميع التسهيلات والمساعدات الفردية لنقل اللوازم والمهمات والممتلكات البريطانيـــة الأخرى الموجودة في الأردن أو التصرف بها بما في ذلك ما قد يكون نقل من المخازن والمنشآت البريطانية بعد تاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٥٦ دون موافقة المملكة المتحدة .

د ـ على الحكومة الأردنية الهاشمية :

١ ـ اما ان تسلم بنفسها أية أبنية أو منشآت

وقتية أو ثابتة مما يكون قد تم انشاؤه حسب شروط المواد ١ ، ٢ ، ٤ من ملحق معاهده التحالف بين المملكة المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية المؤرخة في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٦ أو مما قد تم انشاؤه حسب شروط المواد : (١ ـ ج) و (١ ـ د) من ملحق معاهدة التحالف الموقعة في ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ وذلك مقابل قيمة معتدلة يراعى فيها مـــدى الاستعمال الذي تعرضت له تلك الأبنية والمنشآت .

٢ ـ أو أن تقدم ما يلزم من تسهيلات معقولة لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التخلص من تلك المنشآت على صورة تضمن لها أفضل المصلحة .

ه ـ تتخذ حكومة المملكة المتحدة الخطوات لنقل

الممتلكات والأبنية والمنشآت الثابتة والمؤقتة المشار اليها أو التصرف بها ، ولاجلاء ما قد تبقى من القوات البريطانية في الأردن ، لأغراض ذلك النقل ، والتصرف في فترة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ انهــاء المعاهدة وفقاً لأحكام الفقرة ٢ أعلاه .

٣ ـ تشكل فوراً لجان مشتركة من ممثـلين عن الحكومتين لدراسة المسائل التفصيلية الناشئة عن انهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية وتسترشد هذه اللجان بالمبادىء الواردة في الفقرة الثالثة أعلاه وعليها أن تقدم تقاريرها الى الوفدين المتفاوضين في اجتماع مشترك بأسرع ما يمكن على أن لا يتأخر ذلك عن اليوم العشرين من شهر شباط الجاري وبعد الوفدان المتفاوضان في اجتماع مشـــترك

مشاريع كتب متبادلة بموافقة حكومتيهما عليهـا آخذين بعين الاعتبار تقارير تلك اللجان .

٤ ـ ليس هذا التصريح المشترك في حد ذاته هو الصيغة الشكلية لانهاء المعاهدة .

٥ ـ صدر هذا التصريح المشترك في اليوم الثالث عشر من شباط سنة ١٩٥٧ باللغتين العربية والانجليزية . ويكون للنصـــين العربي والانجليزي عين المقام من الاعتبار .

التي أرجو أن يكون خيرها جميعاً ــ ولا يفوتني أن أذكر الجو الودي والتعاون الصادق الذي ساد اجتماعنا والروح الطيبة التي سيطرت على مفاوضاتنا مما كان له أحسن الأثر في تقريب شقة الخلاف والخروج من هذه المفاوضات ونحن أكثر ما نكون تفهماً لموقفنا.

واني لأرجو وقد انتهت روابط المعاهدة التي كانت تربط بلدينا أن يسود بين هذين البلدين المستقلين جو من الود والتعاون لخيرهما كليهما.

٣٦

الكتب المتبادلة

بخصوص انهاء المعاهدة الاردنية ـ البريطانية

جواب السفير البريطاني

يا صاحب الدولة ،

لي الشرف ، أن أحيط دولتكم علماً بتسلمي مذكرة دولتكم المؤرخة في هذا اليوم ونصها كما يلي :

يا صاحب السعادة :

بالاشارة لتصريحنا المشترك الصادر في ١٣ فبراير (شباط) سنة ١٩٥٧ ولمفاوضاتنا الأخيرة وبالنظر لرغبة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جلالتها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا في انهاء معاهدة التحالف البريطانية الاردنية لسنة ١٩٤٨ بالاتفاق

٣٧

والمحافظة في الوقت ذاته على علاقات سلمية ودية بين بلدينا لي الشرف أن أقدم المقترحات التالية :

١ ـ تنتهي معاهدة التحالف بين المملكة المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ مع ملحقها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها وأية اتفاقات أخرى لاحقة متعلقة بها « ويشار اليها فيما بعد بمعاهدة ١٩٤٨ » ويبطل مفعولها ابتداء من اليوم الذي تعوم فيه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بالتبليغ المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من هذه المذكرة .

٢ ـ يبدأ جلاء القوات البريطانية الموجودة في أراضي المملكة الاردنية الهاشمية لاغراض معاهدة سنة ١٩٤٨ بأسرع وقت ممكن بعد تاريخ هذه المذكرة ويتم جلاء هذه القوات وفقاً لأحكام هذه المذكرة في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتهاء المعاهدة .

٣٨

٣ ـ تقدم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لحكومة جلالتها البريطانية جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لجلاء القوات البريطانية .

٤ ـ الى أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الأردن تظل هذه القوات متمتعة بالحصانات التي تتمتع بها وفقاً لنص المادة الخامسة من ملحق معاهدة التحالف لسنة ١٩٤٨ .

٥ ـ تقدم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لحكومة المملكة المتحدة جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لنقل اللوازم والممتلكات البريطانية الموجودة الآن في الأردن بتاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ أو التصرف بها باستثناء الأشياء التالية التي ستحتفظ بها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تتسلمها

أ ـ بعض المهمات والذخائر التي وضعت قبل تاريخ ٢٨ تشرين أول سنة ١٩٥٦ تحت تصرف الجيش

٣٩

العربي الأردني لاستعماله والتي بقيت رغم ذلك ملكاً للقوات البريطانية .

ب - لوازم الجيش البريطاني - « باستثناء الذخائر » التي نقلت من الزرقاء لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين أول سنة ١٩٥٦ ، وما تبقى في الزرقاء من لوازم الجيش البريطاني - باستثناء الذخائر - عند تاريخ انهاء معاهدة ١٩٤٨ .

ج - كمية من الذخائر من الزرقاء ، يتفق على تفاصيلها بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

د - اللوازم الطبية والبترول والصفائح « الجركانات » الموجودة في تاريخ انهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ لدى الجيش العربي الأردني لحساب الجيش البريطاني .

هـ - لوازم قوة الطيران الملكية البريطانية في مطاري عمان والمفرق القديم ، التي نقلت لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين أول سنة ١٩٥٦ .

٤٠

٦ - تسلم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جميع الأبنية والمنشآت الوقتية أو الثابتة التي كانت في حوزة القوات البريطانية أو بتصرفها بتاريخ ٢٨ تشرين أول سنة ١٩٥٦ .

٧ - ان جميع الأراضي التي تتصرف بها أو تستعملها القوات البريطانية والتي تملكها حكومة المملكة المتحدة أو التي هي مسجلة باسم حكومة المملكة المتحدة أو باسم أي موظف بريطاني بالنيابة عن حكومة المملكة المتحدة تنقل ملكيتها لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتسلم لها .

٨ - تقوم حكومة المملكة المتحدة بأسرع وقت ممكن بنقل اللوازم والمهمات والأموال المنقولة الأخرى العائدة للقوات البريطانية ، أو التصرف بها ، باستثناء تلك اللوازم والمهمات والأموال التي تحتفظ بها المملكة الأردنية الهاشمية أو تأخذها وفقاً للفقرة الخامسة من

٤١

هذه المذكرة ، وتقوم حكومة المملكة المتحدة بسحب ما بقي من القوات البريطانية في الأردن لأغراض ذلك النقل والتصرف في مدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ انهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ .

٩ - ان الأموال التي ستأخذها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تنقل اليها ، وفقاً لأحكام الفقرات ٥ ، ٦ ، ٧ من هذه المذكرة يتم أخذها من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو تسليمها اليها ، من قبل حكومة المملكة المتحدة في وقت لا يتجاوز الستة أشهر من تاريخ انهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ .

١٠ - تسمح حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باستمرار البقاء في أراضيها للقوات البريطانية اللازمة لتنفيذ أحكام الفقرات ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من هذه المذكرة ، ويتم جلاء هذه القوات عن الأراضي الأردنية في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ وفقاً لاحكام الفقرة « ٢ » من هذه المذكرة .

٤٢

١١ - تدفع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الى حكومة المملكة المتحدة مبلغ (أربعة ملايين وربع المليون) جنيهاً استرلينياً ، أما التفاصيل المتعلقة بكيفية الدفع والمسائل المالية الأخرى فترد في ملحق لهذه المذكرة ، يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها .

١٢ - تعتبر أحكام هذه المذكرة تسوية نهائية تامة لجميع ادعاءات الحكومتين القائمة على نصوص معاهدة سنة ١٩٤٨ .

اذا كانت هذه المقترحات مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا فإن الشرف أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة وملحقها وجواب سعادتكم بالموافقة عليها الكتب المتبادلة المشار اليها في التصريح المشترك الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ وأن تكون هذه المقترحات والملحق وجواب سعادتكم عليها اتفاقية بين الحكومتين وأن تعتبر الوثيقة الرسمية لانهاء معاهدة

٤٣

سنة ١٩٤٨ على أن تكون نافذة المفعول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حكومة المملكة المتحدة موافقة مجلس الأمة الأردني عليها .

وجواباً عليها أتشرف بأن أحيط دولتكم علماً بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا توافق على المقترحات والواردة في مذكرتكم وانه تبعاً لذلك فان هذه الحكومة توافق على اقتراحكم بأن تعتبر هذه المذكرة وملحقها وهذا الجواب الكتب المتبادلة المشار اليها في التصريح المشترك الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ وأن تكون هذه المقترحات والملحق وهذا الجواب اتفاقية بين الحكومتين وأن تعتبر الوثيقة الرسمية لانهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ على أن تكون نافذة المفعول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حكومة المملكة المتحدة موافقة مجلس الأمة الأردني عليها .

٤٤

ملحق للكتب المتبادلة

١ - تتم تأدية مبلغ (٤،٢٥٠،٠٠٠) جنيه استرليني الذي ستدفعه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الى حكومة المملكة المتحدة وفقاً للفقرة (١١) من الكتب المتبادلة كما يلي :-

أ - دفعة مقدارها (١،٢٥٠،٠٠٠) جنيه استرليني تدفع في اليوم الأول من آذار سنة ١٩٥٧ .

ب - يدفع الرصيد البالغ (٣،٠٠٠،٠٠٠) جنيه استرليني على ستة أقساط متساوية مقدار كل منها (٥٠٠،٠٠٠) جنيه استرليني في أول أيار من كل سنة من السنين ١٩٥٨ حتى ١٩٦٣ .

٢ - تسدد الدفعة البالغة (١،٢٥٠،٠٠٠) جنيه استرليني المشار اليها في الفقرة ١ (أ) أعلاه كما يلي :

أ - باجراء تقاص بمبلغ (٥٩٨،٠٠٠) جنيه استرليني الذي يمثل جزءاً من الدفعة النهائية ومقدارها (٨٣٨،٠٠٠) جنيه استرليني المتحققة على حكومة

٤٥

المملكة المتحدة تنفيذاً لالتزاماتها عملاً بالكتاب رقم (٥) الموجه من الوزير البريطاني المفوض في عمان الى رئيس وزراء الأردن المؤرخ في الخامس عشر من آذار ١٩٤٨ المتعلق بمعاهدة التحالف الموقعة في ذلك اليوم . -

ب - بتأدية مبلغ (٦٥٢،٠٠٠) جنيه استرليني من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الى حكومة المملكة المتحدة في اليوم الأول من أيار ١٩٥٧ .

٣ - ان مبلغ ال (٢٤٠،٠٠٠) جنيه استرليني الذي يمثل رصيد الدفعة النهائية المتحققة على حكومة المملكة المتحدة الى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تنفيذاً لالتزامات حكومة المملكة المتحدة عملاً بالكتاب رقم (٥) المشار اليه في الفقرة ٢ (أ) أعلاه يبقى وديعة لدى حكومة المملكة المتحدة وتسدد منه المبالغ التي تحقق للأغراض التالية :

أ - الدفعات التي تمت أو التي ستتم من جانب حكومة

٤٦

المملكة المتحدة نيابة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مما هو متعلق باللوازم التي وردت والخدمات التي أديت حتى اليوم الحادي والثلاثين من آذار ١٩٥٧ من وزارة الحربية البريطانية أو وزارة الطيران البريطانية أو وكلاء التاج .

ب - المبالغ المتحققة على حكومة المملكة الأردنية الهاشمية الى الموظفين البريطانيين الذين خدموا في السابق في القوات الأردنية بموجب شروط الخدمة السارية المفعول أو عن طريق التعويض نتيجة لانهاء تلك الخدمة المفاجىء .

وبعد التحديد النهائي للمبلغ المطلوب من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتسديده حسب الفقرة ٣ (أ) و (ب) أعلاه فان أي رصيد باق سيقيد لحساب حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

٤٧

٤ ـ تسقط المطالبات التالية :

أ ـ المبلغ المستحق دفعه الى حكومة المملكة الأردنية بموجب الاتفاقية المعقودة بين وزير المواصلات ـ البرق والبريد في الأردن وضابط الاشارة الرئيسي في القوات البريطانية للشرق الأوسط المؤرخة في اليوم الثاني والعشرين من نيسان ١٩٥٣ والمتعلقة بخطوط التلفون بين العقبة والجيزة .

ب ـ مبلغ (٢٦٣٥) ديناراً و (٤١٠) فلسات تطالب به حكومة المملكة الأردنية الهاشمية عن اشتراكات التلفون ورسوم المكالمات التلفونية المتحققة على القوات البريطانية ومع هذا تقوم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالإستمرار بصيانة الخط وتعطي التسهيلات المدرجة بالاتفاقية المتعلقة بخط العقبة ـ الجيزة حتى انهاء انسحاب القوات

٤٨

البريطانية دون تكليف حكومة المملكة المتحدة بتأدية أية نفقات ودون المطالبة باشتراكات عن تمديدات التليفون في مطار عمان .

جـ ـ المبالغ التي تطالب بها حكومة المملكة المتحدة عن اللوازم والمهمات والخدمات التي قدمتها الى الجيش العربي الأردني ووزارة الحرب البريطانية في سنة ١٩٤٨ .

٤٩

الملحق رقم (٤)

بيان حركة القوميين العرب حول زيارة الجنرال تمبلر إلى الأردن

٣٦٦

ماذا تريد يا جلال بيسلر ؟؟؟؟؟؟؟

كيف تستقبلك هذه البلاد بعد ان عاديتها ؟؟
وكيف يرحب بك اهل هذه البلاد بعد ان تآمرت مع اليهود عليهم.
وكيف يسكت ابناء هذه البلاد من زيارتك الحربية وفي هذه الظروف القاتمة بعد ان وقفت مع حكومتك في وجه قضايا الوطن العربي الاسلامي في كل مناسبة .

يقوم السيد جلال بايار رئيس الدولة التركية بزيارة الاردن في ظروف غير طبيعية وليس من المعقول ان تكون زيارته لمجرد المجاملة لان الاهداف الدولية لا تدع مجالا لمثل هذه المجاملات وليست لتطبيب صداقة وايجاد تقارب بين قطرين مسلمين يشتركان في تراث الاجداد الخالدة لان الحكومة التركية درجت منذ اكثر من ثلاثين عاما على سياسة عداء تباعد ما بينها وبين الاقطار العربية بصورة خاصة والبلاد الاسلامية بصورة عامة .

والذي لا بد وأن يغلب عليه الظن فتأكد ان هذه الزيارة ان هي الا لاجل حبك مؤامرة الاحلاف مع الدول الاجنبية والتي اصبحت حديث الناس في الشرق والغرب وشغل الهيئات السياسية المعارضة في كل مكان .

ونحن وان كنا نعتقد جازمين انه لا السيد بايار ولا حكومته يمثلان الشعب التركي تجاه قضايا الاسلام والعروبة ولا يعبران عن آماله وامانيه وعلاقته الحية بمبادئ الاسلام وتاريخ المسلمين المشرق الا اننا لا نستطيع ان نتجاهل او نتغافل مواقف هذه الدولة التي يرأسها السيد جلال بايار واتجاهاتها المعادية لكل قضية اسلامية او عربية عداء صريحا غير مستتر ولو بستار الدبلوماسية والمجاملة .

اي مسلم وعربي يا سيد جلال بايار لا يذكر باعمق مشاعر الالم مؤازرتكم لاسرائيل ؟؟ هذه اللقيطة التي هي رأس حربة مسمومة غرسها الغرب في صدور العرب والمسلمين فذهبتم في تعزيز علاقاتكم معها الى ابعد حد من مؤازرة ومساعدة وانشاء علاقات اقتصادية متينة تكفلان لها الربح الوفير والرخاء العميم وترويج منتوجاتها والمواطأة معهم لغزو الاسواق العربية في تزويدها بالمصنوعات اليهودية بعد ان تصبغ بالصبغة التركية .

ماذا تقولون للمسلمين والعرب يا سيد بايار حين يذكرون مواقف حكومتكم من ثورات التحرير في المغرب العربي حين ايدتم وما زلتم تؤازرون فرنسا الغاشمة الظالمة في المجالس الدولية وتخذلون شعبا تربطكم به اقدس رابطة وتجمعكم به اسمى عقيدة فماذا يحدث لو انكم دولة تبرأون من الاسلام وكل الاديان او ليس في فلسطين وشمال افريقيا شعبا من حقه ان يطلب الحياة الحرة الكريمة فما كان من واجبكم من وجهة ((نظر الانسانية على الاقل)) ان تناصروا امة تجاهد لتتحرر من الاستعمار وتناضل لتحطيم قيود الظلم والعبودية .

ان الاردن جزء لا يتجزأ من سوريا فكيف كان وما زال موقفكم العدائي منها .

اي مسلم وعربي لم يشعر من تهديدات حكومتك لسوريا استجابة لرغبات اسيادكم من الدول الاستعمارية الباغية . واي مسلم وعربي لم يتألم لموقفكم المخجل حين صرحتم تتوعدون وتهددون وتتدخلون في اخص شؤونها الداخلية وحشدكم للجيوش التي كانكم لم تعدوها الا لتخيفوا بها اخوانكم في الوطن والاسلام وحتم تحشدونها على حدود سوريا وتزرعون الالغام في داخل اراضيها وكل ذلك تفعلونه لمصلحة من يا سيد بايار انه لمصلحة الاستعمار والصهيونية التي تكمن من ورائه .

يتبع ٢/......

٣٦٧

دار الكتب والوثائق | و ٩٠ | ص ١٤٩

ـ ٢ ـ

لأي شيء قد جئت يا سيد جلال بابار ؟؟ وماذا تخبيء لهذه المملكة الفتية الناشئة ؟؟ فاذا كنت قد جئت لتحول الاردن من شقيقاته الدول العربية التي تسير الى الوحدة رغم انف المستعمرين واذنابهم من الدول التي تسير في ركابهم واذا كنت تطمع ان تجر هذه المملكة الى الحلف الذي ترتبط به دولتك فكن على يقين من ان شعبا وحكومة لا ترضى ولن تقبل ان ينفرد الاردن عن بقية اجزاء جسم الامة العربية ولن يدخل في حلف باركته امريكا وبريطانيا وهللت له فرحا وحبكت خيوطه اسرائيل ولن يكون مجال للتفاهم معكم ما دمتم ضالعين مع اليهود وسائرين في ركاب الدول الاستعمارية التي تكيد للعرب والمسلمين المكائد وتنصب لهم الاشراك والحبائل وما دامت دولتكم لم تقدم دليلا واحدا يدل على حسن نيتها او عزمها على تغيير سياستها نحو قضايانا .

ارجع الى بلادك فلن تجد في الاردن رجلا واحدا يقبل ان يمد يده بيدك ويربط مصيره بمصيرك ((وهذا صراط ربك مستقيما قد فصلنا الآيات لقوم يذكرون)) . (الانعام ١٢٥)

" الاخوان المسلمون "

الاردن

المصدر: د.ك.و.، تقارير المفوضية العراقية في عمان، و: ٩٠، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

الملحق رقم (٥)

دار الكتب والوثائق | و ٣٩ | ص ٤١

لا احلاف ولا استعمار بل وحدة وتحرر وثأر
النضال العنيد المستمر هو السبيل الاوحد لتحقيق اهدافنا كاملـــة

ايها الشعب العربي الكريم .ـ

ثلاثة اسابيع مرت على قدوم الجنرال تمبلر الانكليزي لمحاولة جر الاردن الى الحلف العراقي الاستعماري .

ثلاثة اسابيع والمستعمر وعملاؤه يحاولون ارغامه على الدخول في هذا الحلف والوقوع في حبائلـــه .

ثلاثة اسابيع تعرض خلالها لضغط شديد استقالت بسببه حكومة المفتي فاقـــام الاستعمار مكانها حكومة من عملائه المخضوعين ليتم له ما يريد .

ولكنك ايها الشعب المتحرر اطلقتها ثورة جامحة لاهبة .. ثورة غذاها الـــدم العزيز العربي الغالي بالشهداء الابرار من ابنائه .. ثورة جامحة اطاحت بحكومة الاذناب والعملاء واجبرت المستعمر على الرجوع والانهزام . فاستقالت الحكومة التي اقامها وانــــزوى اعضاؤها في اوكارهم المظلمة وبشلهم الذليل . وحل البرلمان المزور الذي فرض عليـــك فرضا قبل سنة .

ايها الشعب العربي الكريم .ـ

لقد كانت كلمتك في رفض الاحلاف الاجنبية قاطعة صريحة اثبت فيها انك اقوى مـــن المستعمرين وعملائهم وان ارادتك هي فوق ارادتهم . فضربت بذلك اروع مثل في قوة الشعب حينما يناضل من اجل حقوقه ويتشبث بها ويضحي في سبيلهـــا .

انك اجبرت المستعمرين على التراجع . انك انتصرت عليهم وعلى مؤامراتهم . ولكـــن انتصارك هذا هو انتصار اولي يحتاج الى المزيد من النضال والتضحيه لكي تحافظ عليـــه وتفوز في نهايتـــه .

ان المستعمرين ما زالوا يكيدون لك ويتآمرون عليك لسلب هذا الانتصار .

انك لم تتخلص منهم نهائيا بعد . فالمعاهدة الاردنية البريطانيه ما زالت تربطنا بعجلة الاستعمار والاعانة المذلة ما زالت تحكم الانكليز في مقدراتنـــا .

والنفوذ الانكليزي في الجيش خطر يهدد وطننا العربي بأجمعـــه .

والحكومة المؤقته لن تدفع عنا مؤامرات المستعمرين وكيدهـــم .

ايها الشعب العربي الكريم .ـ

ان هذه المؤامرات الاستعماريه ستتكرر ما دام وضعنا في الاردن لم يتغير ومـــا دام الاستعمار يتمتع بكل هذه الركائز عندنـــا .

ان الحل الصحيح هو في القضاء على التجزئه والسعي للاتحاد مع سائر اجـــزاء وطننا العربـــي .

يتبع ٢/..........

المراجـــــع

١ ـ العربيـة

كتــب

آلم، جان بيير. **الشرق الأوسط**. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦١.

ابن باكير، حكمت بن الحسن بن عبد الله (معد). **حقائب وزارية، ١٩٢١-١٩٩٢**. الزرقاء: مؤسسة باكير للدراسات الثقافية، ١٩٩٣.

أبو دية، سعد. **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

أبو شحوت، شاهر. **قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار، ١٩٥٢-١٩٥٧**. عمان: كتاب الأردن الجديد، ١٩٩٢.

ـــــ. **مذكرات أبو شحوت**.

أبو غربية، بهجت. **عبد الله الريماوي كما عرفته**. (مخطوط).

أبو نوار، علي. **حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية، ١٩٤٨-١٩٦٤**. لندن: دار الساقي، ١٩٩٠.

أبو نوار، معن. **تاريخ القوات المسلحة الأردنية، عهد الملك طلال**. عمان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ١٩٧٢.

ـــــ. **في سبيل القدس**. عمان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، [د.ت.].

الأحمد، نجيب. **فلسطين تاريخاً ونضالاً**. عمان: دار الجليل، ١٩٨٥.

الأردن، مجلس الإعمار. **برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية، ١٩٦٤-١٩٧٠**. عمان: المجلس، [١٩٦٦].

ـــــ، وزارة الثقافة والإعلام. **الأردن في خمسين عاماً، ١٩٢١-١٩٧١**. عمان: الوزارة، ١٩٧٢.

إيدن، أنتوني. **النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن**. ترجمة خيري حماد. بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة، [د. ت.]. ٢ ج.

ج٢: **١٩٥١-١٩٥٧**.

أيزنهاور، دوايت. **مذكرات أيزنهاور**. ترجمة هربرت بويعمان. [د. م.: د. ن.]، ١٩٦٩.

باديب، سعيد محمد. **الصراع السعودي ـ المصري حول اليمن الشمالي (١٩٦٢-١٩٧٠م)**. لندن: دار الساقي، ١٩٩٠.

برجاس، حافظ. **الصراع الدولي على النفط العربي**. مع تقديم محمد المجذوب. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠.

بريماكوف، أفغيني ماكسيموفيتش. **تشريع الصراع في الشرق الأوسط**. بيروت: دار ابن خلدون، [د.ت.].

بزي، ناجي عبد النبي. **سورية، صراع الاستقطاب: دراسة وتحليل لأحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية، ١٩١٧-١٩٧٣**. دمشق: دار ابن العربي؛ دار الجنوب، ١٩٩٦.

بيريس، شمعون. **حروبنا مع العرب**. القاهرة؛ بيروت: [د.ن.، د.ت.]. (سلسلة اعرف عدوك)

بيليايف، إيغور. **الشرق الأوسط والعرب، من هو العدو؟ ومن هو الصديق؟**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٤.

التل، بلال حسن. **الأردنيون وفلسطين**. عمان: دار البيرق، ١٩٩٢.

التل، وصفي. **كتابات في القضايا العربية**. عمان: دار اللواء، ١٩٨٠.

توري، غوردون هـ. **السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥-١٩٥٨**. ترجمة محمود فلاحة. دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٩.

توما، إميل. **يوميات شعب**. [حيفا]: منشورات عربسك، [١٩٧٤].

الجعفري، بشار. **السياسة الخارجية السورية، ١٩٤٦-١٩٨٢**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

الجعفري، محمد حمدي. **نهاية قصر الرحاب: تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصبيحتها**. بغداد: دار الشروق الثقافية العامة، ١٩٨٩.

جمعة، سعد. **المؤامرة ومعركة المصير، كيف ولماذا وقعت مأساة يونيو ١٩٦٧؟**. القاهرة: كتاب المختار، ١٩٧٠.

جونستون، تشارلز. **الأردن على الحافة**. ترجمة فهمي شما. عمان: وزارة الثقافة والإعلام، [د. ت.].

الحجاج، خليل ابراهيم. **التطور التاريخي للحياة النيابية والتشريعية الأردنية، ١٩٢٠-١٩٥٢**. عمان: المركز العربي للخدمات الطلابية، ١٩٩٤.

الحسين بن طلال. **ليس سهلاً أن تكون ملكاً: سيرة ذاتية**. ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة عواد علي. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

ـــــ. **مجموعة وثائق سياسية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧**. عمان: [د. ن.]، ١٩٥٧.

ـــــ. **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**. نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم ونقلها إلى العربية غالب عارف طوقان. عمان: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

ـــــ، فيك فانس وبيار لوير. **حربنا مع إسرائيل**. بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٦٨].

حسين، غازي. **الفكر السياسي الفلسطيني: نظرة في مواقف وممارسات ياسر عرفات**. دمشق: دار دانية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

حلة، محمد علي. **الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي، ١٩٥٨: دراسة وثائقية**. [القاهرة: د.ن.]، ١٩٩٢.

حماد، مجدي. **العسكريون العرب وقضية الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

حمداني، مصطفى رام. **شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال**. دمشق: دار طلاس، ١٩٩٩.

حمروش، أحمد. **قصة ثورة ٢٣ يوليو**. القاهرة: دار الموقف العربي، [د.ت.].

ج ٣: **عبد الناصر والعرب**.

خطاب، محمد شيت. **دراسات في الوحدة العسكرية العربية**. دمشق: دار قتيبة، ١٩٨٥.

الخوري، إميل. **صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق**. دمشق: مطابع فتى العرب، ١٩٥٨.

خوري، يوسف قزما. **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣-١٩٨٧ (وثائق)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

دايان، موشيه. **قصة حياتي، يوميات قادة العدو**. ترجمة جوزيف صغير. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٨.

الدجاني، هشام. **الإدارات الأمريكية وإسرائيل**. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٤. (دراسات سياسية وفكرية؛ ١١)

راشمل، آندرو. **الصراع السري على سورية من ١٩٤٩-١٩٦١: الحرب السرية في الشرق الأوسط**. ترجمة محمد نجار. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

رزق، إدوارد. **نهر الأردن وروافده**. ترجمة وزارة الإعلام. عمان: وزارة الإعلام، [-١٩؟].

رشيدات، شفيق. **فلسطين: تاريخاً... وعبرة... ومصيراً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

رضا، علي. **سورية من الاستقلال حتى الوحدة المباركة: ١٩٤٦-١٩٥٨**. حلب: مطبعة شيك بلوك، ١٩٨٣.

الروسان، ممدوح. **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١-١٩٥٨**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨-١٩٧٨**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧. ٢ ج.

الزبيدي، ليث جواد. **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨١.

زيادين، يعقوب. **البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١.

السريحين، فاروق نواف. **تاريخ الجيش العربي الأردني، ١٩٢١-١٩٦٧**. عمان: المؤلف، ١٩٨٩.

سسر، آشر. **الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية**. ترجمة جودت السعد. عمان: أزمنة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

سعادة، علي محمد. **المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً، ١٩٢١-١٩٩١**. عمان: مطابع الدستور التجارية، ١٩٩٨.

سلمان، محمد حسن. **صفحات من حياة محمد حسن سلمان**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٥.

السليم، أسامة عيسى تليلان. **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية: دراسة في أثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية**. عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٠.

السمان، مطيع. **وطن وعسكر: قبل أن تدفن الحقيقة في التراب: مذكرات ٢٨ أيلول ١٩٦١-٨ آذار ١٩٦٣**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٩٥.

سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥-١٩٥٨**. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. دمشق: دار طلاس، [١٩٨٣؟].

شارون، أرييل. **مذكرات أرييل شارون**. ترجمة أنطوان عبيد. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ١٩٩٢.

الشاعر، جمال. **خمسون عاماً ونيف**. عمان: المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٥. (مكتبة الرأي؛ ٨)

الشرع، صادق. **حروبنا مع إسرائيل، ١٩٤٧-١٩٧٣: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات**. عمان: دار الشروق، ١٩٩٧.

الشرع، صالح. **فلسطين- الحقيقة والتأريخ: مذكرات جندي**. عمان: [د.ن.]، ١٩٨٩. ٢ ج.

شقير، عبد الرحمن. **رحلة العمر: من قاسيون إلى ربة عمون**. تقديم هاني الحوراني. عمان: كتاب الأردن الجديد، ١٩٩١. (كتاب الأردن الجديد؛ ٣. سلسلة إحياء الذاكرة التاريخية؛ ١)

الشقيري، أحمد. **على طريق الهزيمة**. بيروت: دار العودة، ١٩٧٢.

ـــــ. **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء**. بيروت: دار العودة، ١٩٧١.

ـــــ. **الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات**. بيروت: دار العودة، [١٩٧٣]. ٢ ج.

الشلبي، سهيلا سليمان. **دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية، ١٩٣٨-١٩٥٥**. عمان: اليازوري، ٢٠٠٤.

الشناق، عبد المجيد. **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية ـ السورية، منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦م**. [عمان]: لجنة تاريخ الأردن، [١٩٩٦]. (منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٥٦. سلسلة كتب المطالعة؛ ٦)

الصلاح، محمد أحمد. **الإدارة في إمارة شرق الأردن، ١٩٢١-١٩٤٦**. تقديم عاكف الفايز. إربد: دار الملاحي، [١٩٨٦].

صلاح، وليد عبد اللطيف. **من رحلة العمر: مذكرات وليد عبد اللطيف صلاح وزير خارجية الأردن السابق**. [عمان]: المؤلف، ١٩٩٢.

طربين، أحمد. **تاريخ المشرق العربي المعاصر**. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٧-١٩٨٨.

طلال بن عبد الله. **مذكرات الملك طلال: شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية**. إعداد ممدوح رضا. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩١.

طه، رياض. **محاضر محادثات الوحدة: محاولات في تحليلاتها**. [بيروت: د.ن.، ١٩٦٣؟].

عبد الله بن الحسين. **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، [د.ت.].

عبد الفتاح، فكرت نامق. **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨**. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.

عبد الهادي، مهدي. **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ١٩٣٤-١٩٧٤**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٥.

عبد الهادي، نعيم. **حقيقة ما وقع في محادثات محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد، عام ١٩٥٥**. دمشق، ١٩٦٠. (مخطوط).

عبده، سمير. **حدث ذات مرة في سورية: دراسة للسياسة السورية-العربية في عهدي الوحدة والانفصال، ١٩٥٨-١٩٦٣**. دمشق: دار علاء الدين، ١٩٩٨.

العبيدات، محمود الموسى. **مذكرات محمود الموسى العبيدات**. (مخطوط).

العجلاني، محمد. **التجربة الديمقراطية في الأردن**. عمان: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٥.

العدروس، سيد علي. **الجيش العربي الهاشمي، ١٩٠٨-١٩٧٩: تقويم وتحليل للعمليات العسكرية**. ترجمة عبد العزيز سليمان المعايطة؛ مراجعة صادق ابراهيم عودة. عمان: لجنة النشر، ١٩٨٣.

العراق في خدمة العرب، موقف العراق من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، أسرار ووثائق خطيرة تكشف لأول مرة. بغداد: مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٥٧.

العراق، وزارة الدفاع. **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة: المحاضر الرسمية للجلسات التي عقدتها المحكمة لمحاكمة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم**. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٨-١٩٥٩. ٢ ج.

عصاصة، سامي. **أسرار الانفصال: مصر وسوريا**. القاهرة: مؤسسة دار الشعب، [١٩٨٩].

العطار، نادر. **العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا**. دمشق: مطبعة الإنشاد، ١٩٦٢.

العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، [١٩٧٢]. ٣ ج.

العقاد، صلاح. **قضية فلسطين، المرحلة الحرجة (١٩٤٥-١٩٥٦)**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٨.

ـــــ. **مأساة يونيو ١٩٦٧، حقائق وتحاليل**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥.

ـــــ. **المشرق العربي المعاصر: دراسة تاريخية سياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣.

العمر، عبد الجبار محمود. **الكبار الثلاثة: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ١٤ ساعة**. [بغداد: د. ن.، ١٩٩٠].

عهد جديد من الصداقة الأردنية البريطانية. عمان: وزارة الخارجية الأردنية، ١٩٥٧.

غوفا، بيير بودا. **الصراع في سورية، لتدعيم الاستقلال الوطني ١٩٤٥-١٩٦٦**. ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني. دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧.

الفرجاني، محمد. **فارس الخوري وأيام لا تنسى**. بيروت: دار الغد، [١٩٦٥].

فضة، محمد إبراهيم. **السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي**. عمان: الجامعة الأردنية، [د.ت.].

فلسطين، تاريخها وقضيتها. [بيروت]: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣.

فنصة، بشير. **النكبات والمغامرات: تاريخ ما أهمله التاريخ من أسرار الانقلابات العسكرية السورية، ١٩٤٩-١٩٥٨م**. دمشق: دار يعرب للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

قاسمية، خيرية. **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٤. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ٥٤)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني. رئيس التحرير عبد العزيز الدوري؛ المساهمون أحمد الخالدي [وآخ]. [د. م.]: اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٩-.

كالي، اليشع. **المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**. ترجمة رندة حيدر؛ مراجعة الترجمة أحمد خليفة؛ مقدمة للترجمة العربية بقلم منذر حدادين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١.

الكتاب الأبيض الأردني، الوثائق القومية في الوحدة السورية. عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٤٧.

الكتاب الأبيض والعلاقات العربية والقضية الفلسطينية. عمان: وزارة الخارجية، ١٩٦٢.

الكتاب السنوي، ١٩٦٧. عمان: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٦٨.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [د.ت.].

كنة، خليل. **العراق: أمسه وغده**. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦.

كوبلاند، مايلز. **لعبة الأمم اللاأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية**. بيروت: إنترناشيونال سنتر، ١٩٧٠.

الكيالي، عبد الوهاب. **القضية الفلسطينية: آراء ومواقف، ١٩٦٤-١٩٦٦**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [١٩٧٣]. (البعث والقضية الفلسطينية؛ ٢)

كير، مالكولم. **عبد الناصر والحرب العربية الباردة**. ترجمة عبد الرؤوف عمرو. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

لاكور، والتر. **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط**. ترجمة لجنة الأساتذة الجامعيين. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، ١٩٥٩.

اللصاصمة، احمود. **الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٢٩-١٩٦٧**. بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧.

اللقياني، هاشم اسماعيل. **تعريب قيادة الجيش العربي**. [عمان]: الوكالة العربية للتوزيع، ١٩٩٣.

لنت، جيمس. **الحسين، سيرة حياة**. ترجمة شفيق جميعان. عمان: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

الماضي، منيب وسليمان موسى. **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٣٠-١٩٥٩**. ط ٢. عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨-.

مائيير، غولدا. **حياتي**. ترجمة دار الجليل. عمان: دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦.

المجالي، هزاع. **هذا بيان للناس: قصة محادثات تمبلر**. عمان: [د.ن.، ١٩٥٦؟].

مجموعة البيانات الوزارية الأردنية. جمعها وقدم لها هاني خير. عمان: المطبعة الأردنية، [؟- ١٩].

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات جمال عبد الناصر. القاهرة: وزارة الإعلام، [د.ت.].

محافظة، علي. **أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

ـــــ. **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، ١٩٢١-١٩٤٦**. عمان: الجامعة الأردنية، [١٩٧٣].

ـــــ. **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١-١٩٥٧**. بيروت: دار النهار للنشر، [١٩٧٣].

ـــــ. **الفكر السياسي في الأردن: وثائق ونصوص، ١٩١٦-١٩٤٦**. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠. ٢ ج.

محافظة، محمد أحمد سليمان. **العلاقات الأردنية الفلسطينية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٣٩-١٩٥١**. عمان: دار الفرقان؛ دار عمار، ١٩٨٣.

محمد، عبد الحفيظ. **النهر الذي وحد العرب: نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل: دراسة شاملة لجميع مشاريع التحويل**. القدس: دار الأخبار، ١٩٦٤.

المدني، سليمان. **هؤلاء حكموا سورية، ١٩١٨-١٩٧٠**. دمشق: دار الأنوار، ١٩٩٦.

مراد، محمد عدنان. **بريطانيا والعرب: تاريخ الاستعمار البريطاني في الوطن العربي**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **الولايات المتحدة والمشرق العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ٤)

مصطفى، أمين. **الاتصالات السرية العربية ـ الصهيونية، ١٩١٨-١٩٩٣م**. بيروت: دار الوسيلة، ١٩٩٤.

مصطفى، محمد بدر الدين. **المفاوضات المصرية ـ البريطانية، ١٩٥٣-١٩٥٤: دراسة في منهاجية المفاوضات الدولية**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.

مطاوع، سمير. **الأردن في حرب ١٩٦٧**. لندن: عمر للنشر والتوزيع؛ عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

المعايطة، محمود. **حركة الضباط الأحرار وعملية التعريب**. ١٩٩٨.(مخطوط).

معلومات رسمية، ١٩٦٤. عمان: المديرية العامة للمطبوعات والنشر، ١٩٩٤.

منصور، ممدوح محمود. **الصراع الأمريكي-السوفياتي في الشرق الأوسط**. تصدير محمد طه بدوي. [القاهرة]: مكتبة مدبولي، [١٩٩٥؟].

منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها. المشرف ورئيس التحرير أسعد عبد الرحمن؛ الباحثون عيسى الشعيبي [وآخ.]. نيقوسيا: مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٧.

المؤامرة على سورية: كتب قومية. القاهرة: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٩.

موسى، سليمان. **أعلام من الأردن**. عمان: دار الشعب، ١٩٨٦-١٩٩٣. ٢ج.

ج١: **هزاع المجالي، سليمان النابلسي، وصفي التل**.

ج٢: **دراسة في التاريخ السياسي الحديث: توفيق أبو الهدى، سعيد المفتي**.

ـــــ. **إمارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن، ١٩٢١-١٩٤٦م**. عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٠.

ـــــ. **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨-١٩٩٥**. عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٩٦.

ـــــ. **صفحات مطوية: مفاوضات المعاهدة بين الشريف حسين وبريطانيا، ١٩٢٠-١٩٢٤**. عمان: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٧.

ـــــ. **صفحات من تاريخ الأردن الحديث: أضواء على الوثائق البريطانية، ١٩٤٦-١٩٥٢**. [عمان]: المؤسسة الصحفية الأردنية، ١٩٩٢. (مكتبة الرأي؛ ٦)

النابلسي، سليمان. **مذكرات سليمان النابلسي**.

ناتينغ، أنتوني. **ناصر**. ترجمة شاكر ابراهيم سعيد. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

الناصري، طارق. **عبد الإله، الوصي على عرش العراق، ١٩٣٩-١٩٥٨، حياته ودوره السياسي**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠. ٢ج.

نسيبة، حازم زكي. **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧م**. عمان: لجنة تاريخ الأردن، [١٩٩٠؟]. (منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٣. سلسلة كتب المطالعة؛ ٢)

النشاشيبي، ناصر الدين. **ماذا جرى في الشرق الأوسط**. بيروت: المكتب التجاري، [١٩٦٢].

ــــــ. **من قتل الملك عبد الله؟**. الكويت: شركة دار الكويت للصحافة والطباعة والنشر، [١٩٨٠؟].

نصر، صلاح. **عبد الناصر وتجربة الوحدة**. القاهرة: [د. ن.، ١٩٧٦؟].

نضال البعث. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧١.

النونو، مطيع. **دولة البعث وإسلام عفلق: حقائق تاريخية وقضايا معاصرة، ١٩٤٠-١٩٩٠م**. [القاهرة]: المؤلف، ١٩٩٤.

نيف، دونالد. **حرب السويس، «كيف أدخل أيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط»؟**. ترجمة أحمد خضر وعبد السلام رضوان. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.].

هاكوز، محمد إسحق. **مذكرات وأوراق عسكرية في القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٦٤**. عمان: جامعة آل البيت، ١٩٩٤.

هيكل، محمد حسنين. **قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة**. ط ٦. بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٥.

ــــــ. **ما الذي جرى في سوريا؟**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [١٩٦٢].

الوثائق الأردنية، الوزارات الأردنية، ١٩٢١-١٩٩٣. عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٣.

الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية، ١٩٥٥-١٩٥٦. تحليل وتعليق أنتوني ناتينغ؛ إعداد مركز الخليج للبحوث والدراسات الاستراتيجية في لندن وجريدة الدستور. [لندن: المركز]، ١٩٦٨.

وثائق فلسطين، مائتان وثمانون وثيقة مختارة، ١٨٣٩-١٩٨٧. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، [١٩٨٧].

الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ في الوثائق السرية البريطانية: تحقيق موثق عن الوثائق السرية لوزارة الخارجية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية بعد مرور ثلاثين عاماً. تحقيق وإعداد وترجمة وليد محمد سعيد الأعظمي. بغداد: المكتبة العالمية، ١٩٩٠.

وهبان، أحمد. **العلاقات الأمريكية-الأوربية بين التحالف والمصلحة**. تقديم محمد طه بدوي. القاهرة: دار نهضة الشرق، ١٩٩٥.

وورهاوس، ك.م. **السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية**. ترجمة حسين القباني؛ مراجعة محمد سامي عاشور. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٥.

دوريـــات

الأخبار (القاهرة): ١٦/٩/١٩٦٣؛ ١٨/٤/١٩٦٤؛ ١٣/٥/١٩٦٤؛ ٢٩/٥/١٩٦٤؛ ١٣/١/١٩٦٥؛ ٢٨/١/١٩٦٥؛ ٥/٢/١٩٦٥؛ ٤/٣/١٩٦٥؛ ١٥/١٠/١٩٦٦؛

١/٦/١٩٦٧؛ ٢/٦/١٩٦٧؛ ٤/٦/١٩٦٧، و٢٢/٦/١٩٦٧.

أخبار فلسطين: ٢٣/٤/١٩٦٣؛ ١/٢/١٩٦٤؛ ٢٤/٢/١٩٦٤؛ ٢١/٢/١٩٦٦؛ ٤/٦/١٩٦٦؛ ١٥/٨/١٩٦٦؛ ١٤/١١/١٩٦٦؛ ٩/١/١٩٦٧، و٣٠/١/١٩٦٧.

الأردن: ٢١/٧/١٩٥١؛ ٢/٨/١٩٥١؛ ٩/٨/١٩٥١؛ ٥/٩/١٩٥١؛ ٢٧/٩/١٩٥١؛ ٢٩/٩/١٩٥١؛ ٢٥/١٠/١٩٥١؛ ٢٨/١٠/١٩٥١؛ ١٣/١٢/١٩٥١؛ ١٤/١٢/١٩٥١؛ ٣٠/١٢/١٩٥١؛ ٢٤/١/١٩٥٢؛ ٧/٢/١٩٥٢؛ ٦/٦/١٩٥٢؛ ١١/٦/١٩٥٢؛ ٦/٧/١٩٥٢؛ ٢٦/٧/١٩٥٢؛ ٢٣/١٢/١٩٥٢؛ ٢٤/١٢/١٩٥٢؛ ١٠/٣/١٩٥٣؛ ٤/٥/١٩٥٤؛ ٥/٥/١٩٥٤؛ ٩/١١/١٩٥٤، و٢١/١٠/١٩٥٤.

الأقصى (عمان): آذار/ مارس ١٩٩٢.

بكر، حسن. «المنظور المائي للصراع العربي-الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.

بلقزيز، عبد الإله. «واحد وعشرون عاماً على هزيمة حزيران، الأسباب، الحصيلة، الآفاق،» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

الجبوري، جميل. «قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي.» **شؤون عربية** (تونس): العدد ٣٧، آذار/ مارس ١٩٨٤.

الجريدة الرسمية الأردنية: ٧ أيار/ مايو ١٩٢٩؛ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٣٤؛ ١٨ أيار/ مايو ١٩٣٩؛ ١٠ آب/ أغسطس ١٩٣٩؛ ٢٢ تموز/آب ١٩٤١؛ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٤٦؛ ١٨ آذار/ مارس ١٩٤٨؛ ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥١؛ ١ أيار/ مايو ١٩٥١؛ ٧ أيار/ مايو ١٩٥١؛ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١؛ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١؛ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١؛ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١؛ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١؛ ١٩-٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١؛ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١؛ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١؛ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢؛ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٥٢؛ ١٨ أيار/ مايو ١٩٥٢؛ ٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٢؛ ١٠ تموز/ يوليو ١٩٥٢؛ ١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٢؛ ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤؛ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥؛ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٥٥؛ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٥؛ ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦؛ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦؛ ١ تموز/ يوليو ١٩٥٦؛ ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦؛ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦؛ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦؛ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦؛ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦؛ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦؛ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧؛ ١٣-١٤ آذار/ مارس ١٩٥٧؛ ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٧؛ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٥٨؛ ٣١ آذار/ مارس ١٩٥٨؛ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٩؛ ١٩-٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠؛ ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٦١؛ ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣؛ ٢ آذار/ مارس ١٩٦٣؛ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٣؛ ٢٠-٢١ نيسان/ أبريل ١٩٦٣؛ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣؛ و٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١.

الجزيرة: ٢٥/١/١٩٤٨؛ ٨/٢/١٩٤٨؛ ٣٠/٧/١٩٥١؛ ٧/٨/١٩٥١؛ ٨/٨/١٩٥١؛ ١٧/٨/١٩٥١؛ ٣١/١٠/١٩٥١؛ ٥/١١/١٩٥١؛ ٦/١١/١٩٥١؛ ٢٣/١/١٩٥٢؛ ١١/٣/١٩٥٣، و٢٦/٤/١٩٥٣.

الجهاد (القدس): ٥/٢/١٩٥٧؛ ٣٠/٩/١٩٦١؛ ١٤/١٠/١٩٦١؛ ٢٧/٣/١٩٦٣؛ ٣١/٣/١٩٦٣؛ ٨/٤/١٩٦٣؛ ١٨/٤/١٩٦٣؛ ١٩/٤/١٩٦٣؛ ٢٤/٤/١٩٦٣؛ ٤/٥/١٩٦٣؛ ١٠/٧/١٩٦٣؛ ١٨/٩/١٩٦٣؛ ١٩/٩/١٩٦٣؛ ٢٠/٩/١٩٦٣؛ ٢٣/٩/١٩٦٣؛ ١٥/١٠/١٩٦٣؛ ٦/٩/١٩٦٥؛ ١٦/٩/١٩٦٥؛ ٢٤/٢/١٩٦٦؛ ٨/٥/١٩٦٦؛ ٥/١٠/١٩٦٦؛ ٦/١٠/١٩٦٦؛ ٩/١١/١٩٦٦؛ ١٤/١١/١٩٦٦؛ ١٩/١١/١٩٦٦؛ ٢٧/١١/١٩٦٦؛ ٣/١٢/١٩٦٦؛ ٦/١٢/١٩٦٦؛ ١٣/١٢/١٩٦٦، و٢٠/١٢/١٩٦٦.

الحسني، عبد الرزاق. «حلف بغداد ١٩٥٥، لماذا؟.» **آفاق عربية** (بغداد): السنة ١٢، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٧.

حسين، فتحي علي. «المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف.» **السياسة الدولية**: العدد ١٠٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

الحوادث: ١٩/٥/١٩٥٢؛ ١٦/٦/١٩٥٢؛ ٢/٣/١٩٥٣؛ ١٨/٥/١٩٥٣، و٤/٢/١٩٥٥.

الحوراني، هاني. «حزب الاستقلال العربي.» **مجلة الأفق** (عمان): العدد ١١، تموز/ يوليو ١٩٩٢.

ـــــ. «حزب الشعب الأردني.» **مجلة الأفق**: العدد ٢٢، تموز/ يوليو ١٩٩٢.

ـــــ وسليم الطراونة. «هكذا سقط حلف بغداد في عمان.» **الأردن الجديد** (قبرص): السنة ٣، العدد ٧، ربيع ١٩٨٦.

الحياة: ٢٤/٨/١٩٦٣؛ ١٠/٩/١٩٦٤؛ ١٦/٩/١٩٦٤؛ ٣٠/١٢/١٩٦٤؛ ٢٦/٢/١٩٦٥؛ ٨/٩/١٩٦٥؛ ١٦/١٢/١٩٦٥، و١٧/١١/١٩٦٦.

دراسات شهرية في الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية (دمشق): السنة ٢، العدد ١١، حزيران/ يونيو ١٩٦٠؛ السنة ٢، العدد ١٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠؛ العدد ٢٤، تموز/ يوليو ١٩٦١، والعدد ٤٥، تموز/ يوليو ١٩٦٣.

الدستور: ١٢/٢/١٩٨٦؛ ١٦/٢/١٩٨٦؛ ٢٦/٢/١٩٨٦؛ ١/٣/١٩٩٣؛ ٢٥/١٠/١٩٩٧، و٢٧/١٠/١٩٩٧.

الدفاع (عمان): ١٦/١٠/١٩٠٦؛ ١٤/٩/١٩٤١؛ ١٢/١٠/١٩٥١؛ ٢٨/١٠/١٩٥١؛ ١٥/١١/١٩٥١؛ ٢٩/١١/١٩٥١؛ ٧/٨/١٩٥٢؛ ١٤/١٢/١٩٥٢؛ ٢٣/١/١٩٥٥؛ ١٠/١٠/١٩٥٥؛ ٢٥/١٢/١٩٥٥؛ ٤/٣/١٩٥٦؛ ٦/٣/١٩٥٦؛ ٥/٧/١٩٥٦؛ ٦/٧/١٩٥٦؛ ١٣/٧/١٩٥٦؛ ٣١/٧/١٩٥٦؛ ١٢/٨/١٩٥٦؛ ١٥/٨/١٩٥٦؛ ٣/٩/١٩٥٦، ٩/٩/١٩٥٦؛ ١٢/٩/١٩٥٦؛ ١٣/٩/١٩٥٦؛ ١٧/٩/١٩٥٦؛ ٢٧/٩/١٩٥٦؛ ١٤/١٠/١٩٥٦؛ ١٩/١٠/١٩٥٦؛ ٢٥/١٠/١٩٥٦؛ ٢٦/١٠/١٩٥٦؛ ٢/١١/١٩٥٦؛ ١١/١١/١٩٥٦؛ ١٢/١١/١٩٥٦؛ ١٤/١١/١٩٥٦؛ ١٨/١١/١٩٥٦؛ ٢٢/١١/١٩٥٦؛ ٢٨/١١/١٩٥٦؛ ٢١/١٢/١٩٥٦؛ ٣/١/١٩٥٧؛ ١٧/١/١٩٥٧؛ ١٨/١/١٩٥٧؛ ٢١/١/١٩٥٧؛ ١/٣/١٩٥٧؛ ٤/٣/١٩٥٧؛ ٥/٣/١٩٥٧؛ ١٤/٣/١٩٥٧؛ ٧/٧/١٩٥٧؛ ٢/٨/١٩٥٧؛ ١٤/١٠/١٩٥٧؛ ١٦/١٠/١٩٥٧؛ ٢٢/١٠/١٩٥٧؛ ١/١٢/١٩٥٧؛ ٣/٢/١٩٥٨؛ ١٥/٢/١٩٥٨؛ ١٦/٢/١٩٥٨؛ ٣/٨/١٩٥٨؛ ٢٧/١٢/١٩٥٨؛ ٢٤/٣/١٩٦١؛ ٤/١٠/١٩٦١؛ ٩/١٠/١٩٦١؛ ٦/٩/١٩٦٥، و٤/٩/١٩٦٦.

الرأي (عمان): ٨/٧/١٩٩٩.

الروسان، ممدوح. «العراق ومشروع الضمان الجماعي العربي، ١٩٤٩-١٩٥٤.» **آفاق عربية**: السنة ٤، العدد ١٠، حزيران/ يونيو ١٩٧٩.

رياض، محمود. «هل ما زال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط؟.» **الباحث العربي** (لندن): العدد ٤، ١٩٨٥.

سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية (بيروت): الأعداد ٣١-٣٨، حزيران/ يونيو ١٩٦٦، والعدد ٤٤، أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦.

الشاعر، جمال. «تجربة الديمقراطية في الأردن.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

صفوة، نجدة فتحي. «العراق في عام ١٩٥٨.» **الباحث العربي**: العدد ٢٣، نيسان/ أبريل-حزيران/ يونيو ١٩٩٠.

ــــ. «موقف بريطانيا واستراتيجيتها في الشرق الأوسط في أواسط الخمسينيات.» **الباحث العربي**: العدد ٥، تشرين الأول/ أكتوبر-كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥.

الصلاح، محمد أحمد. «تطور نظام الحكم في إمارة شرقي الأردن، ١٩٢١-١٩٢٨.» **أبحاث اليرموك** (إربد): السنة ٧، العدد ٣، ١٩٩١.

طربين، أحمد. «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٥، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

العنزاوي، ابراهيم. «أبو الهدى مرة أخرى.» **الرأي**: ٦/٨/١٩٩١.

ــــ. «سيرة المرحوم سعيد المفتي، إيضاحات وملاحظات.» **الرأي**: -/٥/١٩٩٢.

فلسطين: ٢٣/١٠/١٩٣٩؛ ٢٢/٢/١٩٤٨؛ ١٣/١/١٩٥٢؛ ٢٤/١/١٩٥٢؛ ١٣/٢/١٩٥٢؛ ٤/٦/١٩٥٢؛ ٦/٦/١٩٥٢؛ ١٢/٨/١٩٥٢؛ ٣٠/٣/١٩٥٤؛ ٣١/٣/١٩٥٤؛ ٢/٤/١٩٥٤؛ ٧/١١/١٩٥٤؛ ٢٤/١/١٩٥٥؛ ١/٢/١٩٥٥؛ ٣/٢/١٩٥٥؛ ١٠/٢/١٩٥٥؛ ٤/٣/١٩٥٥؛ ٦/٣/١٩٥٥؛ ١٠/٣/١٩٥٥؛ ٣٠/٣/١٩٥٥؛ ٣/٥/١٩٥٥؛ ١٢/٥/١٩٥٥؛ ١٩/٥/١٩٥٥؛ ٢٠/٦/١٩٥٦؛ ٧/٧/١٩٥٦؛ ١٧/٨/١٩٥٦؛ ١٦/٩/١٩٥٦؛ ٣٠/٩/١٩٥٦؛ ٢/١٠/١٩٥٦؛ ٨/١١/١٩٥٦؛ ٤/٤/١٩٥٧؛ ٧/٤/١٩٥٧؛ -/٢/١٩٥٨؛ ٢٤/١٢/١٩٥٨؛ ٢٧/١٢/١٩٥٨؛ ٣٠/٩/١٩٦١؛ ٢٢/٥/١٩٦٢، و١٦/٧/١٩٦٦.

القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية. «عشرون عاماً من الجهاد والبناء.» **المجلة العسكرية** (عمان) (عدد خاص): ١٩٧٢.

الكفاح الإسلامي: ١١/١/١٩٥٧؛ ١٨/١/١٩٥٧؛ ٢٥/١/١٩٥٧؛ ١/٢/١٩٥٧؛ ١٥/٢/١٩٥٧؛ ١٥/٣/١٩٥٧؛ ١٧/٥/١٩٥٧، و١١/١٠/١٩٥٧.

المبارك، صفاء عبد الوهاب. «بريطانيا ومصر، ١٩١٩-١٩٥٥.» **المؤرخ العربي** (بغداد): العدد ٢٩، ١٩٨٦.

محافظة، علي. «نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى.» **مجلة كلية الآداب في الجامعة الأردنية**: العدد ٢، ١٩٧٢.

محمد، نبيل عبد الفتاح. «أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي.» **السياسة الدولية**: العدد ٦٠، نيسان/ أبريل ١٩٨٠.

«مذكرات أحمد الطراونة.» **الدستور**: ٢٢/١٠/١٩٩٧.

«المشروع الإسرائيلي لشق قناة بين البحر الميت والبحر المتوسط.» **التقرير السياسي**: العدد ١، آب/ اغسطس ١٩٨٠.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. «مشروع حلف شرقي البحر المتوسط: ١٩٤٨.» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** (جامعة الكويت): السنة ٧، العدد ٢٥، ١٩٨٧.

المنار: ٢٩/٧/١٩٦٠؛ ١١/٨/١٩٦٠؛ ٢٢/٨/١٩٦٠؛ ٢٨/٨/١٩٦٠؛ ٣١/٨/١٩٦٠؛ ٢٣/٩/١٩٦٠؛ ٢/١٠/١٩٦٠؛ ١١/١١/١٩٦٠؛ ١٣/١١/١٩٦٠؛ ٢٤/٢/١٩٦١؛ ٤/٦/١٩٦١؛ ٢٠/٦/١٩٦١؛ ٤/٧/١٩٦١؛ ٢٨/٨/١٩٦١؛ ٢/١٠/١٩٦١؛ ١٣/١٠/١٩٦١؛ ١٩/١٢/١٩٦١؛ ٧/٢/١٩٦٢؛ ١٩/٧/١٩٦٢؛ ٢٩/٨/١٩٦٢؛ ٣٠/٩/١٩٦٢؛ ٨/١١/١٩٦٢؛ ١٥/٣/١٩٦٣؛ ١٧/٣/١٩٦٣؛ ٣١/٣/١٩٦٣؛ ٢٨/٤/١٩٦٣؛ ٩/٥/١٩٦٣؛ ١٨/٨/١٩٦٣؛ ١٦/٩/١٩٦٣؛ ١٩/٩/١٩٦٣؛ ٩/١/١٩٦٤؛ ١٤/١/١٩٦٤؛ ١٥/١/١٩٦٤؛ ١٩/١/١٩٦٤؛ ٢٢/١/١٩٦٤؛ ٢٩/١/١٩٦٤؛ ٣٠/١/١٩٦٤؛ ٢٠/٢/١٩٦٤؛ ٢٤/٢/١٩٦٤؛ ١٠/٣/١٩٦٤؛ ٢٩/٥/١٩٦٤؛ ١٠/٩/١٩٦٤؛ ١١/٩/١٩٦٤؛ ٣٠/١٢/١٩٦٤؛ ٩/٩/١٩٦٦، و٢٣/١/١٩٩٣.

مهنا، أمين. «تقييم الأحزاب والتنظيمات السياسية في الأردن، ١٩٥٠-١٩٥٧، دراسة مقارنة.» **مؤتة للبحوث والدراسات** (جامعة مؤتة): السنة ٧، العدد ٤، ١٩٩٢.

موسى، سليمان. «ذكريات الرعيل الأول.» **الرأي**: ٣/٦/١٩٩٩.

موسى، عصام. «الصحافة الأردنية، دراسة نقدية لتطورها، ١٩٢٠-١٩٨٨.» **أبحاث اليرموك**: السنة ٥، العدد ١، ١٩٨٩.

ـــــــ. «صورة شرقي الأردن في صحيفة التايمز اللندنية، ١٩٢١-١٩٢٣.» **أبحاث اليرموك**: السنة ٨، العدد ١، ١٩٩٢.

الميثاق: ١٩/٣/١٩٥٧.

ناتينغ، أنتوني. «كيف تمارس بريطانيا دورها في الشرق الأوسط؟.» **الباحث العربي**: العدد ٤، ١٩٨٥.

النداء: ١١/٣/١٩٦١.

هوبوود، ديرك. «هل لا زال لبريطانيا دور في الشرق الأوسط؟.» **الباحث العربي**: العدد ٤، ١٩٨٥.

هيكل، محمد حسنين. «ثلاثون عاماً على تأميم القناة وحرب السويس: كيف أدار جمال عبد الناصر معركة تأميم قناة السويس.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.

«الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦». **الدستور**: ٢٦/٢/١٩٨١.

ندوات، مؤتمرات

حكومة سليمان النابلسي، ١٩٥٦-١٩٥٧: أعمال ندوة دراسية. إشراف هاني الحوراني. عمان: دار السندباد، ١٩٩٩.

ندوة سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته. عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧.

ندوة سمير الرفاعي كرجل دولة، قراءة في سيرته وتجربته. عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧.

هزاع المجالي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات: بالتعاون مع وزارة الثقافة: مع المذكرات. عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧.

أطروحات

ابراهيم، محمد ابراهيم. «مقدمات الوحدة المصرية السورية، ١٩٤٣-١٩٥٨.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.

البشايرة، علي ابراهيم. «الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، ١٩٥٠-١٩٥٧.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٤.

جبار، عبد الأمير محسن. «التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ١٩٤٦-١٩٥١.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٢.

جرار، أنور. «أحمد الشقيري، سيرته وآثاره.» رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦.

الحمداني، خليل. «الملك طلال، حياته وحكمه، دراسة تاريخية.» بحث غير منشور، جامعة الموصل، كلية التربية، [د.ت.].

خطاطبة، إبراهيم. «القوات المسلحة الأردنية وحركة تعريب العناصر القيادية، ١٩٢١-١٩٥٦.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٥.

خلفي، عناد. «الدور السياسي الأردني في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥-١٩٥٨.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٦.

الزعبي، أمجد. «هربرت صموئيل، وتأسيس إمارة شرق الأردن، ١٩٢٠-١٩٢٥.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٧.

زيادة، عبد السلام. «العلاقات السياسية الأردنية-المصرية، ١٩٤٦-١٩٥٨.» رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤.

الشرعة، إبراهيم. «الاتحاد العربي، ١٩٥٨.» أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩.

ـــــــ. «الأحزاب الأردنية والقضايا الوطنية والقومية، ١٩٥٠-١٩٥٧.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٥.

عبد الحق، يوسف. «التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن.» أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.

العبد اللات، إرشيد. «العلاقات الأردنية-العراقية، ١٩٤٦-١٩٥٨.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٣.

العدوان، عصام. «حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح».» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٨.

العكور، إيمان. «هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ١٩٤٨-١٩٦٠.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩-٢٠٠٠.

القضاة، أحمد. «الأزمة السياسية الأردنية، ١٩٥٧-١٩٥٨.» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩.

محافظة، محمد. «الوحدة المصرية-السورية في الصحافة الأردنية ـ اللبنانية، ١٩٥٨-١٩٦١.» أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abu Nowar, Ma'an. *The History of the Hashemite Kingdom of Jordan*. Ithaca, NY: Oxford University Press, 1989.

American University, Foreign Area Studies. *Jordan, a Country Study*. Edited by Richard F. Nyrop. 3rd ed. Washington, DC: The Author, 1980. (Area Handbook Series)

Aruri, Naseer H. *Jordan: A Study in Political Development (1921-1965)*. The Hague: Nijhoff, 1972.

Asia and Africa, Basic Documents. Washington, DC: Department of State Publication, 1957.

Bartlett, C. J. *A History of Postwar Britain, 1945-1974*. London; New York: Longman, 1977.

Baylis, John. *Anglo-American Defense Relations, 1939-1984: The Special Relationship*. London: Macmillan, 1981.

Ben-Gourion, David. *Israel: Years of Challenge*. London: Anthony Blond, 1963.

Burdett, Anita L. P. (ed.). *Arab Dissident Movements, 1905-1955*. Slough, England: Archive Editions, 1996. 4 vols.

vol. 1: *1905-1920*.

vol. 2: *1921-1932*.

vol. 3: *1933-1946*.

vol. 4: *1947-1955*.

____. *The Arab League: British Documentary Sources, 1943-1963*. [England]: Archive Editions, 1995.

____. *King Abdul Aziz Diplomacy and Statecraft, 1952-1962*. Oxford: Antony Rowe Ltd, 1996.

vol. 4: *1944-1954*.

____.____. Oxford: Archive Editions, 1997.

Burnes, E. L. M. *Between Arab and Israel*. London: George G. Harrap and Co. Ltd., 1962.

Campbell, John Coert. *Defense of the Middle East; Problems of American Policy*. New York: Frederick A. Praeger, 1960.

Churchill, Randolph S. and Winston S. Churchill. *The Six Day War*. London: Heinemann, 1967.

Dann, Uriel. *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*. New York: Oxford University Press, 1989. (Studies in Middle Eastern History)

Day, Arthur R. *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace*. New York: Council on Foreign Relations, 1986.

Dayan, Moshe. *Diary of the Sinai Campaign*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1966. (Great Battles of History Series).

Deadren, Ann. *Jordan*. London: Robert Hale Limited, 1958.

Draper, Theodore. *Israel and World Politics: Roots of the Third Arab-Israeli War*. London: Secker and Warburg, 1997.

Eban, Abba. *My Country: The Story of Modern Israel*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1972.

Eytan, Walter. *The First Ten Years, a Diplomatic History of Israel*. New York: Simon and Schuster, 1958.

Field, Michael. *Inside the Arab World*. London: John Murray, 1994.

Gerges, Fawaz A. *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*. With a Foreword by William Quandt. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Glubb, John Bagot. *The Changing Scenes of Life: An Autobiography*. London; New York: Quartet Books, 1983.

____. *A Soldier with the Arabs*. London: Hodder and Stoughton, [1957].

Gubser, Peter. *Jordan: Crossroads of Middle Eastern Events*. Boulder, CO: Westview Press, 1996. (Profiles. Nations of the Contemporary Middle East)

Herzog, Chaim. *The Arab Israeli Wars, War and Peace in the Middle East*. New York: Random House, 1982.

Jabber, Fuada. (ed.). *International Documents on Palestine*, 1967. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1970.

Jarman, Robert L. (ed.). *Political Diaries of the Arab World, Saudi Arabia*. Oxford: Archive Editions Limited, 1998.

vol. 6: *Periodic Dispatches and Annual Reviews, 1941-1965*.

Khairy, Majduddin Omar. *Jordan and the World System: Development in the Middle East*. Frankfurt am Main; New York: Peter Lang, 1984. (European University Studies, 0721-3779. Ser xxii, Sociology, vol. 84)

Khalil, Muhammad. *The Arab States and the Arab League; a Documentary Record*. Beirut: Khayats, 1990.

Kirkbride, Alec. *From the Wings: Amman Memoirs, 1947-1951*. London: Cass, 1976.

Louis, Wm. Roger. *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1984.

Lunt, James. *Glubb Pasha, a Biography: Lieutnant-General Sir John Bagot Glubb, Commander of the Arab Legion, 1939-1956*. London: Harvill Press, 1984.

Morris, James. *The Hashemite Kings*. London: Faber and Faber, 1959.

Mousa, Suwwan. *The Suez Crisis, 1956*. [Amman]: Al-Karmel, [198-].

Nevo, Joseph and Ilan Pappé (eds). *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*. Ilford, Essex, England; Portland, OR: Cass, 1994.

O'balance, Edgar. *Arab Guerilla Power, 1967-1972*. London: Faber, 1997.

Patai, Raphael. *The Kingdom of Jordan*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958.

Peres, Shimon. *David's Sling*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1970.

Priestland, Jane (ed.). *Records of Jordan, 1919-1965*. Oxford: Archive Editions, 1996.

Records of Kuwait, 1809-1961. Selected and edited by Adel Rush. Oxford: Archive Editions, 1989.

vol. 6: *Foreign Affairs*.

Rubin, Barry. *The Arab States and the Palestine Conflict*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981. (Contemporary Issues in the Middle East)

Rush, Adel (ed.). *Records of the Hashemite Dynasties*. Oxford: Archive Editions, 1995.

Salibi, Kamal. *The Modern History of Jordan*. London; New York: I. B. Tauris, 1990.

Sanger, Richard Harlakenden. *Where the Jordan Flows*. Washington, DC: Middle East Institute, 1963.

Al Sarairah, Hatem A. *A British Actor on the Bedouin Stage: Glubb in Jordan, 1930-1956*. Irbid: [s.n.], 2000.

Satloff, Robert B. *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition*. New York: Oxford University Press, 1994. (Studies in Middle Eastern History)

Seale, Patrick. *The Shaping of an Arab Statesman: Sharif Abd al-Hamid Sharaf and the Modern Arab World*. London; New York: Quartet Books, 1989.

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. London: W. W. Norton, 2000.

Slany, William Z. (ed.). *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*. Washington, DC: Department of State Publication, 1984.

vol. 1: *General: Economic and Political Matters*.

Susser, Asher. *Jordan: A Case Study of a Pivotal State*. Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2000. (Policy Papers; no. 53)

United States,. Dept. of State, Historical Office. *American Foreign Policy, 1950-1955; Basic Documents*. Washington, DC: U. S. Govt.. Print. Off., 1957. 2 vols. (Department of State Publication; 6446. General Foreign Policy Series; 117)

vol. 1: *Near and the Middle East South*.

___. *American Foreign Policy, 1956*. Washington, DC: Department of State Publication, 1957.

___. *American Foreign Policy, 1957, the Near and Middle East and Africa*. Washington, DC: Department of State Publication, 1961.

___. *American Foreign Policy, 1958, the Near and Middle East and Africa*. Washington, DC: Department of State Publication, 1962.

___. *American Foreign Policy, Current Documents, the Near and Middle East, 1965-1966*. Washington, DC: Department of State Publication, 1968.

U. S. Records on Saudi Affairs. Oxford: Archive Editions, 1997.

Vatikiotis, P. J. *Conflict in the Middle East*. London: Allen and Unwin, 1971.

___. *Politics and the Military in Jordan, a Study of the Arab Legion, 1921-1957*. London: Cass, 1967.

Wilson, Marry C. *King Abdullah, Britain, and the Making of Jordan*. Cambridge [Cambridgshire]; New York: Cambridge University Press, 1987. (Cambridge Middle East Library)

Periodicals

Baram, Amatzia. «Baathi Iraq and Hashemite Jordan: From Hostility to Alignment.» *Middle East Journal*: vol. 45, no. 1, Winter 1991.

Gama, Abid Husni. «Violent Truce: A Study of the Arab-Israeli from the Conclusion of the General Armistica Agreements in 1949 to the Beginning of the Suez Cisis in 1956.»

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة الملك عبد العزيز بن سعود): السنة ٢، العددان ٢-٣، ١٩٨١.

Gerges, Fawaz A. «The Kennedy Administration and the Egyptian-Saudi Conflict in Yemen: Co-opting Arab Nationalism.» *Middle East Journal*: vol. 49, no. 1, Spring 1995.

Khabouri, Fred J. «The Policy of Relation in the Arab-Israeli Relations.» *Middle East Journal*: vol. 20, no. 4, Autumn 1966.

Levey, Zach. «Anglo-Israeli Strategic Relations, 1952-1956.» *Middle Eastern Studies* (London): vol. 31, no. 4, October 1995.

Morsy, Laila Amin. «American Support for the 1952 Egyptian Coup: Why?.» *Middle Eastern Studies*: vol. 31, no. 2, April 1995.

Palmer, Monte. «The United Arab Republic, «an Assessment of Its Failure.»» *Middle East Journal*: vol. 20, no. 1, 1966.

Podeh, Elie. «The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952-1955.» *Middle Eastern Studies*: vol. 32, no. 1, January 1996.

Raith, Katherine. «The Process of Democratization in Jordan.» *Middle Eastern Studies*: vol. 30, no. 3, July 1994.

Sayigh, Yezid. «Reconstructing the Paradox: The Arab Nationalist Movement, Armed Struggle, and Palestine, 1951-1966.» *Middle East Journal*: vol. 45, no. 4, Autumn 1991.

Spain, James W. «Middle East Defense: A New Approach.» *Middle East Journal*: vol. 8, no. 3, Summer 1954.

Tal, Lawrence. «Britain and the Jordan Crisis of 1958.» *Middle Eastern Studies*: vol. 31, no. 1, January 1995.

Talhami, Ghada. «Jordan, The Ubiquitous Partner- the Jordanian Option Resurrected.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 15, no. 3, Summer 1993.

فهرس

ـ أ ـ

آيـزنهـاور، دوايـت: ٢٤، ٢٧، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٩، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٩-١٨١، ١٨٧، ٢٧٠

أبرامسون، جوليوس: ٤٣

أبو شحوت، شاهر: ٦٤، ٣١٣، ٣٤٨

أبو نوار، علي: ٦٤، ٦٩، ٧٢، ٧٦، ١٧٢، ١٧٨، ٢٦٠، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٧٥، ٣٨٠

أبو الهدى، توفيق: ١٠، ١٢، ٣١، ٤٧-٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٨-٦٣، ٦٥، ١٠٨-١١٣، ١١٦، ٢٠٥، ٢٠٩-٢١٧، ٢٣٨، ٢٤٧، ٣٠٨-٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٥، ٣٣٨-٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٢-٣٥٥، ٣٩٣

أبو الهدى، حسن خالد: ٤٥

الاتحاد الأردني ـ العراقي (١٩٥١-١٩٥٢): ٣٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٨٤، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٩٤

الاتحاد العربي الهاشمي: ١٩، ٢٠، ٢٤، ٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١-١٤٨، ١٨٥، ٣٩٤

اتفاقية التضامن العربي (١٩٥٧): ١٥، ٣٢، ٨٨، ٩٣، ١٠١، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٨٩، ٣٩٣

اتفاقية التنسيق السياسي المشترك بين مصر والعراق (١٩٦٤): ١٥٦

اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا والسعودية: ١٥، ٨٦

اتفاقية الدفاع المشترك المصري ـ الأردنية (١٩٦٧): ٢٩٦، ٢٩٩

اتفاقية الدفاع المشترك المصرية ـ السورية (١٩٦٦): ٩٠، ٢٥٨، ٢٩٦

اتفاقية الهدنة المشتركة بين الأردن وإسرائيل: ٢٤١

اجتماع وزراء الخارجية العرب (١٩٥٤: القاهرة): ٢٠٩، ٣١٧

(١٩٦٠: شتورة): ٢٧٣

(١٩٦١: بغداد): ١٣١

الأحمد، نجيب: ٣٢٣، ٣٣١

الإخـوان المسـلـمـون: ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٣٧

أدامز، فيليب: ٢٩٩

الأردن

ـ دستور عام ١٩٤٧: ٥١

أرشيدات، شفيق: ١٠٩، ١٧٨، ٣١٠

أرشيدات، عبد الرحمن: ١١٣، ٣٤٥، ٣٤٨

أرشيدات، نجيب: ٣٣٠

أشتون (العميد البريطاني): ٢٤٢

أشكول، ليفي: ٢٦٤، ٢٧٨

الإصلاح الاقتصادي: ٣٨٩

الاقتصاد الأردني: ١٦٣، ١٦٧، ٢٠٠، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٧، ٣٦٩

الامبريالية: ١٣٣، ٢٢٦

الأمـم المتـحـدة: ٢٧-٢٩، ٤٤، ١٢٦، ١٢٩، ١٥٣، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٣٦، ٣٩٢

ـ مجلس الأمن الدولي: ٢٦، ٢٧، ٢٩، ١٢٤، ١٨٨، ١٩٠، ٢٤٢، ٢٤٤-٢٤٧، ٢٦٦-٢٦٨، ٢٨٧، ٣٠٠-٣٠٢، ٣٩٢

ـ ـ القرار رقم (٢٤٢): ٣٠٢، ٣٩٢

ـ الميثاق: ٢٧، ٥٢، ٢٤٥، ٢٦٨

الأمن القومي الإسرائيلي: ٢٧٠

الانتداب البريطاني على شرقي الأردن: ٩، ٤٣، ٤٩، ٥٠

الانتداب البريطاني على فلسطين: ١٠، ٤٣، ٤٩، ٥٠، ٣٥٥

انقلاب عام ١٩٥٢ (إيران): ١٧٩

انقلاب عام ١٩٥٧ (الأردن): ٢٦٠

إيبان، أبا: ٢٥١، ٢٧٤

إيتان، والتر: ٢٤٢

إيـدن، أنـتـوني: ١٤، ٢٢، ٣٥، ٦١، ٦٣، ٧٨-٨١، ٨٥، ١٤٣، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٣٤٤، ٣٥٥

ـ ب ـ

بـايـار، جـلال: ٢١٩، ٢٢٠، ٣١٧، ٣٥٨

براون، جورج: ٢٦٩

برنـامـج السـنـوات الخمـس لـلـتـنـمـية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٢-١٩٦٧): ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٩

بلومر (المندوب السامي البريطاني): ٤٥

بـن غـوريـون، ديـفـيـد: ٢٤٣، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٢

البندك، يوسف: ٣٢٦

البنك الدولي: ٣٦٦

بول، أود: ٢٩٩

بولغانين (رئيس الوزراء السوفياتي): ٣٣٨

البيان الثلاثي (١٩٥٠): ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٦

بيريس، شمعون: ٢٥٨

البيطار، صلاح الدين: ١٤٩

بيفن، إ.: ٥٢، ٥٣

بينيت (المستشار الجوي البريطاني): ٣٧٧

ـ ت ـ

تالبوت، فيليب: ١٩٤، ١٩٧

تأميم قناة السويس (١٩٥٦): ٣٣٤، ٣٣٦

تحـويـل مياه نهر الأردن: ٢٦٩، ٢٧٤-٢٧٨

ترومان، هاري: ١٦٦

تشرشل، ونستون: ٩، ٤١-٤٣، ٤٩، ١٦٦، ٢٠٦، ٢٤٣

تعريب الجيش الأردني: ٦٣، ٧١، ٧٧، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٥٠، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٩١

تقلا، فيليب: ٢٧٤

الـتـل، وصـفـي: ١٢٧، ١٥٠، ١٩٩-٢٠٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٢٩-٣٣١، ٣٦٦

التلهوني، بهجت: ٦٥، ٣٣٤

تمبلر، جيرالد: ٧٤، ٧٦، ٢٢٢-٢٢٤، ٢٢٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٥٨

التـنـمـيـة الاقـتـصـاديـة الأردنـيـة: ٣٥٩، ٣٧٢

التوتنجي، جميل: ١٩٨، ٣٥٣

ـ ث ـ

ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ (مصر): ٦٩

ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ (العراق): ١٨-٢٠، ٢٢، ٢٤، ١٢٣، ١٦٣، ١٨٥، ١٩٠، ١٩١، ٢٢٩، ٣٦٢، ٣٧٦، ٣٨٥

ثـورة ٨ آذار/ مـارس ١٩٦٣ (سـوريـا): ١٤٩

ثـورة رشـيـد عـالي الـكـيـلاني (١٩٤١): ١١، ٤٨، ١٤٧، ١٤٩

ثورة الكورة (١٩٢٢): ٤٤

ـ ج ـ

جـامـعـة الـدول الـعـربـيـة: ١٣٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٦٧، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩١، ٣٥٧

ـ مجـلـس الجـامـعـة: ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢-٢٨٦

ـ الميثاق: ١٠٨، ١١٧

جبر، صالح: ١٠٧، ١٠٨

الجمالي، فاضل: ٢١١

جمعة، سعد: ٣٠١، ٣٠٣

جونستون، إريك: ٢٧، ٢٧٠-٢٧٢، ٢٧٥-٢٧٧

جونستون، تشارلز: ١٦، ٣٥، ٩٤، ٩٩، ١٨١، ١٨٣

جونسون، ليندون: ٢٠٠

جوهر، صلاح: ٢٨٤

جيش التحرير الفلسطيني: ٢٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٩٢

- ح -

حادثة تفجير مبنى رئاسة الوزراء الأردني (١٩٦٠): ١٨، ١٢٨

حبش، جورج: ٣٢٤

حجازي، إسماعيل: ٣٣٠

حداد، وديع: ٣٢٤

الحرب الباردة: ٢٤، ١٣٥، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٣، ٣٨٩

حرب السويس (١٩٥٦): ١٤، ١٥، ٢٤، ٣١، ٣٤، ٨٨، ٨٩، ١٢٠، ١٦٠، ١٧١، ١٧٤، ٢٣٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٣٣٤-٣٣٧، ٣٥٩، ٣٧٤، ٣٩١

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٢٨، ٣٧، ٢٧٩، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٩٢

حركة الضباط الأحرار (الأردن): ٦٩

حركة فتح: ٢٦٤-٢٦٧، ٢٧٨، ٢٩٥

حركة القوميين العرب: ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٧

حزب الاستقلال (الأردن): ٤٣

حزب البعث العربي الاشتراكي (الأردن): ٣٠٩، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٥

حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا): ١١٩، ١٢٩، ١٥٤، ١٥٥، ٣٦٨

حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق): ٢١، ١٥٤، ١٥٦، ٣٦٨

حزب التحرير الإسلامي (الأردن): ٣١٧

حزب الجبهة الوطنية (الأردن): ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٦

الحزب الشيوعي الأردني: ٣١١، ٣١٢، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٧

الحزب الشيوعي العراقي: ٢١، ١٥٦

الحزب العربي الدستوري (الأردن): ٣٣٥

حزب العمال البريطاني: ٢٦٤، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٨

الحزب الوطني الاشتراكي (الأردن): ٨٦، ٣١٣، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٥

حسنا، علي: ٢٢٤

الحسين بن طلال (ملك الأردن): ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٧، ٤٥، ٥٧-٦٠، ٦٣-٧٣، ٧٥-٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٤،

١١٣، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٦-١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠-١٥٣، ١٥٥، ١٦١، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧-١٧٩، ١٨١-١٨٨، ١٩٢-٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤-٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١-٢٣٣، ٢٤٠-٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٤-٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٧-٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧-٣٠٢، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٧-٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧-٣٧٩، ٣٨٢-٣٨٥، ٣٨٩-٣٩٣

الحسين بن علي (شريف مكة): ١٤٠، ١٥٢

الحسيني، أمين: ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٨٨

الحسيني، داوود: ٣٢٩

حلف بغداد (١٩٥٥): ١٣، ١٥، ١٧-١٩، ٢٣، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٦٢، ٦٣، ٧٣-٧٧، ٨٣، ٨٦، ٨٩، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٨، ١٤١-١٤٣، ١٥٩، ١٦١، ١٦٤، ١٧٠، ١٧١، ١٨٦، ٢٠٧-٢١١، ٢١٣-٢٣٣، ٢٤٩، ٢٥٠، ٣١٣، ٣١٦-٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩١

حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٢٠٧

الحلف العراقي ـ التركي: ٢١٢، ٢١٣، ٢٢١، ٣١٩

حلمي، أحمد: ٢٨٥

- خ -

الخالدي، حسين: ١٨٣

خريس، أحمد: ٣٣٠

الخشمان، محمد: ٣٣٠

خليفة، محمد عبد الرحمن: ٣٢٨

خليفة، مصطفى: ٣٢٠

الخيري، خلوصي: ١٤٢، ٢١٢

- د -

الداعور، أحمد: ٣١٧

دالاس، جون فوستر: ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٧

دالغليش (قائد سلاح الجو الأردني): ٧٢

دان، أوريل: ٢٩٩

داوود، سمعان: ٩٤، ٢٢٢

دايان، موشيه: ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٩٨

ديذز، ويندهام: ٤١

ديوك، تشارلز: ٥٨

- ر -

الراوي، أحمد: ١١٠

الرأي العام الأردني: ٥٨، ٢١٧، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٣٩، ٣٤٥، ٣٨٠

الرأي العام العربي: ٢١٨، ٢٣٣

رايت (مساعد السفير الأمريكي): ١٩٠

رسلان، مظهر: ٤٤

الرفاعي، سمير: ٦٤، ٨١، ٨٥، ١٠٨، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٠-١٥٢، ١٨٠، ٢٠٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٦٢، ٣١٣، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٣٨-٣٤١، ٣٥٢، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٩٤

رفعت، كمال: ٧٣

الركابي، علي رضا: ٤٤

روبرتسون (الجنرال البريطاني): ٣٥٣

الروسان، محمود: ٧٢، ١٢٤

رياض، محمود: ٢١٠، ٢١٤

ريتشاردز، جيمس: ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٣

ريتشموند، جون: ٢٤٦

الريماوي، عبد الله: ٩٢، ٩٤، ٩٨، ١٧٥، ٣٠٨، ٣٢٣

- ز -

زعرور، أحمد: ٦٤

زيادين، يعقوب: ٣١١

زيد بن الحسين (الأمير الأردني): ١١٢، ١١٣

زين (الأميرة الأردنية): ٣٤١

- س -

السادات، أنور: ٢٢٣، ٢٢٤

سالم، صلاح: ٧٤، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤

ستالين، جوزف: ١٦٩

السراج، عبد الحميد: ١٢٨

سعود بن عبد العزيز: ٨٧، ١١٩، ١٤١، ١٨٢، ١٨٤، ٢٣١

السعيد، نوري: ٨٣، ١٠٧-١١١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ٢١١، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٣٤٠، ٣٩٣

السكر، سليمان: ٣٥٦

سلمان، محمد حسن: ١٠٩، ١١٥

سمرست: ٤٢

سميث، دنكان: ٣٠٩

السويدي، توفيق: ١٤٥

سويني (الكولونيل الأمريكي): ١٧٩

سيل، باتريك: ٤٠

- ش -

شارون، أرييل: ٢٦٣

شاريت، موشيه: ٢٥١

الشاعر، كمال: ٣٦٦

شبيلات، فرحان: ٢١٣

الشرع، صادق: ٧١

الشريدة، عبد الله الكليب: ٣١، ١١٢، ٣٤٣

الشريقي، محمد: ٣٣٣، ٣٤١

شقير، أمين: ٣٢٤

شقير، عبد الرحمن: ٣١٠-٣١٣

الشقيري، أحمد: ٢٦٦، ٢٨٥-٢٩٢، ٢٩٤

الشيوعية: ٣٤، ١٣٤، ١٣٥، ١٦١، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٩، ١٩٦-١٩٨، ٢٠٩، ٣١٢، ٣٨٨

- ص -

الصالح، عبد القادر: ٣١٧

الصراع العربي - الإسرائيلي: ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٧، ١٠٣، ١٥٩، ١٦٦، ٢٣٥، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨

صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر (١٩٥٥): ٢١٨، ٢٥٠، ٢٥١

صلاح، عبد اللطيف: ٣٣٣

صلاح، وليد: ٢١٠، ٢١١، ٢١٤

الصلح، رياض: ٣٣٩

صموئيل، هربرت: ١٠، ٤١-٤٤

الصهيونية: ٣٢٦

- ط -

طلال بن عبد الله (ملك الأردن): ١٦، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٥٧، ١٠٧، ١١٠-١١٣، ١١٦، ٢٣٨، ٣١٢، ٣٣٣، ٣٣٨-٣٥٤

طليع، رشيد: ٩، ٤٢

طوقان، أحمد: ٢٣٨

طوقان، جمال: ١١١

طوقان، سليمان: ١١٣، ١٣٨، ١٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٦

طوقان، صلاح: ٩٤

طوقان، قدري: ١١٣، ٣٠٨، ٣١٥، ٣٣٣

- ع -

عارف، عبد السلام: ٢١، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٦

عامر، عبد الحكيم: ٧٤، ٩١

عبد الله الأول (ملك الأردن): ٩-١١، ١٦، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٣٩-٤٤، ٤٧-٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٧، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٧، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٢

عبد الإله (الوصي على العرش العراقي): ١٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٤

عبد العزيز بن سعود: ١١٧، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥٠

عبد الناصر، جمال: ١٤، ١٧-٢١، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨٥-٨٧، ١٠٤، ١١٩-١٣١، ١٣٣-١٣٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣-١٥٥، ١٥٩-١٦٣، ١٧١، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢٣٣، ٢٥١، ٢٥٩ ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٩-٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٢٢، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٧١

عبد الهادي، حافظ: ٣٤٢

عبد الهادي، عوني: ٢٥٤، ٣٣٥

عبد الهادي، نعيم: ٢٢٢، ٢٢٤

العجلوني، محمد علي: ٣٣٣

العزة، سعيد: ٣٢٢

عصبة الأمم: ١٠، ٤٣

عصفور، عبد العزيز: ٣٤٨

العظم، خالد: ٢١٤

العقاد، صلاح: ٣٠٣

العلاقات الأردنية ـ الأمريكية: ٢٠١

العلاقات الأردنية ـ السورية: ١٨٠، ١٨٣

العلاقات الأردنية ـ المصرية: ١٥٦

العلاقات البريطانية ـ الإسرائيلية: ٢٤٣، ٢٦٤، ٢٧٨

العلاقات المصرية ـ البريطانية: ٣٣٢

عمرو، ياسر: ٣٢٩

عناب، راضي: ٦٥

عنبتاوي، عبد اللطيف: ٣٢٩

ـ غ ـ

غروميكو، أندريه: ١٩٥

غلوب، جون باغوت: ١٢-١٤، ٢٤، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٥٢، ٥٧، ٦٤-٨٥، ٩٤، ١٠١، ١٠٤، ١٠٩، ١٤٣، ١٦١، ١٦٧، ١٧٠-١٧٢، ١٧٩، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٥٢، ٣٠٧-٣١٥، ٣١٩، ٣٢٥، ٣٤٣-٣٤٥، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩

غوردون، بيري: ٥٢، ٣٤٠

غيتسكل، هيوغ: ٨٣

ـ ف ـ

الفاروقي، سليمان التاجي: ٣٣٣

الفرحان، حمد: ٥٢

فيرلونغ: ٣٤٧

فيصل الأول (ملك العراق): ٤٠

فيصل بن عبد العزيز آل سعود: ٢١٥

فيصل الثاني (ملك العراق): ١٩، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ٢٥٤

ـ ق ـ

قاسم، عبد الكريم: ١٩، ١٤٧، ١٤٩، ٢٨٠، ٢٨١

قانون تنظيم الأحزاب لعام ١٩٥٣ (الأردن): ٣٢٤

القضية الفلسطينية: ٣٧، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٧٩، ٢٨٢-٢٨٥، ٢٨٧، ٣١٩، ٣٩١، ٣٩٢

القوتلي، شكري: ٨٧، ١٢٠

القومية العربية: ٢٤، ٧١، ١٥٥، ١٦٠، ١٧٣، ١٧٩، ٣٢٧

القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط: ٢٣، ٣٧، ٢٠٤، ٢٠٦

ـ ك ـ

الكحيمي، أحمد: ٢٣٠، ٢٣١

كراوفورد، ب: ٢٧٣

كركبرايد، أليك: ٤٥، ٥٣، ٨٠، ١٠٧-١١٠، ١١٦، ٣١٠، ٣٣٨-٣٤١، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤

الكزبري، مأمون: ١٣٣-١٣٥

كلارك، غاي: ١٣٥

كندريك (الكولونيل البريطاني): ٣٥٦

كوبلاند، مايلز: ٢٣٢

كوكس، هنري: ٤٦

كينيدي، جون: ١٩٣، ١٩٦

ـ ل ـ

لتلتون، أوليفر: ٤٨

لجنة توحيد العراق والأردن: ١٠٩

لجنة نابلس الوطنية: ٣٣٧

لطفي، أحمد: ٧٣

لنت، جيمس: ٦٨، ٧٧، ٢٤١، ٣٧٤، ٣٨٥

لويد جورج، دايفيد: ٤٠، ٤٣

لويد، سلوين: ٦٠، ٦١، ٧٨، ٧٩، ١٠١، ١٢٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٨١، ١٨٨، ٢٤٩، ٣٦١

ـ م ـ

الماضي، منيب: ١٠١

ماكدونالد، مالكوم: ٤٧، ٤٨

ماكميلان، هارولد: ١٥٣، ١٨١، ١٨٧، ١٨٩، ٢٢١، ٢٦٩، ٣٦٠

مالك، شارل: ٢٤٦

مالوري (السفير الأمريكي): ١٩٠، ١٩٣، ٢١٥

مائير، غولدا: ٢٥٧

مبدأ آيزنهاور: ٢٤، ١١٨، ١١٩، ١٧٤-١٧٨، ١٨٠-١٨٣، ١٨٧، ٣٩٠

المجالي، حابس: ٣٤١

المجالي، عبد الوهاب: ٢٩٢

المجالي، هزاع: ١٨، ٧٥، ٧٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٨٥، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٧٧

مجلس الإعمار الأردني: ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٥
مجلس الدفاع المشترك الأردني ـ البريطاني: ٢٥٣
محافظة، علي: ١٠١
المدادحة، فلاح: ٦٥
مذبحة كفرقاسم (١٩٥٦): ٢٦، ٢٥٩
مرجان، عبد الوهاب: ١٣٧
المسودة، رشاد: ٣٠٧
مصدق، محمد: ١٧٩
المصري، حكمت: ٣١٣، ٣٢٠، ٣٣٦
المعاهدة الأردنية ـ البريطانية (١٩٢٨): ١٠، ١١، ١٤، ١٥، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٧، ٦٥، ٨٦-٨٨، ٩١، ٩٣، ٩٨، ١٠٠-١٠٢، ١٠٤، ١٧٦، ١٨٠، ٢٠٩، ٢١٦-٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٢-٣٢٩، ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٠-٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٤
معاهدة بورتسموث (١٩٤٨): ١١، ٥٢
معاهدة الجلاء المصرية ـ البريطانية (١٩٥٤): ١٢، ٥٨، ٥٩، ٣٣٤
معاهدة الدفاع المشترك بين الأردن وبريطانيا: ٢٥٦
معاهدة الضمان الجماعي العربي: ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٥
المعاهدة المصرية-البريطانية (١٩٣٦): ٣٣٢
المعايطة، محمود: ٦٤، ١٧٩
المفتي، سعيد: ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٠، ٣١١، ٣٢٨، ٣٤٢-٣٤٤
مكمايكل، هارولد: ٤٩
الملقي، فوزي: ٥٢، ٥٣، ٢٠٥، ٢٤٠، ٢٤٧، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٥٦
مندريس، عدنان: ٢١٣
منظمة التحرير الفلسطينية: ٢٨، ٣٧، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٩٠-٢٩٦، ٣٩٢
منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط: ٢٣، ٣٧، ٦٢، ٢٠٦، ٢٠٧
منظمة الفدائيين العرب: ٣١٩
مهيار، حكمت: ٣٣١
مؤتمر حلف بغداد (١٩٥٧: أنقرة): ١٨٤
مؤتمر رؤساء أركان جيوش مصر وسوريا والأردن (١٩٥٦): ٩٠
المؤتمر السوري العام: ٩
مؤتمر الشرق الأوسط (١٩٢١: القاهرة): ٤٠-٤٣
مؤتمر فلسطين: ٤٧

مؤتمر قادة الإخوان المسلمين في البلاد العربية (١٩٥٦: دمشق): ٣٣٧
مؤتمر القادة الأربعة في القاهرة (١٩٥٧): ١٧٦
مؤتمر القدس (١٩٦٤): ٢٨٨-٢٩٠
مؤتمر القمة العربي (١: ١٩٦٤: القاهرة): ٢١، ٢٧، ١٥٦، ١٦١، ٢١٠، ٢٦٤، ٢٧٥-٢٧٨، ٢٨٧، ٢٩٣، ٣٣١، ٣٨٣
ـ (٢: ١٩٦٤: الإسكندرية): ١٩٨، ١٩٩، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٨٨، ٣٩٢
ـ (٣: ١٩٦٥: الدار البيضاء): ٢٩١، ٢٩٤
مؤتمر لندن (١٩٣٩): ٤٧
مؤتمر لوزان: ٤٣
مؤتمر الملوك والرؤساء العرب (١٩٥٦: بيروت): ٨٧
موسى، سليمان: ١٠١
الموسى، محمود: ١٢٤، ٣٣١
ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣: ١٥٠، ١٥٣
ميرزا، عباس: ٧٦

ـ ن ـ

النابلسي، سليمان: ١٤-١٦، ٢٤، ٨٦-٨٩، ٩١-٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٥١، ١٧٤-١٨٣، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٥٩، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٦٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٣
ناتينغ، أنتوني: ٦٠-٦٢، ٧٩، ١٧٢، ٢١٨، ٢١٩، ٢٧١، ٢٨٨، ٣٠٣
الناصر، قاسم: ٣١٣
ناصر، كمال: ٣٢٦
ناصر، موسى: ٢٧٣
الناصرية: ٢٥٥
نايف بن عبد الله (الأمير الأردني): ٣١، ١٠٨، ٣٣٨-٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٢
النحاس، مصطفى: ٣٠، ٣٣٢
نسيبة، أنور: ٥٩
نسيبة، حازم: ١٥١، ١٩٥، ٢٦٦
النشاشيبي، عزمي: ٢٢٢، ٢٢٤
النشاشيبي، ناصر الدين: ٣٤٧
نصار، فؤاد: ٣١٢
النفط العراقي: ٢١، ١٥٦
النمو الأقتصادي: ٣٦٧

ـ هـ ـ

هاشم، إبراهيم: ١١، ٣١، ٤٧، ٥٠، ١١٢، ١١٣، ١٤٢، ١٧٩، ٢٢٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨
هيرتزوغ، حاييم: ٣٠٠
هيكل، محمد حسنين: ١٥٤، ٣٣٨

هيوم (وزير الخارجية البريطاني): ٢٦٢

الهيئة العربية العليا: ٢٨٠، ٢٨٥

- و -

واكهوب، آرثر: ٤٧

الوحدة العراقية - السورية (١٩٦٣): ٣٦

الوحدة العربية: ١٦، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٥، ٢٢١، ٢٧٠، ٣٩٢

الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨-١٩٦١): ١٧، ١٨، ٢٤، ٣٦، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٨٤، ١٨٥، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٤

الوحدة المصرية - العراقية (١٩٦٤): ٣٦، ١٥٦

الوحدة المصرية - العراقية - السورية الثلاثية (١٩٦٣): ٣٦، ١٤٩، ١٥٣-١٥٥، ١٩٦، ١٩٧، ٣٧٨، ٣٨٣

وراد، فائق: ٣٢٦

وعد بلفور (١٩١٧): ١٠، ٤٣

ويلسون، ماري: ٤٠

ويلسون، هارولد: ١٦٣، ٢٦٤، ٢٨٨، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٦٨

هذا الكتاب

يدأب مركز دراسات الوحدة العربيّة على نشر ما يختاره من أطروحات الدكتوراه، ولا سيّما التي تعنى بشؤون الوطن العربي قديماً وحديثاً، وقد بلغت هذه السلسلة الرقم ٥٧ مع الأطروحة التي يتضمنّها هذا الكتاب للدكتورة سهيلا سليمان الشلبي.

تركّز هذه الدراسة على العلاقات الأردنية - البريطانية بين ١٩٥١ و١٩٦٧، وهي مرحلة شديدة الدقّة في حياة الوطن العربي حيث برزت آنذاك تحوّلات عديدة، ومتغيرات كثيرة، وانعكاسات استراتيجية واسعة ما زالت تفعل فعلها، وتؤثر تأثيراً عميقاً في الوضع العربي على وجه الخصوص حتى يومنا الحاضر.

وتتميز منهجيّة البحث بموضوعيّة مشهودة، وبمقارنات مستندة إلى الوثائق، فتضع القارئ العربي أمام حقائق عديدة، تاريخية وسياسيّة، قلّما جرى عرضها في سياقٍ أكاديمي منتظم، وتقدّم له صورة شاملة لحركة التطوّرات في تلك المرحلة العربيّة بين ١٩٥١ و١٩٦٧، وإن يكن المحور الأساسي مركّزاً على جذور العلاقات الأردنية ـ البريطانية وظروف نشوء دولة الأردن.

الدكتورة سهيلا سليمان الشلبي

- من مواليد الأردن ١/ ١١/ ١٩٦٣.
- من مؤلّفاتها:

ـ دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية ٢٠٠٤.

ـ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية ١٩٤٥-١٩٤٩، من خلال الصحف السورية، بالإشتراك مع الدكتور محمد عبد القادر خريسات ٢٠٠٦

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 9953-82-078-3

9 789953 820781